

موشيه زاك

الحسين والسلام

العلاقات الأردنية - الإسرائيلية

ترجمة : دار الجليل



الحسين والسلام

العلاقات الأردنية - الإسرائيلية

هذا الكتاب

هو ترجمة أمينة، لتوثيق إسرائيلي بحث، يمعن النظر في مسلسل العلاقات الأردنية - الإسرائيلية منذ بداياتها سرّاً، بين زعماء إسرائيل والملك الراحل الحسين بن طلال، طيّب الله ثراه.

وهو يكشف تفاصيل عن أسرار العلاقة التي نشأت بفعل المصالح والجوار بين الكيانين، والتي انتهت بتوقيع اتفاق سلام تاريخي بينهما، جسد الحلم الذي طالما سعى جلاله المغفور له، لتحقيقه، إيماناً منه بإشاعة جو من الاستقرار والأمن في المنطقة.

ويحتوي الكتاب على معلومات جديدة، مستقاة من مصادر إسرائيلية، فعلى سبيل المثال، دافيد بن غوريون، اقترح على رئيس الحكومة الفرنسية عشية العدوان الثلاثي على مصر، أن تضم إسرائيل الضفة الغربية فيما يضم العراق إليه الضفة الشرقية ويستوعب اللاجئين الفلسطينيين، وهذا يعني أن نوايا إسرائيل باحتلال الضفة الغربية سبقت حرب الـ ١٩٦٧، ويدل على ذلك اقتراح شمعون بيرس وموشيه ديان، آنذاك، باحتلال محدود للضفة الغربية عام ١٩٦٣، كما يتطرق الكتاب كذلك إلى القلق الذي انتاب إسرائيل جراء التأييد الأردني للعراق والتعاون العسكري والاقتصادي بين الطرفين عشية احتلال الكويت، كما يستعرض إضافة للعلاقات الأردنية الإسرائيلية، علاقات الأردن مع الدول العربية المختلفة.

مؤلف الكتاب «موشيه زاك»، الذي يقدم نفسه بصفته خبيراً في شؤون الأردن، هو من مواليد بولندا عام ١٩٢١، عمل في الصحافة منذ عام ١٩٤٩، وهو باحث أيضاً وله عدد من الكتب.

دار الجليل، تضع بين يدي القارئ مرجعاً هاماً مميزاً جديراً بالقراءة والإقتناء.

حقوق الطبع محفوظة



إصدار
دار الجليل للنشر

عمّان - ص.ب. ٨٩٧٢ ، تلفون ٥١٥٧٦٢٧

تلکس ٢٣٠٣١ - فاكسيميلي ٥١٥٣٦٦٨

والدراسات والأبحاث الفلسطينية

موسم و زمان

بنی اسرائیل و انجیل
تلاوت انجیل و انجیل
بنی اسرائیل و انجیل

DS
۱۱۹/۸
۱۵ الف /
۲ از
ن. ۱



الحسين و السلام
العلاقات الأردنية - الإسرائيلية

THE UNIVERSITY OF CHICAGO
LIBRARY OF THE DIVISION OF THE PHYSICAL SCIENCES



الحسين والسلام العلاقات الأردنية - الإسرائيلية

معهد بينغ - السادات للبحوث الاستراتيجية
جامعة بار - ايلان

تأليف: موشيه زاك
ترجمة: دار الجليل



إصدار
دار الجليل للنشر
والدراسات والبحوث الفلسطينية

عمان - ص.ب. ٨٩٧٢
تلفون ٥١٥٧٦٢٧ - فاكسميلي ٥١٥٣٦٦٨



كتابخانه تخصصی
وزارت امور خارجہ

DS
۱۱۹/۸
۵الف/
آز
ن. ۱۰

کتابخانه شخصی وزارت امور خارجه	
۱۶۴۴۹۶	شماره ۱
۱۸۵۲۱	تاریخ ۱
۸۵/۹/۱۱	شماره کابینه ۱

الفهرس

تقديم:

مقدمة المؤلف:

٩

١٣

الباب الأول: طوبى طريق السلام

٥٩

الفصل الأول / إسرائيل تحترم سيادة الأردن.

١٠٣

الفصل الثاني / من الاتصالات السرية حتى الحرب.

٢٠١

الفصل الثالث / ثلاثة اختبارات نيران.

٢٨٥

الفصل الرابع / عوائق على طريق التسوية الإقليمية.

٣٣٥

الفصل الخامس / الخط الأحمر في القدس.

٣٥٧

الباب الثاني: معوقات ومحفزات

الفصل السادس / المعوقات الفلسطينية.

٤٠٩

الفصل السابع / المراقيل السورية.

٤٢٥

الفصل الثامن / المحفزات الإسرائيلية.

٤٥٧

الباب الثالث: في خضم المفاوضات

الفصل التاسع / بالنار والماء.

٤٨٧

الفصل العاشر / اتفاقية لندن ١٩٨٧.

٥١٥

الفصل الحادي عشر / بلاغة الحسين.

٥٣٣

الفصل الثاني عشر / الخطوة الحاسمة باتجاه السلام الساخن.

تقديم:

نقر بداية، بأن هذا الكتاب، ما كان ليرى النور، بطبعته العربية، لولا مساحة الحرية، التي أفردتها الحكومة الأردنية، وعلى رأسها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، لوسائل الإعلام عموماً، باعتبارها عنوان الديمقراطية، التي اعتبرها الحسين الراحل، نبراس حياة، يضع الدولة الأردنية، في مصاف الدول الأكثر تقدماً وحداثة.

ونحسب أن قارئاً، سوف ينظر إلى حيثيات الكتاب بعيون أيديولوجية يتبناها، مخالفاً بذلك ما رآه الحسين الراحل، فيما يرى قارئ آخر في الكتاب، تكنولوجيا السياسة التي آمن بها الملك الراحل، في اتصالاته مع إسرائيل عبر سنين طويلة، دون أن يفرط بالحقوق العربية، أو يمس بجنوره الوطنية.

ثمة تساؤل قد يطرحه القارئ: لماذا؟ وفي اعتقادنا أن مثل هذا التساؤل مشروع، ذلك أنه يستند إلى جملة من الحقائق السياسية التي كانت ذات يوم من المحرمات، لكنها لم تعد كذلك الآن، وهو ما يؤكد قدرة الحسين على استشراف المستقبل.

لسنا بحاجة، فيما نعتقد، للعودة إلى نتائج الحرب العالمية الثانية، واتفاقية "سايكس بيكو"، واقتسام الغنائم بين دول الاستعمار، ثم قيام إمارة شرق الأردن، وولادة الملكة الأردنية الهاشمية، التي كانت ثمرة مبادئ الثورة العربية الكبرى، التي حملها الملك المؤسس، بيد أننا ونحن نحدد هذه العلامات الفارقة، في تاريخ المنطقة، إنما نريد الإشارة إلى أول السطر في ألف-باء العلاقات الأردنية-الإسرائيلية.

ذهب كثير من الباحثين والمؤرخين، ومنهم إسرائيليون إلى الزعم بأن الدولة العبرية سر وجود الملكة، وهذا ادعاء يفتقر إلى الصحة، ذلك أن حنكة القيادة

الأردنية، سياسيا، هي التي أرست دعائم الدولة، ثم أن إسرائيل تسعى لتحقيق مصالحها، ووجود الدولة الأردنية، بطابعها الاعتدالي، مصلحة إسرائيلية.

"الحسين يصفع سلاما" كتاب إسرائيلي يؤرخ للعلاقات الأردنية-الإسرائيلية، حتى ما بعد تحقيق السلام، وإن نجد فيه هوى إسرائيلييا بيّنا، إلا أننا نستطيع أن نستخرج القناعات التالية:

• أن الحسين، عرف من أين تؤكل كتف السياسة الدولية، وخاض حربا من أجل الحفاظ على مملكته، بما في ذلك الاتصال مع الزعماء الإسرائيليين.

• والحسين الراحل، عاش وقضى، وهو يحلم بتجسيد الوحدة العربية، التي اعتبر وحدة الـضفتين، لبنيتها الأولى وكان يدرك أطماع إسرائيل.

• والجيش الأردني لم يتوان عن القيام بواجبه، ولا بد من الإشارة هنا. إلى أن الملك الراحل رفض توسلات وصفي القل رئيس الوزراء آنذاك، بعدم خوض القتال ضد إسرائيل، عام ١٩٦٧ رغم أنه كان يعرف نتائجها مسبقا.

وأخيرا، فإننا نسوق وجهة نظر، قد تروق لفئة دون أخرى، وربما تحدث حيثيات الكتاب ربود فعل متفاوتة ومتباينة، لكننا نجد لزاما علينا أن نقر بأن الملك الراحل كان داعية اعتدال، عجم أثناء عقود حكمه عيذان الأمة، وجسد مراكز القوى، ليثبت من خلال سياسته التي انتهجها، أن الأردن ليس الحلقة الأضعف في المنطقة.

ربما يكون مفيدا أن نقرأ الكتاب من هذا المنظور، مع أننا واثقون بأن رؤية أخرى ستطفو على السطح، والخلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية.

دار الجليل

مقدمة المؤلف:

بعث الملك الحسين رسالة إلى رئيس الدولة حاييم هرتسوغ في الحادي عشر من أيار ١٩٩٣ بمناسبة إنهائه فترة ولايته كرئيس للدولة، قال فيها:

”أشعر بالسعادة نظرا لأننا-كجيران-قادرون على التخلص من قيود المراسيم، واجتياز الحواجز القائمة بيننا، وبمقدوري أن أؤكد لك، يا صديقي أنه إذا تمكنا من إزالة الحواجز وإحلال السلام بدلا منها بين أبناء إبراهيم، سيكون بالنسبة لي أوج الإنجازات التي حققتها طيلة سنوات خدمتي”.

ولم يمض سوى سبعة عشر شهرا على هذه الرسالة، حتى كان الملك الحسين يقف على أعلى قمم ذلك الأوج الذي تحدث عنه-في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٤-حينما وقع اتفاقية السلام مع إسرائيل، وهي اللحظة التي كان يتطلع ويسعى من أجل تحقيقها منذ اللقاء الأول الذي أجراه مع الدكتور يعقوب هرتسوغ في لندن، في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٦٣.

لقد كان على الملك وهو يشق طريقه نحو السلام المأمول، أن يتخطى الحواجز والعقبات التي وضعت أمامه محليا وعربيا. وقد دفعت الضرورات والوضع العربي الملك الحسين لخوض المواجهة مع إسرائيل في ساحات القتال، بيد أن الحروب التي خاضها لم تقتل رغبته وتطلعاته نحو السلام بين أبناء إبراهيم، بل ربما عززت تلك الحروب هذه الرغبات مثلما تشهد على ذلك تقارير لقاءاته مع ممثلي إسرائيل، تلك التقارير المحفوظة جيدا في ملفات سرية في مكتب رئيس الحكومة ومصنفة تحت الاسم الحركي ”تشارلز“، وهو الاسم الرمزي الذي اختاره يعقوب هرتسوغ في التقارير التي كان يبعثها لرئيس الحكومة ليفي اشكول، بشأن لقاءاته الأولى مع الملك الحسين في السنوات السابقة.

لقد توقفت الاتصالات بين الجانبين لمدة محدودة، بيد أنها لم تضع فصل الختام للحوارات والتقارير حولها، والتي واصلت تراكمها في التقارير آنفة الذكر.

لقد أسفرت حرب الـ ١٩٦٧ عن إحداث تغيير في (الوضع الجغرافي)، والحدود، بيد أنها لم تنجح في إحداث تغيير في التفاهم القائم بين زعماء الدولتين المتجاورتين، ولم تُغير المفهوم القائل بمدى أهمية وجود إسرائيل، ولا بالنظرية القائلة بمكانة الأردن بالنسبة للأمن الإسرائيلي.

إلا أن هذه النظرية تعرضت للاختبار عام ١٩٧٠، عندما أصبح الملك الحسين في أمس الحاجة لردع الاجتياح السوري للأردن، ثم عاد وتعرض للاختبار مجدداً خلال حرب عام ١٩٧٣، حينما لم يتجه الأردن لانتهاز فرصة تخفيف القوات الإسرائيلية على الحدود الأردنية الإسرائيلية ودفع جيشه لمضايقة إسرائيل في لحظاتها العصيبة. وتعرض للمرة الثالثة للاختبار عام ١٩٩١، عندما امتنع الجيش الإسرائيلي عن انتهاك المجال الجوي الأردني لإسكات منصات صواريخ "سكاد" العراقية المتساقطة على إسرائيل.

لقد أماطت الاتفاقيات الست عشرة حول القضايا العملية -والتي وقعت علناً بين إسرائيل والأردن خلال عام ١٩٩٥ ومطلع عام ١٩٩٦- في أعقاب توقيع اتفاقية السلام بين الدولتين، اللثام وهالة الغموض التي اكتنفت الثماني والثلاثين اتفاقية تفاهم السرية، التي تم إبرامها بمضي السنين السابقة.

ومن الجدير بالذكر، أن اتفاقية واحدة فقط من الاتفاقيات آنفة الذكر حظيت بقدر كبير من العلنية بسبب الخلافات العميقة التي أثارها في أوساط الحكومة الإسرائيلية آنذاك، وهي الاتفاقية التي أبرمت مع الملك الحسين حول أسلوب عقد المؤتمر الدولي الخاص بالنزاع الإسرائيلي العربي، في نيسان ١٩٨٧، وقد تطرقت إلى هذه المسألة بإسهاب وتوسع في الفصل الخاص "باتفاقية لندن ١٩٨٧"، والذي يتطرق إلى الخلافات داخل الحكومة الإسرائيلية فقط، بالقدر الذي يمكننا من تفهم خطوات الملك الحسين، دون أن نكون بحاجة للعودة إلى جذور الخلافات القائمة بين رئيس الحكومة اسحق شامير أو القائم بأعماله شمعون بيرس.



ومن الجدير بالذكر، أنني انتهجت هذا الأسلوب القاضي بالاكْتفاء بإبراز الخلافات الكفيلة بجعلنا نفهم خطوات الملك الحسين، في كل مرة ثارت خلافات في أوساط الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالأردن:

مثل:

• خلال الجدل الذي دار بين مؤيدي الخيار الأردني، ومؤيدي الخيار الفلسطيني، حيث تدخل الملك بذكاء بالغ لترجيح الكفة لصالحه.

• التحكيم بين صيغة "التسوية الإقليمية" التي اقترحها يغنّال ألون، وصيغة "الحل العملي" التي اقترحها موشيه ديان. هذا وقد رفض الملك الحسين الصيغتين.

• الاتهامات التي وجهتها الوزيرة شولاميت ألوني إلى رئيس الحكومة اسحق رابين، نظرا لإضاعته فرصة التوصل إلى تسوية جزئية مع الأردن عام ١٩٧٤، بسبب رغبته في ضم حزب المقدال إلى الائتلاف الحكومي، في الوقت الذي كان الملك الحسين يرفض هذه الخطة جملة وتفصيلا.

• الفروق القائمة بين توجهات رابين وبيرس فيما يتعلق بمنح مكانة مفضلة للأردن في رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس.

• الخلافات التي نشبت بين جولدا مائير، واللواء إيلي زغيرا، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية بشأن تقدير مدى مصداقية التحذير من أخطار الحرب في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٧٣.

"موشيه زاك"

الباب الأول

طويلة، طريق السلام

الحسين: إذا ما حل السلام. فسوف نكبح جماح الإرهاب، لكن طالما أنكم ترفضون اقتراحاتنا، فإن قوة منظمة التحرير ستتعزز.

موشيه ديان: هل بالإمكان إبقاء مواقع عسكرية ومستوطنات في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية؟؟

الحسين: من الصعب أن نقبل مثل هذا الوضع.

ديان: هناك خيار آخر: إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين مقابل دفع ضرائب لهم عن الأرض والمياه، وإبقاء إسرائيل في مواقعها العسكرية، والمستوطنات، وربما يوافق المصري والشوا على ذلك. وباستطاعتهم أيضا إقامة صلة مع الأردن. الرفاعي: لن يوافقوا.

ديان: إما أن نسعى للاتفاق مع الفلسطينيين وإما أن نوافقوا على إجراء تعديلات حدودية، وإبقاء مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية.

تم اقتطاع هذا الحوار من الحوارات التي تم إجراؤها في السبع من آذار ١٩٧٤. على مدى ثلاثين عاما حمل الملك الحسين عصا الترحال في صحراء الحوارات السرية مع إسرائيل قبل أن ينجح في الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه، والتغلب على العقبات القائمة على طريقه. وصنع السلام مع إسرائيل.

لقد صنع الملك الحسين السلام بدون وسطاء، وفي مفاوضات وجها لوجه، واستعان بالشهود الأميركيين خلال التوقيع على مراسيم الاتفاقية العلنية. وقد مكنه

هذا الأسلوب، من إنجاز سلام (دافني) - مثلما أعلن هو نفسه. (١)

والملك الحسين لم يستلق على باقات ورود السلام الرسمي، بل شمر عن ساعديه وأخذ يسقي تلك الورد، وقد بذل قصارى جهده لئلا أوعية السلام بالجواهر، وجعله أدفاً، وقام الملك بتطوير شبكة تدفئة متشعبة، تمتد أنابيبها وأذرعها على جانبي الحدود، ولم يكف عن إضرام النيران في الأتون، بغية إذابة كتل الثلج بين الشعبين والجيشين.

وعندما زار الملك الحسين تل أبيب في العاشر من كانون الثاني ١٩٩٦، لعيادة ضابطين أردنيين - أحدهما طيار والآخر ضابط دبابات - كانا قد أصيبا في البوسنة، ووضعاً للعلاج في مستشفى (إيخلوف)، قال مفاخراً: لا يوجد بيننا مناطق عازلة، أو قوات أجنبية دولية تابعة للأمم المتحدة، أو جيوش أخرى.

لقد قامت وسائل الإعلام الإسرائيلية والأردنية أيضاً بإذاعة هذه الأقوال العلنية، وكانت هذه الأقوال بمثابة إحدى الوسائل التي استخدمها في إيضاح الرسالة لجماهير الشعب الأردني: تلك الرسالة التي تشير إلى أن ثمار السلام تشتمل أيضاً على إمكانية الاستعانة بالخدمات الطبية. وكان الملك يدرك ذلك، منذ أن استجاب اسحق

١- في خطاب في (بيت جبرائيل) في العاشر من تشرين الثاني ١٩٩٤، خلال مراسيم المصادقة على اتفاقية السلام.

رابين لطلبه الخاص بإدخال الجنرال فواز ماهر إلى مستشفى هداسا للعلاج.(٢)
ولم يكتف الملك الحسين بلقاءاته مع الشخصيات الإسرائيلية الرفيعة، بل حرص على أن يتغلغل التزام الأردن بالسلام مع إسرائيل في جميع كوادرات الجيش الأردني، وجميع فئات المجتمع الأردني، ولهذا السبب تم وصل مراكز الرقابة والسيطرة للأسلحة الجوية والبرية والبحرية الأردنية بخطوط هاتفية مباشرة مع مراكز الرقابة والسيطرة المقابلة في إسرائيل(٣).

ولهذا الغرض أيضا، تم تفعيل جنود من سلاح الهندسة في الجيشين، لإتمام هدف مشترك، وهو نزع فتائل الألغام المزروعة في المناطق الحدودية. وهذا هو السبب الذي أدى إلى الإكثار من الزيارات المتبادلة للوفود المدنية والعسكرية على جانبي نهر الأردن.

ولهذا السبب أيضا، منح الملك الحسين أعلى وسام ملكي لطاخم المسرحيين

٢-الجنرال فواز ماهر أكمل دراسته مع اسحق رابين في المدرسة العسكرية في (كيمبرلي) البريطانية.

-اسحق رابين ملف خدمته، تل أبيب ١٩٧٩ ص ٩١-خلال إحدى زيارته لقصر الملك في عمان سأل رابين الحسين عن صحة الجنرال الأردني. وفي نهاية تناولهما للغداء حضر الجنرال ماهر استجابة لاستدعاء الملك له، للقاء صديقه في المدرسة العسكرية الإنجليزية وبعد وقت قصير طلب الملك من رابين أن يسمح بإدخال الجنرال المذكور إلى مستشفى إسرائيلي للعلاج.

٣-تفاصيل حول التعاون في الباب الأخير.

الأردنيين الذي قدم عروضاً في إسرائيل لمسرحية "السلام يا سلام" وكسروا بذلك حاجز المقاطعة الذي فرضته النقابات المهنية الأردنية على العلاقة مع إسرائيل. (٤)

لقد تجاوز الملك الحسين النقابات الأردنية، التي حاولت تقويض السلام مع إسرائيل، بل وأعلن عن سن تشريع يحظر على النقابات المهنية، اتخاذ أي خطوات تؤدي إلى عرقلة السلام معها. وأمر بتسريع التوقيع على الاتفاقيات الأخرى التي تعطل التوقيع عليها أكثر من الأشهر التسعة التي خصصت لذلك في اتفاقية السلام. وسعى لاستكمال الاتفاقيات الخمس حتى الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٩٦، وتسوية مشاكل المواصلات، والطيران، والاتصالات، والترتيبات بين إيلات والعقبة، وبالتالي، إغلاق دائرة الاتفاقيات الخمس عشرة الرامية لخلق القاعدة القوية للسلام الدافئ.

ولم يخش الملك الحسين من إجراء مفاوضات مع الصناعات الجوية الإسرائيلية بشأن تحسين طائرات اف-١٦ التي سيتسلمها من الولايات المتحدة. (٥)

ولا شك أن كل هذه الخطوات تعكس صورة التطبيع في أجلى وأفضل أنماطه، والذي ما كان لينتشر ويستشري بهذه السرعة لو لم يتم إرساء أسسه في مئات الساعات من المحادثات، وبالتسويات التي جرت طيلة سنوات الاتصالات على أعلى المستويات بين إسرائيل والأردن.

لقد تمكن الطرفان بعد ثلاثين سنة من المحادثات، سنة واحدة من المفاوضات العلنية، من التوصل إلى الهدف الذي رسمت خطوته الأولى في اللقاء

٤-راديو عمان في التاسع من حزيران ١٩٩٦.

٥-إسرائيل التي كانت في الماضي تعارض تجهيز الأردن بالطائرات، رفعت معارضتها وبذلت الكثير من الجهود لدى الولايات المتحدة كي تجهز الأردن بطائرات اف-١٦.

الأول الذي أجراه الملك في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٦٣ مع الدكتور يعقوب هرتسوغ المبعوث الخاص لرئيس الحكومة ليفي اشكول.

لقد حدد الملك الحسين في ذلك اللقاء، أسس اللعبة حينما قال: "نظرا لأن إحراز تسوية نهائية يتطلب زمنا طويلا، فإن واجبنا يقتضي منا أن نعمل بصورة مناسبة على تطوير مجالات للتعاون تصب في التسوية النهائية". (٦)

وبمعنى آخر، فإن هناك واجبا تاريخيا ملقى على عاتق الأردن وإسرائيل، لوضع الأسس الأرضية لجسر السلام، حتى تنضج الظروف لبناء هذا الجسر علنا.

لقد ساعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية، والاستعداد الذي أخذت سورية تبديه للتحدث حول السلام مع إسرائيل، واتفاقية المبادئ التي تم إبرامها بين منظمة التحرير وإسرائيل، والأزمة الاقتصادية التي يعيشها الأردن، ساعد الأردن في كشف النقاب عن علاقته بإسرائيل، إلى الدرجة التي أفضت إلى التوقيع على اتفاقية السلام. ورغم ذلك، يمكننا القول أنه وبدون الحادئين اللذين وقعا قبل ذلك بعدة سنوات، فإن من المشكوك فيه أن يتم التوقيع على اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية، رغم رغبة الطرفين في إنجازها:

أولا: وقع الحادث الأول في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٨٨ عندما أعلن الأردن عن فك الارتباط مع الضفة الغربية.

ثانيا: الثاني وقع في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٩١ عندما شنت الولايات المتحدة الحرب على العراق-الذي كان آنذاك حليفا للأردن-تحت شعار تحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

٦- تقرير يعقوب هرتسوغ في ٢٤/٩/٦٣ لليفي اشكول حول مقابلاته للملك الحسين.

لقد أزال فك الارتباط الأردني-مما كان الأردن يسميه الضفة الغربية للمملكة- عقبة عن طريق المفاوضات الإسرائيلية الأردنية، تلك العقبة المتمثلة في الانسحاب الإسرائيلي حتى خطوط حزيران ١٩٦٧. فقد كان الملك يطالب علناً خلال محادثاته مع إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ما قبل حرب الرابع من حزيران، في حين وضعت إسرائيل "خطوطاً حمراء" تنص على عدم الانسحاب لهذه الخطوط.

ومن الجدير بالذكر، أن اتفاقية السلام مع مصر، لم تدفع بإسرائيل إلى الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران، لقد أعادت إسرائيل حقاً آخر سنتيمتر من أراضي سيناء إلى المصريين، بيد أن مصر لم تستعد قطاع غزة الذي استولت عليه عام ١٩٤٨.

وفي أعقاب فك الأردن الارتباط مع الضفة الغربية، وتنازل الملك الحسين عن مطلبه الخاص باستعادتها، زال عن جداول الأعمال مطلب العودة إلى خطوط الرابع من حزيران، وهو المطلب الذي كان أكبر عقبة على طريق المفاوضات الإسرائيلية الأردنية. لقد حظي مبدأ عدم العودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، بتأييد إدارة الرئيس الأميركي جونسون. وقام الرئيس نفسه ووزير الخارجية دين راسك، والسفير الأميركي في الأمم المتحدة آرثر جولدبيرج بإعلام الملك بذلك. كما أرسل الرئيس الأميركي رسالة إلى الملك السعودي بذلك (٧)، أوضح فيها أن الانسحاب إلى حدود آمنة ومعترف بها لا يستلزم العودة إلى حدود الهدنة.

ويمكننا القول، أنه وبدون فك الارتباط مع الضفة الغربية، كان من المشكوك فيه أن يكون بمقدور الأردن وإسرائيل التوصل إلى اتفاقية سلام تتضمن تسوية إقليمية.

أما على صعيد الحرب الأميركية ضد العراق، والتي نشبت في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٩١، فقد أدت هذه الحرب إلى إحداث تحول كبير جدا في صورة الإمارة الأميركية في الشرق الأوسط. لقد أسهمت مساهمة الولايات المتحدة لمساعدة الكويت، وإصرارها على رد كيد العدوان إلى نحر العراق نفسه، في تغيير طبيعة التعامل العربي مع الولايات المتحدة تغييرا جذريا، فهي لم تعد نمرا من ورق، مثلما بدت لصدام حسين، ولم تعد مجرد مجتمع ممزق على غرار ما كان عليه على عهد الحرب الفيتنامية، بل أصبحت، في أعينهم، دولة تحرص على إرسال قواتها عبر البحار.

ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة لم تستطع إرسال قواتها لنجدة الأردن في أيلول ١٩٧٠، عندما اندفعت الدبابات السورية إلى شمال الأردن بغية مساعدة "الحكومة الحرة" في إربد. وكى تعزز ضغوطها الدبلوماسية على السوفيت، الذين يحمون السوريين، كانت الولايات المتحدة بحاجة لتحريك الجيش الإسرائيلي على الحدود السورية ولقيام سلاح الجو الإسرائيلي بطلعات جوية، مما أدى إلى دفع الدبابات السورية وإرغامها على الانسحاب من الأراضي الأردنية. (٨)

لقد حذر الرئيس الروسي (يموري أندريوف) الملك الحسين، من الاندفاع باتجاه خطة ريفان للسلام آنذاك بسبب المعارضة العربية الشاملة لها (٩). وقد أسهم هذا التحذير السوفيتي، في إثارة تردد الملك الحسين في كل مرة كان يفكر فيها

٨-كتاب مردخاي غور-رئيس الأركان-وكتاب اسحق رايبين ملف خدمة ص ٣١٤.

٩-تحدث الملك حول ذلك في المقابلة التي منحها لكارن اليوت هاوس في (وول ستريت جنرال) بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٣.

بالاندفاع خطوة إلى الأمام باتجاه التوصل إلى تسوية منفردة مع إسرائيل، لقد خشي التورط في مواجهة عسكرية مع سورية، إضافة إلى أنه لم يكن تواقا لإثارة العداء الفلسطيني ضده، طالما لم يكن والثقا. من أن الأميركيين سيهبون لنجدته عسكريا.

لقد أكد الانسحاب الأميركي من لبنان تحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية للملك الحسين، استحالة الاعتماد على الأميركيين، إذا ما تعرضت مملكته لتهديد عسكري. أضف إلى ذلك أن وعود الرئيس ريفان الخاصة بتزويد الأردن بأسلحة حديثة لتمكينه من الدفاع عن نفسه أمام السوريين، لم تنجح في امتصاص مخاوف الملك الحسين من احتمال قيام خصومه في العالم العربي بعمل عسكري ما ضده.

كان الحسين مهتما بالحصول على الأسلحة والطائرات الأميركية، بيد أنه أدرك أن ضمان الأسلحة في المستقبل لا يوفر إمكانية الدفاع الفوري أمام التهديدات العسكرية السورية المرتقبة في أعقاب إعلان الأردن عن إلغاء حالة الحرب مع إسرائيل. لقد سحرته الأسلحة التي وعده بها الأميركيون، مقابل الإعلان عن إلغاء حالة الحرب مع إسرائيل لكنه لم يكن على استعداد لمواجهة المخاطرة الفورية المرتبطة بمثل هذا الإعلان، لذا لم ينف بالوعد الذي قطعته على نفسه للولايات المتحدة وإسرائيل بشأن الإدلاء بصيغة بيان متفق عليه، حال مغادرته البيت الأبيض، لقد تراجع في اللحظات الأخيرة (١٠).

١٠- عقب شمعون بيرس غاضبا "لقد طلبنا أن يقدم لنا التزاما، فقدم لنا توقعاته عن الطقس"، وذلك تعقيا على أقوال الحسين "إن التوتر في الشرق الأوسط قد زال وأن هناك أجواء هادئة". وذلك بدلا من الصيغة المتفق عليها والتي تنص على الالتزام بحل النزاع مع إسرائيل فقط بالطرق السلمية.

كان التهديد السوفيتي بسيف المعارضة السورية-الفلسطينية، لا يزال يقلق الملك الحسين، وقد وجه الدكتور (ينغيني بريماكوف)- الذي عين، مطلع عام ١٩٩٦، وزيرا للخارجية الروسية- تهديدا إلى الأردن في كانون الأول ١٩٨٧ قال فيه: "حتى لو تكللت صفقة أردنية منفصلة مع إسرائيل بالنجاح، فإن هذه الصفقة ستدمر على أيدي السوريين والفلسطينيين، تماما على غرار الاتفاقية الإسرائيلية اللبنانية في أيار ١٩٨٣. (١١)

وهكذا، لم يوافق الملك الأردني على الإعلان عن انتهاء حالة الحرب مع إسرائيل إلا بعد تسع سنوات، في ساحة البيت الأبيض، حيث فاجأ بهذا البيان الذي أدلى به إبان التوقيع على إعلان واشنطن في تموز ١٩٩٤، الأميركيين والإسرائيليين في آن واحد. لقد اتخذ الحسين هذه الخطوة المفاجئة، بعد أن أقنعتة العمليات العسكرية الأميركية خلال حرب عاصفة الصحراء بأن الأميركيين على استعداد للدفاع عن دولة عربية صغيرة، بل وتشكيل ائتلاف دولي واسع لمواجهة اعتداءات خارجية، مما جعله يخلص إلى استنتاج مفاده، أن الأميركيين سيهبون لنجدة-حتى لو كان ذلك عبر دفع إسرائيل لتقديم المساعدة له-بغية التحلولة دون تدخل جيوش أجنبية-من الداخل أو الخارج لزعزعة استقرار المملكة الأردنية.

أدت التحولات الجذرية في فهم الملك الحسين تجاه الولايات المتحدة- إضافة إلى وعود الأميركيين له بتخليص مملكته من أزماتها الاقتصادية- إلى تسريع مسيرة الحوارات بينه وبين إسرائيل. ولم يكن من السهل على الأردن التخلص من العلاقة مع العراق، نظرا لأن الاقتصاد الأردني ارتبط خلال سني الحرب العراقية الإيرانية

١١- موشيه زاك "٤٠ سنة من الحوار مع موسكو" تل أبيب ١٩٨٨ ص ١٦٩

بالمراق، حيث تحول الأردن إلى محطة انتقالية لتزويد العراق باحتياجاته التجارية والعسكرية.

واستمر هذا الوضع أيضا في أعقاب اجتياح العراق للكويت، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة لوقف المساعدات المقدمة إلى الأردن، مما تطلب تدخل رئيس الحكومة الإسرائيلي اسحق شامير لدى وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر، لاستئناف المساعدات الأميركية التي ساعدت الحسين على التحرر من روابطه بـصدام حسين (١٢)، مما مهد الطريق للمشاركة الأردنية الإسرائيلية في مؤتمر مدريد.

وكلما ازداد الإصرار الأميركي على تطويق العراق ومحاصرته، وفرض العقوبات عليه، كلما ازداد استعداد الملك الحسين لقبول الصيغة الأميركية بشأن التسوية مع إسرائيل.

وقد استهل خطواته بحذر، مع تقديم وعد للسوريين، يؤكد أن الأردن لن يوقع على اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل، بيد أن مسارعة الولايات المتحدة لإرسال قوات أميركية جديدة للرد على التهديدات العراقية الجديدة ضد الكويت، جعلت جميع الدول العربية -بما فيها الأردن- تدرك أن الولايات المتحدة تحررت من عقدة فيتنام وأن بالإمكان الاعتماد عليها عسكريا عند الحاجة. كانت هذه الممارسة الأميركية بمثابة المحفز الأخير لدفع الملك الحسين للتحرر من مخاوفه بشأن ردود الفعل العنيفة من قبل جيرانه العرب إذا ما وقع الأردن على اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل.

ويعتقد الكثيرون أن إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول ١٩٩٣، كان المحفز الأكثر تأثيرا لبدء المفاوضات الإسرائيلية، الأردنية حول

١٢-بناء على حديث مع اسحق شامير رئيس الحكومة السابق ١٩٩٤/٨/٩.

اتفاقية السلام. بيد أن هذا الاعتقاد لا يتساق مع ما ورد في الرسالة التي بعث بها الملك الحسين إلى الأميركيين في التاسع عشر من حزيران ١٩٩٣- أي قبل اتفاقيات أوسلو-وبدورهم قام الأميركيون بإيصالها إلى إسرائيل، للإطلاع عليها، وأعرب فيها عن رغبته في التقدم على طريق السلام مع إسرائيل.

لقد بعث الحسين الرسالة إلى كلينتون في أعقاب اللقاء الذي جرى بين الاثنين في البيت الأبيض، وقد جاء فيها: "سعى جدي للسلام مع إسرائيل، ولولا اغتياله لحيل دون سفك الدماء، ولتمكنا من العيش بسلام سنوات طويلة". (١٣)

مست الرسالة المؤثرة الداعية إلى السلام شفاف قلب الأميركيين، مما حدا بهم لاتخاذ قرار بمنحه مساعدة مالية شريطة أن يثبت أقواله وإصراره على إحلال السلام مع إسرائيل بالأفعال.

سار الملك خطوة إثر الأخرى على هذه الطريق، حتى وصل إلى حافة السلام مع إسرائيل، ووضعت حجارة الأساس الواحد تلو الآخر سرا، وبعبدا عن الأضواء تم بناء شبكة العلاقات الخاصة على حافتي نهر الأردن، بالاتفاق تلو الاتفاق، والتفاهم تلو التفاهم، في قضايا المياه والحدود، والتعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني، حتى اكتمل النسيج، الذي استخدم، فيما بعد، للتفاهم الشامل الذي كشف النقاب عنه في الخامس والعشرين من تموز ١٩٩٤ في صورة بيان واشنطن، وتجسد في نهاية المطاف بصورته الكاملة في اتفاقية السلام.

اتسمت الحوارات مع الملك الحسين بالصراحة، وقد أكد موشيه ديان أنها كانت مفيدة جدا. فقد كان كل طرف يعرف موقف الطرف الآخر جيدا، الأمر الذي

١٣- بناء على حديث مع اسحق رابين في مكتبه ١٩٩٤/١١/١ وحديث مع طاقم المفاوضات.

حال دون نشوب حالة عدم تفاهم في الكثير من الحالات التي كان من المتوقع أن يحدث فيها مثل ذلك، وخصوصا في أيام التوتر، مثلما شهدته أيام حرب عام ١٩٧٣ (١٤)، كما اتسمت المحادثات بالكثير من المصادقية.

وخلال هذه الحوارات والمحادثات، جرت تسوية العديد من القضايا الخاصة، العالقة بين البلدين الجارتين، وذلك إدراكا من الطرفين، بأن التسويات السرية هي بمثابة الطريق المؤدي إلى السلام الذي سيحل إن عاجلا أم آجلا. وفي العديد من اللقاءات، طرح السؤال القائل: هل الحسين على استعداد للالتزام بعدم الانضمام، بعد الآن، إلى أي ائتلاف عسكري في أي حرب تشن ضد إسرائيل على غرار ما حدث عشية حرب ١٩٦٧؟ وكان الحسين يحرص على عدم التوقيع على أي وثيقة رسمية، ولا حتى حينما وعده موشيه ديان، مقابل ذلك، باتفاقية دفاع تلتزم فيها إسرائيل بأن تهب لنجدة الأردن إذا ما تعرضت لأي هجوم. (١٥)

ومن الجدير بالذكر، أن إسرائيل توصلت مع الأردن إلى العديد من الاتفاقيات في المجال الأمني:

• توصل الطرفان إلى اتفاق عام ١٩٦٥ يتم بمقتضاه نزع سلاح قسم من الضفة الغربية على أن يلتزم الأردن بعدم إدخال دبابات أميركية غربي نهر الأردن. (١٦)

١٤- بناء على المخطوطة الأساسية التي كتبها موشيه ديان، قبل أن تجري اللجنة الوزارية تعديلاتها عليها.

١٥- من البروتوكول الإسرائيلي لمحادثات موشيه ديان مع الملك الحسين في ٢٩/٦/١٩٧٢.

١٦- اسحق رابين، ملف خدمة ص ١٣٠، وهو يصف الاتفاقية على النحو التالي: "أعلن هاريمان بمبادرة منه أن لدى الولايات المتحدة التزاما من الحسين بأن لا تجتاز الدبابات الأميركية نهر الأردن باتجاه الغرب.

• كان هناك اتفاق أردني إسرائيلي عام ١٩٩١ لإخراج الأردن من دائرة الحرب، إذا ما نشبت مواجهة بين إسرائيل والعراق. (١٧)
• توصل الطرفان إلى اتفاق حول أساليب محاربة الإرهاب، وتسليح "مخربين" إلى الحدود الإسرائيلية. (١٨)

بيد أن الالتزام الأردني الرسمي بعدم الانضمام لأي ائتلاف عسكري موجه ضد إسرائيل، كان يجب أن ينتظر حتى توقيع اتفاقية السلام. فقد التزم الأردن وإسرائيل في اتفاقية السلام التي تم توقيعها في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٤، بما يلي:

"الامتناع عن الانضمام لأي ائتلاف، أو منظمة أو تحالف ذي طابع عسكري أو أمني، مع طرف ثالث، إذا ما كانت نواياهم، أو نشاطاتهم تشتمل على صورة عدوانية أو أية نشاطات أخرى ذات طابع عدائي عسكري ضد الطرف الآخر، أو تقديم المساعدة لهم، أو دفعهم إلى الأمام أو التعاون معهم، بأي صورة من الصور تتناقض مع ما تنص عليه هذه الاتفاقية". (١٩)

ومن الجدير بالذكر، أن هذا البند الوارد في الاتفاقية، يحول دون إحياء الجبهة الشرقية لمحاربة إسرائيل، وهو الحلم الذي يراود مخيلة الدول العربية. بل إن هذا البند يحرم الأردن من الدخول في حلف الدفاع العربي في كل ما يتعلق بالحرب ضد إسرائيل.

١٧- بناء على حديث مع اسحق شامير في التاسع من آب ١٩٦٤.

١٨- انظر فصل "النار والماء".

١٩- في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية البند ٤ أ "الأمن".

ومما لا شك فيه، أن الحسين كان يرغب في السلام مع إسرائيل، ولا يرجع ذلك إلى محبته لإسرائيل، أو لأي أسباب أخلاقية أخرى، بل لأنه كان يؤمن بأن كل حرب جديدة ستتهز كيان مملكته، لقد عمل الحسين طيلة السنوات على قيادة دولته بين القطبيين المتنافرين، والمراوحين بين الاعتماد على دولة عظمى غربية وبين الانفجارات الحادثة للقومية العربية.

وحاول الملك الحسين الحفاظ على توازنه بين العلاقة الحيوية مع إسرائيل وبين الضغوط العربية، والدفع الفلسطيني باتجاه اتخاذ خط عدواني ضد إسرائيل.

لقد تسبب الملك الحسين بترده، في إشارة خيبة الأمل لدى زعماء عرب وأميركيين وإسرائيليين، نظرا لأنه كان في اللحظات الأخيرة يحجم عن إخراج الآمال التي علّقوها عليه إلى حيز التنفيذ:

«أثار الملك الحسين خيبة أمل الرئيس الحبيب بورقيبة عام ١٩٦٥ عندما تراجع عن تأييده لخطة السلام مع إسرائيل على أساس حدود التقسيم لعام ١٩٤٧، رغم أن الرئيس بورقيبة طرح خطته إبان زيارته للأردن، وبالتشارو مع الملك الحسين. (٢٠)

«خيب الملك الحسين آمال حكومة جونسون، عام ١٩٦٧ عندما أثنته تحذيرات جمال عبد الناصر عن إجراء مفاوضات مباشرة وعلمية مع إسرائيل، رغم أنه كان قد اتفق مع الأميركيين على أن يهتموا باستعادة غالبية الأراضي التي فقدتها خلال حرب ١٩٦٧ في إطار مفاوضات علمية مع إسرائيل. (٢١)

٢٠- تم استعراض هذه القضية بتوسع في فصل: 'من الاتصالات السرية وحتى الحرب'.

• خيب الملك الحسين آمال حكومة جونسون مرة أخرى عام ١٩٦٨، عندما تراجع تحت وطأة الضغوط المصرية، عن وعده الخاص بالمشاركة في لقاء أردني إسرائيلي في قبرص، تحت رعاية وسيط الأمم المتحدة جونار يارينغ.

• خيب الحسين آمال الرئيس المصري أنور السادات عام (١٩٧٣) عندما لم يسمح لوحدة حركة فتح، بعبور الأراضي الأردنية لتنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل رغم التفاهم الذي توصل إليه مع الرئيسين المصري والسوري في لقاءهم في العاشر من أيلول ١٩٧٣، حيث امتنع الحسين عن تحدي إسرائيل. (٢٢)

• خيب الملك الحسين آمال حكومة ريغان عام ١٩٨٢ عندما تراجع عن وعده بتأييد خطة ريغان الخاصة بتسوية النزاع الأردني الإسرائيلي، وكان قد حدث انطباع لدى المسؤولين الأميركيين الذين أجروا الحوارات، يفيد بأنه على استعداد لتبني الخطة الأميركية. (٢٣)

• خيب الملك الحسين آمال إسرائيل عام ١٩٨٥ عندما لم يف بوعده الخاص بالإعلان عن تعليق حالة الحرب مع إسرائيل، حال خروجه من اجتماع مع الرئيس ريغان، فهو لم يف بوعده، وتراجع في اللحظات الأخيرة واستبدل الصيغة المتفق عليها بصيغة ضبابية حول أجواء المصالحة المستشرية في الشرق الأوسط. (٢٤)

٢٢-حسني هيك، الطريق إلى رمضان، انظر الملاحظة ٩٧ في الفصل ثلاثة اختبارات نيرانية.

٢٣-بناء على حديث في واشنطن في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٩١ مع هوارد تاكر والذي شارك في إعداد خطة ريغان بوصفه عضوا في مجلس الأمن القومي. وقد قيل لأعضاء المجلس أن الحسين سيعلم في غضون ثمان وأربعين ساعة من تاريخ إعلان الخطة عن استعداده لتنفيذها.

٢٤-بناء على حوار مع الدكتور نمرود توفيك مستشار بيرس.

لقد وصف الرئيس الأميركي الملك الحسين بأنه زعيم يحجم عن أن يخطو الخطوة الأخيرة في طريقه إلى الهدف (٢٥). أما الرئيس السادات فقد وصف الملك الحسين "بالحذر" خلال اللقاء الذي أجراه معه حاييم هرتسوغ في أسوان عام ١٩٨١ في معرض رده على سؤال لهرتسوغ عن السبب الذي لم يجعله يدعو الملك الحسين للانضمام إلى المحادثات التي أجرتها مصر مع إسرائيل حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة". (٢٦)

وفي صبيحة التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، أوضح السادات للسفير ماكس كمبلمان، أن الولايات المتحدة تخطئ بإرسالها موظف وزارة الخارجية الأميركي هارولد ساوندرس إلى الأردن، بغية دفع مسيرة كامب ديفيد إلى الأمام، وقال: "نصيحتي هي أن تضعوا الملك الحسين والأردن جانبا، وأن تشرعوا بالتفاوض مع الرئيس حافظ الأسد".

وأضاف السادات مبررا نصيحته تلك بالقول: "الأسد يكرهني لأنني استعدت جميع أراض مصر، بيد أن الملك الحسين بحاجة لدعم الأسد للقيام بذلك". (٢٧)

والحسين بعيد كل البعد عن أن يكون جباناً، بل إنه معروف بشجاعته وجراته، لكن عندما يتعلق الأمر بمصير بلاده، فإنه يتوخى أقصى درجات الحذر، بغية تجنب أي مواجهات مع أي جهات عربية أخرى، قد تؤدي إلى تعريض استقرار نظامه للخطر.

وقد أجاد تشارلز جونسون، سفير بريطانيا في الأردن، وصف الملك الحسين حينما

James Lunt, Hussein of Jordan-London p.338-٢٥

٢٦-حديث مع حاييم هرتسوغ، والذي قام في كانون الثاني ١٩٨١-إبان كونه عضو كنيسة، بزيارة مصر على رأس وفد لحزب العمل، واستقبل لدى الرئيس المصري في أسوان.

max kampelman, entering new worlds new york 1991 p.202-٢٧

قال: إنه يشبه إنسانا يحاول قطع بحر هائج بزورق صغير، مما يجعل همه الوحيد منصبا على النجاة فقط (٢٨). وحقا فإن الملك يضع مسألة نجاة مملكته، على رأس جميع القضايا الأخرى الأمر الذي يلزمه بتوخي أقصى درجات الحذر. أشار تردد الملك الحسين في اللحظات الأخيرة عن اتخاذ الخطوة الحاسمة، غضب الأميركيين أكثر من مرة، رغم أنه كان في أمس الحاجة إلى مساعداتهم الاقتصادية والعسكرية، كما أشار غضب الإسرائيليون الذين كان يجري الحوارات معهم. فقد حدث لديهم انطباع من أقواله، بأنه يقدر أهمية وضرة السلام إلى الدرجة التي حاولوا فيها دفعه لأن يكون طلائعيا ويكسر سور الكراهية العربي. ومن الجدير بالذكر، أن الحسين كان يوضح دائما لمحدثيه الإسرائيليين، أن هذه المهمة أكبر من طاقته، وأنه ليس بمقدور الأردن، أن يكون الدولة العربية الأولى التي توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، ولا حتى تسوية مرحلية.

كان الحسين يدرك تماما محدودية قوة بلاده في العالم العربي. اعتقد الملك الحسين أن رؤساء "الموساد" الإسرائيلي، الذين كانوا على إطلاع به تماما، ثلاثين عاما ونيفا، يتقدرون العقبات التي يواجهها، أكثر من الدبلوماسيين الأميركيين والوزراء الإسرائيليين، الذين يجري معهم حوارات متواصلة. وقد أعرب الملك الحسين عن تقديره العميق لرؤساء "الموساد" بسبب الأناة التي أظهروها له بالدعوة الفريدة من نوعها، التي وجهها إليهم للقدوم مع زوجاتهم إلى قصره في الثاني عشر والثالث عشر من شباط ١٩٩٥، ليس للقاء عمل، بل للقاء اجتماعي.

james luntop. Cit. P.338-٢٨

وحرص الملك الحسين، خلال هذا اللقاء، على إضفاء جو دافئ وودود على السلام مع إسرائيل، وذلك على عكس البرود الذي كان يهب من اتفاقية السلام مع مصر. ولم تكن السرية التي ألفها قادة "الموساد" في السابق - ناحوم ادموني وإيسر هرنيل وتسفي زمير واسحق حوفي، ومائير عميت، وشيتاي شبيط - ما يبررها على أرض الواقع الآن، لأن الملك الحسين، كان قد تغلب على العقبات التي كانت تعترض طريقه، ولم يعد يخشى - مثلما كان الأمر عليه في الماضي - علاقاته مع إسرائيل.

ورغم ذلك، حافظ قادة "الموساد" على السرية التامة التي ألفوا العمل بها في السابق، وهي السرية التي أسهمت في تمهيد الطريق أمام اتفاقية السلام العلنية.

لسنوات طويلة، خشي الملك الحسين، من إبرام اتفاقية سلام علنية مع إسرائيل لكن، وفي أعقاب اتخاذ الخطوة الأخيرة، وإبرام اتفاقية السلام العلنية، اختفى تردده، وأخذ يتصرف بشجاعة بالغة، في مواجهة معارضي السلام الساخن، ولم يلتفت للتهديدات السورية التي كانت تسد عليه الطريق للسلام، وعندما بدأت سورية تخن حملة ضده، بسبب علاقته الساخنة جدا مع إسرائيل، أعلن الملك، أن السياسة الأردنية يحددها الأردن وحده وفقا لاحتياجاته (٢٩). وفي الكلمة التي ألقاها أمام

٢٩- بدأت التوترات على أرضية اتهامات سورية للأردن، بأنه يحاول تقسيم العراق، واقتطاع قسم منه لنفسه، وقد فسرت جريدة البلاد أقوال الملك الحسين الذي وجه الانتقاد إلى نائب رئيس إحدى الدول. وفي أعقاب هذه الأقوال انتقد وزير الخارجية الأردني الكباريتي - في حديث مع مراسل وكالة الأنباء (رويترز) في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٥ - سورية واتهمها بالتلون، نظرا لأنها تعارض السلام بين الأردن وإسرائيل من ناحية، في نفس الوقت الذي تجري فيه مفاوضات مع إسرائيل.

مجلس الأمة الأردني، في كانون الثاني عام ١٩٩٥، حذر معارضي السلام في مملكته الذين يحرضون الجماهير، من انتهاك النظام العام.(٣٠)

لم تكن سورية دائما العائق الذي يمنع الأردن، ويثنيه عن التفاوض مع إسرائيل حول السلام، لقد كانت مصر في البداية هي العامل المركزي، في منع الأردن وتقييد يديه في كل ما يتعلق بالمفاوضات المباشرة والعلنية مع إسرائيل، رغم أنه كان بمقدور الأردن، أن يستعيد جميع الأراضي التي خسرها في الحرب تقريبا، مثلما تعهد الرئيس الأميريكي جونسون أمام الملك الحسين.

كان الرئيس جمال عبد الناصر يقول أن إجراء مفاوضات علنية ومباشرة مع إسرائيل، يعني الاعتراف بالهزيمة العربية، ولهذا السبب اتجه نحو المفاوضات السرية والتي اقتضرت بطبيعتها على التسويات التي لا تتطلب الإعلان عنها. لكن التسويات الحدودية كانت تتطلب الإعلان. بيد أن وريث عبد الناصر الرئيس أنور السادات، استبق الملك الحسين بست عشرة سنة في إبرام اتفاقية سلام علنية مع إسرائيل، ورغم ذلك، حددت المفاوضات بين الملك الحسين وإسرائيل أنماط التعاون الدائم في القضايا الحيوية للدولتين حتى في أيام التوترات.

كانت قضية التعاون بين إسرائيل والأردن، بمثابة قضية دائمة في المفاوضات والحوارات بين الملك والزعماء الإسرائيليين تلك الحوارات التي بدأت قبل حرب ١٩٦٧ بأربع سنوات، ومن الجدير بالذكر، أن التعاون بين الجانبين لم يختل حتى في أعقاب اختلال الوضع الإقليمي الذي كان قائما في أعقاب حرب ١٩٦٧، ولم يختل أيضا في أعقاب التكتيك الذي اتخذته الملك الحسين بشأن قضية الفلسطينيين، فقد تحدث أولا حول الضم التام للفلسطينيين على الضفتين إلى مملكته، ثم عمد إلى التخطيط لاتحاد

٣٠- روينترز، من عمان، الأول من كانون الأول ١٩٩٥.

فدرالي بين إقليمين في إطار دولته الهاشمية، ثم وافق على تشكيل اتحاد كونفدرالي بين دولتين مستقلتين تحت زعامته. وكان الملك بحاجة في جميع كل تلك الخيارات لتأييد إسرائيل بغية تخفيف ضغوط الفلسطينيين للانفصال عن مملكته نهائياً.

و بدون أن يعرب الملك عن ذلك صراحة، كان يفضل عدم إجراء إسرائيل أي مفاوضات مع منظمة التحرير، وأن يكون الفلسطينيون، بحاجة إليه بغية الحصول على تنازلات من إسرائيل.

لقد حرص الملك الحسين في جميع حواراته مع الأميركيين، على عدم الإفصاح عن هدفه القائل بأن تقف إسرائيل وليس هو ضد إقامة الدولة الفلسطينية (٣١). وفي أعقاب قيام إسرائيل واعترافها بمنظمة الفلسطينيين، وإبدائها الاستعداد لمنحهم حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وغزة، بذل قصارى جهوده كي تحافظ إسرائيل على المصالح الأردنية في الضفة الغربية-العلاقة الاقتصادية بين ضفتي الأردن، والصلة الأردنية بالأماكن المقدسة في القدس، وكي يحافظ الحسين على هذا البديل، في إطار علاقاته مع الفلسطينيين، كان الملك بحاجة لتوطيد علاقاته إلى حد بعيد مع الإسرائيليين إلى أن تم التوقيع على اتفاقية سلام معهم.

٣١- في أعقاب زيارة وزير الخارجية أيهود باراك لعمان في الثاني من كانون الثاني ١٩٩٦، نشرت الصحف الإسرائيلية نبأ يفيد بأن الأردن يعارض إقامة دولة فلسطينية وقد ردت وزارة الخارجية الأردنية على هذا النبأ ببيان جاء فيه: "بالاستناد إلى أوامر الملك الحسين، فإن الأردن يعلن تأييده للشعب الفلسطيني وجهوده الرامية للحصول على حقوقه المشروعة على أرضه، والأردن لا يتدخل في الشؤون الداخلية للفلسطينيين، باستثناء دعمه للشعب الفلسطيني وزعامته" جيروزاليم بوست ١٩٩٦/١/٨. بيد أن مصطلح الدولة الفلسطينية لم يذكر أبداً.

لم تكن الحوارات المتواصلة التي أجراها الملك الحسين مع الإسرائيليين، والتي دارت في لندن وباريس ووادي عربة وعلى ساحل جزيرة المرجان، وفي أماكن أخرى، ذات لون واحد، فقد حدثت تغييرات في المنطقة بكل مرحلة من مراحل الحوارات، وصبغت هذه التغييرات القضايا التي يجري مناقشتها بألوانها، بيد أن الخط الموجه، والذي لا زال كذلك، تمثل في اعتبار هذه الحوارات بمثابة خطوات إعداد للسلام المستقبلي القادم لا محالة إن عاجلاً أم آجلاً.

ومن الجدير بالذكر، أنه كانت هناك أربع مراحل للمحادثات التي تم إحصاؤها في هذه المجالة:

١- من حرب ١٩٦٧ وحتى مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣: كرست المحادثات خلال هذه الفترة بغالبيتها للبحث عن صيغة تسوية إقليمية بين إسرائيل والأردن، فقد كانت إسرائيل تسعى للتسوية الإقليمية، في حين عارض الأردن ذلك، وعندما عرض ييفال ألون خطته على الملك الحسين، أجاب مساعد الملك بصورة قاطعة: "هذا الاقتراح غير مقبول أبداً".

حاولت إسرائيل تجنب الرفض الأردني للاقتراح القائل بتبادل المناطق: غزة مقابل غور الأردن، لقد رد الأردن بالنفي، وقال إن من الجائز أن يقبل تعديلات حدودية طفيفة متبادلة وبررت إسرائيل اقتراحها للتغييرات الحدودية بالضرورات الأمنية، وقد أعرب الملك الحسين عن استغرابه بالقول: طالما أن السلام سيحل بيننا، فلماذا تحتاجون إلى غور الأردن، والجبال المطلة عليها، وضد من؟؟

وقد أوضح له رئيس الأركان (بار ليف) أن إسرائيل بحاجة إلى هذه المناطق لضمان عدم استغلال أي جيش أجنبي للأراضي الأردنية، كقاعدة لمهاجمة

إسرائيل (٣٢). بيد أن هذا التفسير لم يجد، وقال الملك الحسين أنه يدرك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، ورفض أيضا طلب موشيه ديان القائل بأن يسمح الأردن لإسرائيل، في أعقاب الانسحاب، بأن تحتفظ بثلاثين موقعا عسكريا محددة على طول نهر الأردن.

وقد مثل الجانب الإسرائيلي في هذه المفاوضات: أبا اييان وبيغال ألون، وحاييم بارليف، وجولدا مائير وموشيه ديان وحاييم جبتي والدكتور يعقوب هرتسوغ.

٢- من مؤتمر جنيف ١٩٧٣ وحتى مؤتمر الرباط ١٩٧٤:

كانت القضية المركزية التي دارت حولها الحوارات بين إسرائيل والأردن هي التوصل إلى تسوية جزئية في إطار فصل القوات فقد طالب الأردن بانسحاب إسرائيل على طول نهر الأردن، في حين كانت إسرائيل على استعداد لدراسة إمكانية الانسحاب من منطقة أريحا بغية إتاحة الفرصة للأردن للوصول مباشرة إلى الأماكن السكنية الفلسطينية المكتظة بالسكان، مثل رام الله ونابلس.

وعلى عكس التفسيرات الخاطئة التي سادت فقد نفى كل من بيغال ألون وزيد الرفاعي ما قيل من أن الأردن كان على استعداد للموافقة على خطة (ممر أريحا).

وقد استؤنفت المحادثات أيضا بعد مؤتمر الرباط، ورغم غضب الملك الحسين قبل مؤتمر الرباط، نظرا لأن إسرائيل لم تسلحه بتنازلات كبيرة، إلا أنه لم يوقف الحوار معها، وقد قاد حوارات هذه المرحلة القصيرة جولدا مائير في البداية، ثم

٣٢- حديث مع الفريق حاييم بارليف في مقصف الكنيسة في القدس.

الثلاثي اسحق رابين، وبيغال ألون، وشمعون بيرس.

٣- من قمة فاس عام ١٩٨٢، وحتى أزمة الكويت ١٩٩١:

بدأت المفاوضات عمليا بين إسرائيل والأردن عام ١٩٨٤، وبعد أن رفض العرب خطة ريغان، ودارت بغالبيتها بحثا عن صيغ تمكن الملك الحسين من الشروع بمفاوضات مع إسرائيل تحت مظلة دولية ما، وتتيح الفرصة لتشكيل إطار مفاوضات أردني فلسطيني للتفاوض مع إسرائيل مع تجاوز منظمة التحرير. وكان شمعون بيرس في هذه المرحلة هو القوة القائدة عن الجانب الإسرائيلي وتمكن من التوصل ثلاث مرات في التاسع من تموز ١٩٨٥، وفي كانون الثاني ١٩٨٦ وفي الحادي عشر من نيسان ١٩٨٧- إلى تفاهم ضبابي مع الملك الحسين بشأن الصيغ التي ستزود الملك بوسائل الدفاع، ضد انتقادات منظمة التحرير، لبعده عن مقررات مؤتمر (فاس) بشأن عقد مؤتمر دولي وإشراك منظمة التحرير فيه.

وفي المرحلة الأولى-تموز ١٩٨٥- لم يتمكن بيرس من أخذ موافقة الرئيس الأميركي ريغان على الاقتراح القائل بأن يبدأ الأميركيون محادثات مع وفد أردني فلسطيني يضم مفاوضين من منظمة التحرير أيضا، وعلى أن تكتفي إسرائيل بالاحتجاج، شريطة أن تعلن منظمة التحرير بعد هذه الحوارات عن تخليها عن طريق الكفاح المسلح. (٣٣)

George p.Shultz , Turmoil and Triumph New York 1993 p.452-454. ٣٣

وفي المرة الثانية-كانون الثاني ١٩٨٦-فرضت منظمة التحرير فيتو على الصيغة المقترحة، مما حدا بالحسين للإعلان عن تعليق اتفاقية التنسيق السياسي بينه وبين ياسر عرفات (٣٤).

وفي المرة الثالثة، في نيسان ١٩٨٧ اصطدم شمعون بيرس بمعارضة رئيس

٣٤-خطاب الملك الحسين في التاسع عشر من شباط ١٩٨٦ الذي أعلن فيه عن تعليق التنسيق السياسي مع منظمة التحرير (١٩٨٦/٢/١٩)، هناك وصفا مسيها حول تعامل أبو عمار مع الملك الحسين خلال المفاوضات التي أجراها معه حول خطة ريجان في الحديث الذي منحه الملك الحسين لكارن اليوت هاوز-رول ستريت جورنال، ١٥/٤/١٩٨٣.

لقد طرحت خلال المفاوضات بين عرفات والملك الحسين مسودة اتفاق جاء فيها: "الطرفان الأردني والفلسطيني يعلنان استعدادهما للدخول في مفاوضات سلمية، تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها خلال عام ١٩٦٧، والتأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا للمبادئ التي اشتملتها خطة الرئيس ريجان للسلام في الشرق الأوسط في الأول من أيلول ١٩٨٢-دان شيبتمان، الخيار الأردني، تل أبيب ١٩٨٦ ص ٤٥٢.

ويقول الملك في الحديث أنف الذكر لول ستريت جورنال: بعد أن وافق عرفات على هذه الصيغة طلب منحه مهلة للتشاور مع زملائه والعودة إلى عمان في غضون ثمان وأربعين ساعة، بيد أنه نكث وعده ولم يعد، وأرسل بدلا منه شخصيات صغيرة حملت معه صيغة (معدلة) للاتفاق حذفت منها خطة ريجان نهائيا بوصفها قاعدة للتفاوض مع إسرائيل.

الحكومة اسحق شامير للاتفاقية مع الملك الحسين بشأن عقد مؤتمر دولي (٣٥).
وقد أجرى كل من اسحق رابين واسحق شامير خلال هذا الهمامش الزمني
حوارات استيضاح مع الملك الحسين، في قضايا أخرى.

٤- من أزمة الكويت وحتى إعلان واشنطن تموز ١٩٩٤.
أحدثت أزمة الكويت قضية جديدة على جدول أعمال المفاوضات السرية بين
الملك الحسين وإسرائيل، فقد طلب الملك الحسين من رئيس الحكومة، اسحق شامير،
التزام إسرائيل باحترام سيادة الأردن برا وجوا، كي لا يصبح الأردن ساحة
لاحتراب بين إسرائيل والعراق. وقد استخدمت الموافقة التي تم الحصول عليها قبل
الحرب، وسيلة للتفاهم خلال مؤتمر مدريد، الذي عقد في أعقاب الحرب.

لقد خلق مؤتمر مدريد إطارا لبدء المفاوضات الثنائية العلنية للقضايا التي
يجب حلها مع الأردن قبل التسوية الدائمة.

ولأول مرة،، يتم التأكيد في جداول الأعمال المتفق عليها، خلال نقاشات
اللجنة الأردنية الإسرائيلية، أن هدف المفاوضات يتمثل في إنجاز اتفاقية سلام بين
الدولتين.

وبدأت العربية تسير بهذا الاتجاه، رغم الصعوبات والأزمات التي واجهتها
حتى وصلت إلى لحظة (إعلان واشنطن) والذي أعلن فيه الملك، عن إنهاء حالة الحرب
مع إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر، أن المسار العملي للتعاون في المجالات التي اتفق الطرفان

٣٥- أنظر فصل "اتفاقية لندن ١٩٨٧".

عليها ظل مفتوحا في جميع المراحل الأربع آنفة الذكر، بل وحتى حينما تم تجميد الحوار على المستوى الوزاري. ولم تكن التمهاني التي يرسلها زعماء إسرائيل إلى الملك الحسين بمناسبة عيد ميلاده سنويا، هي الوحيدة التي تمر عبر هذا المسار. فقد تعمقت العلاقات الودية التي عكست نفسها في صورة هدايا ومبادرات حسن نية، وتعاون هادئ على الحدود، وتنامت هذه العلاقات حتى أفنت في نهاية المطاف، وبعد ثلاثين عاما، إلى اتفاقية سلام تعاقدية، تم توقيعها في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٤.

سأل يعقوب هرتسوغ الملك الحسين إبان لقائهما في لندن في الثاني من تموز ١٩٦٧- أي بعد حرب عام ١٩٦٧ بثلاثة أسابيع: هل جلاتك على اعتماد إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل؟؟ وقد رد الملك باختصار: "نعم، بالتأكيد نعم، لكن عليكم منحي مهلة زمنية، حيث يتوجب علي أن أسير مع العالم العربي" (٣٦).

ومن الجدير بالذكر، أن رد الحسين آنف الذكر، والذي لم يفلق الباب أمام اتفاقية سلام، عززت من التقدير الذي تكنه له الزعامة الإسرائيلية، ورجحت الكفة لدى الكثيرين منهم لمواصلة الحوار معه. وقد عمد بيفالون الذي كانت خطته الأصلية- التي تم وضعها في تموز ١٩٦٧- تنص على إقامة حكم ذاتي عربي مرتبط بإسرائيل على المناطق الواقعة غربي نهر الأردن والتي ستتنازل عنها إسرائيل، عمد إلى تعديل هذه الخطة في أيلول ١٩٦٨. وحينما قدم خطته إلى الملك، أكد أن الخطة تضمن

٣٦- من خلال التقرير الخطي الذي عرضه الدكتور يعقوب هرتسوغ أمام رئيس الحكومة ليفي اشكول في الثاني من تموز ١٩٦٧.

له الحصول على ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية، وسيطرة شبه كاملة على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة.

وخلال جلسة الحكومة الإسرائيلية في السابع من نيسان ١٩٦٨، عارض ألون التدخل في الأردن إذا ما حدثت قلاقل هناك.

وبعد خمسة أيام، قال في مقابلة صحفية: "لا استبعد إذا ما قامت حكومة فلسطينية، أن تجرؤ على التفاوض معنا أكثر مما يجرؤ الملك الحسين على ذلك" (٣٧). بيد أن ألون كان في أيلول ١٩٧٠ - عندما شغل منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة - أول الداعين لدعم الأردن.

وخلال الهامش آف الذكر، الواقع بين التاريخين، اجتمع ألون مع الملك الحسين، لإجراء حوارات وجها لوجه. ورغم أن الملك رفض خطة ألون، إلا أن ألون كن له المحبة، والإعجاب مثلما قال في إحدى اللقاءات مع مؤلف هذا الكتاب.

أما موشيه ديان الذي أعرب في أعقاب حرب ١٩٦٧ عن تحفظه من إجراء حوار مع الملك الحسين: "إذا كنا ننادي بالسلام مع الأردن، فإن ذلك يعني أننا ننادي بعودته إلى الضفة الغربية، وهذا ما نرفضه". مثلما قال خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية في الخامس عشر من حزيران ١٩٦٧، فقد قال للحسين بعد سبع سنوات (عام ١٩٧٤): "توجد لدينا مصالح استيطانية وأمنية في الضفة الغربية، دعنا لا نبدأ بالقدس،

٣٧-مقابلة لدوف جولد شتاين في جريدة معاريف في الثاني عشر من نيسان ١٩٦٨. وكان ييغال ألون قد قال قبل ذلك بأربع سنوات، في السادس عشر من كانون الأول ١٩٦٤ أمام أعضاء الكيبوتس الموحد: "إسرائيل يهتما بحفاظة الأردن على الهدوء".

بل نبدأ بنابلس.. خذها" (٣٨).

وبعد خمس سنوات بعثه رئيس الحكومة مناحم بيغن للحسين لسؤاله عما إذا كان على استعداد لأن يعرض على إسرائيل تسوية إقليمية؟؟.

فمناحم بيغن الذي رفض إبان تواجده في مقاعد المعارضة الاعتراف "بشرعية النظام الهاشمي في الأردن"، الذي قال خلال جلسة الحكومة في الخامس عشر من حزيران ١٩٦٧-إبان شغله منصب وزير بلا وزارة في حكومة الوحدة الوطنية: "إن من المجدي أن نقترح على الحسين اتفاقية لتوحيد الضفتين اقتصادياً"، بعث للملك الحسين رسالة تهنئة بمناسبة عيد ميلاده عندما تولى منصب رئيس الحكومة، وقال: إنني بالتأكيد أفكر في دعوة الملك الحسين للقاء شخصي كي أجعله يدرك أن إقامة دولة فلسطينية سيكون ضده أكثر مما هو ضدنا". (٣٩)

أما عيزرا وايزمن-رئيس الدولة الذي استضاف الملك الحسين في مقره في تشرين الثاني ١٩٩٥، فقد كان يدعو علناً، عام ١٩٧٠، "لإسقاط الملك ونظامه"، فقد قال، بعد وقت قصير من استقالته كوزير للمواصلات في حكومة الوحدة الوطنية: "إن

٣٨-في الحوار الذي جرى بين الملك الحسين وموشيه ديان في السابع من آذار ١٩٧٤، انظر الفصل "العوائق على طريق التسوية الإقليمية".

٣٩-الياهو بن اليسار-لا حرب بعد الآن-تل أبيب ١٩٩٥ ص ٣٤. قال بن اليسار الذي كان آنذاك يشغل منصب مدير عام مكتب رئيس الحكومة عامي ٧٧-١٩٧٨، "في نهاية المطاف لم تتجح هذه المبادرة واللقاء لم يخرج إلى حيز التنفيذ".

وجود طائرتين مخطوفتين على الأراضي الأردنية هو سبب كاف لتصفية للمملكة. ولو كنت لا أزال وزيرا لطرحت اقتراحا بهذه الروحية أمام الحكومة، ولحاولت إقناع زملائي الوزراء بصدق ما أقول" (٤٠).

بيد أن الملك الحسين خيب ظن وايزمن آنذاك ونجح في مواجهة "الإرهابيين" الفلسطينيين خاطفي الطائرات، وبعد خمس وعشرين سنة، استقبل بحرارة بالغة في منزل عيزر وايزمن رئيس الدولة.

وشمعون بيرس الذي قال في شهر أيلول ١٩٧٠، وهو الشهر الذي كان يعتبر مصيريا في تاريخ -الأردن-: "يتوجب علينا عدم التدخل فيما يحدث في الأردن، أو خلق انطباع بأننا نعتزم التدخل إذا ما وصلت عملية انهيار المملكة إلى نهايتها-وهذه المملكة باتت أقرب إلى النهاية منها إلى البداية- وحينها سيقوم في الأردن نظام فلسطيني، ولن أذرف دمعة واحدة إذا ما ارتدى الأردن لباسا فلسطينيا". (٤١)

وفي الوقت الذي كان وزير المواصلات شمعون بيرس يقول ذلك، بدأت عملية التنسيق السياسي والعسكري بين حكومة إسرائيل والحكومة الأميركية حول الأساليب التي يمكن اتباعها لدعم الأردن.

ولم تكن هذه، المرة الأولى التي يميل فيها شمعون بيرس لصالح الفلسطينيين، ففي أيار ١٩٦٣، عندما بدا بن جوريون مذعورا من خطة تشكيل اتحاد كونفدرالي ثلاثي بين مصر وسورية والعراق، الأمر الذي كان يهدد نظام الملك الحسين، سجل بن

٤٠- معارف ١٠ أيلول ١٩٧٠.

٤١- مقابلة مع دوف جولدمشتاين- معارف ١٨ أيلول ١٩٩٧.

غوريون في مذكراته تقريراً حول المشاورات التي أجراها مع موشيه ديان وشمعون بيرس، جاء فيه: "يقترح شمعون بيرس إذا ما حدث تغيير ما، في الأردن، أو انضمامه إلى الاتحاد الفدرالي، أن نطالب بنزع سلاح الضفة الغربية، ويجب علينا ليس فقط أن نحتل جبل المراقبين وقليلية، بل يجب أيضاً أن نعين عربياً من إسرائيل حاكماً على الأردن كي يجري معنا مفاوضات سلام" (٤٢).

وبعد أربعين سنة من ذلك الوقت عرض شمعون بيرس نفسه على الملك الحسين، تسوية على أساس السيطرة المشتركة على الضفة الغربية.

لقد بدت التغييرات في التعامل الجماهيري والحكومي الإسرائيلي تجاه الحسين بأجلى صورها في التصويت الذي جرى في الكنيست بشأن المصادقة على اتفاقية السلام مع الأردن (٤٣). ولا شك أن هذا التغيير ما كان ليحدث لو لم يواصل الحسين تطوير وتنمية العلاقات مع الزعماء الإسرائيليين، فقد أدار مفاوضاته العملية معهم بكفاءة عالية، وتمكن من التوصل بذكاء واسع جداً، للتفاهم الذي كان حيويًا لعلاقات حسن الجوار، وبذلك بنى سدوداً في وجه التيارات المؤيدة للفلسطينيين في المؤسسة الإسرائيلية.

وفي جميع الحوارات التي سعى الإسرائيليون خلالها لحثه على التوصل إلى تسوية علنية، كان يطلب منهم التصرف "بأناة ومرونة" أي أن يتذرعوا بالصبر بشأن

٤٢-يوميات بن جوريون في الثالث من أيار ١٩٦٣.

٤٣-صوت لصالح الاتفاقية مع الأردن مائة وخمسة أعضاء كنيست، في حين صوت ثلاثة أعضاء فقط ضدها، وستة أعضاء امتنعوا عن التصويت، وهي غالبية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الكنيست الإسرائيلي.

اتفاقية السلام، وفي نفس الوقت أن يبدوا مرونة في المفاوضات السرية. لقد حرص الحسين بصورة عامة على التمسك بهذا الخطر والنهج، وأن يحافظ على التوازن بين إسرائيل والعالم العربي، وأن يتلمس خطاه بغبطة ودهاء.

لقد أخطأ الملك الحسين مرة واحدة، في أيار ١٩٦٧، عندما فقد قدرته السياسية وأوكل أمره إلى الطرف العربي فقط، ولم يوازن خطواته مع إسرائيل، ونحن ندرك الآن أن وكالة المخابرات الأميركية حاولت آنذاك إنقاذه من التورط في الحرب، فقد طار رئيس (السي.آي.إيه) في ساعة متأخرة من الليل، وأخرجه من أحد الاحتفالات إلى الحديقة، ليهمس له بالسر، ويقول له: ستنشب الحرب بين إسرائيل ومصر، وينصح بالوقوف موقف المتفرج (٤٤). بيد أن الحسين لم يمر هذه النصيحة الودية اهتماماً، مما حدا به لدفع ثمن باهظ جراء هذا التورط، وخسارة قسم من مملكته، لقد حرص الملك الحسين خلال الحروب اللاحقة حرب ١٩٧٣، وحرب الخليج على الحفاظ على توازنه، الذي يعتبر سر استقرار نظامه ونجاحه.

كان الإسرائيليون يفقدون صبرهم بين الفينة والأخرى، ويحاولون دفع الحسين للقيام بخطوات علنية، بيد أنه كان يتمكن من الإفلات منهم.

وكان بعض الزعماء الإسرائيليين يجدون صعوبة بالغة في تفهم تردد الملك الحسين للسير نحو السلام العلني مع إسرائيل، ولم يفهموا أسبابه. وبناء على هذا الوضع، ولدت العديد من التقولات التي تنص على أنه لو نحت إسرائيل نحو عرض مصالحة وتسوية أكثر سخاء، لدفع ذلك بالحسين نحو السلام المأمول، لكن الحقيقة هي أن الضغوط العربية الداخلية كانت تعميق الأردن وتمنعه أكثر مما تمنعه

شروط التسوية الإسرائيلية.

١-رواية التسوية الإقليمية: زعم الإسرائيليون في إطار النقد الذاتي، أنه لو أبدت إسرائيل مرونة أكثر على صعيد هذا الحل، ولم تطالب بالاحتفاظ بحوالي ٣٠٪ من الضفة الغربية لأصبح بالإمكان التوصل مع الأردن إلى صيغة متفق عليها حول التعديلات الحدودية وهناك من يقول أنه كان بالإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء تعديلات حدودية تحت عنوان "تبادل مناطق"، على أساس الافتراض القائل إن الأردن لن يصر على القياس الدقيق-أي مبادلة كل كيلومتر بكيلومتر مقابله.

والحقيقة، هي أن الملك الحسين أوضح لمفاوضيه الإسرائيليين أنه "بوصفي ملكا لا أستطيع أن أعرض على قرية عربية الانفصال عن القرى العربية الأخرى، وأن تصبح قرية إسرائيلية، لأن موافقتي على ذلك ستفسر بالخيانة لذا لا أستطيع التنازل عن أية أجزاء من الضفة الغربية ولا حتى على الطريق إلى جبل المراقبين" (٤٥).

٢-رواية ممر أريحا: تتعلق هذه الرواية بالاتهامات الشائعة، والقائلة أن إسرائيل أضاعت عام ١٩٧٤ فرصة للتسوية المرحلية مع الأردن برفضها مطلبه الخاص بإيجاد ممر من أريحا إلى رام الله ونابلس، يتمكن عبّره من العودة للسيطرة على فلسطيني الضفة الغربية. ولا شك أن هذه الاتهامات باطلة. لأن هذا الاقتراح كان اقتراحا إسرائيليا وليس أردنيا وجولدا مانير هي التي طرحته على الملك الحسين في كانون الثاني ١٩٧٤، بيد أن الملك رفضه جملة وتفصيلا بدعوى أنه لن يقبل بالزحف

٤٥-موشيه ديان-للأبد ستعيش على الحراب، تل أبيب ١٩٨١، ص ٣٢.

داخل ممر أردني وسط أراضٍ إسرائيلية (٤٦).

حقاً، كانت هناك خلافات في وجهات النظر بين اسحق رابين وليغال ألون فيما يتعلق بجدول الأولويات في التفاوض في أعقاب اتفاقيات فصل القوات مع مصر وسورية حيث قال رابين "مصر أولاً"، أي العمل على إنجاز المرحلة الثانية من التسوية مع مصر قبل العمل للتوصل إلى اتفاق مع الأردن، في حين قال ألون (الأردن أولاً)، أي التوصل إلى اتفاقية فصل قوات مع الأردن أولاً، ثم الشروع بمفاوضات مع مصر حول التسوية المحلية، بيد أن الاثنين كانا يدركان، أن الأردن يرفض فكرة "ممر أريحا". لقد طالب الأردن بالانسحاب إسرائيلي من غور الأردن، لتقويض خطة ألون من الجذور، ولم يكتف بالانسحاب من أريحا.

وإزاء هذا الوضع، وعدم وجود أي فرصة للتوصل إلى تسوية مع الأردن، لم يرغب اسحق رابين في المخاطرة بإجراء انتخابات-مثملاً وعد في حالة اتخاذ قرار بالانسحاب من أي جزء من الضفة الغربية، وفضل تحويل جهده للتفاوض مع مصر حول اتفاقية "سيناء الثانية".

إن الملاحظة التي أطلقها وزير الخارجية الأميركي الدكتور كيسنجر في أحد الاحتفالات، والتي قال فيها: إنه يشعر بالأسف لأنه لم يضغط على إسرائيل بشأن

٤٦- في قضية اتفاقية أريحا، تحدث مؤلف الكتاب مطولاً مع بيغال ألون واسحق رابين، وقد تمكن الاثنان من إقناعه بأن الحسين رفض رفضاً مطلقاً اتفاقية فصل على وتيرة ممر أريحا-لقد صلب الملك، فيما بعد، جام غضبه على إسرائيل، لأنها لم تزوده بإنجاز لانسحاب جزئي عشية مؤتمر قمة الرباط، لكن الحقيقة هي أنه هو الذي رفض فكرة (ممر أريحا) قبل تشكيل حكومة رابين، وقال لغولدا مائير: إنه لن يزحف إلى نابلس ورام الله عبر ممر.

المفاوضات مع الأردن، هي التي خلقت الانطباع الخاطئ والقائل: إن رابين هو الذي رفض مناقشة قضية (ممر أريحا)، في الوقت الذي رفض الحسين هذه الفكرة رفضاً تاماً.

٣-رواية اتفاقية لندن: أدى الجدل الذي نشب داخل حكومة الوحدة الوطنية حول المصادقة على الاتفاق بين الملك الحسين وشمعون بيرس فيما يتعلق بإجراءات المؤتمر الدولي، إلى الحيلولة دون إجراء دراسة موضوعية للاتفاق نفسه. لقد غطت الخلافات الحزبية على حقيقة أن الاتفاق لم يدر أصلاً حول جوهر السلام، بل حول إجراءات عقد المؤتمر الدولي ومثلما بات واضحاً الآن، فإن الحسين لم ينتهك الإجماع العربي، بل إن الأمر على العكس تماماً، فقد بدأ أكثر تمسكاً به، حيث دعم اتفاقية الحادي عشر من نيسان ١٩٨٧ التي تم إعدادها وفقاً للمعايير السورية وبالتنسيق المسبق مع سورية.

وقد اقتصر الاتفاق حول المؤتمر الدولي وليس على السلام، حيث لم يكن الملك الحسين في هذه المرحلة جاهزاً لإحداث انفراج حقيقي في قضية السلام، وتعرض نفسه إزاء ذلك لغضب العالم العربي، لذا حاول تقريب إسرائيل إلى الصيغة العربية الخاصة بالمؤتمر الدولي. (٤٧)

وقبل أربعة أيام من إعلانه عن فك الارتباط مع الضفة الغربية، بعث الملك الحسين رسالة إلى شمعون بيرس وزير الخارجية، أعلمه فيها بقراره آنف الذكر. وفي الرسالة المؤرخة بتاريخ السابع والعشرين من تموز ١٩٨٨، كتب الملك لبيرس

٤٧-انظر الفصل "إسرائيل تؤيد المملكة الأردنية".

قائلا: "إننا نأمل أن تدفع بالفلسطينيين إلى اليقظة والتسليم بالواقع المطلوب من أجل السلام إذا ما ساد المنطقة". (٤٨)

ويشتم من الرسالة، أن الملك الحسين لم يفصل نفسه عن المشكلة الفلسطينية، وأنه أمل أن تحرص إسرائيل على إشراكه في هذه النقاشات. لذا، كانت المفاجأة كبيرة بالنسبة له، عندما وافقت إسرائيل على المبادرة الأميركية-المصرية التي تجاهلت الأردن في النقاشات الخاصة بالقضية الفلسطينية لقد امتنع الحسين عن توجيه الانتقادات إلى مبادرة بيكر الخاصة بمعقد لقاء إسرائيلي فلسطيني في القاهرة، بيد أنه ثار غضبا جوازا تجاهل إسرائيل للتفاهم بينه وبينها بشأن دفع الفلسطينيين نحو الآفاق الأردنية خصوصا، وأنه كتب في رسالته لشمعون بيرس علنا: "الأردن لا يستطيع أبدا عزل نفسه عن الفلسطينيين والمشكلة الفلسطينية". (٤٩)

لقد أدت به المداولات المكثفة بين الولايات المتحدة ومصر والفلسطينيين وإسرائيل خارج الصورة، وجعلته يشعر بالعزلة، الأمر الذي حدا به لإطلاق مبادرة معادية ومتطرفة ضد إسرائيل، حيث دعا إلى عقد مؤتمر قمة لمناقشة الأخطار الناجمة عن الهجرة اليهودية الجماعية من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل.

٤٨- هناك نسخة مصورة من رسالة الحسين لدى المؤلف، لقد واصل الحسين العمل بهدف الحفاظ على صلة مع الضفة الغربية، مثلما يدل على ذلك، الخطاب الذي وجهه للشعب الأردني في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٢، عندما قال: "إن فك الارتباط لا يمس بعلاقة الأخوة والثقة وروابط الدم المشترك بين الأردن والضفة الغربية".

٤٩- في رسالة إلى بيرس في السابع والعشرين من تموز ١٩٨٧.

لقد أدت المحاولات المصرية، لتجاهل الأردن، في قضية شديدة الحيوية بالنسبة له، إلى إحداث خلل غير مباشر في الاتزان القائم في السياسة الأردنية، وجعل الأردن يقف على حافة هاوية الانجراف في الحرب الكويتية، ولم تتخلص من هذه الهاوية إلا بموقف إسرائيل.

والمبادرة الأميركية الخاصة بعقد مؤتمر مدريد-تشرين الأول ١٩٩١- لم تفض فقط إلى خلق الإطار العلني للحوار المباشر بين إسرائيل والأردن، بل أفضت أيضا إلى توفير فرصة أمام إسرائيل لتقديم المساعدة للأردن في المجال السياسي.

عمل الإسرائيليون على الحيلولة دون مشاركة الفلسطينيين في المؤتمر بصورة مستقلة، وأرغمتهم على الاحتماء بظل الأردن في صورة وفد أردني فلسطيني مشترك. وقد أشمرت هذه المسلكية، الأردن، بالارتياح التام، وقد أعرب الملك الحسين، عن هذا الارتياح في المقابلة التي منحها لجريدة (لوموند) الفرنسية في أعقاب مؤتمر مدريد حيث قال: "لقد عمل الوفد الأردني الفلسطيني بصورة ممتازة، وأنا أشعر بالسعادة لاقترابي من الفلسطينيين". (٥٠)

يمكننا أن نضع رسما تصوريا لوصف شبكة التوازنات التي قامت عليها سياسة الملك الحسين حتى خريف ١٩٩٣، بتشبيه هذا التصور وكأنه الأسس الأربعة التي اعتمد عليها:

(أ) الاعتماد والاستناد إلى الولايات المتحدة.

(ب) علاقة مع دولة عربية كبيرة.

٥٠-لوموند-باريس ٦ تشرين الثاني ١٩٩١.

(ج) علاقة مع الزعامة الفلسطينية.

(د) تفاهم عملي مع إسرائيل.

إلا أن هذا التوازن اختل بعد توقيع الاتفاقية بين منظمة التحرير وإسرائيل، وأصبحت هناك حاجة ماسة إلى ركيزة جديدة للأردن، تحل بدلا من الأسس الأربعة آنفة الذكر والتي تعتبر اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية أحد مركباته المركزية، وإن لم تكن المركب الوحيد.

ولا شك أن التعاون الأميركي الإسرائيلي الأردني الذي تبدى في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في عمان (٥١)، والتعاون الأردني الإسرائيلي الأميركي في تحديث الجيش الأردني والمتمثل في صفقة الطائرات المشتركة بين الدول الثلاث، يعتبر سندا وركيزة جديدة له.

لقد أعاد هذا التعاون الحسين، إلى الربع الأول من السنوات الثلاثين الماضية، والذي بدأه الملك الحسين، بمطالبة إسرائيل أن تصبح داعما له لدى الولايات المتحدة

٥١- المؤتمر الاقتصادي في عمان برئاسة الأمير الحسن، والذي تم افتتاحه في التاسع والعشرين من تشرين الأول، والذي كان نتاج جهود شمعون بيرس بغية تعزيز السلام بمبادرات اقتصادية، ومن بين الأفكار التي طرحها كان شعار الذي يعلن عن المنطقة الحدودية في وادي عربة، وعلى طول نهر الأردن "منطقة عمق للسلام" عبر إنشاء مشاريع مشتركة تشارك فيها الشركات العالمية التي بعثت ممثلين إلى المؤتمر.

وهو يطالب بزيادة المساعدات الاقتصادية الأميركية لمملكته. (٥٢)

لم تكن فكرة إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل غريبة بالنسبة للملك الحسين، فقد حاول الإسرائيليون لسنوات طويلة إقناعه بإبرام اتفاقية سلام معهم، بيد أن المعارضة الداخلية والخارجية، حالت دون توقيع اتفاقية سلام علنية مع إسرائيل، لكن الأسباب التي حدثت به للحفاظ على علاقته بإسرائيل بقيت سارية المفعول، وكذلك المحفزات:

١- المحافظة على سيادة الأردن ضد أي محاولة داخلية أو خارجية ضده .

٢- وقف أي تراجع في أوساط الإسرائيليين أو أي محاولة لتجاهل الأردن في أي تسوية مستقبلية في الضفة الغربية.

٣- تعهد إسرائيلي بالحفاظ على العلاقة الخاصة للأردن مع المقدسات الإسلامية في القدس، وتأييد تطلعات الملك الحسين للعمل كحارس لهذه الأماكن- وقد تم تثبيت هذا البند في اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية.

٤- المحافظة على عملية توزيع مياه عادلة بغية تطوير غور الأردن الشرقي.

٥- العبور في الأجواء الإسرائيلية، وهو الأمر الذي سمحت به إسرائيل حتى

٥٢- تقرير يعقوب هرتسوغ لليفي اشكول في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٦٤، وقد قابلت وزير الخارجية غولدا مائير في أعقاب هذا التقرير مع وزير الخارجية الأميركي دين راسك لتسليمه توصية إسرائيل. انظر التفاصيل في فصل "من الاتصالات السرية حتى الحرب".

- توقيع اتفاقية السلام فقط للطائرات الهابطة في العقبة.(٥٣)
- ٦-توصية إسرائيل لأصدقائها في الكونغرس الأميركي بشأن المساعدات الاقتصادية وحتى العسكرية للأردن.
- ٧-الحفاظ على الهدوء المتبادل على الحدود.
- ٨-التزام إسرائيل بتأييد غير مباشر يسمى الأردن لإقامة علاقة بين الكيان الفلسطيني والمملكة الهاشمية.
- ٩-منح إسرائيل مزايا اقتصادية، بالسماح لها بإقامة فروع بنوك في الضفة الغربية، والقيام بنشاطات سياحية.
- ١٠-إشراك الأردن في تنفيذ أي تسوية اقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

لقد عمل الأردن وإسرائيل على إضافة حجر جديد إلى عملية بناء الثقة المتبادلة كل سنة على طريق إنجاز الاتفاقية السلمية التعاقدية. لقد وجد الحسين صعوبة، طيلة سنوات، للتخلي عن الصيغة التي ضمنّت لنظامه الاستقرار المطلوب عبر

٥٣-سمحت الحكومة الإسرائيلية لبعض الطائرات المدنية الأردنية بعبور الأجواء الإسرائيلية في حالات معينة، وبعد بضع سنوات سمحت إسرائيل للطائرات المقلعة أو الهابطة في العقبة بالعبور في حافة المجال الجوي، وفي أيلول ١٩٩٣ كشف وزير المواصلات، إسرائيل كيسار، النقاب، عن أن ممثلين أردنيين سألوا ممثلين إسرائيليين فيما إذا كان بالإمكان منح ممر جوي للطائرات الأردنية للتخليق في المجال الجوي الإسرائيلي وهي في طريقها إلى أوروبا؟

الموازنة بين الحوار الجاري مع إسرائيل، وبين الوعود التي قطعها على نفسه للسوريين والفلسطينيين بعدم عقد اتفاقية سلام منفرد مع إسرائيل.

وحتى في أعقاب توقيعه على جدول عمل زمني علني ومتفق عليه في المفاوضات-أيلول ١٩٩٣- وجد الحسين صعوبة في التخلص من الصيغة آنفة الذكر، دفعة واحدة، وواصل الإعلان عن ضرورة أن يكون السلام شاملا على جميع الجبهات العربية، وبالم في ذلك حينما أعلن: أن المفاوضات التي تجريها بلاده مع إسرائيل حول المياه والحدود لا تدل على استعدادها لإبرام، اتفاقية سلام معها دون تنسيق مع سورية.

كان الحسين يرغب في تهدئة روع الرئيس السوري حافظ الأسد، وذلك حتى لا يلحق أي ضرر بالعلاقات بينهما.

وحتى في أعقاب اللقاء الذي تم في البيت الأبيض في الأول من تشرين الأول ١٩٩٣ بين شقيقه ولي العهد الأردني الأمير الحسن، وبين شمعون بيرس، واصل الحسين تقديم الوعود للسوريين بأنه لن يوقع على اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل.

ولا شك أن إعلان المبادئ ليس اتفاقية سلام، لذا كان بمقدوره أن يسمح لنفسه بالاتفاق مع اسحق رابين على بذل جهد مشترك لبلورة صيغة إعلان مبادئ مشترك، عندما اجتمع الاثنان في العقبة في السابع من تشرين الأول ١٩٩٣. ورغم ذلك، احتاج الأمر إلى تسعة أشهر، حتى إخراج الاتفاق إلى حيز التنفيذ والإعلان عن إعلان المبادئ.

لقد أراد الحسين أن يضمن في الإعلان حقوقا مميزة بشأن الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، في حين وجد وزير الخارجية شمعون بيرس الذي زار الأردن في الثاني من تشرين الثاني ١٩٩٣ صعوبة بالغة في تقديم ضمانات للحسين. لمنحه مكانة مفضلة في تلك الأماكن. لأنه خشي من أن تفسر منظمة التحرير مثل هذا التعهد

كخطوة تتعارض مع الالتزام الإسرائيلي بشأن مكانة المؤسسات الفلسطينية في القدس(٥٤). وقد اضطر الحسين للانتظار حتى لقائه بأسحق رابين في الثامن والعشرين من أيار ١٩٩٤ من أجل الحصول على هذا التعهد.

وبين التاريخين آنفي الذكر، فاجأ الحسين الجميع بالخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الأعيان الأردني، والذي جاء فيه: "هناك ضغوطاً تمارس علينا للتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل قبل أن نتمكن من التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين، بيد أن توقيع اتفاقية سلام أولاً ثم مناقشة تفاصيلها فيما بعد، لا يمكن اعتباره اتفاقية سلام، بل هو اتفاقية خنوع، ونحن لا نستطيع قبول مثل هذا الوضع".

وأضاف الحسين في خطابه: "نحن نرفض أي محاولة لكف يد الأردن من حيث مسؤوليتها عن الأماكن المقدسة في القدس"(٥٥)، رغم أنه كان يدرك استحالة ضمان المسؤولية لنفسه عن الأماكن المقدسة في القدس دون موافقة إسرائيل صاحبة السيادة هناك.

لقد أحرز الحسين نجاحاً كبيراً في اختيار الإصرار اللفظي، حيث لم يوقع على إعلان المبادئ، قبل أن يتم ضمان مكانته في القدس، ولم يوقع على اتفاقية السلام قبل أن يسوي المشاكل الحدودية والمائية مع إسرائيل.

٥٤- تفاصيل كاملة حول التطورات التي وقعت بين السابع من تشرين الأول ١٩٩٣ والخامس والعشرين من تموز ١٩٩٤ متوفرة في الفصل "الخطوة الحاسمة" باتجاه السلام الساخن.

٥٥- تصريح أمام مجلس الأعيان الأردني في الرابع والعشرين من شباط ١٩٩٤، وقد بثه التلفزيون الأردني.

لقد أزال الصيغة التي عرضها عليه اسحق رابين بشأن القدس في لقائهما في الثامن والعشرين من أيار-آخر العقبات على طريق إعلان المبادئ. ورغم أن الحسين واصل العمل على تهدئة روع السوريين والتأكيد لهم على عزمه عدم إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل بدون التنسيق المسبق مع الأسد، إلا أن رئيس الحكومة الإسرائيلي، اسحق رابين، بات على قناعة تامة، في أعقاب لقائه مع الملك، بأن الحسين اتخذ قرارا بالتوقيع على سلام منفرد مع إسرائيل، في اللحظة التي تصبح الشروط الخاصة بالقدس والمياه والحدود مرضية له. وبات رابين مقتنعا، بأن الحسين قرر عدم انتظار الأسد، وخلق حقائق واقعة في صورة إعلان مشترك دون منح مهلة زمنية لأي جهات عربية لإفشاله قبل التوقيع عليه (٥٦). وليس أدل على ذلك، من مطالبة الحسين لرابين، بالحفاظ سرا على فحوى إعلان واشنطن، الذي تمت بلورته خلال الجولات المكوكية السرية، التي قام بها رسل بين إسرائيل والأردن. ورغم أن الحسين، كان في أمس الحاجة للمساعدات الأميركية، إلا أنه طلب عدم إعلام وزارة الخارجية الأميركية بفحوى الإعلان، وذلك خشية التسريب. ولنفس السبب، طلب الحسين من رابين، أن يخفي ذلك حتى عن وزارة الخارجية الإسرائيلية. وبناء على الجدول الزمني الذي أعده الحسين، كان على اسحق رابين إطلاع الأميركيين على فحوى الإعلان قبل وقت

٥٦- حوار للمؤلف مع رئيس الحكومة اسحق رابين في مكتبه بالقدس، في الأول من تشرين الثاني ١٩٩٤ حول اللقاءات الذي أجراها مع الملك الحسين خلال عام واحد بغية التغلب على الصعوبات في المفاوضات الإسرائيلية الأردنية التي دارت على مستوى الكادر التنفيذي.

وجيز من التوقيع عليه في البيت الأبيض. (٥٧)

ومن الجدير بالذكر، أن الأميركيين تلقوا طلبا كي يلعبوا دور الشهود خلال التوقيع على إعلان واشنطن، وكذلك للاتفاقية السلمية فيما بعد، بيد أنهم لم يتلقوا أي طلب للقيام بأعمال الوساطة بين إسرائيل والأردن. ورغم وعد الولايات المتحدة للحسين بمحو ديون الأردن مقابل التوقيع على اتفاقية السلام، حث الحسين على التخلص من مخاوفه من السوريين بيد أن المفاوضات كلها دارت بصورة مباشرة بين إسرائيل والأردن. كما تم التوقيع على وثيقتي إعلان واشنطن واتفاقية السلام في البيت الأبيض ووادي عربة، دون أي تدخل أميركي، كما أن المفاوضات حول الصيغ لم تستغرق سوى عدة أسابيع، نظرا لأن البنية التي تم إعدادها سنوات طويلة، أسهمت في تقليص الوقت المطلوب لإعداد الوثائق المعقدة. ولم تكن هناك أي ضرورة لبذل جهود لبلورة خطوات بناء ثقة، لأن قنوات الحوار والاتصال الشخصي بين رؤساء السلطة في الجانبين، كانت جاهزة.

لم يكن هناك أي سبب يجعل الملك الحسين يشعر بالأسف لتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، تلك الاتفاقية التي ذكر فيها مصطلح (التعاون) بين دولتين عشرين مرة. فقد أبدت إسرائيل مرونة سواء في قضية القدس-القريبة من قلب الحسين-أو في قضيتي المياه والحدود، واللتين كانتا شديدي الأهمية بالنسبة له، على صعيد الرأي العام العربي.

أثار الإنجاز الذي حققه الحسين باعتراف إسرائيل بمكانته الخاصة، في الأماكن المقدسة في القدس، انتقادات شديدة من قبل منظمة التحرير، الأمر الذي أسهم في إبراز، إنجاز الحسين أكثر.

لقد سجلت إسرائيل لصالحها إنجازا على صعيد بند القدس، فالأردن لم يطلب حق الحفاظ على مكانته في القدس من منظمة التحرير، التي تطالب بحق السيطرة الإقليمية على القدس الشرقية، بل طلب ذلك من إسرائيل، ولم يطلب ذلك في ظل الوضع الراهن، ولا أيضا خلال التسوية الدائمة مثلما هو وارد في اتفاقية السلام الموقعة بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٤، والتي جاء فيها: "حينما يتم إجراء المفاوضات حول التسوية الدائمة تمنح إسرائيل أفضلية كبيرة للدور الأردني، في هذه الأماكن المقدسة".

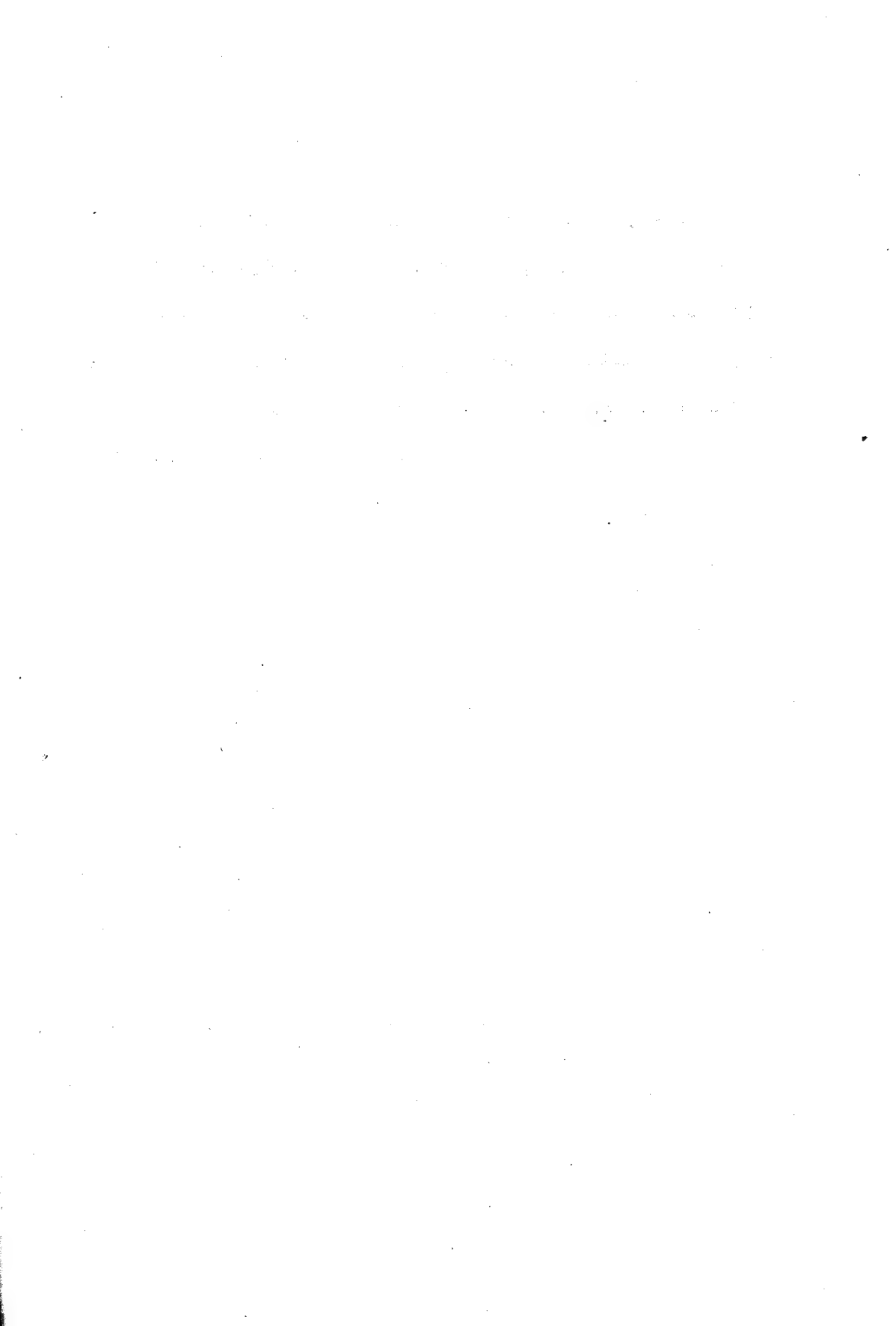
إن معنى مصطلح، "تمنح إسرائيل" هو أن الأردن أيضا يعترف بصلاحيات إسرائيل خلال التسوية الدائمة لمنح أفضلية للأردن.

كان بمقدور الملك الحسين أن يبدي نفسه أمام العالم العربي، كمن لم يتنازل عن أية "أراض عربية"، بل إنه تمكن في وادي عربية من انتزاع منطقة تعادل مساحة قطاع غزة بأكمله من برائن إسرائيل، كما أن بمقدوره أن يبدي نفسه أمام أبناء شعبه، كمن نجح في زيادة حصة الأردن من المياه بفضل السلام مع إسرائيل، هذا إضافة إلى أنه وعد بتحسين الوضع الاقتصادي بفضل الاستثمارات والمساعدات الخارجية المتزايدة والتي سيتم توفيرها بفضل تشجيع إسرائيل، رغم أنه طالب شعبه بتوخي الصبر حتى يبدأ الجميع بالإحساس بجدوى السلام وثماره.

والأهم من كل ذلك، أنه نجح بفضل (الدفع) الذي أشاعه في أعقاب اتفاقية السلام في أسر قلوب الجماهير الإسرائيلية والزعامة الإسرائيلية، وبالتالي تعزيز الدعم للأردن.

وإننا إذ نلقي نظرة إلى الوراء على المفاوضات التي أجراها الملك الحسين منذ الرابع والعشرين من أيلول ١٩٦٣ وحتى السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٤ -

واحد وثلاثين عاما-والتي يتم استعراضها خلال هذا البحث، يمكن للحسين الشعور بالأسف فقط، نظرا لأن السلام تأخر، ومثلما قال قبل يومين من توقيعته على اتفاقية السلام: "عندما جلست مع اسحق رابين في آخر لقاء لمناقشة التفاصيل، فكرت في أن هذا الاتفاق هو قمة النجاح في حياتي. لقد تطلع جدي مؤسس المملكة للتوصل إلى هذا الهدف، بيد أنه لم يحظ بأن يكون شاهد عيان على الفجر الجديد الذي بدأ يبرز الآن على الإسرائيليين والأردنيين في آن واحد".



الفصل الأول

إسرائيل تحترم سيادة الأردن

ديان: "موجها كلامه إلى الحسين": هل سينضم الأردن إلى الحرب إذا ما شنتها مصر علينا؟؟ إسرائيل لن تهاجم الأردن ونحن على استعداد لإبرام اتفاق أمني. الرفاعي: "دعنا من هذا الحوار الآن، ولنعد لمناقشة قضية محاربة الإرهاب".

من ملف الحوارات في التاسع

والعشرين من حزيران ١٩٧٢

قبل اثني عشر يوما من إطلاق العراق أول صواريخها باتجاه إسرائيل إبان حرب الخليج، طلب الحسين من رئيس الحكومة اسحق شامير، أن تتعهد إسرائيل بعدم المساس بالسيادة الأردنية جوا أو برا عندما تندلع الحرب بين العراق والولايات المتحدة.

أي أن الحسين، طلب الاعتراف بالأردن (كدولة حاضرة) بين إسرائيل والعراق، وأن تلتزم الدولتان، بعدم توريطها في الحرب.

وقد دعا الحسين رئيس الحكومة شامير إلى منزله في لندن، على عجل، في الخامس من كانون الثاني ١٩٩١، حيث أعرب عن رغبته في إنجاز اتفاق ثلاثي: إسرائيلي أردني عراقي بشأن وضع الأردن خارج إطار الحرب، وقال الملك: إن تقديم

إسرائيل وعدا له بهذه الروحية ينص على عدم استخدام الأراضي الأردنية لمحاربة العراق، سيساعده في الحصول على التزام مماثل من قبل صدام حسين.

وقد استجاب شامير لمطلب الملك الحسين بعد أن وعد بأن يقوم سلاح الجو الأردني بمنع الطائرات العراقية من التحليق في الأجواء الأردنية، ويحول بذلك دون شن العراق هجوما جويًا على إسرائيل.

وكي ينجز شامير الاتفاق بمناحيه العسكرية جلب معه نائب رئيس الأركان آنذاك أيهود باراك، في حين أحضر الحسين معه الجنرال زيد بن شاكر، الرجل القوي في الجيش الأردني.

وقد قام الضابطان بفحص الجانب العسكري من اقتراح الملك، آخذين بعين الاعتبار الشكاوى الإسرائيلية بشأن التعاون الأردني-العراقي.

لقد قدر رئيس الحكومة، أن تورط الأردن في الحرب، قد يؤدي إلى الإضرار بالأردن في الوقت الذي تنص فيه النظرية الاستراتيجية الإسرائيلية على الحفاظ عليه وحتى بوصفه دولة حاجزة بينها وبين العراق.

ومن الجدير بالذكر، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، ديفيد بن غوريون توجه قبل ثمان وعشرين سنة-في الثاني عشر من أيار ١٩٦٣ عندما تم تشكيل الاتحاد الفدرالي المصري العراقي-السوري والذي بدأ يهدد الأردن-إلى الرئيس الأميركي جون كيني وطلب منه اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون الإضرار بالأردن". (١)

١-برقية بن غوريون لكينيدي-من أرشيف الدولة-كبار مسؤولي وزارة الخارجية (ميخل ٢٣٧٧/٩)-تؤكد على أن رئيس الحكومة لم يكن واقفاً من أن الأردن سيتغلب على الأزمة، لذا طالب الرئيس كينيدي "بالحيلولة دون الإضرار بالأردن"، وطالب في نفس الوقت "وإذا ما انهار النظام، يجب العمل على نزع سلاح الضفة الغربية".

وبدا ظاهريا، أن الطلب شاذ، حيث تقوم إحدى الدول بالعمل من أجل عدم سقوط رئيس دولة مجاورة له، وتعيش معه في حالة عدااء. أما على الصعيد العملي، فقد عكس هذا التوجه وضعا قائما دعمت فيه إسرائيل استقلال الأردن، ومنعت قوات عربية أقوى منه-مصر والعراق وسورية- من المساس به.

لقد لعبت إسرائيل دور (الحاجب للأردن) حتى في أيام التوترات الحدودية، وأيضا في عهد الممارك الدبلوماسية التي جرت لتوسيع الحدود، حتى نهر الأردن، وقد حدث ذلك، أحيانا، بالتنسيق بين الدولتين، وأحيانا دون تنسيق. وقد حدث ذلك خلال المراحل الثلاث للعلاقة الأردنية الإسرائيلية:

(أ) لعبت إسرائيل هذا الدور حتى خلال العقد الأول من قيامها، وعندما لم يكن ديفيد بن غوريون قد سلم بالحدود المضحكة لدولة إسرائيل (٢).

(ب) واصلت إسرائيل لعب هذا الدور أيضا خلال الفترة الواقعة بين ٥٨-١٩٦٧ وبعد أن سلمت بوضع الخطوط الإقليمية الحدودية، ووضعت أسس التفاهم بين الدولتين.

(ج) واصلت إسرائيل لعب نفس الدور أيضا، في أعقاب حرب ١٩٦٧، وبعد أن استولت على أجزاء من المملكة، وشامت المفارقات العجيبة، أن يواصل الأردن تحاشي إسرائيل.

ورغم الصعوبة في ترسيم الخطوط الحدودية بين الأردن وإسرائيل، إلا أن

٢-خلال الحوار الذي أجراه مع روبن شيلوح عشية توجّهه للقاء الملك عبد الله أعرب بن غوريون عن شكّه في "هل يجب علينا أن نلتزم بمثل هذه الحدود المضحكة؟" يوميات بن غوريون ١٩٥١/١٢/١٣.

الأردن شعر بحياد إسرائيل تجاهه فيما يتعلق بعلاقاته مع الدول العربية الأخرى.
وخاصة إبان الأزمات التي نشبت معها احتكاكات عسكرية طارئة (٣).

العهد الأول: ١٩٤٩-١٩٥٨:

كانت هناك دولتان عربيتان تهددان استقلال الأردن ، وهما مصر والعراق.
وقد كبح الإسرائيليون جماح المصريين ماديا، حيث كان النقب يفصل بين مصر
والأردن، وبذلك حالت دون التواصل الإقليمي الجغرافي الذي سعى جمال عبد الناصر
لإقامته بغية خلق نقطة انطلاق إلى مخازن الوقود في المنطقة الآسيوية من العالم
العربي، فقد طالب جمال عبد الناصر في جميع الحوارات التي أجراها مع البريطانيين
والأميركيين، بخلق تواصل بري مع الأردن عبر النقب.

وقد أعد البريطانيون خطة تحت اسم (ألفا)، وحاولوا إشراك الأميركيين،
فيها بغية خلق تواصل جغرافي بري بين مصر والأردن (٤). بيد أن معارضة إسرائيل
الشديدة أحبطت هذه الخطة، التي دارت حولها حوارات بين بريطانيا والولايات
المتحدة عام ١٩٥٥.

وعاد عبد الناصر لطرح هذا المطلب مرة أخرى خلال حوارته مع "روبرت
اندرسون" المبعوث الخاص للرئيس (ايزنهاور)، في كانون الثاني ١٩٥٦، خلال

٣- قام وولتر ايتان بتسليم طلب الأردن، أنظر شهادات وزارة الخارجية الإسرائيلية-المجلد
الثالث-إعداد يهوشع برونديليندح-القدس ١٩٨٣ ص ٥٠٠.

٤- قضية (ألفا) ترد بصورة مسببة في محاضرة البروفيسور شمعون شامير The Collapse
of the Alpha project في مركز فدرو فيلمسون في واشنطن ١٨/٩/١٩٨٧.

المحاولات التي قام بها للتوسط بينه وبين بن غوريون (٥).
ولم يكتف الرئيس المصري باقتراح بناء جسر علوي في جنوب النقب، بل طالب بالمنطقة الواقعة "جنوب النقب كلها" والتي كانت ستفتح الطريق أمامه للسيطرة على الأردن كله، كي يشكل خشبة قفز له إلى الدول العربية الغنية بالنفط (٦).
كان بن غوريون حاسما في معارضته لفكرة خلق تواصل يري إقليمي بين مصر والأردن، ليس حرصا على الأردن، بل حماية للمصالح الإسرائيلية، وهكذا تمتع الأردن بالرفض الإسرائيلي للفكرة، وتجنب تهديدات الجيرة البرية مع مصر، التي كانت تسعى لفرض سطوتها على جميع الدول العربية. وكذلك الأمر بشأن التهديد العراقي للسيادة الأردنية.

إن التحذيرات التي أطلقها بن غوريون ضد دخول الجيش العراقي للمملكة

٥- ديفيد بن غوريون إضافة إلى كتابه-مقابلات مع زعماء عرب تل أبيب ١٩٦٧: تم نشره ككتاب صادر عن معهد إرث بن غوريون عام ١٩٧٢ ص ١٤-١٦، وقد سمع المؤلف من جيمس انجلتون الذي كان مساعدا للوسيط روبرت اندرسون أن جمال عبد الناصر طالب بالمنطقة الواقعة جنوبي نهر السبع كلها.

٦- عندما فشل في إقامة رأس الجسر عبر النقب إلى الأردن، توجه بعد عدة سنوات إلى اليمن واضعا نصب عينيه الهدف النهائي المتمثل في الاقتراب من مصادر النفط السعودية، وقد فشل في ذلك أيضا. لقد تجمعت خيوط التعاون الإسرائيلي الأردني غير المقصود والتي لم يكشف النقاب عنها حتى الآن بغية إحباط هذه المحاولة.

الأردنية جاءت بصورة رئيسية على أرضية قلقه على سلامة إسرائيل (٧)، فهو لم يكن يرغب في حدوث أي تغييرات في توازن القوى خارج حدوده، ويبدو أن تصريحاته دعمت الملك الحسين، رغم أنه لم يكن على الصعيد العملي، يدرك الأخطار بعيدة المدى الناجمة عن تواجد جيش عراقي على أراضي مملكته.

لقد كانت إسرائيل (مفيدة للأردن) في العقد الأول لقيامها، حتى في الأوقات التي كان بن غوريون يفكر في تعديل الحدود مع الأردن، بل واتخذ مبادرات دبلوماسية لضمان انتشار الجيش الإسرائيلي على نهر الأردن. لقد طرح بن غوريون إحداث تعديلات حدودية مع الأردن ثلاث مرات.

١- المرة الأولى: في تموز ١٩٥١ إثر مقتل الملك عبد الله، فقد استدعى رئيس الحكومة نائب رئيس الأركان: مردخاي مكلفا، وسأله عن ماهية القوة الإسرائيلية المدربة والمسلحة القادرة على احتلال المنطقة حتى نهر الأردن؟؟ (٨) وفي نفس الوقت تحدث بن غوريون مع موشيه شاريت روبن شيلوح، حول ضرورة إقناع تشرشل بأن إسرائيل مضطرة للوصول إلى نهر الأردن (٩).

٧- بن غوريون- أقوال في الكنيسة- الكنيسة الثالثة ١٥ تشرين الأول ١٩٥٦ ص ١٤. أراد الحسين في تشرين الأول ١٩٥٦ الدخول إلى الحرب إلى جانب مصر، بيد أن رئيس حكومته سليمان النابلسي أثناء ذلك.. انظر Show Hussein London وفي عام ١٩٧٠، عندما خشي الحسين من إمكانية تدخل جيش الإنقاذ العراقي إلى جانب الفلسطينيين طلب من الولايات المتحدة أن تستوضح إسرائيل عما ستفعله في هذه الحالة، انظر: Henry Kissinger, The White House Years p.599-589.

٨- يوميات بن غوريون ٢١ تموز ١٩٥١.

٩- نفس المصدر ٢٣ تموز ١٩٥١.

٢- المرة الثانية: عرض بن غوريون في تشرين الأول ١٩٥٦ أمام (جي موليه) رئيس الحكومة الفرنسية، اقتراحاً حول "تقسيم الأردن عن طريق ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وضم الضفة الشرقية إلى العراق، شريطة أن يوقع العراق على اتفاقية سلام مع إسرائيل. وتوافق على استيعاب عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين (١٠).

لقد جرى الحديث مع رئيس الحكومة الفرنسية بعد أن تلقى بن غوريون رسالة تحذير من الولايات المتحدة، ضد أي مخططات لتوسيع حدود إسرائيل، على حساب الأردن.

وفي الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٥٦ أمر الرئيس ايزنهاور، وزير خارجيته، "دالاس" بتحذير بن غوريون "أن لا يسمح للمتطرفين بدفعه للسيطرة على أراض أردنية غربي النهر"، وفي نفس الوقت أمر ايزنهاور وزير خارجيته بإعداد خطة

١٠- نفس المصدر ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦، يقول مردخاي بار أون-الذي حضر المقابلة- في كتابه (التحدي والخصومة- بنر السبع ١٩٩٣ ص ٢٥٤) ان (جي موليه) قال لبن غوريون "بعد أن سمعتك أستطيع القول لك أن الأمر لا يبدو لي خيالاً إلى هذا الحد، أضف إلى ذلك أن هذه الخطة جيدة". وقد جاءت أقواله تلك رداً على الخطة التي قدمها بن غوريون على أنها خطة خيالية، وجاء فيها: "إن الأردن هو دولة مصطنعة ولا مستقبل لها، ويجب ضم الضفة الشرقية منها إلى العراق نظير الالتزام بتوطين اللاجئين في الأراضي العراقية وصنع السلام مع إسرائيل، مع إعداد الضفة الغربية كمناطق حكم ذاتي عربي ترتبط مع إسرائيل اقتصادياً، على أن تدير إسرائيل الشؤون الأمنية والسياسة الخارجية لهذا الحكم الذاتي".

في حال التعرض لسيادة الأردن" (١١).

٣- المرة الثالثة: في تموز ١٩٥٨ بعث بن غوريون أبا اييان وروبن شيلوح إلى لندن لإجراء حديث سري مع وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس، وخولهما صلاحية أن يقولوا له: "إن رئيس الحكومة يعتقد أن هناك بديلاً أفضل من قيام الأردن المنفرد، وأن أي اقتراح آخر سيرتبط بأخطار وصعوبات. وأنه إذا أصبح من غير الممكن إبقاء الوضع الراهن بشأن استقلال الأردن، فإن إسرائيل تعتقد أن القسم الغربي من المملكة (الضفة الغربية) يعود لأرض إسرائيل (فلسطين)، وأن من الجائز توحيد الضفة الشرقية والعراق، على أن يتم إقامة حكم ذاتي ما في الضفة الغربية بحيث يكون قادراً على الاتحاد مع إسرائيل (١٢).

ومن الجدير بالذكر أن فكرة تقسيم الأردن غير الواقعية بين العراق وإسرائيل هي من بنات أفكار الجنرال نتان تفيننج رئيس هيئة الأركان الأميركية الموحدة، خلال المشاورات التي جرت في مكتب وزير الخارجية دالاس، في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، أي يوم وقوع الانقلاب في بغداد، وقد شارك في هذه المشاورات، قادة الجيش ومسؤولو وزارة الخارجية ومسؤولو وكالة المخابرات المركزية برئاسة ألان

١١- أكثر الولايات المتحدة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٦-١٩٥٨ من تحذير إسرائيل من التدخل في الأردن إزاء عدم الهدوء الذي ساد الأردن، فقد بعث كريستيان هوطر-القائم بأعمال وزير الخارجية الأميركي رسالة بهذه الروح إلى السفير الأميركي في إسرائيل أ- لاوسون بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٧.

١٢- تسجيل لبروتوكول الحديث الذي أجراه أبا اييان وروبن شيلوح مع جون فوستر دالاس ومساعداه وليام روثنوي في لندن في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٨

Frus (foreign relation U.S.)1958-1960.vol.13 pp.74-7

دالاس. وقد اقترح تفيننج، كبح جماح العراق بتسليم الضفة الغربية لإسرائيل (١٣). بيد أن تفيننج غير رآيه بعد عدة أشهر، وأيد في تشرين الثاني، الاقتراح الذي قدم إلى مجلس الأمن القومي، والذي ينص على استغلال احتلال الضفة الغربية، من قبل إسرائيل، كخطوة لتنفيذ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ لإقامة دولة عربية (فلسطين) إلى جوار الدولة اليهودية، والإسهام بذلك في حل النزاع العربي الإسرائيلي (١٤).

سجل بن غوريون في يومياته يوم اندلاع الثورة العراقية: "يريد حاييم لسكوف-رئيس الأركان- احتلال جبل الخليل وسلسلة الصخور العراقية شمالي القدس، ولا شك أن العرب لن يفروا هذه المرة. وقد اقترحت أن نقوم أولاً بخطوات سياسية" (١٥).

وبعد عدة أيام كتب بن غوريون في يومياته توطئة للقاء الذي كان روبن شيلوح وأبا اييان سيجريانه مع وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس: "سيطالب الاثنان من دالاس تسليمنا الضفة الغربية، كي يحظى العرب فيه بحكم ذاتي، ويصبح لدينا علاقة اقتصادية معهم، ويتمركز جيشنا على نهر الأردن".

وفي لقاء الاثنين مع دالاس في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٨ عرضا عليه الخطة آنفة الذكر، وقد وصف وليام روثري مساعد وزير الخارجية الأميركي الذي سجل بروتوكول اللقاء- "اللقاء سري".

١٣- W. Quandt, Debanon 1958, and Jordan 1970 force without war (eds. Barry Bleichman and Stephen Kapian) Washington 1978 p.232.

١٤- مذكرة جورج آلن، المشمول في مستندات مجلس الأمن القومي، مذكرة الأول من تشرين الثاني ١٩٥٨

Frus, vol. r.p. 161.

١٥- يوميات بن غوريون ١٤ تموز ١٩٥٨.

كان بن غوريون حذرا في طرحه وأكد على إيبان بأن يقول أن الخطة تصبح ممكنة فقط، إذا أصبحت إمكانية الحفاظ على الوضع الراهن في الأردن مستحيلة، لأن إسرائيل لا تتطلع إلى التوسع أو زيادة مساحة أراضيها "عبر استغلال هذا الوضع البائس"، إذا كان بالإمكان تفاديه" (١٦).

لم يكن الوضع في الأردن هو القضية الوحيدة التي تجري مناقشتها بين إسرائيل والولايات المتحدة في تلك الآونة. وكان بن غوريون في تلك الأيام منشغلا ببلنورة "حلف الضواحي" مع الدول غير العربية في الشرق الأوسط وكان بحاجة إلى تأييد الولايات المتحدة للفكرة.

وفي الحوارات التي أجراها مع هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٨، طرح بن غوريون السؤال التالي: "من هي الدول التي يمكن أن تشكل حاجزا في وجه توسع جمال عبد الناصر؟؟ ولم يتطرق بن غوريون في يومياته إلى الجواب، بيد أنه بدأ يفكر بضرورة العثور على حواجز في الوسط الداخلي للشرق الأوسط-إضافة إلى الوسط الخارجي-تركيا وإيران وأثيوبيا-أي في أوساط الدول العربية التي تقف في وجه عبد الناصر. وقد حدا به هذا التفكير إلى البحث عن الوسائل التي يمكن أن تعزز الأردن بدلا من التفكير بتقسيمه، أو احتلال جزء منه، وقد تبلورت هذه الأفكار في المستقبل، كي تتجسد في صورة تقديم مساعدات فعالة للأردن، لتمكينه

من الحفاظ على سلامته الإقليمية. ولم يطرأ هذا التغيير على فهم غوريون الاستراتيجي بشأن أهمية الأردن كدولة مستقلة بالنسبة لإسرائيل بصورة فجائية، ففي السادس عشر من آب ١٩٥٨ أوضح بن غوريون للسفير أبا إيبان طبيعة الأهداف التي يجب أن تتطلع إليها إسرائيل إذا ما طرأ حقا تغيير على الوضع الراهن في الأردن.

ومن الجدير بالذكر: أن جميع المراقبين الأجانب في عمان كانوا يتوهمون بعدم وجود أية فرصة للملك الحسين للبقاء في الحكم رغم الدعم العسكري البريطاني.

العهد الثاني: من ١٩٥٨-١٩٦٧:

بدأ بن غوريون يرى في وجود الأردن المستقل قضية حيوية لأمن إسرائيل منذ عام ١٩٥٨، وأصبح على قناعة تامة بأن الأردن المستقل يمكن أن يصبح حاجزا في وجه التوسع الناصري. ولم يدرك الأميركيون والسوفييت الفكرة التي بدأت تختمر في ذهن بن غوريون، لذا فوجئت حكومة إسرائيل بشدة الضجة التي ثارت في مصر والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، عندما تحدث بن غوريون في اللقاء الذي أجرته معه جريدة الصنداي تايمز اللندنية، والذي دعا فيه إلى نزع سلاح الضفة الغربية. وقدم كل من المصريين والسوفييت شكوى إلى الأميركيين تفيد بأن إسرائيل تحشد قواتها على الحدود الأردنية، بغية فرض نظام دولي عليه يتساق مع تفكير بن غوريون.

وفي الحادي والثلاثين من تشرين الأول بعث وزير الخارجية الأميركي دالاس رسالة إلى وزيرة الخارجية غولدا مائير، لفت فيها انتباهها، إلى الشكوى التي قدمتها مصر حول اعتزام إسرائيل مهاجمة الأردن بالاستناد إلى تصريحات بن غوريون

أنفة الذكر، والحشود الإسرائيلية على حدود الأردن. (١٧)

نفت غولدا مائير اتهامات مصر والاتحاد السوفيتي، أنفة الذكر نفيا قاطعا، وقالت: إن إسرائيل معنية بسيادة الوضع الراهن وبقائه، لقد تحدث بن غوريون عن نزع أسلحة وتدوين فقط، إذا ما حاولت أي جهة تغيير هذا الوضع. وبعد أربعين يوما من إنهاء هذه الأزمة، انقلبت الأوضاع رأسا على عقب. وبدأ الرئيس ايزنهاور يشك في أن إسرائيل تدبر مؤامرة بمعرفة الحكومة الأردنية. من وراء ظهر الولايات المتحدة.

وقد جاء في بروتوكولات الجلسة رقم (٣٠٩) لمجلس الأمن الدولي، في

واشنطن، والتي عقدت في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٥٨:

The President inquired of Mr. Dulles whether the latter had more information to indicate connivance between Jordan and Israel. Mr. Dulles replied that there was no evidence of the one might trigger the actions of the other and they might then move along parallel lines. The President inquired weather such parallel movement would not have the result of lining up all the rest of the Arab World against Jordan and Israel. It seemed to the President that something was going on in this area that did not cleary meet the eye. (١٨)

ترجمة فقرة الجلسة رقم (٣٠٩) الواردة أعلاه:

”استطلع الرئيس (الأميركي) من السيد دالاس فيما إذا كان لديه معلومات

.libid. pp.116-118-١٧

١٨-صاحب الدعوة هو ألان دالاس رئيس وكالة المخابرات الأميركية 671 p. vol.11. Frus.

أخرى تبين مدى التستر (المعمل السوري) بين الأردن وإسرائيل، فرد عليه السيد دالاس بقوله: أنه لم يكن هناك دليل على أن يثير أو يفجر أحد منهما أعمالا ما ومن الممكن عندئذ أن يتحركا سوية وبخطوط متوازية، كما استعلم الرئيس فيما إذا كان هذا التحرك المتوازي لن يؤدي إلى إثارة العالم العربي برمته ضدهما، فقد بدا الأمر بالنسبة للرئيس كما لو أن شيئا غير واضح للعيان يحدث في المنطقة“.

إن مطالبة الرئيس ايزنهاور لرئيس وكالة المخابرات الأميركية بأن يتابع العلاقة القائمة بين إسرائيل والأردن، تعتبر بمثابة تحول حاد في السياسات الأميركية فيما يتعلق بالعلاقة بين إسرائيل والأردن. فقد اعتادت الولايات المتحدة في السابق، تحذير إسرائيل من المساس بالأردن، لكن إسرائيل أخذت، منذ هذه اللحظة، تدفع وتحفز الأميركيين للحفاظ على سيادة الأردن.

لقد أصبح الأردن عام ١٩٦٠ عائقا أمام الوحدة المصرية السورية، تحت مظلة الجمهورية العربية المتحدة، وقام الكولونيل السراج-رئيس المخابرات السورية-

والذي فر إلى القاهرة في أعقاب حل الجمهورية العربية المتحدة (١٩) - بالتدبير لاعتقال
زعماء الأردن من أجل زرع الفوضى، التي قد تؤدي إلى ضم الأردن إلى الجمهورية
العربية المتحدة.

وإزاء هذا الخطر، وجد الأردن نفسه مضطرا لطلب العون، وفي أعقاب

١٩- في مقابلات مع الصحف الإسرائيلية- جيروزاليم بوست وهآرتس ١٥ كانون الأول
١٩٩١ إبان محادثات واشنطن ١٩٩٢ أوضح الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوفد
الأردني لمحادثات واشنطن لماذا لا يوافق على التحدث باسم الفلسطينيين فقال: "لقد فقدت ابني
عمي بسبب ذلك، لأن هزاع المجالي حاول التفاوض باسم الفلسطينيين، لذا لا أود أن أفقد
حياتي من أجل أن أجري مفاوضات باسمهم". ومن الجدير بالذكر أن الدكتور عبد السلام لم
يكن دقيقا، فاعتقال هزاع المجالي رئيس الحكومة الأردنية في الثلاثين من آب ١٩٦٠ لم يتم
على أيدي الفلسطينيين، بل إن الشخص الذي اغتاله كان مبعوثا من المخابرات السورية،
وزرع قنبلة في مكتب المجالي، وكان القصد اغتيال الملك الحسين الذي كان من المفروض
أن يقوم في تلك الأونة بزيارة مكتب رئيس الحكومة وبالتالي إثارة حالة فوضى في
المملكة. وقد أورد قصة اغتيال هزاع المجالي، والجهة التي زرعت القنبلة، ضابط بريطاني
رفيع في الجيش الأردني James Lunt, Hussein of Jordan p.94.

وهناك وصف مسهب حول نظرية "الحاجز الجغرافي" الذي يعيق التواصل الإقليمي
العربي في كتابات حسنين هيكل، ففي أعقاب حل الجمهورية العربية المتحدة قال هيكل في
مقاله في جريدة الأهرام: كان وجود إسرائيل بمثابة إحدى الأسباب التي أضرت بالوحدة
نظرا لأنها تشكل حاجزا جغرافيا، وعائق مادي في وجه الوحدة العربية.

المحاولة التي جرت لاغتيال هزاع المجالي رئيس الحكومة الأردنية بدأ الملك الحسين يخطط لعملية انتقامية ضد سورية، ولهذا أراد تأمين الحدود مع إسرائيل خلال انشغال جيشه على الحدود مع سورية.

وفي الرابع عشر من أيلول ١٩٦٣ بعث الأردن بإشارة خاصة مفادها أن: الأردن على وشك تخفيف قواته على الحدود الإسرائيلية كي ترسل كل قواتها إلى الحدود مع سورية- ويريد أن يعرف ما إذا كانت إسرائيل لن تستغل تخفيف القوات، على الحدود الإسرائيلية كي يقوم جيشها بعمل عسكري.

وإثر تلقي هذه ، أمر رئيس الحكومة ديفيد بن غوريون أن تلتزم إسرائيل بعدم المساس بالأردن. وقد قال هرتسوغ بهذا الصدد: "أعتقد أنه بات واضحاً ، أن بقاء الأردن مستقلاً تحت قيادة الحسين، مسألة تهتم إسرائيل، ويخيل إلي أن من الضروري أن يكون هناك توجه مماثل في أوساط القيادة الأردنية، فيما يتعلق بوجود إسرائيل". وقد انعكس الرد الأردني بالإيجابية في هذا الشأن، وأكد على أن الملك قوي والجيش يقف قوياً، والسوريون لن يستطيعوا الصمود أمامه. ببند أننا لا نستطيع دائماً محاربة الأعمال والمؤامرات السرية، وسنساعد جداً إذا ما قدمت المساعدة للأردن بهذا المضمار" (٢٠).

لقد عكست هذه الأقوال بشأن المصالح المتبادلة، التفاهم غير الرسمي بين الدولتين، التي وضعت أسسها في نفس العام.

وفي لقائها مع الرئيس كيندي في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٩٢ ، لم

٢٠-صادق الرئيس حاييم هرتسوغ في حديث في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩١ في القدس على محتوى الرسائل والأقوال.

تنس غولدا مائير التأكيد على أن الحدود الأردنية كانت هادئة في السنوات الأخيرة. وعندما تم تغيير القادة الأردنيين، في قاطع حدودي معين، أدركت إسرائيل، أن الأردن لا يريد (٢١) أي مشاكل. وهكذا عكست غولدا مائير ارتياحها من التعاون بين الدولتين الجارتين في الحفاظ على الهدوء الحدودي.

أدت إشاعة الهدوء على الحدود الأردنية الإسرائيلية، إلى رفع قيمة نظام الحسين في أعين إسرائيل والولايات المتحدة في آن واحد، لذا لم يشعر شمعون بيرس بالمفاجأة، من السؤال الذي وجهه إليه الرئيس الكندي في نيسان ١٩٦٣: "ما الذي ستفعلونه إذا ما وقع انقلاب في الأردن ضد الملك أو حدوث شيء ما له؟" (٢٢)

ولم تمض سوى عدة أسابيع حتى وجدت إسرائيل نفسها، تواجه السؤال آنف الذكر فقد اعتبرت إسرائيل خطة الاتحاد الفدرالي الثلاثية، بين مصر والعراق وسورية بمثابة خطر على النظام الأردني، هذا إضافة إلى نية هذا الاتحاد العلنية، بشأن تحرير فلسطين بكاملها. وإزاء هذا الوضع، هب بن غوريون للعمل السياسي، بغية كسب تأييد الدول العظمى لبقاء الوضع الراهن، أي الحفاظ على استقلال الأردن.

٢١- Mordechai Gazit, President Kennedy's policy towards the Arab states and Israel.

Jerusalem 1983 p.109.

٢٢- متاي جولان (في كتابه، بيرس ص ١٢٦-١٢٨) يتطرق إلى بروتوكول من حديث كندي/بيرس.

وصلت أنباء مقلقة إلى إسرائيل تفيد بأن الولايات المتحدة تسعى لإلحاق الأردن في إطار عربي كبير، إزاء الموجة الآخذة في التزايد نحو القومية العربية (٢٣). وقام الجيش الإسرائيلي بحشد قواته على الحدود على أرضية المظاهرات العنيفة التي جرت في مدن الضفة الغربية، والتي دعت للانضمام إلى الاتحاد الفدرالي، وبالتالي تسريع عملية تحرير فلسطين.

بدا بن غوريون قلقا من احتمال التعرض للأردن، وخلال المداولات الداخلية رفض الاقتراحات القائلة بقيام إسرائيل بعمل عسكري يتجاوز حماية الطريق المؤدي إلى جبل المراقبين. بيد أن تحفظ بن غوريون من العمل العسكري، بقي طي الكتمان، لذا واصل الجيش الإسرائيلي حشوده على الحدود الأمر الذي بقي كرادع للمقاتلين الذين يفكرون في زعزعة الأردن، دون أن تطلق إسرائيل تحذيرات علنية على غرار ما كانت تفعل في السابق، من أنها تحتفظ لنفسها بحق العمل إذا ما تم إحداث تغيير في الوضع الراهن على الحدود.

لم تكن الرسالة التي بعث بها بن غوريون إلى الولايات المتحدة "لاتخاذ خطوات تحول دون التعرض للأردن" بمثابة عمل سياسي، يرمي إلى الحصول على تأييدها، بل كانت تعبيرا عن الخوف العميق الذي يمتريه بشأن ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن على حدود إسرائيل الشرقية.

٢٣- دين رامسك الذي كان وزيرا للخارجية أكد خلال المحادثة التي أجراها مع البروفيسور أورنيل دان، أنه كانت هناك حقا أفكار في أوساط الإدارة الأميركية حول دمج الأردن في إطار عربي أوسع به

Uriel Dann, King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism. New York 1989

.p.134

وفي يومياته كتب بن غوريون، أن شمعون بيرس قال له في مناقشاتهما هو وموشيه ديان في الثالث من أيار ١٩٦٣: "إننا نطالب الولايات المتحدة بوقف الحملة الدعائية ضد الملك الحسين". (٢٤)

من الصعب أن نثبت ما الذي كان سيحدث للأردن، لو لم تحشد إسرائيل جيشها على الحدود، ولو لم يستصرخ بن غوريون الرأي العام الأميركي. وهناك دلائل تشير إلى أن الأردن، يدرك مدى مساهمة إسرائيل في ردع القوات التي حاولت التعرض لاستقلاله، ومساهمتها في الحيلولة دون تخلي الولايات المتحدة عنه.

كان هذا الإدراك، هو الذي دفع بالملك الحسين، لإجراء أول مقابلة مع الدكتور يعقوب هرتسوغ، مبعوث رئيس الحكومة في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٦٣. وقد قال هرتسوغ للملك باسم رئيس الحكومة ليفي اشكول: "إن إسرائيل ترى

٢٤-يومية بن غوريون، الثالث من أيار ١٩٦٣، لقد اقترح شمعون بيرس خلال مشاوراته مع بن غوريون وموشيه ديان: "إذا ما طرأ تغيير، -أي التعرض للأردن أو أن ينضم إلى اتحاد فيدرالي- يجب علينا المطالبة بنزع سلاح الضفة الغربية. يجب علينا أن نصل ليس فقط لجبل المراقبين وقلقيلية، بل وتعيين شخصية عربية من إسرائيل، كي تجري مفاوضات حول السلام".

واقترح موشيه ديان أيضا أنه إذا ما تغير النظام في الأردن 'يجب علينا أن ندخل جبل المراقبين، وهناك إمكانية لحدوث تطورات جديدة، إذا ما دخلنا إلى الجبل، وهذا الوضع سيكون جيدا، ومن الجائز أن تفتح الدول العربية كلها النار، وحينها ستصبح هناك خارطة جديدة للشرق الأوسط". لقد أعرب بن غوريون عن تحفظه من اقتراحات موشيه ديان وبيرس، وفضل القيام بعمل سياسي في هذا الشأن.

في الحفاظ على سيادة المملكة الأردنية واستقرارها مصلحة لها".

وقد رد الحسين على هذه الأقوال بالإعراب عن شكره. ذلك الشكر، الذي أطلقه المرة تلو الأخرى في اللقاءات التالية، حيث أعرب عن ارتياحه من المعلومات التي زودته بها إسرائيل، كي يتمكن من الصمود في وجه المتآمرين عليه (٢٥). ولا شك أن فتح القناة المباشرة على أعلى المستويات بين إسرائيل والأردن، مهد الطريق لتنسيق المواقف.

وفي سنوات الخمسينيات، ردت إسرائيل قوات عربية أجنبية من الانتشار داخل أراضي المملكة، فقد أدت تحذيراتها عام ١٩٥٦، من أنها تحتفظ لنفسها بحرية العمل، إذا ما تم إدخال قوات عراقية إلى غربي الأردن، إلى ربح الجيش العراقي من دخول الأردن.

ومن الجدير بالذكر، أنه لو كان الجيش العراقي متمركزاً على الأراضي الأردنية إبان الانقلاب المضاد للهاشميين في العراق عام ١٩٥٨ لعرض هذا الجيش وجود النظام الهاشمي في الأردن للخطر.

وفي سنوات الستينيات، عندما عادت فكرة دخول جيش عراقي إلى المملكة للبروز من جديد، عادت إسرائيل إلى إطلاق تحذيراتها، الأمر الذي خلص الأردن من اضطرابه لتنفيذ قرار قمة الدار البيضاء في أيلول ١٩٦٥، والذي نص على حشد قوات عراقية وقوات من جيش التحرير الفلسطيني على الأراضي الأردنية، وقد أوضحت غولدا مائير في باريس موقف إسرائيل القاطع بهذا الصدد.

٢٥- من خلال تقرير الدكتور يعقوب هرتسوغ حول لقائه مع الملك الحسين في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٦٣.

وهكذا، عملت إسرائيل في البداية كحاجز مانع بين الأردن ومخططات عبد الناصر التوسعية، ثم لعبت دور العائق أمام سيطرة العراق على الأردن، وعشية حرب عام ١٩٦٧، بدأت إسرائيل تلعب دور الكابح في وجه سيطرة الفلسطينيين على الأردن. وفي الخامس عشر من أيار ١٩٦٤ بعثت السفارة الأميركية في تل أبيب تقريراً إلى وزير الخارجية الأميركي في واشنطن، جاء فيه: "فيما يتعلق بالأردن، فإن إسرائيل تلعب بارتياح ورضى دورها في المنطقة، ويمكننا الافتراض بأنها ستزد بشدة على أي محاولة لإحداث تغيير في الوضع الراهن في المنطقة. (٢٦)

وفي الثاني عشر من كانون الأول ١٩٦٦، أي ستة أشهر قبل اندلاع حرب ١٩٦٧، وضع على مكتب رئيس الأركان اسحق رابين مذكرة "سرية للغاية" حول "الأردن بوصفها مشكلة عسكرية وسياسية بالنسبة لإسرائيل"، لمناقشتها في هيئة الأركان.

وقد أوضح معد المذكرة، اللواء العاد بيلد، قائد كلية الأمن الوطني: "أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها الأردن-المظاهرات التي جرت في أعقاب مهاجمة إسرائيل للسموع-تعيد إلى الأذهان، ضرورة تحديد سياسة واضحة تجاه الأردن" (٢٧). وحاول مؤلف الكتاب الرد على ثلاثة أسئلة:

٢٦-١٣٤. Uriel Dann, King Hussein p.134.

٢٧-صورة مستند قائد الكلية موجود لدى مؤلف الكتاب، كذلك تم استكمال التفاصيل في حديث مع اللواء (احتياط) العاد بيلد.

• هل وجود أردن مستقل يعتبر مصلحة حيوية لإسرائيل؟؟
• ما هي الخطوط الحمراء التي سيتطلب اجتيازها قيام إسرائيل بمعمل عسكري في الأردن، وما هي الأهداف الاستراتيجية للعملية العسكرية.
• في حالة التدخل العسكري في الأردن، ما الحل السياسي المقترح بعد هذا التدخل؟؟

وإضافة إلى المعايير العسكرية لتحليل طبيعة التعامل الإسرائيلي مع الأردن، عرض ولأول مرة معياران، واللذان أصبحا بعد سنة واحدة نقطة الخلاف الرئيسية في المجتمع الإسرائيلي بشأن الحل السياسي في الضفة الغربية، وهما:
• الحفاظ على الطابع الديموغرافي اليهودي لدولة إسرائيل.
• الحفاظ على الطابع الاجتماعي والأخلاقي الإسرائيلي في نهاية القرن العشرين.

أما فيما يتعلق بالمعيار الأول-فيما إذا كان وجود الأردن مستقلا مصلحة حيوية لإسرائيل-فقد تم اقتراح صيغة بالروحية التالية: يتوجب على إسرائيل في ظل الظروف الحالي، تفضيل الحفاظ على الوضع الراهن، والامتناع قدر الإمكان، عن القيام بأي مبادرة قد تؤدي إلى تقويض أو هز النظام الأردني طالما أن هذا النظام يقف صامدا أمام الصعوبات والتحديات.

لقد أطلق على الأردن بلغة التخيل "صمام الأمان" في شبكة التوترات الكهربائية السائدة بين إسرائيل والدول العربية التي تحيط بها، ولهذا السبب، فإن من الأفضل الإبقاء على الوضع الراهن وعدم إحداث تغيير فيه. والحفاظ على الوضع الراهن يتضمن أيضا، الحفاظ على استمرارية النظام برمته ومعه السياسة الأردنية المستقلة.

أما فيما يتعلق بالخط الأحمر الذي سيتطلب تدخل إسرائيل، فقد فرق اللواء العاد بين الهجوم المسبق، والحرب الوقائية، فالهجوم المسبق، سيصبح واقعا لا محالة، إذا ما قام الأردن بحشد قوة مدرعات تصل قوتها إلى مائتي دبابة في الضفة الغربية، لأن مثل هذه القوة من المدرعات ستكون قادرة على العمل بصورة فجائية وتحقيق إنجازات عسكرية هائلة. قبل أن يتمكن الجيش الإسرائيلي من جمع قوات الاحتياط ونشرها للدفاع.

وبناء عليه، تقترح المذكرة، أن يتم التوضيح للأردن، وللعالم كله، بأن الأردن سيعتبر عملية نشر القوات المدرعة غربي نهر الأردن بمثابة خطوة واضحة. توطئة لشن هجوم عليها، لذا لن تستطيع تجاهل هذا التهديد الخطير، وستجد لزاما عليها، شن هجوم مسبق.

أما بشأن الحرب الوقائية، فإن إسرائيل ستري لزاما عليها، أن تشن حربا وقائية إذا ما تم حشد قوات عسكرية عربية داخل المملكة الأردنية لأن مثل هذا الوضع سيلزم إسرائيل أن تكون في حالة تأهب وجاهزية عسكرية لفترة طويلة، الأمر الذي سيؤدي إلى استنزافها اقتصاديا واجتماعيا، وإرهاقها قبل بدء العمليات العسكرية.

وبدون أن يتطرق معد المذكرة للتفاصيل بإسهاب، أفاد بأن وجهة النظر العسكرية المجردة، تؤكد الهدف الاستراتيجي للحرب الوقائية، سيتمثل في احتلال جميع الأراضي الواقعة غربي نهر الأردن، لكن احتلال الضفة الغربية لا يجب أن يكون بالضرورة مرتبطا بالحل السياسي للضفة في أعقاب احتلالها. فالعمليات العسكرية تكون في بعض الأحيان خطوة وقائية. أو لمراقبة هجوم العدو المحتمل. أو إبعاد تهديد خطير وفوري.

ودون أن تكون هناك أي علاقة بالجهود السياسية التي بذلت في تلك الآونة لتعزيز العلاقات مع الأردن، بغية الحيلولة دون سيطرة قوى معادية، على المفاصل الحدودية، توصل قائد كلية الأمن القومي إلى استنتاج مفاده، أن الحل السياسي المناسب، يتمثل في إعادة الضفة الغربية إلى إطار الأردن، شريطة أن يتم نزع سلاحها بصورة كلية.

وتقوم المذكرة على بحث اقتصادي اجتماعي أعده الدكتور تسفي زوسمان، الموظف في بنك إسرائيل، والذي توقع أن تتحمل إسرائيل عبئاً اقتصادياً، في حالة ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل.

وتوقع الدكتور زيسمان قبل أن يتم إطلاق عيار ناري واحد، خلال حرب ١٩٦٧ بأشهر طويلة، أن تنتقل العمالة اليهودية، إلى العمل الإداري المكتبي، وتقوم العمالة العربية بالأعمال الصعبة مع كل ما يعنيه ذلك على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتقوم المذكرة بتحليل خمسة حلول سياسية محتملة للضفة الغربية:

• الضم الكامل إلى إسرائيل.

• منطقة حكم ذاتي مرتبطة بإسرائيل.

• دولة مستقلة.

• منطقة موضوعة تحت رعاية الأمم المتحدة.

• نزع سلاح الضفة الغربية وإبقاؤها في إطار الأردن.

وترفض المذكرة ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل بسبب الأخطار التي

ستعكسها على الطابع اليهودي لإسرائيل، ويرفض الدولة المستقلة نظراً لأنها قد تؤدي

إلى إحياء المطالبة بالعودة إلى حدود التقسيم بكل ما يعنيه ذلك من آثار وانعكاسات على الجليل والنقب.

أما فيما يتعلق بوضع الضفة الغربية تحت رعاية الأمم المتحدة، فإن مثل هذا الحل، قد يؤدي إلى تصعيد المشاكل الأمنية الشاملة، ويعرقل إمكانية السيطرة على البنى السرية المضادة لإسرائيل والتي قد تعمل من داخل الضفة الغربية، حيث لن يكون هناك عنوان توجه إليه إسرائيل اتهاماتها، وتحمله المسؤولية عن أعمال الفلسطينيين.

ولكل هذه الأسباب، بلور قائد كلية الأمن الوطني النتيجة التي خلص إليها، والقائلة أن الحل الفضل يتمثل في نزع سلاح الضفة وإبقائها في إطار مملكة الأردن. لقد تلاءم هذا الحل جزئياً مع التسوية العملية التي تم إنجازها قبل ذلك في مطلع عام ١٩٦٥ بوساطة الولايات المتحدة، التي تمننت على الأردن بالألا اجتياز الدبابات التي كان سيتسلمها منها نهر الأردن.

وتساوق الحل المطروح مع الآراء السائدة في الأوساط السياسية الأمنية الإسرائيلية بشأن وجود النظام الأردني وأهميته، بيد أن انضمام الحسين إلى التحالف العسكري مع عبد الناصر، في حزيران ١٩٦٧، قضى على جميع الأوراق، وجعله يدفع ثمن خطئه مناطق واسعة من مملكته. ومن الجدير بالذكر، أن إسرائيل لم تكن العداء للحسين جراء تورطه في الحرب.

العهد الثالث: ١٩٦٧-١٩٩٢:

ويشهد ثيودور سورنسون-كبير مساعدي الرئيس الأميركي كندي-على مدى التفاهم الذي كان قائماً بين إسرائيل والأردن، وكان سورنسون قد زار إسرائيل في

آب ١٩٦٨، وقامت غولدا مائير بتحميله رسالة إلى الملك الحسين جاء فيها: "أمل أن تكون جلالتك على علم بأن إسرائيل هي أفضل صديقة لك في الشرق الأوسط".
وحينما عاد سورنسون إلى إسرائيل، قال أن الملك ابتسم حينما تلقى رسالة غولدا مائير وقال: "هناك أناس يعتقدون أنني أفضل صديق لإسرائيل في الشرق الأوسط" (٢٨).

إن تبادل الرسائل، في أوج الصدامات العنيفة على الحدود الإسرائيلية الأردنية، وفي أعقاب معركة الكرامة-آذار ١٩٦٨-وفي أعقاب لاءات الخرطوم، تدل على أن العلاقات الأساسية بين إسرائيل والأردن لم تتضرر في أعقاب الحرب التي فقد خلالها الحسين سيطرته على غربي الأردن. لقد ارتدت هذه العلاقات صورة أخرى.
نصت النظرية الأمنية الإسرائيلية، على وجود ستة أوضاع يصبح خلالها من حق إسرائيل، بل تصبح مجبرة على شن الحرب، ومن ضمنها الوضع التالي: "إذا ما انضم الأردن إلى تحالف عسكري مع أي دولة عربية أخرى، ويسمح بحشد قوات أجنبية على أراضيه، وبشكل خاص غربي الأردن" (٢٩).

وفي أعقاب عسكرة الجيش الإسرائيلي على نهر الأردن بعد الحرب، لم تعد تحذيرات إسرائيل الخاصة بدخول جيش أجنبي إلى غرب الأردن ذات علاقة. ولم يعد القلق يساور إسرائيل (لخاصتها) الضيقتين الواقعتين بين طولكرم وبتانها، ولم تعد

٢٨-ثيودر مورنمون قال ذلك خلال الحديث الذي منحه لوكالة يونايتد برس بتاريخ ١٩٦٩/٩/٣.

٢٩-ايجال ألون-الوسائل المتداخلة، تل أبيب ١٩٨٠، ص ١٠٧.

إسرائيل بحاجة لتحذير العراق من إدخال جيشه إلى الأراضي الأردنية.

وكان على الأردن- الذي يتمركز الجيش العراقي على أراضيه- أن يخشى من إمكانية تدخله في شؤونه الداخلية. وقد ازدادت هذه المخاوف، إبان المواجهات بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية، وقد عني الأردن بمعرفة ما الذي سيكون عليه الرد الإسرائيلي إذا ما وقعت الأزمة" (٣٠).

وفي الأول من أيلول ١٩٧٠، عندما هدد الجيش العراقي الجيش الأردني بقصف مواقعه، إذا لم يوقف قصفه للمنظمات الفلسطينية، بعث زيد الرفاعي إلى السفارة الأميركية في عمان سؤالاً من الملك الحسين، قال فيه: "كيف سترد إسرائيل إذا ما بدأ الجيش العراقي يتحرك غرباً". (٣١)

لقد اعتمد الحسين وحكومته على قوة خارجية في أن تدافع عن الأردن من إمكانية سيطرة العراق، وعندما اندفعت الدبابات السورية في العشرين من أيلول ١٩٧٠، باتجاه الرمثا الواقعة شمالي الأردن، توجه الحسين إلى الولايات المتحدة وطلب منها مساعدة جوية لردع الغزاة. وقد أدت الجهود الدبلوماسية والعسكرية المشتركة للولايات المتحدة وإسرائيل، لردع السوريين ودفعهم للانسحاب من الأراضي الأردنية. وقام الدكتور هنري كيسنجر-وزير الخارجية الأميركي، بتسليم السفير الإسرائيلي اسحق رابين برسالة شكر من الرئيس الأميركي لغولدا مائير، جاء فيها: "رئيس الولايات المتحدة لن ينسى أبدا الدور الذي لعبته إسرائيل للحيلولة دون تدهور الوضع

٣٠- التفاصيل فيما بعد في الفصل "ثلاثة اختبارات نار".

٣١- Henry Kissinger. White house years pp.598-599.

في المنطقة وفي إحباط المحاولة التي جرت لقلب الوضع. ومن حسن حظ الولايات المتحدة أن لديها حليفا كإسرائيل في الشرق الأوسط" (٣٢)

لم يبد موشيه ديان إبان الأزمة متحمسا لتدخل إسرائيل فيما يحدث في الأردن وقال علنا: "لن نعلن الحداد على الملك الحسين، إذا ما استبدلته أي جهة ترغب في صنع السلام معنا" (٣٣). وعندما انتصر الحسين، تراجع ديان عن موقفه واقترح في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٧٢ إبرام اتفاقية أمنية مع الأردن. ولم يكن هذا الاتفاق مقبولا للدفاع المتبادل الذي تلتزم فيه كل دولة بمد يد العون إحداهما إلى الأخرى في ساعة الحرب، بل كانت اتفاقية غير متكافئة بين طرفين إذا ما تعرض طرف لأي تهديد من جهة أخرى.

وبالمقابل تخيل بأن يلتزم الأردن بعدم الانضمام إلى أي تحالف عسكري ضد

٣٢-اسحق رابين، ملف خدمة ص ٣١٤.

٣٣-موشيه ديان في برنامج (موكيد) في التلفزيون الإسرائيلي بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٠، وقد قال موشيه ديان في نفس البرنامج: "إذا ما نجح الحسين في نضاله، سيسير وراءه غالبية سكان الضفة الغربية دون أية تحفظات"، أما على الصعيد العملي، فحتى في أعقاب انتصار الملك الحسين بمساعدة خارجية، لم يمر خلفه غالبية سكان الضفة الغربية.

إسرائيل (٣٤).

بيد أن المبررات التي طرحها ديان بغية إقناع الملك بأهمية مثل هذه الاتفاقية لم تصمد أمام المستجدات والتطورات التي وقعت في المنطقة في غضون وقت قصير. لقد افترض ديان، أن مصر لن تقطع صلتها مع الاتحاد السوفييتي عسكريا، لذا إذا مارست إسرائيل ضغوطا عسكرية على الأردن، فإن عليه الاستعانة بإسرائيل (٣٥)، وبالتالي ضمان تأييد الولايات المتحدة للحفاظ على السلامة الإقليمية للأردن. بيد أن السادات أعلن بعد ثلاثة أسابيع من لقاء ديان-الحسين عن إخراج خمسة عشر ألف خبير سوفييتي من مصر.

وقد برر ديان التغيير الذي طرأ على موقفه تجاه الأردن، بالقول: "لقد تأثرت العلاقات بيننا وبين الأردن بذلك الحدث (أيلول ١٩٧٠). لقد ولد هذا الحدث

٣٤- محاضرة موشيه ديان في جامعة بار إيلان في العشرين من نيسان ١٩٧٥، وفي محاضرة ثانية في بار إيلان في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٧٤ قال ديان: "أنه لم تكن هناك أية عملية مشتركة بين الأردن والولايات المتحدة، لكننا وبالعلاقات الحميمة استطعنا أن نعرف توجهاتهم: وما الذي سيعارضونه، وما الذي سيوافقون عليه، ومتى سيبتسمون بهدوء عندما لا يخدم ذلك مصالحنا فقط، بل عندما يرتبط ذلك أيضا بالمصالح الأردنية"، ولا شك أن هذا التغيير يتعارض مع الوصف الذي قدمه اسحق رابين، وقال فيه: انه استدعى على وجه السرعة إلى البيت الأبيض بغية التخطيط المشترك لعملية منع منظمة التحرير والموريين من الهجوم على الأردن، كما أنه يتعارض مع وصف الفريق أول حاييم بارليف - جريدة دافار الثالث من تشرين الأول ١٩٩٠- والذي تحدث عن "التسيق المكثف مع الأميركيين حتى في القضايا الاستخبارية".

٣٥- من خلال البروتوكولات الإسرائيلية للمحادثات مع الحسين ٢١ / آذار ١٩٧٢.

على أساس التفاهم بيننا وبين الأردن، بغية الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية برئاسة عرفات" (٣٦).

لقد رمى ديان باقتراحه لتجذير الالتزام الإسرائيلي غير المكتوب للدفاع عن سلامة الأردن الإقليمية، مقابل التزام الأردن بعدم الانضمام لأي تحالف عسكري ضد إسرائيل مثلما حدث عام ١٩٦٧. ورغم أن الأردن لم يرد على اقتراح ديان، إلا أنه على الصعيد العملي، عمل وفقا له.

وبناء على ذلك احتسب الأردن من فتح جبهة جديدة خلال حرب عام

١٩٧٣.

وفي الحادي والعشرين من آذار ١٩٧٢ أعرب الأردن عن: "إن للأردن مصلحة يجب أن تهتموا بها أنتم الإسرائيليون، وهي منع السوريين والعراقيين من السيطرة على الفلسطينيين". وقد ردت إسرائيل على ذلك بالقول: "فيما يتعلق بهذه القضية، ينبغي علينا البحث عن الطرق الكفيلة بتسوية ثلاث قضايا:

• ألا ينضم الأردن إلى الجبهة الشرقية خلال الحروب.

• ألا يسمح للجيشين السوري والعراقي من العسكرية على الأراضي الأردنية.

• إعداد مخططات وحفظها لمواجهة أي حالة من حالات حدوث تغييرات في

المنطقة (٣٧).

٣٦- نفس المصدر السابق.

٣٧- ديان والحسين- جيروزاليم بوست- ٢٠-٢٧ أيلول وفي المجلة الأسبوعية المصرية (أكتوبر) ١٩٩٠/١٠/٢٠.

تحفظ الأردن على هذا الاقتراح، بيد أنه طلب من إسرائيل أن تتيح له فرصة الوصول إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية بصورة أفضل.

كان ذلك في الفترة التي عمل فيها الحسين بصورة مكثفة ودؤوبة، لتجسيد مخططاته الخاصة بإقامة اتحاد فدرالي بين ضفتي نهر الأردن.

كانت غولدا مائير تسعى في تلك الآونة، للحصول على تنازل ما من الحسين، بشأن الحدود. وقد امتنعت عن التعهد بمنح الأردن حرية عمل لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية، طالما لم يتعهد الحسين بالألا يكون شريكا في إقامة الجبهة الشرقية لمحاربة إسرائيل، وقد وعدته بإرسال شخصية موثوقة بغية مناقشة طلبه الخاص بتسهيل علاقته مع الفلسطينيين في الضفة الغربية. ولم يكن هذا الرسول الخاص، سوى موشيه ديان الذي قابل الحسين في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٧٢.

وقد اقترح إبرام اتفاقية أمنية بين إسرائيل والأردن، بيد أن الملك وكاتم أسرارهِ زيد الرفاعي، فضلا عن مناقشة هذه القضية.

لقد فضل الملك الحسين الموافقة (العملية) التي تحافظ بمقتضاها إسرائيل على الوضع في المنطقة، من سيطرة أي قوات أجنبية، دون أي التزام مكتوب من قبل الأردن. ولا شك أن هذا الموقف يفسر الموقف الذي اتخذهُ الأردن فيما يتعلق بتحليق طائرات سلاح الجو الإسرائيلي في المجال الجوي الأردني، وهي تقوم بمهام مضيئة بعيدة عن أراضيهِ، إلا أن غولدا مائير تحفظت على هذا الموضوع ولم يتوصل إلى حل بهذا الشأن (٣٨).

٣٨- تقرير رسمي إسرائيلي في التاسع من أيار ١٩٧٣.

لقد كانت تحفظات الأردن على حرب عام ١٩٧٣ لها ما يبررها، فقد احترس من فتح جبهة أخرى بسبب قلقه وإنما اكتفى بإرسال لواء مدرع إلى هضبة الجولان لمساعدة السوريين.

كانت التوجهات بهذا الصدد غير مباشرة. فقد طالب الدكتور كيسنجر - مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس نيكسون، السفير الإسرائيلي، سيمحا دينتيس، أن يقدم إليه رد إسرائيل بهذا الصدد.

وقد جاء الرد الإسرائيلي قائلا: "لا نستطيع أن نضمن للملك حربا مع جميع المميزات، وبأن لا ترد إسرائيل على مشاركة الأردن في الحرب (٣٩)، ولا شك أن كل شيء رهن بمدى مشاركة الأردن في الحرب.

وقد استخلص من رسالة إسرائيل الجوابية، إن إرسال لواء أردنيا إلى هضبة الجولان لن يفضي بالضرورة إلى مواجهة شاملة مع إسرائيل.

لقد دعت ضرورة الحفاظ على إطار التضامن العربي، الأردن، على إظهار تواجده على جبهة الجولان، ورغم ذلك أوضح للولايات المتحدة بأنه يمنع دخول خلايا فلسطينية إرهابية عبر بلاده لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل.

لقد تواءمت مسلكية الحسين خلال حرب ١٩٧٣ والبنود الأربعة التي قامت عليها سياسة (النجاة) التي انتهجها الحسين:

٣٩-506 Henry Kissinger, Years of Upheaval, Boston 1982, لقد تحدث اللواء (احتياط) عيذر وايزمن في المحاضرة التي ألقاها في الثالث عشر من أيار ١٩٩٢ في مركز يافا للأبحاث الاستراتيجية عن الفوائد التي أسفرت عنها هذه الحوارات.

• حاول التنسيق مع الولايات المتحدة لعملية تفعيل كوابح مشاركته في الحرب.

• انخرط في خضم الإجماع العربي لمحاربة إسرائيل.

• حافظ على خطوط مفتوحة مع قوى خارجية.

• أبقى الجسور الأردنية مفتوحة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية في أوج

الحرب ضد إسرائيل على هضبة الجولان والتي شارك فيها جيشه بصورة فعالة.

أدى نجاحه في الحفاظ على مملكته إبان حرب ١٩٧٣ من الانجرار علنا إلى أتون الحرب، وأن تصبح بالتالي ساحة للمدامات بين الجيوش المتحاربة، إلى دفعه للاجتماع برئيس الحكومة الإسرائيلية، عشية حرب (عاصفة الصحراء) عام ١٩٩٢، بغية الحصول على تعهد بأن تحافظ إسرائيل على السيادة الأردنية جوا وبراً.

لقد كان الأردن حذرا جدا عشية حرب ١٩٧٣، وعندما نشبت الحرب سعى لمنع نشوبها قرب حدوده، لأنه كان يخشى مثل هذه الحرب.

وعشية حرب عاصفة الصحراء طلب الحسين الاجتماع برئيس الحكومة الإسرائيلي اسحق شامير، سرا في لندن كي يضمن بقاء بلاده خارج دائرة الحرب، لقد أمل الملك، بأنه إذا ما حصل على ضمانات من إسرائيل بالألا يتم استخدام الأراضي الأردنية للأغراض الحربية، فإنه سيتمكن من الحصول على ضمانة مماثلة من صدام حسين، بالألا يحول الأراضي الأردنية إلى جسر للهجوم على إسرائيل.

جرت المقابلة العاجلة في لندن على أرضية التغييرات التي طرأت على نظرية الأمن الأردنية بتأثير الحرب العراقية الإيرانية. لقد كان التعاون العسكري، والارتباط الاقتصادي الأردني المتزايد بالعراق، يثيران القلق لدى إسرائيل. وكان

الأردن-الذي يلعب دور رأس الجسر، بالنسبة لتزويد العراق باحتياجاته العسكرية- يعتقد أن إسرائيل لن تمس بهذا المر الذي يمر قرب حدودها، بل لقد انضم الأردن إلى المناورة التي قام بها العراق والرامية للحصول على ضمانات من إسرائيل لضمان عدم المساس بأنبوب النفط القريب من حدودها والذي سينقل النفط من العراق إلى ميناء العقبة. لقد بات واضحاً أن ارتباط الأردن بالعراق اقتصادياً آخذ في التزايد، لذا كان طلب اللقاء في لندن في كانون الثاني ١٩٩١ مفاجئاً.

ولم يكن شامير قد نسي أن الملك الحسين استضاف في الرابع والعشرين من شباط ١٩٩٠ في عمان المؤتمر الافتتاحي للقمّة العربية، تحدث خلاله الرئيس العراقي عن احتمال نشوب حرب بين العرب وإسرائيل، وعلى ضرورة تزويد الفلسطينيين بالوسائل الكفيلة بتمكينهم من تحويل الانتفاضة في الضفة الغربية وغزة، إلى كفاح مسلح. وحتى الملك الحسين، لم يحرص على إبداء الاعتدال خلال المؤتمر، وهاجم إسرائيل لمعارضتها تمركز جيوشا عربية على الأراضي الأردنية.

ورغم أن الحسين لم يوضح ماهية الجيش الذي يقصده، إلا أن الإسرائيليين كانوا يدركون أنه يقصد الجيش العراقي بدعوى أن الأردن يشعر بالتهديد، جراء موجة الهجرة اليهودية الكبيرة المتدفقة من الاتحاد السوفييتي.

ولم يكن هذا الهجوم هو المظهر الوحيد للعداء الذي يظهره الحسين تجاه إسرائيل في ذلك العام، بل كان هناك أيضاً التعاون العسكري الأردني العراقي، وتشكيل سرب طائرات عراقية أردنية مشترك، والمناورات المشتركة التي عقدها الجيشان على الحدود الإسرائيلية وسماح الأردن لطائرات التجسس العراقية بالتقاط صور لأهداف إسرائيلية من داخل الأراضي الأردنية، تحت حماية طائرات أردنية،

وقد أثارت جميع هذه المظاهر، قلق إسرائيل(٤٠).

وكي تواجه إسرائيل الخطر قبل وقوعه، وفي إطار معارضتها لتمرکز جيش عراقي على الأراضي الأردنية، وإزاء تهديدات الرئيس العراقي، صدام حسين، بإحراق نصف إسرائيل أوضح وزير الدفاع، موشيه آرنس، من فوق منصة الكنيست في السابع من آب ١٩٩٠ أن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما دخلت قوات عراقية إلى الأردن.

وقد قدم هذا التهديد الإسرائيلي السبر للحسين، للإعلان عن أن الأردن لن يفتح حدوده "للزيارات السياحية" للجيش الأجنبية من الغرب أو الشرق. بيد أن هذا الإعلان لم يهدئ من روع إسرائيل، لأنها التقتت، في نفس الوقت، معلومات حول إعلان حالة التأهب في الجيش الأردني، إضافة إلى نشر قوات أردنية أكبر على الحدود مع إسرائيل.(٤١)

٤٠-بدأ التعاون العسكري الأردني العراقي عام ١٩٨٩، وقد أثار هذا التعاون توتراً بين إسرائيل والأردن-زئيف شيف-العراقيون يتحدون إسرائيل-(هارتس ٢١/آب ١٩٨٩) وكذلك في الكتيب الذي تم نشره في واشنطن: "Moshe Zak "Saddam's Choice-Deception".

٤١-Moshe Arense, Broken Covenant , New york 1995 p.150.

كتب موشيه آرنس في الثامن من آب ١٩٩٠ بعد أن اقتحم الجيش العراقي الكويت: "كان قلقي الشديد ينصب على أن نصحو ذات يوم لنجد الجيش العراقي منتشر على طول غور الأردن، على بعد الرجمات من القرى الإسرائيلية، وعلى بعد مرمى المدافع من القدس.

ولا شك أنه وفي ضوء هذه الأحداث بدا طلب الحسين الاجتماع برئيس الحكومة اسحق شامير في لندن مفاجئا.

شعر الملك الحسين، خلال الأشهر القليلة، التي سبقت الاجتياح العراقي للكويت، أن من واجبه تقديم يد المساعدة للعراق، جراء الفوائد الاقتصادية التي جناها، بيد أنه سرعان ما أدرك، بعد الاجتياح، أنه خدع، فقد خدعه الرئيس العراقي لتضليل الرئيس الأميركي. فقد طلب صدام حسين من الملك، الاتصال بالرئيس الأميركي، وإعلامه أنه لا توجد أي نوايا عدوانية له، في الوقت الذي كان العراق يستكمل استعداده للاجتياح، وقد شاهد الملك الحسين رياح الحرب القادمة، وبدأ يشعر بالذعر لانعكاساتها على مملكته، وطار إلى لندن في محاولة للتوسط بين الشرق والغرب، وفي الثالث من كانون الثاني اجتمع برئيس حكومة بريطانيا وعرض خطة لتسوية النزاع في الكويت. وعندما اتضح له أنه لا أمل البتة في وقف القطار المندفع بأقصى سرعته باتجاه الحرب -اجتمع بمبادرته- مع رئيس الحكومة الإسرائيلي بغية إنقاذ بلاده من تهديدات الحرب. وقد اجتمع الملك في منزله بلندن مع شامير وحاشيته -اليكيم روبنشتاين ويوسي بن أهارون- منذ مساء الجمعة الرابع من كانون الثاني، وحتى مساء السبت، الخامس من نفس الشهر، وقد أحضر الملك لهم طعاما يتناسب مع الحلال في الفهم اليهودي (كثير). وحال انتهاء السبت، بدأت المحادثات الشاملة بينهما.

أشرك الحسين في حوارهِ مع شامير ابن خاله الشريف زيد بن شاكر، الرجل القوي في الجيش الأردني، والذي عمل بعد ذلك رئيسا للوزراء، في حين أحضر شامير معه اللواء أيهود باراك-نائب رئيس الأركان وقد استهل الحسين الحديث باستعراض الوضع الصعب. وقال: أن الأميركيين تجاهلوه. والسعوديين يتنكرون له، وبقي وحيدا. وأنه اضطر أسفا للإعلان عن تأييده للعراق في النزاع مع الكويت، حيث لم يكن لديه أي خيار آخر. فالفلسطينيون في بلاده قد يثيرون شغبا. إذا ما أعلن عن تحفظه

من خطوات صدام حسين، وأنه لا يرغب في الحرب، فهو يخشى النتائج التي قد تسفر عنها، ومن الهزة التي قد تلحقها بمملكته، وأن أقصى تطلعاته تتمثل في ألا تصبح بلاده ساحة للصدامات بين إسرائيل والعراق.

لذا، فإنه يهيب بإسرائيل أن تضمن له عدم المساس بسلامة الأردن الإقليمية برا أو جوا، كي يتمكن، بفضل ذلك، من الحصول على وعد مماثل من العراق (٤٢).

بيد أن شامير ضايق الملك قائلا: وماذا بشأن التعاون العسكري الذي قام به الملك عشية الحرب مع صدام حسين؟؟ وواصل أيهود باراك أقوال شامير قائلا: ما مغزى المناورات المشتركة التي أجراها الجيش الأردني مع الجيش العراقي، ومشاركة الطائرات الأردنية مع طائرات التجسس العراقية على طول الحدود الإسرائيلية؟؟

وقد أكد زيد بن شاكر، أن هذه المناورات انتهت ولن تتكرر مرة أخرى، ولن تقوم أي طائرات عراقية، بعد ذلك، بطلعات تجسسية قرب الحدود الإسرائيلية الأردنية.

وعقب الملك قائلا: إن التعاون بين الطائرات العراقية والأردنية يرجع إلى الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، فقد مبول العراق الطلعات التدريبية الجوية الأردنية لأن الأردن يفتقر إلى الموارد المطلوبة، بيد أن هذا التعاون انتهى، وهو الآن يدرك أن الوضع ينحو نحو الحرب، والحرب تتعارض مع المصالح الأردنية.

وأضاف قائلا: في أوج النزاع بين العراق والكويت زار الرئيس المصري مبارك بغداد، وقد قال له صدام، سرا، إن تهديداته للكويت لا ترمي إلى شن حرب أو القيام

٤٢- حوار مع اسحق شامير رئيس الحكومة السابق في التاسع من آب ١٩٩٤.

باجتياحها، بل لابتزاز مبلغ أكبر، وعندما أشاع الرئيس مبارك أقوال صدام حسين، شعرت الكويت بزوال المخاوف، وتصلبت مواقفها تجاه المبلغ الذي كان صدام يطالب به، الأمر الذي لم يجعل أمام صدام حسين أي خيار، سوى أن يثبت للكويت أنها لا تستطيع تجاهل مطالبه. ومع ذلك قبل شامير بوعده الحسين بأنه لن يسمح بعد الآن، للطائرات العراقية بالتحليق في المجال الجوي الأردني. وتعهد الحسين، بأن تعترض الطائرات الأردنية الطائرات العراقية، إذا ما حاولت استغلال المجال الجوي الأردني وعدم السماح للجيش العراقي بدخول الأراضي الأردنية، نظرا لأن نشر القوات العراقية على نهر الأردن كان سيهدد أمن الأردن.

ومقابل ذلك، طالب الملك الحسين ألا تستغل إسرائيل المجال الجوي للمواجهة مع العراق. وقد رد شامير بالإيجاب قائلا: إسرائيل لن تمس بالأراضي الأردنية، لكنها تحتفظ لنفسها بحرية العمل إذا ما استخدم الجيش العراقي الأراضي الأردنية.

وفي أعقاب اندلاع الحرب، بعث شامير رسالة إلى الرئيس الأميركي بوش قال فيها: "سيعتبر دخول القوات العراقية إلى الأردن من وجهة نظرنا بمثابة تجاوز للخطوط الحمراء، لا توجد لدينا أي نوايا للمساس بالملك الحسين: لذا يجب نصحه بعدم القيام بأي عمل يصب في خدمة العدوانية العراقية" (٤٣).

استغل الملك التحذير الذي وجهته إليه إسرائيل، للتخلص من "عناق الدب الودي" مع صدام حسين. لقد افترض الحسين أنه إذا ما انجرت بلاده إلى الحرب، فقد

تتعرض لموجة لاجئين فلسطينيين من غربي الأردن مثلما تعرضت لمثل هذه الموجة من الكويت.

وفي هذه الحالة، كان الملك يخشى أن يتزايد عدد الإسرائيليين الذين سيقولون أن الأردن هي فلسطين. ولهذا السبب، منع الطائرات العراقية من التسلل إلى الأجواء الأردنية، خلال أيام الحرب، رغم أنه لم يكن قادرا على منع الصواريخ العراقية من اجتياز السماء الأردنية، وهي في طريقها إلى أهدافها في إسرائيل. وفي نفس الوقت خفف مخاوف إسرائيل، من احتمال نشر مدفعية عراقية قرب حدوده.

وبعد أربعة أيام من لقاء الحسين شامير، قال وزير الدفاع موشيه آرنس في لقاء متلفز: "لا توجد لدينا أي نوايا عدوانية تجاه الأردن، والموقف الإسرائيلي واضح بالنسبة للملك الحسين. واعتقد أن كل ما سمعه منا يزيل أي مخاوف لدى الأردنيين من أن إسرائيل ترغب في اجتياز أراضيهم".

لقد جاءت أقوال آرنس، ردا على التصريح الذي أدلى به رئيس الحكومة الأردنية مضر بدران. وقال فيه: إن الأردن سيستنجد بسورية، إذا ما تدخلت إسرائيل في الحرب.

وفي المقابلة، أنفة الذكر. أضاف آرنس: "هناك العديد من الطرق الأخرى لمهاجمة العراق. ولسنا معنيين في توريط الأردن في الحرب. بيد أن الأمر ليس رهنا بنا وحدنا. ولا أود أن أرسم خرائط ومسارات لكن هناك العديد من الطرق لمهاجمة العراق جوا. وليس فقط عبر الأردن".

ازدادت الضغوط العسكرية الإسرائيلية على رئيس الحكومة من الجهاز الأمني: في أعقاب يوم (صواريخ سكاد الأولى) للعمل فورا ضد قواعد الصواريخ العراقية. وكشف قائد سلاح الجو الإسرائيلي. ابيهو بن نون النقاب. في أعقاب

الحرب، عن أن "الطيارين الإسرائيليين امتطوا عاثراتهم مرات عديدة وكانوا على أهبة الاستعداد للاندفاع نحو الهجوم. وخلال الأسبوع الأول من الحرب، تلقينا توجيهات من الكادر السياسي بالاستعداد لخطة معينة للانطلاق للهجوم، بيد أن الكادر السياسي قرر في اللحظات الأخيرة غير ذلك، لقد كنا على وشك الانطلاق فعلا. (٤٤)

إن الأمر الذي لا يعرفه قائد سلاح الجو، هو أن شامير بذل قصارى جهده للحفاظ على وعده للملك الحسين، بعدم توريث الأردن في الحرب. لقد لعب هذا الوعد دورا كبيرا في كبح جماح مطالبة الجهاز الأمني بالرد على العراق جوا، دون إيلاء أي اهتمام لإمكانية المواجهة مع الأردن، عندما تحلق الطائرات الإسرائيلية في المجال الجوي الأردني في طريقها للعراق.

تمحور الجدل الجماهيري بشأن الرد الإسرائيلي على إطلاق الصواريخ العراقية ضد إسرائيل حول السؤال القائل: هل يجب الاستجابة للمطلب الأميركي أم رفضه؟ وقد اتضح في العديد من الشهادات التي نشرت في أعقاب الحرب، أن الأميركيين سلموا عمليا بقيام إسرائيل بعملية ضد العراق، عبر الأجواء الأردنية. ومن الجدير بالذكر، أن تقديرات رئيس الحكومة الإسرائيلية، كانت تدور حول حساب العلاقات مع الأردن، على المدى الطويل، أو بصورة أكثر دقة، الحيلولة

٤٤- اللواء احتياط ابيهو بن نون الذي كان قائدا لسلاح الجو، كشف النقاب لمجلة سلاح الجو العدد الثاني والثمانين ص ٤: "إنه كان لدى الأميركيين خطة محفوظة لمواجهة الحالة التي قد نعد نحن للرد فيها، وعندما ساندخل المجال الجوي العراقي، سيخرج الأميركيون منه، ونحن لم نكن ندرك ذلك أثناء الحرب، فقد حافظ الأميركيون على هذه الخطة طي الكتمان كي لا يتم تمريرها".

دون دخول الجيش العراقي إلى الأردن، لذا اختار شامير الحفاظ على الوفاء بوعدده للحسين، ولم يعم اهتماما للضغوط المتزايدة للرد على العراق والذي يتضمن إحداث تغييرات جغرافية استراتيجية في الحدود الشرقية الإسرائيلية. وعندما تقابل الحسين وشامير بعد الحرب في السابع من تموز ١٩٩١- لم ينس الملك إبداء شكره لشامير على موقفه، آنف الذكر، الذي أدى إلى إنقاذ مملكته من المخاطر الخارجية. ويتضح من الشهادات التي تم الكشف عنها مؤخرا، أن الولايات المتحدة قدرت أن إسرائيل ستضطر، في نهاية المطاف-ورغم محاولات الأميركيين لإثنائها عن ذلك- لدفع طائراتها عبر الأجواء الأردنية لإسكات المنصات الصاروخية العاملة ضدها غربي العراق.

ويقول أحد هؤلاء الشهود، اللفتنانت كولونيل تشاك هورز: أن الأميركيين أخذوا بعين الاعتبار أن إسرائيل لن تستجيب لطلب الرئيس بوش. وقد قدر القائمون على غرفة عمليات أسلحة الجو في السعودية، أن الطائرات الإسرائيلية ستضطر للاشتباك مع الطائرات الأردنية التي ستحاول اعتراضها حينما تحلق في سماء الأردن في طريقها إلى العراق، كي تحمي إسرائيل المسار الحر للعمل العسكري لتدمير المنصات المتحركة للصواريخ العراقية (٤٥).

٤٥- روى الجنرال تشاك هورنر ذلك لمؤلفي كتاب:

Ben Brown and David Shukman by all necessary means. London 1991, pp.63-64 وقال:

إن القيادة الأميركية قررت إخراج الطائرات الأميركية من المجال الجوي إذا ما قامت إسرائيل بعملية جوية غربي العراق، كي لا تصطدم مع الطائرات الإسرائيلية.

إن ضبط النفس الكبير الذي انتهجه رئيس الحكومة، شامير-رغم الضغوط الكبيرة من الرأي العام الإسرائيلي-حال دون تحويل الأردن، إلى ساحة قتال بين إسرائيل والعراق، وهكذا حافظت إسرائيل على وعودها.

إجمال:

يقول جيمس بيكر-وزير الخارجية الأميركي السابق في مذكراته (٤٦)، أنه شعر بالمفاجأة، عندما سمع مطلب رئيس الحكومة اسحق شامير من الولايات المتحدة، بأن تبذل كل ما في وسعها، من أجل الحفاظ على سيادة الأردن، رغم أن الحسين أيد صدام حسين، خلال أزمة الكويت.

وعندما قدم بيكر لزيارة إسرائيل، قال له شامير: "وجود الأردن مستقرا يعتبر أمرا حيويا لفرص السلام بعيدة المدى".

وإضافة إلى المحادثات بين زعماء إسرائيل والأردن، كانت إسرائيل تعتمد إلى دق نواقيس الخطر في كل مرة يتعرض فيها الأردن للخطر، الأمر الذي أبعده عن المخاطر أكثر من مرة.

كان الحسين يسعى، عبر الحوار الذي أجراه مع إسرائيل، إلى ضمان سلامة مملكته الإقليمية والسيادية من الأخطار، وقد واصل انتهاج هذه السياسة، طيلة السنين، على الرغم من الأزمات التي حدثت بين الفينة والأخرى، ورغم تورطه في حرب ١٩٦٧، ورغم تعاونه مع المنظمات الفلسطينية خلال السنتين الأوليين في أعقاب حرب ١٩٦٧.

46-James A.Baker, the Politics of Diplomacy . Revolution. War and Peace. 1989-1992
G.P. putnames Sons.New York 1995 p.423

وكان الحسين يؤمن بأن يتم الحفاظ على الأردن بسبب جدوى ذلك بالنسبة للجميع. وقد أدت وجهة نظره آنفة الذكر، إلى غير ذلك عام ١٩٦٧، عندما أدى دخوله الحرب إلى جانب مصر إلى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (٤٧).

وفي كتابه حول الحروب الإسرائيلية العربية، كتب الكولونيل ترفر دوفي-أحد ضباط وكالة المخابرات الأميركية: أن إسرائيل اعتقدت أن عمليات القصف الأردنية لأراضيها خلال الحرب ستكون محدودة، بيد أن الحسين أخطأ خطأ جسيماً. حينما نقل صلاحيات القيادة من قائده العسكري، وسلمها إلى القائد المصري، حيث أدى ذلك إلى حدوث خطأ، فبأمر من القائد المصري، خرجت عمليات القصف الأردنية عن إطار القصف الاستعراضي، ومس بمطار رمات ديفيد وتل أبيب. وقد وجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في ضبط النفس، واضطر للشروع بالهجوم ضد الأردن، مما أدى إلى احتلال الضفة الغربية بكاملها (٤٨).

وليس من الواضح، من أين استقى الكولونيل المذكور معلوماته القائلة أنه كان على إسرائيل امتصاص القصف الاستعراضي الأردني في مستهل حرب ١٩٦٧، بيد أنه يشتم من سير الأمور، أن هذا الأمر كان من تخميناته الذاتية.

وتتعارض تقديرات الكولونيل ترفر، مع تقديرات ووجهة نظر وزير الخارجية الأميركي السابق دين راسك، والذي كتب في مذكراته أن الولايات المتحدة حاولت إقناع هذه السيادة، طيلة السنين، الحسين بالامتناع عن التورط في الحرب.

٤٧- موشيه أ. جلبوع، ست سنوات، ستة أيام، تل أبيب ١٩٦٨ ص ٢٢٠.

٤٨- Trevor N. Dupuy, Elusive Victory. New York 1978 p.286.



لكنه رد عليها قائلا: "أنا عربي، وأنا ملزم بالقتال إلى جانب إخواني". (٤٩)

وبعد ثلاثة أسابيع من الحرب اعترف الحسين بخطئه خلال الحوار الذي أجراه مع الدكتور يعقوب هرتسوغ، ولم يتحدث خلال هذا الحوار عن أي مطالب إقليمية. بل تحدث عن إعادة أسس سياسته المستقبلية.

ولم تمض ثلاث سنوات في أعقاب التجربة المرة التي عاشها خلال التعاون مع المنظمات الفلسطينية. حتى وجد الحسين نفسه بحاجة لمساعدة خارجية، في رد الاجتياح السوري للأراضي الأردنية، وفي إحباط الانقلاب الذي كان يعمده الفلسطينيون في عمان.

ومنذ ذلك الحين، حرص الحسين على عدم الانجرار إلى حرب قد تفضي إلى توريط مملكته. وعندما قام، في أيلول ١٩٧٣، بالتحذير، من الحرب التي باتت على الأبواب. لم يفعل ذلك إلا حفاظا على سلامة الأردن. فقد افترض الحسين، أن التحذير الذي أطلقه وخاصة إلى الولايات المتحدة، سيحول دون وقوع الحرب التي تهدد سلامة مملكته. وهذا السبب هو أيضا الذي حدا به للاجتماع إلى اسحق شامير عام ١٩٩١ عشية نشوب حرب عاصفة الصحراء.

وابان المفاوضات التي جرت مع إسرائيل لتوقيع اتفاقيات السلام بين الدولتين. لم ينس الحسين واقعة حرب عاصفة الصحراء، فقد طالب الحسين خلال الحوار الذي جرى بينه وبين اسحق رابين في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٩٤. ألا يستخدم الأردن كخشب قفز إسرائيلية لمهاجمة دولة ثالثة. وقد رد عليه اسحق رابين

قائلا: "أنا أوافق على ذلك مائة بالمائة، شريطة أن تضمنوا أنتم ألا تجتاز الصواريخ سماءكم وهي في طريقها للسقوط في أراضينا" (٥٠).

وفي اتفاقية السلام تم إدخال بند ينص على أن "يلتزم الطرفان باتخاذ الخطوات الضرورية والناجعة لضمان ألا تجري أي نشاطات أو تهديدات بالحرب أو العداء أو تدبير المكائد أو العنف ضد الطرف الآخر من أراضيهِ-مصطلح أراضٍ-يشمل المجال الجوي- والمياه الإقليمية أو عبر أراضيهِ أو من فوقها". (٥١)

لقد اعتمد الملك الحسين، طيلة الوقت لحماية سيادة الأردن. وفي نفس الوقت كان ملتزما بالحفاظ على تضامنه مع العالم العربي، وبذلك ضمن حماية بلاده من الأخطار.

٥٠-جريدة معاريف ١٨ تشرين الأول ١٩٩٤.

٥١-اتفاقية السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، صيغة رسمية، بند (أمن) ٣ ج.

الفصل الثاني

من الاتصالات السرية حتى الحرب

"أعلمني السفير فيندلي برنس، أنك تشعر بالقلق جراء التغيير الذي طرأ على موقف إسرائيل، وكأنها تمتزم احتلال الضفة الغربية من نهر الأردن، وأنا أستطيع تفهم مبررات قلقك، بيد أن لدينا من الأسس ما يجعلنا نعتقد أن الأحداث التي تشعُر بالخوف منها، لن تحدث، ولقد أوضحنا للإسرائيليين وجهة نظرنا ولا شك لدينا، في أنهم يفهمون موقفنا".

برقية الرئيس ليندون جونسون إلى الملك الحسين

في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٦٦ في أعقاب

مهاجمة إسرائيل قرية السموع.

تعتبر السنوات الأربع التي سبقت حرب ١٩٦٧ بمثابة سنوات النموذج في

وتيرة العلاقات الخاصة بين إسرائيل والأردن. ففي تلك السنوات تم فتح القناة المباشرة

للحوار بين الأردن وإسرائيل، وقد شهدت تلك السنوات إنجاز اتفاقيتين مهمتين

بمساعدة الولايات المتحدة، حول توزيع المياه وعلى ما يمكن تسميته بنزع السلاح

الجزئي للضفة الغربية ورغم ذلك، يمكن القول، أن تلك السنوات كانت سنوات

مؤتمرات قمة عربية، ترمي للتنسيق بين الجيوش العربية وحرمان إسرائيل من مياه

نهر الأردن.

لقد حاول الحسين، في تلك السنوات، المسهر على الحبل الدقيق القائم بين إسرائيل والفلسطينيين فقد وافق في البداية على تشكيل منظمة التحرير، ثم بدأ يفتش عن الوسائل الكفيلة بكبح جماحها.

لقد بدأ حوار السنوات الأربع آنفة الذكر، بطلب الملك الحسين، بأن تقدم إسرائيل له خدمة لتحسين مكانته لدى الأميركيين.

وأعرب الملك في اللقاء الأول الذي عقده مع يعقوب هرتسوغ في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٦٣ عن تدمره قائلاً: "الأميريكيون يساعدون خصومي في العالم العربي"، وانتهى هذا الحوار بنشوب حرب ١٩٦٧.

هذا في نفس الوقت الذي دار فيه حوار ثنائي مستمر على مسار الاتصالات الأردنية الإسرائيلية المباشرة، تضمن عقد لقاءات بين الطرفين.

وفي إطار الحرب التي كان يشنها الجيش الإسرائيلي على المنظمات الفلسطينية، اعتاد اقتحام أراض أردنية لماهجة أهداف هناك. وفي كل عملية اقتحام-تقريباً-كانت إسرائيل تعلن بأنها لا تعتزم المساس بالأردن، وأنه لم يكن لديها أي خيار سوى الرد بالصورة التي ردت بها دفاعاً عن النفس.

وكان ذلك الموقف مفهوماً، بصورة عامة، وذلك لأن هذه العمليات كانت تساعد في كبح جماح المنظمات الفلسطينية التي كانت تعمل على إحراج السلطة الأردنية، بيد أن العملية الوحيدة التي شذت عن ذلك، هي عملية السموع في تشرين الثاني عام ١٩٦٦، والتي أسفرت عن مقتل جنود أردنيين، وأثارت ثائرة الملك.

وفي غضون السنوات الأربع التي سبقت حرب ١٩٦٧، تم تحديد قواعد الحوار، وإجراءاته، وقنوات نقل الرسائل في الوقت الذي تواصلت فيه الصدامات العسكرية الحدودية العلنية بين الجانبين.

الحسين يستدعي مبعوثا لليفي اشكول

لقد تم وضع معلمين مهمين في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، عام ١٩٦٣.

• الأول: في نيسان ١٩٦٣ عندما طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة ضمان الإبقاء على الوضع الراهن آنذاك في العالم العربي في أعقاب التهديدات الناجمة عن مشروع الاتحاد الثلاثي - المصري - السوري - العراقي.

الثاني: في أيلول ١٩٦٣ عندما استدعى الملك الحسين مبعوثا موثوقا لرئيس الحكومة، ليفي اشكول، للحضور إليه إلى لندن كي يطلب منه تدخل إسرائيل لدى الإدارة الأميركية، بغية منح الأردن مساعدات اقتصادية (١).

١- عقد اللقاء الأول على مستوى رفيع في الرابع عشر من أيلول ١٩٦٠: حيث التقى اللواء حاييم هرتسوغ الذي كان آنذاك يشغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات مع المقدم إميل جيمعان وهو ضابط رفيع في قيادة حابس المجالي قائد القوات الأردنية. وقد طلب الضابط الأردني أن تزود إسرائيل الأردن بمعلومات على ما يدور على الحدود السورية وأعرب عن تحفظه من الأنباء التي تنتشر في وسائل الإعلام الإسرائيلية حول وجود حشود أردنية على الحدود السورية. وقد حدث هذا التوجه على أرضية التوتر الذي ساد بين الأردن وسورية في أعقاب مقتل رئيس الحكومة الأردني هزاع المجالي على أيدي عملاء سوريين. وكان الحسين قد حشد قواته على الحدود السورية، بل وخطط للقيام بعملية عسكرية ضد سورية، وقد رغب الحسين في تأمين الجبهة الخلفية الإسرائيلية في حالة وجود جيشه على الجبهة السورية.

وكانت غولدا مائير قد بعثت بتقرير قبل ذلك، في أيلول ١٩٦٢ إلى الرئيس كينيدي، جاء فيه: "إن الحدود الأردنية التي كانت في السابق بؤرة للعديد من الصدامات أصبحت الآن هادئة، حقا أن عدة حوادث وقعت وأدت إلى مقتل شرطيين إسرائيليين، لكن، وفي أعقاب استبدال قادة عسكريين محليين، أدركت إسرائيل أن الأردن غير راغب في الصدامات" (٢).

لقد أكدت عملية استبدال القادة المحليين الأردنيين على الحدود، لإسرائيل أن الأردن ليس راغبا في الصدامات. ولا شك أن هذا الإثبات لم يكن ليقوم، لولا اللقاء الذي عقد بين الإسرائيليين والأردنيين، ولولا محاولة الأردنيين تهدئة الوضع بإبعاد قادة محليين عن الحدود التي وقعت فيها الصدامات الدموية.

وهناك دليل آخر لقيام اتصالات بين إسرائيل والأردن، يمكننا أن نعثر عليه في مداولات غولدا مائير وزيرة الخارجية، مع الرئيس كينيدي، والتي قالت له: "هناك أيضا مشكلة وجود مقبرة يهودية على الجانب الأردني. لقد بذلت إسرائيل جهودا كبيرة لتغطية هذه القضية، وهي تأمل في العثور على الطرق الكفيلة بحلها بصورة هادئة" (٣).

لقد لاءم "الحل الهادئ" في تلك الآونة الخط الذي انتهجته الحكومة الأردنية التي نشرت في الثاني من حزيران ١٩٦٢ تقريرا تحت عنوان: "الأردن،

٢- هناك بروتوكول كامل من الحديث الذي دار بين غولدا مائير والرئيس كينيدي في كتاب جازيت انف الذكر:

Kennedy's Policy towards the Arabs and Israel p.109.

٣- نفس المصدر.

والمشكلة الفلسطينية والعلاقات العربية-بغية بلورة تأييد فلسطيني واسع للمملكة الأردنية. ولا شك أن هذا الهدف لم يجعل من المريح للأردن فتح قناة حوار دائم مع إسرائيل.

فقد خشي الملك من شيوع نبأ هذا الحوار وبالتالي يفشل الجهود التي بذلها على الصعيد الفلسطيني(٤).

وبعد عدة أشهر، أخذ الأردن على عاتقه مهمة جديدة "للدفاع عن الفلسطينيين"، فقد توجه إلى الأمم المتحدة، بطلب للتحقيق في وضع العرب في إسرائيل. وفي نفس الوقت الذي كان فيه الأردن يبدي تعاطفه مع الفلسطينيين، حرص على عدم تصعيد التوتر الفلسطيني في أوساط مواطنيه أكثر مما ينبغي لأن هذا التصعيد، قد يؤدي إلى سحب البساط من تحت أقدام الحكومة، وإفقادها إمكانية السيطرة على الأمور، لذا، لم ينس الأردن تذكير المواطنين الأردنيين-ومن ضمنهم الفلسطينيين

٤-في آب ١٩٦٢ بادر اللواء مائير عمت رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الى الالتقاء مرة أخرى مع المقدم إميل جميعان. وقد تم عقد اللقاء في المنطقة (الحرام) في اللطرون. وقد أعرب عمت عن استعداد إسرائيل لتقديم معلومات إلى الأردن بين الفينة والأخرى حول المؤامرات التي تحاك ضده، إذا ما وافق الأردن على تنظيم اللقاءات الإسرائيلية الأردنية بصورة دائمة. وبدا ظاهرياً أن الأردن على استعداد لقبول الاقتراح الإسرائيلي نظراً لأنه يستطيع أن يجني منها فائدة كبيرة: في تلك الأونة تم اعتقال ثلاثة فلسطينيين كانوا قد خططوا لاغتيال الملك الحسين إبان زيارته للمغرب، وتمكنت إسرائيل من جمع معلومات واسعة حول المجموعة المتآمرة في الأردن، لكن الحسين لم يكن في تلك الأونة جاهزاً لتنظيم العلاقة مع إسرائيل مثلما وافق على ذلك عام ١٩٦٣.

ضرورة التصرف بحذر، وعدم تحدي إسرائيل ولهذا السبب. أعلن وصفي التل في حزيران ١٩٦٢: "يتوجب على العرب أن يتصرفوا بحذر في كل ما يتعلق بالضفة الغربية، آخذين بعين الاعتبار، الردود المحتملة لإسرائيل، والأردن قادر على أن يصبح عاملاً مركزياً في كل عمل فعال ضد إسرائيل".

ويبدو. لأول وهلة، أن التصريح آنف الذكر بمثابة دعوة لإشراك الأردن. بيد أنه، على الصعيد العملي. كان غطاءً مريحاً يرمي للتغطية على مطلب الحكومة الأردنية القائل بمنع وقوع أي عمليات غير مراقبة في المناطق الحدودية مع إسرائيل. ولا شك أن هذا التوجه، لاءم ضرورات إسرائيل الأمنية.

لقد سادت أجواء أكثر إراحة للتفاهم، إبان حرب اليمن. فقد انضم الملك الحسين إلى الجهود الأميركية البريطانية، للتصدي للقوات المعادية للملكية في اليمن. وأدت الشروط التي ولدت، آنذاك، إلى خلق إمكانية تفاهم. وإن كان هذا التفاهم محدوداً للغاية. مع الأردن.

لقد اصطدم الملك الحسين. إبان حرب اليمن بصعوبات لم يكن يتوقعها: فقد فر طياران أردنيان-تم إرسالهما لمساعدة القوات الملكية في اليمن-بطانتيهما إلى مصر. وقد أكدت هذه العملية للملك الحسين. الأخطار الكامنة في الدعاية الناصرية الثورية التي بدأت تتغلغل في أوساط الجماهير الأردنية. وبصورة خاصة في الضفة الغربية. وهو الأمر الذي شعر به الحسين في السابع عشر من نيسان ١٩٦٣ عندما تم إنزال العلم الأردني من القدس العتيقة. واستبدل بعلم يحمل أربعة نجوم. وكأن الأردن تلاشى وأصبح جزءاً من الاتحاد الفدرالي برئاسة ناصر. والذي تم الإعلان عنه في نفس اليوم

وفي أعقاب الانقلابين البعثيين اللذين وقعا في العراق وسورية. حظيت فكرة الوحدة العربية بزخم جديد. فقد اعتقدت الجماهير والزعماء في دمشق والقاهرة

وبغداد. أن اللحظة قد أصبحت مواتية لإصلاح الأضرار التي وقعت بحل الجمهورية العربية المتحدة، عبر تشكيل وحدة أوسع. وعلى أرضية هذا الوضع بدت اتفاقية الاتحاد الكونفدرالي الثلاثي وكأنها قاعدة لوحدة عربية شاملة، وبداية لتجسيد حلم الوحدة العربية، التي شب في أحضانها الضباط والسياسيون الذين ترأسوا الدول الثلاث. لقد ألهمت بشائر الوحدة حماس الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية، وبدت هناك أخطار حدوث انقلاب بعثي في الأردن أيضا(٥).

لقد ألقى بيان نيسان ١٩٦٣، الحسين حيث اجتمعت فيه مصر والعراق حول القضية الفلسطينية. وجعلت مسألة تحرير فلسطين جزءا من أهداف الاتحاد الفدرالي. لقد تعارض الهدف المعلن للفدرالية الجاري التخطيط لها مع هدف الحسين الرامي إلى مواصلة السيطرة على الضفة الغربية، وتذويب الفلسطينيين الموجودين فيها. في إطار مواظبه الأردنيين، في الضفة الشرقية. وقد أصبح هذا الخطر أكثر بروزا وواقعية في العشرين من نيسان ١٩٦٣، عندما أعلن البرلمان الأردني، ولأول مرة،

٥-تمتع الملك الحسين خلال اجتماع مؤتمر القمة العربي عام ١٩٥٩ من الخلافات التي نشبت بين عبد الكريم قاسم-الرئيس العراقي-وبين جمال عبد الناصر. فقد اقترح قاسم إقامة جمهورية فلسطينية فورا في الضفة الغربية وقطاع غزة في حين اقترح عبد الناصر الإعلان عن قيام كيان فلسطيني في إطار الجامعة العربية. ونظرا لان العراق ومصر أحبط كل واحدة منهما خطة الأخر، لم تقبل الجامعة العربية ايا من الاقتراحين، ونجا الحسين من حرمانه من حقوقه في الضفة الغربية.

سحب ثقته بحكومة سمير الرفاعي رئيس الحكومة، الذي اختاره الملك الحسين، وفي نفس الوقت، اندلعت أحداث شغب في القدس ونابلس، هوجمت خلالها مراكز الشرطة، وأطلقت الهتافات المؤيدة لجمال عبد الناصر حامل لواء الوحدة العربية، وأطلقت شعارات معادية. ولم تجد الحكومة الأردنية في نهاية المطاف أمامه خياراً سوى أن تنزل القوات الأردنية لفرض النظام وإعادة الأمن إلى مدن الضفة. مما أدى ذلك إلى حدوث إصابات واستخدام قوات كبيرة لتفريق المتظاهرين. وهكذا أوضح الحسين للمتظاهرين الفلسطينيين. بهذه الطريقة، أنه ليس على اعتماد السماح بابتلاعه في إطار الفدرالية الجاري التخطيط لها. والجمهوريات الثورية.

لم تدم فكرة الفدرالية الثلاثية طويلاً: فقد تلاشى الإعلان عن تشكيلها قبل أن يجف الحبر على الورق الذي كتبت به. وبدلاً من الاتحاد الكونفدرالي شاعت الخلافات. وأخذت كل من مصر وسورية والعراق تتبادل الاتهامات والسباب. وسارع الصحفي محمد حسين هيكل - رئيس تحرير جريدة الأهرام، إلى الكشف عن بروتوكولات الائتلاف. عازماً بواسطتها إظهار ازدواجية تصرفات زعماء حزب البعث السوري الذين كانوا خلال المحادثات الخاصة، يعربون عن مخاوفهم من المواجهة مع إسرائيل. في حين عمدوا خلال التصريحات العلنية إلى الدفع، باتجاه المواجهة العسكرية معها.

كان التوتر الذي ساد مدن الضفة الغربية عندما كانت القاهرة ودمشق لا زالتا تحتفلان بمعجزة الوحدة العربية مصدراً للقلق في كل من إسرائيل والأردن. فقد خشي الحسين من وقوع انقلاب في مملكته بتشجيع من مصر وسورية والعراق. في حين خشي ديفيد بن غوريون من حدوث ذلك فعلاً دون أن تستطيع إسرائيل تنفيذ وعدها. بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما طرأ تغيير على الوضع الراهن في حدودها الشرقية.

بعث رئيس الحكومة الإسرائيلي العديد من الرسائل لرؤساء الدول العظمى للفت أنظارهم إلى الفقرة الموجودة بين أهداف الفدرالية الثلاثية: "إن هدف الاتحاد العسكري يتمثل في أن يصبح مؤهلاً لتحرير الوطن العربي من الخطر الصهيوني". وقال أنه يشتم من هذه الفقرة أن ثلاث دول تعلن الحرب على دولة جارة.

تلقى رئيس الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة أمراً بتقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي، بشأن تهديد الدول الثلاث الأعضاء في الأمم المتحدة، لدولة رابعة عضو، بيد أن الردود التي تلقاها بن غوريون من زعماء تلك الدول، وخصوصاً من الرئيس الأميركي كنيدي، أشارت إلى أنهم لا يرون في ذلك البيان شذوذاً، وانحرافاً عن البيانات العربية التقليدية الأخرى، إضافة إلى اعتقادهم بأن قوة إسرائيل تفوق قوة الدول العربية.

ومن البديهي القول، أن بن غوريون كان على علم بتفوق إسرائيل العسكري، بيد أن رسالته آنفة الذكر، كانت ترمي للحصول على ضمانات من تلك الدول، لبقاء الوضع الراهن في المنطقة، أو بمعنى آخر، فإن بن غوريون كان يسعى لضمان سلامة الوضع الإقليمي عندما طلب ضمانات أميركية سوفيتية لبقاء الوضع الراهن في الشرق الأوسط، لقد سعى لتوفير دعم دبلوماسي قادر على الحيلولة دون حدوث تغييرات خارج حدود إسرائيل، بعد أن توصل إلى استنتاج مفاده، أن إسرائيل لن تكون قادرة على إخراج تحذيراتها، التي سبق أن أطلقتها عشرات المرات، بشأن حدوث أي تغيير في الوضع الراهن في الضفة الغربية- إلى حيز التنفيذ الفعلي، وعلى وجه الخصوص، دخول جيش أجنبي غربي الأردن. لقد تلقى بن غوريون من الرئيس الأميركي كنيدي والرئيس الفرنسي ديغول ردوداً باردة في القضيتين اللتين طرحهما: قضية الاجتماع سرا مع

الرئيس كيندي، وقضية الوضع في المنطقة، وقد كتب كيندي إليه رسالة بالروحية
التالية:

"نحن جميعا نشعر بالخوف من التطورات المحتملة وانعكاساتها على
المنطقة، وأنا أتفهم الأهمية الكبيرة التي تعزوها للمنطقة، ونحن سنبدل قصارى
جهدنا بغية منع ولادة وضع خطر يهدد أن قدرتنا على العمل لن تكون رهنا بنا فقط، بل
بكم أيضا، فمن الأهمية بمكان في هذا الوضع -مثلما هو الوضع في كل ما يتعلق بإسرائيل
ومستقبل المنطقة- أن نبقي على اتصال وثيق جدا -والأ يقووم أي منا- نحن وأنتم- بأي
عمل أو تحد متسرع قد يؤدي إلى زيادة الطين بلة، بدلا من تحسين الوضع، وبالتالي
منح الفرصة المواتية للاتحاد لتوسيع تأثيره في المنطقة.

وفيما يتعلق بهذا الوضع، فإنني أعرب عن تحفظي بشدة، من فكرة أن أصدر
أنا والرئيس السوفيتي بيانا مشتركا، ورغم أننا ندرك طبيعة الأخطار الكامنة في
الوضع القائم في المنطقة، إلا أنه يخيل لنا أن هذه الأخطار تضاءلت في الآونة الأخيرة
إلى حد ما (٦).

وجاء رد الرئيس الفرنسي ديفول أيضا مقلقا، حيث تنصل من التفاهم الذي
كان ساريا بين جيشي البلدين بشأن التدخل الفرنسي، إذا ما سيطرت مصر على
الأردن (٧).

٦- صورة برقية الرئيس كيندي موجودة لدى المؤلف.

٧- اسحق بار أون "الرسائل المتبادلة بين بن غوريون وديفول، دولة وعلاقات
دولية ٣٨ القدس ١٩٩٣ ص ٩١.

أحييت الرود آنفة الذكر الموقف السلبي الذي تنهاه بن غوريون تجاه الاقتراحات التي قدمها موشيه ديان وشمعون بهرس بشأن قيام الجيش الإسرائيلي بعملية عسكرية محدودة، تقوم بها إسرائيل، مثل السيطرة على جبل المراقبين وطرح مطلب نزع سلاح الضفة الغربية. وعندما سجل بن غوريون تلك المشاورات في يومياته، لم ينس الإشارة إلى اقتراح شمعون بهرس القائل: أنه إذا ما طرأ تغيير ما في المنطقة، فإن على إسرائيل أن تبحث عن بدائل ملائمة لتجري معها مفاوضات سلمية. (٨)

وفي مطلع نيسان ١٩٦٣ سأل الرئيس كيندي شمعون بهرس، في الحوار الذي جرى بينهما في البيت الأبيض: "ما الذي ستفعلونه في حالة حدوث انقلاب في المنطقة يؤدي إلى حدوث تغيير فيها؟؟" فرد بهرس قائلاً: أنه إذا ما اجتاحت مصر المنطقة أو وقع انقلاب عسكري يؤدي إلى تدخل مصر-على غرار ما حدث في اليمن، فإن إسرائيل لن تستطيع الوقوف مكتوفة الأيدي "وربما نضطر للتجادل مع الولايات المتحدة حول الرد الإسرائيلي"- أما في حالة حدوث انقلاب محلي، سيكون من الصعب جداً اتخاذ قرار (٩).

وقد عقب الرئيس كيندي في نهاية الحوار قائلاً: "لا شك أنكم لم تتخيلوا أنه سيأتي اليوم الذي ستصلون من أجل سلامة بقاء الوضع في المنطقة على ما هو عليه".
والحقيقة هي أن إسرائيل لم تكتف بالصلاة من أجل سلامة الوضع، بل لقد

٨- من يوميات بن غوريون ٣ أيار ١٩٦٣.

٩- م. جولان. بيرس ص ١٢٦-١٢٨ جولان يقتبس من خلال البروتوكولات الرسمية لمحادثة بيرس/كيندي.

عملت بأفعالها ونشاطاتها السياسية وتحذيراتها ضد أي تغيير في الوضع الراهن في المنطقة واستقلالها.

وعندما قال شمعون بيرس للرئيس كينيدي "ربما نضطر حينئذ للتجادل مع الولايات المتحدة"، لم يكن يمتد أنه لن تمضي سوى بضعة أسابيع، حتى تتحقق نبوءته، وتجد إسرائيل نفسها غارقة في جدل مع الرئيس الأميركي حول السؤال القائل: هل حقا ستعرض المنطقة للخطر؟؟

اعتقد الرئيس كينيدي في نيسان ١٩٦٣، أن الأردن يسيطر على الوضع، وأن نظامه لا يتعرض لأي خطر، بيد أن الأميركيين توصلوا بعد شهر إلى استنتاج مخالف تماما لذلك يؤكد أن المملكة الأردنية تعيش ضائقة حقا.

وفي الثامن والعشرين من أيار ١٩٦٣ أعلنت صحيفة أميركية في شيكاغو أن الرئيس كينيدي أمر سفن الأسطول السادس بالإبحار إلى حوض البحر المتوسط، وفي نفس اليوم الذي صادف (عيد العرش) في إسرائيل تم استدعاء السفير إبراهيم هيرمان، والقنصل مردخاي جازيت، لمقابلة القائم بأعمال وزير الخارجية جورج بول، وقيل لهما أن الولايات المتحدة تلقت معلومات جديدة، حول وجود مؤامرة تحاك ضد الأردن، وأنها ستتخذ الخطوات التي تعتقد أنها ستحول دون وقوع أي خطر، بيد أنها تطالب إسرائيل بعدم التدخل عسكريا في الأردن (١٠).

اعتبرت إسرائيل أن هذا التحذير الأميركي هو بمثابة قرار أميركي بالتخلي عن الأردن.

١٠- محادثة مع جازيت.

وعشية إرسال السفارة الإسرائيلية تقريراً بهذا الخصوص إلى إسرائيل، عادت لاستيضاح الأميركيين فيما إذا كانوا حقاً يمتزمون التخلي عن الأردن؟؟ وقد رد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط بالقول: إن الولايات المتحدة أخذت جميع الاحتمالات بعين الاعتبار (١١).

وقد أعرب السفير الأميركي وليام مكوبر لاحقاً، عن تدمره أمام الرئيس كينيدي، للخطوات التي اتخذتها حكومته، دون التشاور مع السفير الأميركي في عمان. وقال السفير- الذي كان على علاقة شخصية وثيقة مع الملك الحسين- للرئيس كينيدي: أن الولايات المتحدة، لم تعتمد- حينما كان الملك الحسين يعيش أزمته- إلى عرض المساعدة عليه (١٢)، لكن الحكومة الأميركية قامت في أعقاب تغلب الحسين بقوته الذاتية، على الأزمة باستعراض السفن الحربية، وبذلك أسهمت في خلق الانطباع الخاطي والضرر القاتل: إن الملك تخطى الأزمة بفضل التدخل الأميركي.

لم يتمكن استعراض العضلات الأميركية، آنف الذكر، من تخليص الحسين من الضغوط الشديدة للوحدة العربية، في نفس الوقت الذي ساعدت فيه التحذيرات الخارجية، الأردن، في نضاله ضد مؤامرات الفدرالية الرامية إلى تغيير الوضع الراهن في الشرق الأوسط.

ورغم أن إسرائيل لم تعد للتحذير من حدوث تغيير على حدودها الشرقية، إلا أن هذا الاحتمال كبح جماح كل من مصر والأردن، وكبي تتحاشى الدولتان إمكانية

١١- نفس المصدر.

١٢- Oral History: Interview with Ambassador William Macaber, J.F.K library, in M.Gazit Kenned's Policy towards the Arabs and Israel, p.2

التورط مع إسرائيل، تصرفنا بحذر بالغ، ولم تنجرا وراء هالة الوحدة العربية التي أغرقت حتى الجماهير الأردنية.

وفي أوج التوتر الحادث في ربيع ١٩٦٣ قال الملك الحسين، في كلمة لأبناء شعبه عبر الإنذاعة: "لا يجب أن نسمح لأي إنسان بممارسة التخريب على بوابات الأردن أو الراهنة (١٣) على مصيرها". وكان الملك يرمي بأقواله إلى تحذير مواطنيه من أن الرفاه والتطوير في مملكته ستمبحان في خطر إذا ما واصلوا إثارة أعمال الشغب ضده. وإذا ما دفعته الجماهير باتجاه الوحدة مع مصر وسورية الفارقتين في أزمة اقتصادية، فسوف تفقد الرفاه الذي جلبه الحسين لها.

وفي اللقاء الذي أجرته معه جريدة "ديلي ميل" في نفس اليوم، قال الحسين: "حتى لو فقدت عرشي، لبقيت في الأردن، حتى لو ناضلت وحدي من أجل ما أعتقد أنه صحيح وعادل" (١٤).

ولا شك أن هذا الإخلاص الذي أبداه الحسين لبلاده، يجب أن نراه في ضوء التصريحات الأخرى التي أدلى بها في نفس المقابلة وقال فيها: "لقد قرر المتآمرون أن يوجهوا ضرباتهم، بادئ ذي بدء، في القدس، لأن الضربات هناك ستكون شديدة الإيلام بالنسبة لنا، لقد حشد الجيش الإسرائيلي، فوراً، قوات كبيرة في القدس. وقد حذرت العالم العربي من أن هذا ما سيحدث، إذا ما اندلعت أعمال شغب في الأردن، بيد أنهم ردوا قائلين: إنني أحاول إخافتهم".

ويبدو أن الحسين استخدم التهديد الإسرائيلي لردع خصومه في الداخل

١٣- راديو عمان ٢٢ نيسان ١٩٦٣.

١٤- ارثر كوك-ديلي ميل، لندن ٢٤ حزيران ١٩٦٣.

والخارج، هذا في نفس الوقت الذي واصل محاولاته لخطب ود الفلسطينيين، بإقناعهم أنه يناضل ضد إسرائيل التي تخطط لاجتياح الأردن واقتطاع أجزاء منه، ولهذا السبب سارع للإعلان أنه "يناضل بغية استعادة النصف الآخر من الوطن السليب".

ومثلما قامت الفدرالية الثلاثية بصورة صاخبة، فقد انهارت بصورة صاخبة صاحبها برق ورعد واتهامات متبادلة بين مصر وسورية.

لقد منحت هذه الحرب الباردة التي نشبت بين عناصر الفدرالية التي انهارت وهي لا تزال في مهدها-هامشا زمنيا هادئا لمدة أشهر للملك الحسين، كي يعيد تجذير نظامه.

وفي نهاية آب، أدرك الملك الحسين، أن الحرب الباردة بينه وبين جمال عبد الناصر استؤنفت من جديد، لذا كان مهينا على الصعيدين النفسي والسياسي للمبادرة غير العادية والمتمثلة في الالتقاء مع ممثل إسرائيل معتمد.

وفي أعقاب أحد الصدامات الحدودية في نهاية آب ١٩٦٣، رغبت إسرائيل في نقل رسالة إلى الملك الحسين، وإلى قائد الجيش الأردني. وقد تم التوجه عبر قناة اتصال معينة كان يعقوب هرتسوغ يتبعها.

وعندما طلب عنصر الاتصال-الدكتور اليهودي عمانوئيل هربرت، باسم القنصل افرام عبرون، من الوسيط تحديد موعد للقائه كي يتسلم الرسالة المرسلة إلى الملك، أجاب: لماذا تودون الالتقاء بي، جلالته موجود في لندن، وهو على استعداد للاجتماع برسول معتمد، إذا ما أرسله إليه رئيس حكومة إسرائيل(١٥).

١٥-بناء على حوار مع موظف إسرائيلي رفيع ذي علاقة بترتيب اللقاء.

فاجأت تلك الأقوال الإسرائيليين، وسرعان ما طير الخبر إلى ليفي اشكول، الذي قام بدوره بإرسال مدير عام مكتبه الدكتور يعقوب هرتسوغ. وفي الرابع والعشرين من أيلول ١٩٦٣ عقد اللقاء الأول بين الملك الحسين وهرتسوغ في عيادة الدكتور عمانوئيل هربرت والذي أطلق عليه في الرسائل المتبادلة اسم المحامي.

وخلال الحوار الذي دار بين الاثنين قال هرتسوغ للملك: أن إسرائيل على ثقة تامة بجديته في الحيلولة دون حدوث صدامات: "وإسرائيل ترى في سلامة الأراضي الأردنية وسيادتها مصلحة لها، وأن لديها الأسباب التي تجعلها تعتقد، أن جمال عبد الناصر يأخذ بعين الاعتبار أن حدوث أزمة في لبنان، سيؤدي إلى تدخل عسكري إسرائيلي".

قَدَّر الحسين الموقف الإسرائيلي، وعلى المعلومات التي تلقاها في الماضي لحماية سلامة الأراضي الأردنية—ومن ضمنها معلومات حول طيار أردني كان يعتزم الفرار إلى مصر إبان حرب اليمن.

قام هرتسوغ باستعراض الوضع في الشرق الأوسط، فرد الحسين على ذلك قائلا: "أنا أقبل تقديراتكم للوضع". وفي ظل هذه الأجواء طلب هرتسوغ تجذير الاتصالات بين الأردن وإسرائيل، في القضايا الأمنية الحدودية، وقد وافق الملك على إجراء اتصالات دائمة مع "مبعوث خاص" لمناقشة المجال السياسي. أما على الصعيد الأمني، فقد تم الاتفاق على عقد اجتماع بين نوي العلاقة كلما ثارت مشكلة ما.

أسهمت الأجواء الإيجابية التي سادت الاجتماع في مساعدة الملك على طرح طلبه من إسرائيل: فهو يريد أن تساهم إسرائيل في الحصول على الدعم السياسي والاقتصادي من الولايات المتحدة وتطرق الملك إلى "الوضع الاقتصادي الصعب الذي

تعيشه مملكته، وقال: إنه يأمل في التغلب على الأزمة حتى عام ١٩٧٠، بيد أنه الآن في أمس الحاجة إلى مساعدات أميركية عاجلة(١٦).

لم يكن هذا المطلب مألوفاً من الملك الحسين، لذا نشأت هناك خلافات في وجهات النظر في أوساط الزعامة الإسرائيلية حول ما إذا كانت المبادرة حقاً مبادرة عفوية، أم أنها كانت عملية محكمة ومحسوبة مسبقاً؟؟

وهناك حقيقتان تدحضان الاتجاه القائل أن الحسين عمل بصورة عفوية عندما دعا ممثل ليفي اشكول للاجتماع به.

ه أقام الحسين في تلك الآونة علاقات مع الاتحاد السوفييتي، وهي الخطوة التي تعتبر أمراً غير طبيعي بالنسبة للملك(١٧).

ه التصريحات التي أدلى بها الحسين في المؤتمر الصحفي الذي عقد في باريس في العاشر من أيلول بوجود صحفيين إسرائيليين تؤكد أن فكرة التوجه إلى إسرائيل لم تولد في نفس اليوم الذي فعل فيه ذلك، فقد توصل قبل ذلك إلى استنتاج مفاده أن الوقت غير ملائم للمواجهة مع إسرائيل.

وفي كلمته خلال المؤتمر الصحفي، قال الحسين: "لا يبدو في الأفق أن هناك إمكانية لحل مشكلة فلسطين، وهذا الحل لن ينجز طالما بقيت الدول العربية تشعر أنها تتعرض للخطر.

١٦- 175-165 p. " Israel Jordan negotiations" Washington quarterly (winter 1985) Moshe Zak

١٧- p.157, Hussein , p.snow,

وفقط، في أعقاب إحلال السلام والائتلاف العربي، سيصبح بالإمكان أن نأمل
بالعثور على الحل (١٨).

لقد أراد الحسين أن يقول أنه طالما بقيت أي دولة عربية تشعر بالخوف من
المؤامرات التي تدبرها لها دولة عربية أخرى، فلن يتم حل المشكلة الفلسطينية.
وسواء أكان الأمر مصادفة بحتة أم لم يكن، ففي نفس اليوم، الذي أعلن فيه
الحسين عن أن حل المشكلة الفلسطينية ليس مريئاً للعيمان، دعا مجلس الجامعة
العربية، أحمد الشقيري، لتمثيل فلسطين (١٩). والأدهى من ذلك، أن المجلس قرر
إعداد خطة لتجسيد "الكيان الفلسطيني". وربما كانت الخلافات التي نشبت بين
وجهة نظر الحسين من ناحية ومبادرة الجامعة العربية من الناحية الأخرى، بشأن
القضية الفلسطينية هي التي حثته للالتقاء بعد أسبوعين مع ممثل رئيس الحكومة
الإسرائيلي الخاص.

لم يكن الحسين في تلك الآونة على استعداد للتسليم بوجود كيانيين سياسيين
داخل مملكته، وأكد أن الأردن وفلسطين هما شيء واحد يستحيل فصله، وانطلاقاً من
هذا الفهم، أخذ يفتش عن أي دعم ممكن من الولايات المتحدة، وإذا لم يكن هناك طريق
للوصول إلى ذلك إلا عبر إسرائيل، فقد كان على استعداد للمراهنة على هذا الطريق.
وهكذا ولد توجه الملك المفاجئ، والذي أدى إلى دعوة ممثل خاص لرئيس الحكومة

١٨-جريدة معارف ١١ أيلول ١٩٦٣.

١٩-أهود يعري، فتح-تل أبيب ١٩٧٠ صفحة ٣٣.

الإسرائيلي ليفي اشكول للاجتماع به في لندن.

وبعد وقت قصير من مبادرة الملك آنفة الذكر، عثر الحسين على قاسم مشترك للمصالحة مع جمال عبد الناصر، فقد توافقت مصالحهما في كبح جماح سورية الراجية في استغلال الخلافات القائمة حول المياه لتوريط العالم العربي في حرب مع إسرائيل قبل أن يتم إعداد الجيوش العربية لخوض المواجهة.

وفي إطار عملهما لإحباط هذا التوجه السوري اتفق الحسين وعبد الناصر، في نهاية عام ١٩٦٣، على عقد مؤتمر قمة عربي لمناقشة إمكانية وجود ردود بديلة للحرب التي تسعى إليها سورية. لقد كانت هناك العديد من العوامل التي جعلت النقاشات المسبقة لعقد المؤتمر في القاهرة في كانون الثاني ١٩٦٤، تناسب الأردن:

أولاً:

أمل الحسين في أن تساعد الصلة مع جمال عبد الناصر، في تخفيف حدة الضغط المصري خلال نقاشات الجامعة العربية بشأن الكيان الفلسطيني، وبشأن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية تحت رعاية الجامعة العربية.

ثانياً:

كانت الصلة مع جمال عبد الناصر بمثابة كاهب يحول دون تدبير المؤامرات من قبل سورية ضد الأردن، والأهم من ذلك، أن هذه الصلة ستكون أيدي سورية وتمنعها من شن حرب بمبادرة منها، لحرمان إسرائيل من المصادر المائية، الأمر الذي سيؤدي إلى توريط الدول العربية بما فيها الأردن في هذه الحرب.

ثالثاً:

ناسبت خطة تحويل مصادر نهر الأردن مخططات التطوير الأردنية في سد (موحبيه)، وكان الحسين على استعداد للاستعانة بأموال المساعدات السعودية، وأبو ظبي لتنفيذ مخططات الري الأردنية.

رابعاً:

لم تكن المساعدات الأميركية التي تحدث عنها الحسين مع هرتسوغ، تبدو في الأفق فالإجراءات البيروقراطية الأميركية تسير ببطء ولا تبدو في عجلة من أمرها، في حين أنه وعد، توطئة للمؤتمر، بأنه سيحظى بدعم مالي من الدول العربية النفطية في العالم العربي.

ولكل هذه الأسباب، وغيرها استجاب الحسين لعرض ناصر الخاص بعقد مؤتمر قمة عربي. وتوطئة لعقد هذه القمة، جرى عقد اجتماع لرؤساء أركان الجيوش العربية في كانون الأول ١٩٦٣، بغية وضع أسس القيادة العربية المشتركة.

وقبل أن يفتح عبد الناصر بوابة القمة للحسين، وقبل أن يسير معه في شوارع القاهرة يدا بيد، حاول الحسين بناء ركيزة بديلة لنفسه، كنوع من أنواع شهادات التأمين للاستناد إليها عند الشدة.

وفي أيلول ١٩٦٣، كان الحسين يؤكد أنه يشعر بالعزلة في العالم العربي، فلم يكن عبد الناصر قد مد له يده بغية العمل معاً لكبح جماح سورية، ومن الجدير بالذكر، أن المصريين لم يكونوا الوحيدين الذين يعارضون مخططاته الرامية إلى دمج الفلسطينيين الكامل في مملكته، فقد اتخذ العراق أيضاً، في أيلول ١٩٦٣، مبادرة لتقييد أيدي الأردن في الضفة الغربية. ففي الحادي عشر من أيلول أعلنت الحكومة العراقية عن خطة لتعزيز الكيان الفلسطيني، والتي كانت في حقيقة الأمر صورة جديدة من

مخططها القديم لتشكيل حكومة فلسطينية بغية تحرير فلسطين بكاملها. وكانت الخطة ترمي لاقتطاع الضفة الغربية من الأردن، الأمر الذي لم يبق أمام الملك أي خيارات سوى البحث عن كوابح لصد هذا الاتجاه الذي يهدد سلامة أراضي المملكة. ورغم أسفه، إلا أن الملك كان على استعداد للبحث عن عون حتى خارج العالم العربي. استجابت إسرائيل فوراً للطلب الأردني، وعاد المبعوث الخاص هرتسوغ من مقابلاته مع الحسين إلى تل أبيب مباشرة لتقديم تقرير إلى ليفي اشكول، في حين توجه القنصل ابراهيم عبرون إلى نيويورك، حاملاً معه تقريراً لتقديمه إلى وزيرة الخارجية غولدا مائير التي تواجدت هناك لحضور اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وتواجد في تلك الآونة في نيويورك أيضاً بنحاس سبير وزير المالية، وقد تم إطلاعه على توجه الحسين.

استدعي السفير الإسرائيلي في واشنطن إبراهيم هيرمان، عشية عيد الغفران، لإطلاعه على التطورات المهمة، وتم الاتفاق على أن تلتقي غولدا مائير مع دين راسك وزير الخارجية الأميركي لتوصي بقبول الطلب الأردني الخاص بزيادة المساعدات الاقتصادية الأميركية، وقد جرى اللقاء بينها وبين راسك في نفس الأسبوع في نيويورك. وفي الأول من تشرين الأول ١٩٦٣، رفض عبد المنعم الرفاعي -رئيس الحكومة الأردنية- خلال الكلمة التي ألقاها في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، دعوة غولدا مائير لإجراء محادثات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية (٢٠).

ولا شك أن عبد المنعم الرفاعي لم يكن على اطلاع على المحادثات التي في لندن بين الملك الحسين، والممثل الشخصي لرئيس الحكومة الإسرائيلي، بيد أنه حتى لو كان يعرف

بذلك، من المشكوك فيه، أن يستطيع تغيير ما ورد في كلمته. لقد تعلمت إسرائيل بمرور السنين أن التصريحات العلنية لا تعكس طبيعة العلاقات السائدة. تمرقلت عملية الاستجابة لطلب الأردن الذي قدمته غولدا مائير إلى دين راسك، بسبب الحدث الذي وقع في الولايات المتحدة وهزها هزا، وهو: اغتيال الرئيس كينيدي.

وفي هذه الآونة، لاح أمام الملك الحسين خيار جديد للحصول على تأييد مالي عربي لخطة التطوير والري في غور الأردن الشرقي. فقد رمت مبادرة جمال عبد الناصر للتنسيق العربي المشترك ضد استغلال مياه نهر الأردن، من قبل إسرائيل، بادئ ذي بدء، لكبح جماح سورية وأثنائها عن القيام بعملية عسكرية قد تؤدي إلى توريط الدول العربية في حرب قبل أوانها مع إسرائيل. لقد أصبح بمقدور الحسين، أن يجني من ذلك جدوى اقتصادية إضافة إلى اتفائه مع أهداف عبد الناصر، الرامية إلى منع سورية من القيام بخطوة عسكرية منفردة.

وفي الخطاب الذي أدلى به في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٦٣، أوضح عبد الناصر مهمة مؤتمر القمة المقترح بقوله: "من أجل فلسطين نحن على استعداد للجلوس مع أولئك الذين نختلف معهم في الرأي، وسنعيد قواتنا من اليمن، فلدينا السلاح، ولدينا كل شيء. يجب علينا أن ننسى ما حدث بيننا مؤخرا الخصومات والنزاعات والخيانات، يجب أن نعمل معا على معالجة مشكلة نهر الأردن" (٢١).

٢١- موشيه أ. جيلوع. ست سنوات، ستة أيام تل أبيب ١٩٦٩ ص ٣٧.

ورغم ذلك حذر عبد الناصر من إمكانية بدء الحرب حول فلسطين قبل استكمال الاستعدادات.

انخرط الحسين في طاحونة الدعاية العربية الشاملة ضد مشروع المياه الإسرائيلي، فقبل قدومه لحضور مؤتمر القمة في القاهرة، أعلن الحسين في المؤتمر الصحفي الذي عقد في القدس القديمة، أن إسرائيل تخطط لسلب مياه نهر الأردن المقدسة وحرمان ملايين اللاجئين الفلسطينيين العرب من منازلهم. لقد تم استخدام الحملة التي تشن ضد إسرائيل بشأن مياه نهر الأردن كمسرع ومحفز للوحدة العربية.

١٩٦٤: الحسين يساعد في

إنشاء منظمة التحرير

وضع مؤتمر القمة العربي-الذي عقد في القاهرة بين الثالث عشر وحتى السابع عشر من كانون الثاني ١٩٦٤-بصورة غير مباشرة، أسس التعاون الإسرائيلي-الأردني، بشأن المياه، لأن المؤتمر اعترف بمشروع اليرموك لري غور الأردن الذي طرحه الملك الحسين كجزء لا يتجزأ من خطة التحويل العربية لمياه نهر الأردن، أي أن المشروع الأردني، سيمول من مصادر عربية لكن، ونظرا لأن إسرائيل أعلنت الولايات المتحدة، بأنها تعترف بحق الأردن في ضخ كميات المياه التي خصصت له في خطة جونستون. فإنها تكون بذلك قد وافقت على مشروع اليرموك الذي طرحته المملكة، رغم أنه كان جزءا من مشروع التحويل العربي الشامل لمياه النهر.

أما فيما يتعلق بعمليات تحويل النهر في سورية ولبنان، والتي اتخذ مؤتمر القمة قرارات بشأنها. فقد أعلنت إسرائيل أنها ستبذل قصارى جهدها بغية إحباطها. نظرا لأنها لا تعدو كونها مضیعة للمياه بلا جدوى، في حين أعلنت إسرائيل

الأردن، عبر الولايات المتحدة، أنها ستنتظر بإيجابية لمشروع اليرموك طالما بقي الأردن محافظاً في ضقه على الكمية المخصصة له فقط

وهكذا، تمتع الأردن بدعم (العالمين)، من العالم العربي الذي أيد مشروع اليرموك، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مشروع التحويل العربي الشامل، وأيضاً حظت بموافقة إسرائيل.

اتخذ مؤتمر كانون الثاني ١٩٦٤ قراراً بتشكيل قيادة عربية مشتركة برئاسة الجنرال علي عامر، وكانت هناك العديد من الشكوك تساور الملك الحسين، في مدى جدوى مثل هذه القيادة، بيد أنه انجرف في إطار "وحدة الهدف" التي أغرقت الزعماء العرب. فوجد الملك صعوبة في هضم القرارات الأخرى التي تم اتخاذها خلال المؤتمر، وعلى وجه الخصوص كان من الصعب عليه أن يسلم بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كان يفترض أن تتسلم المسؤوليات العسكرية على المناطق الواقعة تحت السيادة الأردنية.

لقد أفضت القضايا الثلاث التي تم الاتفاق عليها، في مؤتمر القمة-مياه نهر الأردن، والقيادة المشتركة، ومنظمة التحرير الفلسطينية-مضاجع الملك الحسين-فقد كان عليه المناورة بين مصر وإسرائيل، وبين الدول العربية والولايات المتحدة بغية الحفاظ على لعبة "الخيارات المفتوحة" التي طورها بكفاءة كبيرة.

وعشية توجهه إلى واشنطن للتحدث مع الرئيس الأميركي جونسون، حول مياه نهر الأردن، زار الحسين القاهرة، وطلب من عبد الناصر أن يخوله حق الحديث باسم كل العرب حول المشكلة الفلسطينية. وفي الوقت الذي وعدته فيه السعودية وأبو ظبي بقدر من المال لتعزيز جيشه في إطار القيادة العسكرية المشتركة، سارع الحسين إلى الولايات المتحدة للحصول على السلاح من الأميركيين.

وفي إطار تبريره، في واشنطن، للأسباب التي تحدو به لتسليح جيشه بأسلحة أميركية، قال الحسين: أنه يخشى أن يعمد الجنرال عامر قائد القيادة العسكرية المشتركة، إلى تسليح الجيش الأردني بأسلحة سوفيتية بحجة ضرورة توحيد جميع الأسلحة والتجهيزات العسكرية في جميع الجيوش العربية.

ونظرا لإدراكه أن معايير المساعدات العسكرية الأميركية ستتأثر بمدى وطبيعة علاقاته مع إسرائيل، أعلن الحسين عشية توجهه إلى واشنطن: "إن أخطار نشوب نزاع مسلح مع إسرائيل حول مياه نهر الأردن قد تضاعفت". وأمر ممثليه بإجراء سلسلة من اللقاءات مع إسرائيل حول قضايا الحدود.

وفي إطار ذلك اجتمع الحسين في الثاني من أيار ١٩٦٤ مع الدكتور يعقوب هرتسوغ، بغية الاتفاق نهائيا على توزيع مياه نهر الأردن واليرموك بين إسرائيل والأردن، وقد كانت الكميات التي خصصها الوسيط الأميركي أريك جونستون في خطته، أساسا للاتفاق.

عندما أدرك الحسين أنه لن يستطيع مقاومة الضغوط المصرية بشأن إقامة منظمة التحرير الفلسطينية، قرر السيطرة على المنظمة وإدخالها في كنفه، ولهذا السبب، دعا المنظمة لعقد الاجتماع التأسيسي في فندق انترناشونال بالقدس في الثامن والعشرين من أيار ١٩٦٤.

وفي نفس الشهر وعشية منح رعايته للمؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية عاد الحسين واجتمع مع "الممثل الخاص للني في اشكول"، يعقوب هرتسوغ كي يوضح للإسرائيليين أنه متمسك بالتزامه الخاص بتنفيذ خطة المياه الأميركية، والتي تنحو نحو التوزيع العادل لمياه الأردن واليرموك، وكي يؤكد مجددا أنه لن يسمح بأن تصبح بلاده قاعدة لأي نشاطات معادية ضد الغير.

مقد الاجتماع بحضور الملك الحسين-ويقول معارضوه، أن حضوره كان أكثر مما ينبغي عبر إدخال مؤيديه بين ٤٧٤ أعضاء المؤتمر وقد نجح الملك، في أن تحتل صهفة الدعوة للاجتماع في القدس العتيقة، على فكرة "القدس الأردن- وليس القدس فلسطين"، مثلما طالب أحمد الشقيري.

ويبدو نجاح الملك الحسين الكبير، في صياغة أحد البنود الذي تم إقراره في الميثاق الوطني الفلسطيني، خلال ذلك المؤتمر، حيث تم إخراج الضفة الغربية، من مجال هدف تحرير فلسطين، أو مثلما جاء في البند الثاني والأربعين من الميثاق: "لن يكون لهذه المنظمة أي سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا في قطاع غزة ولا الحمة، وسيكون عملها في المجال القومي-الشمبي في مجالات التحرير، والمجالات التنظيمية والسياسية والمالية"(٢٢).

الحسين، اعتمد أكثر مما ينبغي، على وعد أحمد الشقيري، الذي أطلقه خلال المؤتمر المذكور، والذي قال فيه: "إن ولادة الكيان الفلسطيني في القدس لا يرمي إلى اقتطاع الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية.

إن هدفنا يتمثل في تحرير وطننا الكبير الواقع غربي الضفة الغربية، ولن نتعرض للأردن بأي صورة من الصور، لأن هذه المنطقة، كانت عبر التاريخ: وطننا واحدا وشعبا واحدا"(٢٣).

٢٢- يهوشفاط هركابي: الميثاق الوطني ومغزاه، تل أبيب ١٩٧٧ ص ٦٣.

٢٣- خطاب أحمد الشقيري في ٢٨ أيار ١٩٦٤، عرب إسرائيل ٣-٤ إعداد يهوشفاط هركابي، تل أبيب ١٩٧٥ ص ٣٣.

كان الحسين يسعى لتحييد منظمة التحرير، والتعاون معه، مثلما شهد على ذلك بنفسه حينما قال: "تطلعنا للحفاظ بكل ثمن على الوحدة التي أنجزناها بعد صعوبات لا يستهان بها، ولهذا السبب، طلبنا من منظمة التحرير التعاون معنا دون خلافات، والامتناع عن زرع الفرقة بيننا، مهما كانت الأسباب" (٢٤). بيد أن أحمد الشقيري، لم يكن قادرا على الصمود، في ظل هذه القيود، وسرعان ما اندلعت الأزمة في العلاقات.

لم يؤد تأييد الملك الحسين لمنظمة ترفع لواء تحرير فلسطين غربي الضفة الغربية إلى إحداث أي تأثير في إسرائيل. على عكس التأثير الذي أحدثه في نيسان ١٩٦٣ إعلان الفدرالية الثلاثية التي اشتملت أهدافها على تحرير فلسطين.

جرى عقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الملك الحسين، بين الثامن والعشرين من أيار والثاني من حزيران ١٩٦٤، وبعد ثلاثة أيام- في الخامس من حزيران ١٩٦٤ فعلت إسرائيل الناقل القطري رغم جميع تهديدات الدول العربية.

ويرجع عدم تأثير إسرائيل من تأييد الملك للمنظمة لثلاثة أسباب هي:
أ-تواصلت الاتصالات الإسرائيلية الأردنية من وراء الكواليس بشأن تهدئة المناطق الحدودية.

ب-فتح الأردن مفاوضات مع الولايات المتحدة حول مياه نهر الأردن، وكانت إسرائيل على قناعة بأن الولايات المتحدة-التي التزمت لإسرائيل بشأن توزيع مياه

٢٤-الحسين يشن حربا- مجموعة شهادات إعداد افرايم كام، تل أبيب ١٩٧٤، الحسين
"حرب ضد إسرائيل ص ٣٠".

النهر-ستساعدنا في التوصل إلى اتفاق مع الأردن بهذه الروحانية.

ج- إدراك إسرائيل بأن القيادة العربية المشتركة، في القاهرة، وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية هما على الصعيد العملي بمثابة البديل الذي يضمن عدم تنفيذ التهديد العربي بشن الحرب، نظرا لأن العرب سبق أن حذروا بأنهم سيرون في تنفيذ الخطة المائتة الإسرائيلية، بمثابة مبرر لشن الحرب على إسرائيل.

وفي حديثه حول حرب ١٩٦٧، يؤكد الحسين الافتراض القائل، أن الدول العربية كانت تفتش، عام ١٩٦٤، عن مخرج من الالتزام بشن الحرب ضد إسرائيل على أرضية مشروعها المائي، وقد قال الحسين بهذا الصدد: "كان الوضع العسكري عام ١٩٦٤ في الدول العربية بائسا، واتفقت جميع الآراء على أن معدتنا العسكرية لم تكن مؤهلة للممود في أي مغامرة عسكرية.

وهذا السبب، هو الذي حدا بنا للعمل على تشكيل هيئة قادرة على توحيد طاقاتنا الدفاعية الشاملة، ودفعنا نحو التنسيق.

لقد كانت القيادة العربية المشتركة، أمرا حيويا، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار، أن أي محاولة للتحديث عن الموازنة بين القوات العربية من ناحية، والقوة الإسرائيلية من الناحية الأخرى، تثير السخرية (٢٥).

وأضاف الحسين: "وقد أيد البعض خلال المؤتمر الأول الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤ بتمزيق إسرائيل، بغية منعها من تحويل مياه نهر الأردن، ولا شك أن عملية من هذا القبيل، كانت تبدو مستحيلة، في ظل جميع الظروف".

لقد برزت الخلافات في الوحدة العربية خلال مؤتمر القمة العربي الثاني

الذي عقد في الإسكندرية، في أيلول ١٩٦٤، على صعيد المخططات العسكرية، التي وضعتها القيادة العربية المشتركة، وأيضا على صعيد العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي رفضت قبول القيود التي فرضها عليها الأردن، خلال المؤتمر التأسيسي في القدس.

وقد تمت المصادقة خلال هذا المؤتمر، على وجود منظمة التحرير، كما تم تأييد مطلبها الخاص بإقامة "جيش التحرير الفلسطيني". لقد نظر الأردن بقلق بالغ لهذا القرار، نظرا لأن وجود وحدات جيش التحرير في الضفة الغربية سيهدد النظام الأردني.

أضف إلى ذلك، أن قرار القيادة العربية المشتركة الذي نص على إلزام الأردن بمضاعفة حجم قواته العسكرية كان يتضمن خطرا كبيرا على النظام الأردني، نظرا لأن زيادة عدد قواته، سيضطره إلى فتح صفوف هذا الجيش للعناصر التي كان تجنيدها غير مرغوب فيه في السابق. (٢٦)

وربما كانت هذه الأزمات السياسية التي كان الأردن يعيشها هي التي ألزمته بالبحث عن توازن ما في العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة. ولا شك أن من الصعب أن نجد دليلا على ذلك، بيد أن من الممكن العثور على إشارات مؤكدة مثلما حدث في صيف ١٩٦٤ فبينما كان الحسين يعاني من مشكلة تشكيل منظمة التحرير التي ساهم هو أيضا في إقامتها، أعلن ليفي اشكول، عن استعداد إسرائيل، للتوصل إلى اتفاق حول تبادل مناطق في الأماكن التي كانت فيها الحدود كثيرة الالتواءات (٢٧).

٢٦- زنيف بار ليفي، النظام الهاشمي ٤٩-١٩٦٧، ومكانته في الضفة الغربية، تل أبيب ١٩٨١ ص ٤١.

٢٧- محاضرة ليفي اشكول أمام مراسلي الشؤون الخارجية في إسرائيل ١٠ حزيران ١٩٦٤.

وفي شهر آب ١٩٦٤، تم إجراء تعديل حدودي ضئيل في منطقة بيت صافا القريبة من القدس، وأفردت الحكومة جلسة نقاش خاصة لهذه القضية، التي تم خلالها تبادل أراضي مع الأردن. بيد أن هذه المرة لم تتكرر بعد ذلك (٢٨).

وفي التاسع عشر من كانون الأول ١٩٦٤، اجتمع الدكتور هرتسوغ مع الحسين، وفي معرض رده على سؤال فيهما إذا كان قد سمح بإقامة محطة رادار عراقية على الأراضي الأردنية، قال الملك الحسين: "أنه لن يسمح لأي قوات أجنبية بدخول الأراضي الأردنية، فنحن ندرك مدى خطورة نشر قوات أجنبية في بلادنا" (٢٩).

٢٨-جريدة معاريف الثالث من آب ١٩٦٤.

٢٩-من خلال تقرير يعقوب هرتسوغ إلى ليفي اشكول حول لقائه مع الحسين في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٦٤. إن الوعد الذي قطعه الحسين على نفسه بعدم السماح لقوات أجنبية بالانتشار على أراضي بلاده، يدل على أن المخاطر التي كانت تهدد الأردن من جانب تلك الجيوش، مثلما يتضح ذلك من شهادات المجلس الوزاري البريطاني التي نشرت في الأول من كانون الثاني ١٩٩٥.

وتفيد جريدة (ديلي تلغراف) في عددها الصادر في الثاني من كانون الثاني ١٩٩٥، وبالاستناد إلى تلك الوثائق أن هيئات أركان الجيوش البريطانية والولايات المتحدة أعدت خلال عام ١٩٦٤ مخططات لإنزال جنود بريطانيين وأميركيين في حالة وصول الجيش حتى نهر الأردن، أو إذا ما حاولت جيوش عربية السيطرة على الأردن في أعقاب حدوث قلاقل. وقد كان الحسين واثقا، آنذاك، من عدم وجود نوايا كهذه. ٣٠-جاء في تقرير يعقوب هرتسوغ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٩ أن روزنبرج تزوج من امرأة إيرانية لذا تم ضمه لحاشية الشاه في أثينا.

حاول يعقوب هرتسوغ في ذلك اللقاء أن يطرح بصورة ذكية إمكانية عقد لقاء بين الملك الحسين وليفي اشكول، وقال للملك أن يهوديا يدعى روزنبيرج من سانتو دومينجو، لديه صلات متينة مع عائلة شاه إيران، قال له: إن الملك الحسين أعلمه خلال لقاء بينهما في أثينا أنه معني برفع مستوى التمثيل في المحادثات مع إسرائيل: وقد رد الحسين على ذلك بالقول: حقا أنا أعرف روزنبيرج وقد اجتمعت به في أثينا عندما كان ضمن حاشية الشاه، خلال احتفالات العائلة اليونانية الحاكمة. وقد تحدثت معه حقا، بيد أنني لم أطلب منه شيئا بشأن المحادثات مع إسرائيل (٣٠).

١٩٦٥: اتفاقية إسرائيلية أردنية بشأن

الحدود بينهما

نشر في العاشر من شباط ١٩٦٥ في "مجلة الإعلانات" بيان رسمي موقعاً، من

قبل ليفي اشكول. جاء فيه:

"بموجب صلاحياتي ووفقاً للبند الثاني من أوامر لجان التحقيق، والبنود ١٤

(أ) وبنود ٢ (د) لأوامر نظام السلطة لعام ١٩٤٨، فإنني أعين شموئيل بندور وتسفي

أهاروني وجبرائيل بخ، كلجنة تحقيق لاستيضاح وتوضيح الظروف والتفاصيل الخاصة

بنشر معلومات حول المساعدات العسكرية الأميركية للأردن. وتمنح اللجنة جميع

الصلاحيات الواردة في الأوامر، ويعين شموئيل بندور رئيساً لها (٣١).

ويبدو لأول وهلة إن النبا غريب، فما علاقة رئيس الحكومة الإسرائيلية بما ينشر حول المساعدات العسكرية الأميركية للأردن؟؟

لم تكن قضية الأسلحة الأميركية هي التي تقلق رئيس الحكومة، بل خشي أن يؤدي الإعلان عن ذلك في صحيفة إسرائيلية المفاوضات التي كانت تدور بوساطة (أفريل هاريمان) المبعوث الخاص للرئيس جونسون، بشأن الحد من أنواع الأسلحة التي سيسمح للأردن بإدخالها إلى الضفة الغربية. وبصورة أدق خشي اشكول أن يستخدم النشر كذريعة لإلغاء الاقتراح الأميركي القائل بأن يلتزم الأردن بعدم إدخال دبابات إلى الضفة الغربية.

لقد وافق الأردن على طلب الولايات المتحدة بالوضع الخاص للضفة الغربية فيما يتعلق بإدخال دبابات إلى هناك (٣٢).

ولا شك أن بالإمكان تفسير هذا الاتفاق على أنه اتفاق بين الأردن وإسرائيل حول المكانة الخاصة للضفة الغربية والتي ستستخدم كنوع من "المناطق الفاصلة" الدفاعية بين الدولتين يحظر حشد قوات هجومية فيها (٣٣).

٣١-مجلة الإعلانات، العاشر من شباط ١٩٦٥، استدعي المؤلف للإدلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق، واستجوب حول فيما إذا كانت المعلومات التي نشرت في معاريف مستقاة من مكتب نائب وزير الدفاع.

٣٢-اسحق رابين، ملف خدمة ص ١٢٦.

33-Dan Horovitz: Israel's Concept of Defensible Borders p.10.

لقد أفضت فكرة إدخال دبابات إلى الضفة الغربية، مضاجع صانعي السياسات الأمنية في إسرائيل. كان وجود أي جيش أجنبي في الضفة الغربية، سيؤدي إلى زيادة حشد الدبابات، لذا نصت نظرية الأمن الإسرائيلية على أن دخول جيش أجنبي إلى الضفة الغربية، يعتبر بمثابة ذريعة لتوجيه ضربة وقائية إسرائيلية (٣٤).

لقد أدى انضمام الأردن إلى القيادة العربية المشتركة، برئاسة الجنرال علي علي عامر، وتكليف هذه القيادة للأردن بمضاعفة قواتها العسكرية، وتزويدها بالدبابات، إلى وضع إسرائيل أمام مأزق: فالأردن سيمس من ناحية للحصول على دبابات، والتي إذا ما دفعت إلى الضفة الغربية ستصبح تهديدا دائما للخاصة الإسرائيلية في منطقة طولكرم-نتانيا في حين أن عدم التسليم من الناحية الأخرى- بالقرار الأميركي يمكن أن يؤدي إلى تخريب العلاقات الجيدة الآخذة في التراكم مع حكومة جونسون، والحيولة دون حصول إسرائيل على المزايا السياسية والعسكرية التي عرضتها الإدارة الأميركية على إسرائيل، مقابل تسليمها بخطة الخاصة، بتزويد الأردن بالدبابات، أو بمعنى آخر: حصول إسرائيل على الدبابات المطورة، وطائرات سكايهوك التي عرضتها الإدارة الأميركية عليها، في إطار هذه الاتفاقية.

٣٤- إيغال ألون-الوسائل المتداخلة، تل أبيب ١٩٨٠ ص ١٠٧.

وفي نهاية المطاف، اتخذت إسرائيل قراراً بالموافقة على الخطة الأميركية، وبعد جدل عنيف بين وزير الدفاع ليفي اشكول ونائبه شمعون بيرس، تم الاتفاق على أن تحصل الولايات المتحدة على موافقة الأردن، على عدم اجتياز الدبابات غربي نهر الأردن (٣٥).

عندما قدم أفرييل هاريمان وروبرت كومر مبعوثا الرئيس جونسون إلى إسرائيل، لمناقشة صفقة المائة دبابة من طراز باتون-٨ وطائرات اف-١٠٤ التي ستمنح للأردن، كانت قلة قليلة من المفاوضين معهم تعلم، أن إسرائيل، كانت في

٣٥- يقول أفرييل هاريمان في البروتوكولات الرسمية الخاصة بلقاء الوفدين الأمريكي والإسرائيلي برئاسة ليفي اشكول في ٢٥/٤/١٩٦٥ في القدس:

The U.S.G. recognize that Israel's concern over any re-equipping or expansion of Jordan's forces, especially armor, depends partly on their location. Therefore, the U.S.G. will seek a firm, private undertaking that Jordanian armor not be deployed to the west Bank of the Jordan River, provided that Israel will under no circumstances divulge its Knowledge of any such undertaking of the U.S.G. efforts to achieve it. (Department of state Memorandum of conversation, February 25, 1965, sanitized January 20, 1978)

تعترف الحكومة الأميركية بمدى القلق الإسرائيلي من أي إعادة تجهيز أو توسيع للقوات الأردنية خاصة فيما يتعلق بالمدركات ومكان نشرها، لذلك فإن الحكومة الأميركية ستسعى بثبات لعدم نشر هذه المدركات في الضفة الغربية شريطة ألا تقوم إسرائيل وتحت أي ظروف بالكشف عن معرفتها بهذه الجهود التي تقوم بها الحكومة الأميركية. (مذكرة وزارة الخارجية الأميركية حول المحادثات ٢٥/شباط ١٩٦٥).

حقيقة الأمر معنية بالأمر. كانت القلة القليلة تعلم أن إسرائيل هي على علم بالموضوع، بيد أن علمها كان يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والسياسية وليست العسكرية. مثلما اقترح أفريل هاريمان. وهو السياسي المحنك الذي ينسب إليه فضل التوصل إلى التسوية الإسرائيلية الأردنية بشأن استغلال مياه نهر الأردن.

وقد أوضح هاريمان لإسرائيل، أن صفقة الدبابات للأردن "ستستخدم أيضا المصالح الإسرائيلية". واتضح من خلال الحوارات التي أجراها هاريمان في إسرائيل، أن عبد الناصر مارس ضغوطا على الحسين، كي يتوجه إلى الاتحاد السوفييتي، إذا لم تستجب الولايات المتحدة لمطالبه، وهو الأمر الذي وضع الحسين في أزمة. فهو لم يكن تواقا للتوجه إلى الاتحاد السوفييتي، لذا أخذ يناشد الولايات المتحدة، أن تمنحه الدبابات والطائرات المطلوبة.

اتصل هاريمان بالإسرائيليين لإقناعهم أن نية الأميركيين تزويد الأردن بالدبابات تتساق مع المصالح الإسرائيلية. واقترح المبعوث الأميركي، خلال الحوار، تحسين نوعية التجهيزات التي تقوم الولايات المتحدة بتزويدها لإسرائيل، ومنحها دبابات وطائرات سكاي هوك أحدث، وبالتالي امتصاص مخاوفها من الدبابات التي سيتم تزويد الأردن بها. وقد أدى هذا الاقتراح الأميركي، وتعهد الأردن بأن لا يتم وضع هذه الدبابات في مواقع معينة، إلى توقيع الصفقة.

إن موافقة الأردن على عدم وضع دبابات في مواقع معينة، اعتبر مناقضا لأهداف القيادة العربية المشتركة، الرغبة في تعزيز كفاءة الأردن العسكرية كي يستطيع المشاركة في الاتجاهات الهجومية للجيش العربي آنذاك.

وإن تحديد (منطقة حازمة) حد من قدرة الجيش الأردني على أن يصبح قبضة هجومية ضد إسرائيل.

ولا شك أن الأردن، ما كان ليتخذ مثل هذا الخط، لو لم يصب بخيبة أمل خلال مؤتمر القمة الثاني مثلما قال هو نفسه: "حتى عقد القمة الثانية في الإسكندرية، في أيلول ١٩٦٤، اصطدمت أهداف القيادة العربية الموحدة وعملية تنظيمها بالعديد من الصعوبات" (٣٦)، كان الحسين قلقاً أيضاً من سلسلة الحوادث الحدودية، التي وقعت في تلك الآونة، والتي حملت في طياتها خطر احتمال التورط مع إسرائيل.

اصطدمت وحدة من الجيش الأردني في الرابع من كانون الثاني ١٩٦٥ بخلية من حركة فتح التي كان يقودها أحمد موسى، وكانت الخلية قد عادت من إحدى العمليات في إسرائيل، وقد طلبت الوحدة من الخلية الفتاوى، أن تضع سلاحها، وعندما رفضت الخلية ذلك، حدث تبادل إطلاق نار بين الطرفين، أدى إلى مقتل قائد الخلية. لقد كان أحمد موسى أول شهيد فلسطيني وقد سقط على الأرض الأردنية.

وقع العديد من العمليات خلال شهري كانون الأول ١٩٦٤ وكانون الثاني ١٩٦٥ على الحدود الإسرائيلية الأردنية، مما أدى إلى نشوب توترات بين الدولتين حول جبل المراقبين (جبل المكبر)، في أعقاب الحادثة التي وقعت في الثالثة والعشرين من كانون الأول، وقد بعث سكرتير الأمم المتحدة رسولين إلى إسرائيل-بيير سفينلي والجنرال ريكيه-بغية تسوية العلاقات بين الدولتين.

بيد أن الولايات المتحدة استبقت الأمم المتحدة وأحلت السلام بينهما، فقد أبلغ الأميركيون إسرائيل، أن السفير الأميركي في عمان، تلقى تعهدات من الملك الحسين، يؤكد فيها، أنه ليس معنيا بأي صدامات مع إسرائيل. وقد أسهمت هذه

٣٦-الحسين يشن حرباً-الحسين حربي ضد إسرائيل-ص ٣٣.

الوساطة الأميركية، في امتصاص التوتر. ومن الجدير بالذكر، أن الوعود الأميركية بمنح الأردن مساعدات، منح الأميركيين وسيلة ضغط على الملك الحسين.

لم يستطع الملك الحسين، ورئيس حكومته وصفي التل-الذي عين في شباط ١٩٦٥-عرض الهدوء الذي ساد الحدود الإسرائيلية الأردنية، على أنه نتاج لاتفاقية بين الدولتين، لذا فضلا إطلاق تصريحات علنية معادية لإسرائيل، لاستخدامها كغطاء للخطوات العملية التي اتخذها الأردن الأردني للحيلولة دون وقوع عمليات ضد إسرائيل من الحدود الأردنية، ففي السادس من آذار، أطلق التل تصريحاً، قال فيه: "يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار قيام إسرائيل بعملية عسكرية، في كل وقت".

على الرغم من أن التل كان يدرك، أن مثل هذا الاحتمال بعيد تماماً، نظراً للتحالف الذي تم إنجازه بين الطرفين بواسطة الولايات المتحدة، بيد أنه كان عليه أن يشير إلى الخطر بغية إقناع سكان القرى الحدودية الأردنية بعدم تقديم المساعدات للأعمال التخريبية ضد إسرائيل (٣٧).

أما الملك الحسين، فقد نحا هو الآخر نفس النهج، حيث قال في المقابلة التي منحها لجريدة نيويورك تايمز (٣٨): إنه سمع من مصادر دبلوماسية، أن هاريمان بذل جهداً كبيراً بغية منع إسرائيل من مهاجمة الأردن. فقد كان الملك يدرك طبيعة القضايا التي ناقشها هاريمان، إبان زيارته لإسرائيل، كما كان يعلم بمهنية الاتفاق ذي الأهمية الاستراتيجية الذي تم إنجازه، لكنه فضل تمويله المفاوضات التي جرت بإيراده رواية حول الهجوم الذي تم وقفه ضد الأردن.

٣٧-جريدة ديلي تلغراف-لندن ٦ آذار ١٩٦٣.

٣٨-نيويورك تايمز ٢٦ آذار ١٩٦٥.

وهكذا، فإن الإشارة إلى التهديد والخطر الإسرائيلي استخدما من قبل السلطات الأردنية بغية وقف العمليات التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية، من الأراضي الأردنية.

بدأت الأزمة بين الأردن ومنظمة التحرير في الظهور، بعد عدة أشهر، ووافقتها أيضا توترات مع مصر، ورغم ذلك، فضل الأردن، مطلع عام ١٩٦٥، تجميد تلك الأزمة، حتى شعر أن (الهامش الزمني) الذي حصل عليه عام ١٩٦٤، في نضاله ضد أحمد الشقيري بدأ ينفذ.

بدأت بذور الفرقة تزدهر خلال مؤتمر القمة العربي الثاني، في الإسكندرية، في أيلول ١٩٦٤، فقد قررت الجامعة العربية-وبصورة مناقضة لرأي الأردن-إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، فقد اعتقد الملك الحسين، أن حشد وحدات من جيش التحرير على أراضيه سيشكل تهديدا خطيرا لسلطته.

وقد عكس الملك هذا الشعور، خلال اللقاء الذي عقده مع يعقوب هرتسوغ في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٦٤. ورغم ذلك لم يسارع الملك للاصطدام

بمصر ومنظمة التحرير، بيد أن صبر الشقيري كان في تلك الآونة قد نفذ، وفي الرابع والعشرين من شباط ١٩٦٥، قدم إلى الأردن لمناقشة عملية تشكيل وحدات الجيش، وأدلى بتصريح قال فيه: "إن صفتي الأردن جناحان لنفس الطائر"، ثم طرح مطالب أشارت فزع الأردن: فرض الخدمة العسكرية في جيش التحرير الإلزامية على جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في القرى الحدودية، وفرض ضريبة لمنظمة التحرير على جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن.

لقد كان هذا الطرح يتضمن في حقيقة الأمر، فصل الفلسطينيين الذين يسكنون الضفة الغربية عن سلطة الأردن، وهو الأمر الذي لم يكن الأردن على استعداد للموافقة عليه (٣٩).

لقد أخافت طروحات أحمد الشقيري بتمركز قوات من جيش التحرير على الأراضي الأردنية، وضغوط حركة فتح لتحويل الأردن إلى قاعدة لانطلاق العمليات ضد إسرائيل، أقلق الحسين ومنعته من الإعراب عن التأييد العلني للأفكار التي طرحها الحبيب بورقيبة خلال زيارته لأريحا، في ربيع ١٩٦٥، والتي دعا فيها للتسليم بوجود إسرائيل، مقابل انسحابها إلى حدود التقسيم واستيعاب اللاجئين (٤٠).

حرص الحسين على عدم تأييد أفكار بورقيبة، رغم أن الرئيس التونسي لم يفاجئه بأقواله. فقد فضل الحسين التركيز على القضايا العملية للنضال ضد المنظمات

٣٩-أثير سيسر، بين الأردن وفلسطين، تل أبيب ١٩٨٣ ص ٧٦.

٤٠-حول جولة بورقيبة ومشاوراته مع رؤساء السلطة في الأردن، يتحدث بتوسع سيسيل

حوراني، مستشار الرئيس التونسي في كتابه: Au Unfinished Odyssey.

الفلسطينية، التي دفعته للمواجهة نحو إسرائيل، عن أن يبدأ جدلاً بشأن التسليم بوجود إسرائيل.

كانت أفكار الحبيب بورقيبة بميدة كل البعد عن أن تحظى بموافقة إسرائيل، نظراً لأن هذه الأفكار تعني أن عليها التنازل عن ثلثي أراضيها وقبول استيعاب مئات آلاف اللاجئين. أما الدول العربية التي اعتبرت مؤتمرات القمة العربية، وإقامة القيادة المشتركة، بمثابة إعداد للمواجهة العسكرية مع إسرائيل، فقد اعتبرت أقوال بورقيبة بمثابة خيانة لفكرة الكفاح المسلح لاستعادة الأراضي السليبة، لأنه تحدث عن الحل بالأساليب السلمية، التي تركز إلى الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية، مقابل موافقة إسرائيل على قبول قرار الأمم المتحدة بشأن الحدود واللاجئين.

ومن المرجح، أن بورقيبة، كان يعتقد أن الملك الحسين، يوافق على الأفكار التي طرحها، لكن عندما انفجرت العاصفة في العالم العربي، واتهم بورقيبة بالخيانة صمت صوت الملك.

وفي كتابه آنف الذكر، كشف سيميل حوراني النقاب عن أن سبب مبادرة الرئيس بورقيبة، يرجع إلى التقرير الذي تلقاه من رئيس الحكومة الأردنية، وقائد الجيش الأردني، حول الوضع العسكري على الحدود الأردنية الإسرائيلية فقد عرض الاثنان صورة سوداوية جداً لما سيحدث، إذا ما نشبت مواجهة بين إسرائيل والأردن، وقيل له، أن الجيش الأردني لا يستطيع الصمود أمام الجيش الإسرائيلي أكثر من أيام معدودة. وأن هناك إمكانية لأن تقوم إسرائيل باحتلال الأردن كاملاً.

وقد أدت هذه الأقوال، إلى زرع التشاؤم في نفسية بورقيبة، ودفعته نحو الاستنتاج القائل: إن الطريق الوحيد لوقف التوسع الإسرائيلي يتمثل في توقيع اتفاقية معها على أساس قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد في القدس في السادس من آذار ١٩٦٥، شكر بورقيبة الملك الحسين لدعوته له للقيام بجولة في مملكته. وفي صبيحة اليوم التالي نشرت صحيفة فلسطين تقريراً مسهباً حول هذا المؤتمر، لكن الرقابة الأردنية حذفت من التقرير أي إشارة إلى الحل بالطرق السلمية (٤١). فعندما سئل بورقيبة عن رأيه في حدود التقسيم لعام ١٩٤٧ التي نصح بها في الخطاب الذي ألقاه في السرايق الذي أقيم لهذا الغرض في مخيم عقبة جبر، شمالي أريحا؟؟ قال: إنه يرى في قرار التقسيم أهون الشرين بيد أن التقرير الذي نشرته صحيفة فلسطين خلا من هذه العبارة، فقد قالت الصحيفة أن بورقيبة رد على هذا السؤال بالقول: إنه لا توجد لديه مخططات لحل المشكلة الفلسطينية.

وفي مؤتمر الملوك والرؤساء العرب، الذي عقد في القاهرة في السادس والعشرين من نيسان في القاهرة، طرح أحمد الشقيري فكرة طرد تونس من جميع مؤسسات الجامعة ومؤتمرات القمة العربية. بيد أن ممثلي الملوك والرؤساء لم يقبلوا طرحه،

٤١- تم نشر التقرير بعد المراقبة في صحيفة فلسطين في السابع من آذار ١٩٦٥، وترجمته جريدة عل همشار.

لكنهم قرروا رفض الأفكار التي طرحها بورقيبة الثامنة.

ولم يعارض الأردن قرار المؤتمر الذي جاء فيه: "إن كل دعوة للاعتراف، أو التسليم أو التمايخ مع إسرائيل ستعتبر بمثابة خروج عن الإجماع العربي". وفي الاجتماع الثاني للمجلس الوطني الفلسطيني والذي ألقى فيه جمال عبد الناصر خطاباً متشدداً جداً ضد طرح بورقيبة، تم اتخاذ قرار ينص على: "إن دعوة الحبيب بورقيبة تعتبر أكبر خيانة للمشكلة الفلسطينية، وأنها شذت عن الإجماع العربي، ومست بحق الشعب الفلسطيني في حق تقرير المصير"، وأثنى المجلس على أمير الكويت، الذي أعلن عن وقف المساعدات لتونس "أخذاً بعين الاعتبار موقف الرئيس بورقيبة من القضية الفلسطينية" (٤٢).

كانت القرارات بمثابة تنبيه للحسين كي لا يدلي بتصريحات قد تفسر وكأنها انحراف عن "النهج الوطني العربي"، وقد فهم الحسين الإلحاحات، واكتفى بالنضال الذي كان يديره ضد خلايا حركة فتح التي حاولت تحويل الأردن إلى خشبة قفز لعملياتها العسكرية ضد إسرائيل، وبالتالي تعريض المناطق الحدودية الأردنية لعمليات إسرائيل الانتقامية.

لقد قام الملك الحسين ورئيس حكومته وصفي التل بالعديد من الجهود لمواجهة أحمد الشقيري الذي كان يسمى لتوسيع قاعدة عمله في الأردن، وبالتالي، تعريض وحدته للخطر، وخلال جلسة البرلمان في التاسع من أيار، دعا وصفي التل الفلسطينيين، "لأداء الخدمة العسكرية في الجيش الأردني أسوة بأشقائهم الأردنيين".

٤٢-قرار المجلس الوطني الفلسطيني، العرب إسرائيل كراسه ٣-٤ ص ٦٤.

كانت هذه الدعوة بمثابة البديل الذي طرحه الأردن لخطة الشقيري الرامية لفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على الفلسطينيين في وحدات جيش التحرير.

أخذ الحسين يراقب بقلق بالغ، "تمادي" الشقيري المتزايدة، وفي أعقاب إعلان عبد الناصر عن وضعه لشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة تحت تصرف الشقيري. سافر الشقيري إلى الصين، وطلب منها تزويده بأسلحة لجيش التحرير، وطلب الشقيري من السفينة الحاملة للسلح بالرسو في ميناء مصري دون أن يطلب إذنًا بذلك من السلطات المصرية. وكأنه يعمل في أراضيّه، أدرك الملك الحسين أن هذه المسلكية تخبئ الكثير من الأخطار لنظامه، لذا قرر كبح جماح منظمة التحرير وشكمتها، وهي لا زالت في بداية الطريق وفضل هذا النضال الهادف عن الجدل النظري حول طروحات بورقيبة.

حرصت إسرائيل على منع المنظمات الفلسطينية من العمل من داخل الأراضي الأردنية. التي كانت في الوقت ذاته تسبب إحراجا للملك الحسين. وقد فعلت إسرائيل ذلك. بتحذير علني في آذار ١٩٦٥. جاء فيه: "إنها ستحارب المخربين"، ولا يمكنها أن تعفي من المسؤولية أي دولة يتسلل المخربون منها أو عبرها إلى إسرائيل.

كان هذا الوضع بمثابة نموذج للتفاهم على أرضية توافق المصالح، وإحدى الممارقات التي ولدت من رحم تماثل المصالح بين دولتين متجاورتين تعيشان حالة حرب. بيد أنهما غير مؤهلتين لترجمة هذا التماثل إلى صورة عقد أو اتفاقية علنية. وعلى الصعيد العملي. طرح كل من إسرائيل والأردن ثلاث معارضات للتفاهم المهم الذي توصلتا إليه:

«أدت معارضة إسرائيل لتسليح الأردن بالدبابات إلى خلق اتفاق، مطلع ١٩٦٥، بين الدولتين، ينص على تحويل الضفة الغربية إلى نوع من "الناطق الحاجزة" الأمنية بينهما، والتي ستكون خالية من الدبابات.

ومن الجدير بالذكر، أن هذا التفاهم هو أحد الأسس المهمة بين أي دولتين تنهيان وضع الحرب فيما بينهما، فكيف إذا كان وضع الحرب قائما بين هاتين الدولتين؟؟ ولم يتم هذا التفاهم بصورة مباشرة، بل بصورة غير مباشرة، حيث أعرب الأردن عن ذلك إلى الولايات المتحدة، والتي قامت بدورها بإبلاغ إسرائيل بذلك.

«المعارضة الأردنية العلنية لاستغلال إسرائيل لمياه نهر الأردن، وانضمام الحسين لمبادرة مؤتمر القمة العربي، بشأن تحويل مياه نهر الأردن، ساعد إسرائيل والأردن على تنفيذ خطة تقسيم المياه، التي اتفقتا عليها قبل عشر سنوات، وتمكن الأردن من تنفيذ خطة نهر اليرموك، والاستعانة بتمويل عربي شامل، في حين استطاعت إسرائيل استغلال القسم المخصص لها من مياه نهر الأردن ضخه في ناقلها القطري. دون أن يمس ذلك بالقسم المخصص للأردن.

أدى هذا التنسيق بين الخطتين آنفتي الذكر، واللتين تم تنفيذهما بتمويل أميركي، وفقا للخطوط العريضة التي طرحها أريك جونسون في سنوات الخمسينيات- المبعوث الخاص للرئيس الأميركي ايزنهاور-إلى المنشور على وسيلة فنية، في صورة شركة هندسة أميركية من شيكاغو، والتي تم استئجارها من قبل الأردن وإسرائيل كل على حدة.

وهكذا، ورغم الاتهامات العلنية التي وجهتها كل دولة من الدولتين إلى الأخرى. بشأن مياه نهر الأردن. عثرتا على أسلوب للتعاون فيما بينهما.

هـ بدت التحذيرات الإسرائيلية المتشددة ضد نشاطات المنظمات الفلسطينية العاملة من الأراضي الأردنية، والتي صاحبها عمليات انتقامية إسرائيلية، وكأنها ترمي إلى إثارة غضب الأردن، لكن الحقيقة، هي أن هذه التحذيرات والعمليات ساعدت الأردن في كبح جماح المنظمات الفلسطينية، كما خلقت هدوءاً بين إسرائيل والأردن على الحدود بينهما.

تمثلت مصلحة الأردن في تقليص تأثير المنظمات الفلسطينية، والحيلولة دون تبلور كيان عسكري فلسطيني، يهدد سلامة أراضي المملكة مع التهديد الإسرائيلي، الرامي لمنع وقوع عمليات عسكرية ضدها انطلاقاً من الأراضي الأردنية.

لقد أدركت إسرائيل الخطر الكامن في بلورة كيان عسكري فلسطيني قرب حدودها على المدى البعيد. ولهذا السبب، قام رئيس الحكومة ليفي اشكول، بمبادرة في أيار ١٩٦٥ بغية تجذير السلام السائد على أرض الواقع والذي أرادت إسرائيل تثبيته على أرضية تماثل المصالح آنف الذكر.

ويقول الجنرال اود بول، رئيس هيئة الأمم المتحدة في القدس: أن رئيس الحكومة ليفي اشكول، اقترح في السابع عشر من أيار، على حكومة الأردن، أن تبدأ الدولتان مفاوضات مباشرة بغية تحويل الهدنة بين الدولتين إلى اتفاقية سلام دائمة.

ويقول الجنرال الثرويجي المذكور، أن هذا الاقتراح كان محكوماً عليه بالفشل مسبقاً، لأن العرب كانوا يرفضون جميع مبادرات المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، نظراً لأن مغزى أي مفاوضات من هذا القبيل هو الاعتراف بإسرائيل.

وهذا ما حدث فعلاً، حيث بعثت الحكومة الأردنية عبر الجنرال بول، رداً لإسرائيل جاء فيه: "إن مشكلة فلسطين هي مشكلة إيمان ومبادئ، وليست مشكلة

مصالح وموارد" (٤٣).

ولا توجد أي دلائل تشير إلى أن ليفي اشكول فوجئ بالرد الأردني إذ من الصعب الافتراض بأنه توقع استجابة الأردن لتجذير التسوية الحدودية في صورة اتفاقية سلام. إن ضعف الأردن الذي حال دون تمكينه من السيطرة سيطرة كاملة على الحدود، هو نفسه الذي حال دون تمكنه من القيام بخطوة علنية قد تفسر على أنها سلام منفرد مع إسرائيل. فالأردن لم يكن على استعداد لتجذير تفاهمه مع إسرائيل وتحويله إلى سلام رسمي.

ولم تمض عشرة أيام ، حتى وجه الجيش الإسرائيلي ضربة إلى قلقيلية وجنين انتقاما لمقتل ستة إسرائيليين، وقد أوضح الناطق العسكري أسباب الهجوم بقوله: إن العملية موجهة لحكومة الأردن لحثها على اتخاذ خطوات متشددة لكبح جماح "المخربين". وقد جاء هذا التصريح كي يوضح أن إسرائيل لا تعمل ضد الأردن. بل تحاول حثه على العمل ضد "المخربين" الذين يقضون مضاجع إسرائيل والأردن على حد سواء.

كان الملك. آنذاك في العقبة، وقد توجه إلى مكان الحادث بسيارته بيد أن سيارته اصطدمت بجدار مما أدى إلى إصابته. وبعد عدة أيام. اتضح أن الملك أصيب في عموده الفقري، مما حدا به للتوجه إلى أوروبا للاستشفاء وهناك. كانت بانتظاره مقابلة مع ممثل إسرائيلي.

أمر الملك الحسين حكومته. ببذل المزيد من الجهود لتصفية العمليات

الإرهابية الحدودية مع إسرائيل. وقد أفادت جريدة (ديلي تلغراف) اللندنية من القدس. أن الضابط الذي تورط في عملية إطلاق النار في القدس اعتقل، وأن الجيش الأردني تلقى أوامر بمنع عمليات التسلل ضد إسرائيل، من الأراضي الأردنية. كما نفت الحكومة الأردنية نفياً قاطعاً، ما أشيع من أنباء تفيد بأن للسلطات الأردنية كانت على علاقة ما مع "عناصر" حركة فتح (٤٤).

توجه الملك الحسين للاستجمام في أوروبا، وترك لشقيقه الأمير الحسن-الذي عينه ولياً للمهد-ولوصفي التل مهمة مواجهة التحركات الفلسطينية التي برزت في صورة الضغوط التي كان يمارسها الشقيري.

لقد وضع الحسين، في حقيقة الأمر (تشريعا) بشأن هذه النقطة، في التصريح الذي أدلى به خلال شهر أيار، حين قال: "منذ توحيد الضفتين، امتزج الشعبان، فأصبحت فلسطين الأردن، والأردن أصبح فلسطين".

وعلى الصعيد العملي، اضطرت حكومة الأردن، خلال صيف ١٩٦٥، لمواجهة المحاولات التي بذلها رئيس منظمة التحرير، بغية تعميق جذور "الكيان الفلسطيني". وتعزيز حجم المعارضة الفلسطينية في الضفة الغربية لمحاولة النظام الأردني لتذويب الفلسطينيين فيه.

وبدا ظاهرياً، أن الأردن قادر على التصدي للشقيري علناً، لكن سيادة روحية مؤتمرات القمة. آنذاك. بين القمة الثانية والثالثة، وسيادة روحية المصالحة العربية، جعلاً الأردن يفضل مقارعة الشقيري، بمفاوضات مضنية والعمل على إحباط جهود

٤٤-ديلي تلغراف-لندن، الرابع من حزيران ١٩٦٥.

الرامية إلى إنشاء وتشكيل خلايا فلسطينية عسكرية مستقلة. وقد عمد وصفي التل، في إطار ذلك، إلى إنشاء "منظمات شعبية" لتدريب الطلبة في المدارس تدريباً عسكرياً، وبالتالي إحباط مطالبة منظمة التحرير بإقامة معسكرات لتدريب الشبيبة الفلسطينية عسكرياً.

وسرعان ما اتضح، أن شعار "وحدة الهدف" الذي رفعته مؤتمرات القمة العربية في قراراتها بشأن تحويل مياه نهر الأردن، وبتشكيل منظمة التحرير، لا تستطيع الصمود.

وفي الكلمة التي ألقاها جمال عبد الناصر أمام أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، قال: "علينا أن نرجى تحويل وإنقاذ مياه نهر الأردن الغالية علينا جميعاً، حتى نصبح قادرين على الدفاع عن هذا المشروع، فنحن لن نستطيع تحويل روافد الأردن، قبل أن يكون بحوزتنا قدرة دفاع حقيقية برا وجوا" (٤٥).

أما الحكومة السورية، فقد أبدت عجزها على الملأ، ففي الثاني عشر من آب ١٩٦٥ قامت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي بالاستعانة بالدفاع والدبابات بضرب أجهزة التحويل السورية في منطقة (المجور). لقد أوضحت هذه الخطوة الإسرائيلية أن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية غير مجد، وأوضحت أن بمقدور عملية التحويل الأردنية مواصلة عملها، بفضل التنسيق مع إسرائيل حول تقسيم المياه، بالتعاون مع الأميركيين عن بعد، في حين أن مشروع التحويل السوري، دمر في العملية الإسرائيلية. وفي ظل هذا الوضع، لم يكن الأردن ملزماً للمسارعة والتسليم بوجود منظمة التحرير مثلما فعل في أيار ١٩٦٤، لقد ضعف التأييد العربي الشامل لمنظمة التحرير،

٤٥-موشيه أ.جلبوع ست سنوات، ستة أيام ص ٤٨.

وأصبح بمقدور الأردن، اتخاذ الخطوات المناسبة لكبح جماح هذه المنظمة التي كانت تسعى لاقتطاع قسم من الأردن. وقد حث هذا الهدف، الملك الحسين وحكومته، على البحث عن حليف، وعدم المخاطرة بالوقوع في العزلة، إذا ما وقفت مصر وسورية إلى جانب منظمة التحرير. وعلى ضوء ما أوردناه آنفاً، يمكننا أن نرى الاتفاقية الأردنية السعودية التي تم إنجازها في آب ١٩٦٥ بشأن تبادل أراض بين الدولتين (٤٦). وبناء على الاتفاقية، حصل الأردن على قطاع ساحلي طويل جنوبي العقبة مقابل أراض حصلت عليها السعودية في منطقة معان، وبهذه الاتفاقية تمت تسوية نزاع استغرق أربعين سنة، الأمر الذي جعلها تبدو كأساس لفهم سياسي أوسع.

• أخذ الحسين يفتش عن دعم وتأييد اقتصادي وسياسي خلال الزيارات التي قام بها إلى لندن وباريس، وخلال لقاءاته مع الرئيس الفرنسي ديغول، ومع رئيس الحكومة البريطانية.

• حاول الملك الحسين الحصول على تأييد شاه إيران، خلال زيارته لإيران، والتي كان هدفها تمهيد الطريق "لتحالف إسلامي" يرغب الأردن في الانضمام إليه بوصفه جداراً دفاعياً في وجه "الدول العربية الثورية" (٤٧).

• طلب الأردن من الولايات المتحدة المساعدة إلى تزويده بالمائة دبابة من طراز (باتون) التي وعدته بها، بغية التأكيد بذلك، على الدعم الأميركي للأردن (٤٨).

46-Middle East Joral (Summer 1986) pp.346-348.

٤٧-جريدة معارف ٢٨ أيلول ١٩٦٥.

٤٨-يوفال أرنون وأرييه يودفت "منظمة التحرير الفلسطينية تل أبيب ١٩٨٥ ص ١٠٨.

عمل الأردن على تهدئة "الجبهة الخلفية" الإسرائيلية بوصفها وسيلة للحصول على تأييد الأميركيين للأردن، وللحيلولة دون قيام إسرائيل بعمليات انتقامية ضد العمليات الإرهابية التي تقع ضدها انطلاقاً من الحدود الأردنية.

وقد أدى العامل الأخير الذي أشرنا إليه، إلى عقد الملك الحسين اجتماعاً مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مائير، في باريس في التاسع من أيلول ١٩٦٥. لقد قدم الملك للقاء غولدا مائير من كازابلانكا في أعقاب عقد مؤتمر القمة العربي الثالث والذي استغرقت نقاشاته من الثالث عشر من أيلول، وحتى السابع عشر منه. لقد أبرز هذا المؤتمر، التناقضات القائمة في العالم العربي، كما أن روحية المصالحة والأخوة التي قامت المؤتمرات العربية على أساسها، أفسحت مكانها للخصومات والانتهاكات المتبادلة، فقد اتهم السوريون المصريين بعدم الوفاء بالتزاماتهم نظراً لعدم مسارعتهما لإنقاذهم ومساندتهم، عندما قام سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير أجهزة تحويل نهر الأردن. واتهم الشقيري الأردن: بعدم تمكينه من تجنيد وحدات جيش التحرير الفلسطيني الذي تم الاتفاق على تأسيسه خلال مؤتمر القمة الأسبق.

أما الرئيس بورقيبة-الذي لم يحضر المؤتمر فهاجم أولئك الذين وجهوا الانتقادات إليه جراء اقتراحه آنف الذكر: للتسليم بوجود إسرائيل، مقابل تنازلها عن ثلث أراضيها.

وقد باءت جميع محاولات الرئيس بورقيبة للتأكيد على أنه لم يخن القضية العربية، بالفشل الذريع. حيث تجاهل الملوك والقادة العرب رسالته التي كتب فيها قائلاً: قامت خطتي على احتمالين:

أولاً: إذا ما انصاعت إسرائيل لقرار الأمم المتحدة-وهذا احتمال بعيد-فإنها ستمكن اللاجئين من العودة. وستتنازل عن قسم من الأراضي المحتلة. الأمر الذي

سيؤدي إلى إحداث تغيير في معطيات القضية لصالح العرب، وإتاحة الفرصة لإقامة دولة فلسطينية حرة، تكون الأساس لبداية الممارك القادمة لتهيئة الحل النهائي.

ثانياً: إذا ما أصرت إسرائيل على رفضها وهذا هو الاحتمال الأقرب جداً للواقع، فإن مكانتها الدولية ستضعف، وسيقلص عدد مؤيديها، وسيصبح من الصعب على مؤيديها مواصلة تقديم المساعدات لها، وبالتالي، يصبح الموقف العربي أقوى، إذا ما لجأنا لاستخدام القوة بغية تنفيذ القرارات الدولية (٤٩).

حافظ الحسين على صمته خلال المؤتمر، ولم يحاول الدفاع عن بورقيبة، واحتاج الملك إلى مساعدة عبد الناصر، بغية إحباط خطة الشقيري لإقامة جيش (فلسطيني) على الأراضي الأردنية، وغير خاضع للسلطة الأردنية. وقد فاجأ عبد الناصر الجميع، بتأييده موقف الحسين القائل: إن على رئيس منظمة التحرير، التنسيق مع الدول التي يرغب في إقامة الجيش على أراضيها، ويجند جنوداً للالتحاق به. كان هذا التأييد انتصاراً كبيراً للحسين، في إطار نضاله ضد المحاولات التي قام بها الشقيري لإقامة دولة داخل الدولة الأردنية.

ورغم هذا الإنجاز لم يشعر الحسين بالارتياح إزاء التحول الذي طرأ على موقف عبد الناصر بشأن الحرب مع إسرائيل. لقد اعتقد الحسين حينما ضم صوته إلى صوت عبد الناصر بشأن عقد مؤتمر قمة عربي في كانون الثاني ١٩٦٤، إن هذه الخطوة جيدة على صعيد وقف التدهور باتجاه الحرب الذي كانت سورية تدفع باتجاهه. لقد

٤٩- إبراهيم سيلع، وحدة في إطار الفرقة في مؤتمرات القمة العربية. القدس ١٩٩٣ ص ٥٥-٥٧. ويتضمن الكتاب تفاصيل مسهبة حول النقاشات التي دارت بشأن قضية بورقيبة.

فضل خطة تحويل مياه نهر الأردن عن أي مواجهة عسكرية، رغم أنه سمع أكثر من مرة أن إسرائيل ستعتبر أي محاولة لتحويل نهر الأردن كذريعة للحرب. لكن أقوال عبد الناصر، آنذاك، كانت مشجعة له، فقد كان عبد الناصر يقول إنه لا يسمى إلى المواجهة مع إسرائيل في المستقبل القريب، بل وأكد أن هناك حاجة لتوفر هامش زمني مدته خمس سنوات بغية إعداد الجيوش العربية لمواجهة إسرائيل.

وخلال مؤتمر كازابلانكا، غهر عبد الناصر أفكاره، آنفة الذكر، فقد أرغم الجنرال المصري الذي ترأس القيادة العربية المشتركة لتقليص فترة الاستعدادات لثلاث سنوات فقط.

وقد أشارت عملية تقليص هذه الفترة للملك الحسين، أن العالم العربي يتجه نحو الحرب مع إسرائيل.

ونظرا لأن الملك الحسين، كان في تلك الآونة، منشغلا بمخططات تطوير كبيرة في ضفتي الأردن، فإنه لم يكن معنيا أبدا بخوض حرب.

ولم يكن الأردن بحاجة إلى أي غطاء عربي جوي على مشروعه الخاص بتحويل مياه نهر الأردن، إذ كان لديه من الأسباب ما يجعله يؤمن بأن إسرائيل لن تهاجم هذا المشروع، لكن وفي أعقاب مهاجمة الطائرات الإسرائيلية للتجهيزات السورية الخاصة بتحويل النهر، طالب لبنان خلال مؤتمر كازابلانكا بغطاء جوي عربي شامل لمشروعها بهذا الخصوص، وهكذا، تطرق قرار كازابلانكا، لمشروعات التحويل كلها، بما فيها المشروع الأردني، في الوقت الذي طالب فيه الأردن بغطاء جوي عربي لأمر آخر فعندما ضغطت الدول العربية، على الأردن للموافقة على إدخال قوات إنقاذ من السعودية والعراق إلى الأردن، اشترط الملك الحسين موافقته المبدئية بتوفير الدول العربية غطاء جويا للأردن في حالة مهاجمة إسرائيل لأراضيه.

لم تخلق وعود مؤتمر كازابلانكا أي أوهام لدى الملك الحسين، بشأن مصداقيتها، كما أن إسرائيل، أوضحت للملك الحسين، أنه ليس بمقدوره الركون إلى هذه الوعود العربية، لأن أسلحة الجو العربية لم تسارع لنجدته عندما اجتاح الجيش الإسرائيلي الأراضي الأردنية انتقاماً للعمليات "التخريبية" التي وقعت ضد إسرائيل، انطلاقاً من الحدود الأردنية.

وفي الوقت الذي كان فيه الملك الحسين يبذل جهوداً لكبح جماح عمليات حركة فتح ضد إسرائيل أخذ يفتش عن ركيزة أميركية واسعة إلى أبعد حد ممكن، وهو الأمر الذي قاده لبدء الحوار مع إسرائيل. وعملت الولايات المتحدة والتي تمكنت من إحراز تفاهم أردني-إسرائيلي حول نزع سلاح الضفة الغربية جزئياً، تفاهم إسرائيلي-أردني بشأن توزيع مياه نهر الأردن-شجعت الحسين على العمل بغية التوصل إلى تفاهم مع إسرائيل لامتصاص التوتر القائم على حدود الدولتين، وإجراء تسويات لمنع التسلل، وببذل جهود مشتركة للحفاظ على الهدوء من أجل مصلحة إسرائيل والأردن معاً.

وقد فعلت مشاعر خيبة الأمل من مؤتمر كازابلانكا، من جانب، والأزمات التي كان الحسين يعانيها من الجانب الآخر-فعلها، ودفعت به نحو هذا الطريق، ولا شك أن هذا التحليل، هو التحليل المنطقي للخطوة الفريدة من نوعها، التي قام بها الملك الحسين، والذي توجه وهو في طريق العودة من مؤتمر القمة العربي-الذي ناقش أساليب النضال ضد إسرائيل- للقاء وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مائير، ومناقشتها حول أساليب امتصاص التوتر بين مملكته وبينها.

قال الملك الحسين لغولدا مائير خلال لقائه بها في التاسع عشر من أيلول

١٩٦٥، في باريس: "منذ زمن وأنا راغب في مقابلتك، وأنا سعيد بهذا اللقاء" (٥٠).
لم تكن السيدة (روت وييل) صاحبة الشقة آفة الذكر والتي طلب منها ولتر
ايتان أن تضع شقتها تحت تصرف غولدا مائير-تعلم بالشخصية السرية التي ستجتمع
بها غولدا، ولم يتسرب نبأ اللقاء إلى وسائل الإعلام الفرنسية، التي غطت لقاء غولدا
مائير ووزير الخارجية الفرنسي (كوب دي ميرويل)، ولقاء الملك الحسين بديغول
بتوسع. لم تتسرب أي معلومات أو أنباء عن لقاء غولدا /الحسين والذي كان أول لقاء
على المستوى الوزاري.

ذكر الحسين غولدا مائير بلقاءاتها مع جده الملك عبد الله، وأعرب عن
سعادته نظرا لأنه قادر على مواصلة سياسة جده الحبيب.

لم تكن اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة. هي التي تشغل غولدا
والحسين. بل القضية التي كان الحسين يناضل من أجلها خلال مؤتمر كازابلانكا،
قضية تواجد قوات أجنبية على الأراضي الأردنية. فجميع الاعتراضات التي أوردها
الحسين خلال المؤتمر. ضد هذا التواجد. لم تجد نفعا. واضطر في نهاية المطاف.
للموافقة على قرار المؤتمر الذي نص على تواجد جيوش أجنبية على الأراضي
الأردنية، مقابل وعده بتقديم خمسة ملايين جنيه إسترليني إليه لتمكينه من تنفيذ
خطة نهر اليرموك. التي عرضت خلال المؤتمر. بوصفها خطة لتحويل مياه نهر

٥٠- من خلال محادثات مع سيمحاد دنيثيس والذي شغل منصب رئيس مكتب غولدا
مائير، ومع وولتر ايتان. سفير إسرائيل في باريس الذي رتب اللقاء.

الأردن وروافده. وجزء من خطة عربية لمنع إسرائيل من تحويل النهر وروافده لري النقب. خشي الحسين من رد فعل إسرائيل جراء نشر قوات أجنبية في مملكته. وبدا شديد الاهتمام بتهدئة الوضع. وببذل قصارى جهده لإجراء تنفيذ القرار، ودعا إلى التحلي بالصبر والتأني. وأكد أنه لن يبدي تدمره من التصريحات المتشددة التي قد تدلي بها إسرائيل ضد وضع جيوش أجنبية على أرضيه، لأن من الممكن أن يجني فائدة من هذه التصريحات.

نبتت أجواء التفاهم والثقة التي سادت اجتماع الحسين-غولدا مانير من تأثر إسرائيل من تدخل الملك. للحيلولة دون حدوث انفجار في القدس، في أعقاب تبادل إطلاق النار بين الجيشين الأردني والإسرائيلي في المعركة التي نشبت بغية السيطرة على منزل طنوس الواقع على خط التماس في المدينة. وقد وجهت الحكومة الأردنية إنذارا لإسرائيل لإخلاء النزول حتى ساعة معينة. وبدا أن هناك احتمالا لاندلاع القتال على طول خط التماس في القدس. بيد أن الملك تدخل في اللحظات الأخيرة، وتم إلغاء الإنذار (٥١). وكانت غولدا مانير قد علمت بتدخل الملك قبل وقت قصير، مما عكس أجواء جيدة على اللقاء بينهما في باريس.

كان الملك شديد الاهتمام بتهدئة الوضع، فالوعد الذي حددته الولايات المتحدة لتسليمه الدبابات اقترب. وقد كان معنيا بتسريع تسليمها له، وخشي أن يؤدي أي صدام مع إسرائيل. إلى عرقلة ذلك. فالإعلان عن وضع قوات أجنبية على الأراضي الأردنية. سيثير تساؤلات في الكونغرس الأميركي. إذا ما قامت إسرائيل

بحملة إعلامية ضد تسليح الأردن بدبابات حديثة، لذا، رغب الملك في أن يؤكد أنه لا داعي للقلق أبدا من تزويد الأردن بالدبابات الأميركية.

أما القضية الأخرى التي طرحت خلال اللقاء في باريس، فكانت قضية الحفاظ على الهدوء الحدودي، وإسرائيل كانت تعلم بأن الحسين، ناضل خلال اجتماعات مؤتمر كازابلانكا، ضد محاولات الشقيري القائلة بتوسيع مجالات نشاطاته في الأردن. بيد أنها لم تكن على استعداد للاكتفاء بالتصريحات، وحثته على اتخاذ خطوات ضد المجموعات التي تعمل على إذكاء نيران الفتنة في المناطق الحدودية، وعلى وجه الخصوص مقاتلي حركة فتح الذين كانوا يتسللون من إسرائيل إلى سورية عبر الأراضي الأردنية.

ولا شك أن القلة القليلة التي كانت تعلم باللقاء الذي جرى بين الملك وغولدا مائير، لاحظت ما جاء في الخطاب الذي ألقاه الملك الحسين في الرابع من تشرين الأول أمام مجلس الأمة الأردني بعد أسبوعين من اللقاء آنف الذكر.

وفي تعقيب رئيس الحكومة ليفي اشكول على خطاب الحسين، قال: "أنا أعزو أهمية لجوهر الخطاب الذي ألقاه الملك الحسين أمام البرلمان الأردني. فلأول مرة، نسمع أن هناك نوايا لدى الحكومة الأردنية، لوقف نشاطات فتح على أراضيها فوراً، وأنا أفهم من ذلك، أن الملك يدرك الآن، أن هناك أخطارا تواجهه جراء عمليات فتح، ولست أرغب في الإسهاب في مصادر هذه الأخطار" (٥٢).

لقد جاء رأي اشكول. آنف الذكر. حول خطاب الحسين. في أعقاب حملة التحذيرات الإسرائيلية المكثفة للحكومة الأردنية، ولا يجب أن نفترض. أن هذه

التحذيرات التي حظيت بقدر كبير من الدعاية في وسائل الإعلام، أثارت استياء الملك الحسين، الذي قال في خطابه أمام أعضاء مجلس الأمة الأردني في الرابع من تشرين الأول: "يجب أن ندين ونشجب جميع الحركات المتطرفة العاملة على الأراضي الأردنية، خارج جميع الأطر، والتي تقدم للعدو ذريعة للمساس بنا، ولتخريب جهود الأمة العربية كلها" (٥٣).

ويمكننا أن نجد تأكيدا للافتراض القائل: إن الحسين لم يجد بأسا في تحذيرات إسرائيل العلنية في الخطوة التي اتخذتها غولدا مائير حال وصولها إلى نيويورك، في أعقاب لقائها مع الحسين فقد طلبت من سكرتير الأمم المتحدة، نقل رسالة إلى حكومة الأردن: تطالبها فيها بالسيطرة على عمليات فتح ووقفها، وأمرت سفرائها في الدول العظمى، أن يوجه كل منهم تحذيرا مماثلا-إلى الأردن عبر تلك الدول (٥٤).

وفي نفس الوقت طلبت إسرائيل من نائب رئيس طاقم الأمم المتحدة في إسرائيل الكولونيل مارش، نقل تحذير إلى حكومة الأردن، ينص على أن إسرائيل

٥٣- خطاب الحسين في مجلس الأمة في الخامس من تشرين الأول ١٩٦٥.

٥٤- لقاء غولدا مائير مع سكرتير الأمم المتحدة (أوثانت) جرى في الثلاثين من أيلول ١٩٦٥ ونشرته جريدة معاريف في الأول من تشرين الأول ١٩٦٥، وقد طلبت غولدا نقل تحذيرها إلى الأردن، وقام الكولونيل مارش بنقل رد الأردن إلى إسرائيل عشية عيد الغفران- معاريف ٦٥/١٠/٧.

سترد بشدة بالفة، على كل عملية تقوم بها حركة فتح من داخل الحدود الأردنية(٥٥).

لقد عرضت التحذيرات الإسرائيلية، آنفة الذكر، بوصفها تحذيرا أخيرا لحكومة الأردن، بغية حث الحسين في حملته ضد المتسللين. كان الملك الحسين في تلك الآونة منشغلا، في مواجهة شديدة مع أحمد الشقيري، وقامت أجهزته الأمنية بملاحقة كل من يقدم المساعدة لحركة فتح. وقد جاءت تحذيرات إسرائيل، كي تؤكد للفلسطينيين الأردنيين صحة أقوال الحسين، بشأن الأخطار التي ستعكسها العمليات العسكرية ضد إسرائيل على أولئك القاطنين في المناطق الحدودية، مع إسرائيل. لذا فإن من الضروري وقفها.

لم يتأخر الأردن في تقديم رده حول التحذير الذي حملته الكولونيل مارش. وقد جاء الرد مشابه للرد الذي قدمه الحسين لغولدا مائير. فقد أعلمها الكولونيل مارش باسم الحكومة الأردنية، بأن الحكومة تبذل قصارى جهدها لمنع عمليات فتح من أراضيها، وأنها تطالب إسرائيل بإبداء التفهم، وعدم المسارعة بالرد العسكري على

٥٥- أعلنت الصحف الإسرائيلية أيضا عن استدعاء الكولونيل مارش إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، وأفادت أن إسرائيل طلبت منه نقل تحذير أخير إلى الأردن، نكن من المعروف أن الأمم المتحدة رفضت أن تعمل كعامل بريد للتحذيرات War and Peace in the Middle East .p.133

تلك العمليات (٥٦). وجاء الخطاب الذي ألقاه الملك، أمام مجلس الأمة، مناسبا للرد الذي بعث به لإسرائيل، على الرغم من أن نشاطه حركة فتح كانوا قد فجروا مسنزلين على أطراف إحدى المستوطنات الحدودية قبل يومين فقط من إلقائه للخطاب.

حرص الملك أيضا على تهدئة الوضع، علنا، والتأكيد لها على أن القرار الذي تم اتخاذه في مؤتمر القمة العربي بشأن تمركز قوات سعودية وعراقية على الأراضي الأردنية لن يكون ساري المفعول—مثلما أوضح الحسين لغولدا مائير، ففي الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الأمة، قال الحسين: وافقنا على إدخال قوات سعودية وعراقية إلى الأراضي الأردنية، إذا ما وافقت القيادة المشتركة على ذلك، وإذا ما أقررنا نحن، أن الظروف السائدة في المنطقة تتطلب ذلك (٥٧)، أو بمعنى آخر، أن الحسين احتفظ لنفسه بحق تحديد ماهية الظروف التي تتطلب إدخال القوات. لقد استخدمت مسألة مواجهة إسرائيل كذريعة لتبرير تأخير نشر الجيوش الأجنبية على الأراضي الأردنية.

وفي نفس الوقت الذي بذل فيه الأردن جهودا لتهدئة الوضع، قام رئيس الحكومة الأردني وصفي التل بحملة لوقف الشقيري عند حده. لقد تحدث الشقيري

٥٦- في الرابع من تشرين الأول سلم سفراء إسرائيل رسائل مماثلة للدول العظمى تنص على أن إسرائيل لن تستطيع تحمل عمليات فتح من الأراضي الأردنية بعد الآن، معاريف ١٩٦٥/١٠/٥.

٥٧- خطاب الحسين أمام مجلس الأمة الأردني ١٩٦٥/١٠/٤.

حقا باستخفاف عن وصفي التل، وأشار إلى أنه كان موظفا في مكتبه قبل فترة-المكتب العربي في القدس(٥٨)، إلا أن التل لم يكن يحمل للشقيري ضغينة شخصية، بل كان يعمل-لأسباب مبدئية- بصورة دائمة وشديدة ضد محاولات الشقيري تثبيت أقدامه في أراضي الأردن السيادية. وقد برر التل رفضه الاستجابة لمطالب الشقيري بالقول: إن الأردن ليس بحاجة إلى منظمة التحرير من أجل محاربة إسرائيل، وأن بمقدور الشقيري أن ينظم الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأردن، أما داخل الأردن فلا يوجد له أي دور(٥٩). النضال ضد إسرائيل موضوع بأيدي الحكومة الأردنية، والتي تديره بصورة حازمة، منذ سنوات طويلة، دون الحاجة إلى منظمة التحرير. أدت الحملة الدعائية التي قادها النظام الأردني ضد منظمة التحرير، إلى تدهور العلاقات بين الطرفين، وولد الهجوم المضاد الذي شنه (صوت فلسطين) على النظام الأردني، مما حدا بالأردن إلى تقديم شكوى إلى مجلس الجامعة العربية، ومطالبة عبد الناصر بالتدخل(٦٠).

كانت هذه الخطوة الأردنية بمثابة سيف ذي حدين، حيث اضطر النظام

٥٨- اشتر مسابير بين الأردن وفلسطين ص ٥٨.

٥٩- راديو عمان، الرابع من تشرين الأول ١٩٦٥.

٦٠-(الجمهورية) القاهرة ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥.

الأردني بعد ذلك لاستضافة الشقيري في التاسع عشر من تشرين الثاني، والذي قدم إلى عمان لإجراء مفاوضات مع النظام الأردني، كانت محكومة بالفشل مسبقاً. وقد بدأت الخلافات بالتصريح المتعجرف الذي أدلى به الشقيري أمام الملك الحسين: "لو كنت أرغب في أن أكون رئيس حكومة لدى جلالتك لاستأجرت منزلاً في عمان، وبعد أسبوع كنت سأصبح رئيساً للحكومة (٦١)". بيد أن العجرفة لم تكن الأمر الذي حال دون التوصل إلى اتفاق، بل جشع الشقيري، وسعيه لإنشاء جهات حكومية انشاقاقية داخل مملكة الأردن، والتي كانت ستؤدي في المستقبل إلى اقتطاع قسم من المملكة. وقد رفض الأردن جميع المطالب التي قدمها الشقيري: إقامة جهاز لا سلكي مستقل يربط بين مكتب منظمة التحرير في القدس العتيقة ومركزها في قطاع غزة، والمطالبة بالسماح لمنظمة التحرير بإنشاء قواعد تدريب عسكري للشبيبة والطلاب، والسماح للمنظمة بتوزيع الأسلحة على القرى الحدودية، والمطالبة بإشراك زعماء منظمة التحرير في قيادة الدفاع القطري في المنطقة الحدودية.

ورغم أن المفاوضات بين الأردن ومنظمة التحرير كانت عديمة الجدوى، إلا أنه طرأ تراجع في الخطوات التي وعد الأردن باتخاذها مطلع ذلك الشهر، ضد خلايا فتح، خلال الحوارات التي أجراها الأردن مع الجامعة العربية ومصر. في نهاية تشرين الأول تم تفجير محطة مياه بالقرب من (روش همين)، وفي مطلع تشرين الثاني جرى تفجير بيت في جبعات يشيمياهو.

٦١-أشر ساسير، بين الأردن وفلسطين ص ٨٣-٨٤.

ونظرا لأنه لم تقع إصابات أو صدمات خلال هاتين العمليتين، فإنهما لم تثيرا ضجة، رغم أنهما خلقتا توترا شديدا في المنطقة العازلة في اللطرون.

ومن الجدير بالذكر، أن إسرائيل أجرت مفاوضات مع الأردن في الخمسينيات حول تقسيم هذه المنطقة (٦٢)، وعندما فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق، تم إقرار نهج يقوم بمقتضاه المزارعون من قبل الطرفين بفلاحة أراضيهم حسب قدرتهم، وفي نهاية تشرين الأول ١٩٦٥، رافقت عمليات فلاحة الأراضي صدمات بالأسلحة النارية في منطقة اللطرون مما أدى إلى إصابة إسرائيليين بجراح.

قدم الأردن شكوى ضد إسرائيل إلى الأمم المتحدة بسبب الأحداث آنفة الذكر، وفي ردها، قالت إسرائيل: أن عملية فلاحة الأراضي كانت مقبولة لدى الطرفين.

لقد اقتصرَت الصدمات بين الطرفين على منطقة اللطرون فقط، ولم تمتد إلى مناطق أخرى، والحقيقة هي أن هذه الحوادث كانت بمثابة استعراض قوى أردني أمام سكانها الفلسطينيين، لقد رغبت الحكومة الأردنية في التأكيد على أنها، وفي نفس الوقت الذي تناضل فيه ضد المنظمات الفلسطينية، التي تحاول تقليص سيادتها: فإنها لا تتخلى عن دفاعها عن الأراضي العربية ضد إسرائيل.

عثر الأردن وإسرائيل في تلك الآونة على مبرر للتفاهم السياسي الواسع فيما

٦٢- سجل بن غوريون في يومياته في الرابع من آذار ١٩٥٢: 'مفاوضات مع الأردن حول تبادل مناطق بالقرب من اللطرون، لقد اقترح طوقان أن يعطينا محور أيوب-عمواس مقابل المنطقة العازلة في الشمال لكن الجدل دار حول يالو، فنحن نطالب أيضا بيالو وهم يعارضون ذلك.

بينهما بوساطة الولايات المتحدة، فقد طالبت منظمة التحرير بالاعتراف بها كمراقب في الأمم المتحدة، وفي لقائها مع دين راسك-وزير الخارجية الأميركي، في السادس والعشرين من أيلول ١٩٦٥، أي بعد أيام معدودة من لقائها بالحسين-اعتمدت غولدا مائير على وجهة نظر الحسين بهذا الشأن لتجنيّد الولايات المتحدة ضد اعتراف الأمم المتحدة بالمنظمة (٦٣).

ولم تمض سوى عدة أشهر حتى وجد الأردن نفسه يتعرض لهجوم إعلاني وتنصب عليه انتقادات الاتحاد السوفييتي، الذي اتهمه بالعمل على إسقاط النظام السوري الذي تسلم السلطة في أعقاب الانقلاب العسكري الذي ترأسه الجنرال صلاح جديد.

١٩٦٦: الشقاق في السموع:

استمد التفاهم الإسرائيلي الأردني الكثير من الأسس من التأييد الأميركي للاتفاقيات التي تم إنجازها بوساطة الولايات المتحدة، بشأن مياه نهر الأردن، والتحفظات التي فرضت على إدخال دبابات إلى الضفة الغربية: لكن الانقلاب العسكري في دمشق، والذي رفع إلى السلطة شبان حزب البعث-أو مثلما عرفت آنذاك حكومة الدكاترة-أدخل عاملاً جديداً إلى حلقة النزاعات بين الدولتين الأعظم في المنطقة

٦٣- عندما رفضت الأمم المتحدة طلب منظمة التحرير عام ١٩٦٥ قدم الاتحاد السوفييتي اقتراح لشجب الصهيونية واعتبارها عنصرية. وقد تم إرجاء الاعتراف بالمنظمة حتى عام ١٩٧٥ وهي نفس السنة التي وصفت فيها الصهيونية بالعنصرية.

وإلى شبكة العلاقات العربية الداخلية، والتي كانت تؤثر على التفاهم الإسرائيلي الأردني من ثلاث زوايا:

• رفعت مستوى التوقعات والآمال بشأن الكفاح المسلح لتحرير فلسطين.
• ضمنّت التأييد السوري المباشر لحركة فتح، ومحاولة تحويل الأردن إلى قاعدة انطلاق للنشاطات المعادية لإسرائيل.
• جندت تأييد الاتحاد السوفيتي للقيام بحملة تهديدات واتهامات ضد إسرائيل وضد الأردن في آن واحد.

كان الأردن يعتمد في محاولات لمنع العمل الفدائي من الأردن، على التوصية التي نصح بها قائد القوات المشتركة الجنرال علي علي عامر، والذي أوصى بمنع عمليات التسلّل والنشاطات الفدائية التي قد تؤدي إلى جرّ الدول العربية إلى أتون الحرب قبل الأوان.

ويعتمد أيضاً، على قرارات رؤساء الوفود العربية (٦٤)، في لجان الهدنة في جلسة التاسع من كانون الثاني ١٩٦٥ في القاهرة والتي جاء فيها: "إن العمليات غير المنظمة لحركة فتح، في الأراضي المحتلة، غير مجدية وهي تثير المخاوف، لذا يجب على الدول العربية أن تتوخى الحذر من هذه العمليات" (٦٥). وفي نفس الوقت جاء في برنامج حزب البعث:

"إن القوات الثورية في الوطن العربي وعلى رأسها حزب البعث، تطالب

٦٤- أشر ساسر بين الأردن وفلسطين ص ١٠٧.

٦٥- أهود يعري، فتح ص ٥٦.

بالحرير الحقيقي لفلسطين العربية، وقد ثبت أن هذه المشكلة لن تحل، إلا بوسائل النضال العسكري، الذي يؤدي إلى إجلاء العدو، ووضع حد للتواجد الصهيوني، والأمة العربية تطالب بالمواجهة العسكرية اليومية دون هدنة في إطار حرب تحرير شاملة، والتي يجب أن يكون الفلسطينيون طلابعيين فيها، مع جميع العرب. إن أقصر الطرق للنصر، هي طريق الكفاح المسلح" (٦٦).

ومن الجدير بالذكر، أن أصواتا مماثلة ارتفعت أيضا في عهد الحكومة السابقة في سورية بل وقدمت المساعدات لحركة فتح في نشاطاتها، لكن الدعم والتأييد الحاليين كان لهما أثر كبير وأبعاد على النزاع الناشب بين مؤسسات منظمة التحرير وبين قوة حركة فتح التي بدأ نجمها يسطع، ولا شك أن المناقشة التي قامت بين الفصائل الفلسطينية أسهمت في تصعيد العمليات ضد إسرائيل، كما أن العمليات التي تم تنفيذها من داخل الأراضي الأردنية، أدت إلى حدوث صدامات بين الأردن وإسرائيل.

لقد شنت المنظمات الفلسطينية والاتحاد السوفييتي حملات كلامية ضد كل من إسرائيل والأردن على حد سواء، وقد جاء في سلسلة المقالات التي كتبتها جريدة المحرر البيروتية: "إن أي عملية فدائية تنطلق من إحدى الدول العربية يمكن أن تداوي الكرامة الفلسطينية الجريح، بيد أن هذه العمليات، لا تعدو كونها تيهي في الصحراء. حيث يجب أولا التصدي للقوى المضادة" (٦٧).

وفي مرحلة لاحقة، أعلن السوريون: "أن تحرير الأردن يعني تحرير

٦٦-صحيفة "البعث"، دمشق ١٣ آذار ١٩٦٦.

٦٧-كتاب أهود يعري "فتح" ص ٥٦.

فلسطين"، (٦٨).

لكن هذا (التصعيد) السوري في الهجوم على الأردن جاء في مرحلة لاحقة، وفي أعقاب منح الأردن ملجأ سياسياً لسليم الحاطوم مخطط الانقلاب الفاشل في سورية، فقد اتهم السوريون الأردن بالتورط المباشر في محاولة الانقلاب.

سبق الاتحاد السوفييتي سورية في الهجوم على الأردن، واتفق به بتدبير المكائد للإطاحة بالنظام السوري. لقد وصل الفهم السوفييتي إلى استنتاج مفاده أن النظام السوري الجديد - الذي أبدى تأييداً للسوفييت - لن يلجأ إلى أحضان الأميركيين، وبالتالي فإنهم سيعملون على التخلص منه بالاستعانة بحلفائهم القريبين من سورية. وبناء على هذا التحليل، أخذ السوفييت يروجون بأن إسرائيل والأردن تحشدان قواتهما على الحدود السورية بغية إسقاط النظام هناك. ولم يجد الإسرائيليون نفعا المحاولات التي بذلوها للتأكيد على أنهم لا يحشدون قوات على الحدود السورية؛ وأنهم يسعون لتحسين علاقاتهم مع السوفييت.

وفي السابع والعشرين من أيار ١٩٦٦ استدعي السفير الإسرائيلي في موسكو كترمنيل كاتس، على عجل. إلى فالديمين سميونوف - نائب وزير الخارجية السوفييتي، لتلقي رسالة تحذير من الحكومة السوفييتية، جاء في مطلعها: "يوجد في حوزة الحكومة السوفييتية أدلة تشير إلى أن إسرائيل حشدت قوات على حدود الدول العربية، مؤخراً. وهذا الحشد ذو طابع خطر. نظراً لأنه يتواءم مع الحملة الإعلامية

٦٨- راديو دمشق ٧/كانون الأول ١٩٦٦.

المعادية التي تشنها إسرائيل ضد سورية" (٦٩).

لم يكن لدى السوفييت أي دلائل من هذا القبيل، بل إن الأمر على العكس تماماً. ففي تلك الآونة بالضبط، قام رئيس الحكومة ليفي اشكول بجولة لثلاثة أسابيع في الدول الأفريقية لإقناعها بالساعدة وتأييد دعوته للدول العربية للموافقة على التفاوض السلمي على أساس الوضع الإقليمي الراهن، فقد كانت إسرائيل تأمل أن تؤدي (روحية طشقند) إلى تهدئة الوضع في المنطقة (٧٠).

ولا شك أننا ما كنا سنتطرق إلى هذه القضية لو لم يكن الأردن شريكاً في الحملة التي شنتها أبواق الدعاية السوفيتية والتي اتهمت الدولتين بحشد قوات على الحدود الجنوبية لسورية (٧١). ورغم أن إسرائيل والأردن نفتا هذه الاتهامات إلا أن السوفييت أصروا عليها.

٦٩-موشيه زاك-أربعون عاماً من الحوار مع موسكو ص ٣١٧-٣١٨، كانت تلك البرقية أحد اثنتي عشرة بريقة سوفيتية تم إرسالها إلى إسرائيل حتى حزيران ١٩٦٧ بشأن الحشود الإسرائيلية الحدودية.

٧٠-لم تكن إسرائيل قد أدركت طبيعة التحول الذي طرأ على السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط في أعقاب الانقلاب الأخير في سورية، وواصلت البحث عن سبل تحسين العلاقات مع موسكو. وفي التاسع من شباط، توجه ليفي اشكول إلى اليكسي كوسيجين، رئيس الحكومة السوفياتية، وطلب منه طرح فكرة لقاء بينه وبين عبد الناصر على غرار مؤتمر طشقند الذي عقده كوسيجين بين رئيسي حكومتي الهند وباكستان.

٧١-P.Snow. Hussein. p.167 بدا كتاب (سناو) ككتاب بيوجرافي متفق عليه مكتوب بوحى من السلطات الأردنية.

لقد ادعى المنطق السوفييتي، أن هناك تماثلاً في المصالح بين إسرائيل والأردن، في معارضتهما للنظام الجديد في سورية، ويبدو لأول وهلة، أن هذا التفكير هو تفكير فطن، لكن إسرائيل لم تكن تنهج وفقاً للتفكير السوفييتي.

وفي صيف ١٩٦٦ تبلسورت في العالم العربي كتلتان: الأولى كتلة الدول المحافظة مثل السعودية والأردن، والكتلة الثانية هي كتلة الدول الثورية: سورية ومصر والعراق، والتي تميزت بالاعتماد على الأسلحة السوفيتية.

فضلت إسرائيل البحث عن حلول محلية لمضايقات الفدائيين لها، والذين كانوا يتسللون إلى أراضيها عبر الأراضي الأردنية والسورية، ولم تدرس موقفها من الأردن في ضوء منظور النزاع بين الكتلتين الذي كان يدفع باتجاه تصعيد التوتر على الحدود الإسرائيلية.

لم يتم تشكيل كتلة الدول الثورية-التي كانت تسعى لجبر الدول العربية لمواجهة فورية مع إسرائيل- بين عشية وضحاها، فقد بدت الخلافات، مطلع العام، بين سورية ومصر هائلة جداً، وكانت إحدى القضايا التي تثير الخلاف وتذكّيه، هي تأييد سورية لعرفات مقابل تأييد مصر لأحمد الشقيري. وبدأ التنافس بين الدولتين حول القضية الفلسطينية على أشده، لكن عندما أعلنت سورية في تموز ١٩٦٦، عن عزمها عدم المشاركة بعد الآن في مؤتمر القمة العربي، طالما شارك الأردن فيه، سارت مصر في أثرها، بل ودقت مسماراً جديداً في نعش مؤتمر القمة العربي الذي ولدت منظمة التحرير في كنفه. وهكذا انضمت مصر، في نهاية المطاف، إلى الحملة الإعلامية التي كانت سورية تديرها ضد الأردن.

كان الأردن منشغلا بالنضال ضد أحمد الشقيري الذي كان يطالب بتوسيع
صلاحياته داخل الأردن، في حين كانت إسرائيل مشغولة بممارسة ضغوط على الأردن
لدفعها لكبح جماح الفدائيين العاملين من أراضيها.

وفي نهاية عام ١٩٦٥ أعلنت جريدة "نيويورك تايمز" على لسان مراسلها في
عمان (٧٢) أن حكومة الأردن أجرت حملة اعتقالات واسعة في أوساط رجال منظمة
التحرير وفتح، كما جرت اعتقالات أخرى في نيسان ١٩٦٦.

وخلال حملتي الاعتقالات آنفتي الذكر، وصف الحسين الشقيري "بالخائن"،
نظرا لأنه يسمى للفصل بين الأردن وفلسطين (٧٣). ورغم ذلك، كان قد توصل معه في
الأول من آذار ١٩٦٦ إلى اتفاق حول فرض "ضريبة تحرير" على الفلسطينيين العاملين
في الوزارات الأردنية (٧٤).

لم يكن هذا الاتفاق مرضيا للشقيري، في القضايا الأساسية التي كان يناضل من
أجلها.

فهي لم تمنح منظمته حرية عسكرية، ومن الجدير بالذكر، أن خلايا حركة
فتح أيضا لم تحظ بحرية عمل عسكري. وعندما اجتازت إحدى خلايا حركة فتح، في
نيسان، وادي عربة وفجرت المنشآت المائية في (عين ياهب) قام الأردن باعتقال

٧٢- نيويورك تايمز، ٣٠ كانون الأول ١٩٦٦.

٧٣- خطاب أمام مجلس الأمة، راديو عمان، ١٩٦٦/١٢/٩.

٧٤- راديو القاهرة، الثاني من آذار ١٩٦٦.

سبعين شخصا من المشبوهين بالانتماء إلى فتح (٧٥).

واصلت حكومة إسرائيل الضغط على حكومة الأردن كي تضمن سيادة الهدوء على حدودها، وخلال شهر آذار ١٩٦٦، طرحت اقتراحا للتسوية في منطقة القدس. فقد قام كدرون رئيس شعبة لجان الهدنة، في وزارة الخارجية الإسرائيلية، بتسليم الجنرال (أود بول) رئيس أركان الأمم المتحدة، اقتراحا موجهها إلى الحكومة الأردنية، ينص على تدمير جميع المنشآت العسكرية القائمة على طول خط الهدنة في القدس.

كان تدمير المنشآت العسكرية، سيخرج الجنود من خط الهدنة، وبالتالي، يقلص خطر فتح النار بسبب خطأ قد يقع على جانبي الحدود.

وقد قام الجنرال أود بول بنقل رسالة إسرائيل إلى الأردن، لكن الأردنيين ردوا عليها بالرفض، واعتبروها بمثابة إحداث تغيير في الوضع الراهن بالقدس. وقد زعم الجنرال أود بول، أن الأردنيين رفضوا المرض، نظرا لأنه كان بحوزتهم عدد أكبر من المواقع العسكرية على خطوط الهدنة (٧٦).

حرص الأردن جدا، على الحد من أعمال التخريب ضد إسرائيل، من أراضيها. وعندما قتل ضابط إسرائيلي، في التاسع عشر من نيسان ١٩٦٦، في تبادل النيران الذي وقع مع إحدى وحدات الجيش الأردني قرب ثكنة (مي عمي). قام الحسين، بتوجيه أمرا إلى جميع الجنود الأردنيين باحترام الانضباط في المناطق الحدودية. وعدم دفع الأمور باتجاه التدهور. على طول الخطوط الحدودية (٧٧).

٧٥-معاريف ١٤ نيسان ١٩٦٦

٧٦- Odd Bull. War and Peace In the Middle East p.94.

٧٧-معاريف-عشرين نيسان ١٩٦٦.

كان لدى الملك، من الأسباب، ما يجعله يشعر بالقلق، إزاء المعلومات التي تلقاها من الكولونيل محمد العراقي -أحد رجال المخابرات السورية الذي لجأ إلى الأردن- والتي اشتملت على قائمة بأسماء خلايا حركة فتح الموجودة في الأردن. وقد أمر الحسين باعتقال الأسماء الواردة في قائمة الكولونيل العراقي، ورغم ذلك، فضلت إسرائيل توجيه ضربة إلى قيادات حركة فتح التي أقيمت في الضفة الغربية.

وفي التاسع والعشرين من نيسان ١٩٦٦، هاجم الجيش الإسرائيلي قرية (قلعة) في الشمال، وخربة رفات في الجنوب، وفجر أربعة عشر منزلاً وصفها الناطق العسكري الإسرائيلي "كملاجئ لخلايا حركة فتح". وقد قتل في هذه العملية، أحد عشر أردنياً (٧٨) وأصيب ثلاثة جنود إسرائيليين بجراح.

قام الجنرال علي علي عامر -قائد القوات العربية المشتركة- بزيارة القرى التي هاجمها الجيش الإسرائيلي، ولم يعد أمام الحكومة الأردنية خيار، سوى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، ضد إسرائيل كي تثبت بأنها شديدة الاهتمام بمساس إسرائيل بسيادتها.

وفي رسالة الرد الجوابية لرئيس مجلس الأمن الدولي، كتب ميخائيل كومي -سفير إسرائيل- "لا زالت حكومتي تأمل بأن تتفهم حكومة وشعب الأردن، الأخطار الجسيمة، التي سيتعرض لها السلام والأمن، جراء تفشي العمليات الإرهابية، وأن تتخذ السلطات الأردنية خطوات متشددة لوقفها".

لم تكن حكومة الأردن بحاجة إلى تذكير إسرائيلي، أو حتى كي تتخذ خطوات سريعة ومتشددة، ضد النشاطات العسكرية التي تمارسها المنظمات الفلسطينية

داخل الأراضي الأردنية، أو انطلاقاً منها، كان لدى الأردنيين من الأسباب الخاصة، ما يحدو به لبذل جهود مكثفة لكبح جماح المنظمات الفلسطينية.

فقد أكدت له الأدلة التي قدمها الكولونيل محمد العراقي، حول مدى تشعب هذه المنظمات، ومدى المكائد التي تدبرها الأردن (٧٩).

أشارت هذه المعلومات، إضافة إلى القرارات التي اتخذها أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الثالث، ما بين العشرين والرابع والعشرين من أيار في غزة، غضب الملك الحسين، وقد استغل الحسين مراسيم الاحتفال بتخريج دورة معلمين في عجلون لمحاسبة المتآمرين عليه، رؤساء المنظمات الفلسطينية، حيث قال في خطابه:

"حول القائمون على منظمة التحرير هذه المنظمة إلى وسيلة تدمير، إنهم يدمرون ما بنيناه ليس لأنفسنا، بل من أجل فلسطين، إنهم يعملون كأداة تدمير لوحدة الصف العربي والعمل الموحد. إنهم يحدثون الجراح التي تكثر فيها الجرائم الغريبة عن وطننا العربي. وإنني أشعر بألم شديد ومعاناة، وأجد لزاماً علي أن أقول: لقد خابت جميع الآمال التي حرصنا على الحفاظ عليها، مهما كانت صغيرة، في أن نستطيع التعاون مع هذه المنظمة بوتيرتها الحالية (٨٠).

٧٩-(الدفاع) ١٥ حزيران ١٩٦٦.

٨٠-تم نشر قرارات المؤتمر الثالث للمجلس الوطني في مجموعات العرب-إسرائيل ٤ و٣ ص ٦٩-٧٨، إن القرار الذي أثار غضب الملك بشكل خاص هو القرار الذي شجب الدول التي توجد فيها تجمعات فلسطينية-المقصود هو الأردن-على عمليات الحظر والإبعاد والعنف ضد العناصر الوطنية الفلسطينية.

ونظرا لأن الاجتماع الفلسطيني في غزة دعا للانتقال من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة الطوارئ العملية والنهائية "نظرا لأنه يقع على عاتق القوات الفلسطينية الثورية، واجب إشمال نيران المعركة"، فقد اضطر الحسين للرد، والدعوة لمواصلة انتهاج الشدة في كبح العمليات، فقال: "سنقطع أي يد تمتد بالشر ضد هذه الدولة الموحدة-الأردن بصفتيها" سنقطع اليد، سنفقا أي عين تتطلع نحونا بكراهية، ومنذ الآن لن نتنازل بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى" (٨١).

أشارت أقوال الحسين الشديدة غضب أحمد الشقيري، الذي حاول إذكاء نيران التمرد ضد الملك، فدعا الوزراء الفلسطينيين في وزارة وصفي التل إلى الاستقالة، بيد أن أيا منهم لم يستجب لندائه (٨٢)، وأيضا المواطنون الفلسطينيون الذين دعاهم (صوت فلسطين) للرد بشدة على أقوال الحسين، لم يستجيبوا لهذا النداء. وقد تمادى الشقيري أكثر مما ينبغي في المقابلة التي أجراها مع مجلة "روز اليوسف" حينما أعلن: "حكومة الأردن تفتقر إلى الأسس الرئيسية لوجودها، لأنها تقوم على المساعدات التي تقدمها إليها الإمبريالية. إن الاستنتاج الأخير الذي خلصنا إليه، هو أن الأردن بصفتيه خاضع لسلطة كولونيالية" (٨٣).

تابع الإسرائيليون باهتمام بالغ، النزاع الذي نشب بين أحمد الشقيري والأردن، لكنهم امتنعوا عن التعقيب علنا، كي لا يسببوا إحراجا. وتلقى الأردن معلومات موثوقة، تؤكد أن إسرائيل لن تسمح لمؤيدي الشقيري بالسيطرة على الضفة الغربية، رغم أن وصفي التل، عمد إلى انتقاد إسرائيل، حينما وجه إليه سؤال حول

٨١-خطاب الحسين ٢٤ حزيران ١٩٦٦.

٨٢-صوت فلسطين 'صوت العرب' ١٥ حزيران ١٩٦٦.

٨٣- 'روز اليوسف'، ٤ تموز ١٩٦٦.

النزاع مع الشقيري. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده في الرابع من تموز ١٩٦٦، دعا وصفي التل للضرب بيد من حديد على مخططات الشقيري، وكي تجد أقواله القبول في أعين الفلسطينيين. قال إن خطة الشقيري "ترمي ويتأثير من الماركسيين العرب، للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل" (٨٤).

والحقيقة، هي أن هذا الاتهام كان بعيدا كل البعد عن الواقع. لذا سارع الشقيري للرد قائلا: "الشعب العربي يعرف وصفي التل جيدا، منذ أن كان ضابطا في الجيش البريطاني، وعلاقاته مع الإمبرياليين، والأجانب باتت معروفة للجميع". تواصلت عملية الترشق بالاتهامات بين وصفي التل والشقيري زمنا طويلا، وكان التل يتمتع بالقوة والصلاحية التي تمكنه من فرض عقوبات على منظمة التحرير. وقد لجأ إلى ذلك فعلا، خلال جلسة البرلمان الأردني، في السادس عشر من تموز ١٩٦٦، حيث أعلن فيها عن قطع العلاقات مع منظمة التحرير، وقرر ذلك بالتصريح الذي أدلى به الشقيري وجاء فيه: أن تدمير الكيان الأردني، يؤدي إلى تحرير فلسطين، وقال التل: "لذا لم يبق أمامنا خيار، سوى قطع العلاقات مع منظمة التحرير بغية الحفاظ على الكيان الأردني والمودة لطالبة مؤتمر القمة العربي بتحديد ماهية الكيان الفلسطيني" (٨٥).

ومن الجدير بالذكر، أن مؤتمر القمة العربي الذي أنجب منظمة التحرير لفظ أنفاسه الأخيرة، في الوقت الذي أعلن فيه الأردن عن قطع علاقاته مع المنظمة، فقد

٨٤- فلسطين الخامس من تموز ١٩٦٦.

٨٥- فلسطين ١٧ تموز ١٩٦٦.

أعلنت سورية أنها لن تجتمع مع الأردن في مؤتمر قمة عربي، وفي أعقابها أعلنت مصر، أنها لن تحضر مؤتمر القمة الذي دعي للانعقاد في أيلول ١٩٦٦.

لقد طوقت أجواء القمة العربية الأردن على الصعيد العملي من كانون الثاني ١٩٦٤ حتى تموز ١٩٦٦، فقد منح إطار-القمة للأردن الضمانات اللازمة لعدم انجرار الدول العربية لحرب فورية مع إسرائيل، فإعلان سورية عن تأييدها لحرب التحرير الشعبية، أدى إلى إزالة جميع القيود والضوابط التي فرضتها مؤتمرات القمة العربية، ومنحت حركة فتح القدرة على تحريك عجلات المواجهة العسكرية مع إسرائيل. وعندما أعلنت مصر أيضا أن المؤتمرات لم تعد مجدية، لم يمد بمقدور الأردن الاعتماد على هذه السياسة التي كانت ترمي للحيلولة دون نشوب الحرب قبل أوانها.

ولم يخف على الأردن، أن الاتحاد السوفييتي يقف خلف كل من سورية ومصر، وليس من المستبعد أنه يساعد الدولتين على التغلب على التناقضات والتناافر القائم بينهما، إلى درجة دفعهما للتوقيع على اتفاقية دفاع مشترك.

وبناء على هذا التصور، يمكننا أن نوضح السبب الذي حدا بالملك الحسين للإعلان في أعقاب عودته من الإجازة التي قضاها في أوروبا، في الأول من تشرين الأول ١٩٦٦، قائلا: "إذا ما اندلع القتال بين سورية وإسرائيل، فإن الأردن سيرى أن من واجبه فتح جبهة ثانية ضد إسرائيل، لامتناص الضغوط عن سورية، فكل خطوة إسرائيلية ضد سورية ستعرض ضعفنا الغربية للخطر" (٨٦).

استغرب الإسرائيليون بيان الحسين آنف الذكر، رغم النداءات التي كانت تطلقها سورية ضد النظام الأردني. لقد حاول الحسين نيل رضا العالمين، في آن واحد،

فهو من ناحية سعى لنيل تعاطف وتأييد الفلسطينيين له في نزاعه مع الشقيري وفتح وسورية بوصفه المدافع عن المصالح العربية في ظل جميع الظروف، ومن الناحية الأخرى، كان يتطلع لنيل تفهم إسرائيل للصعوبات التي يواجهها الأردن، وضمان التفهم الإسرائيلي عند الحاجة.

بيد أن التصريح الذي أدلى به الملك بشأن الوقوف إلى جانب سورية إذا ما نشبت بينها وبين إسرائيل حرب ورطقه، وعرضت الأردن لعمليات ردع إسرائيلية، تمثلت في الهجوم على قرية السموع الواقعة في منطقة الخليل.

وعندما ازدادت محاولات التسلل التي كان يقوم بها مقاتلو حركة فتح إلى إسرائيل من الأراضي الأردنية، وعندما أصبحت التهديدات السورية والتحذيرات السوفيتية هي الخلفية التي يركز إليها الفلسطينيون لمضايقه إسرائيل، وصل مسؤولو جهاز الأمن الإسرائيلي إلى استنتاج مفاده، أن من الضروري أن يوضحوا للأردن، أن إسرائيل لا تعفي الأردن من مسؤولية ما يصيبها انطلاقاً من حدودها، وأنه لا يجب على إسرائيل أن تكتفي بالتوضيحات التي قدمتها إليها الحكومة الأردنية، خلال الأشهر القليلة الماضية. ولا شك أن إسرائيل لا تشعر بالذعر من تهديدات الحسين التي

جاء فيها أن الجيش الأردني سيتدخل إذا ما اقتحم الجيش الإسرائيلي الحدود (٨٧). كان هذا هو الحافز الأساسي لعملية (مجرسه)-الطاحونة- أي الهجوم الذي شنته إسرائيل على قرية السموع في جبل الخليل والذي قتل خلاله ستة وعشرون أردنياً، وجرى أسر ثلاثة جنود، وإسقاط طائرة أردنية، وتدمير أربعين منزلاً، وتدمير مركز شرطة تدميراً شاملاً.

لقد تم تنفيذ الهجوم في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦ على أرضية العمليات التي وقعت ضد إسرائيل من الحدود الأردنية، والصدام الذي أسفر عن مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين وجرح ستة آخرين.

لقد وصف ليفي اشكول رئيس الحكومة خلال جلسة الحكومة، في نفس اليوم، أسباب العملية على النحو التالي:

٨٧-أوردت جريدة معاريف في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٦ تحذيرات الحسين من أن جيشه سيتدخل في حالة قيام الجيش الإسرائيلي بهجوم جديد، بيد أن المعلومات التي حصل عليها المؤلف في حينه-والتي لم يتم تأكيدها-توضح أن الحسين أعلن عشية الهجوم الإسرائيلي على السموع بأنه سيتخذ إجراءات ضد منفذي الهجوم الذي قتل خلاله ستة إسرائيليين، ووعده الحسين أيضاً بمعاينة قائد الجيش الأردني في المنطقة نظراً لعدم اتخاذه الخطوات الملائمة لمنع الهجوم.

وفي الخطاب الذي ألقاه أبا إييان في مركز ديان في التاسع عشر من آذار ١٩٨٦ ذكر أن لقاء بين إسرائيل والأردن على مستوى رفيع جرى خلال السنوات ٦٥-١٩٦٦ لمناقشة أساليب منع العمليات التخريبية، التي تقوم بها حركة فتح على الحدود الإسرائيلية الأردنية.

"لا تستطيع إسرائيل أن تعفي من المسؤولية الدول التي ينطلق "المخربون" من أراضيها ويلحقون الأضرار بممتلكاتنا ومواطنينا. وبناء على المعلومات المتوفرة لدينا، فإن منفذي العمليات التسعة التي نفذت ضد إسرائيل، منذ نيسان في جبل الخليل، جازوا من الأراضي الأردنية، ولا يمكنني أن نتخيل أنه كان بمقدور هؤلاء المخربين العمل، واجتياز الحدود والعودة دون دعم وتأييد الجماهير الأردنية، في هذه المنطقة. لقد توصلت الحكومة الإسرائيلية إلى استنتاج مفاده، أن هناك ضرورة لوضع الحكومات ذات العلاقة، وأيضا المواطنين في المنطقة والذين يقومون بدور الركيزة (للمعاصبات) ويقدمون لها المساعدة، عند مسؤولياتهما" (٨٨).

لقد تم تضمين هذا الزعم القائل أن العملية لم توجه ضد الحكومة الأردنية، في الرسالة التي رغبت إسرائيل في إرسالها إلى الملك الحسين عبر الولايات المتحدة، صبيحة اليوم التالي لعملية السموع. فقد أرسلت إسرائيل برقية عزاء إلى الملك، لسقوط جنود الجيش الأردني، وأكدت أنه لم تكن لديها أي نوايا للمساس بالجيش الأردني، لقد عمل الجيش الإسرائيلي في منطقة، تؤكد المعلومات التي بحوزتها أن الجيش الأردني لا يعمل فيها.

بيد أن الولايات المتحدة، رفضت تسليم الرسالة المذكورة إلى الملك الحسين، وأوضحت أن الملك، لن يقبل العزاء من الدولة التي قام جيشها بالعملية في الوقت الذي لا زال قتلاه مسجون أمامه ولم تجف دماؤهم (٨٩). ولم تتطرق الحكومة الأميركية إلى

٨٨- تقرير من جلسة الحكومة-معاريف ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٦.

٨٩- بناء على حديث مع موظف إسرائيلي رفيع.

النقطة المركزية في الرسالة، التي زعمت فيها إسرائيل أن الجيش الأردني لا يسيطر بصورة عملية على جبل الخليل.

قبل عدة أيام من الهجوم الذي شنه الجيش الإسرائيلي على السموع، بعث الحسين إشارة قال فيها أنه يعمل على معاقبة المسؤولين عن زرع الألغام للقطار، بالقرب من "بيتار" على طريق القدس. وقد تم التأكد من ذلك حقا، في أعقاب حرب ١٩٦٧، فعندما اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلي أحمد خميس في بيت جالا- وهو أحد رؤساء جبهة تحرير فلسطين، اتضح أن قوات الأمن الأردنية اعتقلته في تشرين الثاني ١٩٦٦، بتهمة زرع الألغام على سكة الحديد من القدس إلى تل أبيب وقد تم حبسه في سجن بالقرب من العقبة ولم يتم إطلاق سراحه إلا في اليوم التالي لحرب ١٩٦٧، مع العشرات من السجناء الأردنيين (٩٠).

لقد اتخذ الأردن، في تشرين الثاني ١٩٦٦ خطوات ضد زارعي الألغام على خط السكة الحديدية، من القدس إلى تل أبيب، بيد أنه لم يكن قادرا على اتخاذ خطوات مماثلة، ضد زارعي الألغام بالقرب من عراد. لقد قتل الجنود الإسرائيليون الثلاثة ليلة السبت الموافق ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٦، وقامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة السموع فجر اليوم التالي، الموافق ١٣ تشرين الثاني.

ويمكننا أن نستدل على عزم الأردن حقا وقف العمليات ضد إسرائيل، من التدهور الذي طرأ على العلاقات بين الأردن والمنظمات الفلسطينية والذي قام صوت إسرائيل التابع للشقيري بعده، بمهاجمة الحكومة الأردنية بشدة، نظرا لسماعها

الإسرائيلي بالعمل على الخطوط الحدودية، لإصلاح السكة الحديدية، التي دمرها الانفجار.

قام العقيد ابراهام ايلون-رئيس الشعبة التاريخية في هيئة الأركان الإسرائيلية بتحليل عملية (مجرسه) في مقالة موسعة في مجلة (معرخوت)-مجلة الضباط الإسرائيليين، ولم يخف الحيرة الكبيرة التي واجهت وزير الدفاع، أمام السؤال القائل: هل يجب أن يعمل ضد سورية أم ضد الأردن؟ ويكشف ايلون النقاب عن أن رئيس الأركان اسحق رابين هو الذي نصح بالعمل ضد الأردن، لكنه لم يتطرق إلى الأسباب التي جعلت إسرائيل تفضل العمل في جبل الخليل بالذات. بل ربما تشير الخلفية التي طرحها إلى أن المنطق يدفع باتجاه تنفيذ العملية على الحدود السورية، ويقول ايلون:

"كان توقيت زرع الألغام ذا مغزى كبير جدا، فقد تم بعد حوالي أسبوع من انتهاء مجلس الأمن الدولي من مناقشة الشكاوى الإسرائيلية المقدمة ضد سورية، وبعد أسبوع بالضبط من توقيع اتفاقية الدفاع بين سورية ومصر، لقد كانت عملية زرع الألغام بمثابة صفة، مدوية على وجه إسرائيل، نظرا لأن سورية التي نظمت وأرسلت خلية "المخربين" حظيت بدعم سوفيتي ومصري(٩١).

فضل منفذو العملية رؤيتها من نواح أخرى وليس من المنحى السوري:

«دراسة رد فعل القيادة العربية المشتركة على عملية إسرائيلية كبيرة يجري تنفيذها في وضع النهار.

٩١-العقيد ابراهام ايلون-عملية مجرسه-مجلة معرخوت ٢٦١-٢٦٢، آذار نيسان ١٩٧٨.

«إلحاق الأضرار بممتلكات الجماهير الفلسطينية في جبل الخليل لتتخذ

موقف مناوئ من منظمات الفدائيين العاملة في المنطقة.

وبناء على هذا الوضع، جاء القرار الذي وجه في صورة أمر إلى جميع الكوادر القيادية المنفذة للعملية، بالعمل على تجنب الاصطدام مع الجيش الأردني. وقد قال اللواء عيذر وايزمن، رئيس شعبة الأركان في كلمته أمام القادة عشية العملية: "السرعة في التنفيذ هي أمر مطلوب، كي لا نصطدم مع الجيش الأردني"، أما ضابط استخبارات العملية، فقال: "إن الجيش الأردني سيمتنع عن الاصطدام مع الوحدات الإسرائيلية، وأنه سيشن هجومه المضاد فقط عندما تنتهي العملية الإسرائيلية".

وأثناء القتال، اكتشفت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية، التعزيزات الأردنية التي أخذت تتحرك باتجاه السموع، وقد اقترح الطيارون القيام بعملية وقائية، أي مهاجمة الرتل المتوجه إلى السموع، بيد أن اقتراحهم رفض نظراً لأن رئيس الأركان لم يكن معنياً بإلحاق الأضرار بالجيش الأردني"، وقد شهد بذلك العقيد إبراهيم إيلون في نفس البحث الذي أجرته مجلة (معرخوت)، وأضاف قائلاً: "إن التدخل غير المتوقع وغير المنطقي للجيش الأردني، أدى إلى دفع العملية الانتقامية في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦ خارج الحدود التي تم تحديدها لها. ولم تكن لإسرائيل قدرة السيطرة على هذا الوضع، تماماً مثلما لم تكف لديها قدرة السيطرة على المظاهرات وحوادث "الشغب" التي وقعت في الضفة الغربية".

لقد رغبت إسرائيل في إيضاح ذلك للأردن، بيد أن الولايات المتحدة رفضت أن تعمل كساعي بريدي، لنقل هذا التوضيح الذي اشتملت عليه رسالة العزاء.

كان الدكتور يعقوب هرتسوغ، قد اجتمع قبل ذلك بوقت قصير، مع الملك الحسين في لندن، وقد تعهد الملك، خلال هذا اللقاء، ببذل قصارى جهده للحيلولة دون

تسخين الحدود، وطلب أن تؤخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها بالنسبة للمنظمات الفلسطينية.

وإذا كانت هناك جهة إسرائيلية اعتقدت أن عملية السموم، ستؤدي إلى تعزيز القبضة على جبل الخليل، فمما لا شك فيه، أنها كانت على خطأ، فقد اندلعت المظاهرات ليس فقط في جبل الخليل، بل أيضا في جميع أنحاء الضفة الغربية ضد المدون الإسرائيلي على السموم، ورغم ذلك خرج الحسين في نهاية المطاف قويا من هذه الأزمة، فبعد أسابيع صعبة جدا من المواجهات والقتال تمكن الحسين من التغلب على الموقف الصعب وأخذ زمام المبادرة، بل أنه لم يغفر لإسرائيل عدوانها.

أثبت امتناع القيادة العربية المشتركة عن تقديم العون للأردن، أثناء الاجتياح الإسرائيلي للسموم، والصدامات بين وحدات الجيش الإسرائيلي والوحدات الأردنية، أن الأردن لا يستطيع الاعتماد على مساعدة الدول العربية ويعتبر مقربو الحسين، أنه بدأ يخشى من أن إسرائيل تدبر لاحتلال الضفة الغربية كلها، الأمر الذي أدى إلى تدهور الموقف رغم تواصل التفاهم.

وهناك من يزعم، أن العملية كشفت النقاب عن مؤامرة لقلب نظام الحكم في الأردن، كان يجري التخطيط لتنفيذها عام ١٩٦٧، رغم عدم وجود أي إثباتات لذلك. لقد ثبت أن الجيش الذي تحمل خسائر جسيمة في الصدامات حول السموم، بقي مخلصا للملك الحسين، رغم عمليات التحريض الواسعة التي شنتها مصر وسورية ومنظمة التحرير ضده.

وبخ مجلس الأمن الدولي، بالإجماع، إسرائيل، على عملياتها، وحذرها من أنه "إذا ما تكررت مثل هذه العملية، فإن المجلس سيميد النظر في الوضع، بغية اتخاذ خطوات أكثر فعالية للحيلولة دون تكرارها".

سادت شائعات في وسائل الإعلام، والجهاز السياسي الإسرائيلي تفيد بأن إسرائيل اختارت الأردن كهدف، حذرا منها، كي لا تتورط مع سورية التي انطلق منها "الفدائيون" خشية أن تتورط في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي، لكن هذه الشائعة، لا تتلاءم مع الواقع، لأن إسرائيل لم تمتنع عن الاصطدام جوا مع سورية ومصر في أعقاب عملية السموع رغم التحالف الآخذ في التوطد بين سورية ومصر وموسكو، ولدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن الاجتياح الإسرائيلي للسموع قام على معلومات خاطئة تفيد بأن الجيش الأردني لا يعسكر في المنطقة، وأن المنطقة خارج إطار السيطرة الأردنية.

وبعد أسبوع من عملية السموع، زعم رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، هارون ياريف، أن العملية أسفرت عن الإنجازات التالية:

• تم تعزيز منطقة جبل الخليل بكتيبة أردنية تتمثل مهمتها في منع عمليات التسلل عبر الحدود.

• عززت قوات الأمن الأردنية من مراقبتها للمتسللين.

• أوضحت وسائل الإعلام المصرية، أن الحلف الدفاعي المتبادل بين مصر وسورية لا يلزم مصر بالتدخل أتوماتيكيا في كل صدام مع الجيش الإسرائيلي.

وفي نفس اليوم، أعرب اللواء محمد سالم قائد الجبهة الغربية في الجيش الأردني، عن اعتقاده، بأن الاجتياح الإسرائيلي للسموع، قد أعد لدراسة مدى التضامن العربي في حالة نشوب مواجهة بين إحدى الدول العربية وإسرائيل، وقد جاءت أقوال اللواء سالم، في التقرير الذي أعده في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦، بشأن تقديراته حول عملية السموع، وقد سقطت هذه الوثيقة في إطار الغنائم الكبيرة التي

غنمتها إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧، وقد أشار إليها العقيد أيلون، في البحث الذي نشره في مجلة (معرخوت)، وقد جاء في تلك الوثيقة:

من المنطقي القول أن العدو (إسرائيل) تطلع لتحقيق إنجازين من عملية السموع:

أولاً: التأكد من الكفاءة القتالية لوحدةنا العسكرية-القوات الأردنية-في أعقاب إعادة تنظيمها.

الثاني: دراسة الخطوات، ومدى تدخل القيادة العربية المشتركة.

وفي إطار الجدل الجماهيري الذي اندلع في إسرائيل، حول مدى مصداقية العملية على الأراضي الأردنية، سلطت الأضواء على المقابلة التي منحها الملك الحسين لنيويورك تايمز، وهدد فيها بالتدخل العسكري إذا ما اندلعت اشتباكات عسكرية بين إسرائيل وسورية، وفتح جبهة ثانية ضد إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر، أنه لا توجد أي دلائل تؤكد أن الحسين فكر بجديّة في فتح جبهة ثانية ضد إسرائيل، بيد أن يغال ألون، أكد ضرورة ردة الأردن من التورط في مثل هذا الوضع، وفي الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الكيبوتس الموحد في السادس عشر من كانون الأول ١٩٦٦، قال: "تقوم الانتقادات الموجهة إلى عملية السموع على الخطأ القاتل: إن الخيار كان يراوح بين الحرب الشاملة واللاحرب، بيد أن أعداء إسرائيل يفتشون عن أسلوب ثالث بين هذين الخيارين، وهو حرب العصابات مع السير على حافة إشارة الحرب.

إن إسرائيل لم تكن معنية بالوضع في الأردن، إلا إذا حافظ على الهدوء، فإسرائيل لا تستطيع تحدي سياساتها الأمنية، وفقاً لعلاقات الدول العربية مع الدول العظمى في الغرب والشرق. وإذا لم يكن الحسين يتمتع بالحصانة فلمن توجد حصانة؟؟

لقد وجهنا حديثنا خلال عملية السموع إلى الأردنيين، بيد أننا قصدنا جميع العرب، وفي الضفة الغربية لا يقوم الخيار بين سورية ومصر، بل بين الحسين وإسرائيل التي لن تتحمل صراع الدول العربية في الأردن، ولا شك أن هذه الدول لن تصل إلى هذه المرحلة، دون أن تخوض حرباً، ولا توجد لديها أي فرصة لهزيمة إسرائيل حتى لو توحدت كلها تحت القيادة المصرية (٩٢).

إن الجملة الرئيسية في كلمة ألون هي: "إن إسرائيل لن تتحمل أبداً صراع الدول العربية في الأردن، ولا شك أن هذه الدول لن تصل إلى هذه المرحلة دون أن تخوض حرباً".

فهذه الأقوال، تحمل في طياتها التأكيد على الوضع القائم في الأراضي الأردنية، ضد المتآمريين العرب، بيد أن هذا التأكيد، لن يحدث إلا إذا استمر الهدوء قائماً على الحدود.

لقد أكدت عملية السموع للأردن، أنه ليس في مقدورها الاعتماد على الدول العربية، كي تهب لنجدتها، وأن القيادة العربية المشتركة ما هي سوى ركيزة هشة. أشارت أقوال يغثال ألون جدلاً خلال جلسة الحكومة، وقد نفى الوزير إسرائيلي برزيلي مباداً افتراضات ألون، وقال إن إعلان إسرائيل عن رفضها التسليم بدخول جيش أجنبي إلى الأراضي الأردنية، أصبح قديماً. لقد تم وضع هذا التصور قبل عشر سنوات، لذا من الأفضل إعادة النظر فيه من جديد، وقد دافع ألون عن نظريته قائلاً:

"على صعيد القوة العسكرية، تعتبر مصر المشكلة المركزية، نظراً لكونها

٩٢-بروتوكول من خلال جلسة الكيبوتس الموحد في السادس عشر من كانون الأول ١٩٦٦.

الأقوى والأكبر بين الدول العربية، ومن الصعب الاعتقاد، أن أي دولة عربية يمكنها أن تشن حرباً على إسرائيل بدونها، أما على الصعيد الجغرافي السياسي، فإن الأردن هي المشكلة بالنسبة لإسرائيل، نظراً لأنها تملك أراضي ذات أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى، في الضفة الغربية، وإذا ما دخل الجيش العراقي، والسوري إلى الضفة الغربية وتمركز فيها، ستصبح الأخطار التي تهدد إسرائيل كبيرة جداً، إن العمق الفاصل بين نطنيا وطولكرم، لا يزيد عن خمسة عشر كيلومتراً، ومنطقة المثلث أيضاً تهدد الممر القائم باتجاه السهل الداخلي، وجبل الخليل يهدد وسط النقب، في حين أن القدس مقسمة.

إن الجدل الذي نشب في إسرائيل، وردود فعل الملك الحسين على اجتياح السموع-يحملان في حقيقة الأمر الأسباب التي أدت إلى المواجهات العسكرية بين إسرائيل والأردن في حزيران ١٩٦٧.

لقد تنبأ الحسين مسبقاً، بالهجوم الإسرائيلي، فقبل أسبوع من اجتياح السموع قال لمراسل مجلة تركية:

جل ما أخشاه أن تدفع إسرائيل الأمور خلال الأيام القليلة القادمة نحو سفك الدماء إن الفوضى الناشبة في سورية، والموقف اللامسؤول للزعامة السورية سيشتجعان إسرائيل على القيام بعملية، كي ترى العالم العربي أنه ممزق وفي أعقاب مثل هذه العملية سيمرض الإسرائيليون إمكانية التفاوض مع العرب، كي يحققوا أقصى ما يمكن تحقيقه (٩٣).

وفي أعقاب اجتياح الجيش الإسرائيلي للسموع، لم يبد الحسين قادراً على

الحديث عن إمكانية الاعتداء الإسرائيلي بنفس الارتياح السابق: الذي تحدث خلاله مع مراسل المجلة التركية إذ لم يخف الحسين غضبه الشديد عندما علم أن غالبية المصابين في الاجتياح كانوا من جنود الجيش الأردني، والذين تمثلت مهمتهم في وقف عمليات التسلل الفدائية المعادية لإسرائيل، إضافة إلى إسقاط طائرة أردنية، وشارت طائرة الحسين، نظرا لأن إسرائيل لم تول محاولته تهدئة روعها، أي اهتمام، ولا لعوده بأنه سيمالج الفدائيين.

لقد اعتبر الحسين، عدم استجابة إسرائيل لمطلبه المتكرر بشأن أخذ وضعه الحساس بعين الاعتبار، بمثابة تحد لنظامه، وقد عززت هذا الغضب والشعور، المظاهرات العنيفة التي اندلعت في الضفة الغربية، وحوادث الشغب، وعكست أثارها عليه وعلى مسلكيته خلال الأشهر التالية.

لقد ذهبت جميع المحاولات التي بذلها الرئيس الأميركي جونسون لإقناع الملك الحسين في البرقية التي أرسلها إليه في الثالث والعشرين من تشرين الثاني-بأن إسرائيل لا تعتزم احتلال الضفة الغربية(٩٤)، إدراج الرياح، فتوردة الحسين وغضبه لم يتلاشيا.

وقد نقل وزير الخارجية الأميركي إلى الحكومة الإسرائيلية، مدى قلق واهتمام الولايات المتحدة بالوضع في الأردن، في الجلسة التي عقدتها في السابع عشر من كانون الأول ١٩٦٦، حيث قال إن حكومة الولايات المتحدة تخشى من أن تؤدي ردود فعل إسرائيل إلى الإضرار بالوضع في الأردن.

٩٤-برقية الرئيس جونسون إلى سفارة الولايات المتحدة في عمان.

لقد جاء هذا التقرير في أعقاب تمكن الحسين من التصدي للهجمة التي شنتها منظمة التحرير وسورية ومصر عليه، بل وتمكن من تهدئة النفوس الشائرة في الضفة الغربية (٩٥).

وفي أعقاب تمكن منظمة التحرير من دفع الجماهير الفلسطينية إلى الشوارع، وإثارة الشغب والعنف والصدامات بين الجماهير الفلسطينية والقوات الأردنية، توجه الشقيري في الثالث والعشرين من تشرين الثاني، بنداء إلى الوزراء الفلسطينيين في حكومة الحسين للاستقالة من مناصبهم بيد أن أيما منهم لم يستجب له أو يستقيل ولم تجد نفعا أيضا نداءاته لرجال الشرطة والجنود الفلسطينيين العاملين في أوساط قوات الأمن الإسرائيلية، لعدم الحيلولة دون اندلاع المظاهرات أو التصدي لها، "لأن ثورتها هي ثورتهم"، بل وواصلوا خدمة الملك بإخلاص.

تمكن الجيش الأردني من إحلال الهدوء والنظام في نابلس في أعقاب المظاهرات العنيفة التي نشبت في هذه المدينة في التاسع عشر من تشرين الثاني، بيد أن المظاهرات تواصلت في القدس ثلاثة أيام من الثالث والعشرين وحتى الخامس والعشرين من نفس الشهر. وأدت هذه الأحداث إلى مقتل الكثير من الذين انتهكوا حظر التجول الذي فرض على البلدة القديمة.

وجرت مظاهرات عنيفة أيضا في الخليل ومخيمات الفلسطينيين، حدثت خلالها أعمال شغب.

وجه المتظاهرون انتقاداتهم للجيش، هذا في الوقت الذي أكد فيه رئيس الحكومة وصفي التل، أنه توفرت لدى حكومة الأردن معلومات، تفيد بأن عملية

السموع لم تكن سوى غطاء لعملية عسكرية واسعة النطاق ضد الأردن. ولهذا السبب، وفر الجيش الأردني قوته، لصد الاجتياح الإسرائيلي، في أماكن أخرى، ولم يركز قوته في السموع.

كانت أقوال التل، غير مؤكدة بحيث لم تجد نفعا تجاه الجماهير مما استلزم إنزال الجيش لفرض الأمن والنظام في مدن الضفة الغربية، ومخيماتها، الأمر الذي نجم عنه حدوث إصابات.

وجاء في تبرير وصفي التل لعجز الجيش الأردني في الدفاع عن سكان السموع، قال: إن الدول العربية لم تف بالوعود التي قطعتها على نفسها في المبدأ الذي قامت عليه القيادة العربية المشتركة، والذي ينص على أن الهجوم على أي دولة عربية سيعتبر بمثابة هجوم عليها جميعا (٩٦).

وأضاف التل: إن مصر مكبلة حقا بوجود قوات الأمم المتحدة في سيناء، ولا تستطيع مد يد العون للأردن برا، بيد أنه لا يعرف لماذا تمتنع عن تقديم الغطاء الجوي

٩٦-بناء على هذا الطرح عارض التل المشاركة في حرب ١٩٦٧، ويقول محمد إبراهيم قوده سفير الأردن السابق في واشنطن في البحث الذي أعده حول سياسة الأردن الخارجية: إن الحسين رفض في أعقاب الهجوم على السموع تنفيذ قرار مجلس الدفاع العربي (كانون الأول ١٩٦٦) الذي ينص على إدخال قوات عراقية وسعودية إلى الأردن. واشترط الملك موافقته بشرطين:

الأول: إذا ما تعرضت الأردن لخطر مباشر من قبل إسرائيل.

الثاني: إذا ما أخلت مصر جنود الأمم المتحدة من أراضيها وأحلت محلهم جنودا مصريين ممن سيأتون من اليمن.

للقوات الأردنية التي كانت تتصدى للقوات الإسرائيلية في جبل الخليل؟؟

أما فيما يتعلق بسورية، فقد وجد لها التل عذرا في الامتناع عن تقديم المساعدة للأردن، بضعف قواتها إثر طرد مئات الضباط على أرضية النزاعات التي نشبت بين القيادة السورية.

وسخر وصفي التل من الشقيري قائلا: "في قطاع غزة وسورية، يلقي الفدائيون في السجون وتأخذ منهم أسلحتهم، وإذا كان الشقيري يهتم إلى هذا الحد بالأردن، فليفتح جبهة من المكان الذي يتواجد فيه (أي من قطاع غزة) (٩٧).

إن التهمك والسخرية اللتين وجههما وصفي التل تشيران إلى أن العبارة الأساسية التي استقاها من الاجتياح الإسرائيلي للسموع هي أن الأردن لا يستطيع، في حالة تعرضه للهجوم، الاعتماد على أي من الدول التي التزمت بتقديم المساعدة له في إطار "القيادة العربية المشتركة" (٩٨).

زعم مذيع راديو دمشق في الرابع عشر من تشرين الثاني، الأردن، بترتيب "مسرحية السموع" كي يبرر الإجراءات التي يتخذها ضد المنظمات الفلسطينية، وقال: "إن الهجوم على السموع كان مجرد خدعة شاركت فيها المخابرات الأميركية تماما مثلما كان الهجوم على قلقيلية قبل عشر سنوات، مجرد تغطية للاستعدادات الخاصة بعملية سيناء عام ١٩٥٦".

كانت هذه الاتهامات الموجهة إلى المخابرات الأميركية بمثابة الضريبة التي دفعتها سورية للسوفييت مقابل دعمهم للحرب الشعبية التي كانت سورية تدعو لها

٩٧- اثر ماسر، بين الأردن وفلسطين ص ١٠٦-١٠٨.

٩٨- نفس المصدر.

في فلسطين.

ولم يقتصر الأمر على المذبح السوري، بل لقد سار على نفس الطريق حتى محمد حسنين هيكل الذي اعتبر المخابرات الأميركية حلقة الوصل بين إسرائيل والأردن، وفي الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦، كتب هيكل في جريدة الجمهورية القاهرية بعد خمسة أيام من عملية السموع يقول: "تروج أوساط معينة من المخابرات الأميركية، معلومات من إسرائيل، حول عرب مشبوهين بالانتماء إلى مجموعات الكوماندو التابعة لرئيس المخابرات الأردني، الذي يقوم رجاله بالاهتمام بقضية اعتقال المشبوهين".

وفي أعقاب سيطرة القوات الأردنية على الوضع، خرجت الجماهير في المدن السورية إلى الشوارع، في مظاهرات تعلن عن غضبها لعملية السموع".

وفي المظاهرة الشعبية التي نظمت في دمشق في السابع من كانون الأول، ألقى الرئيس نور الدين الأتاسي خطابا حمل فيه بشدة على الأردن، وبعد أسبوعين هاجم جمال عبد الناصر، الأردن وكال له الاتهامات.

عكست الهجمات المركزة داخل الضفة الغربية والدول العربية، على الملك الحسين، في أعقاب عملية السموع نفسها، على أسلوب تفكيره وطبيعة تعامله مع هذه العملية. لقد قادته المرارة التي خلفتها عملية السموع لديه، إلى استنتاج خاطئ مؤداه أن إسرائيل ستفضل دائما مهاجمة مملكته عن التورط مع سورية التي تتمتع بالحماية الروسية.

وفي أعقاب ارتفاع حدة التوتر بين سورية وإسرائيل، خشي الحسين أن تعمل إسرائيل وفقا لنمط السموع، وتفضل توجيه ضربة لمملكته، نظرا لأن الفدائيين يمرون عبرها، عن مهاجمة سورية التي تخطط وتحفز الفدائيين للقيام بعملياتهم، وقد أدت

هذه المخاوف، إلى حث الحسين على الاندماج، من جديد، في القيادة العربية المشتركة، رغم خيبة الأمل التي نالها من هذه القيادة، إبان عملية السموع.

أدرك يغمال ألون، طبيعة الخطر الكامن في الاندماج بين القوة المصرية والوضع الجغرافي الاستراتيجي للأردن. لقد كانت رؤيته في هذا المجال ثاقبة، إلى الحد الذي مكنه من استشفاف ما سيحدث، بعد ستة أشهر، عندما بدأت وحدات الجيش العراقي تتحرك باتجاه الأردن، فيما تمركزت القوات المصرية في جبهة سيناء.

وقد عمل يغمال ألون على ردع الدول العربية ومنعها من دفع قوات إلى الأردن، لذا أدلى بتصريح قال فيه: "إزاء المطالبة بدفع قوات أجنبية إلى الأردن، وإزاء دعوة الشقيري لإسقاط النظام، يجب على سكان الضفة الغربية، أن يعرفوا، أن الخيار لن يكون فقط بين الحسين وعبد الناصر، بل بالإمكان أن يكون هناك خيار ثالث".

كانت تلك الإماحة واضحة لإمكانية دخول الجيش الإسرائيلي إلى الضفة الغربية، والذي أكدته عملية الاجتياح في السموع، تلك العملية التي بدأت إبعادها تتضح بعد عدة أشهر.

تأثر نائب الرئيس المصري عبد الحكيم عامر بالدعاوى الأردنية، وبعث برقيه إلى عبد الناصر من طائرته وهو في طريقه إلى الباكستان في الرابع من كانون الأول ١٩٦٦، قال فيها: "إننا نقترح إخلاء قوات الطوارئ الدولية، ولا توجد أي خطورة من احتمال شن إسرائيل هجوما في الوقت القريب، ومن الأفضل أن نعمل على إفشال الترتيبات القائمة". بيد أن عبد الناصر لم يرد عليه، وقد تم اكتشاف ذلك في أعقاب

حرب ١٩٦٧ (٩٩).

هناك أثر آخر أشار إليه زئيف بار لافي-رئيس الشعبة الأردنية في

الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، وقد كتب بهذا الصدد:

اعتبر الحسين عملية السموع بمثابة عملية تمهيد لاحتلال الضفة الغربية،

وعملية عنيفة ترمي إلى تطويق الجهاز الدفاعي الأردني من الجنوب.

وقد ذهب جميع المحاولات الغربية الرامية لتهديته أدراج الرياح، فقد

رفض الحسين الميل نحو الاطمئنان، وبقي الخوف يملكه من أن إسرائيل ستضع

اللائمة عليه، القائلة أن اليهود سيقاضونه بسبب عمليات التسلل عبر الحدود. وقال

الملك الحسين، إن اليهود لن يكتفوا بتصفية عدة ألوية سورية بانسة: "بل إنهم

سينزعون نحو تجسيد أمر أكثر واقعية، مثل احتلال الضفة الغربية، في اللحظة التي

يجدون فيها مبررا مناسباً لذلك" (١٠٠).

كان الحسين محقا تماما على صعيد الحسابات العسكرية البحتة، فقد قرر

اللواء يشيعياهو جيش، في أعقاب حرب ١٩٦٧، الأبعاد التي عكستها معركة السموع

على النحو التالي:

"كانت تلك أول عملية يجري تنفيذها خارج الحدود، وفي وضح النهار،

وبحجم ليس صغيرا.

٩٩-أورد المؤرخ المصري عبد الرحمن رمضان ذلك في كتابه (تحطم الأصنام) ونشر

أجزاء منه في جريدة أكتوبر.

١٠٠-زئيف بار لافي، النظام الهاشمي ١٩٤٩-١٩٦٧ ومكانته في الضفة الغربية.

لقد أدركنا أن بالإمكان تنفيذ حركة واسعة، وتفعيل قوة نيرانية شديدة وفعالة، ولم نكن نقصد التدمير، بل امتنعنا عن ذلك، وقمنا بإخلاء مواطنين من منازلهم، وأدركنا أن بمقدورنا بمثل هذا الرتل من المدرعات، أن نحتل الضفة الغربية بكاملها" في وقت قصير جدا (١٠١).

لكن حينما حلت ساعة العمل، في تشرين الثاني ١٩٦٦، "لم يكن هناك شيء أبعد من تفكير اليهود". مثلما يؤكد (زئيف لافي) في بحثه، حيث يقول: "كانت معركة السموع محطة مهمة على صعيد العلاقات الأردنية الإسرائيلية، وقد أجرى كل من الإسرائيليين والأردنيين حساباتهم على أرضية هذه العملية، والتي تمثلت نتائجها النهائية في حرب ١٩٦٧. وقد أجمل رئيس الحكومة ليفي اشكول الحساب الإسرائيلي، خلال اللقاء الذي أجراه مع مجموعة من البروفيسورات في منتدى بارى المقدسي، في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٦، حينما قال: "من المؤكد أننا عملنا ضد الأردن، لكننا لم نحذر بأننا سنفعل ذلك، ورغم أن الأردن لم يكن يرغب في وقوع عمليات تخريبية ضد إسرائيل، لكن السؤال الذي كان يطرح نفسه أمامنا هو: هل نوافق على أن نقتل رويدا رويدا؟ إننا معنيون بسلامة الأردن وبقائه. رغم أنه يتفوق على مصر بين الفينة والأخرى بالإدلاء بتصريحات ضد إسرائيل (١٠٢).

إن الاعتراف الذي أدلى به ليفي اشكول، والذي أعرب فيه عن اهتمام إسرائيل بالوضع القائم في الأردن، رغم ما يطلقه زعمائه من تصريحات بين الفينة

١٠١-موشيه أ.جلبوع، ست سنوات، ستة أيام ص ٧٥.

١٠٢-معاريف ٢٧ كانون الأول ١٩٦٦.

والأخرى ضد إسرائيل، كان في حقيقة الأمر الخطوط التي توجه السياسة الإسرائيلية، خلال السنوات الحاسمة التي تلت ذلك، على الرغم من أن الحسين شرع في أعقاب عملية السموع، يتحدث بلغة مختلفة إلى حد ما.

ففي اللقاء الذي أجرته معه جريدة الصندي تايمز اللندنية في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٦٦، قال الحسين: "إنني آمل أن يأتي اليوم الذي يدرك فيه اليهود ويفهمون، أن عدونا الحقيقي هي الجبال الفاصلة والصحراء الجدهاء، إنني أشعر بالآثم البالغ لاضطرارنا لتبذير الأموال على شراء الأسلحة والطائرات".

وفي السادس والعشرين من كانون الأول ١٩٦٧، قال الحسين في الخطاب الذي ألقاه في القدس القديمة: إنه مصر على منع عبور الفدائيين، في المستقبل أيضا، أراضي بلاده، في طريقهم إلى إسرائيل. ولم تكن تلك الأقوال مجرد تصريحات جوفاء، فقد أفادت الصحف الأردنية في الخامس من كانون الثاني ١٩٦٧، أن "وحدة من الجيش الأردني، أحبطت في الأيام الأخيرة، محاولة تسلل عدة مشبوهين إلى الأراضي الإسرائيلية، بالقرب من قرية (بيت اكسا) في لواء القدس". وأنه حدث اشتباك بالنار بين المشبوهين وقوات الجيش الأردني، إضافة إلى عدة محاولات أخرى، لم يجر الحديث عنها أو التطرق إليها.

وفي نفس الشهر أغلق الأردن مكاتب منظمة التحرير في القدس، وأنفى اعترافه بها. وفي آذار غادر ممثل الأردن جلسة الجامعة العربية "طالما أن الشقيري يشارك فيها" - والذي أعلن: "إنه يتوجب تغيير الوضع في الأردن" (١٠٣).

لاحظ الحسين، أن الإسرائيليين كفوا عن مضايقته في أعقاب الخطوات التي

اتخذها، وانتقلت المدامات إلى الحدود السورية، وفي السابع من نيسان ١٩٦٧، تأكد الأردنيون أن السوريين يكذبون عليهم، فقد سقطت ثلاث طائرات سورية في الأراضي الأردنية في الوقت الذي زعمت فيه أبواق الدعاية السورية أن أيها من طائراتهم لم يصب بأذى في المارك الجوية التي وقعت مع الطائرات الإسرائيلية.

خرج الحسين من حرب التصريحات مع مصر وسورية، والمواجهات الداخلية في أعقاب معركة السموع، قويا، وأصبح بمقدوره أن يشمر بالهدوء إثر الهدوء الذي ساد الحدود الأردنية السورية. بيد أنه عاد في أيار ١٩٦٧، للانذفاع إلى إطار الدوامة التي خلقها جمال عبد الناصر، سواء أكان ذلك رغبة منه في إهانة عبد الناصر الذي شن حملة دعائية عنيفة عليه (١٠٤)، أو خشية من أن تتعاظم قوة عبد الناصر، إذا ما تمكن من الخروج من الأزمة دون الوصول إلى مرحلة الصدام العسكري مع إسرائيل (١٠٥). بل واندفع الحسين بنفسه، إلى الدوامة التي سبقت حرب ١٩٦٧، فقد تحدى عبد الناصر عبر وسائل الإعلام الأردنية، قائلا: "إنكم تتسترون خلف قوات الأمم المتحدة، دعونا نرى فيما إذا كنتم تجرؤون على وقف الملاحاة الإسرائيلية في خليج العقبة". لقد صعدت أقواله التوتر القائم، ورغم أنه لم يكن هو العامل الوحيد في ذلك، إلا أنه مما لا شك فيه أن أقواله أسهمت في اتخاذ عبد الناصر قرار إغلاق مضائق (تيران) التي نشبت الحرب في أعقابها، لم ينتظر الحسين حتى إغلاق المضائق، بل أعلن في الحادي والعشرين من أيار، عن حالة الطوارئ وتجنيد الاحتياط، وأجرى استعراضا للواءين

١٠٤- في خطاب عبد الناصر في أيار ١٩٦٧.

١٠٥- زئيف بار لافي-النظام الهاشمي ص ٤٦.

مدرعين في شوارع عمان، عشية توجههما إلى الجبهة (١٠٦).
وعندما عمد عبد الناصر إلى إغلاق مضائق "تيران"، بدا الحسين واثقا من أن
الحرب باتت قريبة، لكنه لم يكن يدري أين ستندلع.
وخشي من أن تلجأ إسرائيل إلى انتهاج (أسلوب السموع) -أي أن توجه
ضربتها للأردن.
وقد أدت هذه القناعة الذاتية لدفعه لنشر دباباته في الضفة الغربية، رغم
الوعد الذي قطعه للأميركيين بهذا الشأن.

الفصل الثالث:

ثلاثة اختبارات نيران

«علم الأردن من مصادر موثوقة أن جميع وحدات الجيش السوري وضعت في أقصى حالات التأهب. وهناك فرقة سورية واحدة فقط متمركزة في جنوب سورية، ومهمتها تتمثل في الدفاع عن تلك الحدود، إذا ما حاولت إسرائيل توجيه ضربة مضادة، إلا أنه اعتقد بأن سورية لن تعمل لوحدها، وإنما ستنضم مصر إليها في حال نشوب حرب.

شهد التفاهم الأردني-الإسرائيلي ثلاث اختبارات منذ حرب عام ١٩٦٧، وقد وقف الأردن في اثنين من هذه الاختبارات في مواجهة إسرائيل، في حين وقفت إسرائيل في الاختبار الثالث إلى جانب الأردن.

ففي أيلول ١٩٧٠، حصل الأردن على دعم غير مباشر في ردع السوريين الذين دفعوا بجيشهم لمساعدة المنظمات الفلسطينية، في منطقة إربد، في حين وقع الحسين في الاختبارين الآخرين-حزيران ١٩٦٧، وتشرين الأول ١٩٧٣-بين مطرقة الضغوط المصرية والسورية من جانب، وسندان التحذيرات الإسرائيلية من الجانب الآخر.

ورغم أنه حزم أمره إلى جانب التضامن العربي، إلا أنه فتش خلال الحرب، عن إمكانية التفاوض مع إسرائيل، بغية الحيلولة دون حدوث مواجهة عسكرية على الحدود الإسرائيلية الأردنية، وبالتالي، تقليص الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالأردن.

حزيران ١٩٦٧:

اعتاد مؤرخو حرب ١٩٦٧ بدء الفصل الأردني في الحرب، من توجهه رئيس الحكومة ليفي اشكول إلى الحسين عبر الجنرال (أود بول) في الخامس من حزيران، واعداء بعدم حدوث أي مكروه للمملكة الأردنية، إذا ما امتنعت عن التدخل في الحرب. ولم يكن هذا التوجه، في حقيقة الأمر، أول توجه للحسين، فقد قام أشكول بالتوجه إليه عدة مرات، أهمها توجه أشكول إليه قبل بدء التصعيد الذي أفضى إلى نشوب الحرب. ففي الحادي والعشرين من أيار أي قبل يوم واحد من إغلاق عبد الناصر لمضائق تيران، قال أشكول لأعضاء حكومته أنه توجه إلى الملك الحسين، وأهاب به ألا يذكي النيران، وألا يدفع بعبد الناصر لاتخاذ خطوات قد تؤدي إلى جره للحرب.

وفي تفصيله لما حدث، قال: إنه قال للحسين أن تحدي الأردن لعبد الناصر، وقوله أن عبد الناصر يتذرع بقوات الطوارئ الدولية في مداخل خليج العقبة بغية إتاحة الفرصة لإسرائيل للملاحة في خليج العقبة، قد يدفع عبد الناصر لإغلاق المضائق، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوب الحرب (١).

جاء توجه ليفي أشكول إلى الملك الحسين في أعقاب ما قاله راديو عمان في التاسع عشر من أيار، وجاء فيه: "إن المنطق والفطنة والوطنية تتطلب أن تقوم مصر بإغلاق مضائق تيران، وطالما أنها لم تتخذ هذه الخطوة، فإن ذلك يدل على أنها مترددة، وليست قادرة على اتخاذ الخطوة الحاسمة".

كانت تقديرات إسرائيل صحيحة، ففي أعقاب الحماس الذي ساد العالم

١-مذكرات مريم أشكول ٥/٢١، ولم تفد المذكرات متى تم إرسال الرسالة إلى الحسين.

العربي، إثر طرد قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ وغزة لم يكن بمقدور عبد الناصر الوقوف في وجه تحديات الحسين له، مما سيضطره لاتخاذ خطوات تؤكد استعداده لمواجهة إسرائيل.

بيد أن إسرائيل كانت عشية حرب ١٩٦٧، على غرار ما كانت عليه، عشية حرب ١٩٧٣، أسيرة (تصور).

لقد سادت عشية حرب ١٩٧٣ تصورات لدى إسرائيل، تؤكد أن الأردن لن ينضم إلى الحرب، ولم يصدق السياسيون النضال القائلة أن الأردن لا يستطيع الوقوف موقف المتفرج فيما تتحد الدول العربية لخوض الحرب.

وأدت هذه التصورات الخاطئة أيضا، إلى تجاهل الكادر السياسي الإسرائيلي، ببيان رئيس الحكومة الأردنية آنذاك (سعد جمعة)، حيث قال في السابع عشر من أيار، بحضور الملك: "إنه إذا ما هاجمت إسرائيل إحدى الدول العربية الشقيقة فإن الأردن لن يستطيع الوقوف موقف المتفرج" (٢).

وكذلك لم يعز أهمية كافية للمقابلة التي أجرتها جريدة نيويورك تايمز مع الملك الحسين قبل يوم واحد من سفره إلى القاهرة، والتي قال فيها: "إن الأردن سينضم إلى الحرب في اللحظة التي تهاجم فيها إسرائيل أي دولة عربية. إنني أبذل قصارى جهدي للتغلب على الخلافات في العالم العربي، وتوحيد الصفوف، خصوصا مع عبد الناصر، بغية التصدي للصهيونية" (٣).

٢- عوزي نركيس- القدس واحدة- تل أبيب ١٩٨٣ ص ٤٨.

٣- نيويورك تايمز، التاسع والعشرون من أيار ١٩٦٧.

والأخطر من ذلك، كان قرار الملك في السادس والعشرين من أيار، ١٩٦٧ الذي نص على: فتح الحدود الأردنية أمام القوات السعودية والعراقية من أجل تعزيز "قواتنا" للدفاع عن حدودنا البالغة ٦٥٠ كيلومترا مع إسرائيل، وبغية ردع المعتدي الصهيوني الآتي. أو على الأقل لتقليص أضراره" (٤).

أدت تحديات الملك الحسين لعبد الناصر بشأن حرية الملاحة، التي يمنحها لإسرائيل، في مضائق تيران، إلى تعزيز حوافزه لإغلاقها. وقد أدار هذا القرار محركات عجلة الحرب، التي وضعت الحسين بين تروسها رغم أنه لم يكن راغبا في نشوبها. كانت الأحداث متسارعة، إلى الدرجة التي اندفع فيها إلى الحرب التي كان يخشاها، أو بمعنى آخر، أدار الحسين المحرك النفاث للحماس العربي، الذي جر بلاده وجيشه في آن واحد إلى أتون حرب عربية شاملة، من أجل تحرير فلسطين. ورغم أنه كان يدرك، أن هذه الحرب ستفضي إلى كارثة لمملكته، وللعرب جميعا، إلا أنه لم يكن قادرا على وقفها، ودفعته الضغوط الداخلية الشديدة للتعاون عسكريا مع مصر، دون أن يكون قادرا على الضغط على الكوابح، في اللحظات الأخيرة والتوقف.

لم تكن إسرائيل تعتزم مهاجمة الأردن، بل ربما على العكس، فقد قامت نظرية إسرائيل الاستراتيجية على الافتراض القائل أن مصلحتها تتطلب الحفاظ على الوضع القائم. بيد أن الحسين، لم يكن قادرا على التخلص من "عقدة السموع"، فقد كان يخشى من أن الهجوم الذي نفذته إسرائيل. على قرية السموع، في وضح النهار، ليس سوى بداية احتلال جميع المناطق الواقعة غربي نهر الأردن.

٤- برقية من وزارة الدفاع الأميركية إلى السفارة الأميركية في تل أبيب رقم صادر ١٩٦٦/١١/٢٣، ٩٠٦٠٣.

ولم يستطع الملك أن ينسى تأثير الهجوم الإسرائيلي وما نجم عنه من أحداث شغب ومظاهرات، في نابلس والقدس القديمة والخليل وجنين، حتى في أعقاب انتزاع الرئيس الأميركي جونسون، وعدا من إسرائيل، بعدم وجود أي نية لديها للمساس بالأردن(٥).

ومثلما لم تتمكن إسرائيل من التحرر من تصورها القائل أن الأردن لن يشارك في الحرب، لم يستطع الملك الحسين التخلص من عقدة السموع. ولم يقتصر الأمر لدى الحسين على الخوف من الهجوم الإسرائيلي، إلا أنه كان يرغب أيضا، في منع شن العرب هجوما على إسرائيل، خشية أن يؤدي هذا الوضع إلى جر العالم العربي، بما فيه الأردن، إلى أتون الحرب.. وقد اعتمد في تفكيره ذاك، على تقديرات القيادة العربية المشتركة التي كانت تشير إلى أن الجيوش العربية ليست مؤهلة في الآونة الحالية للمواجهة مع إسرائيل، لكن كلما اقتربت ساعة الصفر، كلما دفع أكثر فأكثر، في إطار الحماس العربي، بل ناقش عبد الناصر إمكانية تسلم قطاع غزة في أعقاب الانتصار على إسرائيل(٦).

وفي الرابع والعشرين من أيار، أمر الرئيس الأميركي فحص مدى مصداقية

٥- أفرام كام يستند إلى شهادة رئيس الحكومة الأردنية بعد جمعه في مقدمته لكتاب الحسين يشن حربا ص ١٦.

٦- رسالة الدكتوراه لمحمد إبراهيم-سفير الأردن- حول سياسة الأردن الخارجية :

Mohammed Ibrahim: Faddah-The Middle East In translation. A Study of Jordan's Foreign Policy. New York 1974 p.75.

البرقية العاجلة التي تلقاها، وجاء فيها: "أفاد مصدر رفيع في عمان أن الأردن أعلن الحرب على إسرائيل" (٧)، بيد أن عمان أوضحت الأمر بالقول: استغاثة كاذبة، التقرير ليس صحيحا، ولم تمض سوى بضعة أيام حتى تحقق ما جاء في البرقية. وفي أعقاب الحرب برر الحسين انضمامه لجبهة الحرب التي شنّها عبد الناصر بالقول: "كنت أدرك أن هدف إسرائيل الأساسي يتمثل في احتلال الضفة الغربية. لقد شكل وجودنا خطرا على إسرائيل، طالما لم تحل المشكلة الفلسطينية". وأضاف الحسين: "لم أعلن في يوم من الأيام الحرب على إسرائيل، ولم أمنع أبدا حربا ضدها" (٨).

توفرت لدى الحسين العديد من الفرص لإعادة النظر في تصورات الخاطئة بشأن نوايا إسرائيل. فقد كانت آفاق الاتصالات المباشرة لا تزال مفتوحة، ولقاءاته الدائمة مع الدكتور يعقوب هرتسوغ كانت قادرة على تقديم الرد الشافي لهذه التصورات.

ترى ما الذي حدا بالحسين للمسارعة إلى المصالحة مع عبد الناصر، والمسير معه على طريق الحرب؟؟

أعرب موشيه ديان، في أعقاب حرب ١٩٦٧ عن اعتقاده بأن الحسين تصرف عام ١٩٦٧ بنفس النمط الذي انتهجه جده الملك عبد الله عام ١٩٤٨، فعندما رأى الاثنان

٧- أرسلت البرقية العاجلة رقم ١٥٢٤ من وزارة الخارجية الأميركية لسفارتها في عمان في الرابع والعشرين من أيار ١٩٦٧، وبعد حوالي نصف ساعة ردت السفارة على البرقية.

٨- الحسين يشن حربا (الحسين-حربي ضد إسرائيل) ص ٨٤.

أن العرب جمعوا صفوفهم لشن الحرب ضد إسرائيل، خشيا من العزلة في العالم العربي، وقفزوا إلى عربة الحرب في اللحظات الأخيرة.

ويقول الدكتور سمير مطاوع-باحث أردني ألف كتابا حول الأردن خلال حرب ١٩٦٧: إن عبد الناصر لم يفرض على الحسين وضع جيشه تحت قيادة الجنرال المصري عبد المنعم رياض. وقد أكد ذلك، خلال المحاضرة التي ألقاها في الندوة التي عقدت في واشنطن في حزيران ١٩٩٢، بمناسبة مرور خمس وعشرين عاما على حرب عام ١٩٦٧ (٩).

إن هذه التقديرات التي جاءت في أعقاب حدوث ما حدث. وبعد أن امتطى الحسين ظهر الحصان المندفع باتجاه الحرب مع إسرائيل، كانت تتناقض مع التصورات التي سادت ما قبل الحرب، في أوساط الزعامة الإسرائيلية، التي وجدت صعوبة بالغة في تصور انضمام الحسين إلى آلة الحرب ضد إسرائيل، حتى في أعقاب تزايد الدلائل حول الضغوط الداخلية الشديدة التي يتعرض لها. لقد خططت هيئة الأركان الإسرائيلية حقا لمواجهة وضعا آخر قد ينجم مستقبلا في المنطقة، بيد أن الغالبية كانت تعتقد، أن ذلك لن يحدث.

لقد أكد التقرير الذي قدمه قائد كلية الأمن القومي الإسرائيلي لرئيس الأركان في العاشر من كانون الأول ١٩٦٦ أن على إسرائيل أن تعتبر أن سلامة الوضع في الأردن كان بمثابة أولوية سياسية وأمنية من أولوياتها. أما فيما يتعلق باحتمال حشد

٩- جاء في تقرير مائير عميت، رئيس المومساد خلال حرب ١٩٦٧-مجلة معرخوت ٣٢٥ تموز ١٩٩٢-تقدير (الهرم) جاء في كتاب نداب سفرن-المواجهة العربية الإسرائيلية القدس ١٩٦٩ ص ٢٤٩.

ماثتي دبابة أردنية أو غيرها في الضفة الغربية، فقد أوصى التقرير بالنزوع نحو التسوية السياسية في أعقاب العملية، بحيث يبقى الوضع في الضفة الغربية المنزوعة السلاح على ما هو عليه (١٠)، ومن الجدير بالذكر أن التقرير، آنف الذكر، عكس وجهة النظر السائدة في إسرائيل آنذاك.

لم تبد الأمور في عيني الحسين على هذا النحو، فقد شك الحسين منذ معركة السموع بأنه إذا ما تحدثت سورية إسرائيل فإن إسرائيل ستفضل ضرب الأردن عن مواجهة سورية التي يحميها الاتحاد السوفييتي، لذا، وفي أعقاب تصاعد حدة التوتر بين إسرائيل وسورية، ثم بعد ذلك بينها وبين مصر في أعقاب طرد عبد الناصر قوات الطوارئ الدولية، من شرم الشيخ، قام الحسين بجس نبض الأميركيين، فيما إذا كانوا على استعداد لأن يضمنوا له الحماية من مبادرة عسكرية إسرائيلية. وقد أوضح الأميركيون للحسين، أنهم لن يسمحوا لعبد الناصر، بإغلاق مضائق تيران، وأكدوا له، أنه إذا ما ساد الهدوء الجانب الأردني من الحدود، فإنهم سيحرصون على سيادته أيضا، على الجانب الإسرائيلي.

وقد ألمح التقرير الذي تم تسريبه من مكتب رئيس الحكومة، إلى هذه الوساطة، والذي جاء فيه:

"بدا في الساعة الحادية عشرة إلا الثلث من يوم الثلاثاء الموافق الثلاثين من أيار أن الاتصالات الأجنبية قد أثمرت، فقد كان هناك وعد باسم الأردن أنه لن يشن

١٠-مذكرة اللواء العاد بيلد قائد كلية الأمن القومي الذي قدم إلى رئيس الأركان اسحق رابين.

حرباً. لقد سعى المستشارون الأجانب للحصول على وعد إسرائيلي بتهدئة الأمور، لكن، وقبل أن تقدم إسرائيل ردها، غير الملك موقفه، وطار بطائرته إلى مصر". (١١)

كانت الساعة الحادية عشرة إلا الثلث، التي أشار إليها التقرير، هي ساعة زيارة السفير ولفرت بربور لرئيس الحكومة ليفي أشكول.

وقد أوضح اسحق رابين، الذي كان رئيساً للأركان، إبان حرب ١٩٦٧: "لما كنا نرغب في نشوب حرب مع الأردن، وقد أعلمنا الملك الحسين بذلك، عبر ثلاث قنوات: عبر الاتصال بالقناة العسكرية للجنة الهدنة المشتركة مع الكولونيل داود الأردني، وعبر الجنرال أود بول، وعبر سفارة الولايات المتحدة" (١٢).

تم تفعيل قناة الأمم المتحدة في الخامس من حزيران بعد نشوب القتال مع مصر، وكانت قناة السفارة الأميركية، قد عملت قبل ذلك. مثلما يمكن الاستنتاج من أقوال زئيف بار لافي رئيس القسم الأردني في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

١١- موشيه أجلبوع: ست سنوات ستة أيام، تل أبيب ١٩٦٩ ص ٢٠٠، قال السفير أفرايم عبرون-الذي كان ملحقاً في السفارة الإسرائيلية في واشنطن خلال أزمة أيار/حزيران ١٩٦٧، إن وولت رستاو مستشار الرئيس الأميركي جونسون إن أحد الأسباب التي حدثت بالرئيس، لاتخاذ قراره الخاص بعدم التدخل وعدم منع إسرائيل من العمل بشكل مستقل، كان سفر الملك الحسين إلى القاهرة لتوقيع الاتفاقية العسكرية مع عبد الناصر، ولهذا السبب، لم تقم الولايات المتحدة بعد هذا التاريخ، بأي أعمال وساطة جدية بين إسرائيل والأردن، رغم أن السفير الأميركي في الأردن أهاب بالولايات المتحدة لمطالبة إسرائيل بالتعامل مع الأردن بقباز حريري.

١٢- اسحق رابين-ملف خدمة ص ١٨٨.

أخذ الأردن يصدر إلماحات مختلفة حول مجريات الحرب وما قد ينجم عليها، وطلبوا أن تتفهم إسرائيل النشاطات العسكرية الأردنية إذا ما قامت بمعالجة مصر، مثلما كانوا يأملون. وقد أوضحت إسرائيل للأردن، بصورة لا تقبل الجدل، أو التأويل، أنه إذا ما بدأوا الحرب فإن الزمام سيفلت من بين أيديهم (١٣).

وإنني أشك في أن المصطلح الأخير كان مصطلحا مقبولا في الرسائل الدبلوماسية لكن من المحتمل، أنه ورد خلال لقاءات ضباط أردنيين وإسرائيليين، في بوابة مندلبوم.

تلقت شعبة الاستخبارات العسكرية ووزارة الخارجية الإسرائيلية: تقريرا من صحفي بريطاني كان قد أجرى مقابلة مع الملك الحسين، عشية سفره إلى القاهرة، تحدث خلالها الملك عن المأزق التي وجد نفسه فيها على النحو التالي:

«إذا ما وجه اليهود ضربة لمصر دون أن يتدخل، الويل له كل الويل، لأنه سيوصم بالخيانة.

«وإذا ما وجه اليهود ضربة لمصر وقام هو بالتدخل، فالويل له كل الويل، لأنه في هذه الحالة سيفقد الضفة الغربية.

«إذا لم يهاجم اليهود مصر، فالويل له كل الويل، لأن هذا الوضع سيعتبر بمثابة انتصار لعبد الناصر، الذي سيصبح قادرا، في هذه الحالة، على الانتصار عليه تماما.

ويقول الحسين في شهادته في كتابه "حربي مع إسرائيل" أنه اتخذ قرار التاسع والعشرين من أيار، بعد أن سمع أقوال عبد الناصر في المؤتمر الصحفي، والتي جاء فيها: "إن القضية القائمة على جداول الأعمال الآن، ليست خليج العقبة أو

١٣- زئيف بار لافي- النظام الهاشمي ومكانته في الضفة الغربية ص ٤٧.

مضائق تيران، أو إخراج قوات الأمم المتحدة، بل هي حقوق الشعب الفلسطيني" (١٤).
دفعت أقوال عبد الناصر التي حاول خلالها فتح الحوار حول قضية فلسطين وسط
أجواء الحرب، بالحسين إلى عدم الوقوف موقف المتفرج، بل المشاركة بصورة فعالة في جميع
النقاشات المستقبلية حول فلسطين.

ويقول الحسين، في أعقاب الحرب (١٥): "حتى لو لم نكن قد اتفقنا مع عبد الناصر،
لو اندلعت حرب، كنا سنقحم فيها جميعا، ونحن ندرك ذلك من التجربة". وكان الحسين يعني
بقوله: "ندرك ذلك من التجربة" الضربة التي وجهتها إسرائيل إليه في السموع، رغم أن
الفدائيين الذين أوقعوا الأضرار بإسرائيل، قدموا من سورية.

وقال اللواء معن أبو نوار -قائد اللواء المدرع الأربعين: "كان الجيش الأردني في حالة
انتشار واسع، في الضفة الغربية، وكان القادة يعتقدون، أن هناك احتمالا لقيام إسرائيل بعملية

١٤- ورد هذا التقرير في ملاحظات العقيد أفرام كام على كتاب "الحسين يشن حربا"، وأيضا
في البحث الذي أعده زنيف بار لافي، وقد أخفى المصدرين أنفي الذكر مصدر التقرير بالقول
أن الحسين، قال ذلك لمقربيه، ويضيف زنيف بار لافي تبريرين آخرين بسبب قرار الحسين
الانضمام إلى عبد الناصر في الحرب.

تلقى الحسين في نهاية شهر أيار ضربتين، الأولى في صورة الخطاب الضبابي
الذي ألقاه ليفي أشكول، والذي اشتهر منه أن إسرائيل تخشى من شن حرب ضد مصر،
والثانية: تناهت إلى أسماع الحسين معلومة تفيد بأن عبد الناصر سيوقف حربه ضد إسرائيل
حاليا، وسيوجه جميع قواه ضد الأردن، بغية إسقاطه عن سدة الحكم، وإزاء ذلك، وفي إطار
ياسه، توجه الحسين إلى عبد الناصر، بغية المصالحة.

١٥- راديو القاهرة ١٩ أيار ١٩٦٧.

على غرار السموع، وكان هذا الإحساس يراود القادة والضباط والجنود، كل ساعة من ساعات الليل والنهار" (١٦).

ويوجه محمد عبد الغني الجمصي -وزير الدفاع المصري الأسبق انتقاداً، للحسين في مذكراته جراء تسرعه في الانضمام إلى الحرب مع مصر: دون إعداد نفسه وجيشه للعمل المشترك مع الجيشين المصري والسوري، باستثناء السماح لرجال الكوماندو المصريين بالعمل من داخل الأراضي الأردنية.

ويقول الجمصي: إن توقيع الاتفاقية بين عبد الناصر والحسين، سرع عملية نشوب الحرب ولم يمنح العرب فرصة لتنسيق المخططات والعمليات المشتركة، ويتساءل الجمصي: "هل وقع الحسين ضحية لخدعة سياسية" (١٧).

خلقت الاتصالات المباشرة مع الملك الحسين انطباعاً لدى المؤسسة السياسية الإسرائيلية إلى أن الحوار الجاري بين الطرفين سيؤدي إلى تعاون مجد لإسرائيل والأردن، في آن واحد، بل لقد بدأت تسمع أصوات ندم في أوساط هذه المؤسسة، حول عملية السموع.

وفي أعقاب توقيع الحسين على التحالف العسكري مع عبد الناصر، وانخراطه في إطار مخططات الحرب، عقب أبا اييبان قائلا: "قامت جميع مخططات الدفاع الإسرائيلية التي جرت مناقشتها منذ الثاني والعشرين من أيار ١٩٦٧ على عدم التعرض للأردن بسوء، بيد أن الوضع قد تغير الآن بعد اتفاقية الدفاع المشترك بين

١٦- الحسين يشن حرباً-الحسين-حربي ضد إسرائيل ص ٤٤.

١٧- Mohmd Abd El -Ghni El-Gamsy: the October war Cairo 1993 pp.30-31.

مصر والأردن^(١٨).

ورغم أن الجيش الأردني وضع تحت قيادة جنرال مصري، إلا أن القيادة السياسية في إسرائيل لم تكن قادرة على فهم حقيقة أن الأردن وضع قدميه في أنشطة الحرب. والأغرب من ذلك، أن إسرائيل في حواراتها مع الولايات المتحدة حول الحرب الآخذة في الاقتراب، لم تناقش احتمال انضمام الأردن إلى الحرب، حتى حينما تمت مناقشة الجبهة المصرية.

ولم يتم العثور على أي دلائل تشير إلى احتجاج إسرائيل لادخال الأردن بالوعد بعدم إدخال دبابات إلى الضفة الغربية.

وكان هناك دليل واحد، يؤكد أن الولايات المتحدة كانت واثقة من أنه لن تنشب حرب بين إسرائيل والأردن، ففي مطلع حزيران، طلب الملك الحسين من الولايات المتحدة أن تعثر له على ملجأ لست طائرات أردنية من طراز (ستار فايتر)- والتي لم يتم تسليمها لطيارين بعد- خارج الأردن خشية أن تصاب بأذى خلال عمليات القصف التي ستقوم بها إسرائيل عندما تندلع الحرب، لكن الأميركيين هداؤا روع الحسين قائلين: إن الحرب لن تنشب، وقبل يوم واحد فقط من نشوب الحرب، تم

١٨- أبا إيبان-فصول من الحياة- تل أبيب ١٩٧٨ ص ٣٧٥ يورد البروفيسور شلومو أهارونسون في كتابه (سلاح نووي في الشرق الأوسط-تل أبيب ٩٩٥ ص ١٠٠) رواية حول الرسالة التي بعث بها ديفيد بن غوريون إلى مائير يعري-زعيم حزب مبام، يؤكد فيها قلقه على سلامة الوضع عشية نشوب الحرب، وقد طلب بن غوريون من شمعون بيرس، أن يعلم يعري: 'بأنه لا يجب شن حرب الآن، لأن الوضع حساس في الأردن.

نقل الطائرات إلى تركيا، مما أدى إلى إنقاذها من القصف الذي شنته إسرائيل على مطار عمان (١٩).

وهناك ثلاث ملاحظات تدل على الخطوط الرئيسية التي كانت السياسة الإسرائيلية تعتزم انتهاجها قبل نشوب الحرب، والتي تنص على تجنب الاحتكاك بالأردن.

قال اسحق رابين-رئيس الأركان الإسرائيلي عام ١٩٦٧: "لم نكن نرغب في الحرب مع الأردن".

قال موشيه ديان للواء ديفيد اليعزر عشية الحرب، عود نفسك على أن الحرب هي ضد مصر وليس ضد أي جهة أخرى.

حذر موشيه ديان اللواء عوزي نركيس قائد القطاع الأوسط قائلا: "لا يجب أن تقوم بأي عمليات خاطفة أو أي عمل آخر يورط شعب إسرائيل مع الأردنيين".

هذا، في الوقت الذي حرص فيه الجهازان العسكري والسياسي في الأردن، على التأكيد، على أن الحرب لن تتجاوز الأردن إذا ما نشبت، كي يؤكد الأردن إخلاصه للقضية العربية.

ورغم ذلك، كانت على جانبي الحدود أصوات تشذ عن الاتجاه العام آنف الذكر: فعلى الجانب الأردني، كانت هناك شخصية رفيعة تحاول وقف تدهور الأردن باتجاه الحرب، وعلى الجانب الإسرائيلي كانت هناك شخصية رفيعة تنادي بتحويل الحرب من الجبهة المصرية إلى الجبهة الأردنية.

ففي الجانب الأردني، حاول وصفي التل-الذي استقال قبل أشهر معدودة من اندلاع الحرب من رئاسة الوزراء-حث الملك على عدم دخول الحرب، وذكر الحسين بأن الأردن كان مرتبطا أيضا عام ١٩٥٦ باتفاقية دفاع مع مصر، ورغم ذلك، امتنعت الحكومة آنذاك، عن اتخاذ مبادرة عسكرية ضد إسرائيل، وحذر الملك من أن الأردن سيتلقى ضربات موجعة خلال الحرب، بيد أن كل تحذيراته ومحاولاته ذهبت أدراج الرياح، فقد كان الملك ملتزما بموقف الصف العربي.

وفي أعقاب الحرب أوضح وصفي التل موقفه على النحو التالي:

"لم أعتقد أننا جاهزون لخوض الحرب، لقد قررنا تعزيز أنفسنا، ومحاولة الدفاع عن خطوط الهدنة، والامتناع عن القيام بأي خطوات تمنح إسرائيل الفرصة لجرنا لخوض حرب قبل الأوان، ولهذا السبب، لم نرغب بالرد الانتقامي ضد إسرائيل، في أعقاب عملية السموع، ولهذا السبب أيضا، عملنا على منع منظمات الفدائيين من القيام بعمليات استفزازية، على طول الحدود الأردنية.

لقد بذلنا جميعا أقصى ما بوسعنا لعدم منح إسرائيل أوهى الفرص، لشن الحرب، رغم أن الوضع لم يكن مريحا لنا. لقد كان بمقدورنا الحيلولة، بسهولة، دون نشوب هذه الحرب التي اندلعت قبل أوانها. ولم تكن نتخيل مثل هذه الهزيمة الساحقة، رغم أن المعلومات المتوفرة لدينا، كانت تؤكد استحالة انتصارنا". (٢٠)

أما على الجانب الإسرائيلي، فقد حاول اللواء عيذر وايزمن-رئيس شعبة هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي-الاحتجاج وتقويض التصور الذي كان سائدا آنذاك

في أوساط المؤسسات السياسية والأمنية في إسرائيل، والتي تنص على ضرورة التركيز على هزيمة الجيش المصري.

وقد اقترح وايزمن، خلال النقاش الذي جرى في هيئة الأركان، في أعقاب توقيع الحسين مع عبد الناصر، على اتفاقية الدفاع المشترك: توجيه ضربة وقائية للأردن، تحول دون تحولها إلى تهديد محتمل على الخاصرة الضيقة لإسرائيل. وقال: بمقدور الجيش المصري، أن يعيد ترميم نفسه بعد بضع سنوات من الحرب، بيد أن توجيه ضربة قوية للجبهة الشرقية، يمكن أن يضمن سلامة حدودنا لسنوات طويلة.

وقد عارض رئيس الأركان، اسحق رابين، وجهة النظر آنفة الذكر، بإجماله مقارنة لطبيعة الأخطار التي تعكسها الجبهة المصرية والجبهة الأردنية على إسرائيل. ولم يطرح رابين، أي مبررات سياسية، بل طرح وجهة النظر العسكرية البحتة.

بيد أن هناك أساسا للاعتقاد، بأنه كان يأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الكادر السياسي. والذي لم يول الجبهة الأردنية سوى اهتمام ضئيل، حتى في أعقاب توقيع اتفاقية الدفاع بين الأردن ومصر.

وبعد يوم واحد من توقيع الأردن معاهدة الدفاع مع عبد الناصر، عرضت على أعضاء هيئة الأركان خطة (فرجول) لاحتلال الضفة الغربية إذا ما تورط الأردن في الحرب، لكن رئيس الأركان اسحق رابين، قال في إجماله: "لقد كانت مصر وستبقى العدو المركزي، ولا يجوز بأي حال من الأحوال، أن نسمح لأي جبهة أخرى أن تحول

جهدنا عن الجبهة المصرية" (٢١).

لم يشعر عيزر وايزمن بالارتياح من وجهة النظر آنفة الذكر، وفي أعقاب الحرب كتب قائلا:

"كان عوزي نركيس يدور في القيادة الوسطى بمعنويات عالية جدا، وكأنه كان يدرك أن لحظته الحاسمة ستأتي قريبا. وقد أسهم هو وعموس حوريب في تضخيم الأمور لدي، وقال لي، هذه فرصة كبيرة لعمل شيء ما مع الأردنيين، ولا يجب أن نضيعها. وقد سألت عموس: ما أفضل ثغرة حسب رأيك لاقتحام سيناء؟ من أين يجب أن نهاجم؟؟ فرد قائلا: الحل الأمثل لفتح مضائق تيران يتمثل في تحرير القدس، والضفة الغربية" (٢٢).

٢١- اسحق رابين- ملف خدمة ص ١٧٧، سجل إسرائيل لينور- الذي كان سكرتيرا عسكريا لرئيسي الحكومة ليفي أشكول وغولدا مائير- في يومياته بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣ أن اسحق رابين قال خلال النقاشات: "في البداية يجب أن نضرب مصر، وبعد ذلك سنضرب سورية والأردن"، ولا شك أن هذا القول شاذ، لأن رابين قال قبل ذلك أن تصرف سورية والأردن، سيكون رهنا بنجاحنا على الجبهة المصرية".

٢٢- عيزر وايزمن- لك السماء والأرض- تل أبيب ١٩٧٥ ص ٢٦١، لقد تمسك وايزمن بموقفه آنف الذكر عام ١٩٧٠ أيضا، ورغم أنه لم يكن آنذاك قائدا عسكريا في هيئة الأركان، إلا أنه أعرب عن رأيه إيان اختطاف الطائرات إلى الأردن، فقال: إن وجود طائرتين مدنيتين مخطوفتين على الأراضي الأردنية، هو مبرر كاف للهجوم على الأردن في الخامس من حزيران ١٩٦٧.

كانت هناك جهات إسرائيلية تعتقد، قبل الحرب، أن الحسين سيكرر ما فعله عام ١٩٥٦، عندما لم يتدخل في الهجوم الذي شن على مصر رغم أنه كان مرتبطاً معها بمعاهدة دفاع، وأنه هذه المرة، أيضاً سي جيد الوقوف على حافة الحرب، وقد أكد التل أيضاً نفس اللغة، أنفة الذكر، عندما قال: إن الأردن ليس ملزماً بخوض الحرب رغم المعاهدة الدفاعية التي أبرمها مع مصر.

كانت الرغبة في الامتناع عن خوض الحرب ضد الأردن، مشتركة بين الكادرين السياسي والعسكري الإسرائيليين، فقد سأل قائد القطاع الأوسط عوزي نركيس، موشيه ديان، قبل يوم واحد من تعيينه وزيراً للدفاع: ما الذي سيحدث إذا ما هاجمنا الأردنيون دون أن تصدر من جانبنا أي عمليات استفزازية، واحتلوا جبل المراقبين (الكبر)؟؟ وقد رد عليه ديان قائلاً: "في هذه الحالة عليك أن تعض على نواجذك وتصمد، وعندما ننهي الأمر مع مصر ونصل إلى قناة السويس، سيعود الجيش الإسرائيلي لإخراجك من الوحل" (٢٣).

٢٣- عوزي نركيس- القدس واحدة ص ٩٨.

وفي الحوارات التي دارت مع القادة العسكريين فيما بعد، ثارت لدى ديان شكوك حول قدرته في الحفاظ على الهدوء، على الجبهة الأردنية، وأشار إلى احتماليين:

• هجوم جدي لاحتلال إيلات أو جبل المراقبين (المكبر).

• القيام بمهمة أقل صعوبة بغية تثبيت الجيش الإسرائيلي، مثل تدمير خط السكة الحديدية القدس-تل أبيب، وقطع طريق القدس-تل أبيب.

لقد طرح وزير الدفاع هذه الأفكار الخاصة باحتمال احتلال الأردنيين لإيلات، خلال النقاشات التي جرت مع هيئة الأركان في الثالث من حزيران ١٩٦٧. وفي نفس المساء، طرح ديان أمام أعضاء الحكومة، احتمال قيام الأردنيين بعملية في وسط إسرائيل، بغية إقناع الوزراء بضرورة توجيه ضربة مسبقة، وقال: "إذا ما شن الأردنيون هجوماً على إيلات أو القدس أو ضواحي تل أبيب، ستتعرض حربنا بكاملها، فلن نستطيع الذهاب إلى العريش، بينما الحرب ناشبة لدينا في القدس، وعندما تهاجم كتيبة كومانندو مصرية القدس اليهودية لن نستطيع إدارة المعركة مثلما خططنا لها من قبل" (٢٤).

وبعد يوم واحد من توقيع الأردن ومصر على اتفاقية الدفاع المشترك، توجهت حكومة الأردن إلى إسرائيل وطلبت منها أن تؤخر مرور القافلة التي تتوجه إلى جبل المراقبين مرتين أسبوعياً، لمدة أسبوع آخر، وذلك خشية أن يؤدي مرور القافلة إلى إثارة غضب الجماهير المتحمسة، في أعقاب اتفاقية القاهرة-وقد استجابت إسرائيل للطلب، وأخرت مرور القافلة لمدة أسبوع، حيث لم تعد بعد ذلك بحاجة إلى تصريح من الأردن.

وبعد ثلاثة أسابيع من انتهاء حرب ١٩٦٧ أي في الثاني من تموز ١٩٦٧، قال الملك الحسين لمبعوث ليفي أشكول الخاص، الدكتور يعقوب هرتسوغ، خلال لقائهما في لندن، إنه يشعر بالأسف لتورطه في الحرب. وقد امتنع الحسين عن إطلاق مثل هذه التصريحات علناً، نظراً لأن العهد كان بمثابة شهر عمل في علاقات الحسين-عبد الناصر. بيد أنه قال للدكتور سمير مطاوع بعد عدة سنوات إنه عندما سمع أن عبد الناصر طرد قوات الأمم المتحدة من سيناء وشرم الشيخ، أدرك أن عبد الناصر سقط في الفخ الذي نصبته له إسرائيل كي تهزمه في الحرب (٢٥).

وفي حديث آخر، قال الحسين: إنه ذكر عبد الناصر عشية اندلاع الحرب بالتقرير الذي تم تقديمه للقيادة العربية المشتركة والذي جاء فيه، أن الجيوش العربية غير مؤهلة في الآونة الحالية لمواجهة الجيش الإسرائيلي، رغم أن الحرب باتت أمراً محتوماً. (٢٦)

كانت حرب ١٩٦٧ حرب الاختيار بالنسبة للملك الحسين، ليس فقط بسبب التهديد الإسرائيلي، بل أيضاً بسبب الوضع الداخلي الأردني والوضع العربي. وعلى أرضية ذلك، يجب أن نتفهم الخطة التنفيذية التي أعدها الجيش الأردني لاحتلال جبل المراقبين (المكبر) شمالي القدس ومناطق جنوبي المدينة، لقد خدع المخططون

٢٥- Samir A Mutawi. Jordan in the 1967 War New York.

٢٦- الوزيرياهو ساسون الذي طور سنوات طويلة الاتصالات مع الأردن، واقترح في أعقاب الحرب إعادة غالبية الضفة للحسين-مع إجراء تغييرات حدود وفقاً للاحتياجات الأمنية.

قال عام ١٩٦٧: لقد تورط الحسين في الحرب على أرضية التقدير الخاطئ القائل إن مصر وبدعم واسع من قبل روسيا، ستهزم إسرائيل.
٢٢٠

الأردنيون أنفسهم بالقول، إن مثل هذه (٢٧) العملية لن تمنح إسرائيل مبررا لاحتلال الضفة الغربية بكاملها.

تردد الحسين، بادئ ذي بدء، في خوض الحرب، بيد أن تحذيرات قادة الجيش -الجنرالات المجالي وحديثه وسالم- حسمت ترده، حيث حذروه من حدوث غليان في أوساط الجيش، وأكدوا أنهم لن يستطيعوا وقف ثورة الجنود والضباط إذا لم يشارك الجيش في الجهد الحربي العربي (٢٨).

لقد أدت هذه التحذيرات التي أطلقها الجنرالات الذين كان الحسين يعتمد ويستند إليهم، إلى تسليم القيادة للقائد المصري رياض، وكانت تلك الخطوة هي جذور كبوة الحسين.

تصرف الجنرال المصري الذي كان يقود الحرب على الساحة الأردنية وفقا للتقديرات المصرية وليس الأردنية، وفي اليوم الأول للحرب ووط الأردنيين في عمليات عدائية تتجاوز إطار "عملية طارق"، فقد أمر الجنرال رياض في الأمر رقم ٧- بقيام الجيش الأردني بالتغطية بالدفعية على عمليات الكوماندو المصرية التي كانت ترمي

٢٧- ممثل إسرائيلي في ندوة في واشنطن، واقتباس ماثير عميت عن الدكتور سمير مطاوع في مجلة معرخوت ٣٢٥ ص ١٥.

٢٨- زيد بن شاكر، قال في أعقاب الحرب أن الحسين شعر بأنه إذا ما شذ عن الإجماع العربي، فإنه سيخاطر باندلاع حرب أهلية داخل الأردن وقد أكد الجنرالات المجالي وحديثه وسالم هذه الحقيقة في حديثهم مع الدكتور سمير مطاوع، أنظر Jordan in the 1967 war p.202.

لتدمير محطات الرادار الإسرائيلية بعد التسلل لقواعد سلاح الجو الإسرائيلي (٢٩).
قال الحسين قبل انضمامه إلى الحرب، أن الحرب باتت أمرا محتوما، وأن إسرائيل
تعتزم مهاجمة مملكته-كان ذلك أيضا أحد المبررات لقبول قيادة الجنرال رياض على
الجيش الأردني-وعندما اقتربت ساعة الصفر لاندلاع الحرب، سيطر على الملك اعتقاد
خاطي آخر، يقول: إن بمقدوره الحد من معايير الرد الإسرائيلي، ضد مبادراته
العسكرية المقلصة واعتقد الملك، أنه وبفضل صداقته مع الحكومة الأميركية، لن يحدث
صدام شامل بينه وبين إسرائيل، لكن هذا الاعتقاد كان خاطئا على صعيد رد الفعل
الأميركي، وأيضا رد الفعل الإسرائيلي، لقد كان انضمام الحسين إلى التحالف
العسكري مع ناصر، أحد الأسباب التي حدت بالرئيس جونسون لسحب معارضته
للمبادرة العسكرية الإسرائيلية: أما إسرائيل التي كانت تعتقد عدم تدخل الأردن في
الحرب، فلم تستطع ضبط نفسها إزاء محاولات الأردن قصف المطارات الإسرائيلية
وقصف القدس.

افتترضت إسرائيل، أن خطة الحرب المحدودة التي وصفها الحسين، يمكن
أن تتطور إلى معركة واسعة النطاق بعد أن ينجز الحسين ما يصبو إليه من تعزيزات.
وقد أكد الحسين في أعقاب الحرب هذا الافتراض فعلا، حيث قال: "قررنا البقاء في
وضع دفاع على طول جبهة محدودة جدا حتى وصول التعزيزات العراقية والسعودية،
الأمر الذي سيؤدي إلى توسيع الجبهة بصورة تدريجية. كنا سننتقل بمساعدة هذه
التعزيزات. إلى مرحلة الهجوم، لقد تضمنت الخطة التي رسمناها، على وجه
السرعة. عدة عمليات متداخلة تشارك فيها الطائرات والمدفعية على أمل

تخريب المطارات الإسرائيلية^(٣٠).

ومن الجائز أن التحذيرات المتكررة التي أطلقها وصفي التل حول الأخطار التي سيتعرض لها الأردن إذا ما تورط في الحرب مع إسرائيل، فعلت فعلها، مع الملك، وحدث به لعدم توسيع العمليات العسكرية، والاكتفاء بهجمات وضربات خاطفة مقلصة، لكن المخططين الإسرائيليين رفضوا المقامرة، فقد حاولوا حماية الحدود الشرقية إبان انشغال الجيش الإسرائيلي بالحدود مع مصر، أضف إلى ذلك، أنه لم تكن هناك أي ضمانات لعدم انتقال الأردنيين، في أعقاب وصول التعزيزات العراقية والسعودية، وخصوصا المائة وخمسين طائرة حربية عراقية، من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم.

وبناء على ذلك، عندما اندلعت الحرب في الخامس من حزيران ١٩٦٧، اشتملت الأوامر التي أصدرها قائد القطاع الأوسط عوزي نركيس على أمر بشأن حشد قيادة الجبهة الغربية بقيادة اللواء حاييم هرتسوغ، في الرملة.

ويقول العقيد يوفال نثمان-الذي عين ضابط أركان للعمليات الخاصة، في

٣٠-الحسين يشن حربا-حربي ضد إسرائيل ص ٥٨، هذا في الوقت الذي أوضح جيمس لانث كاتب السيرة الذاتية للملك James Lunt, Hussein of Jordan إن قادة الجيش الأردني قرروا تقليص عمليات القصف ضد إسرائيل حتى وصول التعزيزات السعودية والعراقية، إذ كانت لديهم معلومات تفيد بأن إسرائيل لن تهاجم الأردن، أي أن الأردن كان يريد تحذير إسرائيل حتى يعزز قدرته على الهجوم.

نهاية شهر أيار-إن وزير الدفاع، أمر ليلة الرابع والخامس من حزيران، رئيس الأركان اسحق رابين، بسحب أربعين دبابة من الجبهة السورية، ودفعها باتجاه منطقة جنين، وقال: "هناك سنكون بحاجة لها أكثر"(٣١).

وفي نفس الوقت الذي كانت إسرائيل تعمل فيه لوقف الهجوم الأردني، بذلت جهودا واسعة ومتشعبة لإقناع الأردن بعدم الانجرار في الحرب. ويقول رئيس هيئة الأمم المتحدة في القدس الجنرال أود بول في مذكراته حول تردده في الخامس من حزيران ١٩٦٧ فيما إذا كان عليه تسليم الرسالة التي بعث بها ليفي أشكول إلى الحسين لأنه كان يعتقد أنها تحتوي على تهديدات، ونظرا لأن الأمم المتحدة معتادة على العمل كساعي بريء لتحذيرات من هذا القبيل.(٣٢) وبعد المزيد من التفكير والدراسة، قرر بول السفر إلى عمان، لتسليم الرسالة العاجلة، والتي جاء فيها: "نحن في أوج حرب دفاعية مع مصر، ولن نتخذ أي خطوة عدوانية ضد الأردن، لكن إذا ما قام الأردن بأي عمل عدائي ضد إسرائيل، فسوف نرد عليه بكل قوتنا، وعلى الملك تحمل المسؤولية وكافة النتائج"(٣٣).

كان العقيد يوفال نئمان، قد أعد الرسالة مسبقا، في إطار الاستعدادات السياسية للحرب، وعندما تسلم موشيه ديان منصبه وزيرا للدفاع، أراد حذف كل عبارة من الرسالة يمكن أن تخلق لدى الحسين انطباعا يفيد أن إسرائيل تتوسل إليه كي لا يشن الحرب.

٣١- حوار مع البروفيسور يوفال نئمان.

٣٢- Odd Bull. War and peace in the Middle East p.113

٣٣- أبا اييان-فصول من الحياة ص ٤٠١.

ويقول الجنرال أود بول أن الحسين تسلم الرسالة في حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحاً، ورغم أن الأردن، أحل التزامات، بشأن إدخال دبابات إلى الضفة الغربية، ورغم أن النظرية العسكرية الإسرائيلية كانت تعتبر ذلك بمثابة مبرر للتدخل العسكري الإسرائيلي، إلا أن الحكومة الإسرائيلية كانت على استعداد لانتهاج أساليب الإقناع الدبلوماسية بغية الحيلولة دون توريط الأردن في الحرب.

رفض الحسين التوجه الإسرائيلي بواسطة الأميركيين، وقد قال فيندي برنس-الذي كان سفيرا للولايات المتحدة في عمان، لاسحق رابين، حول لقائه مع الحسين، يوم الخامس من حزيران، عندما تلقى أمرا من واشنطن بإعلام الملك، أن أي مكروه لن يصيب الأردن، إذا لم يشارك في الحرب.

ويقول أنه لم يعثر على الملك في قصره، بل عثر عليه مرتويا زيّه العسكري، في مركز القيادة الأردني: "سلمت الملك الرسالة الإسرائيلية، وأضفت إليها وعدا من الحكومة الأميركية بضمان التعهد الإسرائيلي، وقد رد الملك بالقول فات الأوان، أنا في حالة حرب" (٣٤).

وفي أعقاب فتح النار في القدس، توجه المقدم شموئيل جت، باسم الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، إلى الكولونيل محمود داود كبير ممثلي الأردن في لجنة الهدنة الإسرائيلية الأردنية، وأعلمه أنه إذا ما أوقف الأردن النار والتزم بالامتناع عن خوض الحرب، فإن إسرائيل ستلتزم باحترام اتفاقية الهدنة مع الأردن احتراما كاملا. وفي كتابه، قال اسحق رابين، فيما بعد: "لو قبل الأردن اقتراحات إسرائيل لبقيت القدس الشرقية والضفة الغربية بين يديه، لقد اختار الملك الحسين الحرب رغم

تحذيرات إسرائيل، سواء أكان السبب في ذلك إيمانه بأوهام عبد الناصر، أم لإدراكه استحالة الوقوف موقف المتفرج حينما تنشب الحرب (٣٥). وحتى في أعقاب إعلان راديو عمان في الساعة الحادية عشرة والنصف، البيان الأول الذي جاء فيه: "فتحت قواتنا الشجاعة النار على مراكز العدو الإسرائيلي، على طول خطوط الجبهة وأسكتت مدفعيتنا مدافع العدو"، واصلت إسرائيل جهودها لإقناع الأردن بالموافقة على وقف النار، وكان بالإمكان اعتبار إصدار البيان الأول بمثابة رد على رسالة ليهفي أشكول إلى الحسين، بهمد أن الحسين لم يكثف بذلك، بل ورد على الجنرال بول، وحسب شهادته، بالقول: "هم الذين شنوا الحرب، وسيتلقون ردنا جواً" ففي نفس الساعة كانت قواتنا تقاتل في القدس، وطائراتنا تقلع لقصف مطارات في إسرائيل" (٣٦).

لقد جاء رد الملك آنف الذكر، بناء على التقارير الأولية التي تلقاها، والتي أشارت إلى إحراز المصريين بعض الإنجازات في الساعات الأولى للحرب، وقد كتب الحسين قائلاً: "أفاد المشير عبد الحكيم عامر في التقرير الذي بعث به إلينا، أن الهجمات الجوية الإسرائيلية لا زالت تتواصل، بيد أن مصر أخرجت ٧٥٪ من القوة الجوية الإسرائيلية من إمكانية العمل مجدداً، وأن القاذفات المصرية دمرت القواعد الجوية الإسرائيلية في الهجوم المضاد، وأن القوات البرية المصرية اخترقت الحدود مع إسرائيل عبر النقب.

٣٥- اسحق رابين- ملف خدمة ص ١٨٨.

٣٦- حسين يشن حرباً، نفس المصدر ص ٦٤.

إن هذه التقارير التي سنصفها بالخيالية، إذا ما توخينا الأدب الجم، أسهمت إسهاما كبيرا، في خلق البلبلة والارتباك اللذين وجدنا أنفسنا غارقين فيهما والتفسير الخاطئ الذي أعطيناه للوضع. (٣٧)

هذه هي الخلفية التي جعلت الحسين يرد على توجيهات إسرائيل خلال اليوم الأول للحرب بوقف النار، بالنفي. وقد حاولت هيئة الأركان الإسرائيلية دون معرفة قائد القطاع الأوسط والمسؤول عن الجبهة الأردنية- إطلاع العقيد الأردني على خطئه، وأكدوا له أن مصر تكذب بشأن وضعها العسكري، لكنه، لم يكن على استعداد للإصغاء إلى ما يقولون له، ورفض الأردن الاستجابة، وفي الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة اتصل رئيس لجنة الهدنة الإسرائيلية الأردنية، الكولونيل (سطانوي) مع كبير أعضاء اللجنة -الإسرائيلي- المقدم جبري بيبيرمان وعرض اتفاقية وقف نار في القدس. وقام الممثل الإسرائيلي بإعلام الكولونيل داود بأن "سلاح الجو المصري قد قضي عليه" لكن الكولونيل داود تجاهل المعلومة، وفضل تصديق المعلومات التي تسلمها الأردن من مصر. وبناء على المعلومات المصرية أدلى رئيس الحكومة الأردني في الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة ببيان في راديو عمان قال فيه: "إننا نعيش في الآونة الحالية أقدس ساعات حياتنا، وبالوحدة مع جميع الجيوش العربية نخوض حرب الكرامة والبطولة ضد عدونا المشترك. لقد انتظرنا سنوات طويلة لخوض الحرب التي ستمحو عار الماضي" (٣٨).

وفي تلك الآونة، بدأ الأردن بعملية قصف مدفعي لمناطق عديدة في القدس

٣٧- نفس المصدر السابق.

٣٨- راديو عمان، الخامس من حزيران ١٩٦٧.

والمستوطنات الحدودية، مثل رمات هكوبيش ومي عامي.

طلب اللواء عوزي نركيس، في الساعة الحادية عشرة وخمسين دقيقة، إننا من هيئة الأركان بالرد، بيد أن رد نائب رئيس الأركان حاييم بارليف، جاء قاطعاً: "لا". لأن الجهود كانت في تلك الآونة منعبة على إقناع الحسين بالتخلي عن الحرب. تواصلت الاتصالات بين إسرائيل والأردن طيلة نهار الخامس من حزيران وحتى ساعات المساء بواسطة الأمم المتحدة، لوقف الحرب، وعرضت إسرائيل على الأردن، أن تكف عن قصف جنين والمناطق المحيطة بعد أن يتوقف عن قصف المستوطنات الحدودية الإسرائيلية، فرد الأردنيون على هذا الطلب بالقصف باتجاه تل أبيب. وحينها أعلن ديان قائلاً: "توقفنا عن الحوار مع الأردن" (٣٩).

كان من الصعب على جميع الوزراء الذين شاركوا في السابق في الحوار مع الأردن، التخلي عن فكرة وحلم أن الأردن كان يفضل فرصة الحوار اليهودي العربي. ولهذا السبب، وفي أوج القصف المدفعي طلب وزير الخارجية أبا اييان، من سفير الولايات المتحدة وإنجلترا، أن يطالبا حكومتيهما ببذل قصارى ما بوسعهما، وممارسة تأثيرهما بغية إقناع الحسين بوقف الحرب. وبمَث رئيس الحكومة ليفي أشكول برفقة إلى هارولد ويلسون رئيس حكومة بريطانيا قائلاً: "أعلم وزير خارجيتنا سفيركم بالمحاولات التي قمنا بها للحيلولة دون تورط الأردن في الحرب، إلا إذا دفع بنا الأردن إلى الرد، وأنا آمل بأنه لا زال بالإمكان الحيلولة دون تورطه" (٤٠).

٣٩- عوزي نركيس-القدس واحدة ص ١١٠-١٨٩.

٤٠- أبا اييان-لحصول حياة ص ١٠٧.

ويقول أبا ايها في كتابه: "لم تقتصر محاولتنا على منع الأردن من خوض الحرب على كتابة البرقيات للدول الصديقة، بل وعدنا الأردن عبر جميع القنوات التي بحوزتنا أو تحت يدنا، علنا، أننا سنمتنع عن شن أي هجوم على الأردن، إذا ما حرص الملك الحسين وحكومته على عدم الدخول إلى الحرب، وقد أيدت سلطاتنا العسكرية هذا الخط تأييدا تاما". وعلى أرضية هذا الوضع وافقت هيئة الأركان الإسرائيلية، في الساعة الثانية عشرة والربع ظهرا، على وقف النار في القدس، رغم معارضة قائد القطاع الأوسط نركيس، الذي كان يخشى من أن يشن الأردنيون هجوما لاحتلال جبل المراقبين (المكبر) "وأنذاك يعلن الحسين أنه يكتفي باحتلال الجبل، ولا يتقدم أي خطوة أخرى، ويستجيب لطلب الهدنة، ومن يضمن لي ألا تقبل الحكومة الإسرائيلية التي كانت شديدة التوق إلى الامتناع عن الصدام مع الأردن هذا الوضع" (٤١).

اتخذت إسرائيل قرار اجتياز الحدود مع الأردن قبل أن تياس الحكومة كليا من فرصة الحوار مع الأردن. ففي المشاورات التي جرت في مكتب رئيس الحكومة، وشارك فيها وزير الدفاع موشيه ديان، ونائب رئيس الحكومة يغال ألون، ورئيس الأركان اسحق رابين والمستشار العسكري يغال يادين، تم الاتفاق على القيام بعملية محدودة في الأردن، وتمت المصادقة على توجيهات وزير الدفاع التي جاءت على النحو التالي:

• يتوجه اللواء العاشر لاحتلال جبل المراقبين.

• يهاجم سلاح الجو الإسرائيلي أهدافا في الأردن وسورية.

• تحتل قيادة الشمال منطقة جنين بغية إخراج المطار العسكري الإسرائيلي في منطقة

رمات ديفيد من مرمى النيران الأردنية.

إن الأهداف المحدودة التي تم تحديدها خلال تلك المشاورات -حسب شهادة موشيه ديان- تؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، أن إسرائيل لم تكن تعتمز خوض حرب شاملة مع الأردن. بل إن الأمر على العكس تماما، فقد تركت ثغرة للأردن للخروج من الحرب، ولهذا السبب، تم التأكيد على أن منطقة جنين، التي أوكلت مهمة احتلالها لقيادة الشمال لا تتضمن مدينة جنين نفسها. وقد أورد اسحق رابين قرار الكادر السياسي على النحو التالي (٤٢):

٤٢- اسحق رابين، ملف خدمة ص ١٠٩: رغم الأهداف التي حددها رئيس الأركان في أعقاب اندلاع الحرب، لم ينتظر القائد المصري حتى اندلاع الحرب، ووجه الأمر رقم ٧- والذي ورد في كتابه Jordan in the 1967 War p.126 الذي حدد فيه الأهداف على النحو التالي في الخامس من حزيران ١٩٦٧:

أ- تتسلل كتيبة الكوماندو المصرية التي تم ضمها إلى اللواء الأردني بالقرب من جنين ورام الله إلى الأراضي الإسرائيلية تحت جنح الظلام، بغية ضرب أهداف إسرائيلية بالقرب من هرتسليا، وكفار سبركين والد والرملة، وعين شيمر وعكير، وتدمير محطات الرادار. وعلى وحدات المدفعية، أن تقرب مواقعها بغية قصف القواعد الجوية للعدو.

ب- تدخل القوات الجوية الأردنية والمصرية حالة الطوارئ والاستعداد، وتشن غاراتها الجوية في الساعة الحادية عشرة والنصف ظهرا.

ج- يستولي اللواء الأردني السابع والعشرون في الساعة الثانية عشرة على جبل المكبر، الذي تتمركز فيه قيادة الأمم المتحدة.

إن هذه الأهداف تفند المزاعم الأردنية القائلة أن الأردن كان يعتمز إطلاق قذائف استعراضية إبان حرب ١٩٦٧. وقد كشف سفير مطاوع النقاب -ص ١١٤-١١٥ عن أن القوات الأردنية كانت تجري منذ زمن طويل مناورات على "خطة طارق"، لتطويق القدس الغربية واحتلالها من أيدي إسرائيل، ومن الجدير بالذكر، أن وصفي التل نادى عشية الحرب باستخدام هذه الخطة كبديل لشن حرب شاملة على طول الجبهة.

• احتلال القدس دون البلدة القديمة.

• احتلال منطقة جنين دون المدينة نفسها.

• احتلال شمالي ممر القدس، بما في ذلك اللطرون.

لم يوضح رئيس الأركان الأسباب التي جعلت الكادر السياسي يركز قراراته حول القدس بصورة خاصة، ومن الجائز أن تكون إسرائيل قد تلقت معلومات استخبارية تفيد بأن وصفي التل الذي كان يعارض دخول الأردن الحرب، اقترح مسارا بديلا يتمثل في: تفعيل خطة طارق، التي جرت عليها مناورات أردنية، والرامية إلى احتلال القدس اليهودية، أو على الأقل تطويقها، كي تصبح ورقة مساومة بأيدي الأردنيين، إذا ما احتلت إسرائيل قسما من الضفة الغربية.

إن احتلال شمالي ممر القدس، والسيطرة على القدس الشرقية، كان يرمي لإحباط أي محاولة هجوم أردنية.

ورغم أن إسرائيل، أعلنت المرة تلو الأخرى، أنها تحتفظ لنفسها بحرية العمل إذا ما طرأ أي تغيير على الوضع العسكري الراهن في الضفة الغربية، إلا أنها امتنعت من الرد على إعادة نشر الجيش الأردني عندما تم تعيين ضابط مصري قائدا للجبهة الأردنية، وإدخال قوات عربية إلى الأردن. والحقيقة، هي أنه لم يتم تحديد أهداف سياسية للعمل العسكري بيد أن هذه الأهداف وضعت في أعقاب احتلال الضفة الغربية.

لقد دار النقاش الوحيد الذي أجرته الحكومة الإسرائيلية بشأن الأهداف السياسية خلال الحرب مع الأردن، حول الأردن، نظرا لأن احتلالها كان يرتبط بمشاكل دولية شديدة التعقيد.

أما احتلال المناطق الأخرى في الضفة الغربية، فقد تم حسمه على مستوى الكادر التنفيذي العسكري نظرا لأن الأحداث جرت بسرعة هائلة من جانب. إضافة إلى أن القادة العسكريين الميدانيين اعتقدوا أن الفرصة أصبحت الآن سانحة لاستكمال المهام التي لم يستطيعوا إنجازها خلال حرب ١٩٤٨.

وحال رفع الحكومة معارضتها لاحتلال الضفة الغربية، والتي كانت لا زالت باقية خلال اليوم الأول من الحرب، اندفع القادة العسكريون إلى الأمام، وفرضوا بالإنجازات التي حققوها، طابعهم على قرار الحكومة، الذي أرغم على أن تصبح عملية "تحرير" القدس والضفة الغربية هدفا من أهداف الحرب.

ويصف عيذر وايزمن النقاش الذي جرى في هيئة الأركان الإسرائيلية، ليلة الخامس من حزيران ١٩٦٧ بالقول: تلقينا معلومات من قيادة القطاع الشمالي تفيد بأنه تم تطويق جنين، فقال موشيه ديان للقادة: "أنا أعرف ما الذي تريدونه، أنتم تريدون الاستيلاء على جنين، وأنا أسمح لكم بذلك".

وأضاف وايزمن: "لقد تلاشت في هذه اللحظات خطة الضربات الخاطفة، وبدأ واضحا أن المحتلين (سيحرون) الضفة الغربية" (٤٣).

ويتحدث موشيه ديان في كتابه "معالم طريق" حول هذا التغير في التصورات الإسرائيلية فيقول: إنه اجتمع في الساعة الواحدة والنصف ليلا- رأي في أعقاب إصداره الأمر لقيادة الشمال باحتلال جنين- مع رئيس الحكومة ليفي أشكول، وحدد معه جدول الأولويات على النحو التالي:

٤٣- عيذر وايزمن "لك السماء والأرض" ص ٢٧٢.

• الأولوية الأولى تمنح لتدمير المدرعات المصرية.

• الأولوية الثانية لاحتلال شرم الشيخ.

• الأولوية الثالثة، استكمال احتلال باقي الضفة الغربية.

بيد أن الأمور لم تسر وفقاً لما خططه ديان وأشكول، فللحرب ديناميكيتهما

الخاصة بها.

لقد جاء التحول الذي طرأ على موقف ديان بعد اليوم الأول الذي حرص

خلاله على عدم السماح للقادة العسكريين باحتلال الضفة، على أرضية غضبه جراء

قيام الأردنيين بقصف تل أبيب بمدفيعتهم بعيدة المدى.

لم يتنبه الجانب الإسرائيلي، إلى أن الحسين رأى معارك اليوم الأول من زاوية

أخرى، هذا إضافة إلى الأسباب التي أثارت غضبه بصورة شخصية، بعد أن علم أن الطائرات

الإسرائيلية هاجمت مكتبه في قصره بعمان.

لم يستجب الحسين لجميع الاتصالات والنداءات الإسرائيلية، ليوقف الحرب،

وتمحور كل تفكيره بالأمر الذي آله طيلة اليوم: تصفية سلاح الطيران الأردني الذي كان مفخرة

له، ومحاولة اغتياله، مثلما عرض زيد الرفاعي أمامه عملية قصف مكتبه في قصره بعمان. وقد

رفض الملك في أعقاب الحرب، الحديث حول هذه الحادثة، بيد أن زيد الرفاعي، الذي كان

رئيساً لديوانه قال: إن الطيار الإسرائيلي لم يكتف بالقنابل التي ألقتها على ساحة القصر

الملكي، بل أطلق مدافعه الرشاشة داخل المكتب الذي يجلس فيه الملك بصورة دائمة" (٤٤).

٤٤- أقوال زيد الرفاعي-أنظر "الحسين يشن حرباً". الحسين-حربي ضد إسرائيل ص ٦٦-

ويمكننا الافتراض، أن ثائرة الملك قد ثارت حينما حدثه زيد الرفاعي عن المعجزة التي وقعت حينما قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف قصره ومكتبه فيما كان من حسن الطالع أن يكون في تلك اللحظات جالسا في قيادته العسكرية. وربما كان الملك في حالة من الغضب لم تمكنه من دراسة الأمور حسب واقعها. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل لقد صدق الملك الحسين روايات عبد الحكيم عامر وزير الدفاع المصري، الذي كان يقول فيها أن الجيش المصري يحرز نجاحات. ولم يدرك الحسين حجم المأزق الذي يواجهه إلا في ساعات الليل المتأخرة عندما اتصل بمعبد الناصر هاتفيا، حيث روى له المبررات التي أدت إلى هزيمته، وعندما بزغ فجر اليوم التالي، بدت له أبعاد المأزق بصورة أوضح، وحينها فقط، أعرب عن استعداده لدفع الأميركيين كي يحاولوا الحصول له على هدنة مع إسرائيل. ونظرا لأنه لم يكن حرا في اتخاذ مثل هذا القرار وحده، فقد كان بحاجة للتشاور مع عبد الناصر الذي كان شريكه في الحرب.

وقد أرسل الفريق رياض برقية إلى الرئيس المصري عبد الناصر، صبيحة يوم الثلاثاء وهو اليوم الثاني للحرب، جاء فيها: "الوضع في الضفة الغربية أخذ في التدهور بسرعة، هجمات مكثفة على المحاور المختلفة وقصف جوي شديد ليلًا ونهارًا، والقوات الجوية الأردنية والسورية والعراقية، والقاصفات دمرت عمليا، وفي أعقاب المشاورات، طلب مني الملك الحسين أن أعلمكم أن هناك حلا واحدا يمكننا من ثلاثة حلول:

- ١- قرار سياسي لوقف القتال اليوم، على أن يتم اتخاذه من قبل جهة أجنبية؛ الولايات المتحدة، أو مجلس الأمن الدولي.
- ٢- إخلاء الضفة الغربية الليلة.

٣-البقاء في الضفة الغربية يوما آخر سيؤدي إلى عزل الجيش الأردني، وتدميره كلياً. لقد طلب مني الملك الحسين، أن أطرح الأمر عليكم لإعطاء رأيكم على وجه السرعة(٤٥).

أرسلت البرقية في السادس من حزيران، الساعة الثانية عشرة ظهراً، أي بعد ساعات طويلة من المحادثة الهاتفية التي جرت بين الملك وعبد الناصر، والتي اتفق الاثنان خلالها، على تكتيك توجيه أصابع الاتهام للولايات المتحدة، كمسؤولة عن هزيمة العرب.

وقد عرض الملك الحسين على عبد الناصر، خيار الاستعانة بالأميركيين للتوصل إلى هدنة مع إسرائيل، لكن عبد الناصر حرص على أن لا يدفع بالحسين إلى المسار الأميركي، لذا أوصى بإخلاء الضفة نهائياً ليلاً. وقد أدت القيود التي فرضها عبد الناصر على جهود الحسين، للتوصل إلى هدنة بالاستعانة بالأميركيين، إلى إرغام الملك الحسين، على القيام بمناورة سياسية، بيد أنها لم تجد نفعاً، فقد اقترح على إسرائيل هدنة غير رسمية، كي تعفيه من إعلام عبد الناصر بها.

وبدل على ذلك البرقية التي أرسلتها وزارة الخارجية الأميركية إلى سفارتها في تل أبيب صبيحة السادس من حزيران، والتي جاء فيها: "عليكم إعلام حكومة إسرائيل أن الأردن على استعداد لوقف النار فوراً، وأن توضحوا لها أن مصلحتها تتطلب أن تقوم فوراً بإتمام جميع الترتيبات المباشرة، وليس بواسطة الأمم المتحدة،

٤٥-برقية الفريق المصري عبد المنعم رياض ص ٨٠.

لأن ذلك سيدق إسفيناً بين الأردن والدول العربية. لكن من الأفضل أن يتم الحفاظ على اتفاقية الهدنة سرا، كي لا يؤدي ذلك إلى هز مكانة الملك" (٤٦).

وهكذا، وقبل مضي أربع وعشرين ساعة على إطلاق الرصاصة الأولى على الحدود الأردنية الإسرائيلية، سمى الملك الحسين للتوصل إلى هدنة تؤدي إلى إنقاذ ما تبقى من الضفة الغربية، وخصوصاً القدس.

وفي ساعات الصباح الباكر من يوم الأربعاء، السابع من حزيران، توجه السفير الأميركي وفرت بربور، إلى نائب مدير عام وزارة الخارجية موشيه بيتان، وأعلمه أنه تلقى أمراً من حكومته بتسليم طلب الهدنة الذي طرحه الحسين إلى إسرائيل.

أدى التوجه الأميركي آنف الذكر إلى تسريع اتخاذ القرار الحكومي الإسرائيلي القاضي بإدخال الجيش إلى القدس القديمة قبل أن يصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بوقف النار.

لقد كتب رئيس الأركان، اسحق رابين، في مذكراته: "في السادسة من صبيحة السابع من حزيران، قدم وزير الدفاع إلى غرفة العمليات، وأمر "باحتلال القدس بأسرع وقت ممكن".

لقد تم تنفيذ هذه المهمة في نفس اليوم، في الوقت الذي كان فيه رئيس الحكومة الأردنية سعد جمعة ينفي أن يكون الأردن قد طلب الهدنة.

٤٦- برقية وزارة الخارجية الأميركية إلى سفارتها في تل أبيب رقم صادر ٤١١٢، بتاريخ ٦ حزيران ١٩٦٧ الساعة ١١:٣٠.

جرت نقاشات في نفس اليوم، في مجلس الأمن حول الهدنة، وفيما كان الحسين يتمسك بكل قوته بمجلس الأمن طالبا أن يقر الهدنة، كان أبا اييان يعود ليقول إن الحسين لا يسيطر على جيشه، لأن هذا الجيش موضوع تحت قيادة ضابط مصري.

عمل سفير الولايات المتحدة في عمان، فينندي برنس على دحض ادعاءات وزير الخارجية الإسرائيلي آنف الذكر، مؤكدا لوزارة خارجيته، أن الحسين يسيطر سيطرة كاملة على جيشه.

وحاول الملك الحسين، أيضا، إثبات سيطرته على جيشه، فأصدر أمرا بتأخير الانسحاب من الضفة الغربية، مما يعني أنه ألغى الأمر الذي أصدره الجنرال رياض، وذلك على افتراض أن يسمح قرار الهدنة الذي سيصدره مجلس الأمن الدولي للجيش الأردني بالبقاء في الضفة الغربية.

وفي البرقية التي بعث بها السفير الأميركي في عمان فينندي برنس، قال: "الاحظ أن الجيش الإسرائيلي يسمى لتدمير الجيش الأردني كليا، وأنا أعتقد أن مثل هذه الخطوة ستخلق كارثة بالنسبة للأردن، واستقرار المنطقة كلها، وأنا أشعر بقلق للنتائج التي ستسفر عنها عملية تدمير الجيش الأردني، وتأثيرها على النظام العام وعلى أمن الجالية الأميركية في الأردن، ولكل هذه الأسباب، فإنني أعتقد أن من الحيوي أن تبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها بغية التوصل إلى الهدنة. وإنني أهيب بالرئيس كي يتصل هاتفيا برئيس الحكومة الإسرائيلي ليفي أشكول، لتنفيذ

اتفاقية الهدنة في أسرع وقت ممكن. (٤٧)

لم يتصل الرئيس جونسون بأشكول بيد أن وزير الخارجية دين راسك بعث رسالة عاجلة إلى السفير الأميركي في تل أبيب جاء فيها:

"يتوجب عليكم أن توضحوا بصورة قاطعة لأعلى كادر سياسي في حكومة إسرائيل، طبيعة الوضع الخطير، وأن تؤكدوا أن تدفق اللاجئين إلى الضفة الشرقية وانسحاب القوات الأردنية يعتبر بمثابة خطر حقيقي للنظام والجالية الأميركية والأجنبية الكبيرة في الأردن. وسوف نتحدث هنا مع أبا اييبان، لكن يتوجب عليكم أن تجربوا بشدة بالغة، عن مطالبتنا بأن توافق إسرائيل على وقف النار (٤٨).

أدت الضغوط الأميركية المتواصلة على إسرائيل لوقف النار إلى دفع الحكومة لاتخاذ قرار بالدخول الفوري إلى القدس القديمة، بغية استكمال هذه المهمة قبل وقف النار.

وعشية موافقة إسرائيل على وقف النار في السابع من حزيران، عقدت اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية اجتماعاً، لتحديد أهداف الحرب، وقد قال موشيه ديان، الذي صاغ هذه الأهداف صبيحة اليوم التالي-الثامن من حزيران- إبان طرحها أمام الحكومة:

"هدفنا-السيطرة على جميع نقاط السيطرة العسكرية في الضفة الغربية، وإخراج الجيش الأردني منها نهائياً، ولا زال هناك في الخليل قوات أردنية، لكنها

٤٧-رسالة السفير الأميركي في عمان لوزارة الخارجية في واشنطن رقم وارد ٤١٢٥.

٤٨-برقية من وزارة الخارجية الأميركية لسفارتها في تل أبيب، رقم صادر ٢٠٨٩٨٥، السابع من حزيران ١٩٦٧.

ستغادرها بعد وقت قصير، ولن تبقى أي قوات أردنية في الضفة الغربية، ويتوجب على الحكومة، أن تتخذ في غضون أيام معدودة، قرارا فيما إذا كانت على استعداد لتحمل الإدارة المدنية للضفة الغربية، أم أنها ستكتفي بمواقع عسكرية في المنطقة التي لن يكون فيها جيش أردني "وإذا قررت ذلك ستكون هناك ضرورة لاتخاذ خطوات أخرى غير السيطرة العسكرية" (٤٩).

وعندما سئل اسحق رابين رئيس الأركان عن مدى صحة الأقوال التي تفيد بأن الكادر السياسي وجه أمرا إلى هيئة الأركان العامة للتوقف بالجيش الإسرائيلي في ظهر الجبل، والامتناع عن الوصول إلى الأردن؟؟ قال: "كانت المشكلة مشكلة مراحل فقط ففي البداية، وفي أوج معركة اليوم الأول في الجنوب، وجهت أوامر للجيش لاحتلال مواقع دفاع استراتيجية فقط على جبهة الأردن، وفي المرحلة اللاحقة أعطيت أوامر بالتقدم حتى نهر الأردن، وكانت هناك مراحل أخرى للحرب، ولا يجب الخلط بين ذلك، وبين مصير الضفة الغربية" (٥٠).

كان موشيه ديان مصرا على رأيه ضد اجتياز نهر الأردن-مثلما كان لا يرغب في وصول الجيش الإسرائيلي حتى قناة السويس- وبدأ غاضبا عندما علم أن اللواء العاشر اجتاز نهر الأردن، وأمره بالعودة فورا، ويقول اسحق رابين في كتابه: "شعر الملك الحسين، في الثامن من حزيران برعب كبير، فقد اجتاز اللواء العاشر -لواء هرتيل- نهر الأردن، وأخذ يتحرك من جسر الملك حسين باتجاه عمان،

٤٩- موشيه ديان معالم طريق ص ٤٤٤.

٥٠- موشيه ديان أ.جلبوع ست سنوات، ستة أيام ص ٢٢٩.

ولم أكن على علم بذلك وأخذ الحسين يستصرخ الأميركيين، فطالبوا إسرائيل بوقف تقدم جيشها باتجاه العاصمة الأردنية. وقد رد علي قائد القطاع الأوسط عوزي نركيس هاتفياً، إن القوة التي دخلت هي "مجرد دورية"، وأعاد القوة إلى الضفة الغربية" (٥١).

وفي حديث مع المؤلف أوضح اللواء عوزي نركيس: أنه تم إرسال وحدة لتدمير جسر نهر الأردن. (٥٢)

وقد أثارت عملية تدمير الجسور غضب الحسين، الذي، قال: "لقد دمر الإسرائيليون الجسور لعزل الضفة الغربية عن الشرقية بغية تعزيز سيطرتهم على الضفة الغربية، الذين كانوا يتوقون للاستيلاء عليها منذ زمن بعيد" (٥٣).

ويقول اللواء شلومو جازيت-الذي كان يعمل مساعدا لديان-نقلا عن ديان: "إن تدمير الجسور جاء كي يؤكد فصل الضفة الشرقية والانفصال عنها". والإلماح للملك الحسين بأن الجيش الإسرائيلي لن يتقدم شرقا.

ويضيف جازيت: "هناك إلماحة رمزية في تدمير هذه الجسور، خصوصا وأن هذا التدمير كان يتناقض بصورة واضحة جدا، مع السياسات التي تطورت فيما

-
- ٥١- اسحق رابين، ملف خدمة ص ٢٠٣.
- ٥٢- هناك تفاصيل كاملة حول اجتياز اللواء لنهر الأردن وتدمير الجسور في كتاب اللواء عوزي نركيس-جندي القدس-تل أبيب ١٩٩١، ص ٣٣٠-٣٣١.
- ٥٣-الحسين يشن حربا ص ٥٣.

بعد" (٥٤).

في أعقاب انتهاء المعارك وجه الملك الحسين خطابا إلى الأمة، قال فيه: "إنني أنتمي كما يبدو إلى عائلة، يريد الله أن تعاني من أجل أمتها، وتقدم تضحيات لا حصر لها.

إن الكارثة التي هبطت علينا أكبر بكثير مما كان أحد يتخيله، بيد أنه لا يجب أن تضعف الكارثة-مهما كان حجمها- إصرارنا على استعادة ما فقدنا" (٥٥). يبدو أن الشعور بالتضحية الذي تحدث عنه الملك الحسين، مفروس في أعماقه، ويبدو هذا الشعور دائما في المحادثات التي يجريها، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالقدس.

لقد اعتبر الملك الحسين-مثل جده الملك عبد الله- السيطرة على القدس، بمثابة تعويض لفقدان السيطرة الهاشمية على مكة، لكن الأمور سارت بعكس ما كان يتمناه، وفقد الحفيد ما تمكن الجد من إنجازه بالسيطرة على القدس.

وفي السابع من تموز ١٩٦٧، فتحت قوات إسرائيلية وأردنية، بصورة مشتركة، جسرا خشبيا-على طول عشرين مترا، وعرض ثلاثة أمتار، على قاعدة جسر النبي المدمر (٥٦) ذلك الجسر الذي أدى تدميره إلى إفزع الأردنيين، لاعتقادهم بأن الجيش الإسرائيلي يتجه نحو عمان، وهو الجسر الذي اعتبر الملك الحسين تدميره، بمثابة اقتطاع الضفة الغربية من مملكته لكن، لم يمض سوى شهر، حتى أقيم الجسر

٥٤-شلومو جازيت-العصا والجزرة، تل أبيب ١٩٨٥ ص ٢١٠.

٥٥-الحسين يشن حربا، نفس المصدر السابق.

٥٦-وصف شاهد عيان-ايغال ليف-معاريف ١٩٦٧/٧/٧.

من جديد، وأسهم في سياسة الجسور المفتوحة التي ضمنت للملك عدم فصل الضفة الغربية فصلا كاملا عن مملكته.

أحداث أيلول:

قال الملك الحسين لإيغال ألون، خلال لقائهما الأول في أعقاب التغلب على المنظمات الفلسطينية ومحاولتها قلب نظام الحكم، وفي أعقاب صد الدبابات السورية التي اخترقت شمال الأردن لمساعدة هذه المنظمات في تعميق سيطرتها على (الأراضي المحررة) التي أقاموها في أربد (٥٧): "إننا نشكركم، ولقد سيطرنا على الموقف تماما". كانت تلك الأيام أياما صعبة حقا للمملكة الأردنية، أيام قتال الشوارع مع منظمات الفدائيين الفلسطينيين، التي حاولت السيطرة على عمان.

كانت أيام اجتياح الدبابات السورية للحدود الأردنية من الشمال، أيام العزلة الأردنية في العالم العربي، أيام الأسى في أوساط الزعامة الأردنية في أعقاب فرار الكولونيل محمد داود-الذي وضع على رأس الحكومة العسكرية الأردنية-إبان

٥٧-محادثة مع إيغال ألون، لقد حظي هذا اللقاء المزعوم بين الحسين وألون بتغطية واسعة في وسائل الإعلام العالمية، في أعقاب الملاحظة التي قيلت في الكنيسة بهذا الصدد، وقصها مقص الرقيب الإسرائيلي، وقد أوردت جريدة تايم الأميركية، و (لا أورور) الإيرانية، والبي بي سي من لندن، نبأ حول اللقاء في وادي عربة في السادس من تشرين الثاني ١٩٧٠، لكن الملك نفى، في نفس اليوم، خلال الحديث التلفزيوني الذي أجراه في الولايات المتحدة، أن يكون قد التقى ألون. وقد أفادت "التايمز" أن الحسين قال لألون، أنه على استعداد لمنح الفلسطينيين في الضفة الغربية حكما ذاتيا، على أن تكون خاضعة لمملكته، لكنه لن يسمح أبدا بقيام دولة فلسطينية، البروتوكول الإسرائيلي لا يورد نصا من هذا القبيل.

وجوده في مهمة في القاهرة، بتكليف من الملك، حيث طلب حق اللجوء السياسي في السفارة الليبية.

لقد تعرض الأردن في تلك الآونة لأزمة أمنية شديدة مما اضطره لطلب عون خارجي وخاصة من الولايات المتحدة.

وقامت إسرائيل بدورها بحشد قواتها وإرسال طائراتها للقيام بأعمال الدورية، إلا أن قائد سلاح الجو الإسرائيلي آنذاك، مردخاي هود صرح قائلا: (٥٨) "ليس صحيحا أننا قدمنا مظلة جوية للأردنيين".

لقد أسهمت هذه الخطوات في زرع السورين، وإرغامهم على الانسحاب من الأراضي الأردنية.

٥٨- تحدث اللواء احتياط مردخاي هود-قائد سلاح الجو الإسرائيلي في الندوة التي جرت في جامعة تل أبيب في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٩٤، حول الدوريات التي قامت بها الطائرات الإسرائيلية في سماء المنطقة خلال أيلول ١٩٧٠.

وفي الكلمة التي ألقاها رئيس الحكومة اسحق رابين في نفس الندوة قال: إن الصور الجوية التي التقطتها الطائرات الإسرائيلية وأرسلت إلى الأميركيين، كانت مصدر المعلومات الوحيد للأميركيين، حول ما يجري على جبهة المواجهة مع الأردن، وفي المحاضرة التي ألقاها موشيه ديان، في جامعة بار ايلان، في العشرين من شباط ١٩٧٥، قال: "ليس صحيحا أننا قدمنا مظلة جوية للأردنيين: "أما الفريق حايم بارليف، فقال في الثالث من تشرين الأول ١٩٧٠: لقد أرسل الأميركيون طائرة من الأسطول السادس إلى إسرائيل لإنجاز هدفين: أولا: تحذير السوريين والروس، والثاني للأغراض الاستخبارية، ولمقارنة الخرائط مع الأهداف التي قد تتعرض للهجوم الجوي، وعندما اجتمع الطرفان لمقارنة الخرائط، اتضح للإسرائيليين أن الأميركيين كانوا مزودين بخرائط ذات معايير خاطئة.

لقد اعترف حافظ الأسد، الذي كان آنذاك وزيرا للدفاع، أمام الصحفي باتريك سيل: أنه لم يكن يعتزم الدخول في مواجهات مع الإسرائيليين، في ظل عدم التوازن الذي كان سائدا، لذا "انسحبت قواتنا في الثاني والعشرين من أيلول، إلى الحدود السورية، قبل أن تشن القوات الإسرائيلية هجوما". (٥٩).

لم يتم التفاهم الإسرائيلي الأردني الأميركي بين عشية وضحاها، فقد ظهرت داخل كل ضلع من أضلاع المثلث، آنف الذكر، الكثير من الترددات والتمخضات. الضلع الإسرائيلي: ترددت أصوات أقلية تنادي بعدم التدخل في الأحداث الدائرة في الأردن، على افتراض أنه إذا ما تمكن الفلسطينيون من السيطرة على الأردن، سيصبح بمقدورهم التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، بصورة أسهل، في حين أن الغالبية في أوساط الزعامة الإسرائيلية، كانت تؤيد الحسين تأييدا فعالا.

الضلع الأردني: فضل الحسين تدخلا أميركيا بريطانيا إلا أنه كان لا بد للطائرات الأميركية من التحليق في المنطقة بناء على طلب أميركي بذلك لتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات حول مدى التدخل الخارجي في الأردن.

الضلع الأميركي: كان الرئيس الأميركي نيكسون يرغب في تفعيل قوة عسكرية أميركية، لمساعدة الأردن، بيد أن زعماء مجلس النواب عارضوا ذلك بشدة، وفي البداية، طالب نيكسون إسرائيل، بالامتناع عن القيام بأي عملية عسكرية، لكنه اضطر في نهاية المطاف، ونظرا لعجزه عن استخدام قواته، لطلب المساعدة من إسرائيل، وطلب منها العمل جوا لصد الاجتياح السوري بالدبابات للأردن.

٥٩- انظر كتاب باتريك سيل-الأسد، النضال حول الشرق الأوسط ص ١٦٦، بشأن امتناع الأسد عن استخدام سلاحه الجوي.

وفي المداولات التي أجرتها الحكومة الأردنية حول صورة التدخل الإسرائيلي، فقد ارتأت أن يقوم سلاح الجو الأردني بقصف القوات الغازية في منطقة إربد بغية إخراجها من الأراضي الأردنية.

أما في الجانب الإسرائيلي فقد كان القادة يخططون بعكس ذلك وهو دراسة مدى التدخل في الأحداث الجارية آنذاك، وهل سيتدخلون برا أو جوا، بيد أن ديان أعرب عن رأيه قائلا: إذا كان الأميركيون يعتقدون أن العمل جوا في إربد كاف، فلماذا لا يستخدمون طائرات الأسطول السادس القادرة على العمل فوراً؟

ورغم ذلك، تم اتخاذ قرار باستدعاء الاحتياط وحشد قوات على الحدود السورية، ورغم أن إسرائيل لم تدفع حتى بجندي إسرائيلي واحد، إلى المعركة إلا أن تحركها كان كافياً لدفع القوات السورية للانسحاب إلى حدودهم، وحشد القوات الأردنية على صد الاجتياح السوري.

وفي أعقاب القضاء على محاولة الانقلاب الفلسطينية، حصل اغتيال ألون، نائب رئيس الحكومة، على تقرير كامل من زيد الرفاعي - كاتم أسرار الملك - حول ما حدث في تلك الأيام.

فقد قال الرفاعي: إن المنظمات الفلسطينية حددت الثامن عشر من أيلول، كموعّد لحدوث الانقلاب، وخططوا للانقلاب، في اليوم التالي، للإضراب العام الذي أعلنه عرفات، بغية تدمير الحكومة العسكرية التي شكلها الحسين. وكانت قوات المنظمات الفلسطينية، بانتظار ساعة الصفر، في ثلاثمائة وستين موقعا تحت الأرض مدججة بالسلاح، لكن الحسين استبق الأحداث، ووجه ضربه الوقائية.

ويقول الرفاعي أن الملك الحسين طلب من السفير الأميركي في الأردن، أن تستغل الولايات المتحدة تأثيرها على إسرائيل، كي تمنعها من اتخاذ أي خطوة عسكرية، قد تؤدي إلى تعقيد الوضع، ورغم ذلك ترك ثغرة للتدخل الخارجي. وقال للسفير، إن الأردن سيحتاج إلى المساعدات الخارجية، في حالة تدخل الدول العربية في النزاع بين منظمة التحرير والأردن(٦٠).

ويزعم الرفاعي، أنه قال للحسين، أنه لا يستطيع تحمل نتائج مثل هذه الخطوة التي ستؤدي للمساس بالوحدة العربية.

إن محاولة الرفاعي تموينه طلب الأردن للمساعدة الخارجية، وعرضه وكأنه طلب لمنع إسرائيل من القيام بعملية ضد الأردن يدل على الأزمة التي غرق فيها الأردن آنذاك.

لقد جاءت حاجة الأردن للمساعدة الخارجية لقمع محاولة الانقلاب، التي كانت المنظمات الفدائية تخطط لها، بعد سنتين ونصف السنة، من تعاون الأردن وحركة فتح، في صد الاجتياح الإسرائيلي لقيادة فتح في الكرامة- في الحادي والعشرين من آذار ١٩٦٨. ومن الجدير بالذكر، أن قيادات المنظمات انتقلت بعد هذه المعركة إلى عمان ونفضت عن نفسها سيطرة السلطات الأردنية.

لقد غرست بذور النزاع بين السلطات الأردنية والمنظمات الفلسطينية، في شباط ١٩٧٠، فقد أثار الأمر الذي أصدرته السلطات الأردنية، والذي حظر على

٦٠- أكتوبر-القاهرة، الأول من شباط ١٩٨٤، ترجمة شافي جبالي.

المواطنين حمل السلاح داخل المدن الأردنية، غضب المنظمات الفلسطينية، حيث اعتبرته بمثابة محاولة للحد من تحركاتهم، ولم تتردد في انتهاكه.

ازدادت التوترات بين الملك والمنظمات في الوقت الذي أخذت فيه إسرائيل تمارس ضغوطا عسكرية عليه باقتحام الحدود الأردنية في معارك صغيرة، لإرغامه على العمل لمنع تسلل الفدائيين الفلسطينيين إلى إسرائيل من أراضيه.

طلب الملك الحسين من الأميركيين التدخل بغية إقناع الإسرائيليين بأن يأخذوا بعين الاعتبار الضغوطات الداخلية التي يواجهها، وعدم قدرته على كبح جماح المنظمات الفلسطينية، لكن وزير الدفاع، موشيه ديان، رفض ذلك، وقال: "إن الملك الحسين قادر، لكنه لا يرغب في السيطرة على حركة فتح". أما إيغال ألون، فقد أدلى بتصريح علني، قال فيه: "لن نسلم بحقيقة سقوط أبنائنا بسبب قوة أو ضعف جيراننا" (٦١).

حاول الحسين، بداية السير على الحبل الدقيق القائم بين الفلسطينيين وإسرائيل، وحاول الحفاظ على التوازن بين التصريحات الإيجابية العلنية لصالح المنظمات، وبين التفاهم الضمني مع إسرائيل: وحرص على التوازن بين تقديم الشكاوى للأمم المتحدة بشأن الاجتياح الإسرائيلي لمنطقة غور الصافي جنوب شرق البحر الميت، وبين التفاهم الذي عقده مع الإسرائيليين لإعادة هذه المناطق مقابل وعده بمنع المتسللين الذين اعتادوا قصف مصانع البوتاس الإسرائيلية، جنوبي البحر الميت، من هناك. وحافظ على التوازن الحساس بين التصريحات التي أدلى بها للصحيفة "أوريانا بلا تشي" والتي قال فيها: إنني أطارد الفدائيين الذين يجتازون الحدود لإسرائيل-ليس

٦١- أقوال إيغال ألون في جريدة معاريف ١٩٧٠/٦/٥.

لأنني غير قادر على وقفهم، بل لأنني لا أريد أن أصددهم-وبين الخطوات العملية المتشددة التي اتخذها لكبح جماح المنظمات الفدائية.

وفي الوقت الذي كان فيه الحسين يراوح في تصريحاته، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في الثلاثين من أيار، بياناً جاء فيه: "إن الطريق الوحيد لتحرير فلسطين هو طريق الحرب الشعبية وكل محاولة يقوم بها زعيم عربي، لإغلاق حدود بلاده في وجه المقاومة الفلسطينية، وهي في طريقها إلى إسرائيل سيعتبر عملاً خيائياً" (٦٢).

بل لقد أضاف أبو إياد تحديداً جديداً حينما قال: "الأردن أضعف منا، ونحن الأسياذ" (٦٣).

لم يكن الملك قادراً على التسليم بهذه التحديات المصوبة إلى مملكته. وفي السابع من حزيران طوقت القوات الأردنية عمان وقصفت تجمعات الفدائيين الفلسطينيين. وبعد يومين جرت محاولة اغتيال للملك الحسين. وفي الأول من أيلول ١٩٧٠، جرت المحاولة الثانية لاغتيال الملك، إبان توجهه إلى المطار، وقد ردت سيارة الحراسة التابعة له على النار بالمثل، وقتلت عدداً من الفدائيين.

لقد واصل الملك ضبط نفسه، حتى في أعقاب إطلاق الفدائيين اسم "هانوي الثانية" على عمان-وهو الاسم الذي يعتبر رمزاً لنموذج الفيتكونج في حربهم

٦٢- أكتوبر-القاهرة، الأول من كانون الثاني ١٩٧٠.

٦٣-وليام كفادنت-عقد من القرارات، تل أبيب ١٩٨٠ ص ١٣٤-١٣٥.

التحريرية، والذي يعني احتلال عمان أولاً، كخشبة قفز لاحتلال فلسطين كلها بضفتيها، ورغم ذلك، امتنع الحسين عن التوجه إلى إسرائيل بصورة مباشرة، لضمان مساعدتها له، في ساعة الطوارئ:

«فضل الملك في البداية جس النبض لدى الأميركيين حول ماهية الرد الإسرائيلي إذا ما اندلعت صدامات بينه وبين الفدائيين الفلسطينيين.

«حاول الحسين، في المرحلة الثانية، ضمان تدخل أميركي بريطاني.

«نحنا في المرحلة الثالثة نحو الاستعانة بالتدخل العسكري الخارجي شريطة أن تقتصر هذه الاستعانة على العمل جواً فقط. وبعد ذلك، قال الملك، إنه على استعداد، إذا ما طرأ تغيير حاسم على الوضع أن يعيد النظر في تحفظاته.

وفي العشرين من أيلول-وهو اليوم الحاسم- قفز الحسين فوق البنديين الأخيرين، ولم يدر ماهية المساعدات التي يجب أن يطلبها من الخارج، وفي نفس اليوم المذكور، طلب من الولايات المتحدة، أن تتم عملية القصف الجوي فوراً لصد الدبابات السورية، وسرعان ما غير رأيه، وطلب أن يشن هجوم بري ضد سورية بغية إرغام السوريين على الانسحاب من شمالي الأردن ثم عاد واشترط عدم دخول قوات أجنبية إلى الأراضي الأردنية(٦٤).

بدأ الملك الحسين عمليات جس النبض خلال شباط ١٩٧٠، فقد رفع الأمر

٦٤-١٧٦-١٦٧ Moshe Zak. Israel: Jordanian negotiations p.p ١٦٧-١٧٦ في أعقاب هذا التوجه بدأ حوار بين إسرائيل والأردن بمشاركة ديان ورئيس الأركان والذي تم الاتفاق خلاله على إخلاء الجيش الإسرائيلي من غور الصافي والفيافي الواقعة جنوب شرق البحر الميت.

الذي أصدره بحظر حمل المواطنين الأردنيين السلاح داخل المدن، حدة التوتر بين الأردن والمنظمات. وفي نفس الشهر سلم الأميركيون رسالة من الأردن إلى إسرائيل، طلب فيها أن تأخذ إسرائيل بعين الاعتبار الوضع الصعب الذي يواجهه مع المنظمات وعدم ممارسة ضغوط عليه في المناطق الحدودية (٦٥).

وفي السادس من تشرين الأول توجه الحسين إلى الأميركيين راغباً في معرفة ماهية الرد الإسرائيلي، إذا ما رفض الجيش العراقي المعسكر على أراضي بلاده، والذي يقدم المساعدات للفلسطينيين سحب قواته من الأردن. كان السؤال يعني أنه يرغب في أن تتم إسرائيل هذا العمل (٦٦).

عندما هدد الجيش العراقي في الأول من أيلول ١٩٧٠، بقصف مواقع الجيش الأردني إذا لم يوقف هجماته على المنظمات الفلسطينية، بعث زيد الرفاعي رسالة تحمل سؤالاً من الملك إلى سفارة الولايات المتحدة في عمان: كيف سترد إسرائيل إذا ما بدأت القوات العراقية في التحرك غرباً (٦٧)؟؟

لكن وقبل أن يلتفت الحسين لمعالجة القضية العراقية التي كانت تثير قلقه إلى حد كبير، مطلع الشهر، هبطت عليه أحداث عاصفة كان يجب عليه مواجهتها: ه ففي الخامس عشر من أيلول أعلنت منظمة التحرير عن أربد كعاصمة (لشمال الأردن المحرر) وعينت ياسر عرفات قائداً عاماً لأربد المستقلة.

Henry Kissinger. The White House Years. P.599. -٦٥

.Ibid-٦٦

٦٧-مارفين وبرنارد كالب، كيسنجر - تل أبيب ١٩٧٥ ص ١٠١.

• في السابع عشر من أيلول بدأ الجيش الأردني عملية عسكرية لإعادة إربد إلى النظام الهاشمي.

• في الثامن عشر من أيلول دخلت قوة سورية صغيرة إلى الأراضي الأردنية وسيطرت على شرطة الرمثا.

• في التاسع عشر من أيلول أخلى الجيش العراقي المنطقة الحدودية الواقعة بين سورية والأردن، وفي نفس المساء دخل لواءان من الدبابات السورية، وتمركزا على محور طريق الرمثا.

• في العشرين من أيلول، طلب الملك من الأميركيين، توجيه ضربة جوية ضد المدرعات السورية، وفي نفس اليوم، نشبت معركتان بين الدبابات الأردنية والسورية، ودفع السوريون بقوات راجلة ومدفعية إلى المنطقة.

• في الحادي والعشرين من أيلول بعث الحسين رسالة إلى الأميركيين قال فيها أن إربد سقطت في أيدي السوريين (٦٨). وهكذا أصبحت الحاجة إلى مساعدات خارجية أكبر.

وقد أبلغ وزير الخارجية الأميركي آنذاك، هنري كيسنجر، عن وجود خطة لتدخل بري ضد القوات السورية في منطقة إربد لإخراجها من هناك إلا أن الأردن لم يكن بحاجة لمثل هذا التدخل، إذ أنه لم يعد يخشى استخدام سلاحه الجوي الصغير ضد القوات السورية، ولا مدفعيته ضد القوات الفلسطينية (٦٩).

٦٨- قدر المحلل العسكري البريطاني جون بولوك أنه وعلى الرغم من توجيه العراقيين نيرانهم إلى الطائرات الأردنية فإن انعدام تواجد سلاح الجو السوري مكن الطائرات الأردنية من ضرب الدبابات السورية.

٦٩- دان شبيطان-الخيار الأردني ص ٣٠٨.

ولا شك أن هذا التنسيق الاستراتيجي الواسع الذي استعانت به الدبلوماسية الأميركية بالاستعدادات العسكرية الخارجية، كان نموذجاً "لتفعيل القوة بدون حرب" كوسيلة للردع.

ورغم أن إسرائيل لم تدفع بقواتها للحرب، إلا أن حشد تلك القوات على الحدود، كان بمثابة عامل رادع لإرغام الجيش السوري على الانسحاب من الحدود الأردنية.

كان ايغال آلون، يشغل منصب نائب رئيس الوزراء عندما اجتاحت الدبابات السورية الحدود الأردنية، وكان أشد الوزراء الإسرائيليين مطالبة للتدخل، وقد أطلق على الاقتراح الذي قدمه آلون إلى الحكومة الإسرائيلية، للتدخل بغية الحيلولة دون حدوث تغيير في الوضع الراهن في الأردن (بنظرية آلون) لم يبد موشيه ديان متحمساً للاقتراح الذي قدمه كيسنجر لمهاجمة الدبابات السورية جواً. وقد فاجأ غولدا مائير عندما أعلن قائلاً: "لن نشعر بالحداد على الوضع بالأردن إذا ما قامت جهة على استعداد لصنع السلام معنا" (٧٠).

وعندما استجابت الحكومة الإسرائيلية لطلب الأميركيين، قال موشيه ديان، أنه يفضل مهاجمة واحتلال إربد-التي أعلنت فيها منظمة التحرير عن إقامة حكومة حرة-عن شن هجوم جوي، واختلف ديان وآلون حول مع من يجب تنسيق خطوات إسرائيل العسكرية؟؟ وفي الوقت الذي اقترح فيه ديان التنسيق مباشرة مع الأردن، اقترح آلون التنسيق مع الأميركيين عبر السفارة الإسرائيلية في واشنطن.

٧٠- موشيه ديان في مقابلة متلفزة لبرنامج موكيد في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٧٠، وقد نشرت مقاطع منها في جريدة معاريف.

وفي الرسالة العاجلة التي بعثت بها إسرائيل إلى السفير الإسرائيلي في واشنطن، جاء: إن الحيلولة دون سيطرة الجيش السوري على الجيش الأردني، يتطلب تفعيل قوات إسرائيلية برية كبيرة، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى زج مصر في الحرب، وربما إشعال الحرب على جميع الجبهات بما فيها تدخل سوفياتي، وبناء على هذا الأساس، أعلم السفير رابين الأميركيين، باستعداد إسرائيل لتقديم المساعدات بجميع الوسائل الممكنة، واقترح أن يتم التخطيط المشترك بين إسرائيل والأميركيين، بغية استباق الأحداث خشية التدخل السوفياتي.

ومن الجدير بالذكر، أن إيغال ألون لم يقتنع بضرورة تقديم المساعدة للأردن تحت وطأة ضغط محاولة الانقلاب في الأردن. وفي السادس من تشرين الثاني ١٩٦٩، أعرب ألون عن رأيه خلال جلسة الحكومة قائلا: "من البديهي القول أن إسرائيل اهتماما أمنيا وسياسيا خاصين بمستقبل الوضع في الجوار، لذا لا يجوز لإسرائيل أن تبدي لا مبالاة بهذا الأمر" (٧١).

وقد وصف الفريق مردخاي غور، الجدال الذي دار في المؤسسة السياسية الأمنية الإسرائيلية في أيلول ١٩٧٠ على النحو التالي:

١- كانت هناك آراء تؤيد تعزيز موقف الوضع القائم في المنطقة، ويعتقد أصحاب وجهة النظر آنفة الذكر، أن التفاهم بين إسرائيل والأردن كان في وضع جيد، وبناء عليه، فإن حرب ١٩٦٧، كانت بمثابة خطأ تكتيكي وقع ولا يجب أن يمس

٧١- معارف ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٩ تقرير حول جلسة الحكومة.

بشبكة العلاقات الحيوية القائمة بيننا. ويبدو الأردن فيما يتعلق بالمستقبل أفضل شريك لاتفاقية السلام.

٢- أما الرأي المناقض، فقد أيد تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، ونادى المتطرفون من أصحاب هذا الرأي، بأن تسهم إسرائيل عملياً - وبأساليب مختلفة - لتحقيق هذا الهدف.

وقد جاء إعلان عرفات عن الاستقلال في إربد ليعزز رأي هذه الطائفة، ونصحوا بإتاحة الفرصة للمنظمات الفلسطينية كي تحقق أهدافها والسيطرة على الأردن كله، وقد اعتبروا هذا الحل بمثابة حل نموذجي لقضية الاستقلال الفلسطيني (٧٢). ناقشت الزعامة السياسية الإسرائيلية - قبل الاستجابة الولايات المتحدة - السؤال القائل: هل يجب مناقشة الملك الحسين والأميركيين في ماهية الخطوات القادمة، إذا ما اندلعت مواجهة شاملة بين الأردن وسورية؟؟ اقترح ايغال ألون واسحق رابين الاستجابة دون أي تلوؤ لتوجه الأردن، فور الحصول على ضمانات أميركية في حالة حدوث رد فعل مصري أو سوفيتي، في حين أعرب موشيه ديان

٧٢- مذكرات الفريق مردخاي غور بخط يده وكذلك تقديرات وأوامر الفريق بارليف، ويقول المؤرخ المصري الدكتور عبد الزعيم عبد الرحمن في كتابه "تدمير الأصنام" - تشوين الأول - كانون الثاني ١٩٨٤ - إن عبد الناصر اقترح على الأميركيين أن يعمل من أجل دفع الجيش السوري على الانسحاب من الأراضي الأردنية مقابل تعهد إسرائيلي بعدم التدخل فيما يدور في الأردن، بيد أن هذه الأقوال لم تلق أي تأكيد من أي مصدر آخر.

وأهارون ياريف عن تحفظهما، أما أرئيل شارون فقد عارض الموقف (٧٣).

حسنت غولدا مائير الموقف لصالح التدخل، مع حصر التدخل بسلاح الجو فقط، دون تفعيل السلاح البري، رغم الإغراء الذي طرح آنذاك لاحتلال (رمات جلعاد) بهذه المناسبة، التي كانت المنظمات الفلسطينية تقض مضاجع إسرائيل والمستوطنات الحدودية منها.

وفي الوقت الذي حسنت فيه غولدا مائير الوضع لصالح التدخل، لم تكن تدري أن قائد سلاح الجو السوري الأسد، رفض استخدام طائراته ضد القوات الأردنية (٧٤).

خلق تسلسل الأحداث في الأردن صورة بدت فيها الجهات المشاركة في تلك الأحداث بأشكال متناقضة، فإزاء زيد الرفاعي الذي أعلن عن استقالته إذا طلب الملك الحسين مساعدة خارجية، قال كيسنجر أن زيد الرفاعي طلب من الأميركيين أن يدرسوا كيف سترد إسرائيل.

وبينما وصف الجنرال هيج-نائب كيسنجر إصرار نيكسون على عدم الاستعانة بإسرائيل، أشار رابين إلى أن نيكسون أهاب بإسرائيل لاستخدام سلاحها الجوي ضد الجيش السوري الذي اجتاز الحدود الأردنية.

وبين فيض التقارير التي تلقتها الولايات المتحدة، سادت شائعات لم يتم التأكيد عليها، مثل الشائعة التي أفادت بأن سلاح الجو الإسرائيلي قصف رتل الدبابات السوري الغازي، لقد قامت الطائرات الإسرائيلية حقا بأعمال الدورية في

٧٣-وفقا لحوار مع اللواء (احتياط) أرئيل شارون.

٧٤-أشر ساسر، بين الأردن وفلسطين ص ١٢٥ باتريك سيل، الأسد ص ١٦٥.

سواء الأردن، بيد أنها لم تنفذ المطلب الأميركي، لأن إسرائيل لم تعتقد أن هذا القصف مجد. أما فيما يتعلق بتفعيل القوات البرية الإسرائيلية التي تمركزت على الحدود مع سورية، فقد أمر رئيس الأركان حاييم بارليف اللواء مردخاي غور المسؤول عن القوات المدرعة والراجلة والمظليين والمدفعية "لن نعمل إلا إذا ما تعرضت إسرائيل للخطر".

وقد أعلم دين براون-الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في عمان-مؤلف الكتاب، بأن الملك كان يتحدث معه في جهاز اللاسلكي بلغة الرموز، نظراً لأن المكان كان يعج برجال المنظمات، وقد قال له الملك في إحدى هذه المحادثات: "إنني أطلب أصدقاءكم بالسير من الأعلى وليس من الأسفل، أي من الجو وليس برا". (٧٥)

٧٥-حديث في واشنطن مع دين براون سفير الولايات المتحدة في عمان عام ١٩٧٠، قال الرئيس نيكسون لمحضر جريدة شيكاغو سان تايمز طالما أن الحرب في الأردن اقتصر على كونها حرباً أهلية، فإنه يعارض تدخل إسرائيل كي لا يتقل على الملك الحسين، لكن وفي أعقاب تدخل السوريين توصل نيكسون إلى قناعة بضرورة إشراك إسرائيل لردع السوريين. وفي مذكراته Richard Nixon Memories 1978 كتب الرئيس نيكسون قائلاً: خولت كيسنجر دعوة السفير الإسرائيلي رايبين لإعلامه بأن أميركا ستؤيد قيام إسرائيل بعملية جوية لضرب القوات السورية المتقدمة داخل الأراضي الأردنية عندما تصبح مثل هذه العملية حيوية".

ويقول وليام كفاندت في كتابه Force Without War إن الولايات المتحدة اضطرت للاستعانة بالقوات الإسرائيلية لردع السوريين، نظراً لأنه لم يكن لدى الأميركيين في تلك الأونة قوات أخرى في المنطقة، لكن في أعقاب انسحاب القوات السورية وضرب المنظمات، حاول الرئيس العودة إلى نظريته القديمة القائلة، بمنع تدخل إسرائيل في الأردن.

وفي الحديث الذي أجراه نيكسون مع الكاتب فرانك در ليندن بعد عدة أشهر من تلك الحرب، قال: "لو أن السوريين نجحوا في هجومهم على الأردن، لوجهت إسرائيل ضربتها، ولتدخل الروس، ولوصلنا إلى حد المواجهة، لذا كان علينا أن نضمن عدم تحرك إسرائيل وفي نفس الوقت صمود الحسين".

وفي حديث آخر للمؤلف قال له دبلوماسي آخر وهو يغمز بعينه: لا شك أن الحسين كان يفضل العمل جوا ضد القوات الغازية" (٧٦)

يقول الجنرال هيج في مذكراته: إنه فوجئ حينما سمع من السفير رابين، عن ضرورة استخدام القوات الإسرائيلية البرية في منطقة إربد. وطلب رابين من هيج أن يحصل على موافقة من الرئيس نيكسون لعمل قوة إسرائيلية برية داخل الأردن، وذلك بناء على الوعد الذي قطعته غولدا مائير على نفسها بعدم العمل في الأردن دون تشاور مسبق مع الأميركيين.

وقد طلب نيكسون من هيج، أن يعلم رابين، بأن على إسرائيل انتظار قرار الرئيس بهذا الصدد لقد كان كيسنجر ونيكسون يعتقدان أن التهديد الإسرائيلي في حد

٧٦- حديث مع لورنس ايجلبرجر نائب وزير الخارجية الأميركي - ووزير الخارجية فيما بعد، وخلال نقاش في الهيئة الأمنية التي عقدت جلستها في ٩/٢١ قال موشيه ديان: "إذا ما دخلنا إلى إربد، سيصبح من الصعب إعادتها مجانا"، أما رئيس الأركان حاييم بارليف فقال خلال نفس المشاورات: "المشكلة هي ما الذي يجب على إسرائيل عمله في أعقاب دخولها إلى إربد؟؟ هل تعيدها مقابل السلام، أم تحتفظ بها حتى يحل السلام؟؟"

ويقول ايجلبرجر: هذا هو السبب الذي حدا بالولايات المتحدة لتفضيل عمل إسرائيلي جوي وليس برياً. الأمر الذي لم يعد بحاجة إليه بعد أخذ الأردن زمام المبادرة وتغلبه على الأزمة. وقد قال ايغال ألون في نفس تلك المشاورات "يجب علينا اتخاذ الاستعدادات اللازمة لاحتلال إربد برا".

ذاته سيكون كافيا لردع السوريين ولن تحتاج إسرائيل للتدخل الفعلي

عسكريا. (٧٧)

لقد ثبت أن هذه التقديرات صحيحة، مثلما أشار إلى ذلك الفريق حايم بارليف، رئيس الأركان، نهاية الأزمة حينما قال: "لأول مرة تتجسد على أرض الواقع بصورة بارزة، المسألة المسماة التواجد وقوته، إن حقيقة الاستعداد الذي أبدناه، والتنظيم والجاهزية، أسفرا عن فوائد كبيرة، دون أن نحرك ساكنا تقريبا". لقد أعرب بارليف عن الارتياح الذي تشعر به الزعامة السياسية الإسرائيلية من الإنجازات السياسية الاستراتيجية التي تم تحقيقها على صعيد الإبقاء على الأمن في المنطقة والعلاقات مع الولايات المتحدة.

٧٧- أنظر Alexander M. Haig Jr. Inner circles New York يتعرض الكتاب ويلقي أضواء على طبيعة نظرة نيكسون لإشراك إسرائيل في الدفاع عن الأردن فقد طلب من غولدا مائير خلال لقائه بها، أن تمتنع إسرائيل عن أي عملية في الأردن، وقد وعدت غولدا مائير، بأنه إذا ما اضطرت إسرائيل للعمل، فإنها ستسقى خطواتها مع الأميركيين مسبقا.

ثم قال الرئيس بعد ذلك، لمحرر جريدة شيكاغو صن تايمز: إذا كانت هناك ضرورة فإن الولايات المتحدة ستستخدم قوتها العسكرية للدفاع عن الأردن. بيد أن الكونغرس الأميركي، رفض أي تدخل عسكري أميركي في الأردن. وتوصل خبراء وزارة الدفاع والبيت الأبيض، إلى استنتاج مفاده، أن الطريق الوحيد أمام نيكسون، هو الاستعانة بالجيش الإسرائيلي للدفاع عن الأردن، لذا تم استدعاء السفير رابين إلى واشنطن لتتسيق الخطوات معه، إلا أن الأردن لم يكن بحاجة لتلك المساعدة حيث أن القوات الأردنية أخذت زمام المبادرة بنفسها واجتازت الأزمة بنجاح.

ابتهجت القوات الأردنية بالانتصارات التي حققتها وبسيطرتها على الوضع في البلاد لقد دعم الحسين من موقفه وأصبح مسيطرا على الوضع في بلاده، أما على الجانب الآخر فقد صدرت تصريحات من إسرائيل أولها لرئيسة الحكومة آنذاك (٧٨) غولدا مائير حيث قالت في الكلمة التي ألقته أمام الكنيست في السادس عشر من تشرين الثاني. "إسرائيل لم تتدخل في النزاعات الداخلية في الأردن، ولا في الحرب التي نشبت بينه وبين سورية، بيد أن من البديهي القول، أننا تابعنا بمنتهى اليقظة والانتباه، ما يدور من أحداث، في هذه الدول المجاورة، فإسرائيل لا تستطيع أن تبقى في وضع اللامبالاة إزاء محاولات تغيير الوضع السياسي الراهن في الأردن بالقوة والعنف، نظرا لأن هذا التغيير كان سيعرض حدودنا الشرقية للتهديد.

ورغم ذلك، لم تستطع غولدا مائير تجاهل مساهمة إسرائيل في المحافظة على الإبقاء على الوضع في المنطقة حيث قالت:

"لا شك أن الموقف الذي أبدته، إسرائيل تجاه الأزمة لم يخف على السوريين والعراقيين". ولدي من الأسباب ما يجعلني أعتقد، أن السوريين والعراقيين أخذوا بعين الاعتبار هذه الاستعدادات الإسرائيلية، عندما قرر العراقيون عدم التدخل، وقرر السوريون سحب قواتهم المدرعة التي توغلت في الأراضي الأردنية".

٧٨-مجلة تشرين القاهرة ١٩ شباط ١٩٨٤.

كان الحسين حذرا بالنسبة لموقفه من إسرائيل، ولهذا السبب، رد بالنفي على اقتراح ايغال ألون، في خريف ١٩٧٠، للشروع بالمفاوضات الرسمية، بوساطة الوسيط الدولي غونار يارينغ، مثلما تم الاتفاق بين الأميركيين والأردن ومصر وإسرائيل، عندما استجابوا لدعوة مجلس الأمن الدولي، لوقف النار في السابع من آب ١٩٧٠.

وكانت إسرائيل قد علقت المحادثات مع مصر، نظرا لانتهاكها الهدنة. وتقديما للصواريخ للضفة الغربية من قناة السويس (٧٩) بيد أنها لم تعلق المفاوضات مع الأردن، لذا عرضت عليه الشروع بمفاوضات عبر غونار يارينغ، بيد أن الحسين فضل عدم إجراء مفاوضات منفردا بدون مصر.

فضل الحسين تحسين العلاقات مع مصر، لذا لم يكتف بالرد الذي قدمه إلى ايغال ألون، بل أدلى بتصريح علني قال فيه: إن أي مفاوضات مع إسرائيل، يجب أن تجري من قبل الطرف العربي بصورة جماعية، ومشتركة، وتحت رعاية الأمم المتحدة (٨٠)، وذلك يعني أن الأردن، لن يجري مفاوضات مع إسرائيل بواسطة يارينغ دون مصر.

حاول الحسين إقناع ايغال ألون في تلك المقابلة، بأن عبد الناصر وافق في حقيقة الأمر، على الشروع بمفاوضات مع إسرائيل، حينما وافق على مبادرة روجرز-وزير الخارجية الأميركي، والتي ربطت وقف النار، بالمفاوضات بواسطة يارينغ،

٧٩-بناء على محادثة مع ايغال ألون.

٨٠-عل همشار ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٠، ونشرت جريدة معاريف في نفس اليوم، أن الملك الحسين أعلن "أن الأردن لن يوقع سلاما منفردا مع إسرائيل، وأن أية تسوية عربية مع إسرائيل يجب أن تجري تحت رعاية الأمم المتحدة".

وقال الحسين أنه ليس أدل على ذلك من أن عبد الناصر أخفى على نائبه، أنور السادات، نيته الاستجابة لمبادرة روجرز. لقد خشي عبد الناصر من معارضة السادات لهذه الخطوة لذا، أمر بوضعه رهن الإقامة الجبرية، كي لا يعرقل العملية (٨١).

وفي إطار رغبته في تنسيق المواقف مع مصر، رغب الحسين في زيارة القاهرة، للالتقاء بالرئيس المصري الجديد، أنور السادات إلا أن هذا اللقاء لم يتم، نظرا لأن وسائل الإعلام الدولية، نشرت في تلك الآونة، نبأ حول لقاء الملك وألن، وبعث رئيس المخابرات العسكرية المصرية، الجنرال صادق إلى عمان، للتأكد من الحسين، فيما إذا كان قد التقى بألن حقا؟

وقد عرض صادق خلال زيارته لعمان، في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٠، على الملك، سؤالا واضحا: هل سافرت للاجتماع بألن؟ فرد عليه الملك قائلا: "لم أذهب للقاءه".

وقد استنتج الجنرال صادق، من الحوار، الذي دار بينهما، أن الملك اجتمع بألن فعلا، وقد كان لهذا الاستنتاج أثر على فتور العلاقات بين الحسين والسادات حينذاك. (٨٢)

في الوقت الذي أبدى فيه السادات فتورا تجاه الحسين، أخذت إسرائيل تبدي حرارة وودا له، وأخذ الأردنيون يتحدثون بصراحة مفاجئة، عن عرفات وجماعته. وكان زيد الرفاعي قد اجتمع مرتين مع الدكتور يعقوب هرتسوغ، خلال شهر تشرين الأول، قام خلال إحداهما بإعلام هرتسوغ، بفحوى اللقاء الذي دار بين الملك وعرفات. فقد طلب الملك من عرفات، بأن يقول صراحة ودون أي مواربة، ما إذا

٨١- بناء على التقرير الإسرائيلي من اللقاء.

٨٢- Mohamed Heikal. The Road to Ramadan London 1975.

كان يعترف بسيادة الملك على الضفة الغربية أم لا؟؟ فقال له عرفات: نعم، شريطة أن يكون هناك تنسيق مع حركة فتح، في كل مرحلة من مراحل النضال لاستعادتها. لكن الحسين رفض هذا الطلب، بدعوى أن الفلسطينيين، لم يعلنوا عن فتح ممثلاً لهم.

وفي حديثه مع ايغال ألون، قال الحسين: إنه على استعداد للترحيب بإطار فلسطيني في الضفة الغربية، لكن ليس إطار المنظمات، وأعرب عن استعداده للاعتراف بزعامة فلسطينية في الضفة الغربية إذا ما عرف تركيبتها مسبقاً.

وفاخر الحسين أمام ألون، بأن التضامن مع منظمة التحرير ضده لم يشمل جميع الفلسطينيين الموجودين في الأردن، فقد أعلن الكثيرون عن إخلاصهم له، عندما أحبط مؤامرة منظمة التحرير (٨٣).

لم يكن الملك الحسين متفقاً مع زيد الرفاعي تمام الاتفاق. ففي الوقت الذي حاول الرفاعي إقناع يعقوب هرتسوغ، بأن الوقت قد بات ملائماً للقيام بمبادرة سلمية، لم يكن الحسين على استعداد للشروع بمحادثات علنية بوساطة جوناثان يارينج دون أن تكون هناك محادثات موازية على المسار الإسرائيلي المصري، وكان الحسين يدرك أن سيناريو السلام الذي يطرحه زيد الرفاعي، لن يكون مقبولاً لدى إسرائيل.

لم يكن الرفاعي، يعرض سلاماً كاملاً، ولا مصالحة تشمل علاقات دبلوماسية، بل كان يعرض وقف الحرب فقط، وكان اعتقاده، بأن الساعة ملائمة لذلك، يرجع إلى الهزيمة التي منيت بها منظمة التحرير، وعدم قدرتها على إحباط المفاوضات، ونظراً لأن الأردن ضبط إبان الاشتباكات مع المنظمات، مواد كثيرة جداً

٨٣- بناء على حديث مع ايغال ألون.

حول مخططات منظمة التحرير، لإسقاط أنظمة عربية، فإن هناك أساسا للاعتقاد، بأن استخدام هذه المواد، سيؤدي إلى كسب الأردن للتأييد العربي في نضاله ضد المنظمة.

تحدث الحسين خلال لقائه مع ألون بغضب عن عرفات، ووصفه بعدم الالتزام بوعوده، ورغم ذلك فإن هذا التعامل السلبي، تجاه منظمة التحرير، لم يحل دون استجابة الأردن للوساطة المصرية السعودية، للتوقيع في تشرين الثاني ١٩٧٠، على اتفاقية مع عرفات، لتنظيم العلاقات بين المسلحين الفلسطينيين والجيش الأردني.

وفي السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠ ردت رئيسة الوزراء غولدا مائير على هذا الاتفاق في الخطاب الذي ألقته أمام الكنيست إذ قالت: "هدف هذا الاتفاق قديم، وهو توجيه العمليات الإرهابية ضد إسرائيل، لقد حذرنا حكومة الأردن، بصورة لا تقبل التأويل، من أننا لن نقبل استئناف العمليات العدوانية، ضد مستوطناتنا الواقعة على طول حدود الهدنة. وأوضحنا أن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تمركز مجموعات إرهابية كبيرة بالقرب من حدودنا، والتي قد تعتمد على استئناف عمليات القصف وإطلاق النار، ونحن لن نعمل، فقط، إلى اتخاذ جميع الخطوات والوسائل العسكرية الناجعة، بل إننا سنحمل الأردن أيضا المسؤولية عن أي عملية تنطلق من أراضيه، إن من حق ملك الأردن، أن ينسى العبر التي استقاها بالأمس القريب، بيد أن من حق وواجب إسرائيل ألا تسمح بتدهور الوضع على حدودها الشرقية، بل العمل بصورة تتناسب مع حاجتها للدفاع عن نفسها".

"ولا شك أن الأردن سيحسن صنعا إذا ما توقف عن عقد الاتفاقيات مع منظمات "المخربين" على أمل أن تحرز الهدوء والاستقرار عبر تفعيل "المخربين" ضد إسرائيل وحشدهم على حدودنا، ولا يجب أن يشتري الهدوء في شوارع عمان بثمن قيام

المخربين بعمليات عسكرية ضد جماهيرنا، وأعتقد أن من الأنسب لحكومة الأردن أن تهتم بذلك".

لم تكن لغة التحذير والإنذار التي انتهجتها غولدا مائير لتثير غضب الملك الحسين أو استيائه، فقد كان بإمكانه -على غرار السابق- استغلال هذه التحذيرات كوسيلة ضغط على "المنظمات الفدائية".

لم يصمد الاتفاق بين الأردن ومنظمة التحرير زمنا طويلا، وفي صيف ١٩٧١ كلف الملك الحسين زيد بن شاكر، بإعداد خطة لفرض السيطرة الأردنية على القلعة الحصينة التي أقامتها المنظمات الفدائية شمالي الأردن- في جرش وعجلون-.

وصف أبو إياد-أحد زعماء حركة فتح- أيام القتال الخمسة في جرش. بألوان كدرة للغاية. فقال: "المعركة التي نشبت حول جرش وعجلون كانت بمثابة آخر مسمار يدق في نعش حركة المقاومة الفلسطينية في الأردن. خمسة أيام، منذ الثالث عشر وحتى السابع عشر من تموز ١٩٧١، حارب حوالي ثلاثة آلاف فدائي. ممن تمترسوا على هذه التلال المشجرة. حتى الرصاصة الأخيرة. وببطولة لم يسبق لها مثيل وتم في نهاية الأمر السيطرة للقوات الأردنية على الوضع، وتم بالتالي تصفية المنظمات الفدائية في الأردن(٨٤).

تشرين الأول ١٩٧٣:

أذهل التصريح الذي وجهه الملك الحسين . في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٧٣. إسرائيل فقد استعرض الملك الوضع. وأوضح أن الجمود في المسيرة السلمية. لا

٨٤- أبو إياد، فلسطيني بلا هوية. القدس ١٩٧٩ ص ١١٦.

يمكن أن يدوم زمنا طويلا، وانعدام وجود مفاوضات يدفع نحو التسوية سيؤدي إلى نشوب الحرب.

أدركت إسرائيل مدى خطورة أقوال الملك الحسين، فتم عقد اجتماع لرئيسة الوزراء آنذاك غولدا مائير مع القادة العسكريين لدراسة الوضع الناجم عن وجود حشود هجومية للجيش السوري رصدتها طائرات الاستطلاع الإسرائيلية.

وفي الحادي والعشرين من أيلول، نسبت جريدة النهار البيروتية إلى شخصية فلسطينية-ياسر عرفات، قوله: "إن إسرائيل ستقوم قريبا بعملية عسكرية شاملة هدفها خلق ضغط أميركي واسع على إسرائيل". وكان هناك الكثير من المعلومات حول الاستعدادات التي يقوم بها الجيش السوري. وقام خبراء الشيفرة الإسرائيليون، بحل رموز الشيفرات للجيشين المصري والسوري. وفي الرابع والعشرين من أيلول ناقشت هيئة الأركان الإسرائيلية، إمكانية شن هجوم سوري في الجولان، وطرحت أيضا، إمكانية أن تقوم سورية بإطلاق صواريخ (فروغ) باتجاه طبريا وصواريخ سكاد على تل أبيب. رغم إدراكها أنها ستتعرض جراء ذلك، لقصف شديد قد يؤدي إلى تدمير دمشق (٨٥). لذا لم يفاجأ ديان بالتقرير الذي تلقته غولدا مائير، ورغم ذلك، دعا إلى عقد اجتماع عاجل لهيئة الأركان لمناقشة القضية. وفي صبيحة اليوم التالي، أعلم ديان هيئة الأركان: أن "هناك معلومات من مصدر جدي، تفيد بأن الجيش السوري جاهز وعلى أهبة الاستعداد لشن حرب في كل لحظة" (٨٦).

٨٥- ارييه براون، ديان في حرب ١٩٧٣، تل أبيب ١٩٩٣ ص ٣٨.

٨٦- نفس المصدر ص ٣٩.

وفي العاشر من أيلول، عقد الزعماء الثلاثة-الأسد والسادات والملك الحسين- قمة ناقشوا خلالها أساليب التنسيق بين دول المواجهة إذا ما نشبت الحرب مع إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الدراسة لا ترمي للتطرق إلى ما لم تقم لجنة اغرانات بالتحقيق فيه-مدى مسؤولية الكادرين السياسي والعسكري عن عدم استقاء العبرة من المعلومات التي ظهرت في الخامس والعشرين من أيلول.

وفي أعقاب الأحاديث التي أجراها مؤلف الكتاب بشأن المعلومات الآتية الذكر-مع اللواء احتياط ايلي زعيرا، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية آنذاك، ومردخاي جازيت، مدير عام مكتب رئيس الحكومة، آنذاك، ومع العقيد احتياط زوسيه كينازر، لم يبق أي ظل من الشك لديه في أن المعلومات عن الوضع العسكري آنفة الذكر، أعلمت بها جميع الجهات ذات العلاقة في الحكومة والجيش، وكان بمقدور كل جهة أن تخرج باستنتاجات بشأن القضية المصيرية القائلة: هل ستندشب الحرب قريبا حقا؟؟ ومن الذي سيشارك فيها؟؟

والبحث الذي بين أيدينا يسلط الضوء على الحسين، وليس حول القصور الذي وقع عام ١٩٧٣، خصوصا وأن المعلومات التي توفرت في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٧٣، تتعلق بالأوضاع القائمة في المنطقة وقتذاك، ومدى إمكانية نشوب

حرب فيها(٨٧).

كان الحسين خائفا من انعكاسات الحرب على مملكته، لذا توجه إلى هنري كيسنجر خلال الربيع، وحذره من أن الاستعدادات العسكرية السورية والمصرية، أوسع وأشمل مما يمكن وصفه بأنه مناورة فقط. وقد أعلن الجيش الإسرائيلي، آنذاك، حالة التأهب. وفي الحادي والعشرين من أيار قال موشيه ديان، لرئيس الأركان:

٨٧-بعد ورود معلومات عن الحشود السورية اتصلت غولدا مائير هاتفيا بموشيه ديان، بيد أن رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان، بعث تقريرا إلى رئيس الأركان ديفيد اليعيزر، قال فيه أن الانطباع الذي حدث لديه يفيد بأن الأمر غير جدي. وخلال جلسة هيئة الأركان، قال رئيس الهيئة، في السادس والعشرين من أيلول: "لقد حضر رئيس شعبة العمليات اللقاء، وسمع كل شيء، وقد قال لي، أن الجيش السوري في وضع الاستعداد، وأن بالإمكان شن الحرب من هذا الوضع، وبالإمكان أيضا، القيام، بجميع الخطوات الأخرى، هذا صحيح، لكن ذلك، لا يعني أن هناك شيئا ما (حرب) على وشك أن تقع- أرييه براون- ديان في حرب ١٩٧٣ ص ٤٠.

كتب نفتالي لافي-الناطق باسم وزير الدفاع موشيه ديان-حول المعلومات التي تلقتها غولدا مائير من أن الدبابات السورية كانت على أهبة الجاهزية للانقضاض: "لقد أعلمت غولدا مائير ديان بذلك، بيد أن الجيش لم يأخذ هذا التحذير، على محمل الجد الحقيقي، فـرئيس الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات، لم يريا أن هناك جديدا في مثل هذه المعلومات الواردة أكثر مما هو معروف لهما.

وعلم المؤلف أيضا، أن العقيد زوسيا كنيازر، أعلم نظيره رئيس القسم السوري في الشعبة العقيد (ابيعيزر يعري) بفحوى المعلومات الواردة، والذي اتصل بدوره بضابط الاستخبارات في الشمال، واستدعاه إليه، وأعلمه بماهية الأخطار التي توشك على النشوب.

"يجب على الجيش الإسرائيلي، أن يكون على أهبة الاستعداد لمواجهة حرب مصرية سورية دون الأردن، على إسرائيل في نهاية الصيف" (٨٨).

لقد جاء استنتاج ديان القائل، أن الأردن لن يشارك في الحرب، بناء على القطيعة في العلاقات بين الأردن وسورية ومصر-على أرضية النزاع الذي نشب حول خطة الملك الحسين، التي طرحها في آذار ١٩٧٢، لإقامة اتحاد فدرالي أردني فلسطيني-على الرغم من أن ديان لم يكن يوم نشوب الحرب مقتنعا بأن الأردن قادر على البقاء خارج نطاق الحرب، وخلال المشاورات الوزارية التي جرت خلال نشوب الحرب، طلب ديان أن تخول الحكومة هيئة الأركان الإسرائيلية بقصف محطات الرادارات الأردنية، إذا كانت هناك ضرورة لذلك، وذلك بغية منع الأردن من إعلام مصر بمعلومات حول حركة الطائرات الإسرائيلية، وفي تلك الجلسة، قال ديان أيضا: "أعتقد أن هناك ضرورة لتحذير الأردن، ومنح الخيار لهيئة الأركان الإسرائيلية لقصف محطات الرادار الأردنية إذا ما بدأت العمل" (٨٩).

٨٨-نفتالي لافي-شعب كالأسد ص ٢٦٣.

٨٩-أرييه براون-ديان في حرب ٩٧٣ ص ٧١، وأضاف 'بمقدور الأردن أن يعتقد، أننا لا نعرف ويقوم تحت وطأة الضغط السوري والمصري بتفعيل أجهزة راداره إنني أقترح عدم الإباحة بشيء ومنح هيئة الأركان الخيار المطلوب".

في أعقاب مرور تحذيرات الربيع ١٩٧٣، بدأ المصريون والسوريون عملية مغازلة للأردن، بغية إدراجها في إطار الاستعدادات الحربية، لكن الحسين، كان متحفظا. وفي الثالث عشر من أيار، أفادت صحف بيروت، أن الملك وجه أمرا يوميا سريريا لقادة الجيش، أوضح خلاله أن الأردن لن يشارك في الحرب ضد إسرائيل إلا إذا كانت تقديرات النصر معقولة (٩٠).

في الأول من حزيران، قدم أمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض إلى عمان، ودعا الحكومة الأردنية، للاستعداد للحرب، التي سيشارك فيها الجيش الأردني، وقد وافق الحسين على ذلك، بيد أنه اشترط عقد مؤتمر قمة ثلاثي بين مصر وسورية والأردن.

كان محمود رياض والحسين يدركان تماما، طبيعة النظرية التي يحملها عبد الناصر، والقائلة: دون الجبهة الشرقية أي دون نشوب الحرب على الجبهة الأردنية، لن تستطيع الدول العربية هزيمة إسرائيل. وبناء على ذلك، قام الرئيس المصري السادات، مطلع آب، بإرسال مبعوث خاص إلى الحسين لمصالحته، وفي نهاية نفس الشهر، بعث الرئيس الأسد وزير دفاعه الجنرال مصطفى طلاس، إلى عمان، بغية مصالحة الحسين. ووجهت دعوة إلى الملك الحسين، للمشاركة في مؤتمر قمة في القاهرة في العاشر من أيلول أي قبل أقل شهر من اندلاع الحرب.

ويفاخر أبو إياد-نائب الرئيس عرفات- في كتابه "فلسطيني بلا هوية" بأن السادات، أعلمه هو وزميله فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير،

في التاسع من أيلول، بأن الحرب باتت قريبة، بيد أن السادات، لم يعلم الحسين الذي اجتمع به صبيحة اليوم التالي، بأي شيء (٩١).

بيد أن تحليل المؤرخ المصري الجنرال جمال حماد من خلال المقالات التي نشرها في مجلة تشرين المصرية، يبدي صورة مختلفة، وقد جاء فيها:

عقد في العاشر من أيلول ١٩٧٣ اجتماع ثلاثي في القاهرة بمشاركة الحسين والسادات والأسد، وقد طلب السادات من الحسين الشروع فوراً بنقل قوات من الأردن إلى الحدود مع إسرائيل وقال، إن مهمة الجيش الأردني ستمثل في حماية الجناح الجنوبي للجيش السوري للحيلولة دون قيام الجيش الإسرائيلي بتوجيه ضربة للجيش السوري عبر الأراضي الأردنية. وقد سأل الحسين: "هل هي الحرب؟" إذا كان الأمر كذلك، يجب أن تعلمنا أنني لا أستطيع المشاركة فيها لكنني على استعداد لتقديم المعونة. وتم الاتفاق على أن يقدم الأردن لسورية المساعدة وفقاً للخط الذي اقترحه السادات (٩٢).

ويقول الصحفي باتريك سيل -صديق الرئيس الأسد، في كتابه البيوغرافي،

٩١- أبو أياد- فلسطيني بلا هوية ص ١٧٩، قال الملك الحسين في حديث مع البروفيسور، كنت ستين في ١٣/١/١٩٩٣ أنه وعلى الرغم من لقائه مع الأسد والسادات في ١٠/٩/١٩٧٣ فإنه لم يعرف شيئاً عن الحرب الآتية، لقد أعلمه الاثنان بوجود مخططات لحث كيسنجر على بدء مفاوضات للتسوية.

٩٢- المؤرخ العسكري الجنرال جمال حماد في مجلة أكتوبر المصرية، التاسع من تشرين الأول ١٩٨٣.

حول الرئيس السوري- بشأن الأسباب التي حدثت بالرئيسين السادات والأسد والملك الحسين للتصالح قبل وقت قصير جدا من نشوب حرب ١٩٧٣: إن الأسد كان بحاجة لسد ثغرة في خطوط الدفاع السورية (٩٣).

في الثالث عشر من أيلول، تم إسقاط اثنتي عشرة طائرة سورية في المعارك الجوية التي نشبت مع الطائرات الإسرائيلية، ومن الجدير بالذكر، أن أصواتها ارتفعت، فيما بعد، في إسرائيل، وأفادت بأن إسقاط الطائرات السورية، سرع وقوع الحرب، لكن دراسة هذه القضية والادعاءات، تشير إلى أن الكفاءة التي أبدتها الطيارون الإسرائيليون كانت أحد الأسباب التي ردعت الملك الحسين، عن التدخل بصورة نشطة في الحرب. فخلال الجدل الذي أجراه الحسين مع زعماء الدول العربية الذين طلبوا منه الانضمام إلى الحرب، دون إبداء أي تحفظات، قال الملك: إن مملكته لا تستطيع الصمود في وجه التهديد الجوي الإسرائيلي.

كتبت جريدة (زه روبيجوم) السوفيتية، في التاسع عشر من أيلول ١٩٧٣: "أن إسقاط الطائرات السورية كان يرمي لإحباط قرارات قمة القاهرة للتعاون العسكري مع الحسين". وليس من الواضح، فيما إذا كان هذا هو قصد قيادة الجيش الإسرائيلي حقا منذ البداية، بيد أن هذه المعارك الجوية عززت مخاوف الحسين من المواجهة العربية مع إسرائيل.

بدأ الضباط المصريون أيضا يتشككون في مدى الاستعداد الحربي للجيش الأردني، مثلما تم الاتفاق عليه في قمة القاهرة. ويقول المؤرخ جمال حماد، في بحثه،

٩٣-باتريك سيل، الأسد ص ٢٠٣.

أن وزير الدفاع المصري أرسل في الثالث من تشرين الأول مبعوثاً خاصاً إلى عمان لمعرفة ما إذا كان الأردن قد استعد فعلاً للحرب. وقد توجه المبعوث الجنرال نوفل من دمشق إلى الأردن براً، وهناك، ناقش مع رئيس الأركان الأردني زيد بن شاكر، استعدادات الجيش الأردني. ومدى ملاءمتها لقمة القاهرة، التي طالبت الجيش الأردني، بحماية الجيش السوري. من أي التفاف إسرائيلي من الجنوب.

ويضيف حماد: "حتى تلك اللحظة، لم يكن الحسين على علم بساعة الصفر. ولم يكشف نوفل خلال زيارته لعمان ذلك الموعد. لكنه طالب القوات الأردنية بالتأهب الكامل. كي تقوم بتنفيذ التزاماتها تجاه سورية(٩٤).

وعندما اندلعت الحرب، في السادس من تشرين الأول، نشب نزاع بين السادات والملك الحسين. بشأن مساهمة الأردن في الجهد الحربي. وجاء في مقالة كتبها المؤرخ المصري جمال حماد قبل أيام من اندلاع الحرب ما يلي:

"استنتجت القيادة العسكرية الأردنية. من زيارة وزير الدفاع المصري لسورية. أن الحرب باتت على الأبواب. وأن ساعة الصفر حلت، ولفتت نظر الملك الحسين: إلى الاستعدادات السورية. وفي الخامس من تشرين الأول-أي قبل ٢٤ ساعة من اندلاع الحرب. علم الملك والزعامة العسكرية الأردنية بالسر.

كان المئات من المصريين والسوريين على علم بهذا السر، بيد أنهم حافظوا عليه طي الكتمان بكل قوتهم. لقد كان الكثير من السوفييت يعملون في مصر وسورية. وليس من المستبعد أن يكون بعضهم عملاء لإسرائيل. حيث أيقظ غولدا مائير في الساعة

٩٤- الجنرال جمال حماد، سلسلة مقالات من الجولان حتى سيناء، في مجلة أكتوبر القاهرة، العدد ٢٥. تشرين الثاني ١٩٨٤، ترجمة شافي جبالي.

الرابعة صباحا(٩٥).

ألقت مقالة الباحث المصري آنف الذكر، ظللا، بالإساح إلى أن من المحتمل أن يكون سوفيتيا وليس عربيا هو الذي أذاع السر وأعلم به إسرائيل. "كانت تقديرات المسؤولين في القاهرة تشير إلى أن العميل الذي أبلغ إسرائيل، إما أن يكون عربيا أو سوفيتيا، لكن وفي أعقاب متابعة ما كتب حول ذلك في إسرائيل، لم يعد لدينا أي شك، في حقيقة كون هذا العميل هو عربي ويحتل مكانا مهما جدا في أوساط الزعامة العربية، وأن إسرائيل شديدة الوثوق بمعلوماته، وأنه كان يقيم اتصالات مباشرة مع المخابرات الإسرائيلية في تل أبيب".

"من المؤسف، حقا أننا حتى الآن لا نعلم من هو هذا العميل، وما الدور الذي لعبه خلال حرب تشرين الأول وقبلها لذا، فإننا نخلص إلى استنتاج مفاده أنه لا زال يقبع في الدول العربية أو في موسكو".

ويبدو أن المحاولة الرامية لتشويه اسم الأردن، نجمت عن رفضه الاستجابة لمطلب مصر وسورية بالانضمام إلى الجهد الحربي بصورة فعالة، وقد اتهم السادات في كتابه الأردن، بسبب رفضه السماح لمجموعة من ضباط الكوماندو المصريين بالعبور عبر الأردن، لتنفيذ عمليات في الجبهة الخلفية الإسرائيلية بالتعاون مع ضباط أردنيين.

اكتفى المصريون والسوريون، خلال اليومين الأولين من الحرب، بالدور البسيط الذي قام به الأردن، وفي اليوم الثالث بدأ يطالبانه بزج قواته في المعركة، وأخبروا الملك بالعديد من الروايات حول انتصاراتهم في الحرب، لإغوائه بالقفز إلى

٩٥- نفس المصدر السابق.

عربة الحرب، لكن الحسين الذي استقى العبرة من حرب ١٩٦٧. رفض تصديق تلك الروايات، وواصل انتهاج سياسة الحذر، رغم أنه دفع الضريبة للدول العربية بالإثناء على جيشي مصر وسورية وبطولتهما، ولم ينس الملك: أن يؤكد من خلال بث الإذاعة الأردنية، أن الأردن لن يتخلى عن دوره، وسيواصل حماية ساحة الحرب السورية. بغية تثبيت القوات الإسرائيلية على الحدود.

وفي المقابلة الصحفية التي أجراها الأسد مع صحيفة لبنانية، قال: حاولت إقناع المسؤولين الأردنيين بفتح هذه الجبهة-الثالثة-وقلت للمسؤول الذي اجتمعت به: الطريق إلى القدس مفتوحة. ما الذي تنتظرونه؟؟ وليس هذا فقط، بل لقد أطلعتهم على عدد من أسرار الشمال الإسرائيلي التي جمعناها أثناء المعارك، وأثبت لهم: أن إسرائيل لا تستطيع الدفاع عن القدس والوقوف أمام جبهة عربية ثالثة تضم سبعين ألف جندي أردني. وأنهم قادرون على القفز إلى القدس وتحريرها، وتحقيق انتصار عظيم. لكنني لم أنجح في إقناعهم، واكتفى الأردن بإرسال بعض قواته إلى الجبهة السورية، وهذا هو كل شيء" (٩٦).

في الوقت الذي خاطرت فيه إسرائيل وأبعدت قوة موشيه بيلد عن الحدود الأردنية. بغية التغلب على القوات السورية في هضبة الجولان، واصل الأردن الإعلان عن دفع المزيد من قواته إلى الحدود. على أمل تكميم الأفواه التي بدأت تتهم الأردن بالوقوف موقف المتفرج أثناء الأزمة والصدام المصيري مع إسرائيل. ولتبرير عدم قتاله لتثبيت القوات الإسرائيلية.

٩٦-مقابلة الأسد مع جريدة الصياد اللبنانية في ١٩٧٤/٣/٧ وقد تطرق إليها المقدم ديفيد عنبر في مجلة معرخوت الإسرائيلية في تشرين الثاني ١٩٧٨.

بدأ زعماء حركة فتح في نفس الوقت هجمة ضغوط على الأردن، وطالبوه بالسماح بدخول الفدائيين عبر أراضيهم للقيام بأعمال "تخريبية" ضد إسرائيل، لكن الحسين تجاهل طلب عرفات، الذي سارع إلى القاهرة لكسب تأييد الرئيس السادات الذي أرسل بدوره رسالة إلى الملك الحسين، طالبا وجهة نظره في خطة عرفات القائلة بإرسال مائة مقاتل فلسطيني عبر الأردن، لمهاجمة مراكز الاتصال داخل إسرائيل، وقد امتنع الملك في البداية من الرد، وقام مساعدوه بإعلام القاهرة بأن الملك خارج المدينة، وبعد يومين، رد الحسين على هذا الطلب قائلا، أنه يشك في مدى جدوى مثل هذه العملية، التي ستعرض الجماهير المدنية على حدود الأردن للهجمات الإسرائيلية في الوقت الذي يعمل فيه الجيش الأردني على حماية جناح الجيش السوري(٩٧).

٩٧- محمد حسنين هيكل- حرب رمضان- ترجمة عبرية معرخوت ٢٧٥-٢٧٧ تشوين الأول والثاني ١٩٨٠ ص ٦٦، هذا في الوقت الذي قال فيه زيد الرفاعي- رئيس الحكومة الأردنية للبروفيسور (كنت ستين)- مساعد الرئيس كارتر- أن الرئيس السادات اعتاد في بداية الحوب، الاتصال بالملك الحسين، لحثه على عدم التورط في الحرب لأن هزيمة الأردن على أيدي إسرائيل، ستقلل من شأن الانتصار المصري، الذي جاء أصلا لاستخدامه كوسيلة لحث، المفاوضات مع الدكتور كيسنجر.

وفي تقاريرهم للسوفييت في أعقاب الحرب، قال الأردنيون، أن السادات رفض طلبات الحسين المتكررة للانضمام إلى الحرب، وأن الأسد هو الذي كان يرغب في انضمام الأردن. كما أعلم الملك الحسين فلاديمير فينوجردوف- سفير الاتحاد السوفييتي في القاهرة إبان الحرب بذلك:

Victory Israelyan, Inside the Krenlin during the Yom Kippur Pennsylvania State University Press 1996 p.63.

لاحظ السادات حذر الملك الحسين، نظرا لأن الجنرال عامر خمّاش حمل رسالة من الملك إلى السادات يوضح فيها عدم قدرته على فتح جبهة ثالثة بدعوى أن مملكته معرضة للهجمات الجوية، وقد حاول الأسد إدخال الأردن في الحرب، وحاول دفعه. لخوض الحرب، بالتعهد بوضع سلاح الجو السوري في خدمة الأردن وتزويد الأردن بشبكة حماية جوية.

وفي التاسع من تشرين الأول انضم القائم بأعمال السفارة السوفيتية في عمان إلى الضاغطين على الحسين، للانضمام إلى الحرب، لكن الدبلوماسي السوفييتي لم يعد الحسين بحماية جوية-مثلما فعل الأسد-لكنه عرض مساعدات دبلوماسية.

وعندما تناهى ذلك، إلى أسماع الدكتور هنري كيسنجر، عمل على موازنة العرض السوفييتي وبعث رسالة إلى الحسين، وعد فيها أن تعمل الولايات المتحدة: بعد الحرب، بصورة نشطة، لإحلال السلام في المنطقة.

لم يكتف الحسين بهذا الوعد، وبعث رسالة إلى كيسنجر قال فيها: إنه يتضامن مع أهداف الأخوة العرب، وأن إسرائيل هي المتهمّة بإثارة الحرب بسبب رفضها التوصل إلى سلام.

وأوصى الملك بالسرعة، إلى إحراز وقف إطلاق النار، لأنه لا يدري إلى أي مدى يمكن أن يصمد أمام الضغوط الممارسة عليه.

ولم يكن المديح والثناء اللذان كاهما كيسنجر للأردن مجديين، لولا الخطوة التي اتخذتها إسرائيل وأدت إلى تأني الحسين، ففي التاسع من تشرين الأول بعثت إسرائيل رسالة شديدة اللهجة جدا، إلى الأردن، حذرته فيها من نتائج جبهة على طول نهر الأردن. لقد كان ذلك التحذير ضروريا، نظرا لأن إسرائيل خاطرت ونقلت الفرقة التي كانت تعمل على الحدود الأردنية إلى الجبهة الشمالية، وهو الأمر الذي

أثار خلافا واسعا بين رئيس الأركان ديفيد اليعيزر ونائبه، حول السؤال القائل إلى أي جبهة يجب نقل الفرقة المذكورة؟؟

وقد طالب بن اليعيزر بنقل الثقل إلى الشمال في حين أوصى نائبه إسرائيل طال بنقل الثقل إلى الجبهة المصرية، وقد أيد كل من غولدا وموشيه ديان وجهة نظر رئيس الأركان.

وإزاء إخلاء القوة من الحدود الأردنية فكرت إسرائيل أن توجيه ضربة إلى سورية يمكن أن يثني الملك الحسين(٩٨).

حاول الدكتور كيسنجر إثناء الحسين في العاشر من تشرين الأول، عن إرسال لواء إلى هضبة الجولان، وقد قال الحسين، أنه بهذه الخطوة، يخفف حدة الضغوط التي تمارسها مصر وسورية، لفتح جبهة ثالثة في مواجهة إسرائيل، على طول نهر الأردن، وقد حاول كيسنجر، إقناع الحسين، بإرجاء القرار يومين، بيد أن الحسين بدأ في الحادي عشر من تشرين الأول مبادرة جديدة، حيث طلب من رئيس

٩٨-حائوخ برطوب-ديفيد اليعيزر، ب، تل أبيب ١٩٧٨ ص ١٢١. قال عيزر وايزمن في الندوة التي عقدت في الثالث عشر من أيار ١٩٩٢ بمناسبة الذكرى السنوية لوفاة بن اليعيزر: أنه تأكد من أن عدد الدبابات الإسرائيلية التي كانت تقف في مواجهة الأردن سبعة دبابات فقط، وفي كتابه (نعيله)-تحديد الهدف-تل أبيب ١٩٩١ ص ٩٠، يقول العميد يونيل بروت-الذي كان رئيسا لوحدة الإنذار المبكر المركزية في شعبة الاستخبارات العسكرية عشية حرب ١٩٧٣: قام الملك الحسين بمظاهرة تضامن وأنقذ نفسه من أسنان العرب، لقد كان مهما ألا يقاتلنا على طول نهر الأردن، ولو أنه هاجمنا عبر غور الأردن بفرقة مدرعة، لكان من الجائز أن يعرض كل الغور للخطر، ولتمكن من التوغل باتجاه شمالي الضفة الغربية، لأن القوات التي كانت تقف في مواجهته قليلة.

الحكومة البريطانية، الحصول على ضمانة بعدم مهاجمته إذا ما أرسل لواء مدرعا إلى هضبة الجولان. وقد قام رئيس الحكومة البريطانية بتسليم الطلب إلى كيسنجر الذي قام بدوره بإعلام إسرائيل به عبر سفيرها في واشنطن. (٩٩)

وصلت برقية السفير دنيتمس إلى إسرائيل في الثاني عشر من تشرين الأول، وقد جاء فيها: إن الحسين يريد نقل لواء مدرع إلى درعا في الجناح الأيسر من الجولان، كي يتواجد هناك رافعا علم الأردن، وطلب الحسين ألا تستغل إسرائيل هذه الحقيقة لمهاجمة الأردن (١٠٠).

وقد ردت إسرائيل بالقول، إنها لا تستطيع أن تضمن للحسين حربا مع (جميع الإضافات والكماليات)، ولا تستطيع منحه ضمانات. وأن كل شيء رهن بمدى تدخله ومشاركته في الحرب (١٠١)، وقد اعتبر الحسين رد إسرائيل بمثابة تفهم للضرورات التي يواجهها.

لم يكن الحسين، آنذاك، قد سمع عن المعارضة داخل الحكومة، والتي جاء فيها أن الحسين لا يستطيع الوقوف موقف المتفرج عندما تهاجم إسرائيل الجولان، وتقرب من دمشق.

وفي الثالث عشر من تشرين الأول، وبعد تردد طويل، أعلن الأردن عن إرسال لواء مدرع إلى سورية، وفي الوقت الذي كان فيه راديو عمان يبث أغنية أم كلثوم "طريق واحدة لفلسطين هي طريق فوهة البندقية"، كانت جسور الأردن لا تزال

٩٩- Henry Kessinger, Years of Upheaval p.506.

١٠٠-أرييه براون-ديان في حرب ١٩٧٣ ص ١٦١.

١٠١-Kissinger.Ibid

مفتوحة، في وجه العابرين من الأردن إلى إسرائيل والعكس، وربما يدل هذا الوضع على أن الحسين لم يرسل اللواء إلى سورية إلا بعد أن تأكد من أن هذه الخطوة، لن تجر عليه حرباً مع إسرائيل.

وفي أعقاب الحرب، قال موشيه ديان: "الأردنيون لم يوجهوا ولو مرة واحدة تهديداً إلينا بشن هجوم علينا، وعندما بعثوا لواء مدرعاً إلى هضبة الجولان لم يرسلوه بصورة مفاجئة لنا" (١٠٢).

كان ديان يدرك أن الحسين بعث اللواء المدرع إلى الجولان لتجنب الصدام الجبهوي مع إسرائيل مثلما كانت سورية تطالبه، ورغم ذلك، قدر أنه إذا ما أحرز السوريون انتصاراً فإن من المحتمل أن ينجرّف الحسين في الحرب، لذا، أمر هيئة الأركان باتخاذ خطوات تؤدي إلى ردع الأردن عن خوض الحرب، فقد كان يدرك أنه إذا لم توجه ضربة شديدة إلى سورية، فقد يؤدي ذلك، إلى جرّ الأردن إلى الحرب وفتح صفحة جديدة. وقد فسر رئيس الأركان الأمر على النحو التالي: "إذا ما فعلنا ذلك لسورية، فسوف نردع الأردن، فلست أريد أن يقود الحسين أربع مائة دبابة وحينها نضطر للقتال على بعد ثلاثين كيلومتراً من القدس" (١٠٣).

كانت إسرائيل على قناعة بأن الأردن لن يشن حرباً عليها في الآونة الحالية، ورغم ذلك، تسببت الاستعدادات الأردنية، في إثارة قلق إسرائيل. ففي الخامس عشر من تشرين الأول تلقت هيئة الأركان الإسرائيلية، معلومة

١٠٢- موشيه ديان "معالم طريق" ص ٥٤٢.

١٠٣- صفرخ برطوف، ادو، ص ١٢٠.

تقول أن اللواء الأردني، بات مستعدا للانتقال إلى مرحلة الهجوم، في غضون ساعتين. وقال رئيس الأركان، أنه أمر سلاح الجو بمهاجمة اللواء، وقد أعرب ديان عن موافقته، وعقبت غولدا مائير على ذلك قائلة: "أي دبابة ستعرض لنا سنهاجمها". وتم الاتفاق، خلال المشاورات التي أجريت مع وزير الدفاع، على "تحديد خط محدد لتحركات الأردنيين، وإعلامهم بضرورة تقديم التوجيهات الملائمة لقواتهم" (١٠٤)، وتم تحديد "خط أحمر" يحظر على الأردنيين تجاوزه. وفي صبيحة اليوم التالي، تلقت إسرائيل إنذارا يفيد بأن وحدة تخطيط أردنية جاءت إلى المعابر على نهر الأردن، لفحص الأماكن التي يمكن للدبابات الأردنية أن تتجازها.

وفي تعقيبها، قال ديان: لا يجب القيام بعملية وقائيته ضد الأردن، لكن يجب أن نكون على أهبة الاستعدادات لذلك، خشية ألا يكتفي الحسين بإرسال لواء مدرع إلى سورية (١٠٥).

١٠٤- نفس المصدر ص ١٢٠-١٢١، موشيه ديان ص ٦٠٩.

١٠٥- أرييه براون: ديان في حرب ١٩٧٣ ص ١٨٣، كتبت غولدا مائير في أعقاب الحرب في مذكراتها: "عذبتني مخاوفي لعدة أيام خشية أن ينضم الأردن إلى الهجوم علينا، ويفتح جبهة ثالثة بيد أن الملك كان، على ما يبدو، قد تعلم درسا من حرب ١٩٦٧، ولحسن الحظ اقتصرته مساهمته الحربية على اللواء المدرع الذي تم إرساله إلى هضبة الجولان. وكنا، آنذاك، نهاجم أهدافا استراتيجية داخل الأراضي السورية، ووصلت مدافعنا إلى مدى يمكنها من قصف ضواحي دمشق، لذا لم تكن الدبابات الأردنية مجدية بصورة عامة. (غولدا مائير، قصة حياة، تل أبيب ١٩٧٥، ص ٣٠٣).

قررت حكومة إسرائيل عشية بدء اللجوء الأردني العمل في هضبة الجولان في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٧٣- أن يعمل الجيش الإسرائيلي ضد القوات الأردنية، التي تشارك في الحرب، بصورة مباشرة دون المبادرة إلى توسيع الحرب إلى حدود الأردن نفسه، وقد حدث أول اختبار لهذا الموقف، في نفس اليوم، عندما بدأت ثلاثون دبابة أردنية بالتحرك نحو المواقع الإسرائيلية في هضبة الجولان. فقد أدت المعركة القصيرة التي نشبت إلى تدمير اثنتين وعشرين دبابة منها، وعندما قام نائب رئيس الأركان، بإعلام وزير الدفاع بذلك، طلب منه عدم الإعلان عن تدمير دبابات أردنية (١٠٦).

لقد عكس هذا الخط، الذي ينص على توخي أقصى درجات الحذر، فيما يتعلق بتحدي الأردن نفسه في القرار الذي اتخذته القيادة العسكرية الإسرائيلية، بعدم قصف هضبة معينة في الجولان، تجنباً لإصابة الملك الذي قدم إلى الهضبة لتحية جنوده المتوجهين إلى الحرب مع إسرائيل، وقد أوصى رئيس "الموساد" تسفي زمير، رئيس الحكومة، بعدم قصف الهضبة المذكورة، إبان زيارة الملك لها، وقد قبلت الحكومة التوصية، ونقلتها لقائد القطاع الشمالي اسحق حوفي (١٠٧).

لحقت باللجوء الأردني المتواجد في الجولان خسائر جسيمة، فقد تم تدمير اثنتين وعشرين دبابة بنيران المدفعية الإسرائيلية، وست دبابات أخرى أعطبت بصورة

١٠٦- ارييه براون، ديان في حرب ١٩٧٣ ص ١٨٩-١٩٠.

١٠٧- بناء على حديث في السادس من تشرين الثاني ١٩٩٤ مع اللجوء احتياط اسحق زمير رئيس الموساد السابق ومع اللجوء احتياط اسحق حوفي قائد الجبهة الشمالية إيان حرب ١٩٧٣.

يستحيل بعدها استخدامها، بنيران العراقيين الذين اعتقدوا خطأ، أن الدبابات المستوربون الأردنية هي دبابات إسرائيلية.

عندما بدأ الحسين يخوض الحرب، كانت إسرائيل قد نفضت عن نفسها صدمة اليوم الأول للحرب، ولاحظت القيادة العسكرية الإسرائيلية، أن القوات المصرية والسورية، تعمل وفقا للخطة العسكرية الموجودة بحوزتها منذ التحذير الذي تلقتة في ربيع ١٩٧٣، لذا، جاءت الردود الإسرائيلية مقنعة وجاهزة إلى الدرجة التي شكلت فيها خطرا على القاهرة ودمشق، وهو الأمر الذي أسهم في ردع الأردن.

لكن للحرب ديناميكيته الخاصة بها، فمنذ السادس عشر من تشرين الأول-يوم المواجهة الأول-وحتى الثاني والعشرين من نفس الشهر، يوم الإعلان عن وقف النار-عزز الأردنيون لواءهم بفصائل هندسة ومدفعية وسلاح مشاة مدرع، بحيث كادت هذه القوة تصل عشية الثاني والعشرين من تشرين الأول إلى فرقة تقريبا.

حرص الحسين، خلال الأيام العشرة الأولى للحرب، على عدم الاصطدام مباشرة مع القوات الإسرائيلية، وكانت مدرعاته تندفع قدما، في هضبة الجولان وتدمر، في الوقت الذي ساد فيه الهدوء جبهة الجولان.

ويشير الجنرال (الجمصي) قائد العمليات المصرية خلال حرب ١٩٧٣- ووزير الدفاع فيما بعد-في كتاب مذكراته، إلى انهيار الجبهة الشرقية العربية قبل أن تبدأ المعارك، عندما انسحب الأردن من القيادة العربية الموحدة، بسبب نزاعه مع مصر. ويقول: "يمكننا أن نتخيل. ما هية النتائج التي كانت ستسفر عنها الحرب: لو أنها اندلعت من أركانها الثلاثة-الأردن ومصر وسورية-وبناء على خطة عمل

واحدة" (١٠٨)، بيد أن سوء طالع الجنرال المصري، وحسن حظ إسرائيل شاء أن يسود الهدوء الجبهة الأردنية.

لقد أدى ذلك الهدوء إلى المساهمة غير المباشرة للجهد الإسرائيلي، الرامي للتخلص من نقطة الانطلاق السيئة لمواجهة الحرب، وبالتالي بلوغ النصر في المراحل النهائية للحرب.

إجمال:

عندما اندلعت حرب سيناء في تشرين الثاني ١٩٥٦-أمر الملك الحسين الشاب، جيشه بفتح النار على إسرائيل وشن حرباً لمساعدة عبد الناصر والتخفيف عنه، بيد أن رئيس حكومته، سليمان النابلسي، خالف أوامر الملك، ولم يسمح للجيش الأردني بالتورط في الحرب (١٠٩).

وفي حزيران ١٩٦٧، اندفع الملك الحسين في إطار الحماس الذي غمر الدول العربية، ووضع جيشه تحت قيادة جنرال مصري، بيد أنه هزم في غضون ثمان وأربعين ساعة وفقد نصف مملكته.

وفي أيلول ١٩٧٠، طلب الحسين معونة خارجية بغية ردع الجيش السوري الذي اجتاح شمال المملكة الأردنية، بيد أنه أوضح، عبر الأميركيين، أن المعونة التي يطلبها، هي معونة جوية فقط، كي لا يجتاح الجيش الإسرائيلي أراضي أردنية.

وفي تشرين الأول ١٩٧٣، تصرف الحسين بحذر، نظراً لخشيته من النتائج التي ستسفر عنها الحرب، وكي يتخلص من الضغوط الممارسة عليه، عثر على صيغة

El-Gamasy- The October war .p.165.- ١٠٨

Peter snow.Hussien,London 1972 p.100.- ١٠٩

للمشاركة في الحرب مع الحرص على عدم الصدام مع إسرائيل جبهويا على الحدود الأردنية.

وفي الحروب الثلاث، أنفة الذكر، فتش الحسين عن التوازن الذي يمكنه من النجاة، وعلى أرضية هذا التفتيش، قامت المشاورات العسكرية مع الأسد والسادات للتنسيق العسكري.

لقد مكن هذا التوازن القوات الإسرائيلية والأردنية من إبقاء الجسور مفتوحة على نهر الأردن. في الوقت الذي كانت فيه الصدامات بين قوات أردنية وإسرائيلية جارية في هضبة الجولان.

ومكنه هذا التوازن أيضا، من منح جيشه صورة الجيش الذي يحول دون قيام إسرائيل بتطويق الجيش السوري، في الوقت الذي عارض فيه دخول قوات الكوماندو المصرية من الوصول إلى إسرائيل عبر الأردن لتنفيذ مهمات عسكرية.

الفصل الرابع

عوائق على طريق التسوية الإقليمية

أبا اييان:

هناك ثلاثة إمكانيات للحل: ١-الضم، ٢-تسوية مع الفلسطينيين، ٣-تسوية مع الأردن، مع التشديد على الاحتياجات الأمنية، وبمقدور المواطنين الفلسطينيين في المناطق المكتظة بالسكان، الاتحاد مع الأردن مع نزع سلاح هذه المناطق، والحكومة لم تتخذ بعد قرارها، وإذا كان الحل الأخير مقبولا على جلالتم، فإن الحكومة ستدرس ذلك وتتخذ القرار، ولست أدري لماذا اتخذتم ردا سلبيا لهذا الاقتراح الذي يعيد إليكم غالبية المناطق.

الحسين:

هكذا فكرنا، وهذا هو إجمالنا.

الرفاعي:

إننا نقترح موافقة الأردن على خطوط ١٩٤٩ والاعتراف بإسرائيل.

الحسين:

ماذا ترون في ذلك، فالتسوية يجب أن تحل هذه القضية أيضا، ونحن نريد

ممرًا إلى غزة بدلا من حيفا.

ايغال ألون:

غزة ذات أهمية استراتيجية، وربما نوافق على منحكم قسما منها، مقابل

غور الأردن.

الحسين:

غزة ملك للعرب.

الرفاعي:

نحن لا نناقش الآن قضية غزة، فهي خارج إطار المفاوضات، خصوصا وأن

نقاش قضية غزة سيتطلب إشراك الفلسطينيين مما سيعقد المفاوضات.

من الحوار الذي جرى في

التاسع والعشرين من أيلول ١٩٦٨

هل كان الحسين قادرا على الموافقة على تسوية إقليمية مع إسرائيل؟؟ لقد

قال الحسين "لا"، صريحة لممثلي إسرائيل، الذين التقى بهم، فقد سأله اسحق رابين

ذات مرة، بحضور ايغال ألون وشمعون بيرس: هل أنت على استعداد لإبرام اتفاقية

سلام مع إسرائيل دون أن تنتظر الأطراف العربية الأخرى؟ فقال الحسين بصورة

قاطعة: نعم، إنه على استعداد لذلك، شريطة استعادته للضفة الغربية كاملة بما فيها

القدس الشرقية.

وفي خطابه العلنية للأمة. التي كانت أشبه بوصية سياسية، التي كانت

تؤكد أن الأردن ليس رهنا بشخص واحد، كان الحسين لا ينسى أن يقول. أنه سيناضل

من أجل استعادة الأراضي الأردنية، حتى آخر حبة تراب. (١)

١- خطاب إلى الشعب الأردني، راديو الأردن ١١/٥/١٩٩٢.

وبعد شهر واحد من انتهاء أعمال مؤتمر مدريد، قال الملك الحسين لجريدة الرأي الأردنية(٢)، إن من الجائز إجراء تعديلات حدودية هامشية في إطار تبادل أراض بين الأطراف، ومن الجدير بالذكر، أن مسألة تبادل أراض، ليست مصطلحا جديدا في قاموس الحسين، فقد سبق أن طرحت خلال محادثاته في أعقاب حرب ١٩٦٧، وقد اعتبر بعض الوزراء هذه الأقوال، تعبيرا عن استعدادة للتسوية الإقليمية، لكن كلما ازدادت الحوارات مع الملك الحسين، كلما أدرك الجانب الإسرائيلي، أن الأمر لا يمكن أن يؤدي إلى التعديلات الحدودية الحيوية لأمن إسرائيل، مثلما اعتقد الإسرائيليون في البداية.

كانت قضية مستقبل الأردن، تقلق القيادة الإسرائيلية قبل سنتين من حرب ١٩٦٧، فقد كانت الاتصالات السياسية التي تجري مع الملك في تلك الآونة، تؤكد للإسرائيليين: أن استمرارية الوضع القائم تعتبر أفضل من أي تسوية على الحدود الشرقية الإسرائيلية.

وقد جاء التحول الذي طرأ على مواقف الحسين، وانضمامه إلى الحرب، بزعامة عبد الناصر، ليهز النظرية الأمنية السياسية الإسرائيلية بشأن التفاهم مع الأردن، بغية الحيلولة دون السيطرة الفلسطينية على ضفتي نهر الأردن، لقد كانت الصدمة عنيفة، إلى الدرجة التي جعلت جميع القيادة الإسرائيلية-باستثناء اثنين- تستبعد من حساباتها التسوية مع المملكة الأردنية الهاشمية، في الضفة الغربية، وأخذ الجميع يبنون مخططاتهم على حكم ذاتي للفلسطينيين. دولة حكم ذاتي، وعلى دولة

٢-الرأي، عمان-كانون الأول ١٩٩١.

(فلسطين)، لقد كان القاسم المشترك بين جميع هذه المخططات يقوم على بلورة كيان فلسطيني دون حدود مع المملكة الأردنية الهاشمية.

كانت هذه المخططات تتناقض تناقضا تاما مع المخططات التي وضعت قبل حرب ١٩٦٧، والتي كانت تقوم على تفاهم ضمني إسرائيلي-أردني لكبح جماح العمليات الفدائية الفلسطينية، وتفضيل النظام الأردني عن أي نظام آخر على الحدود الشرقية الإسرائيلية، بل إن دافيد بن غوريون وليفي اشكول، وجدا نفسيهما في أعقاب حرب ١٩٦٧، متفقين بشأن التسوية في الضفة الغربية، حقا لقد نشر بن غوريون، فيما بعد، أقوالا مختلفة، لكنه كتب في التاسع عشر من حزيران ١٩٦٧ قائلا:

"سنقترح على سكان الضفة الغربية اختيار ممثلين عنهم نجري معهم مفاوضات حول إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية-باستثناء القدس وضواحيها- مرتبط بتحالف اقتصادي مع إسرائيل، ومنحه مخرجا بحريا في حيفا، أو اسدود أو غزة، وعلى أن يتمركز الجيش الإسرائيلي على ضفة الأردن الغربية، للدفاع عن الضفة الغربية والحكم الذاتي(٣).

قال ليفي اشكول، في نفس الوقت، لريمون أرون (٤) أن بالإمكان التفكير في إقامة وحدة حكم ذاتي فلسطينية على أن تكون حدودها نهر الأردن، وتضم التجمعات

٣-جريدة دافار ١٩/حزيران ١٩٦٧.

٤-جريدة لاموند ١٨/حزيران ١٩٦٧، ويقول العميد إسرائيل لينور أن ليفي أضاف قائلا للمفكر الفرنسي: "أنا أتعاطف مع العائلة الهاشمية ربما لأن فيصل أجرى مفاوضات مع وايزمن، وعبد الله حاول التوصل إلى سلام مع إسرائيل" أيتان هابر-اليوم ستتدخل الحرب ص ٢٦٧.

السكانية، نابلس وجنين وطولكرم، وأريحا، وعلى أن تكون مرتبطة مع إسرائيل اقتصاديا.

بيد أنه لم يمض سوى عام واحد، حتى انقلبت الأمور رأسا على عقب، وعادت غالبية القيادة الإسرائيلية، إلى طريق التفاهم مع الحسين، لأنها أدركت، أن هذه الطريق هي الوحيدة التي يمكن عبرها التوصل إلى تسوية إقليمية-أي إدخال تعديلات حدودية حقيقية في الضفة الغربية.

تري ما هي المبررات التي أحدثت هذا الانقلاب؟؟ وكيف تمكن الحسين من التأثير على الموقف الإسرائيلي؟؟ وكيف تمت بلورة التوجه الجديد؟؟

لقد دفع الحسين إسرائيل بهذا الاتجاه بثلاث طرق:

• رسائل مباشرة إلى إسرائيل، تدعو إلى التفاوض المباشر على مستوى رفيع.

• الاستعانة بالإدارة الأميركية، لإقناع إسرائيل بالتفاوض معه.

• تحذير أردني للزعامة الفلسطينية في الضفة الغربية بعدم الاستجابة

للإغواءات الإسرائيلية للتفاوض حول حكم ذاتي.

إن أكبر الحوافز، التي جعلت كفة الميزان الإسرائيلي تميل لصالح الحسين،

هي التصريحات الضبابية، والتي كانت أحيانا ذات معنى مزدوج، بشأن استعداده

لإجراء تعديلات حدودية.

كان جميع الزعماء الإسرائيليين يرفضون العودة إلى حدود الرابع من

حزيران، ولم يقتصر الأمر على الوزراء المؤيدين للخيار الفلسطيني، بل شمل أيضا

الوزراء المؤيدين للخيار الأردني-زلمان أرن، وبنحاس سبير، وأبا اييبان، ويعقوب

شمعون، وشبيرا، وإسرائيل برزيلي-وعندما اقترحوا إعادة الضفة الغربية للحسين،

لم ينسوا إضافة فقرة تقول: مع إجراء التعديلات الحدودية، وفقا للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

بل لقد قال الوزيرياهو ساسون: إن هناك فرصة لا يستهان بها، للتفاهم مع الحسين بناء على الاقتراح الإسرائيلي "الذي قام بعرضه على الحكومة الإسرائيلية، بصورة مفصلة.

وقد ربط مسألة إعادة الضفة الغربية إلى الملك الحسين، بقيود شديدة الوطء، كقوله: "باستثناء القدس وضواحيها، والطورون، وشريط أمني على سلسلة الجبال الصخرية حول طولكرم(٥).

ناقشت الحكومة، طيلة أربعة أيام-من الخامس عشر من حزيران وحتى التاسع عشر منه- مسألة السلام والحدود، وفي الوقت الذي كانت قد توصلت فيه إلى إجماع بشأن مصر وسورية، فإن التعارضات بشأن الأردن كانت قضية بين الوزراء الذين اقترحوا إجراء مفاوضات مع الحسين تقوم على أساس منحه قسما من الضفة الغربية، وبين الوزراء المؤيدين للخيار الفلسطيني، الذين رفعوا لواء منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية. وبين أولئك الذين اقترحوا الضم الفوري لجميع أجزاء أرض إسرائيل، وبين الذين يكتفون بالسيطرة العسكرية على الضفة والامتناع. عن انتهاج خطوات سياسية.

لقد طرحت هذه الأفكار، في اليوم الأول من النقاش الشامل الذي نشب خلال

٥-مذكرة الياهو ساسون للحكومة بتاريخ ١٩ تموز ١٩٦٧: توجد نسخة مصورة بحوزة المؤلف.

جلسة الحكومة في الخامس عشر من حزيران ١٩٦٧ (٦).

كان مناحم بيغن أول المتحدثين، والذي اقترح التفاوض مع الحسين لإبرام اتفاقية سلام مع المملكة الأردنية داخل حدود الضفة الشرقية، بغية التوصل إلى توحيد اقتصادي بين المملكة الأردنية ودولة إسرائيل التي تتضمن الضفة الغربية. أما ايغال ألون-الذي دعا في مرحلة لاحقة، للأخذ بالخيار الأردني-فقد اعتقد آنذاك، أنه لا يجب إجراء مفاوضات مع المملكة الأردنية، حتى ولا في إطار حدود نهر الأردن الشرقية، نظرا لأن الحسين سيكون ملزما في "أي مفاوضات بالمطالبة بالضفة الغربية".

وقد اقترح ايغال ألون، خلال تلك النقاشات، ضم جنوب الضفة إلى إسرائيل وإقامة منطقة حكم ذاتي فلسطيني في شمال الضفة على أن تكون الشؤون الخارجية والأمنية الخاصة به بأيدي إسرائيل وأن يكون مرتبطا معها باتحاد اقتصادي. وأضاف ألون خلال النقاش: "يجب ضم جبل الخليل حتى البحر الميت إضافة إلى القدس لدولة إسرائيل. أما فيما يتعلق بالدعوى القائلة أن هذه المناطق تضم عشرات آلاف المواطنين الفلسطينيين، فإنني أعتقد أنه لا يجب التخلي عن هذه المناطق لهذا السبب، للعديد من العوامل التاريخية والاستراتيجية".

٦-يقوم التقرير الخاص بنقاشات الحكومة خلال الفترة ١٥-١٩ حزيران على تسجيلات الدكتور يعقوب هرتسوخ، التي أوردها مائير ابيدان في جريدة معاريف في الإصدار من ٢-١٩ حزيران ١٩٨٧.

ولأسباب ديموغرافية، وكى يحافظ على الأغلبية اليهودية، اقترح ألون إقامة حكم ذاتي للمواطنين العرب في شمالي الضفة، وحرص على عدم وجود تواصل إقليمي بين منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني والمملكة الأردنية.

وقال: "منطقة غور الأردن ستكون منطقة استيطان يهودي، يفصل بين المثلث شمالي الضفة- وبين شرقي الأردن". وإسرائيل على استعداد لمنح الحكم الذاتي، حق ترانزيت إلى ميناء حيفا، مع حق الإعفاء من الجمارك.

أما موشيه ديان، فقال: "في اللحظة التي يقولون فيها يجب إبرام سلام مع الأردن، فإن ذلك يعني إعادة (أراض) له، وهذا مرفوض. واقترح أن تعتبر إسرائيل نهر الأردن حدودها الأمنية الشرقية، وعارض فكرة الحكم الذاتي أو (الكانتونات) لقد رغب في بقاء الحكم العسكري دون ضم أو إعادة.

وقد تجادل بنحاس سبير وزلمان أرن وإسرائيل برزيلي وديان وألون، واقترحوا الشروع بمفاوضات فورية مع الأردن، واقترح بنحاس سبير العمل من أجل محاولة خلق اتصال مع الحسين بغية التوصل إلى تسوية معه لتسليمه الضفة الغربية. وبذلك يصبح بالإمكان الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

وتساءل إسرائيل برزيلي: لماذا نخشى من ضم الضفة الغربية إلى الأردن؟؟ فالحسين سيستوعب لاجئين، وسيبقى لدينا الحد الأدنى من العرب.

واقترح زلمان أرن، إعلام الحسين، باستعداد إسرائيل لإعادة غالبية الضفة الغربية إليه، مع "ضمان إخلائها من السلاح وإجراء التعديلات الحدودية الضرورية لإسرائيل".

وقد أيد رئيس الحكومة ليفي اشكول فكرة الحكم الذاتي في شمال الضفة الغربية. أي أنه طرح طرحا مماثلا لألون-بيد أنه لم يعارض إعادة قسم من الضفة

إلى الحسين-على غرار ما قال سبير- وطالب بنزع سلاح المناطق التي ستتم إعادتها إلى الأردن قائلا: "إذا ما تمت إعادة قسم من الضفة للحسين، لا يجوز أن يتمكن من إدخال سلاح إلى هناك. وستكون عودة إسرائيل إلى وضع الرابع من حزيران ١٩٦٧، بمثابة كارثة فظيعة".

لقد عاد موشيه ديان للتأكيد، خلال نقاشات الحكومة، في الثامن عشر من حزيران ١٩٦٧، على ضرورة أن يكون نهر الأردن الحدود الدولية لإسرائيل. ومن الأفضل أن تصدر توجيهات إلى وزير الخارجية، الذي سيتوجه لحضور جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة تقول: "إن من الأفضل أن نحافظ على صمتنا ولا نقول شيئا".

وأضاف ديان: يجب علينا أن نقول فقط: إن الحكم العسكري سيتواصل، كمرحلة انتقالية مع البحث عن إمكانية التوصل إلى تسوية بناءة، على المدى البعيد: وسوف نردد مصطلح تسوية ونخفي مصطلح (حل) وكل ذلك تجاه الخارج. أما تجاه الداخل، فيجب أن نقول بصورة واضحة، أن التسوية يجب أن تقوم على حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية: باستثناء الشؤون الأمنية والخارجية التي ستكون إسرائيل مسؤولة عنها.

كانت فكرة الحكم الذاتي تتناقل في أوساط المؤسسة السياسية الإسرائيلية، بيد أنها لم تكن تدري كيف يمكن تنفيذه:

١- جاء الاقتراح الأول بهذا الصدد من الجانب الفلسطيني، حيث قدم أنور الخطيب-وهو أحد الوجهاء الفلسطينيين، في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧ إلى اللواء حاييم هرتسوغ الحاكم العسكري للضفة الغربية، وعرض عليه أن يتم تشكيل إدارة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة، لإدارة شؤونها مع الخضوع لأوامر الجيش الإسرائيلي.

وقد قام هرتسوغ بنقل الاقتراح إلى المسؤولين عنه، ونصح بقبول الفكرة، بيد أن الرد تأخر طويلا دون أن يصل (٧).

٢- كان اللواء شلومو غازيت-الذي عين منسقا لأعمال الجيش في الضفة الغربية أشد المتطرفين من أصحاب الاقتراحات الخاصة بفصل الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية فصلا تاما. وقد اقترح في المذكرة التي قدمها إلى وزير الدفاع في الثامن من حزيران ١٩٦٧ "إقامة دولة فلسطينية مستقلة في المنطقة المثلثة شمال الضفة- وقطاع غزة، على أن لا يسمح بإقامة قوة عسكرية فيها إلا بحد معين، وتحويل القدس العتيقة-مابين الأسوار- إلى مدينة مفتوحة شبيهة بوضع الفاتيكان".

وجاء في بند آخر من بنود الخطة: "إننا نأمل أن تكون الدولة الفلسطينية منفصلة عن المملكة الأردنية الهاشمية. ومن المرغوب فيه، أن تبقى المملكة داخل الضفة الشرقية، وتحت سيطرة الحسين".

لقد اتجهت خطة غازيت نحو: "ما إذا كان ذلك ممكنا، يجب فرض سياسة أمنية واحدة للدولتين (إسرائيل وفلسطين) مع بقاء الجيش الإسرائيلي في غور الأردن (٨).

٣- وصف اللواء رحبعام زنيفي مساعد رئيس شعبة التخطيط في هيئة الأركان الإسرائيلية دولة الحكم الذاتي الفلسطينية في الخطة التي قدمها في الخامس عشر من

٧- تحدث اللواء حاييم هرتسوغ خلال الكلمة التي ألقاها في ندوة مركز ديان في الثالث والعشرين من آذار ١٩٨٦ بتوسع عن توجه أنور الخطيب وشخصيات فلسطينية أخرى لنفس الغرض.

٨- هناك نسخة مصورة من اقتراح غازيت بحوزة المؤلف.

حزيران باسم "إسماعيل". وأكد أن "قضايا الأمن والخارجية لدولة "إسماعيل" يجب أن تبقى بأيدي إسرائيل، وأن من حق دولة إسرائيل الاحتفاظ بقوات عسكرية في المعسكرات المهجورة للجيش الأردني(٩)، أو نشرها حسب الضرورة"، وعلى أن تقتطع مساحات واسعة من الضفة الغربية وتضم إلى إسرائيل.

٤-واقترح العقيد يوفال نئمان في الخطة التي قدمها إلى رئيس الأركان، في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧، قصر دولة الحكم الذاتي الفلسطينية على شمالي الضفة الغربية فقط، وقد قدم نئمان-الذي كان يعمل ضابطاً للعمليات في شعبة الاستخبارات العسكرية، خطته بعد أن استشار عيزرا دنين ويهوشع فلمون، وديفيد قمحي.

وأكد نئمان، أنه لن يكون "لدولة فلسطين، الحكم الذاتي، حدود مشتركة مع أي دولة عربية أخرى". بل لقد رسم حدود الحكم الذاتي عبر النماذج التي أوردتها في مذكرته: "إن البنية التي تقوم فيها دولة بضم دولة حكم ذاتي فرعية أخرى في داخلها بات مقبولا في أماكن عديدة من العالم- سويسليا وأوسته في إيطاليا، واسكتلندا في بريطانيا، وكومي وداغستان وباكونيا وغيرها في الجمهورية الروسية"(١٠).

٩-أخذت خطة اللواء رجب عام زني في الجانب الديموغرافي بعين الاعتبار وهي تقترح إقامة دولة حكم ذاتي، اسمها (إسماعيل) على أن تكون شؤونها الخارجية والأمنية بأيدي إسرائيل.توجد نسخة مصورة من الخطة لدى المؤلف.

١٠-نسخة مصورة من مذكرة نئمان موجودة بحوزة المؤلف.

لم يكن الحسين يعلم بتلك النقاشات الدائرة في إسرائيل، رغم أنه كان مهتما بطبيعة المزاج السائد في إسرائيل، وفي أوساط العرب في الضفة الغربية، لذا بدأ حملة لإحباط الاتجاهات الرامية لدق أسفين بينه وبين العرب في الضفة الغربية.

بدأت حملة الإقناع الأردنية في البث الإذاعي في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٦٧، بشجب محاولات إسرائيل التهاور مع الفلسطينيين بالقول: "إن المحاولات التي تقوم بها إسرائيل لحل المشكلة الفلسطينية بمشاركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، ودون إشراك الدول العربية، ترمي إلى تحويل القضية الفلسطينية من قضية دولية عربية شاملة، إلى قضية محلية ذات علاقة بالفلسطينيين (١١)، الذين يعيشون في الضفة الغربية فقط.

وفي نفس الوقت، بدأ الحسين حملة نشطة في الولايات المتحدة لإقناع الإدارة الأميركية بضرورة الضغط على إسرائيل، لإعادة الضفة الغربية إليه. وعندما قدم الملك في نهاية حزيران ١٩٦٧ إلى واشنطن، لم يكن يدري أنه وفي نفس الساعة، وضعت على مكتب الرئيس جونسون خطة لإجراء تغييرات حدودية كبيرة، على الحدود الأردنية الإسرائيلية، والتي أعدها الجنرال (آرل فيلر) رئيس هيئة الأركان الأميركية الموحدة بناء على طلب من وزير الدفاع الأميركي روبرت مكنمارا (١٢)، وقد كان بمقدور الرئيس الأميركي أن يعد الحسين باستعادة غالبية مناطق الضفة الغربية، شريطة أن يجري مفاوضات مع إسرائيل.

وإزاء هذا الوضع، الذي وجد فيه الحسين نفسه بين سندان التحذير الذي

١١-راديو عمان نقل مقالة واردة في جريدة الدستور.

١٢-خطة الجنرال فيلر موجودة لدى المؤلف.

أطلقه عبد الناصر بعدم إجراء أي مفاوضات مع إسرائيل، بل مع الأميركيين فقط، وبين مطرقة الشروط الإسرائيلية التي قدمها الرئيس الأميركي له، وجد الحسين نفسه في حاجة إلى قنوات أخرى للقاء مع إسرائيل.

ولادة الخيار الأردني:

أدت التمحيزات التي أشرنا إليها آنفاً، إلى ولادة اللقاء بين الملك الحسين والدكتور يعقوب هرتسوغ في لندن، بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء الحرب. كانت السرية ضرورية كي لا يبدو الملك، وكأنه يخرق الاتفاق مع عبد الناصر، الذي اعتبر أي مفاوضات من طرف عربي مع إسرائيل بمثابة اعتراف بالهزيمة (١٣)، لقد تم الاتفاق بين عبد الناصر والحسين على الالتزام أمام الأميركيين بإلغاء حالة الحرب مع إسرائيل، مقابل إعادة الضفة الغربية للأردن^{١٣}، وعدم التوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل.

وأشار الدكتور هرتسوغ في التقرير الذي كتبه حول لقائه بالحسين في الثاني من تموز ١٩٦٧ في لندن أن الملك لم يطرح شروطاً، ولم يقدم مطالب، بل فضل إجراء محادثات صريحة حول الأخطاء التي قادته للتورط في الحرب.

ولم يثر الملك مشكلة الحدود بل ولا حتى المطالبة بانسحاب إسرائيل. وفي معرض رده على سؤال لهرتسوغ: "هل جلالتك على استعداد للتقدم وتوقيع اتفاقية سلام؟؟" قال الحسين: "أعطينا فسحة من الوقت، يجب أن نسير سوية مع المعسكر العربي.

١٣-كتاب وزير الخارجية المصري السابق:

Mahmoud Riad , the struggle for peace in the Middle East.

عزز هذا التقرير وجهة نظر مؤيدي الخيار الأردني ومن ضمنهم لجنّتا الخبراء اللتان طلب منهما رئيس الحكومة دراسة الحلول الممكنة، واللجنتان هما: لجنة رئيس الأجهزة الأمنية، ولجنة وزارية مشكلة من ممثلي وزارات الدفاع والخارجية ومكتب رئيس الحكومة، برئاسة يعقوب هرتسوغ. وقد قدمت اللجنتان استنتاجاتهما في منتصف شهر تموز. ونصحتا بالشروع بمفاوضات مع الحسين (١٤). بيد أن وجهة نظر ايغال ألون لم تكن على هذا النحو، فقد وضع على طاولة الكنيست مشروع قرار يتضمن بندا يقول: "سيتم فتح مفاوضات مع زعماء ونشطاء من سكان الضفة الغربية، حول إقامة قطاع حكم ذاتي عربي في جميع المناطق التي لم يتم إدراجها في أراضي الدولة-أي دون القدس وغور الأردن، وجنوب الضفة... الخ. وسيكون هذا القطاع، مرتبطا بإسرائيل، في إطار اقتصادي مشترك واتفاقية دفاع متبادل، واتفاقيات ثقافية وتعاون فني وعلمي. وتسوية بشأن توطين لاجئين من قطاع غزة في الضفة الغربية".

وخلال جلسة الحكومة، أوضح ايغال ألون مبادئ خطته بالقول:

"غور الأردن سيصبح منطقة استيطانية يهودية، كي تفصل بين مثلث شمال الضفة الغربية، والأردن الشرقي. إن العلاقة القائمة بين الضفة الغربية والأردن ليست ناجية لخطة التقسيم، بل تأتي بصورة مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، لأنها نتاج لضم لحاق عسكري بالقوة. وباعتراف إسرائيل بالوضع الراهن: عبر التوقيع في حينه على اتفاقية الهدنة مع الأردن. أما الآن، وإثر قيام قواتنا "بتحرير" المنطقة في حرب

١-أنظر الملاحظتين ١٦، ١٧.

دفاعية ضد هجوم الأردن، فإن الدهر يكون قد أكل وشرب على اتفاقية الهدنة، وعلى الأساس القضائي للتواجد الأردني على هذه الجادة من النهر" (١٥).

وفي نفس اليوم الذي قدم فيه ايفال ألون اقتراحه للفصل بين الضفتين، بعثت لجنة المخابرات رسالة إلى رئيس الحكومة، أهابت به فيه، بالشروع في أسرع وقت ممكن بمفاوضات مع الأردن، سواء أكان ذلك بسبب إلحاح الولايات المتحدة ومطالبتها أو بسبب الوضع في الضفة الغربية.

وأفاد مسؤولو المخابرات في تلك الرسالة، أنه وعلى الرغم من هامشية فرص إنجاز السلام مع الأردن، في ظل الشروط الحالية، إلا أنه يجب الامتناع عن إقامة كيان فلسطيني مستقل، ونصحوا بعدم العمل على إقامة أي سلطة فلسطينية كانت، وذلك لإتاحة الفرصة، في يوم من الأيام، لإقامة سلطة إسرائيلية أردنية مشتركة في الضفة الغربية (١٦).

وقبل أسبوع من هذه الرسالة، قدمت اللجنة الوزارية التي يرأسها يعقوب هرتسوغ في العشرين من تموز ١٩٦٧، توصياتها إلى رئيس الحكومة، والتي تنص بصورة أساسية على الشروع فوراً، بمفاوضات مع الأردن. ورغم أن لجنة المخابرات أعربت عن شكها في قدرة الحسين في ظل الشروط الحالية، توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، فإن لجنة هرتسوغ، أهابت بالحكومة الشروع بمفاوضات فورية مع الأردن،

١٥- هناك نسخة مصورة من اقتراحات ألون التي قدمت خلال جلسة الحكومة في ٢٦/تموز ١٩٦٧ لدى المؤلف.

١٦- رسالة قادة أجهزة المخابرات إلى رئيس الحكومة بتاريخ ٢٧/٧/١٩٦٧ موجود في أرشيف أشكول.

وأوصت بالعمل "على توقيع اتفاقية دفاع مشترك معه، بغية الحفاظ على المملكة الأردنية، وردع الجهات العربية من اجتياحها، أو حدوث انقلاب محلي، وذلك عبر منح الاتفاقية للجيش الإسرائيلي، حقا أتوماتيكيا، في الاندفاع إلى الضفة الشرقية، في حالة حدوث أي تغيير معاد قد يؤدي إلى تقويض اتفاقية السلام" (١٧).

لم يكن الحسين يعلم بتوصيات الخبراء الإسرائيليين، بيد أنه تناهت إلى أسماعه أنباء حول الاتصالات التي يجريها الفلسطينيون مع شخصيات إسرائيلية. بغية التوصل معهم إلى بديل سياسي في الضفة الغربية، وسمع أن كمال ناصر -أحد كبار نشطاء حركة فتح- طلب من الوزير مردخاي بنطوف عدم إعادة الضفة للأردن (١٨). كما تناهت إلى أسماعه أنباء عن وجود حوارات واتصالات بين موشيه ديان ورؤساء البلديات في الخليل ونابلس مما جعله يشعر بأن هناك مؤامرة فلسطينية إسرائيلية تحاك ضده.

وبعد سنة أعلن حمدي كنعان، رئيس بلدية نابلس، أن إسرائيل توجهت إليه. بعد فترة وجيزة من الحرب، وعرضت إقامة دولة فلسطينية مستقلة. "شريطة

- ١٧-مذكرة اللجنة الوزارية بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٠ والتي جاءت تحت عنوان "الضفة الغربية، المملكة الأردنية وقطاع غزة: اقتراح للحل، والسياسات". موجود في أرشيف أشكول. وكان أعضاء اللجنة: يعقوب هرتسوغ رئيسا، موشيه ساسون، وشاؤول بار حاييم -من وزارة الخارجية، ديفيد قمحي- الموساد، اللواء حاييم هرتسوغ من وزارة الدفاع.
- ١٨-مردخاي بن طوف -الأيام تروي- تل أبيب ١٩٨٤ ص ١٥٨-١٥٩.

أن توافق على تمركز الجيش الإسرائيلي على نهر الأردن، بيد أننا رفضنا هذا الاقتراح" (١٩).
وليس من المستبعد أن يكون رئيس بلدية نابلس قد أعلم الحسين بذلك، قبل وقت طويل من الإعلان عنه. وقد أدت المخاوف التي ساورت الحسين بهذا الصدد، للمسارعة إلى واشنطن كي تؤثر على إسرائيل، وتدفعها لإعادة الضفة الغربية إليه. وقد أيد الرئيس الأميركي عودة الأردن إلى الضفة الغربية، بيد أنه طلب من الحسين إجراء تعديلات إقليمية حدودية. وبعد عدة أشهر عاد الحسين إلى واشنطن، وسمع من الرئيس جونسون تفسيراً أوضح لمعنى التعديلات الإقليمية الحدودية: لا عودة لحدود الرابع من حزيران، ١٩٦٧، وقال الرئيس الأميركي يجب إجراء تعديلات إقليمية (٢٠).

١٩-مقابلة مع حمدي كنعان-معاريف ١٣ حزيران ١٩٦٨ ويقول شلومو غازيت الذي كان منسقا لأعمال الجيش في الضفة الغربية أن ديان سأل الشخصيات الفلسطينية التي تقابل معها هل هم على استعداد لإبرام سلام منفرد مع إسرائيل بدون الأردن.

٢٠-وردت أقوال الرئيس جونسون مع الحسين، والمحادثات التي سبقتها مع السفير آرثر غولديبرغ ومع وزير الخارجية الأميركي دين راسك في مذكرة وولت روستاو إلى الرئيس بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ في مكتبة جونسون سمح بنشرها في الأول من آب ١٩٨٦ وهي موجودة بحوزة المؤلف. في ١٢ نيسان ١٩٩٨ عاد الرئيس جونسون وأكد في الرسالة التي بعث بها إلى ملك السعودية أنه لا يستطيع ضمان إعادة كل شيء إلى الحسين وعدم إجراء تعديلات حدودية معينة انظر:

M.Riad, The Struggle for peace In the Middle East pp.80-81.

وفي كتابه:

D.Neff, Warriors for Jerusalem. New York 1984.

وقال دونالد دوف على لسان الحسين أن الأميركيين قالوا لأبا إيبان أن التعديلات الحدودية ستكون طفيفة، وأن وزير الخارجية الإسرائيلي يسلم بذلك.

حدث انطباع لدى المسؤولين الأميركيين الذين تحدثوا مع الملك الحسين أنه لم يرفض رفضاً باتاً قضية التعديلات الحدودية، وقاموا بإعلام إسرائيل بذلك، وقد صب هذا الإعلام في صالح الملك الحسين، نظراً لأنه عزز التوجهات الإسرائيلية التي تفضل التسوية مع الفلسطينيين.

لم تتمكن قرارات الخرطوم (ولاءاتها) الشهيرة، بشأن التفاوض مع إسرائيل- في أيلول ١٩٦٧- ولا قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في تشرين الثاني ١٩٦٧ من وضع أي عراقيل على طريق الحسين أو منعه من مواصلة الحوار مع إسرائيل. والملك الحسين لم يخذع نفسه بالقول أن الوسيط الدولي غونار يارينغ سيقدم إليه الضفة الغربية على طبق قرار ٢٤٢ الذهبي، لذا فضل الاجتماع مرتين خلال شهر تشرين الثاني ١٩٦٧ مع المبعوث الإسرائيلي الخاص الدكتور يعقوب هرتسوغ، عن الاعتماد على يارينغ.

لقد رمت لقاءات الحسين، هرتسوغ إلى تعزيز الاتجاهات لدى الزعامة الإسرائيلية، لتأييد الرأي القائل أن بالإمكان التوصل إلى تسوية إذا ما دفعت إسرائيل الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية نحو الشعور بالحاجة إلى خدمات الحسين. وقد قال الملك لهرتسوغ خلال لقائهما: "لو أن الفلسطينيين توجهوا إلي، لتمكنت من تحطيم الحاجز، ولقلت للعالم العربي: هاهم إخوتي الفلسطينيون يطلبون مني أن أجري مفاوضات ومن الجائز أنني سأتمكن من التقدم لصالحكم في المفاوضات مع إسرائيل".

وفي التقرير الذي قدمه أبا ايّبان إلى الحكومة في جلستها في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٦٧ قال: إن الولايات المتحدة. تقترح على الحسين إجراء مفاوضات مع إسرائيل، "وإذا ما توجه الحسين إلى إسرائيل، وطلب إجراء مفاوضات معها، فلن

يكون آنذاك أمام إسرائيل، من مناص، سوى الاستجابة له، إذ أنه إذا لم تستجب إسرائيل لهذا الطلب، فإن الأميركيين سيعلمون بذلك"، وبناء عليه، كان على إسرائيل أن توافق على الشروع بمفاوضات مع الحسين لإعادة الضفة الغربية على أساس الشروط الأربعة التالية:

١- الحدود الأمنية الإسرائيلية ستكون نهر الأردن، أي أنه لن تكون هناك جيوش عربية في الضفة الغربية.

٢- القدس...لنا.

٣- إجراء تعديلات حدودية-ونزع سلاح الضفة.

٤- إذا ما برزت أي أخطار-مثل دخول جيش عربي إلى الضفة-ستعتبر الاتفاقية لاغية وملغية.

عارض مناحم بيغن صيغة أبا اييان بدعوى أن هذه "ستكون المرة الأولى في أعقاب خراب الهيكل، التي نقسم فيها أرض إسرائيل. وأنا أريد أن أعرف من قادة القطاعات، أين يمكن أن تكون الحدود الإسرائيلية آمنة غربي نهر الأردن. لا يجب علينا الترحيح عن نهر الأردن بأي حال من الأحوال، إذا أردنا ضمان أمننا".

وقد أيد الوزير زيرح فرهبيتيج موقف بيغن، في حين أيد الوزراء، أرئيل وبرزيلي ويعقوب شمشون شبيرا اقتراح اييان، وقد عاد ديان وطرح اقتراحه الخاص بالسيطرة على سلسلة صخور شمالي الضفة الغربية، وقال: "إن بقاء القواعد العسكرية ليس مسألة مؤقتة، بل يجب أن تكون تسوية دائمة لا يمكن تغييرها، وحتى عندما يحل السلام، يجب أن يبقى الجيش الإسرائيلي في هذه المواقع".

عاد ايغال ألون، في تلك الجلسة، إلى نظريته القائلة أن السيطرة على سلسلة الصخور الجبلية غير كافية، لأن هناك ضرورة للاستيطان في غور الأردن كي نحتمي أمننا، وأضاف:

إنني أفتش عن أسلوب يمكننا من الحفاظ على السلامة الاستراتيجية للبلاد، مع الحفاظ على طابعها اليهودي. ونظرا لأننا لا نرغب في وجود أي دولة عربية ذات تأثير أو مكانة في الضفة الغربية، فإنني أقترح قطاع أرض للحكم الذاتي العربي مع سلطة ذاتية في جميع القضايا والشؤون الداخلية، مرتبطة مع إسرائيل في المنحى الاقتصادي وباستثناء الجوانب الأمنية.

وتوطئة لسفر ليفي اشكول للاجتماع مع الرئيس جونسون ناقشت الحكومة المسألة الأردنية، ووجدت صعوبة في وضع صيغة توفق بين جميع وجهات النظر المختلفة القائمة في أوساطها، بيد أن الجميع كانوا متفقين حول ضرورة إجراء تغييرات حدودية.

وتطرق ليفي اشكول للجانب العسكري لأي اتفاقية مع الأردن، وعرض أمام هيئة الأركان هذه القضية، فرد اسحق رابين علي قائلا: "إعادة الضفة الغربية للأردن سيكون خطأ (٢١)". وقال أبا ايبان، أن الأردن يطالب "بلقاء على مستوى رفيع".

كانت الضغوط الأميركية تزعج ليفي اشكول، أكثر مما تزعجه مطالب الملك الحسين، وقد بلغت هذه الضغوط حد إرسال الرئيس الأميركي رسالة إليه في السادس

٢١-ايتان هابر، اليوم ستتدلع الحرب ص ٢٩٧.

من نيسان ١٩٦٨ قال فيها: أنه سيعيد النظر في علاقته بإسرائيل إذا لم تستجب لنصيحته للشروع بمفاوضات مع الأردن.

اتصل السفير الأميركي في تل أبيب ولفرت بربور بأشكول وقال له: "يوجد لدي رسالة عاجلة من الرئيس جونسون، ويجب أن أراك فوراً". وقد وافق أشكول على اللقاء فوراً في مكتبه.

لم تفاجئ الرسالة التي بعث بها جونسون، أشكول، فقد بعث القنصل الإسرائيلي في واشنطن افرام عبرون، رسالة قال فيها: إنه وبناء على اللقاء الذي أجراه مع الرئيس، فهم أنه يعتزم تحقيق حلمين له في غضون الأشهر الثمانية الباقية دعا الرئيس جونسون إسرائيل في رسالته إلى قبول شروط الحسين لمقد اجتماع إسرائيلي أردني في نيقوسيا تحت رعاية ممثل الأمم المتحدة، غونار يارينغ. لم يكن أشكول يشك في صداقة جونسون، ولم يشعر بالغضب لطلب الرئيس بقبول المطلب الأردني، بيد أن الذي ضايقه، الجملة التي اختتم بها الرئيس رسالته، والتي حملت في طياتها تهديدا، جاء فيه: "لا يجب على إسرائيل أن تنسى أن علاقاتها مع الولايات المتحدة يجب أن تكون أهم من أي تغيير في صيغة الدعوة التي سيقدمها بارينغ للقاء الأردني الإسرائيلي في قبرص" (٢٢).

وقال الرئيس الأميركي، أن الحسين يسعى للسلام لكن موقفه حرج، ويجب على إسرائيل أن تأخذ بعين الاعتبار أزمته، وأن تتخذ موقفا مريحا تجاهه، وتكتفي بصورة ما، من صور الحوار بين الطرفين بغية الحصول على تسوية دائمة وأمنة رغم أن إمكانية عقد اتفاقية سلام لا تبدو في الأفق".

ومقابل هذه التسوية التي تعتبر أقل من اتفاقية سلام، طلب جونسون من إسرائيل، أن تقبل الشرط الذي طرحه الملك الحسين والذي ينص على: التزام إسرائيلي علني بقبول الانسحاب من مناطق بوصفه أساسا لتنفيذ قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن.

ولم يتمكن أشكول من ضبط نفسه، ورد على السفير بربور بالقول: "إن مسألة الضعف تذكرني بقصة ذلك الرجل الذي قتل أمه وأباه، ثم طلب من المحكمة الرحمة بدعوى أنه يتيم".

بدا أشكول شديد التردد، فقد كان يخشى من حدوث أزمة في الائتلاف الحكومي الذي يضم مناحم بيغن، إذا ما التزم بالانسحاب، لكن محاولات الإقناع التي قام بها أبا اييان وجدعون رفائيل، فعلت فعلها وجعلته يستجيب للمطلب الأميركي الخاص بقبول شرط الحسين.

تلقت الحكومة الإسرائيلية طلب الحكومة الأميركية في أعقاب الجلستين اللتين عقدتهما لدراسة ما إذا كان بقاء الوضع في الجوار، هو حقا، من مصلحة إسرائيل. وقد بدأت النقاشات بعد أن قدم رئيس الأركان تقريرا إلى الحكومة، أفاد فيه أن رئيس الحكومة الأردني، بهجت التلهوني أدلى بتصريح قال فيه: "إن الأردن لا يعترف بالهدنة: وأنها تؤيد منظمة فتح".

وكانت إسرائيل قد وجهت ضربة جوية ومدفعية إلى الأردن، في الثلاثين من آذار ١٩٦٨.

وقد هبت الولايات المتحدة للتصدي للهجمة الإسرائيلية، وأعلنت الإدارة الأميركية أن مثل هذه الضربات الموجهة إلى الأردن، قد تؤدي الإضرار بمركز الملك.

ارتفعت أصوات خلال الجلسة الحكومية تطالب بتشديد الضربات ضد الأردن بغية إرغامه على العودة والالتزام بالهدنة وقد عارض بعض الوزراء الاقتراح، ثم قبل اقتراح وسط ينص على: إرسال تحذير عبر الولايات المتحدة، يؤكد أن "هذه هي الفرصة الأخيرة للأردن، لفرض النظام في بلاده".

وفي السابع من نيسان ١٩٦٨ عادت الحكومة لمناقشة قضية الأردن، في أعقاب توجه الرئيس الأميركي، وفي تعقيبه قال ايغال ألون: "لسنا مدينين للحسين بأي شيء، لقد انتهك الحسين التزامه للولايات المتحدة، وعمل بصورة منافية للاتفاقية التي تم إنجازها عشية حرب ١٩٦٧، بإدخال دبابات إلى الضفة الغربية".

وبناء على ذلك، خرج باستنتاج تمت صياغته على النحو التالي: "ما كنت لأبادر إلى اتخاذ خطوة تؤدي إلى المس بالأردن، بيد أنني أيضا ما كنت لأبخل في اللجوء إلى أي وسيلة دفاعية فاعلة عن إسرائيل".

وأضاف ألون جملة أذهلت زملاءه، حيث قال: "ولا أستبعد أنه لو قامت حكومة فلسطينية في الأردن، لكانت أجراً على التفاوض معنا من الحسين". (٢٣) في نفس اليوم الذي طلب جونسون منه من أشكول أن يأخذ بعين الاعتبار الأزمة التي يعيشها الملك الحسين، طار الملك إلى القاهرة للحصول على مباركة عبد الناصر على لقاء قبرص. وفاخر أمام عبد الناصر، بأنه رفض الضغوط الأميركية، ووعد ألا ينحرف قيد أنملة، خلال لقاء قبرص عن فحوى قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

جاء رد جمال عبد الناصر قاطعاً: لا، لكل لقاء علني مع إسرائيل، وفي

٢٣-مقابلة مع ايغال ألون، جريدة معاريف ١٢ نيسان ١٩٦٨.

السادس عشر من نيسان، أبلغت إسرائيل الدكتور غونار يارينغ تراجعها عن لقاء قبرص.

لم يكن الحسين يرغب في حدوث شرخ في علاقاته مع الولايات المتحدة خصوصا وأن الأميركيين وعدوه بالاهتمام بإعادة غالبية الضفة الغربية إليه. لذا، وفي أعقاب إغلاقه الباب أمام لقاء قبرص، بدأ يمارس ضغوطا لعقد اجتماع على مستوى رفيع مع الإسرائيليين، وأعرب عن استعداده للاجتماع بليفي اشكول، لكن أشكول لم يبد متحمسا للفكرة، ووافق بعد أخذ آراء زملائه في الحكومة-على أن يقوم أبا اييان بالاجتماع بالحسين في لندن، وفي مرحلة طلب أشكول من ديان الانضمام إلى المحادثات مع الحسين، لكن ديان رفض لأنه لم يكن يرغب في أن يصبح مسربا آخر.

بدا التقرير الذي قدمه اييان في التاسع والعشرين من أيار ١٩٦٨، حول لقائه بالحسين مفعما بالتفاؤل. ويشير التقرير إلى أن الحسين أعرب عن استعداده للسعي نحو اتفاقية سلام تحفظ له كرامته، وأصغى الحسين إلى شروط اييان الثلاثة-لا للعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، والقدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل، وإجراء تعديلات حدودية كبيرة، بما فيها في غور الأردن-ولم يبد رفضا لها. وسأل: "متى نبدأ المفاوضات" (٢٤).

٢٤-قدم اييان التقرير في اجتماع مصغر شارك فيه الوزراء أشكول وألون وديان ومستشاروهم وهم يعقوب هرتسوغ وجدعون، رفائيل وايبعاد يفيه، التقرير محفوظ في ملف أشكول.

أدى عدم رفض الحسين لمسألة إجراء تعديلات حدودية، والقدس إلى تشجيع ايبان، واعتبر هذا الوضع دلالة على بدء مفاوضات على أساس الافتراضات الإسرائيلية، لقد حرص الحسين على ألا يكون صاحب كلمة (لا) وأوكل هذه المهمة إلى كاتم أسرارهِ زيد الرفاعي.

وأدت ملاحظة الرفاعي التي قال فيها: إن الحسين لا يستطيع التهاون بشأن القدس، نظراً لأنها وديعة بين يديه، من العالم الإسلامي، إلى جعل الحوار بين الأردن وإسرائيل صعباً، ورغم ذلك، وافق الطرفان على مواصلته.

لقد رغب الحسين في تواصل الحوار بغية صد التوجهات القائمة في المجتمع الإسرائيلي، نحو التفاوض مع الفلسطينيين، كبديل للأردن لقضية الضفة الغربية.

وبذلك تمكن الحسين من انتزاع وعد من الرئيس نيكسون، يؤكد فيه، أن الولايات المتحدة تؤيد إعادة النظام الأردني إلى غالبية الضفة الغربية، رغم أن الأميركيين لم يعترفوا في يوم من الأيام، بضم الضفة إلى المملكة الأردنية. إضافة إلى حصوله على وعد باستئناف الولايات المتحدة لإرساليات الأسلحة إلى الأردن.

كانت الرغبة الإسرائيلية في إنجاز تسوية إقليمية في الضفة الغربية بمثابة الحافز المركزي لترجيح كفة الميزان لصالح الخيار الأردني، وكان الافتراض الإسرائيلي يقوم على أساس أن الأردن ذات الأراضي الواسعة، سيكون أقدر على التنازل عن مناطق من الفلسطينيين المتمركزين على منطقة في الضفة الغربية بيد أن هذا الافتراض لم يصمد عندما عرض خلال المفاوضات التي جرت مع الملك الحسين.

ويقول جورج بول نائب وزير الخارجية الأميركي آنذاك في مذكراته: أن ليفي أشكول خوله خلال زيارته لإسرائيل في الخامس عشر من تموز ١٩٦٨ أن يقول للملك الحسين أن إسرائيل على استعداد لإعادة غالبية الضفة الغربية مقابل تعديلات

حدودية للأغراض الأمنية، لكن الحسين رفض الحوار مع المبعوث الأميركي حول هذه القضية(٢٥).

ويقول أبا اييان في كتاب سيرة حياته—أنه حول من قبل الحكومة في البداية: "أن يدرس رد الفعل الأردني لإمكانية إبرام معاهدة سلام مقابل تعديلات حدودية في الضفة الغربية، والقدس موحدة عاصمة لإسرائيل، وعلى أن يتم ضمان إعادة غالبية المناطق المأهولة للأردن".

ويضيف... "في البداية بدا الأردن مهتما، لكن عندما بلورنا وجهة نظرنا في صورة خريطة منسوبة إلى إيغال الون، أصبح الموقف الأردني شديد الإصرار على الرفض. وبات واضحا، أن الحسين على استعداد لإبقاء إسرائيل معرضة للانتقادات الدولية، ويدها الضفة الغربية كلها، عن أن يوصم بتسليمها ثلث الضفة"(٢٦).

ويضيف أبا اييان بعد عدة سنوات: "بدا الحسين شديد الغضب، عندما تحول العرض آنف الذكر إلى صورة خارطة تبقى بأيدي إسرائيل ٣٠٪ من مساحة

Georg H.Ball. The Pasthas Another Pattern,New York 1982 p.439-٢٥

A.Eban.An Autobiography. London 1977.p.446-٢٦

الضفة (٢٧).

والحقيقة، هي أن التغير الذي طرأ على موقف الحسين، لا يعود للتفسير الجغرافي الذي أشار إليه أبا اييان، بل لقد غير الحسين موقفه، في أعقاب زوال أحد المحفزات الأساسية التي دفعت به لإجراء المفاوضات مع إسرائيل، وهو توقف الحوار الفلسطيني الأردني، بشأن التوصل إلى تسوية في الضفة الغربية. فقد عمدت إسرائيل، خلال اللقاءين اللذين عقدهما الحسين مع الممثلين الإسرائيليين بين اللقاء خلال شهر أيار، واللقاء خلال شهر أيلول ١٩٦٨، إلى شطب خطة الإدارة الفلسطينية الذاتية على أجزاء من الضفة الغربية، من جداول أعمالها.

وفي الثامن والعشرين من تموز ١٩٦٨ كانت الحكومة على وشك المصادقة على خطة الإدارة الذاتية لجبل الخليل برئاسة الشيخ محمد الجعبري بيد أن الخطة تعرقلت في اللحظات الأخيرة، وجرى شطب الاقتراح من جدول أعمال الحكومة (٢٨)، مما جعل الحسين يتنفس الصعداء، فقد اختفى التهديد الفلسطيني الذي كان يحلق فوق محادثاته مع إسرائيل، لذا لم يعد هناك أي معنى لموافقته على تعديلات حدودية كبيرة مثلما فهم أبا اييان من رده.

لقد وضعت تصورات "تبادل المناطق" على المحك العملي خلال اللقاء الذي أجراه "أبا اييان وايفال ألون والدكتور يعقوب هرتسوغ" في السابع والعشرين من أيلول ١٩٦٨ مع الملك الحسين في لندن، وقد عرض أبا اييان البنود الستة التي تعرضها

٢٧-يوسي بيلين، ثمن الوحدة، تل أبيب ١٩٨٥، ص ٢٥١ ويقتبس بيلين عن أبا اييان قوله: أن مستشار الحسين الذي حضر اللقاء قال بغضب أن ٣٠% هي بالضبط نفس المساحة التي اغتصبتها روسيا من فنلندا.

إسرائيل على الأردن بوصفها هدفا للتفاوض بين الجانبين، على النحو التالي:

(١) صورة الاتفاق: اتفاقية توقيعها إسرائيل والأردن، في صورة عقد بين الدولتين.

(٢) الإقليم: إجراء تغييرات على حدود ١٩٦٧ نظرا لكونها حيوية لأمن إسرائيل. والأمن لن يتحقق إلا عبر نشر القوات الإسرائيلية في غور الأردن. وإذا ما تم إحراز اتفاق يتيح لإسرائيل إمكانية الدفاع عن نفسها وذلك عبر نشر القوات الإسرائيلية على نهر الأردن، وإجراء تغييرات حدودية إقليمية نوعية، سيصبح من حق الجماهير الموجودة غربي الحدود الاتحاد مع الأردن.

(٣) الترتيبات الأمنية: يجب ضمان نزع سلاح الضفة الغربية كلها.

(٤) التعاون الاقتصادي: يمنح الأردن خدمات موانئ حرة في البحر المتوسط، ويتم توسيع التعاون بين الدولتين في شؤون المياه والسياحة.

(٥) القدس: ستبقى القدس موحدة بأيدي إسرائيل ومن الجائز منح الأردن مكانة خاصة في الأماكن الإسلامية المقدسة في البلدة القديمة، وربما أيضا فتح ممر للاتصال بين المنطقة المسلمة في القدس والمناطق التي ستعاد إلى الأردن في الضفة الغربية.

(٦) مشكلة اللاجئين الفلسطينيين: يجري تشكيل طواقم عمل إسرائيلية أردنية لحل هذه المشكلة، والبحث عن الوسائل الكفيلة بدمج هؤلاء اللاجئين في خضم

٢٨-حديث مع موشيه ساسون-الذي كان يدير بالتعاون مع أشכול اللجنة الوزارية للتفاوض مع الزعامة الفلسطينية، لقد قال حكمت المصري-أحد وجهاء نابلس لساسون: "أنا معني بأن تضربونا بسياطكم بشدة، كي تثور الجماهير على حكمكم، لكنكم بدلا من ذلك تعرضون علينا إدارة ذاتية، وهذا أرفضه.

الإنتاج (٢٩).

حاول أبا ايوان في البداية تليين مواقف الملك بالتهديد، حيث قال إنه إذا ما رفض الأردن العرض الإسرائيلي، "فسوف نحاول التوصل إلى تفاهم مع الفلسطينيين بمعزل عن الأردن". بيد أن الحسين لم يبد فرعا من هذا التهديد، لأنه كان قد نجح في تلك الآونة في وقف الاتجاهات الفلسطينية في الضفة الغربية، للتحاور مع إسرائيل بشأن الإدارة الذاتية.

والملك، لم يرفض في البداية، حينما كان لا يزال واقعا تحت تأثير هزيمة حزيران: فكرة التعديلات الحدودية، إضافة إلى خشيته من تدبير مؤامرة إسرائيلية فلسطينية لإقامة (كيان فلسطيني) تحت رعاية إسرائيل في الضفة الغربية، لكن كلما أصبح أكثر قناعة في أن الدول العظمى ستحول دون اسرلة الضفة الغربية، كلما عمد إلى تعديل فكرة (التبادل الإقليمي).

وعندما قال له ايغال ألون: "لغزة أهمية استراتيجية، بيد أننا نوافق على منحكم قسما منها مقابل إبقاء غور الأردن في أيدينا"، قاطعه الحسين بصورة حادة قائلا: "كل قطاع غزة يعود للعرب".

وعندما عرض ايغال ألون الخارطة أمام الملك قال ألون:

أنا أدرك أن من الصعب على جلالتك التسليم بفقدان منطقة رئيسية كهذه، لكن إذا ما حاولت مقارنة الوضع السائد اليوم مع ما سيحدث صبيحة إبرام اتفاقية السلام، فإن الاتفاقية ستكون إنجازا عظيما للمملكة الأردنية. لأن جلالتك ستحصل

٢٩- روبن بدهتسور بالاستناد إلى أرشيف أشكول، ويتطرق بإسهاب إلى الرسائل المتبادلة بين إسرائيل والأردن، أنظر مقالته: إغلاق دائرة والعودة إلى الخيار الفلسطيني.

على حوالي ١٠٠٪، أو ربما أقل قليلا، لكن الغالبية من الجماهير العربية ستبقى تحت حكم عربي. تحت حكم جلالتك. (٣٠)

لم يخف ايغال الون، عن الحسين، أن الخطة الإسرائيلية تتضمن ضم غور الأردن، وأوضح ذلك بالقول أن خارطته تستند إلى إمكانية الدفاع عن إسرائيل على المدى البعيد. "إن الأمر لا يتعلق بتعديلات حدودية عارضة. وقادرة على الصمود طالما بقيت جلالتك وأنا وأبا ايغان على قيد الحياة، بل يتعلق بتسوية قادرة على الصمود للأجيال القادمة" (٣١).

وحيثما عقب الحسين قائلا: إن إضافة بضعة كيلومترات لن تعزز الشعور بالأمن لدى الإسرائيليين عمد ألون إلى الإسهاب في شرح أهمية المنطقة التي تسمى إسرائيل إلى ضمها، والواقعة جنوبي جبل الجلبوع-بالنسبة للإحساس بالأمن، كما حاول نقض أقوال الملك، بأن التغييرات الإقليمية لن تسهم في السلام، وأن حسن الجوار العربي أفضل وأهم من الأراضي.

أشار زيد الرفاعي، إلى أن أقوال ايغان وألون لم تأت بأي جديد، نظرا لأن أبا ايغان أوضح للملك خلال شهر أيار، اتجاهات التفكير الإسرائيلي. وأكد الملك أن هذا الاتجاه ليس مقبولا لدى الأردن.

"تغييرات على أسس تبادلية":

رغم أن الحسين رفض خطة أبا ايغان وألون، إلا أنهما عرضا عليه الاجتماع به ثانية في غضون أسبوعين. بعد أن يراجع موقفه، بيد أن زيد الرفاعي لم ينتظر

٣٠- من التقرير الإسرائيلي حول لقاء الحسين أبا ايغان وألون ٢٨/أيلول ١٩٦٨.

٣١- نفس المصدر السابق.

أسبوعين، وفي صبيحة اليوم التالي اتصل بالدكتور يعقوب هرتسوغ، واجتمع معه في التاسع والعشرين من أيلول وطرح أمامه ورقة عمل أردنية: حملت ردودا على البنود الستة التي عرضها ايبان وألون، وبدا أن الخط الأساسي الذي يوجه ورقة العمل الأردنية هو على النحو التالي: إمكانيات الملك الحسين رهن، بصورة مطلقة، بقدرته على توضيح الاتفاق للعالم العربي، وبالتالي، يجب أن تكون التسوية معقولة بحيث يقبلها العالم العربي". أي أنه يتوجب على إسرائيل خلال الحوار مع الأردن، ألا ترضي فقط المصالح الأردنية، بل أيضا جميع الدول العربية، كي تبارك الاتفاق الإسرائيلي الأردني. وقد حددت ورقة العمل الأردنية المبادئ التالية:

١- وثائق موقعة متبادلة: لا تكمن الأهمية في الوثائق نفسها بشأن الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام، بل تكمن بالمبادئ التي تحكمها، وكل ما هو مطلوب يجب أن ينفذ شريطة أن يأتي في إطار قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ وبواسطة غونار يارينغ.

٢- الأرض: نحن الأردنيين: نقبل مبادئ قرار ٢٤٢ بما فيها المبدأ القائل، لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهذا المبدأ يتعلق أيضا بالقدس ونحن نعترف بضرورة إجراء تغييرات على خطوط الهدنة، بيد أن هذه التغييرات يجب أن تجري على قدم المساواة وبصورة تبادلية.

٣- القدس: إن أقصى ما يمكننا الموافقة عليه هو الاعتراف بحق إسرائيل في الأماكن اليهودية المقدسة في المدينة -ولا ينطبق هذا الوضع على الأماكن الإسلامية أو المسيحية. ونحن نأمل في أن تصبح القدس مدينة سلام ونحن على استعداد للتحاور حول مكانة جديدة للمدينة، تضمن حركة حرة ومرور حر.

٤- مبدأ التبادلية: ينطبق هذا المبدأ أيضا على الأشخاص، وعلى حرية التنقل وحق السكن من جديد في أي مكان في فلسطين.

٥- حدود آمنة: دون أن يكون لذلك أي علاقة بمن بدأ الحرب-لأن هذا السؤال موضع خلاف- فأمن الأردن، هو الذي يتعرض للخطر، وفي أي اتفاق مستقبلي، يجب أخذ أمن الأردن بعين الاعتبار، يجب أن نكون في وضع يمكننا من ضمان السلام والأمن لجماهيرنا في الضفة الغربية، تلك الجماهير، التي ينص الاقتراح الإسرائيلي على وضعها تحت سيطرة إسرائيل.

إن إسرائيل تتحدث عن القواعد والاستيطان، وعدم وجود قوات أردنية في الضفة الغربية، وفي هذه الحالة، فإن الممر الذي سيتم فتحه يمكن أن يقطع في أي لحظة والأردن لا يستطيع الدفاع عنه. الأردن لن يوافق على أية خطة-خطة ألون-تؤدي إلى انتهاك سيادته. لذا فإن الأسلوب الوحيد الممكن هو استبدال مناطق على أساس تبادلي(٣٢).

وفيما يتعلق بالخطة الإسرائيلية قال زيد الرفاعي بصورة قاطعة:
"The plan it self is wholly unacceptable since it infringes on Jordanian sovereignty".
أي أنه قال بلغة أخرى: أن الخطة غير مقبولة أبدا لدى الأردن إذ أنها تمس السيادة الأردنية ورغم ذلك، فإن أقواله لم تؤد إلى قطع المفاوضات.

حاول زيد الرفاعي في البداية اشتراط اللقاء مع الملك بقبول إسرائيل شروط الأردن الستة آنفة الذكر. كأساس للنقاش. بيد أن أبا اييان وألون رفضا ذلك. واقترحا مواصلة الحوار.

٣٢- من خلال أرشيف أشكول الذي اقتبس منه روبن بدهتسور في مقالته، انظر الملاحظة ٢٩.

لقد رفض الملك في جميع حواراته صيغة التسوية الإقليمية، وعلى أبعد تقدير وافق على صيغة تعديل طفيف على أساس تبادل في الخطوط الحدودية، وقد شدد على مصطلحي (طفيفة وتبادلية). ولست أدري كيف نما الوهم الإسرائيلي القائل أن الملك سيوافق على سيطرة إسرائيل على غور الأردن مقابل نقل قطاع غزة تحت سيطرته.

وعندما قال ايغال ألون للملك أن عليه أن يأخذ النتائج التي أسفرت عنها الحرب بعين الاعتبار، تدخل زيد الرفاعي وقال: "بسبب الحرب نحن على استعداد الآن للموافقة على حدود الرابع من حزيران. والتي لم تكن نوافق عليها قبل الحرب".

وبعد شهر عرض رئيس الأركان حاييم بارليف على الملك الحسين في لقائهما في لندن، نظرية الأمن الإسرائيلية، ومدى أهمية غور الأردن بالنسبة لها، وقال بارليف: إن إسرائيل تثق في أن الأردن لن يهاجمها في خاضعتها الضيقتين، الواقعتين بين طولكرم وبتانينا، بيد أن هناك تهديدا آخر من قبل العراق وسورية، ومنطقة غور الأردن حيوية بالنسبة لإسرائيل للدفاع عن نفسها من احتمال هجوم عراقي مدفعي، وقد رد الملك قائلا: إنه على استعداد للموافقة على نزع سلاح الضفة الغربية، وبالتالي يزيل مخاوف إسرائيل من مهاجمة خاضعتها الضيقتين، بيد أنه لم يوافق بأي صورة من الصور على التخلي عن غور الأردن، وإخراجه من سيادته.

وحال عودته، قدم ألون تقاريراً إلى الحكومة الإسرائيلية حول الحوارات التي خاضها هو وايبان وبارليف مع الملك، ونصح بمواصلة المفاوضات مع الحسين: رغم أنه رفض خطته، واقترح ألون. أن تعمل إسرائيل على حث الحسين على الموافقة على خطته، عبر خلق حقائق واقعة على الطبيعة.

وبناء على ذلك، اقترح خلال جلسة الحكومة في الثاني من كانون الثاني ١٩٦٨. خطة استيطانية وفقا لخطة ألون بغية إبقاء خيار مفتوح للتفاوض مع الحسين:

بيد أن فكرة الخيار المفتوح لم ترق لمناحم بيغن الذي قال: "لست أدري لماذا يجب علينا الانتظار دون تحديد تاريخ ومع خيار مفتوح للحسين، فقد سبق له أن قال لمثلينا أنه لن يفعل شيئاً، دون ضمان إعادة القدس له" (٣٣)، لكن الحكومة رفضت توصية بيغن. ووافقت على خطة ألون.

في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٦٩، اجتمع أبا اييان مرة أخرى مع الحسين لمواصلة الحوار حول التسوية، كانت الحدود الإسرائيلية الأردنية تغلي الأمر الذي جعل هناك ضرورة ملحة للالتقاء بالحسين بواسطة "المبعوث الدائم" بغية الحيلولة دون حدوث الانفجار، بيد أن تطورا حدث في المنطقة، أدى إلى منع حدوث اللقاء، فقد غيرت الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة أولوياتها في المفاوضات الشرق أوسطية، وتبنت إدارة نيكسون-التي بدأت بمحادثات مع الدول العظمى الأخرى من أجل العثور على حل للنزاع العربي الإسرائيلي-أوهام الملك الحسين القائلة: أن بالإمكان إعادة المناطق التي فقدها في الحرب إليه، بضغط من الدول العظمى ودون إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وذهبت جميع المحاولات التي بذلها أبا اييان لإقناع وزير الخارجية الأميركي الجديد وليام روجرز، بعدم الإعلان عن أي خطة جديدة للتسوية بين الأردن وإسرائيل، نظرا لأن الطرفين يناقشان ذلك معا. أدراج الرياح.

أعلن روجرز عن خطته، التي تتضمن إعادة أراض-مع تعديلات طفيفة- بل وحدد الصيغ الخاصة بالتسوية في القدس، وبذلك قطعت الإدارة الأميركية إجراء أي

٣٣- كان كل وزير يحصل على نسخة من أقواله في نهاية الجلسة الحكومية، ولا زالت أقوال بيغن محفوظة في ملفه في معهد جابوتنسكي بتل أبيب.

مفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والأردني، فقد فضل الحسين انتظار نتائج المبادرة الأميركية، عن التجادل مع إسرائيل بيد أن فشل الأميركيين في التحاور مع السوفييت حول النزاع الإسرائيلي العربي، أعاد القضية إلى دائرة اللقاءات بين إسرائيل والحسين.

النزاع حول غور الأردن:

استؤنف الحوار بشأن التسوية الدائمة في الضفة الغربية، ومما سرع هذه المفاوضات، الخطة التي أعلنها الحسين، في آذار ١٩٧٢، لتشكيل اتحاد كونفدرالي بين الضفتين. لقد بات الحسين بحاجة إلى إسرائيل، لتسهل نشاطاته في أوساط الفلسطينيين بالضفة الغربية الخاضعين لأحكام السلطات العسكرية الإسرائيلية، وبناء على ذلك، عقدت خلال عام ١٩٧٢ ثلاثة اجتماعات بين الحسين وممثلي إسرائيل: في الحادي والعشرين من آذار، والتاسع والعشرين من حزيران، والتاسع عشر من تشرين الثاني.

وفي اللقاء الأول، أعربت غولدا مائير عن استيائها جراء إعلان الحسين عن خطته المتعلقة بالمناطق الخاضعة للسلطة الإسرائيلية دون إعلامها مسبقاً. فأعرب الحسين عن اعتذاره وقال: إن الخطة معدة للتطبيق في أعقاب عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، وأنه يطالب في الآونة الحالية بأن تتمكن السلطات الإسرائيلية من الوصول إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية، كي يتمكن من تعزيز علاقاتهم مع الملكة وإقناعهم بمسألة الاتحاد الفدرالي. وقد استخدمت غولدا مائير هذا الطلب الأردني، كمبرر لطرح التسوية الإقليمية التي تسعى إليها إسرائيل، وطرحت على الملك سؤالين:

«الأول: هل بمقدور الملك الحسين توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل قبل أن

توقع الدول العربية اتفاقيات معها؟

«الثاني: وهل سيقوم السلام على إجراء تغييرات جوهرية في الحدود؟

ورد الحسين على السؤال الأول بالإيجاب، وأعرب عن استعدادة للسلام ووقف جميع أشكال الحروب بيد أنه يجب إنجاز السلام في الإطار المناسب، ورغم أن الحسين لم يوضح المقصود بالإطار المناسب، إلا أنه حدث لديها انطباع يفيد بأنه يقصد توفير مظلة من الوسيط الدولي غونار يارينغ، أو الحصول على إذن بذلك، من مؤتمر القمة العربي. هذا ولم تكن فكرة المؤتمر الدولي قد طرحت آنذاك.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فقال: إنه لا يعتقد أن هناك إمكانية لإجراء تعديلات حدودية واسعة، حيث يجب أن تصبح الضفة الغربية بكاملها -بما فيها القدس- جزءاً من الاتحاد الفدرالي الذي سيتأسس. وهو يدرك أن العديد من الحقائق الجديدة قد خلقت في القدس، منذ عام ١٩٦٧، وأنه تم الاستيلاء على أراض عربية واسعة فيها، إلا أن هناك ضرورة قصوى كي تبقى تحت السلطة العربية.

وكي يعزز الملك أقواله، عرض ورقة عمل تنص على استعداد الأردن لنزع سلاح الضفة الغربية كلها، بعد انتقالها إلى السلطة الأردنية، هي وقطاع غزة، وأن تصبح القدس عاصمة للشعبين.

وفي اللقاء الثاني، في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٧٢، حاول موشيه ديان إقناع الحسين بأن من الأفضل له التوصل إلى تفاهم مع غولدا مائير نظراً لأنها أقوى زعيم إسرائيلي وأكثرهم قدرة على تقديم التنازلات، بيد أنها أيضاً لا تستطيع التوصل إلى تسوية. دون إحداث تعديل جوهري على الحدود، بيد أن الحسين رفض هذه المحاولة، ورغب في سماع الاقتراحات العملية التي تقدمها إسرائيل إلى الأردن لضمان تمكينه من الوصول إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقال: "أملت أن تحمل معك أفكاراً جديدة، مثلما وعدت رئيسة الحكومة" بيد أن ديان واصل محاولاته لإقناع

الحسين بالاستجابة له قائلا: "إن خط غولدا ماثير سيكون مرضيا لك أكثر من الخط الذي انتجه أنا". لكن الحسين لم يكن على استعداد لسماع أي شيء عن إجراء تعديلات حدودية جوهرية وكل ما كان على استعداد للموافقة عليه هو إجراء تغييرات حدودية في القرى الممزقة بين إسرائيل والضفة الغربية، وهو الأمر الذي أدى إلى إبعاد سكانها عن أراضيهم، وقال: "إن سنترك القضية الفلسطينية معلقة عشرين سنة"، لكن الحسين لم يرد، وكذلك لم يأبه لاقتراح ديان حول إبرام اتفاقية أمنية بين الطرفين، لقد فضل التركيز على قضية عملية-إقامة سياج أمني على طول وادي عربة لمنع الإرهاب والتسلل.

وفي اللقاء الثالث الذي عقد في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٢ برز مطلب إقليمي للأردن، يتمثل في إقامة ممر بين الضفة الغربية وغزة، وقد اقترحت غولدا ماثير إبقاء هذه النقطة إلى المفاوضات التي ستجري بعد التسوية، والعمل الآن على التوصل إلى تفاهم مسبق بشأن عدم اجتياز الجيش الأردني لنهر الأردن. وأن تبقى قسم من الضفة الغربية-القسم غير المأهول بالسكان-بأيدي إسرائيل، وأن تبقى مستوطنات الضفة في مكانها، وقالت غولدا ماثير: "لدي انطباع بأنني سأحظى بموافقة أغلبية الكنيست والحكومة على هذه الخطة"، لكن الحسين رفض هذه المطالب رفضا باتا، وقال: "أنا أدرك أنك تعرضين علي خطة ألون، وربما كانت مقلصة في نطاقها: بيد أنها ليست واردة في الحسابان".

حاولت غولدا ماثير إقناع الحسين دون جدوى بأن المنطقة التي تتحدث عنها غير مأهولة بالسكان قائلة: إن عدد الذين يسكنون في غور الأردن الغربي من العرب لا يتجاوز خمسة وعشرين ألف نسمة، أصر الحسين على موقفه، وقال لها: إن إجراء

تغيير جوهري حدودي سيثير ضده العالم العربي، وذكر غولدا "بأن السادات قطع العلاقات مع الأردن، في أعقاب إعلان الملك عن خطة الاتحاد الفدرالي مع الفلسطينيين". وفي أعقاب هذه المجموعة من اللقاءات بينه وبين الإسرائيليين أعلم الملك الحسين هنري كيسنجر الذي كان يشغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون، في الخامس من شباط ١٩٧٣، أن إسرائيل رفضت خطته التي عرضها على ممثليها بصورة مباشرة، وكانت الخطة تقوم على أربعة مبادئ:

«الأردن يجري مفاوضات مباشرة مع إسرائيل حول الضفة الغربية.

«يتم إدخال بعض التغييرات الحدودية مقابل وضع قطاع غزة والضفة الغربية تحت سلطة الأردن.

«بمقدور إسرائيل أن تقيم نقاط رقابة، أو أماكن سكنية ذات طابع قومي خاص في الأماكن العازلة في المناطق الأردنية.

«الأردن لا يوافق على ضم غور الأردن إلى إسرائيل"٣٤.

ورغم أن الأردن سلم إسرائيل ورقة موقف تطالبها بالانسحاب من الضفة الغربية-بما فيها القدس، لكن هذه الورقة لم تتحدث عن إقامة نقاط رقابة، أو أماكن سكنية في المناطق الأردنية العازلة، بل إن الأمر كان على العكس تماما، ففي لقاء التاسع والعشرين من حزيران ١٩٧٢، سأل موشيه ديان الملك: عما إذا كان سيوافق على إقامة ثلاثين نقطة رقابة في الضفة الغربية. على طول نهر الأردن وإبقاء المستوطنات اليهودية في أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي؟ فرد الحسين على هذا السؤال بالنفي. شطبت قضية التسوية الإقليمية من جداول الأعمال مطلع عام ١٩٧٣، وقد دار

٣٤- Henry Kissinger. Years of Upheaval .p.220.

الحوار في اللقاءات الثلاثة التي أجراها الحسين مع غولدا مائير خلال ذلك العام، وحتى نشوب حرب ١٩٧٣- في التاسع من أيار، والسادس من آب، والخامس والعشرين من أيلول- حول القضايا الاقتصادية والأمنية-تحليق الطائرات الإسرائيلية في المجال الجوي الأردني، فكرة تقديم إسرائيل مساعدة على صعيد جذب مستثمرين إلى الأردن، فكرة تعاون إسرائيلي أردني في مصانع البوتاس في البحر الميت، فكرة تقديم إسرائيل مساعدات لتخفيف أزمة الإسكان في عمان، فكرة تطوير زراعي في غور الأردن الشرقي. لقد ناقش ولي العهد الأردني الأمير الحسن بعض هذه القضايا الاقتصادية مع وزير التطوير حاييم جبت، في الوقت الذي تم تجميد قضية التسوية، وخصوصا في أعقاب التحذيرين اللذين تلقتهما إسرائيل، بشأن الاستعدادات السورية لشن الحرب في أيار، وأيلول ١٩٧٣.

خلقت حرب ١٩٧٣ ومؤتمر جنيف الذي عقد في أعقابها إطارا جديدة لإجراء حوارات تسوية مرحلية على أساس فصل القوات، وقد فتحت إسرائيل حوارا على هذا المسار، أولا مع مصر، ثم مع سورية.

وفي اللقاء الذي عقدته غولدا مائير في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٤، طرحت فكرة الفصل بواسطة، ممر يمكن الأردن من الوصول الحر إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية، لكن الحسين رفض هذه الفكرة.

وقد جاء في التقرير الذي كتب حول هذا اللقاء:

«الحسين: نحن نرفض الزحف في هذا الممر من أريحا إلى الضفة الغربية،

ولن يكون هناك تقدم دون انسحاب من غور الأردن.

«ديان: هل يعني ذلك أن على الجيش الإسرائيلي أن ينسحب من غور

الأردن؟؟

«الرفاعي: نعم، بالتأكيد، لكننا لن ندخل جيشاً أردنياً.

«ديان: يمكن خلال الفترة المرحلية عدم انسحاب إسرائيل عملياً، وفي نفس

الوقت تسلم الأردن مسؤوليات الإدارة المدنية.

«الرفاعي: وهل سيحدث ذلك دون انسحاب على الخطوط؟

«ديان: نعم، فلا يوجد في شور الأردن الغربي جماهير عربية، وبمقدور

الحكومة الأردنية معالجة شؤون الجماهير العربية غربي القطاع.

«غولدا مائير: أشك في أن تجد في إسرائيل من يوافق على الانسحاب من نهر

الأردن باتجاه حدود ١٩٦٧، ولربما كان بالإمكان بلورة غالبية تؤيد خطة الممر. رغم أن

بانتظارنا نضالاً شديداً في الكنيست.

«ديان: بالإمكان تعزيز تأثيركم عبر إصدار جوازات سفر أردنية لسكان

قطاع غزة، رغم أنني لا أقبل فكرة تسليمكم قطاع غزة.

«الرفاعي: الأردن لا يستطيع الموافقة على المستوطنات، بل حتى المعتدلين في

أوساط الفلسطينيين، لا يجدون الجرأة للموافقة على التنازلات.

هذه البروتوكولات من اللقاء تدحض ما قيل عن أن الحكومة الإسرائيلية

رفضت خطة (الممر)، والحقيقة، هي أن غولدا مائير طرحَت الفكرة في كانون الثاني

١٩٧٤ في صورة صيغة لفصل القوات، على غرار اتفاقية فصل القوات مع مصر، التي تم

توقيعها في نفس الشهر. لكن الأردن رفض هذه الخطة. واقترح بدلاً منها خطة

انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى بعد يتراوح بين ١٠-١٥ كيلومتراً من نهر الأردن.

وفي مقابلة صحفية: قال زيد الرفاعي للصحفية الأردنية مديحة رشيد

المدفعي أن الأردن قدم في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٧٤، لكيسنجر، خطة

لانسحاب إسرائيل من نهر الأردن. وتحديد منطقة منزوعة السلاح من ضفة النهر

لمسافة تصل إلى عشرة كيلومترات غربي النهر، وهي المسافة التي سينسحب منها الجيش، وأن كيسنجر سلم الخطة لإسرائيل لدراستها (٣٥).

والحقيقة، هي أن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى وساطة كيسنجر، لأن الأردن عرض على غولدا مائير خلال اللقاء الذي تم في السابع من آذار ١٩٧٤ هذه الخطة.

وقد حاولت غولدا إقناع الحسين بالموافقة على خطة (الممر) الإسرائيلية الذي يصل إلى مركز التجمعات السكانية في الضفة الغربية، وسألت الملك: "لماذا ترفض ما اقترحته عليك؟؟".

-الحسين: السبب هو نفسي، لقد خلقتم لدينا حاجزا نفسيا حينما طرحتم خطة ألون.

-غولدا مائير: أنا لا أتحدث عن خطة ألون، بل عن مفاوضات للفصل بين الطرفين.

وكانت غولدا مائير قد قالت في لقاء سابق أنها لا تتمسك أو تصر على أي خارطة، وأن ما تطالب به، هو أن يتخلى الأردن عن مناطق غير مأهولة، لصالح إسرائيل، فقاطعها الحسين قائلا: "أنت تتمسكي بخطة ألون، وهذه الخطة غير واردة في الحساب".

لقد وصف الحسين اقتراح التنازل الإقليمي مهما كان هذا التنازل ضئيلا، بأنه يأتي في إطار "خطة ألون".

Madiha Rashid Al-Madfi, Jordan, The United States and the Middle East Peace-٣٥

Process 1974-1991.

وفي كانون الثاني، سأل موشيه ديان الحسين ومساعديه: "ما هي حدودكم النهائية؟؟" فرد زيد الرفاعي عليه قائلًا: إنها تصل إلى التماس مع حدود ١٩٦٧، بيد أننا على استعداد لقبول الوصول إلى هذه الحدود على مراحل (٣٦).

إن التنازل الوحيد الذي كان الأردن على استعداد لاقتراحه على إسرائيل، هو الامتناع عن مطالبتها بالانسحاب الفوري إلى خطوط ١٩٦٧ والاكتفاء بالانسحاب على مراحل.

وفي التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٧٤، تسلم الدكتور كيسنجر، من الأردن خطة لانسحاب الجيش الإسرائيلي من غور الأردن، وبعد سبعة أيام-في السادس عشر من كانون الثاني، قال الحسين لغولدا مائير: "لست أؤمن بالحدود لكنني غير قادر على تقديم تنازلات حدودية"، ورفض اقتراح إسرائيل الخاص بالفصل الأفقي في المنطقة الحدودية وأصر على الفصل العمودي على طول نهر الأردن، وقال: إن إقامة محطات رادار إسرائيلية ليست مشكلة، بيد أنه رفض رفضا باتا إنشاء مستوطنات أو مواقع عسكرية إسرائيلية على طول نهر الأردن، ولا حتى إقامة ثلاثين نقطة رقابة على طول النهر مثلما اقترح موشيه ديان.

وفي اللقاء الذي عقد في التاسع والعشرين من آب ١٩٧٤ بين رابين وألون وبيرس والملك الحسين، سأل بيرس: "لماذا لا تجري مفاوضات حول الإدارة

٣٦- من خلال بروتوكولات لقاء الحسين غولدا مائير وردت هذه المحادثة أيضا في كتاب (ديان) الصادر عن جريدة معاريف ص ٢٠ في التاسع من أيلول ١٩٩٢.

المشتركة للصفة الغربية"، فرد الحسين قائلا: "بعد كل هذا الزمن من المحادثات، فإنني أشعر بالدهشة من اقتراح بيرس"، فرد بيرس قائلا: "لو أعدنا إليكم قسما من المناطق، ألن تصبحوا ملزمين بإعادتها إلى منظمة التحرير".

وبعد أن رد زيد الرفاعي على هذا السؤال بالنفي القاطع، تدخل ايغال ألون قائلا: "إذا كان الأمر كذلك، دعونا نتحدث عن تسوية مرحلية"، فرد الرفاعي قائلا: "شريطة أن نحصل على غور الأردن كاملا"، لقد بدا واضحا من الردود، أن الحسين يشترط التسوية بالتخلي عن خطة ألون.

كانت إسرائيل قد رفضت قبل ذلك اقتراح الأردن الخاص بانسحاب الجيش الإسرائيلي عن النهر، فقد تطرق اسحق رابين في الخطاب الذي ألقاه أمام الكنيست في السادس من آب ١٩٧٤، إلى هذه المسألة، وقال: "أشاعت مصادر أجنبية أنباء تفيد بأن الأردن يقترح على إسرائيل عملية فصل قوات، عبر انسحاب الجيش الإسرائيلي عشرة كيلومترات غربي النهر على طول غور الأردن، وقد سمعنا عن هذا الاقتراح أيضا من الولايات المتحدة. بيد أن هذا الاقتراح لا يروق لنا، وإذا ما طرحت اقتراحات أخرى فإننا على استعداد لدراستها، لكن الحكومة الإسرائيلية لم تتلق حتى الآن أية اقتراحات أخرى.

لقد رفضت إسرائيل فكرة الانسحاب من غور الأردن، لكنها لم ترفض فكرة (الممر) فقد كانت هذه الفكرة فكرة إسرائيلية، بيد أن الحسين كان يعصر على فكرته الرامية إلى إبعاد الجيش الإسرائيلي عن نهر الأردن عشرة كيلومترات.

وقد عاد ل طرحها خلال لقائه مع رابين وبيرس وألون في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٧٤ - أي قبل أسبوع واحد من عقد مؤتمر الرباط.

وفي أعقاب سحب الجامعة العربية في مؤتمر الرباط، من الحسين حق تمثيل الفلسطينيين، واعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لهم، اتهم الحسين إسرائيل، بأنها هي التي أدت بتصلبها، إلى إفشاله في الرباط، فلو أنه حمل معه إلى المؤتمر قبولاً إسرائيلياً للانسحاب على طول غور الأردن، لأصبح موقفه أقوى. بيد أن هذا الاتهام يحتاج إلى إثبات.

لقد تحدث مؤلف الكتاب عام ١٩٧٧ مع كيسنجر وألن، واتضح له أن الاثنين كانا على علم بأن فكرة المر غير مقبولة لدى الأردن، وأعرب كيسنجر عن أسفه لعدم ممارسته ضغوط على إسرائيل، للتساهل مع الأردن، في مسألة الفصل قبل مؤتمر الرباط، بغية تعزيز مكانة الحسين خلال المؤتمر.

ويقول ألن أن كيسنجر نصحه بإرجاء الحوار إلى ما بعد مؤتمر الرباط. ويقول كيسنجر أنه كان دائماً يسعى لدعم وتعزيز الأردن، لأنه كان يرغب في إبقاء المشكلة الفلسطينية إلى نهاية الدور، ولهذا السبب أوصى بالعمل على التوصل إلى تسوية إسرائيلية أردنية أولاً. رغم أنه كان يعرف أن مثل هذه التسوية تتطلب انسحاباً إسرائيلياً معيناً في غور الأردن، وهو الأمر الذي لم يكن مقبولاً لدى إسرائيل.

لقد دار جدل في أوساط الحكومة الإسرائيلية خلال صيف ١٩٧٤، حول جدول الأولويات في التفاوض مع الدول العربية، وقد أيد رابين مستعينا ببيرس باتجاه "مصر أولاً"، أي التوصل إلى تسوية مرحلية مع مصر قبل التوصل إلى اتفاقية فصل مع الأردن، فقد كان رابين يدرك أن المفاوضات مع الأردن بشأن الضفة الغربية ستلزمه—وفقاً للاتفاقية الائتلافية مع المبدال—بإجراء انتخابات جديدة للكنيست، أما إيغال ألن—الذي دعاه هنري كيسنجر للاجتماع به في كامب ديفيد—فقد كان على استعداد للشروع بمفاوضات مع الأردن أولاً، لكنه، وبناء على نصائح كيسنجر وتوجيهات

رابين، فقد أدار ألون، النقاش حول مسألة مصر فقط، ولم يحاول ألون النضال من أجل فكرته، خصوصا بعد أن أوضح له أن الأردن يرفض فكرة ممر أريحا، ويصر على سحب الجيش الإسرائيلي على طول غور الأردن، والذي كان يعني إسداد الستار على خطة ألون.

أوضح كيسنجر خلال الشهادة التي أدلى بها أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، في الحادي والثلاثين من أيار ١٩٧٤ أن هناك تقديرات سياسية إسرائيلية داخلية، لا تسمح لإسرائيل بالموافقة على الانسحاب من نهر الأردن.

وفي مذكراته، كان كيسنجر دقيقا، ولم يقصر الانسحاب على ممر أريحا فقط، حسب الاقتراح الإسرائيلي، بل تحدث عن أريحا في إطار انسحاب على طول نهر الأردن وفقا لمطلب الأردن.

وبالتالي، فإن القول الشائع في إسرائيل بأنه كان بالإمكان إنجاز تسوية مع الأردن على أساس خطة ممر أريحا، وأن إسرائيل أضاعت الفرصة لإنجاز هذه التسوية. هذه الأقوال لا تصمد أمام الوقائع. حقا لقد أعرب الملك الحسين عن تدمره خلال اللقاء الذي أجراه مع رابين وبيرس وألون في الثامن والعشرين من أيار ١٩٧٥، من أن رفض إسرائيل لاقتراحاته الخاصة بفصل القوات، هي التي حرمتها من حقه في تمثيل الفلسطينيين-مثلما قرر مؤتمر الرباط، وقال لهم: "نحن خارج الصورة، توجهوا إلى منظمة التحرير، وحينها سنرى ما سيحدث".

ولم تقتصر عملية ترويج الأكاذيب على الجانب الإسرائيلي فقط، بل وصلت إلى الجانب الأردني أيضا، فزيد الرفاعي يدعي أنه قال لكيسنجر أنه إذا لم تكن خطة أريحا سوى خطة مرحلية، فإنه على استعداد لدراسة الوضع، لكن كيسنجر رد عليه قائلا: هذه خطة تسوية دائمة، ولهذا السبب رفضها الأردن رفضا قاطعا.

ومن الجدير بالذكر، أن جميع مساعدي كيسنجر الذين كانت لهم علاقة بالحوار مع الأردن يقولون أنه لا أساس من الصحة لهذه الأقوال (٣٧).

لم يقبل الحسين صيغة التسوية الإقليمية، وحتى في الاتفاقية المرحلية- اتفاقية فصل القوات- أراد أن يضمن في نهاية المطاف انسحاب إسرائيل كاملاً إلى خطوط ١٩٦٧، وفي آب ١٩٧٧ أوضح الملك لديان-الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة بيغن- العراقيل والقيود التي يواجهها بشأن التسوية الإقليمية.

ويقول ديان، أن الملك قال له: أنه وبوصفه ملكاً عربياً، لا يستطيع أن يعرض حتى على قرية عربية واحدة الانفصال عن أي قرية أخرى، والخضوع للسلطة الإسرائيلية، لأن موافقته على مثل هذه الخطة ستعتبر خيانة، وسيقال أنه باع أرض عربية لليهود، كي يوسع مملكته الخاصة.

وقال: إن الحل الوحيد حسب اعتقاده يتمثل في عودة إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧، لأنه لا يستطيع التنازل عن أي جزء من الضفة الغربية، حتى أنه لا يستطيع التنازل عن الطريق المؤدي إلى جبل المراقبين (٣٨).

الاقتراحات الإسرائيلية للحسين:

توطئة لاستئناف الحوار مع الحسين عام ١٩٨٦ أعد مكتب رئيس الحكومة في القدس استعراضاً للاقتراحات الإسرائيلية التي عرضت على الحسين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٩-١٩٧٢ في مواضيع: الأمن وتمثيل الفلسطينيين، والأرض، والمناحي

٣٧- Op.cit.pp19-247.

٣٨- موشيه ديان، للأبد ستعيش على الحراب ص ٣٦-٣٧.

الإدارية، وقد اتضح أن إسرائيل قدمت للحسين على الصعيد الإداري والإقليمي الاقتراحات التالية:

- حكم محلي ذو ميول موالية للأردن، مع بدء التطبيق في قطاع غزة.
- تسليم غزة ومينائها إلى السلطات الأردنية.
- طريق عرضية تمتد من الأردن إلى غزة.
- طريق طويلة مشتركة لإسرائيل والأردن، من منطقة العقبة-إيلات وحتى البحر الميت، ومن الجائز أيضا بناء سكة حديدية مشتركة.
- ملاءمة القوانين الأردنية للقوانين الإسرائيلية.
- مشاريع اقتصادية بمساعدة ألمانيا الغربية.
- أماكن سكن دائمة للاجئين في الضفة الغربية.
- توطين جميع اللاجئين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن.
- منح سكان غزة المواطنة الأردنية.
- الدخول الجزئي في المر وفقا لخطة ألون-إقامة علاقات إدارية واسعة.
- يقوم الأردن بتعيين رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في القدس.
- إقامة قواعد للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية دون التدخل في حياة المواطنين.
- ممر يربط الأردن بمرام الله أو بيت لحم، أو أي مكان آخر، ويقوم الأردن بإدارة الممر.
- كخطوة أولى على صعيد الربط بين الضفتين.
- حق الاستيطان اليهودي دون طرد العرب، وستدفع تعويضات، شراء أراض وإقامة شبكات ري-على غرار الخليل.

«مقابل القواعد العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بمقدور الأردن أن يستخدم الموانئ المدنية في إسرائيل، وإقامة مواقع أمنية ومنشآت عسكرية فيها، بما فيها مواقع للدفاع عن الأردن على طول البحر الأبيض.

«قال ديان للحسين في إحدى الحوارات: لا توجد أي ضرورة كي تتنازل عن أي شبر باستثناء القدس. امنحونا حق الاستيطان وإقامة مواقع عسكرية دون أن تتنازلوا عن الأرض، وسموا ذلك "تواجداً أجنبياً" دون أن ندير أو نسيطر على الجماهير، أو بأي شيء يعود إليكم.

ومقابل سكن مواطنين يهود يحملون الجنسية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بمقدور العرب الذين يحملون المواطنة الأردنية أن يسكنوا في إسرائيل.

١٨) بناء على مبدأ التبادلية: ستوافق إسرائيل على إقامة الأردن منشأة عسكرية في غزة.

١٩) يتم إبقاء مشكلة القدس حتى النهاية: لأن قضية القدس معقدة، وبالإمكان تسليم نابلس أولاً.

«بعد خمس سنوات سيتم إجراء نقاش جديد حول المواقع العسكرية الإسرائيلية على طول نهر الأردن، فإذا ما ساد الهدوء، وأصبح بالإمكان الانسحاب. فإن إسرائيل ستانسحب.

رفض الحسين التنازل عن مطالبته باستعادة الأراضي غير المسكونة التي اقتطعت من مملكته في أعقاب حرب ١٩٦٧، كما رفض رفضاً باتاً، جميع الخطط التي طرحت لأخذ أي موقع منه في القدس القديمة. والمرة تلو الأخرى، قام الحسين بتوضيح الأسباب التي تجعله يرفض الموافقة على التسوية الإقليمية مع إسرائيل: فقد قال أن موافقته على تحديد خطوط الهدنة، كحدود دائمة لإسرائيل، هو تنازل كبير جداً.

وقال: الحسين في الكلمة التي ألقاها في نادي الصحفيين في واشنطن "لو اقترحت في حزيران ١٩٦٧ خطوط الهدنة كحدود دائمة لإسرائيل، لأبدت حماساً بالغاً لهذا العرض، فلماذا لا نقبل الآن هذا العرض في حزيران ١٩٦٩؟؟" وقد ردت عليه غولدا مائير قائلة: لقد وقعت حرب، وقام الأردن بمهاجمة إسرائيل داخل هذه الحدود.

لقد أصر الحسين على التمسك بمعارضته للتسوية الإقليمية، وعبر عن ذلك بوضوح، منذ حواراته الأولى مع ممثلي إسرائيل، في أعقاب حرب ١٩٦٧ وحتى البيان الذي أدلى به للأمة في الخامس من تشرين الثاني ١٩٩٢ وأعلن فيه عن مرضه.

وأوضح أن موافقته على التبادل الطفيف للأراضي، لا يمكن أن يستخدم مبرراً في أيدي إسرائيل، للمطالبة بالتسوية الإقليمية وكى يزيل أي ريبة أو شكوك من قلوب الإسرائيليين، وربما أيضاً الأميركيين، ضمن الحسين خطابه الذي اعتبره بمثابة وصية سياسية، العبارات التالية: "لن نتنازل عن حبة تراب واحدة من أراضينا الوطنية، وعن أي حق من حقوق الأمة العربية" (٣٩).

لقد أشعل الحسين بارقة أمل لدى محاوريه الإسرائيليين، في إحدى المحادثات عندما أشار إلى أنه يوجد لألمانيا قواعد تدريب عسكرية على الأراضي الإسبانية. وعندما حاول الإسرائيليون ترجمة هذه الملاحظة على أرض الواقع، بالمطالبة بإقامة مواقع عسكرية على طول نهر الأردن. قاطعهم الحسين فوراً بالقول: إن قناة السويس الطويلة والعميقة لم تستطع أن تشكل ضماناً أمنية لإسرائيل، مثلما ثبت خلال حرب ١٩٧٣.

لقد أدت معارضة الحسين للتسوية الإقليمية إلى رفضه. عام ١٩٧٤، مناقشة

التسوية الجزئية التي عرضتها عليه إسرائيل، في إطار اتفاقية فصل القوات. وأصر على صيغة اتفاق فصل قوات، يؤدي إلى إنهاء سيطرة إسرائيل تماماً عن غور الأردن. ورفض رفضاً باتاً الإصغاء إلى الاقتراح الذي يمنحه ممراً بالقرب من أريحا، باتجاه الإدارة الأردنية في الضفة الغربية. لقد خشي الحسين من الموافقة على مبدأ الانسحاب الجزئي، حتى من خلال فكرة المرور، كي لا تصبح مثل هذه الفكرة بمثابة سابقة للتسوية الإقليمية.

وليس أدل على ذلك، من الحوار الذي دار حول ذلك في السابع من آذار

:١٩٧٤

«الحسين: يجب عليكم أن توافقوا بادئ ذي بدء. على فكرة عودة السيادة الأردنية على كامل الضفة الغربية.

«ديان: لدينا مصالح استيطان وأمن، دعنا لا نبدأ من القدس، لنبدأ بنابلس. خذوها.

«غولدا مائير: أنتم تقولون: أعيدوا كل شيء. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تقبلون حقناً في أن نكون هناك؟؟ دعنا نتقدم خطوة إثر الأخرى، ولا ننسحب بصورة تلزمننا بالانسحاب الشامل في نهاية المطاف.

فحتى اتفاقية السلام التي أبرمناها مع مصر لم تقطع صلتنا بشرم الشيخ. في حين أنكم تطالبون بفصلنا عن الضفة الغربية.

الفصل الخامس

"الخط الأحمر" في القدس

«غولدا مائير: هل بمقدورك إبرام اتفاقية سلام دون الدول العربية مع إجراء تعديلات حدودية كبيرة؟»
«الحسين: نعم، هذا ممكن، بيد أنه رهن بأن تكون القدس مقسمة، وأن تكون عاصمة للشعبين.

من بروتوكولات حوار السابع من آذار ١٩٧٢
جاء في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية "إسرائيل تحترم المكانة، الخاصة القائمة للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس".
لقد تم إدراج هذا البند في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، وقبلها في بيان واشنطن، بمبادرة من الأردن. لقد أرجأ الحسين التوقيع على البيان الأردني الإسرائيلي المشترك من تشرين الثاني ١٩٩٣ وحتى تموز ١٩٩٤ حتى شعر بالارتياح بشأن القدس.

وعندما توصل مع رابين إلى اتفاق مبدئي ينص على التزام إسرائيل، باحترام الدور الأردني الخاص في الأماكن المقدسة، بعث الحسين إلى إسرائيل مسودة هذا الالتزام، حيث أضافت إليه إسرائيل فقرة جاء فيها: "عندما تبدأ المفاوضات حول التسوية الدائمة، ستمنح إسرائيل أولوية عليا للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن المقدسة".

لقد كانت هذه الفقرة بمثابة تأكيد إسرائيلي بأن "الأولوية العليا" خلال التسوية الدائمة، ستكون بيد إسرائيل. ولا شك أن هذا الاتفاق الأردني الإسرائيلي بعيد كل البعد عن مطالبة الحسين طيلة كل السنين الماضية بشأن القدس.

وفي المقابلة التي منحها الملك الحسين في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩١- أي قبل افتتاح مؤتمر مدريد بيوم واحد- للإذاعة الأردنية، قال: "بالنسبة لنا تعتبر القدس بمثابة الخط الأحمر". وفي نفس اليوم وجه الملك انتقادات لإسرائيل بشأن "توسع القدس الكبرى" إلى الدرجة التي أصبحت تشمل خمس الضفة الغربية(١).

لقد سارع الحسين لإعلان موقفه من القدس بعد أن أدرك من رسالة الضمانات الأميركية للفلسطينيين أن "القدس لن تقسم بعد ذلك"، وأن المفاوضات حول وضع المدينة ستجري بين الأطراف، بعد فترة التسوية المرحلية للحكم الذاتي. لقد أراد الحسين استباق الأمور، والتأكيد للأميركيين، أنه لن يتخلى عن مكانة الأردن في القدس، وأنها "خطه الأحمر".

عاد الأردن، بعد حوالي شهر من ذلك، -في الثامن من كانون الأول ١٩٩١- إلى قضية القدس. والتي جعلتها الأهمية بمثابة "الأساس الذي يركز عليه موقفنا". فقد حاول الأردن، ولأول مرة، رسم خطة هيكلية للحل، الذي يراه في القدس، والذي يقوم على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: القدس الإسرائيلية، القدس

١-مقابلة الملك الحسين مع جريدة القدس العربي ٢٩/١٠/١٩٩١.

العربية، والقُدس داخل الأسوار العتيقة، والتي لا يرتفع فوقها أي علم(٢).
بناء على هذه المبادئ، نشر عدنان أبو عودة ممثل الأردن في الأمم المتحدة مقالة موسعة
في المجلة ربع السنوية (Foreign Affairs) يتضمن اقتراحاً لخطة تسوية في
القُدس(٣).

أشارت مقالة وزير البلاط السابق عاصفة في الصحافة والمؤسسة الأردنية،
ووجهت إليه انتقادات شديدة، بل لقد طالب عضو مجلس الأمة محمد عبدة-ممثل
الإخوان المسلمين-بمعاقبة أبو عودة، جراء أقواله بشأن القُدس، وقد دفعت العاصفة
بوزير الخارجية-كامل أبو جابر-للتنصل من الخطة، والادعاء بأن ما قاله أبو عودة،
هو رأيه الشخصي، رغم أن الخطوط الرئيسية المتشابهة بين ما قاله الحسين في
المقابلات، وبين مقالة (Foreign Affairs) لم تدع مجالاً للشك، في أن الملك هو الذي
يقف خلف هذه الخطة التي طرحها الرجل الذي كان كاتم أسرارهِ.

٢-تذكر الملك الحسين أن الرئيس الأميركي كارتر الذي حاول إقناعه بقبول اتفاقية الإطّار
في كامب ديفيد بعث إليه رسالة تتضمن أربعة عشر رداً على الأسئلة الأربعة عشر، التي
أرسلها إليه، وقد أقلق الحسين الرد الذي أرسله بشأن القُدس، فقد وعد كارتر الحسين، بأن
يصبح بمقدور فلسطيني القُدس التصويت في انتخابات السلطة الإدارية للحكم الذاتي. لقد كان
هذا الرد بمثابة خطأ تكتيكي للإدارة الأميركية، لأن الحسين اعتبره خطوة أولى على صعيد
إدخال القُدس الشرقية، في إطار الحكم الذاتي، في حين أنه أمل في أن يتمكن من المناورة
بين الفلسطينيين وإسرائيل لضمان مكانته في القُدس كحارس للأماكن المقدسة.

Adnan Abo Ouda. Two Capitals in an Undivided City. Foreign Affairs

-٣

(Spring 1992.pp.183-188).

وعلى غرار المقابلات التي أجراها الملك، فإن أقوال أبو عودة، آفة الذكر، كانت تستند إلى معطيات جغرافية خاطئة، والقائلة أن مساحة القدس الكبرى في الخرائط الإسرائيلية هي خمس مساحة الضفة الغربية.

وتقوم الخطة الأردنية، التي روج لها ممثل الأردن في الأمم المتحدة، على أساس التصور القائل بالفصل بين القدس الواقعة بين الأسوار المقدسة للأديان الثلاثة- الموحدة- والتي يجب إخراجها من إطار أي سيادة يهودية أو عربية وهذه ستدعى (جيروزاليم)، وباقي الأحياء الواقعة شرق وجنوب شرق البلدة القديمة يمكن وضعها تحت هذه السيادة أو تلك وهي التي ستدعى القدس، والتي ستكون ذات صلة بالضفة الغربية، وبمقدور السكان رفع علم فلسطين عليها. أما الأحياء الشمالية الغربية والجنوبية الغربية للبلدة القديمة فستضم رسمياً إلى القدس اليهودية. وسيطلق عليها اسم (يروشليم)، وسيكون سكانها من اليهود، ويحق لهم رفع العلم الإسرائيلي عليها. أما الأحياء اليهودية الواقعة بين الأسوار فلن يرفع عليها أي علم، وفي نفس الوقت، يمكن إقامة صلة بين الأحياء العربية واليهودية والمسيحية والأرمنية داخل الأسوار. والأحياء ذات الصلة بها. خارج الأسوار.

إن الخطة الأردنية الداعية إلى عدم تطبيق أي سيادة على البلدة القديمة: ما بين الأسوار، هي دعوة لتدويلها. لأن أبو عودة يطرح بدلاً من السيادة السياسية إدارة مشتركة من جميع المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة على البلدة القديمة، وهذا يعني التدويل، وهي الفكرة التي كان الأردن يرفضها رفضاً باتاً حينما كان يسيطر على البلدة.

ولا تتطرق الخطة إلى كيفية السيطرة على البلدة أو إدارتها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار العلاقة القائمة بين الحسين والمجلس الإسلامي الأعلى، والمساهمة والأموال الهائلة التي أغدقها لترميم قبة الصخرة والمساجد في القدس، يمكننا القول، أن هناك نية تستتر خلف الخطة، وتتمثل في ضمان تأثير السلالة الهاشمية على البلدة القديمة.

إن الفصل بين البلدة القديمة التي لن يرفع فوقها علم، والقدس الشرقية التي يجب أن تظل عربية، يفتح الباب أمام الحسين، للحصول على موطن قدم في البلدة، والعمل بوصية جده الملك عبد الله، الذي أودع بين يديه وديعة حارس القدس.

إن مبلغ الثمانية ملايين ومائتي ألف دولار، التي أنفقها الحسين على ترميم قبة الصخرة والمساجد، أكبر بكثير من القدرة المالية للحسين(٤). وكي يتمكن الحسين من منافسة الملك السعودي فهد-صاحب الأموال القائلة، والذي كان يرغب في أن يأخذ على عاتقه هذه المهمة، أعرب الحسين عن استعداده لبيع أحد قصوره في الخارج، بيد أن وزارة المالية الأردنية. غطت في نهاية المطاف، هذا المبلغ.

ونحن نشك، في أن الملك الحسين، يعرف أن مصر تدخلت في الأمر، وطلبت من إسرائيل إتاحة الفرصة للملك فهد، لإنفاق الملايين المطلوبة، ومنع الحسين من ذلك، بيد أن إسرائيل لم تقتنع بالطلب المصري، لأن رسل الأردن توجهوا إليها مباشرة. في حين أرادت السعودية عمل ذلك بواسطة منظمة اليونيسكو.

لم تكن السعودية وحدها راغبة في إبعاد الأردن عن القدس، فقد شاركتها في هذه الرغبة أيضا منظمة التحرير. وقد تمثلت هذه الرغبة، في الرسالة التي بعث بها

٤-برقية وكالة رويترز من عمان في ٢٨ حزيران ١٩٩٢.

في الثامن من تشرين الأول ١٩٩٢، عقل مصالحة، "ممثّل دولة فلسطين" في اليونسكو إلى معتمد البليبيسي، سفير الأردن في باريس والتي جاء فيها: "إذا ما وافقنا على أن تعالج قضية القدس في اليونسكو بوصفها مشكلة أردنية، فإننا سننتزع منها. في هذه الحالة الخصوصية الفلسطينية، وسنفتح الباب أمام تدويل المدينة". وأعرب عن تدمره من عدم ضم الممثلين الفلسطينيين، الذين أوصت بهم منظمة التحرير، إلى مجلس الأوقاف.

ولم يكتف الممثل آنف الذكر بذلك، بل انتقد الأردن لبيسط رعايتها على القدس بصورة عامة. وعلى بيت المقدس بصورة خاصة، رغم إعلان الملك الحسين. عام ١٩٨٨ عن فك الارتباط مع الضفة الغربية(٥).

وافق مجلس الأمة الأردني على المبلغ الذي خصه الحسين لترميم المسجد الأقصى وأصدر في السادس من آب ١٩٩٢ بياناً، جاء فيه: "إننا نرحب بمبادرة الملك الحسين الذي يتصدى للمؤامرات، إن كرم الحسين الخاص بترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، يسد الباب أمام أولئك الساعين لتحويل القدس إلى مدينة دولية على طريق تهويدها"(٦).

فضل الحسين عدم كشف النقاب عن هدفه النهائي بالنسبة للقدس، لكنه ثم ينس أن يدا مجهولة، قامت بإزالة النجمة من العلم الهاشمي في مقام جده في المسجد الأقصى. وهو الأمر الذي حول العلم الأردني إلى علم منظمة التحرير. لم يتجاهل الملك الحسين النضال الذي كانت منظمة التحرير تخوضه ضده

٥- هناك صورة من رسالة عقل إلى السفير الأردني بحوزة المؤلف.

٦- جريدة الدستور - عمان ٧ اب ١٩٩٢.

بغية حرمانه من الأفضلية في الأماكن المقدسة في القدس(٧).

إن من يمحص أقوال الحسين، لن يعثر فيها على المطالبة بأن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية على غرار ما ورد في صيغة (خطة فهد) التي صادق عليها مؤتمر القمة العربية عام ١٩٨٢(٨) لقد فضل الحسين التحدث بلسان ضبابي عن "مدينة مفتوحة" لجميع الأديان.

وفي الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٩٣، ألقى الحسين خطاباً تليفزيونياً قال فيه: "إن العائلة الهاشمية لن تتخلى بأي صورة من الصور عن مطالبتها بالقدس". وقد أضافت وكالة رويترز التي أوردت نبأ حول هذا الخطاب، أن الملك الحسين دعا المسلمين واليهود والمسيحيين للعثور على صيغة لحل مشكلة المدينة المقدسة. وعندما طلب من الحسين الرد، قبل ذلك، على الاتفاقية بين منظمة التحرير وإسرائيل، قال: "لا يعقل إحلال السلام في الشرق الأوسط دون التوصل إلى حل مقبول لمشكلة القدس بجميع مناحيها"(٩).

وجهت الصحف العربية الصادرة في القدس الانتقادات إلى الحسين، بأنه يسعى لتدويل البلدة القديمة، والحقيقة، أن الحسين لم يكن يسعى لتدويل المدينة، بل كان يسعى للمناورة بين الأقطاب المختلفة بغية خلق وضع يحظر في نهايته بلقب حارس الأماكن الإسلامية المقدسة. وهذا حقاً ما كان يسعى إليه. ففي الخطاب الذي

٧-تيدي كولك، قدس تيدي، تل أبيب ١٩٩٤ ص ٢٨٥.

٨-يوفال أرنون وأرييه يودفت، منظمة التحرير ص ١٤٥.

٩-وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، ٨ أيلول ١٩٩٣.

ألقاه في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٣ أمام أعضاء مجلس الأمة. قال الحسين: إن الأردن لن يتخلى عن مسؤولياته الدينية والتاريخية في الأماكن المقدسة في القدس. أما فيما يتعلق بالسيادة على البلدة القديمة، فقال الحسين: "لا نعتزف بأي سيادة على البلدة القديمة، غير سيادة الله القدير. لن يحل السلام الشامل والعادل حتى تصبح القدس مدينة السلام" (١٠)

أدى الاتفاق في الرأي بين جد الحسين الملك عبد الله وإسرائيل بشأن رفض تدويل المدينة. التي اتخذت الأمم المتحدة قرارا بشأنه، إلى التعاون السياسي. آنذاك. بين إسرائيل والأردن لإحباط هذا القرار، لقد فضلت الدولتان في ذلك الحين الحفاظ على سيطرتهما على المدينة المقسمة، ورفض خطة (كورفوس سبرانوس) لتدويل القدس. ومن الجدير بالذكر أن الدول الكاثوليكية كانت هي القوة المحركة والدافعة

١٠- لقد ساد تفاهم زمني طويلا حول هذه القضية، مثلما تدل الرسالة التي وجهتها إسرائيل إلى رئيس الحكومة الأردنية في الثاني من كانون الثاني ١٩٥٢ والتي جاء فيها: "سجلت الحكومة الإسرائيلية بارتياح أمامها قرار الأردن-حكومة وملكا- بمواصلة معارضة تدويل المدينة. إن أي تغيير في موقف الأردن تجاه تدويل المدينة، سيلزم إسرائيل بإعادة النظر من جديد، في موقفها الحالي الراض لتدويل قسيمي المدينة"-شهادات لسياسة الخارجية الإسرائيلية (د) القدس ١٩٩٢ ص ٩-، وعندما بدا لإسرائيل خلال نفس العام أن الأردن يوافق على مبادرة عربية بشأن القدس، حذر وولتر ايتان مدير في الرسالة التي بعث بها لتوفيق أبو الهدى من أن الأردن سيكون هو الخاسر، فبين يديه البلدة القديمة التي يوجد فيها غالبية الأماكن المقدسة.

للأمم المتحدة لاتخاذ هذا القرار، لكن، عندما تم توحيد القدس عام ١٩٦٧، في أعقاب الحرب، انتقل ثقل المقاومة للسلطة اليهودية، في المدينة إلى الدول الإسلامية التي ازدادت قوتها في المجتمع الدولي.

لقد شاءت المفاركات، أن يؤدي تقسيم المدينة في أعقاب حرب ١٩٤٨ بين إسرائيل والأردن إلى التقريب بين الدولتين، ودفعتهما إلى التنسيق السياسي بينهما. في حين أصبح توحيد القدس-في أعقاب حرب ١٩٦٧- العقبة الرئيسية على طريق المفاوضات الإسرائيلية الأردنية للتسوية الشاملة.

لم يكن الجانب الإسرائيلي يقدر بصورة صحيحة مدى حساسية الحسين لقضية القدس. وعندما قدم الحسين لإجراء لقاء مع الإسرائيليين بالقرب من تل أبيب، قام رئيس الحكومة الإسرائيلي بمبادرة حسن نية تجاهه، فقد حلفت طائفة الهليوكبتر التي أقلته من وادي عربة عبر القدس، وقام الضابط الرفيع الذي رافقه في الطائرة بجعله يتأمل المدينة من زجاج الطائرة. وقد شكر الملك رئيس الحكومة بتأثر، على المبادرة، لكنه تجاهل هذا الشكر في الرسالة التي بعث بها، فيما بعد، إلى الدكتور هنري كيسنجر، واسترسل في الإعراب عن مشاعره كمسلم اضطر لتأمل المسجد الأقصى، حيث سقط جده من قبة الطائرة، دون أن يتمكن من زيارته (١١).

لم يكن رد الفعل آنف الذكر غريباً، فحينما انتهت حرب ١٩٦٧ أعلن الحسين: "إذا ما أصرت إسرائيل على الاحتفاظ بالقدس، فسوف يكون ذلك مبرراً كافياً للعرب وجميع المسلمين للعمل بكل قوتهم من أجل انسحاب اليهود خارج

١١- محادثة مع البروفيسور وليام كفاندت-الذي قرأ رسالة الحسين،- والتي جرت في ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٩ في مكتبه- في معهد بروكينجر.

الخطوط" (١٢).

لم يخف الحسين نواياه في العمل لضمان دور العائلة الهاشمية في رعاية الأماكن المقدسة للإسلام، وباسم هذه الرعاية للقدس، طلب الحسين في مؤتمر الخرطوم إننا بإجراء مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل خشية أن يؤدي ترك الضفة الغربية زمنا طويلا بين أيدي إسرائيل، إلى المساس بمستقبل القدس (١٣).

وفي التقرير الذي قدمه أبا اييان إلى الحكومة الإسرائيلية حول لقائه بالملك الحسين، قال: إنه أعلم الملك، أن إسرائيل ليست على استعداد لأي مساومة بشأن القدس، لأن القدس هي "لنا"، وقد رد الحسين قائلا: إنه لا يستطيع التهاون بشأن القدس الموجودة بين يديه كوديعة من قبل العالم الإسلامي.

أما إيغال ألون، الذي بدا متحمسا فيما بعد، للخيار الأردني، فقد أبدى تحفظا في البداية من التسوية مع الحسين، بسبب المشاكل الجمة بشأن القدس، وقد كتب آنذاك قائلا:

"اعترف بأنني أشك في أن يوافق الأردن على أي حل إقليمي دائم: دون نيل القدس الشرقية، أو على الأقل مكانة سلطة مشتركة مع إسرائيل في البلدة القديمة. وعلى أية حال، هناك احتمال معقول أن تمارس ضغوط على إسرائيل عندما تبدأ المفاوضات، لتقديم تنازلات بهذا الصدد، لأنه لا يمكننا أن نتخيل حدوث تغيير في المكانة الحالية للقدس كمدينة موحدة، وعاصمة لإسرائيل إلى الأبد. باستثناء

١٢- الحسين يشن حربا ص ١٠٤.

١٣- M.raiad. the struggle for peace in the middle east p.55.

الاعتراف بحقوق خاصة على الأماكن المقدسة. لذا فإن من المتوقع أن تؤول هذه المفاوضات للفشل (١٤).

كانت أقوال ايغال ألون-الذي عاد من لقائه بالحسين- مبالغا فيها إلى حد ما، حيث قال: لو أن إسرائيل قبلت خطة الحسين بشأن القدس" فإن بمقدورنا التوقيع غدا على اتفاقية سلام مع الأردن، لأنه سيبيدي في القضايا الباقية استعدادا للتنازل شريطة أن نعيد إليه القدس الشرقية، أو قسما منها" (١٥)، فالمشاكل الأخرى القائمة بين الدولتين لم تكن قابلة للتجسير، بيد أن ألون كان محقا، عندما وصف مدى تمسك الحسين بالقدس ومعارضته القاطعة لإبقاء المدينة موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية إلى الأبد.

وعندما عرض ألون خطته على الملك الحسين، عقب زيد الرفاعي قائلا: أن الملك لم يتطرق إلى قضية القدس، لأنه أدرك أن مناقشة مكانة القدس في المستقبل، ستفضي إلى تفجير المحادثات، لذا رغب في إبقاء قضية القدس إلى المرحلة الأخيرة من المحادثات.

وحتى في أعقاب فك الارتباط مع الضفة الغربية، واصل الحسين تطوير علاقاته مع القدس، عبر المؤسسات الإسلامية في المدينة، والميزانيات التي وضعها تحت تصرفها.

ويتطرق الدكتور اسحق ريتر في كتابه "الأوقاف في القدس" بإسهاب، إلى المبالغ التي أنفقها الأردن على الأوقاف في القدس، والتي كانت تزاد رويدا رويدا.

١٤-مذكرة ايغال ألون للحكومة في ٢٦ تموز ١٩٦٧، موجودة بحوزة المؤلف.

١٥-محادثة بين ألون وحاييم جوري-جريدة لمרחاب-١٢/٦-١٩٦٧.

ويبدي الباحث، آنف الذكر، تحفظا على تصريح وزير المقدسات الإسلامية الأردني الذي قال فيه: إن الأردن أنفق على الأوقاف في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٩-٦٧ مبلغ مائة وثمانية وثلاثين مليون دينار، بيد أنه يقول أن الأردن كان ينفق على الوقف في القدس سنويا، مبلغ ستة ملايين دينار، وإذا ما ضربنا هذا المبلغ في عدد السنوات آنف الذكر، سنجد أن المبلغ يكاد يقارب ربع مليار دينار منذ توحيد القدس. ولا شك أن هذا المبلغ يعتبر هائلا بالنسبة للأردن. ولا شك أنه ما كان لينفقه لولا اعتقاده بأنه سيجني عوائد كبيرة على الصعيد السياسي.

ويقول الدكتور ريتز، أن دفع الأردن لهذه المبالغ-حتى في أعقاب فك الارتباط مع الضفة الغربية-كان يرمي إلى تعزيز الروابط واتكالية المقدسيين عليه. كما أن هذه المبالغ كانت تضمن للأردن الحفاظ على وسيلة تأثير توطئة لخوض الحلول السياسية المستقبلية(١٦).

لقد أوضح الحسين في حواراته مع الإسرائيليين أنه لن يكتفي بالصلاحيات التي أبدت إسرائيل استعدادا لمنحها إياه، والمتمثلة في تعيين أعضاء المجلس الإسلامي في القدس، بل ولا حتى برفع العلم الأردني على المسجد الأقصى.

وفي حواراته في واشنطن في كانون الثاني ١٩٩٤، ألقى الملك في أجواء النقاش بفكرة اللجنة متعددة الأديان: يهودية-مسيحية-إسلامية، للإشراف على القدس ما بين الأسوار وعلى أن يكون الأردن هو القيم في هذه اللجنة من قبل المسلمين.

لقد اعتبر الملك الحسين التزام إسرائيل لمنظمة التحرير، بشأن رعاية الأماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين، بمثابة محاولة لسلب (تاج رعاية الأماكن المقدسة)

١٦-اسحق ريتز-الوقف في القدس (١٩٤٨-١٩٩٠) القدس ١٩٩١ ص ٨٢.

منه. وهو التاج الذي كان حبيباً على قلبه إلى أبعد حد ممكن، لذا لم يهدأ أو يستكن حتى التقى رئيس الحكومة اسحق رابين، في الثامن والعشرين من أيار ١٩٩٤. وحصل من إسرائيل على وعد جديد. حول المكانة المفضلة للأردن في التسوية الدائمة في القدس. وكان الأمير الحسن قد حذر قبل ذلك بعدة أيام في مقابلة تليفزيونية من لندن. من أن "القدس ليست قضية تتعلق بالإسرائيليين والفلسطينيين فقط، وأن هناك مصلحة أردنية فيها" (١٧).

وفي صبيحة اليوم التالي رد وزير الخارجية شمعون بيرس على تحذيرات الحسين من لندن، بالقول: "إننا نعترف بضرورة إشراك الأردن في أي مفاوضات بشأن التسوية الدائمة في القدس" (١٨).

علاقات صوفية وإغداق أموال:

طور الحسين مع مرور السنين العلاقات الصوفية القائمة بين مملكته والقدس. وأيضاً حتى مع قطاع غزة، وفي خطابه الشهير الذي أعلن فيه عن تعليق اتفاقية التنسيق السياسي مع منظمة التحرير قال الحسين:

"لقد شاء قدري، أن أتحمّل مسؤولية بلاد تطل على أرض فلسطين، التي دفنت فيها عظام جدي الأكبر هاشم (في غزة)، الأرض التي تعطرت بوقع خطى النبي محمد، حينما ساقه الله إلى القدس، التي دفن فيها أحد آبائنا، الذي هب للدفاع عن المسجد الأقصى عام ١٩٤٨. ورغم الظروف التي كانت من أصعب الظروف التي تواجه

١٧- وكالة رويترز من لندن ٢٤/أيار ١٩٩٤.

١٨- محاضرة لشمعون بيرس في واشنطن في ٢٥/أيار ١٩٩٤ واستعراض التليفزيون الإسرائيلي لها.

زعيمًا، أيا كان، في ذلك العام، إلا أنه ضحى بكل شيء، من أجل الدفاع عن الشعب العربي الفلسطيني، ومات ميتة الشهداء على أبواب المسجد الأقصى الذي أنقذه في حرب ١٩٤٨ وأنا إلى جانبه(١٩).

إن الشعور بالمسؤولية المقدسة لرعاية القدس، والتي أودعها بين يديه، جده الملك عبد الله، هو الذي دفع بالملك الحسين، لطرح قضية القدس بين الفينة والأخرى، على مجلس الأمن الدولي(٢٠).

وكثيرًا ما زج الحسين بقضية القدس في نقاشات الأمم المتحدة: رغم تحفظ الدول العربية، التي أرادت محورة النقاش حول قضية النزاع كلها، وعدم قصرها على القدس فقط، كان الأردن يرمي من ذلك للتأكيد على أن قضية القدس، هي مسألة خاصة به هو(٢١)، والأردنيون لم يكونوا يخدعون أنفسهم بالقول أنهم بهذه الطريقة، سيرغمون إسرائيل على تقليص سيطرتها على القدس، بيد أنهم أرادوا إحياء العلاقة

١٩- خطاب الملك الحسين ١٩٨٦/٢/١٩ الذي أعلن فيه عن تعليق التنسيق مع منظمة التحرير.

٢٠- فيليب بن-مراسل جريدتي معاريف ولوموند في الأمم المتحدة قال في تقرير بتاريخ ١/تموز ١٩٦٩ أن الأردن يريد تواصل النقاش حول القدس في مؤسسات الأمم المتحدة بلا توقف.

٢١- أفاد مراسل جريدة معاريف للشؤون العربية في الرابع من أيلول ١٩٧١ بأن الجامعة العربية غاضبة من طلب الحسين عقد مجلس الأمن الدولي لمناقشة قضية تهويد القدس "خشية أن تغطي قضية القدس على قضية الشرق الأوسط التي ستناقشها الأمم المتحدة.

الأردنية الخاصة بالقدس في أذهان العرب والعالم، ليس فقط على أرضية الروابط التي كانت قائمة بين الأردن والقدس، قبل حرب ١٩٦٧، بل أيضا على أرضية المطالبة الأردنية التي لا تكل، بأن المتفاوضين حول أية تسوية في القدس سيجدون لزاما عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار تطلعات الأردن لاحتلال مكانة ما في القدس.

وبمقدور الحسين أن يعتمد في هذه القضية على الرأي الذي أورده وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز، في خطته آنفة الذكر حيث قال: "نحن نؤمن بضرورة أن تبقى القدس مدينة موحدة، ولا تفرض فيها بعد الآن أي قيود على حرية تنقل بين البشر والبضائع، كما يجب أن يكون بمقدور جميع الديانات الوصول إليها، ويجب على جميع التسويات الخاصة بإدارة المدينة، أن تأخذ بعين الاعتبار، مصالح جميع السكان اليهود والمسلمين والمسيحيين، ويجب أن تلعب إسرائيل والأردن دورا في حياتها المدنية والاقتصادية والدينية". (٢٢)

لقد أراد روجرز أن يقول: يجب أن يكون الأردن شريكا في إدارة القدس، وبناء على ذلك، أكثر الأردن من تقديم الشكاوى ضد إسرائيل بشأن القدس، بدءا من الشكاوى الخاصة بفرض القانون الإسرائيلي على التجار في القدس الشرقية. والذين أمروا بتجديد تراخيصهم (١٩٦٨) وانتهاء بتدخله بشأن قضية أعضاء حركة (ناتوري كارشا)-حرس الأسوار- الـ (٤١) الذين تم اعتقالهم في القدس بتهمة خرق النظام العام عام ١٩٨١.

٢٢- خطاب وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز في التاسع من كانون الأول ١٩٦٩.

لقد أدار الأردن معركة في الأمم المتحدة ضد ما أسماه "بأسرأة القدس العتيقة"، ورفض الاستجابة لنصائح الولايات المتحدة، بعدم مطالبة مجلس الأمن بمناقشة قضية القدس (٢٣).

كان الافتراض الإسرائيلي القائل، أن الحسين الجالس في عاصمته عمان. قادر على التنازل بسهولة عن القدس، خاطئ من أساسه. فقد كان موقف الحسين بشأن القدس، قاطعاً. وقد عمل منافسوه الفلسطينيون. على ترويح شائعة. تفيد بأن "الحسين وافق على سيطرة إسرائيلية كاملة على القدس. مقابل اعتراف إسرائيل بمكانته في الأماكن المقدسة للإسلام. بل وكان هناك من اتهمه بتدبير مؤامرة مع إسرائيل. وأن خطة الاتحاد الفدرالي بين الـضفتين-التي تم الإعلان عنها في آذار ١٩٧٢-أعدت بالتنسيق المسبق مع إسرائيل".

إن إلقاء نظرة على بروتوكولات الحوار بين الحسين وغولدا مائير. في آذار ١٩٧٢. تؤكد العكس تماماً. فقد ثارت ثائرة غولدا غضباً. خلال هذا اللقاء. نظراً لأن الحسين. لم يعلم إسرائيل مسبقاً بنواياه. وقد اعتذر الحسين لغولدا قائلاً: "أنا آسف لأنني لم أعلمكم مسبقاً بذلك. لقد وقع خطأ" (٢٤) وأعربت غولدا عن تذمرها من أنه لم يوضح. فيما إذا كان يقصد

٢٣- تقرير فيليب بن في معاريف ٢٧/حزيران ١٩٧١.

٢٤- من بروتوكولات المحادثات مع الملك الحسين.

بقوله "الأراضي الفلسطينية المحتلة خارج الضفة الغربية"، تل أبيب وحيفا. لكن الملك هداً مخاوفها وقال: إنه قصد قطاع غزة. لكنه لم يستطع امتصاص مخاوفها من نواياه تجاه القدس، نظراً لأن خطة الفدرالية التي طرحها تنص صراحة على: "القدس العربية ستصبح عاصمة القسم الفلسطيني من الاتحاد الكونفدرالي الإسرائيلي الأردني" (٢٥)، ورغم ذلك، اقترحت غولدا مائير، في الخطاب العلني الذي ألقته: أن "إسرائيل ستكون على استعداد للاعتراف بالملك الحسين، كراع للأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، بيد أن إسرائيل لن توافق بأي صورة من الصور على تقسيم القدس، أو على أي سيادة أردنية على أي قسم من العاصمة" (٢٦).

ولم ينس الأردن في مؤتمر جنيف الذي عقد في أعقاب حرب ١٩٧٣، المطالبة بالعمل على إرغام إسرائيل على الانسحاب من القدس الشرقية، فقد قال زيد الرفاعي، الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك: "إن القدس العربية، هي جزء لا يتجزأ من منطقة عربية محتلة، لذا يجب على إسرائيل أن تتخلى عنها، يجب إعادة السيادة العربية إلى المناطق العربية من المدينة".

-
- ٢٥- تنص خطة الاتحاد الفدرالي التي اقترحتها الحسين-حسب ترجمة البروفيسور أهارون كليمن-على التعايش بدون سلام، تل أبيب ١٩٨٦ ص ٢٧٦.
- ٢٦- خطاب علني لغولدا مائير في ١٤/ آذار ١٩٧٣ وورد في الصحف.

وقد رد وزير الخارجية الإسرائيلي أبا اييبان عليه بالقول: "إننا نشعر شعورا عميقا، أن عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية هي مهد لديانتين أخريين، ويوجد فيها الأماكن المقدسة لهاتين الديانتين، وإسرائيل لا تعتزم استخدام قضائها بصورة أحادية الجانب تجاه الأماكن المقدسة للمسيحية والإسلام".

أي أن إسرائيل أعربت عن استعدادها لإشراك ممثلي أديان أخرى في رعاية الأماكن المقدسة، بيد أن الأردن لم يكتف بهذه الصيغة، وطالب بإعادة السيادة العربية-أي الأردنية-إلى القدس العتيقة.

وعندما وعد موشيه ديان بإعادته إلى مكانته في جميع أنحاء الضفة الغربية باستثناء القدس، رفض الحسين مناقشة الاقتراح طالما لم تعد إسرائيل بإعادة السيادة الأردنية إلى القدس الشرقية. لقد عرض اقتراح ديان على الملك الحسين في السابع من آذار ١٩٧٤، وقد قال وزير الدفاع الإسرائيلي للملك: إنه على استعداد لتسليمه السلطة في جميع أرجاء الضفة مقابل موافقة الأردن على وجود مواقع رقابة إسرائيلية ومستوطنات في الضفة الغربية.

وقد أشار الملك الحسين، إلى وجود قواعد تدريب للألمان في إسبانيا. أي أن الأمر ممكن على الصعيد المبدئي، بيد أنه سيكون على استعداد لمناقشة هذا العرض "فقط بعد أن توافقوا أنتم (الإسرائيليون)، بصورة مبدئية. على إعادة السيادة الأردنية على كامل الضفة الغربية، بما فيها القدس".

وقد ذهبت جميع المحاولات التي بذلها لإقناع الحسين بأن قضية القدس هي قضية معقدة "دعونا لا نبدأ بالقدس. ولنبدأ بنابلس، خذوها" أدراج الرياح.

بدا الحسين شديد التصلب في رأيه آنف الذكر، وأن تبدأ الأمور بإعادة السيادة الأردنية على القدس الشرقية (٢٧).

وحتى في أعقاب إعلان الحسين، في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٨٨، عن فك الارتباط مع الضفة الغربية، لم يطبق هذا القرار على العلاقات الاقتصادية-شركة الكهرباء-والدينية-المجلس الإسلامي الأعلى- في القدس. فقد واصل الأردن تخصيص مبالغ مالية للمجلس الإسلامي الأعلى، ودفع أجور موظفيه، بل وتعيينهم.

وفي تشرين الأول ١٩٩٠، قال نائب المفتي في الحديث الذي أجراه مع اللواء (احتياط) تسفي زمير، رئيس لجنة التحقيق في أحداث المسجد الأقصى: إن إحداث أي تغيير في مهمة مؤذن المسجد الأقصى، يتطلب موافقة أردنية (٢٨). لقد حدث ذلك بعد سنتين من فك الارتباط بين الملكة والضفة الغربية، أضف إلى ذلك أن الملكة الأردنية لم تلغ الوزارة المشرفة على شؤون القدس.

٢٧- البروتوكولات التي سجلها الجانب الإسرائيلي للحوار مع الملك الحسين.

٢٨- حديث مع اللواء احتياط تسفي زمير في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٩٢. وقد قال زمير لنائب المفتي: إن هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى أن بعض المؤذنين استخدموا مكبرات الصوت لتحريض الجماهير للتظاهر. ولم يثق نائب المفتي بهذه الأقوال، لكنه أضاف أنه لا يستطيع تغيير المؤذنين. نظرا لأن تعيينهم وإقالتهم من وظائفهم، يتطلبان موافقة السلطات الأردنية.

ومن الجدير بالذكر، أن الأردن لا يحصل على مردود اقتصادي جراء إشرافه على شؤون القدس، بل أن الهدف من هذا الإشراف هو أن تحظى العائلة الهاشمية، بالاعتراف الإسلامي والعربي، بأنه هو راعي المسجد الأقصى ومسجد عمر في القدس والعائلة الهاشمية، لا تعتبر رعاية هذه الأماكن تعويضا عن فقدانها للرعاية في مكة فقط، بل أيضا بمثابة تنفيذ لرسالة تاريخية مقدسة.

لقد أكد الملك الحسين في جميع خطباته ذات المحاور التاريخية، المرة تلو الأخرى، على القدس بشكل خاص. وقد عاد محمود الشريف-وزير الإعلام الأردني الأسبق- إلى هذه الأقوال خلال محادثاته في واشنطن، حيث قال: "لن يكون هناك أي اتفاق سلام دون القدس" (٢٩).

وفي جميع توجهاته لفلسطينيي الضفة الغربية، اعتاد الملك الحسين، التأكيد على القدس، فقد قال في أحد خطباته: "أنتم يا اخوتنا ويا أخواتنا، الذين تقفون برؤوس مرفوعة على أرض أبائنا، والذين تحافظون على المسجد الأقصى، وتذودون عن القدس، وباقي الأماكن المقدسة" (٣٠).

٢٩-جريدة الدستور في الثامن من أيلول ١٩٩٢.

٣٠-خطاب الحسين في التاسع عشر من شباط ١٩٨٥:

W.Safire, Before the Fall, New York 1974 p.685

ويقول سافير كاتب خطابات الرئيس الأميركي نيكسون، أن الرئيس تحدث في أحد لقاءاته مع طاقم البيت الأبيض بتأثر، عن شجاعة الملك الحسين، وتحدث عن الملاحقة مثلما سمعها من الملك الحسين، وقد قال نيكسون ذلك في حديثه عن شجاعة الحاكم.

لقد اعتاد الملك الحسين التحدث عن القدس المخضبة بدماء جده أيضا مع الزعماء الذين يلتقيهم. وهو يفعل ذلك. بوصف دراما حي، حول مطاردة قاتل جده. وقد تأثر الرئيس نيكسون، من رواية الحسين، الذي يطارد قاتل جده بعد أن نجا هو من الموت؛ عندما اصطدمت الرصاصة الموجهة إليه بالميداليات والنياشين التي تزين صدره (٣١).

لقد حلم الملك عبد الله، قبل تقسيم فلسطين، بالتربيع على عرش القدس. وفي خريف عام ١٩٤٥ بعث الملك عبد الله، ممثل بريطانيا في عمان، إلى الدكتور حايم وايزمن، في بلدة (رحوبوت)-ديران الفلسطينية-حاملًا اقتراحًا ينص على منح اليهود حكما ذاتيا في المناطق التي بأيديهم. مقابل موافقة الصهاينة على توحيد ضفتي نهر الأردن تحت حكمه، وعلى أن تكون عاصمته القدس.

ويقول السير أليك كيركبايد، الذي حمل هذا الاقتراح لوايزمن، باسم الملك أن وايزمن رفض هذا الاقتراح، وقال له: "عبد الله لن يتربيع أبدا على عرش الملك داود" (٣٢).

لقد حقق الملك عبد الله حلمه في أعقاب حرب ١٩٤٨، عندما أحاط جيشه بالقدس واحتل البلدة القديمة. وواجه الملك عبد الله جميع الدول العربية التي طلبت منه الموافقة على تدويل القدس. حسب قرار الأمم المتحدة. ولم ينسحب من القدس، وفضل التفاهم مع إسرائيل لإحباط مخطط التدويل.

٣١-المصدر السابق.

٣٢- Alec Kirkbride. From the Wings. London 76 pp.92-93.

والحسين لا يغفر لنفسه أبدا فقدان درة تاجه القدس. ومن هذا الإحساس.
فتش عن كل وسيلة تمكنه من الحفاظ على مكانة ما في القدس، حتى عبر السلطة
الإسرائيلية في المدينة وبواسطتها.

الباب الثاني

معوقات ومحفزات

الفصل السادس: المعوقات الفلسطينية

«الحسين: رفضت في لقائنا السابق اقتراحكم القائل بنقل الإدارة المدنية إلينا تحت مظلتكم العسكرية. وبعد كل هذه السنوات من الحوار أجدنا لا زلنا في المربع الأول. وقد آن الأوان لوضع الأوراق على الطاولة وأن أسألكم: هل أنتم على استعداد للانسحاب؟ إننا نفهم أنكم ضد منظمة التحرير، بيد أن ما تفعلونه يسهم في تعزيز المنظمة.

«غولدا مائير: وماذا سنفعل إذا ما رغب الفلسطينيون في إقامة دولة فلسطينية مستقلة؟؟

«الحسين: لا يوجد هناك ما تخشونه، فمثل هذه الدولة ستكون (واقعة) بيننا وبينكم.

من حوار السابع من آذار ١٩٩٤

قبل حرمان الأردن من تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر قمة الرباط-تشرين الأول ١٩٧٤-وتحويل منظمة التحرير حق التمثيل الوحيد لهم. فاجأ الحسين غولدا مائير بالقول: إنه وحتى في أعقاب توصلها معه إلى اتفاق، فإن الكلمة الأخيرة ستكون للفلسطينيين.

وفي لقاء السابع من آذار ١٩٧٤، قرأ الحسين من ورقة معه، جميع المطالب الأردنية من إسرائيل. والتي تضمنت انسحابا كاملا من جميع المناطق المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد سألت غولدا مائير-التي شعرت بالدهشة البالغة جراء افتقار أقوال الملك إلى أي اعتدال-قائلة: ما الذي سيحدث بعد أن نعيد إليكم كل شيء؟؟ هل ستكون على استعداد للتوقيع على اتفاقية سلام علنا مع إسرائيل؟؟ وقد رد الحسين على ذلك بالقول:

The Palestinians after all may have the right or inclination to be generous with what is basically theirs in territory and rights most certainly have no such right, nor the will to exercise it on their behalf. (١)

قد يكون للفلسطينيين على كل حال الحق أو الرغبة ليكونوا كرماء بهذا الصدد لأن هذا من حقهم بشكل رئيسي. ولا أحد يمكنه القيام بذلك نيابة عنهم. قال موشيه ديان أثناء مشاوراته مع غولدا مائير في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٧٣-يوم الانتخابات الإسرائيلية-: "لقد درست في الآونة الأخيرة موقف الوجهاء العرب في الضفة الغربية. وهم لا يعتبرون الحسين زعيمهم لقد ساءت العلاقات بينهم. ويجب علينا أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار"(٢).

نقطة التحول في الرباط:

هناك اعتقاد خاطئ سائد في أوساط الدبلوماسيين والباحثين يقول: إن رفض

١-بناء على البروتوكول الاسرائيلي لمحادثة الحسين غولدا في ٧/٣/١٩٧٤ وقد دار الحديث بالانجليزية، وسجلت المحادثة أيضا بالانجليزية.

٢-موشيه ديان، معالم طريق ص ٧٠١.

إسرائيل الموافقة على الصيغة التي اقترحها الحسين لفصل القوات-الانسحاب من نهر الأردن- هو الذي حدا بزعماء الدول العربية، حرمان الملك الحسين من حق تمثيل الفلسطينيين، فالقرار الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر الرباط في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٤، والذي ينص على أن "منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية التي سيتم تحريرها"، لم يأت على أرضية رفض إسرائيل الانسحاب من غور الأردن، فالزعماء العرب لم يعيروا تبريرات الحسين-التي قال فيها أن فرص استخلاص الضفة الغربية والقدس من إسرائيل ستكون أكبر، إذا لم تعتمد الدول العربية إلى مصادرة حق تمثيل الفلسطينيين-أي اهتمام.

وقد كان الحسين على استعداد لتسوية تتمثل في ألا يكون الأردن هو الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، بل يكون التمثيل مشتركاً بينه وبين الفلسطينيين، لكن الزعماء العرب لم يأخذوا بهذه الاقتراحات والتي قال فيها: "إن الأردن سيأتي الفرصة لسكان الضفة الغربية في أعقاب تحريرها اتخاذ قرار حق تقرير المصير الذي يريدونه، بحرية تامة، وتحت إشراف دولي محايد"(٣).

حقاً لقد اعتاد الملك الحسين توجيه أصابع الاتهام لإسرائيل، بأن رفضها هو الذي حدا بالدول العربية لحرمانه من حق تمثيل الفلسطينيين، بيد أن رفض الزعماء العرب لاقتراحه في مؤتمر الرباط، ينفي ذلك.

اتخذ قرار خلال مؤتمر القمة العربي في الجزائر والذي انعقد في شباط ١٩٧٤ بإقامة دولة فلسطينية بزعامة منظمة التحرير.

٣- دان شيبطان، الخيار الأردني، ص ٣٣٩، ٣٤٣.

حقا لقد اعتاد الملك الحسين توجيه أصابع الاتهام لإسرائيل، بأن رفضها هو الذي حدا بالدول العربية لحرمانه من حق تمثيل الفلسطينيين، بيد أن رفض الزعماء العرب لاقتراحه في مؤتمر الرباط، ينفي ذلك.

اتخذ قرار خلال مؤتمر القمة العربي في الجزائر والذي انعقد في شباط ١٩٧٤ بإقامة دولة فلسطينية بزعامة منظمة التحرير.

كانت الضغوط تتزايد لإقامة حكومة فلسطينية في المنفى. الأمر الذي أثار قلق الحسين لذا سأل كيسنجر في لقائهما في الثالث من آذار ١٩٧٤: هل ستعترف الولايات المتحدة بحكومة كهذه؟؟ فرد وزير الخارجية الأميركي عليه بالقول: إنه لا توجد أي نية كهذه لدى أميركا. وحث كيسنجر، الملك على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل. فرد الملك عليه قائلا: إن الاتفاق مع إسرائيل مشروط بإعادة جميع المناطق المحتلة بما فيها القدس الشرقية. نظرا لأن أي تنازل عن أي مناطق سيعرضه لتهمة الخيانة للقضية العربية(٤).

لقد كانت الإدارة الأميركية تعتقد، قبل أشهر طويلة من انعقاد مؤتمر الرباط، أن الدول العربية ستسحب من الحسين. حق تمثيل الفلسطينيين(٥).

وفي شباط ١٩٧٣ قال الجنرال حافظ إسماعيل لمبعوث الرئيس السادات إلى واشنطن: "أن مصر لن تعارض أن يقوم الحسين بالتفاوض مع إسرائيل، وأن يأخذ منها الضفة الغربية. ويسلمها لمنظمة التحرير"(٦) وبعد عدة أشهر. بعث السفير

٤-وليام كفاندت، عقد من القرارات ص ٢٥٢، ٢٥٣.

٥-اسحق رابين، ملف خدمات ص ٢٤٢.

٦-نفس المصدر السابق ص ٣٨٢.

الإسرائيلي في واشنطن، تقريراً أفاد فيه، أنه حدث انطباع لدى الأميركيين بأن مؤتمر القمة العربي: سيتخذ قراراً يحرم فيه الحسين من صلاحية إدارة المفاوضات حول الضفة الغربية. وسيمنح هذه الصلاحية لمنظمة التحرير، وقامت شعبة التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية بتوزيع ورقة عمل، جاء فيها: "إنه إذا ما منحت صلاحية تمثيل الفلسطينيين لمنظمة التحرير، فسوف يكون على الولايات المتحدة التحاور معها، شريطة أن توقف أعمال الإرهاب"(٧) وبناء على هذا الوضع، يمكن القول: إن الادعاء القائل بأن رفض إسرائيل الاستجابة لخطة فصل القوات الأردنية هو الذي حدا بالزعماء العرب لسحب تمثيل الفلسطينيين من الحسين، هو ادعاء لا أساس له من الصحة.

ومن الجائز أن تسليم إسرائيل للحسين أراضي من الضفة الغربية، كان سيعزز مكانته وأقواله حول قدرته على استخلاص الضفة الغربية وغزة، بيد أنه لا يوجد ما يثبت أن منظمة التحرير كانت، آنذاك، على استعداد للموافقة على اتحاد كونفدرالي مع الأردن، أو منحه حقوقاً خاصة في القدس.

بل إن الأمر كان على العكس تماماً، فقد أعربت منظمة التحرير عن معارضتها للاقتراحات الخاصة بتسليم أي أراضٍ "من أراضي فلسطين" إلى المملكة الأردنية. ولا يوجد ما يؤكد أن السادات كان سيؤيد الموقف الأردني في مؤتمر الرباط. وفي إحدى حواراته، أوضح الحسين للإسرائيليين، سبب تأييد السادات لمنظمة التحرير بالقول: إنه يريد أن يخلق أمام إسرائيل جميع الخيارات، باستثناء الخيار المصري. وأن الرئيس المصري يعتمد في ذلك على رفض إسرائيل إجراء أي

مفاوضات مع منظمة التحرير، وبالتالي، فإذا ما تمكن من حرمان الأردن من إمكانية التفاوض مع إسرائيل، فإن إسرائيل ستجبر على التفاوض مع مصر.

وربما كانت هذه الأقوال صدى لما قاله اسحق رابين للملك الحسين في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٧٤- أي قبل أسبوع واحد من عقد مؤتمر الرباط: إذا ما منح مؤتمر الرباط الصلاحيات للأردن للتفاوض مع إسرائيل، فسيكون من الأفضل له إذا ما بدأت إسرائيل التفاوض مع مصر. لأن استباق مصر للأردن في التفاوض سيرفع عن كاهل الأردن عبء أول من بادر للتفاوض مع إسرائيل (٨).

من أريحا حتى الرباط:

منذ مؤتمر أريحا في كانون الأول ١٩٤٨ والتي طالب فيها وجهاء الضفة الغربية بضمها إلى المملكة الأردنية، والأردن يقول إنه الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. في ضفتي النهر.

لقد سعى الأردن بصورة دائمة إلى الدمج الكامل للفلسطينيين في المملكة الهاشمية. لكن هذا الدمج بلغ نهايته حال انتقال السلطة على الضفة الغربية إلى إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧.

إن إعلان أريحا وقرار مؤتمر الرباط معلمان من معالم الطريق في إطار الجهود المتواصلة التي بذلها الأردن. بشأن الضفة الغربية. وهذه الجهود هي على النحو التالي:

١٩٤٨هـ: إعلان أريحا. في إطار المحاولات الأردنية لتحييد معارضة إسرائيل لضم الضفة الغربية. عمل الأردن على ضمان اتفاق عدم اعتداء مع إسرائيل وتعاون

٨-متي جولان، بيرس ص ٢٦١.

- سياسي بغية إحباط مخططات الأمم المتحدة لتدويل القدس.
- ١٩٥٠: إعلان مجلس الأمة الأردني ضم الضفة الغربية.
- ١٩٦٤: الحسين يشارك في المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المنعقد في فندق انترناشونال في القدس الشرقية. وتلتزم المنظمة بالنضال من أجل تحرير فلسطين، باستثناء المناطق الخاضعة للسيادة الأردنية.
- ١٩٦٧: الأردن يرغب في التفاوض سرا مع إسرائيل بغية العودة للضفة الغربية التي فقدها خلال حرب ١٩٦٧.
- ١٩٦٨: الجيش الأردني يقاتل إلى جانب قوات حركة فتح لصد الهجوم الإسرائيلي على مواقع فتح في الكرامة.
- ١٩٧٠: تحاول الفصائل الفلسطينية في الأردن السيطرة على الأردن والإطاحة بالملك الحسين بيد أن الحسين يتغلب على هذه المحاولة بالقوة ويصفي نواة الحكومة الثورية التي أقيمت في الشمال بالاستعانة بقوى خارجية خاصة من الولايات المتحدة.
- ١٩٧٢: الحسين يقترح على الفلسطينيين شراكة في إطار اتحاد فدرالي أردني فلسطيني ويرفض الفلسطينيون اقتراح السلطة الذاتية في الضفة الغربية تحت الحكم الأردني.
- ١٩٧٤: مؤتمر الرباط يتخذ قرارا يخول منظمة التحرير حق التمثيل الشرعي والوحيد للفلسطينيين. وحرمان الأردن من هذا الحق.
- ١٩٨٣: خول إعلان النوايا الذي تمت صياغته بين الملك الحسين والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في الثالث من نيسان، الحسين: إجراء مفاوضات مع الولايات

المتحدة على أساس خطة ريغان، لكن هذا الإعلان لم يوقع في اللحظات الأخيرة بسبب تراجع عرفات.

١٩٨٥: اتفاقية تنسيق سياسي بين المملكة الأردنية ومنظمة التحرير يدعو في أحد بنوده لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في إطار اتحاد كونفدرالي مع الأردن. تم تجميد الاتفاق بعد سنة (عام ١٩٨٦).

١٩٨٨: الملك الحسين يعلن عن فك الارتباط مع الضفة الغربية ومسؤولياتها الإدارية.

١٩٩٣: اتفاق التعاون الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية في غزة والمملكة الأردنية تعطل في بدايته.

١٩٩٤: أعلن الأردن وإسرائيل بياناً مشتركاً يدعو ممثلتي الفلسطينيين للمشاركة في هيئة ثلاثية: إسرائيلية أردنية فلسطينية لمناقشة إمكانية التوصل إلى اتفاق مشترك حول القضايا التجارية والبنكية والمالية ذات العلاقة بالأطراف الثلاثة. بما فيها إقامة مشروعات مشتركة للسياحة والمواصلات وتطوير غور الأردن.

من الدمج إلى الاتحاد الكونفدرالي:

قال رئيس الحكومة الأردنية. هزاع المجالي في كلمة له في التاسع والعشرين من آب ١٩٥٩: "نحن في الأردن. وتحت قيادة ملكنا الكبير (الحسين) حكومة فلسطين وجيش فلسطين" (٩) وبعد ستة أشهر أعلن الملك الحسين: "قوات الأردن هي جيش الأردن. الذي سيقاقل حينما يحين الوقت بغية استعادة حقوقنا المسلوبة في

٩- راديو عمان. ٢٩/اب ١٩٥٩.

فلسطين" (١٠) لقد تم التأكيد على أن الأردن وفلسطين هما شيء واحد، وحكومة الأردن تتحدث باسم الفلسطينيين.

لقد أدى الواقع الجديد الذي خلقته حرب ١٩٦٧ إلى إلغاء الاتفاق بهذا الصدد. والذي تم إحرازه خلال المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير بحضور الملك الحسين. وحينما فقد الأردن الضفة الغربية تحررت منظمة التحرير من القيد الذي تم تثبيته خلال المؤتمر التأسيسي. والذي قصر نضالها على المناطق خارج سيطرة الأردن (١١).

اعتاد المعارضون الفلسطينيون، حتى حرب ١٩٦٧. بلورة معارضتهم لسياسة المملكة الأردنية عبر المظاهرات والعنف، وفي أعقاب الحرب احتاجت منظمة التحرير لحماية الجيش الأردني من هجمات إسرائيل على قواعدهم-أبرزها معركة الكرامة ١٩٦٨/٣/٢١ وبناء على ذلك. اضطر الفلسطينيون لتخفيف حدة معارضتهم للنظام الأردني. لفترة معينة.

١٠- جيروزاليم بوست ١٧ آذار ١٩٦٠. وبعد شهرين أضاف الحسين قيادا جديدا إلى عملية الدمج الفلسطيني في الأردن، عندما أعلن أن دمج الفلسطينيين جعل الأردن فلسطين-وفلسطين الأردن، إن المنظمات التي تحاول الفصل بين الفلسطينيين والأردنيين هي منظمات خيانية تسهم في تجزئة العالم العربي، راديو عمان ١٣/أيار ١٩٦٠.

١١- يهوشافاط هركابي-الميثاق الوطني ومغزاه ص ٦٣، ويقول أن الميثاق المعدل لعام ١٩٦٨ حذف المادة ٢٤ من ميثاق ١٩٦٤ واستبدل ببند ينص على: "لن يكون لهذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية أو غزة أو الحمة.

لقد أدت الأسلحة والقوة الكبيرة التي بلورها الفلسطينيون لمنازلة إسرائيل، إلى قيادتهم، في نهاية المطاف، للصدام مع الأردن. لقد أدت "الدولة داخل الدولة" التي شكلوها، إلى ولادة أحداث أيلول ١٩٧٠. لقد أصيب الحسين بالفزع جراء نمو المنظمة وتعاضفها، وقرر القيام بعمل عسكري شديد لقمعها.

قال الملك الحسين، في أعقاب أحداث أيلول ١٩٧٠ أن الفلسطينيين في الضفة الغربية سيفضلون الارتباط بمملكته عن الانفصال عنها، وأورد دليلاً على ذلك، الجنود الفلسطينيون العاملين في الجيش الأردني، والذين شاركوا في قمع منظمات الفدائيين، وفي الحوار الذي أجراه مع سايروس زولتسبيرجر، قال الملك: "لا أعتقد أن مواطني الضفة الغربية يرغبون في الانفصال عن المملكة الأردنية، وإذا كان عليهم الاختيار،

فسوف يختارون المملكة الأردنية" (١٢).

بعد تصفية بؤر قوة منظمة التحرير في مملكته في موجتين عامي ٧٠-١٩٧١- وجد الحسين الوقت مناسباً ليقدم للفلسطينيين حلاً سياسياً: شراكة أردنية- فلسطينية في صورة اتحاد فدرالي، والذي أعلن عنه في الخامس عشر من آذار ١٩٧٢. وقد كانت خطة الحسين تنص على تشكيل "المملكة العربية المتحدة" من قطاعين هما:

١٢- ٦٧٨. Cyrus Sulzberger. The Age of Mediocrity, New York 1973 p.678. اعتقد الحسين ليس فقط بعد قمع المنظمات في أيلول، بل بعد ذلك بوقت طويل، أيضاً، أن غالبية الفلسطينيين سيفضلون البقاء في إطار مملكته عن أية خيارات أخرى.

لقد روى مصدر حكومي رفيع للمؤلف أنه سمع من أبو الزلف محرر جريدة القدس المقدسية الرواية التالية: اجتمع أبو مازن الزلف في ربيع عام ١٩٨٨ مع مسؤولين أردنيين في عمان، وقد أعربوا عن تقديرهم بأن ٩٠% من الجماهير الفلسطينية تؤيد الأردن، لكنه أكد لهم، أن تقديراتهم خاطئة، وأن الغالبية تؤيد منظمة التحرير. وقد قامت الحكومة الأردنية بإرسال وفد إلى الضفة الغربية لدراسة طبيعة المزاج السائد بهذا الخصوص في أوساط الفلسطينيين، وبعد أن قدم الوفد تقريراً للملك حول استنتاجاته القائلة أن الغالبية العظمى لا ترغب بذلك، قرر الحسين فك الارتباط.

ومن البديهي القول، أن هذا السبب لم يكن السبب الوحيد لفك الارتباط، فقد كانت هناك أسباب أخرى.

وفي المقابلة التي منحها الأمير الحسن لجريدة جيروزاليم ريبورت عام ١٩٩٢، قال: إن فك الارتباط عام ١٩٨٨ لا يعني إغلاق الباب في وجه الضفة الغربية، فما لا شك فيه أن الأردن يرغب في مواصلة تحمل العبء تجاه القدس. The Jerusalem Report. August. 27.1992.

أ) القطاع الفلسطيني الذي سيضم الضفة الغربية وجميع المناطق الفلسطينية الأخرى التي سيتم تحريرها ويرغب سكانها في الانضمام إليه.
ب) قطاع الأردن الذي سيضم الضفة الشرقية، وستصبح عمان العاصمة المركزية للمملكة وأيضاً عاصمة القطاع الأردني، وستصبح القدس عاصمة القطاع الفلسطيني.

إسرائيل وخطة الاتحاد الفدرالي:

ردت رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير على هذا الاقتراح بشدة. وفي الكلمة التي ألقتهما صبيحة اليوم التالي -السادس عشر من آذار ١٩٧٢- قالت:
إن الخطاب لا يحمل بشائر السلام. ولم يتم على أسس الاتفاق، ولا يبدي أية مبادرة للتفاوض، ولا يعدو كونه بياناً أردنياً متبجحاً، ومن جانب واحد، وهو ليس فقط لا يخدم مصلحة السلام، بل قد يشجع جميع الجهات المتطرفة والراغبة في الحرب مع إسرائيل، والملك الحسين لا يتطرق إلى إسرائيل في خطابه أبداً، بوصفها دولة يجب التوصل معها إلى اتفاقية سلام. فإسرائيل حسب فهمه لا تعدو كونها مؤامرة صهيونية للاستيلاء على فلسطين (١٣)، رغم الانتقادات الشديدة التي وجهتها غولدا مائير إلى

١٣- وجهت غولدا مائير انتقادات شديدة لخطة الاتحاد الفدرالي التي طرحها الملك الحسين، رغم أن ياسر عرفات قال: أنه لو وافقت إسرائيل على هذه الخطة، لوجهت ضربة قاصمة لمنظمة التحرير.

وفي الحديث الذي أجراه مع ألن هارت-الذي يكتب سيرته الذاتية، قال ياسر عرفات: "لو أن الإسرائيليين قالوا للحسين: نحن نقبل خطتك، وسننسحب من الضفة الغربية. لقدّم الحسين صبيحة اليوم التالي إلى القدس ووقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، ولتمت تصفية منظمة التحرير، لكن شاء حسن حظنا، ألا توافق إسرائيل على الخطة".

Alan Hart, Arafat, London 1984 p.357.

خطة الاتحاد الفدرالي-والتي تضمنت مقدمة أيديولوجية حول تحرير فلسطين من أيدي الصهاينة- فقد وجدت غولدا مائير الظرف مناسباً لتوجيهه المديح للحسين، فقالت أمام أعضاء الكنيست:

إسرائيل تنظر بإيجابية إلى الاستقرار الداخلي السائد في الأردن، وتنظر أيضاً بإيجابية لتحفظ الأردن عن الانضمام إلى الجبهة الشرقية. وهذا الامتناع يخدم المصالح الأردنية، ويجعل من الصعب استئناف الأعمال العدائية في المنطقة (١٤).

ونفت غولدا مائير في هذا الخطاب نفياً قاطعاً ما زعمته المنظمات: من أن خطة الاتحاد الفدرالي هي "خطة أردنية إسرائيلية"، وقالت: المنظمات الفلسطينية إلى الملك الحسين بأن الخطة، هي نتاج لاتفاق بينه وبين ايغال ألون، لا أساس لها أبداً من الصحة. وقد أعربت غولدا مائير في لقائها مع الملك، فيما بعد، عن استيائها لعدم إعلامه، إسرائيل مسبقاً بالخطة (١٥).

ورغم كل ذلك، لم تتغير وجهة نظر المنظمات الفلسطينية تجاه خطة الفدرالية، لقد رفضت المنظمات الخطة وألصقت بها وصمة المؤامرة الإسرائيلية. لقد قدمت اللجنة السياسية لمنظمة التحرير اقتراحاً شديداً للهجة إلى المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد بين السادس والثاني عشر من نيسان ١٩٧٢ في القاهرة، جاء فيه:

١٤-خطابات الكنيست ١٦ اذار ١٩٧٢ ص ١٨٤٢-١٨٤٣.

١٥-من البروتوكولات الإسرائيلية حول لقاء غولدا والملك الحسين في ٢٢ آذار ١٩٧٢.

خطة الحسين-ألون تمنح عدونا شرعية سياسية جديدة-لتهويد وطننا المحتل، وتوسيع سلطته فيه وفي الضفة الشرقية، إن مواجهة خطة الحسين-ألون، تتطلب تفهما واضحا لمهام النضال في المجال الفلسطيني، الأردني والذي يركز إلى تمييز أهداف الامبريالية والصهيونية وحلفائهما. (١٦).

لقد تم إلصاق مسمى "خطة الحسين-ألون" بخطة الحسين الفدرالية، بسبب المقابلة التي منحها ألون لجريدة معاريف، وحاول فيها تخفيف حدة الانتقادات التي وجهتها غولدا مائير للخطة، ففي معرض رده على سؤال حول الفرق القائم بين خطة ألون، وخطة الحسين، قال: "على صعيد بنية الحكم للقطاع الأردني الفلسطيني لا يوجد هناك تعارضات مطلقة، والتعارض يقوم على أرضية الفهم الإقليمي. في حدود الدولة" (١٧)

١٦-قرارات المجلس الوطني الفلسطيني-العرب-إسرائيل ٣-٤ ص ١٩٠. وفي كتابه فلسطيني بلا هوية ص ١٤٤ يقول أبو إياد أن حركة فتح قررت صيف ١٩٧٢ إقامة جهاز في الأردن، وقد تم تعييني مسؤولا عنه.

١٧-لقد حضر المؤلف اللقاء بين ألون والمراسلة الصحفية لجريدة معاريف، هذا ولم يتطرق ألون لخطة الفدرالية أبدا، لكن وفي أعقاب إعلان غولدا مائير بيانها أمام الكنيست، أرسل الوزير إلى المؤلف، بوساطة مساعده حاييم براون إضافة كتابية أعدت لنشرها خلال المقابلة بشأن الاتحاد الفدرالي الذي اقترحه الحسين-معاريف ٢٤ آذار ١٩٧٢.

كانت الجملة التي أطلقها ألون خلال المقابلة حول عدم وجود تعارض بين خطتي ألون والحسين على صعيد بنية السلطة، كافية تماما لخصوم الحسين، كي يعتبروا خطة الفدرالية بمثابة "مؤامرة" مدبرة بين الحسين وألون، هذا في الوقت الذي رفض فيه ألون نفسه الخطة بالقول: "يجب رفضها قبل أن تولد أو هام في عمان أو نابلس".

اعتاد الرئيس المصري الراحل، جمال عبد الناصر أن يقول أمام الممثلين الأجانب، أنه تلقى عرضا للاجتماع مع غوريون، لكنه رفضه، خشية أن يتم اغتياله من قبل أحد الفلسطينيين. ورغم أن الحسين حرص على عدم الإلحاح إلى هذا الاحتمال، كي لا يبدو في صورة الملك غير الشجاع، إلا أنه ورغم الشجاعة التي أبداه إزاء جميع محاولات الاغتيال والمؤامرات التي دبرت ضده، أخذ بعين الاعتبار عامل المعارضة الفلسطينية. ولم يجد حرجا من اللقاء مع الممثلين الإسرائيليين رغم محاولات منظمة التحرير وأبواق الدعاية العربية الإعلان عن ذلك.

لم يكن كل ما ينشر بهذا الصدد صحيحا، وكانت هناك العديد من المبالغات، مثل النبأ الذي نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية عام ١٩٦٦ حول إجراء لقاء بين الملك الحسين وليفي أشكول، والحقيقة هي أن أشكول لم يجتمع بالحسين أبدا، والملك الحسين لم يقطع اتصالاته مع إسرائيل أبدا، وعلى أعلى المستويات، لكنه حرص دائما على ألا يخرج عن السرية، ورفض جميع التسويات التي تتطلب منه الكشف عن هذه المقابلات.

لقد أدرك الحسين، أن تاريخ الأردن هو تاريخ انقلابات فاشلة، ورغم ذلك، عكس هدوءا تاما على مظهره الخارجي في رده على المحاولات، المتكررة لاغتياله، والإطاحة به.

ويقول الجنرال جيمس لونت -أحد كبار الضباط البريطانيين الذين عملوا في الجيش العربي: إن المعثرات من محاولات الاغتيال جرت ضد الحسين، وأضاف في الكتاب الذي ألفه: "يبدو الحسين هادئاً جداً بشأن سلامته الشخصية، بيد أن حمايته تسبب الكثير من المتاعب لأجهزة الأمن" (١٨). وقد امتنع الضابط المذكور عن القول في كتابه أنه وفي العديد من الحالات تم إحباط عمليات اغتيال، بفضل المعلومات التي وردت من الخارج. وتحاول منظمة التحرير إرجاع بعض الفضل في نجاة الحسين من الاغتيال، إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، حيث يقولون: إن عرفات تدخل شخصياً، من أجل عدم المساس بالملك. لقد قام ألان هارت -كاتب سيرة حياة عرفات- بمررد هذه الرواية التي لا أساس لها من الصحة.

هاتف الحسين إلى السادات في كامب ديفيد:

لم يخف زعماء منظمة التحرير نيّتهم في الإطاحة بالحسين والسيطرة على الأردن. ويقول الدكتور هنري كيسنجر: أن ممثله الجنرال ورنون وولترس، اجتمع في الثالث من تشرين الثاني ١٩٧٣، في الرباط، مع ممثل شخصي لعرفات، والذي قدم إليه شروط المنظمة للتفاوض مع إسرائيل: "الإطاحة بالحسين، وضم الأردن إلى الدولة الفلسطينية" (١٩).

كان الملك الحسين على علم بنوايا منظمة التحرير آنفة الذكر، لكنه بذل قصارى جهده، للحيلولة دون الصدام السياسي العلني معها: ووجد نفسه بحاجة إلى

James Lunt, Hussein of Jordan p.326. - ١٨

Henry Kissinger, Years of Upheaval .p.1037. - ١٩

دعم الدول العربية، لذا، حاول أن يسير، على الأقل في تصريحاته العلنية، على نفس الخط العربي العام، بشأن القضية الفلسطينية، وهكذا، تم تحديد المعايير التي ينتهجها الحسين في جميع المفاوضات المحتملة.

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧، نجح الحسين في إقناع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بأنه هو وحده المؤهل لاسترجاع الأراضي المحتلة عبر الأميركيين والحيولة دون اسرألة الضفة الغربية.

وبعد عشر سنوات-عام ١٩٧٧-قال الحسين: في لقائه بوزير الخارجية الإسرائيلي موشيه ديان: "لا أعتزم القيام بأي مبادرة تجاه الفلسطينيين" (٢٠)، فليفعلا ما يريدون أنا أستطيع العيش بدونهم".

ورغم هذه الألفاظ الحادة، إلا أن الحسين ترك المجال مفتوحا أمام نفسه للتدخل، حيث قال: "أنا أشعر بأن من واجبي تقديم المساعدات للفلسطينيين في الضفة الغربية، وعندما يتوجهون إلي فسوف أستجيب لتوجههم، لكنني لست ممثلهم، ولن أفرض نفسي عليهم" (٢١).

إن العبارة الأخيرة التي قالها الحسين، هي النظرية التي يحملها الحسين، بشأن الفلسطينيين: "إذا توجهوا إلي سأستجيب لهم". ومن الجدير بالذكر أن الحسين لم ينتظر ردا من الفلسطينيين بعد سنة واحدة فقط-عام ١٩٧٨- عندما جلس الرئيس المصري أنور السادات مع مناحم بيغن في كامب ديفيد للتفاوض، وسارع للاتصال

٢٠-موشيه ديان : للأبد سنعيش على الحراب ص٣٦.

٢١-نفس المصدر، ص٣٧.

بالسادات هناك، وطلب الانضمام إلى المفاوضات، بيد أن السادات تحفظ على هذا الطلب (٢٢).

أدى هذا التحفظ الذي اتخذته السادات تجاه الملك الحسين، إلى دفعه للانضمام إلى جبهة الرفض، التي تم تشكيلها في بغداد لبلورة المعارضة اللازمة لمواجهة اتفاقيات كامب ديفيد، وبذلك حسن علاقاته مع منظمة التحرير. واصل السادات تحفظه لإشراك الحسين في المفاوضات حول الحكم الذاتي. وقال لاسحق رابين موضحاً أسباب ذلك:

أنا أؤمن بأنه إذا ما انضم الحسين إلى المفاوضات الآن، فإنه سيعرض المسيرة كلها للخطر، فقط من أجل أن يثبت أنه أكثر وطنية مني (٢٣).

لذلك لم تتم دعوة الحسين للمشاركة في حل مشكلة الفلسطينيين، إلا في أعقاب حصار بيروت، وخروج مقاتلي منظمة التحرير من لبنان، حين بعث الرئيس الأميركي رونالد ريغان دعوة إلى الحسين بهذا الخصوص.

وجد الحسين في هذه الدعوة، اللحظة المناسبة لاستعادة موقعه بشأن القضية الفلسطينية، منذ مؤتمر الرباط ١٩٧٤، لذا وافق على الإطلاع على (خطة ريغان)، قبل الإعلان عنها رسمياً في الأول من أيلول ١٩٨٢.

٢٢- اسحق رابين وايتان هابر، محادثات مع زعماء ورؤساء حكومات، تل أبيب ١٩٨٤ ص ٩٧.

٢٣- نفس المصدر ص ١٠٠.

وفي أعقاب المحادثات التي أجراها الممثلون الأميركيون مع الملك الحسين، أصبحوا مقتنعين تماما بأنه سيعلم عن تأييده لخطة ريغان بعد ثمان وأربعين ساعة من الإعلان عنها. (٢٤)

كان الممثلون الأميركيون على قناعة بتأييد الحسين للخطة، وبفرصها في النجاح، إلى الدرجة التي أقنعوا فيها الرئيس الأميركي بأن يعرضها هو بنفسه، ويسميتها باسمه لكن، وفي أعقاب إعلانه لها، شعر الحسين بالذعر، وبدأ يخشى ردود الفعل الفلسطينية، ولهذا السبب استدعى ياسر عرفات، وعرض عليه المشاركة في المفاوضات بشأن تنفيذ الخطة الأميركية. وقدم الحسين إلى عرفات، مسودة إعلان مبادئ مشترك جاء فيها:

الطرفان الأردني والفلسطيني يعلنان عن، استعدادهما للدخول في المفاوضات السلمية التي ستؤدي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، والمصادقة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا للمبادئ التي تم تحديدها في خطة الرئيس ريغان والتي تم الإعلان عنها في الأول من أيلول ١٩٨٢. (٢٥)

لقد أدخل ياسر عرفات بيده تعديلات على خطة الحسين، لكنه تراجع في اللحظة الأخيرة، ولم يوقع، وأعاد القلم إلى جيبه، الأمر الذي أثار غضب الحسين، وهكذا زالت خطة البيان الأردني، الفلسطيني المشترك من جداول الأعمال، وبدلا منه

٢٤- انظر نفس المصدر في الفصل-طويلة طريق السلام، الملاحظة ٢٣.

٢٥- دان شبيتان، العلاقات الأردنية ومنظمة التحرير في مرحلة جديدة (٨٢-١٩٨٤) ١٩٨٤ ص ٢٤.

نشرت الحكومة الأردنية في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٨٣ بياناً منفرداً، جاء فيه: "الملكة الأردنية تترك لمنظمة التحرير والشعب الفلسطيني أن يختار الوسائل والأساليب الخاصة بإنقاذ البلاد وتحقيق الأهداف المعلنة بالأسلوب الذي يعتبرانه صحيحاً" (٢٦).

لم تكن تلك، هي المرة الأولى، التي تتمكن فيها الضغوط الفلسطينية، من عرقلة المسيرات السياسية للحسين، في مجال العلاقات مع الولايات المتحدة أو إسرائيل، فخلال الفترة الواقعة بين ٨٢-١٩٩٢ استخدمت منظمة التحرير كوابحها مرات عديدة، لوقف اتجاهات الملك الحسين للتفاوض مع الولايات المتحدة، وفي كل مرة، قبل الحسين القضاء الفلسطيني رغم أن ذلك لم يحل بينه وبين مواصلة المناورة بين إسرائيل وسورية ومنظمة التحرير والولايات المتحدة، بناء على معيار "الأرجل الأربعة" لعرشه.

لقد أبدى الحسين خلال تلك السنوات الكثير من التقلبات، على صعيد قدرته على المناورة:

• ففي الوقت الذي كان قد وقع فيه مع عرفات على اتفاقية تنسيق سياسي بين الأردن ومنظمة التحرير، قدم إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي سلسلة من المطالب: لتقييد حركة رجال منظمة التحرير في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل.

• وفي الوقت الذي كان فيه جيشه يجري مناورة عسكرية مشتركة مع جيش الولايات المتحدة في الشمال، تحت اسم "الثعلب الماكر" هاجم الملك الولايات المتحدة، جراء

مواقفها أحادية الجانب، من النزاع العربي الإسرائيلي وقال علنا: إن هناك ضرورة لإشراك الاتحاد السوفيتي في المسيرة السلمية.

وفي الوقت الذي قدم فيه إلى إسرائيل قائمة بأسماء سبعة ممثلين فلسطينيين ممن يجب أن يشاركوا في الوفد الأردني الفلسطيني للمفاوضات مع إسرائيل، بغية الالتفاف على منظمة التحرير، وجه الملك في الخطاب الذي ألقاه في كانون الأول ١٩٨٤ انتقادات لاتفاقيات كامب ديفيد، بدعوى أنها لم تضمن مكانة لمنظمة التحرير في المسيرة السلمية.

وبينما كان الحسين يجري مفاوضات مع إسرائيل كي تسمح للبنوك الإسرائيلية بفتح فروع لها في الضفة الغربية، هاجم الملك إسرائيل، واتهمها، بأنها تدير مؤامرة للتقليل من قيمة الدينار الأردني. (٢٧)

وفيما كان الحسين يتجادل مع منظمة التحرير بشأن إشراكها في خطة ريغان، ثارت ثائثرته بسبب المعلومات التي تلقاها بشأن إجراء الدكتور هنري كيسنجر، حوارات مع منظمة التحرير، مما جعله يخرج باستنتاج مفاده، أن الولايات المتحدة تجري من وراء ظهره مفاوضات مع منظمة التحرير، مما جعله يعتقد بأن الأميركيين يعتزمون إهماله لصالح الفلسطينيين، رغم أن كيسنجر كان قد أنهى عمله

٢٧- اعتاد الحسين اتهام إسرائيل بالتسبب بتخفيض قيمة الدينار، وفي عام ١٩٨٨، وقبل أسبوعين من فك الارتباط مع الضفة الغربية، اتهم الملك إسرائيل بالتسبب بتخفيض قيمة الدينار، وفي المقابلة التي أجراها مع جريدة الشرق الأوسط في السابع عشر من تموز ١٩٨٨، اتهم الحسين إسرائيل بتدبير "مؤامرة ضد الشعب الفلسطيني باستخدام الدينار للمساس بالأردن".

في الحكومة، وكذب النبا آنف الذكر(٢٨).

التراجع المزدوج عن خطة ريغان:

اعتقد المبادرون إلى طرح (خطة-ريغان) أن الضعف الذي أصاب منظمة التحرير سيساعد الحسين في التخلص من العائق الفلسطيني على طريق التسوية مع إسرائيل. كان هذا الاعتقاد خاطئاً، لأن محاولات إزالة السرية عن المفاوضات الإسرائيلية الأردنية دفع بالحسين، إلى الاتجاه المعاكس، أي ضمان مؤخرة منظمة التحرير.

محاولات الحسين التحاور مع منظمة التحرير حول خطة ريغان التي وعد فيها الأميركيون إسرائيل والأردن بعدم تأييد إقامة دولة فلسطينية-كانت محكومة بالفشل مسبقاً.

٢٨-أعلم الملك الصحفية كارن اليوت هاوز من جريدة (وول ستريت جورنال) أن وزير الخارجية المغربي قال له أن هنري كيسنجر اجتمع بأحمد الدجاني-أحد مساعدي عرفات، وهذا لا يجوز، فقد تلقيت رسالة من الولايات المتحدة، قبل عدة أيام، دون أن تتطرق للقضاء الأميركية مع منظمة التحرير، وحينما أشار الوزير المغربي إلى أن من الجائز أن يكون كيسنجر يعمل وفقاً لرأيه الخاص، بل أو رأي الإدارة الأميركية. قال الملك وهو يغمز بعينه: أن من الجائز أن كيسنجر 'يعمل لصالح جهة أخرى'- قصد مناحم بيجن-أن هذه الرواية التي أوردتها وول ستريت بإسهاب وبتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٨٣، تدل على النوايا الحقيقية للحسين، الرامية للحرص على عدم إجراء ياسر عرفات أي مفاوضات مع الولايات المتحدة، بل أن يلجأ إلى الملك الحسين نفسه.

ففي التقرير الذي قدمه نيكولاس فيليوتس المبعوث الخاص لوزير الخارجية الأميركي: للحسين، للحصول على موافقته على خطة ريغان، حال عودته إلى واشنطن، قال: إن الملك قدم ثلاثة شروط لقبول الخطة:
«أن تلتزم الولايات المتحدة بمعارضة إقامة دولة فلسطينية.
«أن تعارض الولايات المتحدة تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

«أن تؤيد الولايات المتحدة قيام علاقة بين الضفتين الغربية والشرقية تحت زعامة الحسين.

بيد أن الرسالة الضبابية التي بعث بها الحسين، فيما بعد، جعلت وزير الخارجية الأميركي شولتز يستنتج أن الحسين يحاول دفع الولايات المتحدة باتجاه التفاوض مع منظمة التحرير للحصول على موافقتها على الخطة، وهو الأمر الذي لم يرق لوزير الخارجية الأميركي. (٢٩)

قبل أن يتم الإعلان عن خطة ريغان رسمياً، كان عرفات على علم بمحتواها، ليس من الملك الحسين، بل من وكالة المخابرات الأميركية-سي آي ايه- ويقول وليام كفاندت، إن روبرت ايمز، خبير الشرق الأوسط في وكالة المخابرات الأميركية، سلم عرفات نسخة من الخطة، عشية الإعلان الرسمي عنها (٣٠).

ويقول عرفات: إن الخطة الأصلية التي عرضت على مستشاره خالد الحسن، تضمنت فقرة حول حق تقرير المصير للفلسطينيين. بيد أن الدكتور هنري كيسنجر،

George p.Shultz. Turmoil and Triumph p.92. -٢٩

Steve Posner. Israel Undergover, Syracuse University Press. 1985.p.262. -٣٠

تدخل في الأمر مما أدى إلى استبدال مصطلح حق تقرير المصير للفلسطينيين،
بمصطلح: "حق المشاركة في تحديد مصيرهم بالتعاون مع الأردن" (٣١)

ذهبت جميع جهود الحسين وإلحاحاته للزعماء العرب، بعدم رفض خطة
ريغان، إدراج الرياح، فقد رفضوا إلحاحاته، في نفس الوقت الذي اضطر فيه عرفات،
لاجتياز مجموعة من العوائق داخل المؤسسات الفلسطينية المختلفة-المجلس الوطني
الفلسطيني، اللجنة المركزية-لنظمة التحرير، والمجلس الثوري لحركة فتح-وفشل
أمامها جميعا، في إقناعهم بتبني خطة ريغان كأساس للمفاوضات، ورغم أن عرفات
أعرب في حوار مع الحسين، عن تحفظاته على خطة ريغان، إلا أنه كان في خضم
العزلة التي اكتنفته، في تلك الآونة، يرى في الحوار مع الحسين، وسيلة لكسر
المقاطعة التي فرضتها الولايات المتحدة على منظمة التحرير، في الوقت الذي كانت فيه
ممارسات الحسين التكتيكية، ترمي للحصول على اعتراف من عرفات بأن الأردن
شريك في تمثيل الفلسطينيين، وهو الحق الذي حرم منه في مؤتمر الرباط ١٩٧٤.

مضت سبعة أشهر- من أيلول ١٩٨٢ وحتى نيسان ١٩٨٣-عبر فيها الحسين
وعرفات سلسلة من الأحداث الشخصية المأساوية، ففي كانون الأول ١٩٨٢ طرد الرئيس
السوري حافظ الأسد، عرفات وأربعة آلاف من مقاتليه من طرابلس، وفي كانون الأول
١٩٨٣، انهار الملك وأغمي عليه جراء العلاجات الزائدة عن الحد التي تلقاها للحيولة
دون إصابته بجلطة، وغاب الملك عن الوعي وبقي بين الحياة والموت، وفي أعقاب

Janet and Jone Walach, Arafat in the eyes of the Beholder. New York 1992. p.444. -٣١

استرداده لوعيه قال لجوديت ميلر مبتسما: (٣٢) "لم أشعر بأي آلام، ولم تكن لدي أي مشاكل، لقد ذهبت ببساطة إلى عالم آخر، كنت روحا حرة تحلق فوق جسدي، لقد كان ذلك لطيفا جدا في الحقيقة".

كان مقربو الملك، شديدي القلق على صحته، بيد أنه تمكن من التغلب على الأزمة في أعقاب الإجازة القصيرة التي قضها في النمسا، ورغم ذلك، لم يتمكن من التغلب على الأزمة السياسية مع منظمة التحرير، التي أرغمته على التخلي عن الخطة الأميركية، التي كانت تسلمه غالبية الضفة الغربية.

قال الملك في المقابلة التي منحها لشبكة التليفزيون (بي بي سي) في أوج محادثاته مع منظمة التحرير: إنه جرى الحديث خلال الحوارات حول قيام كيانيين في فلسطين والأردن، على أن يكون لكل منهما علم وحكومة خاصة به على أن يتم وضع شؤون الدفاع-أي الجيش والخارجية بين أيدي حكومة مشتركة خاضعة لسلطة برلمان مشترك يتم تشكيله من البرلمانين (٣٣).

لكن عرفات قدم إلى الحسين في آذار ١٩٨٣ اقتراحا، لم يؤد فقط إلى اجتثاث اقتراح الحسين وإخراج خطة ريغان منه، بل جعل مسألة إقامة الدولة الفلسطينية محورا للتعاون الأردني الفلسطيني.

Judith Miller. "King Hussein Delicate Balance" New York Times Magazine, April-٣٢
22- 1984 pp.24-71

٣٢-إذاعة راديو عمان في الرابع من كانون الأول ١٩٨٢.

ذهبت محاولات الحسين عبثا لإقناع منظمة التحرير بإطلاع عرفات على الرسالة التي تلقاها من الرئيس الأميركي، والتي وعده بها بأن يكون تجميد الاستيطان شرطا من شروط الشروع بالمفاوضات.(٣٤)

ولم يقيم المجلس الوطني الفلسطيني فقط برفض خطة ريغان، بل أيضا عمد إلى تحدي الأميركيين رغم الاستياء الشديد الذي أبداه الحسين، وقرر قبول خطة بريجنيف الخاصة بتسوية النزاع الإسرائيلي العربي(٣٥).

أفضت القيود التي فرضتها المؤسسات الفلسطينية على عرفات، في التفاوض مع الحسين، إلى تقييد الحسين أيضا، وجعلت من الصعب عليه التقدم في المفاوضات مع الأميركيين.

كان الحسين محبطا. بيد أنه لم يعرب عن إحباطه بتوجيه الاتهامات إلى عرفات ومنظمة التحرير. بل إن الأمر كان على العكس تماما.

٣٤-نقلت (وول ستريت جورنال) في الخامس عشر من نيسان ٩٨٣ فحوى الرسالة، وأفادت أن الرئيس الأميركي كتب للحسين قائلا: "لن نمارس عليك أية ضغوط للمشاركة في محادثات التسوية المرحلية حول الضفة الغربية، قبل أن يتم تجميد الاستيطان الإسرائيلي". وقد رد لورنس إيغليبرغر-نائب وزير الخارجية الأميركي بالقول: إن من المستبعد أن تكون الولايات المتحدة قد قدمت وعدا من هذا القبيل للحسين".

٣٥-تضمنت قرارات الجلسة السادسة عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في الثالث والعشرين من شباط ١٩٨٣ قرارا "يعرب عن التقدير والتأييد للاقترحات التي طرحت في خطة بريجنيف-يوفال ارنون وأريه يودفت "منظمة التحرير، هوية منظمة" ص ٢٩٤.

تضمن بيان الملكة الأردنية الخاص بوقف المحادثات مع منظمة التحرير وعدا جاء فيه: "الأردن لن يعمل بصورة منفردة، ولن يكون بديلا لأي جهة في أية مفاوضات سلمية تتعلق بحل القضية الفلسطينية".

وأضاف البيان بلهجة ناعمة: "سنبقى نحن الأردنيين والفلسطينيين، عائلة واحدة تحافظ على وحدتها الوطنية مثلما تحافظ على وجودها على هذه الأرض العربية الغالية" (٣٦)

ورغم أن هذه الأقوال كانت موجهة إلى فلسطينيي الضفة الغربية، إلا أن عرفات تمسك بها، كي يواصل حوارهِ مع الحسين.

كانت الولايات المتحدة، عام ١٩٨٣، منشغلة بالمشكلة اللبنانية، في البداية العمل على دفع إسرائيل ولبنان لتوقيع شبه معاهدة سلام-السابع عشر من أيار ١٩٨٣- ثم بنشر القوات الأميركية في لبنان، ثم سحبها في مطلع عام ١٩٨٤ في أعقاب تعرضها لهجمات سورية وفلسطينية. وقد وجد الحسين في هذا الوضع، فرصة للإعراب عن تدمره أمام الرئيس ريغان قائلا: إن الأميركيين يهملون "المشكلة الفلسطينية" بسبب الوضع في لبنان. (٣٧)

لكن الحقيقة، هي أن الأميركيين لم يتخلوا عن الأردن، فقد كانوا يفتشون عن الوسائل التي تكفل لهم إحياء خطة ريغان التي تم تجميدها بعد أن رفض عرفات

٣٦-بيان الحكومة الأردنية في العاشر من نيسان ١٩٨٣ دان شيبثان "علاقات منظمة التحرير-الأردن" ص ٦٧-٧١.

٣٧-عويد غرانوت، معريف ١٤ آذار ١٩٨٤.

تحويل الحسين التحدث باسم الفلسطينيين.

أدى انسحاب قوات المارينز الأميركية المؤلم والمخزي من لبنان، إلى دفع الأميركيين لإثبات أن هذه ليست النهاية للتواجد الأميركي في المنطقة. فالخطط الذي أعدته الولايات المتحدة لإعداد قوة انتشار سريع أردنية بإشراف وتسليح أميركيين كانت ترمي، في حقيقة الأمر، إلى خلق قاعدة إمداد لخدمتها في المنطقة إذا ما احتاجت لاستخدام القوة للدفاع عن دول الخليج.

كان اللقاء الثلاثي الذي جرى في واشنطن في شباط ١٩٨٤ بين الرئيسين ريغان ومبارك والملك الحسين. يرمي هو أيضاً، للتأكيد على أن الانسحاب من لبنان ليس نهاية المطاف بالنسبة للتواجد الأميركي في المنطقة، وليس أدل على ذلك، من صفقة الأسلحة الكبيرة التي عرضتها الولايات المتحدة على الملك الحسين.

لقد دعا الملك الحسين. عرفات، للجلوس في المقعد الخلفي (للسيارة) بيد أن عرفات سيطر على مقعد السائق. وحاول قيادة الأردن حتى في مجال العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة. فقد عمل على استغلال العرض الأميركي للأردن، بخصوص صفقة السلاح. لإقناع الملك، بعرض شروط لقبول العرض:

«يجب على الملك الحسين أن يحصل من ريغان على التزام بالامتناع عن اتخاذ حق النقض (الفيتو) خلال التصويت في مجلس الأمن الدولي حول قضية عدم شرعية المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

«يجب على الملك إقناع الرئيس الأميركي للضغط على إسرائيل للسماح لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذين يسكنون في الضفة الغربية وغزة بالسفر إلى تونس.

لقد كتب الرئيس ريغان رسالة إلى الحسين، أكد فيها معارضته للاستيطان (٣٨)، لكنه رفض قبول إملاءات منظمة التحرير التي سلمت إليه عبر الملك الحسين، بشأن الالتزام بعدم اتخاذ حق النقض في مجلس الأمن، ضد قرار شجب إسرائيل. كان ريغان واثقا من أن المساعدات العسكرية التي عرضها على الحسين ستأسره، وبدون انتظار لإتمام الصفقة، بدأ حملة في أوساط الجالية اليهودية هناك، لإقناعها بأن المساعدات العسكرية الأميركية للأردن، ستساعد على تهيئة فرص السلام بين الأردن وإسرائيل في نهاية المطاف.

وفي الثالث عشر من آذار ١٩٨٤، حضر مؤلف الكتاب اجتماع الزعامة الشابة لصندوق الجباية اليهودي، الذي عقد في واشنطن، والذي حاول ريغان خلاله إقناع الحاضرين، بأن صفقة السلاح المقدمة للأردن، ستعزز فرص المفاوضات السلمية بين الأردن وإسرائيل.

وفي صبيحة اليوم التالي، نشرت جريدة نيويورك تايمز مقالة تصف فيها غضب البيت الأبيض، للتصريحات التي أدلى بها الملك الحسين، وشجب فيها الولايات المتحدة (٣٩) كانت تلك الانتقادات الموجهة إلى الأميركيين، ترمي لإرضاء منظمة التحرير، التي كانت تنظر بقلق بالغ، إلى التقارب الحادث بين الأردن والأميركيين، دون أن تحظى هي بأي شيء مقابل، وقد استجاب الأردن لطلب منظمة التحرير، وخاطر بفقدان المساعدات العسكرية الأميركية، شريطة أن تعد الولايات المتحدة بعدم

٣٨- وولف بليتسر-جيروزاليم بوست-١٠ نيسان ١٩٨٣.

٣٩- نيويورك تايمز ١٤/٣/١٩٨٤.

اتخاذ حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار شجب إسرائيل جراء النشاطات الاستيطانية، التي تقوم بها في الضفة الغربية والقطاع.

وفي الثامن عشر من آذار، صعد الملك الحسين من مطالبته، وقال في لقاء تليفزيوني أن مجرد وقف الاستيطان لن يؤدي إلى التفاوض مع إسرائيل (٤٠) وبعد ثلاثة أيام ألقى الرئيس ريغان طلبه من الكونغرس السماح بصفقة السلاح للأردن، وهكذا خسر الأردن المساعدات العسكرية الأميركية.

تجاوز عقبات منظمة التحرير:

أدى فشل الحسين في الحصول على أسلحة أميركية مجانية، إلى دفعه للحصول على هذا السلاح من الاتحاد السوفيتي، والذي تصاحب بعناق الدب من قبل رئيس منظمة التحرير، والذي كاد أن يخنقه.

ففي تشرين الأول ١٩٨٤ عقد ياسر عرفات المؤتمر السابع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، وبذلك سبب حرجا للحسين، فقد أصبح الملك ملزما بالقدوم إلى المجلس للترحيب بأعضائه، وأن يقول في خطابه، بأنه يعترف بقرار القمة العربية الذي اعتبر منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للفلسطينيين (٤١).

٤٠-المقابلة مع شبكة سي بي اس، ونقلته معارف ١٩/آذار ١٩٨٤.

٤١-عقد المؤتمر السابع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في تشرين الثاني ١٩٨٤ واعتبر مدخلا لاتفاقية عمان الذي وقع فيما بعد بين الأردن والمنظمة ١١/نيسان ١٩٨٥.

وفي أعقاب انعقاد المؤتمر بدأت مفاوضات مكثفة بين الجانبين وقع في نهايتها في الحادي عشر من نيسان ١٩٨٥-اتفاقية للتنسيق السياسي بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير، وقد اعتبر الحسين هذه الاتفاقية بمثابة وسيلة لاستغلال ضعف المنظمة، في أعقاب الخروج من بيروت، للحصول على شرعية فلسطينية، لشاركتة في التفاوض حول القضية الفلسطينية، والذي يعتبر بمثابة إلغاء لقرار مؤتمر الرباط الذي سحب هذه الصلاحية من الحسين وأولها كلها لمنظمة التحرير، وفي نفس الوقت اعتبرت منظمة التحرير هذا الاتفاق بمثابة (اتفاقية عمل) وليس (اتفاقية سياسية) (٤٢).

وقد أكد عرفات ذلك، وقال في مستهل الجلسة: "لا نعتقد أن هناك أي احتمالات للحل السياسي على أرضية توازنات القوى الحالية في المنطقة". وقد أدى إدراك منظمة التحرير لهذا الواقع، إلى دفع عرفات للموافقة على صيغة الاتحاد الكونفدرالي بين فلسطين والأردن، وقد حاول توضيح ذلك بالقول في البيان المشترك مع يوري اندربوف، رئيس الاتحاد السوفييتي: "دولة فلسطينية واتحاد كونفدرالي". (٤٣)

٤٢-ترجم تقرير فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية للمنظمة خلال جلسة اللجنة التنفيذية في ١٨ أيار ١٩٨٥.

٤٣-نفس المصدر ص ٢٠.

وأضاف.. "بفضل هذا الاتفاق وصلت إلى بعد خمسة وعشرين كيلومترا من القدس، هذه ليست اتفاقية سيئة، فهي تمنحني في نهاية المطاف، موطن قدم على الحدود" (٤٤).

لم يكن الود المشترك هو الذي دفع بالملك الحسين وعرفات لهذا الاتفاق، بل رغبة كل منهما في التغلب على الآخر، ولهذا السبب، زاد الحسين من عدد مقابلاته مع رئيس الحكومة الإسرائيلي، في أعقاب توقيعها على الاتفاقية مع ياسر عرفات، كما عزز شمعون بيرس من تقربه للملك، ففي عام ١٩٨٥، بحث بيرس عن صيغ لتمكين الحسين من تجاوز عقبات منظمة التحرير، التي وضعت على طريقه، وتحريره من قيود المنظمة عبر القيام بسلسلة من النشاطات السياسية المتشعبة، والحد من قوة المؤتمر الدولي، الذي التزم به الحسين، وفقا لقرار مؤتمر القمة العربي.

عرض الحسين خلال محادثاته مع إسرائيل، مطالب ترمي لتعزيز علاقة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بمملكته، لكنه حرص على عدم المطالبة بكبح جماح منظمة التحرير، بيد أنه كان بصورة عامة، يعتمد على أن تدرك إسرائيل نواياه، وتستخلص العبر اللازمة لوضع حد لمنظمة التحرير، وبهذه الروحية تمت صياغة النقاط الإحدى عشرة: التي قدمها الملك لشمعون بيرس ومن ضمنها المطالبة باتخاذ خطوات ضد الصحفيين العرب الذي يعارضونه في القدس، والمطالبة بالحد من الدعاية المناهضة

٤٤- نفس المصدر ص ٤٩.

للأردن في جامعات الضفة الغربية.(٤٥)

مكننت سرية هذه المفاوضات الأردن، من نفي ما قيل عن أن تعيين جعفر المصري رئيساً لبلدية نابلس في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٥، قد جاء بناء على توصية الأردن، بيد أن هذا النفي لم ينقذ حياته من أيدي منظمة التحرير، التي اغتالته في الثاني من آذار ١٩٨٦، رغم أنها أقامت له جنازة كبيرة.

٤٥ - M.Golan Press-The Road to Peace p.310

نسخة إنجليزية موسعة حول كتابه "بيرس" والكتاب يأخذ صورة تسجيل سيرة حياة، وهو الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في معرض تطرقنا إلى النقاط الإحدى عشرة آنفة الذكر وهي:

- أ) تعيين رؤساء بلديات موالين للأردن في أربع مدن.
- ب) إجراء تحسينات على صعيد الضرائب البلدية عبر توسيع المجال القضائي لأربع عشرة بلدية.
- ج) تحسينات في منح الاعتمادات لسكان الضفة الغربية عبر إنشاء فروع لبنوك أردنية.
- د) إلغاء ضريبة العبور على الجسور.
- هـ) إعادة النظر في عبء الضرائب المفروضة على المواطنين في الضفة الغربية.
- و) توسيع الخدمات الصحية.
- ز) اتخاذ خطوات ضد الصحفيين المؤيدين لمنظمة التحرير.
- ح) اتخاذ خطوات ضد مؤيدي منظمة التحرير في الجامعات.
- ط) وقف مصادرة الأراضي.
- ي) تجريد الاستيطان اليهودي دون توسيع أية مستوطنات قائمة.
- ك) تسهيلات في طلبات جمع شمل العائلات.

لقد تمتع الحسين بخدمات إسرائيل في السابق، والتي عارضت إشراك منظمة التحرير في أية مفاوضات سياسية، وقد حالت هذه المعارضة، دون تمكين الرئيس الأميركي كارتر، من فتح الأبواب أمام منظمة التحرير، وبالتالي استكمال منح المنظمة الشرعية التي بدأت خلال مؤتمر الرباط، واجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٧٤.

في الوقت الذي أراد فيه الحسين أن تقوم إسرائيل بتنفيذ العمل الصعب، من أجله، رفض هو الوقوف علنا أمام منظمة التحرير التي تتمتع بدعم القمة العربية، بل لقد قام بالعكس، حيث أخذ يتحدث في تصريحاته العلنية عن ضرورة إقامة دولة فلسطينية مرتبطة مع الأردن، في الوقت الذي كان فيه الإسرائيليون يدركون من خلال المحادثات معه، أنه لا يقصد ذلك.

اضطر بيرس لبذل جهود جبارة لتجسير الهوة الهائلة القائمة بين التزام الحسين بتنسيق مواقفه مع منظمة التحرير، وبين محاولة التوصل إلى اتفاق مع الحسين يؤدي إلى العثور على بديل فلسطيني للمنظمة.

كلما كانت منظمة التحرير تعلن عن استعدادها للتوصل إلى اتفاق كوندراي مع الأردن، كلما آمن الحسين، بأن هذه هي الطريق الذي يمكنه أن يستعيد فيها الحقوق التي سلبت منه في مؤتمر الرباط، وأبدى استعدادا للتعاون مع ياسر عرفات. لكن، وفي اللحظة التي اتضح له أن منظمة التحرير تحاول استغلاله للحصول على بطاقة دخول مستقلة إلى الولايات المتحدة، أعلن الحسين في التاسع عشر من شباط ١٩٨٦ عن تعليق اتفاقية التنسيق السياسي التي سبق أن وقع عليها (٤٦).

٤٦-راديو عمان ١٩/شباط ١٩٨٦.

وقد أدى هذا التعليق، إلى إشارة حماس شمعون بيرس، ودفعه لبذل المزيد من الجهود بحثاً عن الصيغة المنقذة "للمظلة الدولية" التي ستفتح الباب أمام المحادثات العلنية، بين الحسين وإسرائيل، دون أن يخاطر بالصدام مع منظمة التحرير أو الدول العربية.

وقد أعرب الرئيس المصري، حسني مبارك، أيضاً، عن رغبته في الانخراط في هذه الجهود وعرض فكرة عقد مؤتمر إقليمي، لكن منظمة التحرير رفضت الفكرة. وعرضت العديد من الأفكار الأخرى، كانت الأفكار الرئيسية الثلاثة فيها على النحو التالي:

(١) خطة شولتز: عرض وزير الخارجية الأميركي شولتز خلال لقائه في العقبة، في أيار ١٩٨٦، مع الحسين، خطة لإشراك شخصيات فلسطينية من خارج منظمة التحرير، في الوفد الأردني الفلسطيني، وقد بدأت مشاورات غير مباشرة مع إسرائيل، حول كيفية اختيار هذه الشخصيات.

وفي نهاية أيار، وفي أعقاب زيارة الحسين لواشنطن، بعث شولتز رسالة إلى شمعون بيرس، الذي كان آنذاك رئيساً للحكومة، جاء فيها:

"حدث لدينا انطباع خلال زيارة الملك الحسين لواشنطن، أنه ملتزم بالتقدم بسرعة على صعيد المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، لذا تم التوصل إلى الاقتراحات العملية التالية:

(أ) أوضحت الولايات المتحدة للأردن أنها لا تستطيع تأييد انضمام أعضاء من منظمة التحرير للوفد الأردني الفلسطيني، الذي سيتفاوض مع إسرائيل.

(ب) اتفقنا مع الملك على إجراء لقاء مع مجموعة أردنية فلسطينية، وقد وافق الملك على موقفنا القائل. إن مثل هذا اللقاء لن يشمل أسساً خاصة بالمفاوضات. وأن

المفاوضات ستجري بين إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني شريطة أن يكون الفلسطينيون مقبولين لدى جميع الأطراف (٤٧).

ومن الجدير بالذكر أن منظمة التحرير قوضت هذه الخطة.

(٢) خطة بيرس: اجتمع شمعون بيرس والملك الحسين في لندن في التاسع عشر من تموز ١٩٨٥ واتفقا على إجراء المفاوضات على مراحل، يلتقي خلال المرحلة الأولى وفد أردني فلسطيني مع مساعد وزير الخارجية الأميركي، وبعد ذلك، تعلن منظمة التحرير أنها تقبل قرار ٢٤٢، ٣٣٨، الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، وتتخلى عن ممارسة الإرهاب، ولم يبق سوى نقطة خلاف واحدة، وقد طالب الملك أن يشتمل الوفد الفلسطيني على شخصيات من منظمة التحرير. في حين عارض شمعون بيرس ذلك.

وفي إطار محاولة حل هذه النقطة، بعث بيرس سيمحا دينيتس إلى وزير الخارجية الأميركي شولتز، كي يقول له سرا: إن إسرائيل توافق على لقاء أميركي مع وفد يضم شخصيات من منظمة التحرير.

ويقول شولتز في مذكراته: أن دينيتس قال له خلال اللقاء الذي أجراه معه في بيته في الخامس من آب: أن إسرائيل ستبدي حقا احتجاجها جراء لقاء أميركي مع رجال منظمة التحرير قبل تخلي هذه المنظمة عن الإرهاب، لكنها في نهاية المطاف ستسلم بمثل هذه الخطوة الأميركية، التي ستساعد الحسين في المسار الذي ينحو إليه.

George. Shultz, Turmoil and Triumph p.460. - ٤٧

أي الكونغرالية الأردنية الفلسطينية، "مع رئيس حكومة واحد، وجيش واحد وخدمات دبلوماسية واحدة".

وقال دينيتس لشولتز: إن الحسين متشدد جدا ضد قيام الدولة الفلسطينية، وأنه يؤيد اختيار الممثلين الفلسطينيين، بيد أن هذا التفاؤل لم يكن له ما يبرره. رفضت منظمة التحرير جميع المسارات التي لا تتضمن تدخلا دوليا، أما الرئيس الأميركي ريفان فقد رفض أي لقاء مع رجال منظمة التحرير طالما لم تقبل منظمة التحرير شروط الولايات المتحدة بشأن الإرهاب، وحق إسرائيل في وجود آمن(٤٨).

(٣) خطة ميرفي: حاول مساعد وزير الخارجية الأميركي ريتشارد ميرفي خلال الفترة الواقعة بين تشرين الأول ١٩٨٥ وحتى كانون الثاني ١٩٨٦، إعداد وثيقة اتفاق إسرائيلي أردني حول الإجراءات الخاصة بالمؤتمر الدولي. اجتمع شمعون بيرس بالملك الحسين مع بداية الوساطة التي قام بها ميرفي في تشرين الأول ١٩٨٥، لقد عقد اللقاء في لندن بعد ثلاثة أيام من قيام إسرائيل بقصف قيادة منظمة التحرير في تونس في أعقاب مقتل ثلاثة إسرائيليين في قبرص. لم يتحدث الاثنان عن منظمة التحرير، بل تبادلوا وجهات النظر حول الخطابات التي يعتزمان إلقاها في جلسة الأمم المتحدة. وقد أعرب الملك الحسين في أعقاب اللقاء عن ارتياحه من العبارة الواردة في خطاب بيرس (٤٩)، والتي أشار فيها إلى الموافقة على بداية دولية للمفاوضات

Ibid pp.425-455-٤٨

٤٩-نيو يورك تايمز، ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٥.

الإسرائيلية العربية، المباشرة للجان الثنائية.

نشرت جريدة نيويورك تايمز في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٨٥ نبأ مفاده، أن بيرس والحسين اتفقا في لقائهما، على عقد مؤتمر دولي، والحقيقة، هي أنه لم يكن في تلك الآونة أي اتفاق ولا حتى مسودة اتفاق، وكان على ريتشارد ميرفي أن يبذل جهدا، طيلة ثمانين يوما من المفاوضات، حول الحد من صلاحيات المؤتمر الدولي، كي يتمكن بيرس من الحصول على موافقة حكومته.

وبناء على الصيغة التي اقترحها ميرفي سيتم افتتاح المؤتمر الدولي في جلسة مشتركة شكلية، على أن تبدأ المفاوضات المباشرة والثنائية بعدها، دون الالتزام بإعادة المشاكل

محل الخلاف للمؤتمر الدولي (٥٠).

٥٠- ويقول الدكتور نمرود نوفيك مستشار شمعون بيرس-الذي شارك في إعداد بنود الاتفاقية الإسرائيلية الأردنية-١٩٨٦: إن هذه الاتفاقية، التي كانت أساس اتفاقية لندن عام ١٩٨٧، لم تتطرق إلى القضايا الجوهرية بل اهتمت بأسس الدعم الدولي للمفاوضات المستقبلية بين إسرائيل والأردن، وقد نص البند الأول من الاتفاقية، على انعقاد المؤتمر الدولي (شكليا) بيد أن هذا البند حذف من اتفاقية لندن في نيسان ١٩٨٧.

إن الضبابية التي لفت هذا التفاهم الأردني الإسرائيلي، أتاح الفرصة لإصااق قضايا عملية في خطة ميرفي لم تطرح أصلا خلال المفاوضات بشأن المظلة الدولية التي كان من المفروض أن تظل المحادثات الأردنية الإسرائيلية.

وفي أعقاب إعلان بيرس عن التفاهم والاتفاق اللذين تم التوصل إليهما في سبعة من البنود العشر، أكثر وسائل الإعلام العربية والإسرائيلية من التنبؤ بماهية القضايا التي تم الاتفاق عليها، وقد وجدت هذه التنبؤات تعبيراً لها في العديد من الكتب، بما فيها كتاب أدم جرفينكل: Israel and Jordan in the Shadow of War والذي عدد فيه عشرة بنود في قضايا جوهرية والتي قد تكون قد برزت في قضايا غير رسمية، بيد أنها لم تكن جزءاً من الاتفاق الإجمالي الذي أنجزه ريتشارد ميرفي، والبنود هي:

أ) ستكون هناك سلطة أردنية إسرائيلية مشتركة في الضفة الغربية، بيد أن الطرفين لم يتمكنوا من الاتفاق حول الهامش الزمني لهذه السلطة المرحلية، ولا حول هدفها النهائي.

ب) قضية القدس ستبقى مفتوحة لمفاوضات أخرى، بيد أن إسرائيل وافقت على تواجدها أرمني في المسجد الأقصى ورفع العلم الأردني عليها.

ج) إسرائيل مسؤولة عن الأمن الخارجي للضفة الغربية، والأردن مسؤول عنه داخلياً، أي أن الجيش الإسرائيلي والشرطة أردنية.

د) تقوم الشرطة الإسرائيلية بحماية المستوطنات اليهودية، في حين تقوم الشرطة الأردنية بحماية المناطق العربية.

هـ) تم التوصل إلى اتفاق حول إجراءات السلطة المشتركة على جسور نهر الأردن. و) يصوت المواطنون الأردنيون في الضفة الغربية للبرلمان الأردني، ويصوت الإسرائيليون الموجودون في الضفة للكنيست الإسرائيلية.

ز) إن يتم بناء أية مستوطنات جديدة، ولا توسيع المستوطنات القائمة.

ح) تسجيل الأراضي في الضفة الغربية سيتم بشكل مشترك بين إسرائيل والأردن.

ط) تعاون أردني إسرائيلي في إدارة المياه.

ي) الاتفاق على إطار المؤتمر الدولي الذي سيشمل أيضاً الاتحاد السوفيتي بعد أن يستأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل.

شرب مساعدو بيرس الذين شاركوا في إعداد صيغة الاتفاق الأردني الإسرائيلي نخب إزالة آخر الحواجز عن طريق المفاوضات مع الأردن، وحالة عودته إلى إسرائيل، قال بيرس: "هناك تحسن في الاتصالات مع الأردن ونحن بانتظار الرد بشأن تركيبة الوفد الأردني الإسرائيلي" (٥١).

ولم يمض أسبوع واحد حتى فاجأ زيد الرفاعي الأميركيين، حينما أعلمهم أن ياسر عرفات على استعداد لقبول خطة ريغان، شريطة أن يوافق الأميركيون على تفاصيل اتفاقية التعاون السياسي بين الأردن ومنظمة التحرير، التي تم توقيعها قبل سنة، لقد كان هذا المطلب في حقيقة الأمر بمثابة الشيء ونقيضه (٥٢)، كانت مناورة عرفات موجهة في حقيقة الأمر لعرقلة كل اتفاق بين إسرائيل والأردن، ورغم ذلك، فإن هذه الخطوة لم تؤثر في مدى تفاؤل شمعون بيرس بشأن نتائج وساطة ميرفي، في الوقت الذي قال فيه اسحق رابين في نفس الشهر: "إن فرص دفع الحسين إلى طاولة المفاوضات لا تبدو لي وريدية" (٥٣).

تلقى شمعون بيرس أول إلماحة حول استحالة تنفيذ خطة ميرفي، في الرسالة التي تسلمها من الملك الحسين، والتي أعرب فيها عن تدمره من الضغوط التي تمارس عليه من قبل الأميركيين لدفعه لاتخاذ خطوة حاسمة فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل. وقال: إن الوقت ليس مناسباً لاتخاذ خطوة علنية، لكنه على استعداد للقدوم إلى إسرائيل لإجراء لقاء، وقد أعلم بيرس السفير الأمريكي بيكرنج بفحوى رسالة

٥١- وكالة الأنباء الإسرائيلية (عيتم) ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٦.

٥٢- George p.Shultz, Turmoil and Triumph, pp.459-460.

٥٣- بروتوكول من جلسة اللجنة السياسية لحزب العمل التي عقدت في الثاني من كانون الثاني ١٩٨٦.

الحسين.(٥٤)

لقد وصف الملك الحسين الأسباب التي حدثت به لتغيير مواقفه المتعلقة بوثيرة المفاوضات مثلما سبق وأن تم الاتفاق عليها بين الحسين وميرفي في لندن في السابع من كانون الثاني ١٩٨٦ في الخطاب الذي ألقاه في التاسع عشر من شباط والذي أعلن فيه عن تعليق التنسيق السياسي مع منظمة التحرير، وفاخر الملك في خطابه بنجاحه في تغيير موقف الأميركيين بشأن المؤتمر الدولي ومشاركة منظمة التحرير فيه.

كان الحسين على قناعة تامة بأنه يقوم بعمل كبير عبر شق طريق لمنظمة التحرير باتجاه المشاركة في الحوار مع الأميركيين.

وقد قال زيد الرفاعي الذي حضر اللقاء الذي جرى بين الملك الحسين وعرفات فيما بعد للصحفي الأميركي جون ووالاك: إن الملك عمداً، حال تلقيه رسالة من الرئيس الأميركي يعده فيها بتوجيه دعوة لمنظمة التحرير لحضور المؤتمر، بعد أن تعترف بقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن، عمداً إلى دعوة عرفات وزملائه لتناول الغداء على مائدته، لفاجأتهم بالإنجاز الذي حققه، وأطلع عرفات خلال الجلسة على الرسالة التي تلقاها من ريغان، فرد عرفات عليها غاضباً: "لكن الرسالة لا تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم"(٥٥).

Janet Wallach and John Wallach, Arafat in the Eyes of the Beholder pp.389-391. -٥٤

Ibid p.391. -٥٥

وحينما أوضح الحسين لعرفات أن الأردن هو الذي يمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير، لم يبد أن هذا التفسير مقنع له ولزملائه، ورفضوا المبادرة الأميركية. اعتبر الحسين مطالبة عرفات وزملائه بأن يعترف الأميركيون بحقوقهم في تقرير المصير، بمثابة مساس بصلاحيات الملكة الأردنية، في منح هذا الحق للفلسطينيين. في إطار الاتحاد الكونفدرالي الأردني الفلسطيني.

لقد أوضح عرفات، فيما بعد، سر رفضه للمبادرة الأميركية، وعزا هذا الرفض إلى جهازه الاستخباري في الضفة الغربية. وقال: "لقد حذرني رجالي في الضفة الغربية، من كارثة آخذة في الاقتراب في أعقاب اللقاء الذي عقده الملك الحسين مع بيرس. فبناء على الاتفاق بين إسرائيل والأردن، والذي أشرف عليه زيد الرفاعي. فقد تم إخراج منظمة التحرير خارج إطار مفاوضات التسوية" (٥٦)

كان انعدام الثقة بين عرفات والملك متبادلا، فالملك أيضا كان يعتقد أن عرفات كان يضر شيء ما. وقد قال الحسين إنه وافق على أن يكون هناك علم مستقل للفلسطينيين. وبرلمان وحكومة مستقلان، لكن عندما طالب عرفات بأن يكون له جيش مستقل، رفض ذلك رفضا قاطعا، بيد أن أكثر ما أثار غضب الملك: هو طرح عرفات الخاص بالتناوب على رئاسة الكونفدرالية: مرة يكون رئيسها الرئيس الفلسطيني ومرة أخرى الملك الحسين، فقد اعتبر الملك هذا الطرح بمثابة بادرة لمحاولة منظمة التحرير السيطرة على مملكته.

وفي خطابه الذي علق فيه التنسيق السياسي مع عرفات. فاخر الملك بأنه رفض اقتراح إسرائيل بشأن الحل الإقليمي. حينما عرضت عليه إسرائيل أن "تأخذ

٥٦- خطاب للحسين في راديو عمان ١٩/شباط ١٩٨٦.

إسرائيل لنفسها مساحة واسعة من الأراضي الفلسطينية قليلة السكان، وتسلم إلى الأردن المناطق الباقية المكتظة بالسكان".

وأضاف الملك: "لقد أطلقت على هذا الطرح اسم "الخيار الأردني، وقد رفضناه".

ورغم ذلك، أثارت أقوال الملك عاصفة عاتية، وقامت مظاهرات في مدن الضفة الغربية، جرى خلالها، إحراق العلم الأردني، احتجاجا على تعليق التنسيق السياسي مع المنظمة (٥٧).

لم تثن هذه المظاهرات الحسين عن محاولته خطب ود المواطنين في الضفة الغربية بأسلوب آخر-الأسلوب الاقتصادي، فقد أعلن عن خطة خمسية اقتصادية للضفة الغربية، وجعل شقيقه الأمير الحسن مسؤولا عنها، بغية تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين في الضفة الغربية:

وكي يتمكن الحسين من تنفيذ هذه الخطة كان بحاجة إلى إسرائيل لمساعدته في الحصول على موافقة البنك الدولي والحكومة الأميركية، واحتاج إليها، أيضا، لمساعدته في دعم وتعزيز الجهات الموالية للأردن في أوساط الفلسطينيين، والذين سيستطيعون، حينما يحين الوقت، أن يصبحوا ممثلين في الوفد الأردني الفلسطيني للمؤتمر الدولي، وللمفاوضات مع إسرائيل.

لقد دارت المفاوضات والمحادثات بين الحسين وممثلي الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨٦ على محور الأهداف آنفة الذكر، رغم أن هذه السنة، تذكر، على أنها السنة التي تدهورت فيها العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير.

بعد أربعة أيام من تعليق التنسيق مع منظمة التحرير، أعلن الملك تحديه لزعامة عرفات، وقال في الحديث الصحفي الذي منحه لجريدة نيويورك تايمز في الثالث والعشرين من شباط ١٩٨٦: "على الفلسطينيين أن يقرروا فيما إذا كان عرفات هو الذي سيقودهم في المستقبل؟"

وفي مقابلة أخرى أجراها الملك الحسين مع جريدة عربية، قال: "لا أستطيع إجراء مفاوضات مع منظمة فقدت مصداقيتها" (٥٨) وألح إلى بحثه عن الوسائل الكفيلة بإلغاء قرار مؤتمر الرباط الذي حرمه من التمثيل الفلسطيني.

كانت إسرائيل كلها آذاناً صاغية لتصريح الحسين آنف الذكر، وفي شهر آذار ١٩٨٦ اجتمع وزير الدفاع اسحق رابين، مع الملك الحسين في باريس، وناقش معه الطرق الكفيلة بكبح جماح إرهاب منظمة التحرير، وقد طالب رابين الملك، بقمع زعماء منظمة التحرير المتواجدين في الأردن، في حين طالب الملك، رابين، بالعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية والمؤسسية بين فلسطيني الضفة الغربية والحكومة الأردنية. وبناء على هذا الوضع، أعلن شمعون بيرس، في مقابلة تلفزيونية أن "الحسين بانتظار حدوث تغيير في زعامة منظمة التحرير" (٥٩).

في التاسع والعشرين من نيسان، رد ياسر عرفات بهجوم مضاد على الحسين، واتهمه علناً بإجراء اتصالات مع إسرائيل بغية العمل ضد "منظمة التحرير"، وقد بدا التحول الذي حدث في علاقتي الأردن ومنظمة التحرير بجلاء، في نشاطات الأردن وتصريحاته.

٥٨-السياسية، الأول من آذار ١٩٨٦.

٥٩-مقابلة بيرس مع شبكة (سي إن إن) في الأول من آذار ١٩٨٦.

وفي أعقاب قيام المجلس الثوري لحركة فتح في التاسع عشر من حزيران بإصدار بيان اتهم فيه الملك الحسين بالعمل مع الولايات المتحدة، لتدمير منظمة التحرير، أمر الملك بإغلاق خمسة وثلاثين من مكاتب حركة فتح السبعة والثلاثين الموزعة في شتى أنحاء الأردن، وصدر أمر بطرد خليل الوزير (أبو جهاد) ضابط عمليات منظمة التحرير ونائب عرفات فورا من الأردن(٦٠)، الأمر الذي أدى إلى تصعيد التوتر بين الأردن والمنظمة.

في ظل هذا الوضع، اجتمع شمعون بيرس واسحق رابين في تموز ١٩٨٦ مع الملك الحسين وزيد الرفاعي، بغية مناقشة القضايا المشتركة للدولتين، وعلى رأسها مطالبة الأردن لإسرائيل بمساعدته في الحصول على معونات مالية أميركية لتنفيذ الخطة الخمسية للضفة الغربية، وطالب الأردن منحه مليارا ونصف مليار دولار، بيد أن الأميركيين لم يكونوا قادرين على منحه هذا المبلغ، وقام الكونغرس بتخصيص مبلغ ثمانية عشر مليون دولار سنويا-أي تسعين مليون دولار للسنوات الخمسة(٦١).

أما إسرائيل، فقد أوفت بالتوقعات الأردنية منها، وأخذت تفضل الموالين للأردن في الضفة الغربية على صعيد تقديم الخدمات التي تمنحها السلطة للمواطنين، وقد تبدى هذا الوضع بأحلى معانيه، في البيان الذي أصدره وزير الدفاع اسحق رابين حول سياسة إسرائيل في الضفة الغربية، في أيلول ١٩٨٦، حيث قال: "تقوم سياسة

James Lunt, Hussein of Jordan pp.298-٦٠

٦١-ميخائيل بار زوهر، في مواجهة المناظر الوحشية ص ١٧١.

إسرائيل على تعزيز مكانة الأردن في الضفة الغربية، وضرب منظمة التحرير" (٦٢)

وبعد شهر واحد، سلم شمعون بيرس رئاسة الحكومة لاسحق شامير في إطار التناوب الرئاسي المتفق عليه، وبعد عدة أسابيع من تسلم بيرس وزارة الخارجية طرح مبادرة جديدة للتوصل إلى اتفاق مع الحسين على أساس صيغة مشتركة بشأن إجراءات المؤتمر الدولي وكيفية تجاوز المشكلة المعقدة الخاصة بمشاركة منظمة التحرير تلك المشكلة التي جعلت سفينة الحوارات التي بدأت في مطلع ١٩٨٦ تجنب.

كانت الولايات المتحدة أيضا معينة بالشروع بحوار مع الأردن بغية امتصاص التوتر القائم بينها وبين الدول العربية، على أرضية انكشاف قضية (ايرانجيت). وكانت سورية أيضا، معنية بالعثور على صيغة تتيح لها الحصول على موافقة الولايات المتحدة على عقد المؤتمر الدولي، وكان السوريون خلال هذه الفترة. قد حسنوا علاقاتهم مع الأردن.

وفي مطلع عام ١٩٨٧ عاود الأميريكيون إرسال ريتشارد ميرفي إلى الشرق الأوسط.

وفي مطلع نيسان وصل زيد الرفاعي-رئيس الحكومة الأردني إلى واشنطن حاملا رسالة بشأن ماهية المؤتمر الدولي، هذا ولم يتم إشراك منظمة التحرير في المبادرتين، ولا بالنتائج النهائية للمفاوضات، والتي تمثلت في اتفاقية لندن بين الحسين وبيرس في ١١/نيسان ١٩٨٧.

٦٢-معاريف، مقابلة رابين في التاسع عشر من أيلول ١٩٨٦.

وبعد ثلاثة أيام من إنجاز اتفاقية لندن-١٤ نيسان-تصالح عرفات مع خصومه السياسيين في منظمة التحرير، والذين رفضوا التنسيق السياسي مع الأردن، ودفع عرفات الثمن في صورة بيان تم عبره إلغاء اتفاقية التنسيق مع الأردن، إلغاء تاماً، هذا وقد سبق للحسين أن علق هذه الاتفاقية.

وفي معرض رد الأردن على إلغاء اتفاقية التنسيق بينه وبين المنظمة، وزع بياناً جاء فيه: "سنواصل بذل الجهود لعقد المؤتمر الدولي، وسنعمل على تمهيد الطريق لإشراك منظمة التحرير في أعمال المؤتمر بوصفها ممثلاً للشعب الفلسطيني" (٦٣).

اعتقد شمعون بيرس أن اتفاقية لندن التي أنجزها مع الملك الحسين تسد الطريق في وجه مشاركة منظمة التحرير في المفاوضات، نظراً لأنها نصت على أن المؤتمر سيقوم على أساس قرار (٢٤٢) الذي رفضت منظمة التحرير الاعتراف به.

لقد فسر زيد الرفاعي اتفاقية لندن تفسيراً مختلفاً، تمام الاختلاف عن التفسير آنف الذكر، ويقول: إنه في إحدى لقاءاته مع وزراء إسرائيليين، كشف عن ساعده ليريهم الندبة التي خلقتها محاولة الاغتيال التي جرت ضده إبان عمله سفيراً للأردن في لندن على أيدي الفلسطينيين، وهو لم يكن يحب منظمة التحرير.

٦٣- رد الأردن على بيان منظمة التحرير، انظر مناحم كلاين: حوار وشظايا-علاقات الأردن منظمة التحرير ٨٥-١٩٨٨ القدس ص ١٠٢.

ورغم ذلك طالب علنا بإشراك المنظمة في المؤتمر الدولي، وفسر اتفاقية لندن- التي شارك في صياغتها على أنها اتفاقية تعرض على منظمة التحرير مقعدا إلى جوار طاولة المفاوضات.

وأضاف الرفاعي: إن إسرائيل ستضطر إلى التفاوض مع منظمة التحرير أيضا في إطار مفاوضاتها مع الوفد الأردني الفلسطيني، وأن النقاشات التي سيجريها الأردن مع إسرائيل ستقتصر على وادي عربة ومنطقة نهر اليرموك، ولن يتطرق إلى المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٦٧.

لم يبد أن عرفات قد تأثر باتفاقية لندن، وفي التاسع من أيار ١٩٨٧، نشرت جريدة الشعب الأردنية رد فعل عرفات على الاتفاق، والذي جاء فيه: "إذا ما سارت الأمور على هذا النحو، فسوف ينعقد المؤتمر الدولي قبل شهر تشرين الثاني ١٩٨٧ بمشاركة منظمة التحرير". وفي نهاية المطاف، لم ينعقد المؤتمر الدولي في نهاية كانون الثاني. وعقد بدلا منها مؤتمر قمة عربي في عمان في الثامن من تشرين الثاني ١٩٨٧.

وفي الجلسة المغلقة التي عقدها مؤتمر القمة العربي تحدث الحسين بحماس كبير عن المعركة العربية لعقد مؤتمر القمة الدولي الرامي إلى كبح جماح التوسع الصهيوني (٦٤). وفي كانون الأول ١٩٨٧ اندلعت الانتفاضة التي عززت القيود التي فرضتها منظمة التحرير داخل الجماهير الفلسطينية.

الانتفاضة وانعكاساتها:

فضل الحسين فك الارتباط لأسباب أمنية: مما جعله يعلن في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٨٨، عن فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية ثم. أعلن

٦٤-الرأي، عمان ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٧.

الحسين في تشرين الأول ١٩٨٨ :

"نحن على استعداد للقدوم إلى المؤتمر في وفد مشترك مع الفلسطينيين، إذا ما طلبوا منا أن نفعل ذلك بصورة واضحة جداً" (٦٥).

ومن الجدير بالذكر، أن الملك الحسين ترك ثغرة يمكن أن ينفذ منها للتدخل حتى في خطاب فك الارتباط، حيث قال: "الأردن لم ولن يتخلى عن تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، حتى يتوصل إلى تحقيق أهدافه الوطنية إن شاء الله".
لم يكن لأحد من خارج فلسطين، ولا يمكنه أن يكون له علاقات وطيدة مع فلسطين وشؤونها أكثر من العلاقات التي يقيمها معها الأردن، أو علاقات عائلية معها" (٦٦).

هناك أساس للاعتقاد بأن الملك الحسين كان يمضي النفس بأن يتوصل إليه الفلسطينيون في الضفة الغربية، كي يتراجع عن قراره، بيد أنه لم يحدث ذلك، الأمر الذي جعله بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة وإسرائيل، طالما أنهما رفضتا التفاوض مع منظمة التحرير.

وصف سام لويس، السفير الأميركي في إسرائيل آنذاك، موقف الحسين، في كل مفاوضاته مع إسرائيل، بالقول: الحسين كان ولا يزال يعتقد أن نظامه سيتعرض للأخطار، إذا ما اجتمع علناً مع زعماء إسرائيليين، أو إذا ما أجرى مفاوضات علنية حول الضفة الغربية وغزة، التنسيق مع عرفات (٦٧).

٦٥- في مقابلة لتد كوبل-نيتلاين-٢٠ تشرين الأول ١٩٨٨.

٦٦- مناحم كلاين-حوار وشظايا-علاقات الأردن المنظمة ٨٥-١٩٨٨ ص ١٣٢.

٦٧- Samuel Lewis, the Peres Era Foreign Affairs, vol.65 No 3(American and the World-١٩٨٦, pp583-610)

لقد سيطر هذا التصور على المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين حتى صيف ١٩٩٤. ففي هذا الوقت، تحرر الحسين من القيود التي كانت تعيق خطواته، ووافق على بيان واشنطن الذي ألغى فيه حالة الحرب مع إسرائيل.

أدى تصلب إسرائيل في رفض التفاوض مع منظمة التحرير، ورغبة المنظمة في إخراج إسرائيل من المناطق المحتلة، إلى دفع المنظمة للاستعانة بالحسين، في إجراء مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل، وقد تجسد ذلك في صيغة "وفد أردني فلسطيني مشترك" للتفاوض مع إسرائيل، والذي أصبح حقيقة واقعة، حال افتتاح مؤتمر مدريد، في تشرين الأول ١٩٩١، وظل ثابتاً حتى آب ١٩٩٣، حينما اتضح للحسين، أن إسرائيل كانت تجري مفاوضات سرية من وراء ظهره مع منظمة التحرير في أوسلو. ورغم أنه ثار غضباً، إلا أنه لم يكن لديه أي خيار سوى التسليم بهذا الوضع، وفي نفس الوقت حاول ربط الفلسطينيين إليه بأسلوب آخر، عبر عقد اتفاق اقتصادي مع السلطة الفلسطينية يضمن العلاقة بين الضفتين.

وفي سبيل الحفاظ على العلاقة المتلازمة بين الوفدين الأردني والفلسطيني في محادثات واشنطن، وقبل ذلك خلال مؤتمر مدريد، قبل الحسين القيود الناجمة عن هذه الشراكة، فقد منح الفلسطينيين على الصعيد العملي حق النقض (الفيتو) الذي يمكنهم من الحيلولة دون حدوث أي تقدم على صعيد المسار الأردني توطئة للاتفاق العلني مع إسرائيل، وأبرز مرة يلجأ فيها الفلسطينيون لاستخدام هذا الحق، في تشرين الأول ١٩٩٢، فقد توصل الوفدان الإسرائيلي والأردني في محادثات واشنطن إلى تفاهم عام بشأن جدول أعمال متفق عليه، دون أن يذكر فيه مصطلح "المناطق المحتلة" في حين يتطرق إلى مصطلح "عقد سلام"، لكن الأردن اضطر للتراجع عن هذا التفاهم

تحت وطأة ضغط منظمة التحرير، رغم وجود ممثلين فلسطينيين في الوفد الأردني الذي وافق على الصيغة المذكورة.

رغب الحسين في أن يضمن في جدول الأعمال المتفق عليه مع إسرائيل، حول المفاوضات تأييد إسرائيل لوجهة نظره القائلة: إن كل اتفاق مع الفلسطينيين، يجب أن يكون مرتبطاً بطريقة ما مع الأردن.

وعندما نجح الحسين في التغلب على المعارضة الفلسطينية ووقع ممثله في المراسيم التي جرت، في واشنطن، على جدول الأعمال المتفق عليه للمفاوضات مع إسرائيل، في الرابع عشر من أيلول ١٩٩٣، حرص الملك على أن تتلازم العلاقة السياسية مع مردود اقتصادي فوري، فتم التوقيع في الأول من كانون الأول ١٩٩٣ على اتفاقية تفعيل فروع البنوك الأردنية في الضفة الغربية، وبذلك، أصبحت هناك علاقة ملموسة في علاقة الحسين مع الضفة الغربية.

الفصل السابع

العراقيل السورية

هـ الحسين: لقد أخطأ بشأن سورية، لقد افترض كيسنجر أن من الأفضل الانتظار قبل فتح المفاوضات مع السوريين حول التسوية الجزئية، حتى ما بعد الانتخابات، وها هو قرار الرباط قد دفع القضية الفلسطينية إلى رأس القائمة.

هـ رابين: الأميركيون يشعرون بالقلق جراء تقاربكم مع السوريين.

هـ الحسين: لا ضرورة للقلق، فليس كل حفلة تنتهي بالزواج، بيد أنه يجب عليكم أن تدركوا، أن القيادة السورية تصر على استعادة الجولان، أو قسم كبير منها، حتى مقابل اتفاق جزئي، وبالمناسبة، أنا أدرك أنكم تجرون مفاوضات مع الفلسطينيين، في الضفة الغربية، ويجب أن تدركوا بأنكم لن تخرجوا من ذلك بأي نتائج.

من حوار كانون الثاني ١٩٧٦

قال قائد عسكري أردني لدبلوماسي أميركي، واصفا قوة الضغوط التي تمارسها سورية على المملكة الأردنية: "سورية تسعى للضغط على الأردن على غرار الوضع في لبنان، وهي لن تسلم بانتهاج الأردن سياسة مستقلة تترك سورية خارج نطاق تأثيرها، والسوريون شديداً قلقون خشية أن يتفاوض الأردنيون والفلسطينيون مع

إسرائيل فتجد نفسها في عزلة تفقدها الجولان" (١)

لقد بدت عبارات القائد المذكور شديدة التطرف، بيد أن الحقيقة هي أن الأسد حاول طيلة السنين إثناء الحسين من التوصل إلى اتفاق منفرد مع إسرائيل. وعندما وقع الحسين على اتفاقية السلام، شن حملة شجب ضد الأردن. ويقول الرئيس الأميركي السابق، جيمي كارتر، أن زعماء أردنيين قالوا له: "إن بلادهم واقعة بين فكي كماشة دولتين ذاتي قوة عسكرية كبيرة في المنطقة، وهما سورية وإسرائيل، وأن كل دولة من هاتين الدولتين تتمتع بتأييد دولة عظمى" (٢). ولو أن كارتر تفحص أقواله بعناية أكثر لأدرك أن الزعماء الأردنيين -بمن فيهم الملك- قدروا أن إسرائيل لعبت -في حقيقة الأمر- دور قوة الموازنة للضغوط التي تمارسها سورية على الأردن.

إن معرفة الحسين لحدود قوته، كان السر في ديمومته والحفاظ على مملكته، فقد يتصرف وفقا للنصيحة التي سمعها عندما اعتلى العرش من بدوي كهل، والذي قال له: "لا تبدأ رحلة في الصحراء قبل أن تضمن أن الجمال قادرة على حمل الأحمال التي ستضعها على ظهورها". وقد سار الحسين دائما وفقا لهذه النصيحة. لقد حلم جده الملك عبد الله، في تحقيق وحدة الهلال الخصيب (٣). كما أن

١- Arthur Day, West Bank, East bank. New York 1986 p.84.

٢- Jimmy Carter, the Blood of Ahrham, Boston 1985 p.144.

٣- شهادات لسياسة الخارجية الإسرائيلية -إعداد يهوشع فرويندليخ- المجلد الثالث ص ٥٠٠، تقرير وولتر ايتان مدير عام وزارة الخارجية إلى موشيه شاريت في الثالث من نيسان ١٩٤٩.

الحسين كانت له طموحات وحدوية(٤).

لكن الملك أدرك مع مرور الزمن محدودية قوة الأردن في أية مواجهة مع أية قوة جارة (٥).

لم يأخذ الحسين القوة العسكرية فقط بعين الاعتبار، بل أخذ أيضا وسائل الضغط الأخرى السياسية والاقتصادية التي كانت سورية تمارسها ضد مملكته، وخصوصا ممارستها وعملياتها السرية ضد المملكة، وعملياتها الإرهابية ضد شخصيات وضد أهداف أردنية في شتى أنحاء العالم:

١- التهديدات العسكرية: بلغت هذه التهديدات ذروتها في أيلول ١٩٧٠، عندما اجتاحت الدبابات السورية شمالي الأردن، ولم ينسحب السوريون إلا تحت وطأة الضغوط الأميركية والإسرائيلية التي حشدت قواتها على الحدود الإسرائيلية السورية، ولم تكن آخر التهديدات السورية العسكرية للأردن.

ففي تشرين الثاني ١٩٨٠، دفع السوريون خمسة وثلاثين ألف جندي، وثمانمائة دبابة إلى الحدود الأردنية، الأمر الذي أثار رعب الأردنيين (٦).

٢- الحصار والضغوط الاقتصادية: لم ينس الحسين الحصار الذي فرضته سورية على الأردن عام ١٩٥٨، وعام ١٩٧١، ومن الجدير بالذكر، إن الارتباط الأردني

٤- Charles Johnson on the Brink of Jordan, London 1971

٥- Arthur Day, West Bank, East Bank p.83

٦- Daniel Pipes, Greater Syria, New York 1990 p.140.

الاقتصادي بسورية يتبدى في ثلاثة مجالات:

أ) الحاجة إلى ممر جوي سوري كي يتمكن الأردن من الوصول إلى أوروبا. ولا ينسى الحسين الحادث الذي وقع له في المجال الجوي السوري، عندما قامت طائرتا ميغ سوريّتان بمحاولة لاعتراض طائرته بينما كان في طريقه من الأردن إلى أوروبا. لقد بقيت هذه الحاجة الأردنية لممر جوي سوري حتى توقيع الاتفاقية مع إسرائيل (٧).

ب) الحاجة إلى معبر للبضائع من الأردن إلى البحر الأبيض كي لا يلقي بكل تجارته إلى العقبة.

ج) الحاجة إلى مياه نهر اليرموك الذي ينبع من سورية. إن اسم (سد الوحدة) الذي يطلق على المشروع الأردني السوري لإقامة سد المقرن على نهر اليرموك، هو التعبير عن الوحدة بين سورية والأردن، والذي يعبر عن القوة التي تملكها سورية، والتي تستطيع عبرها منع الأردن من التوقيع على أي اتفاق مع إسرائيل، والأردن بحاجة إلى قرض من البنك الدولي لبناء سد المقارن على نهر اليرموك، بيد أن البنك اشترط منح القرض بموافقة إسرائيل التي لها مصلحة في اليرموك بوصفها دولة ساحلية، تقوم على ساحل النهر، وقد اقترحت إسرائيل على الأردن التوصل إلى اتفاق لاقتسام مياه النهر، وقد عثر وسطاء أميركيون على (مفتاح)

The Politics of Subresion. Syria under Assad Syria and Jordan. Joseph Nevo 1986-V
pp. 149-156.

لتقسيم مياهه، بيد أن الأردن كان يخشى من أي اتفاق رسمي، بدعوى أن سورية هددتها بإلغاء الاتفاق معها بشأن مشروع السد الذي وقعته عام ١٩٨٧ (٨).

إن السدود التي أقامتها سورية على مجرى هذا النهر تمكنها من ضخ مائتي مليون متر مكعب من مياهه، في حين خصصت خطة جونسون لها تسعين ألف متر مكعب سنوياً فقط، وقد وقع الأردنيون مع سورية، على الاتفاق عام ١٩٨٧ كي لا تزيد سورية من حجم ضخها من مياه النهر، لكن الأردنيين كانوا يخشون أيضاً أن تقوم سورية بإلغاء الاتفاقية التي عقدها معهم بشأن بناء السد، إذا ما تجاوزت الحدود في اتفاقياتها مع إسرائيل (٩)، ولهذا السبب، تخلى الأردن عن قرض البنك الدولي كي لا يجد نفسه في نزاع مع سورية.

إن الخوف الذي أبداه الأردن بشأن مياه نهر اليرموك، يؤكد طبيعة الكوابح التي وضعها السوريون أمامه في كل خطوة يخطوها تجاه إسرائيل.

إن الضغوط التي مارستها سورية على الأردن بواسطة المنظمات الفلسطينية الخاضعة لها: حدت به على التراجع عن موافقته المسبقة على خطة ريغان (١٠)، بل

٨- بناء على ورقة الموقف التي تم إعدادها في مكتب رئيس الحكومة توطئة لعقد مؤتمر مدريد ٣٠/تشرين الأول ١٩٩١.

٩- Adam m. Garfinkle, Israel and Jordan in the Shadow of War pp.207-213.

١٠- بناء على حوار مع هافارد تاكر أحد مسؤولي مجلس الأمن القومي الأميركي في عهد ريغان في واشنطن، تشرين الثاني ١٩٩١.

لقد عمل الأردن خلال المحادثات التي بدأت في أعقاب مؤتمر مدريد على تكييف طريقه مع دمشق، ولم يشذ الأردن عن ذلك سوى في مشاركته بالसार متعدد الجنسيات في أعقاب مؤتمر مدريد.

٣- الحملات الإعلامية: أكثر الزعماء السوريون وأبواق دعايتهم من مهاجمة الأردن (١١).

كانت هناك أبعاد عملية لهذه الهجمات الكلامية على الأردن. ففي عام ١٩٥٧، شجعت سورية عملية التمرد التي قام بها اللواء علي أبو نوار. وفي آب ١٩٦٠ زرع العملاء السوريون قنبلة في مكتب رئيس الحكومة الأردنية هزاع المجالي. بغية اغتياله واغتيال الملك الحسين إبان زيارته للمكتب، بيد أن الحسين غير نيته مما أدى إلى مقتل المجالي بدلا منه، وفي سنوات الثمانينيات، دعا حزب البعث الأردني-الذي كان لعبة في يد حزب البعث السوري- الجماهير الأردنية إلى "إقامة حكومة ديموقراطية تقدمية في الأردن، تتعاون مع دمشق".

وبلغت تلك المؤامرات ذروتها عندما دعا الرئيس السوري إلى إسقاط نظام الحسين (١٢).

٤- الأعمال الإرهابية: اكتست المعارضة السورية لأي حوار أردني مع عرفات-والتي اعتبرها الأسد بمثابة محاولة لعزله على صعيد المسيرة السياسية-

١١- Daniel Pipes. Greater Syria. pp.138-140. يورد بايبس قائمة بجميع التصريحات السورية التي تنال من الأردن.

١٢- تحدث الأسد قبل ذلك بخمس سنوات بلغة مختلفة في عمان، فقد دعا إلى تعاون سوري أردني يؤدي في يوم من الأيام إلى الوحدة أو فدرالية-موشيه معوز-أسد دمشق، بيوغرافيا سياسة تل أبيب ١٩٨٨ ص ١٢٩.

تعبيراً عملياً في صورة سلسلة من العمليات الإرهابية التي جرت ضد أهداف أردنية في أنحاء شتى من العالم. والتي نفذتها بصورة عامة منظمات فلسطينية، تقيم مقارها في دمشق. فخلال السنوات الخمس الواقعة بين ٨١-١٩٨٥ جرت مهاجمة سفارات ودبلوماسيين أردنيين كثيرين من مدريد وحتى أثينا، ومن بوخارست وحتى دلهي ومن روما وحتى أنقرة. وفي عام ١٩٨١، أعلنت الحكومة الأردنية أنها اكتشفت مؤامرة سورية لاغتيال رئيس الحكومة الأردني: دبرها رفعت الأسد شقيق الرئيس السوري. (١٣)

وقد اتهمت سورية رئيس الحكومة الأردني آنذاك مضر بدران بأنه يعمل بأمر من وكالة المخابرات الأميركية.

وفي عام ١٩٨٥، خرج الإرهاب عن الأهداف الدبلوماسية الأردنية، حيث تمت مهاجمة طائرة أردنية في مطار أثينا، وأطلقت عدة عيارات نارية باتجاه مكاتب شركة الطيران الأردنية في مدريد.

وفي شباط ١٩٨١، أعلن رئيس الحكومة الأردني مضر بدران قائلاً: "لا يجب على سوريا أن تفرض على الأردن كيف يجب أن يتعامل مع منظمة التحرير، أو بشأن صلاتها مع الأميركيين أو على صعيد علاقاتها مع الدول الأخرى". بيد أن السنوات الخمس من الإرهاب السوري داخل الأردن، جعلت الملك الحسين يلين مواقفه تجاه

١٣- باتريك سيل "الأسد-الصراع حول الشرق الأوسط" ص ٤٥٠. يقول إن محاولة اغتيال رئيس الحكومة الأردني جرت كرد على دعم الأردن للإخوان المسلمين في سورية.

سورية، ولم يحمل الملك الحسين أي حقد للرئيس الأسد (١٤).

ازدادت التوترات بين سورية والأردن على أرضية الموقف المتناقض الذي اتخذه كلا البلدين من الحرب العراقية الإيرانية، فقد كانت لدى الحسين حوافز اقتصادية واستراتيجية تجعله يقوم بدور الوسيط بين العراق والولايات المتحدة. في حين دفعت أسباب الأسد الاقتصادية به للدوران في محور إيران، وهو الأمر الذي أدى إلى خلق صورة من صور المنافسة بينهما.

وفي أعقاب سنوات الإرهاب الخمس ضد الأردن، بدأ الحسين يشعر بالكلل. ووجد صعوبة بالغة في النضال على جميع الجبهات، فغير من موقفه تجاه سورية: ففي الرسالة العلنية التي أعلنها الحسين في تشرين الثاني ١٩٨٥ وعد الحسين بوقف المساعدات للإخوان المسلمين الذين فروا من سوريا، ووعد بطردهم من الأراضي الأردنية (١٥).

لقد عكست هذه المصالحة السورية-الأردنية أثارها على العلاقة الأردنية الإسرائيلية على الصعيد العلني على الأقل، فقد أكد الجانبان السوري والأردني خلال البيان المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة رئيس الحكومة الأردنية إلى سورية على ضرورة الصمود "في وجه الاعتداءات الإسرائيلية". وضد "الحلول الجزئية والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل".

وكان هناك من فسّر عدم تطرق البيان المشترك إلى منظمة التحرير على أنه تنصل كل من الدولتين من المنظمة. وفسر ما ورد في البيان حول المفاوضات

١٤- موشيه معوز "الأسد-أبو الهول دمشق، ص ١٨١".

١٥- نفس المصدر السابق.

المباشرة، كإعلان الحسين عن نيته قطع علاقاته مع إسرائيل وتحسين العلاقات مع سورية، بيد أن الأمر لم يكن على هذا النحو، فقد تمسك الملك الحسين بالخطوط التي توجه سياسته، وهي الحفاظ على التوازن الرباعي الذي يتبعه، وكى لا يصبح مربوطاً إلى دمشق، سعى الملك الحسين للتفاهم مع إسرائيل، وكى لا يكون مربوطاً بإسرائيل، سعى للتفاهم مع الأسد.

وكى يضطر الحسين للحفاظ على التوازن بين إسرائيل وسورية، اضطر لتخريب آمال وتوقعات الرئيس ريفان مرتين، عندما لم يف بوعده الخاص بالإعلان على رؤوس الأشهاد إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، ففي خلال المرتين اللتين اجتمع فيهما مع الأميركيين خلال شهري أيار ١٩٨٥، وتشرين الأول من نفس العام، تراجع الحسين في اللحظات الأخيرة عن الوفاء بوعده، كى لا يثير غضب السوريين.

ففى اللقاء الذي عقده فى أيار فى العقبة، مع المبعوث الأميركي الخاص ريتشارد ميرفى تم إعداد السيناريو على النحو التالي: أن يعلن الملك عن استعداده لترؤس وفد أردنى فلسطينى للتفاوض مع إسرائيل مباشرة بناء على قرار ٢٤٢ وعن استعداده لإلغاء حالة الحرب مع إسرائيل. وفى نفس الوقت كان يجب على الرئيس ريفان أن يعلن، وهو يخرج مع الحسين من البيت الأبيض، عن استعداده لتزويد الأردن بأسلحة حديثة بغية تعزيز قوته فى وجه المتآمرين عليها.

لكن الحسين لم يف بوعده، وأوضح السبب فى ذلك للموظفين الأميركيين بالقول: "إنه خشى من المكائد السورية ضده إذا ما أعلن عن استعداده لإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل أو الشروع بمفاوضات مباشرة معها" (١٦).

١٦- بناء على محادثة مع الدكتور نمرود نوفيك مستشار بيرس تل أبيب ١٩٨٦.

وفي شهر تشرين الأول ١٩٨٥، عاد الحسين مرة أخرى إلى واشنطن، ومرة أخرى خيب توقعات الأميركيين، ففي اللقاء المغلق الذي عقده مع أعضاء مجلس شيوخ أميركيين، قال: "لقد انتهت حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل". لكنه خشي من إعلان ذلك على الملأ، وبرر الحسين حاجة بلاده إلى السلاح، بضرورة التمكن من "الوقوف في وجه سورية"، هذا في الوقت الذي بدأ فيه زيد الرفاعي مغازلة السوريين. مما حدا بسورية للإعلان أن الحسين وعد بعدم عقد اتفاقية مع إسرائيل.

وفي نفس اليوم الذي ألقى فيه شمعون بيرس خطاباً في الأمم المتحدة-٢١ تشرين الأول-وأشار إلى أن المفاوضات مع الأردن ستبدأ في ظل مظلة مؤتمر دولي، وقع الأردن وسورية اتفاقية حول إجراءات المؤتمر الدولي، وهي الاتفاقية التي كانت ترمي إلى تقييد أيدي الأردن، والحيولة دون تقدمه باتجاه سلام مع إسرائيل دون سورية. وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس ريغان يحاول دفع بيرس للموافقة على تزويد الأميركيين للأردن بالأسلحة (١٧)، كي يستطيع الدفاع عن نفسه ضد الضغوط السورية، بدأت عملية المصالحة بين سورية والأردن، والتي انتهت بزيارة الحسين لدمشق.

١٧-308. M.Golan, Peres-the Road to Peace يصف جولان الحديث الذي جرى بين الرئيس ريغان وشمعون بيرس في البيت الأبيض في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٨٥، حيث أعلمه ريغان أن الحسين يطلب سلاحاً كي يقف في وجه سورية، فقال بيرس: "ليبدأ سلاماً معنا ونبدأ المفاوضات قبل وصول السلاح إليه".

ولم تأت زيارة الحسين لدمشق نظرا لأنه لم يحصل على الأسلحة الأميركية، بل تأتي لأسباب والحاحات داخلية -وخصوصا إلهامات زيد الرفاعي- للتوصل مع الأسد، إلى اتفاق حول مياه نهر اليرموك، فقد شعر الأردن بقلق كبير جدا جراء محاولات سورية تحويل نهر اليرموك، نظرا لأن هذه العملية عرضت للخطر مشروع الأردن المائي لري غور الأردن الشرقي، ولم يكن الأردن قد نسي أيام الحصار الجوي السوري، وخشي من قيام السوريين بعمليات إرهابية داخل الأردن.

وليس من المستبعد أن تكون هناك أسباب شخصية ضمن الأسباب التي حدثت بالحسين للتصالح مع الأسد، مثل:

أ- رفض الأسد بوصفه وزيرا للدفاع عام ١٩٧٠ إصدار أمر إلى سلاح الجو السوري لمساندة الدبابات السورية التي اجتاحت شمالي الأردن وبذلك أسهم في إحباط تدخل خارجي من عدة أطراف.

ب) إبان ترؤسه لسورية، رفض الأسد المشاركة في خطة القذافي لاغتيال الحسين-١٩٨٢- وقد علم الحسين بذلك فيما بعد من السفير الليبي في عمان (١٨)، فقد أمره القذافي بالتوجه إلى سورية، والحصول من عبد الحليم خدام على صواريخ أرض-جو بغية تدمير طائرة الحسين، إبان محاولتها الهبوط في المطار. وكان من المفروض أن يقوم السوريون بجلب أعضاء الخلية التي ستنفذ العملية، وعندما علم الأسد بذلك، أمر بوقف العملية التي أسماها "رعناء وطفولية".

James Lunt, Hussein of Jordan p.304-١٨

وعندما علم الحسين بهذه الرواية من السفير، تذكر أن المخابرات السورية نجحت قبل عدة سنوات في إدخال عميل إلى مطبخ القصر، كي يعمل على وضع السم له (١٩).
لقد أدى تأثير الأحداث الماضية الكثيرة، إلى الحيلولة دون قيام الحسين باتخاذ خطوات تجاه إسرائيل قد تثير غضب الأسد.

إن خشية الأسد من العزلة الدولية سواء عبر إمكانية إبرام الاتفاقيات السياسية مع إسرائيل، أو المواجهة المنفردة معها، هي التي حدت بالأسد للعمل على تأمين جناحيه الأردني واللبناني. لقد شاءت الأقدار أن تزداد التوترات على الحدود السورية الأردنية كل عشر سنوات (١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠)، كما شاءت أن يحاول الأردن كل عشر سنوات أن يمتص هذا التوتر (٧٥-١٩٨٥) ويصالح سورية، وفي عام ١٩٧٥، بعث الملك رئيس حكومته، زيد الرفاعي، إلى دمشق للشروع بالحوار والتنسيق الاستراتيجي مع سورية، إلى الحد الذي أخذ هذا الاتجاه يثير قلق الولايات المتحدة وإسرائيل في آن واحد (٢٠).

وافق الحسين والأسد في تموز ١٩٧٥ على تشكيل لجنة عليا مشتركة. لإعداد خطة وحدة بين الدولتين على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية. وقد جاءت هذه الخطوة على أرضية استياء الحسين والأسد من محاولات التفاوضات الانفرادية التي كان الرئيس السادات يقوم بها مع إسرائيل. والتي كانت

١٩- نفس المصدر السابق ص ٩٥-٩٦.

٢٠- لفتت إسرائيل في أحد اللقاءات نظر الحسين، إلى إبعاد التنسيق السياسي والعسكري الأردني مع سورية على العلاقات مع إسرائيل، وقد رد الحسين على ذلك بأن لديه تكتيكاته الخاصة به.*

بدايتها في اتفاقية سيناء عام ١٩٧٥ (٢١)، وهذا ما حدث فعلا، فقد عثر الأردن وسورية خلال السنوات ٧٥-١٩٧٧ على لغة مشتركة، إلى الدرجة التي طلب الرئيس الأسد من الحسين، أن يقنع إسرائيل بالموافقة على نشر قواته عام ١٩٧٦ في لبنان إلى خطوط معينة (٢٢).

ورغم التضامن الأردني مع الموقف السوري، ضد موقف السادات فيما يتعلق بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ مع إسرائيل وتوقيع اتفاقية السلام معها في آذار ١٩٧٩، فإن الأسد عارض أن يقوم الأردن بالانضمام إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل وفقا لمعاهدة كامب ديفيد كما فعل السادات.

٢١- موشيه معوز - الأسد - أبو الهول دمشق ص ١٢٧.

٢٢- Gideon Rafael , Distination Peace . London 1981, p.322.

يقول جدعون رفائيل أن شخصية عربية رفيعة دعت له لتسليمه رسالة إلى حكومة إسرائيل، بشأن الوضع في لبنان بغية امتصاص التوتر هناك، ومن الجدير بالذكر، أن الرقابة العسكرية لم تسمح له بذكر اسم الشخصية المذكورة، لكنه يقول في الطبعة الألمانية أن هذه الشخصية هي الملك الحسين.

وقال رفائيل للمؤلف: إن الملك الحسين طلب من إسرائيل عدم الرد على تحركات الجيش السوري في جنوب لبنان حتى النبطية.

طلب الملك من السفير الإسرائيلي أن يعلم حكومة إسرائيل بنصيحته التي تنص على أن توافق على نشر القوات السورية على بعد كبير من الحدود الإسرائيلية. ويمكننا القول، أن هذه الوساطة جرت بمعرفة الرئيس السوري، حافظ الأسد، الذي أراد بذلك ضمان عدم تدخل إسرائيل في عملية نشر جيشه في لبنان.

وفي منتصف عام ١٩٧٨ بعث الأسد وحدة كومانفو فلسطينية إلى الأردن، لتنفيذ عملية ضد إسرائيل من هناك (٢٣)، وذلك بقصد خلق استفزاز يؤدي إلى حدوث توتر بين إسرائيل والأردن للحيلولة دون انضمام الأردن إلى المسيرة السلمية التي بدأها السادات. لقد استغل السوريون التضامن العربي الشامل للحيلولة دون قيام أي دولة عربية من إجراء مفاوضات منفردة مع إسرائيل، مستندة إلى شعار "وحدة الصف العربي لاستعادة المناطق التي احتلتها إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧".

كان بندول العلاقات السورية الأردنية يتحرك من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من قمة العداء إلى قمة الصداقة.

وعد الحسين الأسد بدعم الجهد الحربي السوري المصري، لكنه لم يقبل إملاءات الأسد، ولم يفتح جبهة على طول نهر الأردن خلال حرب ١٩٧٣.

ورغم ذلك، استجاب للأسد الأسد، بشأن المؤتمر الدولي، وقد قام رئيس الحكومة الأردنية بالتنسيق مع حافظ الأسد للأجراءات الخاصة بالمؤتمر الدولي قبل أن يعقد الحسين مع شمعون بيرس اتفاقية لندن-نيسان ١٩٨٧.

أدت الصعوبات التي قامت في إسرائيل، في وجه التوقيع على اتفاقية لندن. إلى عدم تعريض الحسين لاختبار التوقعات الإسرائيلية، لكن الحسين لم ينتظر حتى توافق الحكومة الإسرائيلية على صيغة الاتفاقية حول "المؤتمر الذي لا يملك صلاحيات الفرض"، وطار إلى سورية وأعدا بأن لا يشارك الأردن في المؤتمر الدولي دون سورية والتي "تشرط مشاركتها" بأن يتم منح المؤتمر صلاحيات الحسم وفرض التسوية (٢٤).

٢٣-موشيه معوز-الأسد، أبو الهول دمشق ص ١٢٨.

٢٤-مذيع راديو دمشق ١٦ أيار ١٩٨٧، ونقلته جريدتا يديعوت ومعاريف في ١٧ أيار

١٩٨٧.

كان السفر إلى دمشق مناورة دائمة من ممارسات الحسين، خلال سني الهدوء في علاقته مع سورية، فقد فعل ذلك عام ١٩٨٧ في أعقاب الاتفاق مع بيرس، حول المؤتمر الدولي، وهكذا فعل أيضا عام ١٩٩٣ عندما حاول وزير الخارجية الإسرائيلي، دفع الأردن باتجاه إجراء مفاوضات مباشرة وعلنية مع إسرائيل.

وفي أعقاب اللقاء الذي أجراه الملك الحسين مع اسحق رابين، قام شمعون بيرس في الثاني من تشرين الثاني، ١٩٩٣، بزيارة الملك الحسين في قصره، لإجمال مبادئ البيان المشترك ولم يبد الملك مرتاحا لتردد بيرس، وخصوصا بشأن القدس، وذلك لأن بيرس كان يخشى من أن يمس التزام إسرائيل للأردن بالتزامها لمنظمة التحرير.

وحال انتهاء اللقاء توجه الملك فورا إلى دمشق للاجتماع بالرئيس الأسد، وقد منح الإشاعة الإسرائيلية لأنباء حول الاتفاق المرتقب، مبررا كافيا للحسين للتراجع عما تم الاتفاق عليه، بل لقد بعث وزير الخارجية الأميركي رسالة إلى إسرائيل، قال فيها، إنه لا أمل في أن يوقع الأردن على سلام مع إسرائيل دون موافقة سورية مسبقه (٢٥).

لم يفاجأ الأسد بإعلان الحسين في الخامس عشر من تموز ١٩٩٤، عن نيته الاجتماع برئيس الحكومة الإسرائيلي، بل ولم يحتج في البداية على المفاوضات التي يجريها الحسين مع إسرائيل، لأن الحسين واصل التأكيد له على أنه لن يوقع اتفاقية

٢٥- أعلم وارن كريستوفر بيرس أن الحسين لن يوقع على اتفاقية سلام مع إسرائيل قبل حدوث انفراج بين سورية وإسرائيل.

سلام مع إسرائيل، إلا في إطار اتفاقية سلام شاملة.

وحتى في أعقاب توقيعه على إعلان واشنطن واصل الحسين تقديم الوعود للأسد، بالحفاظ على الوحدة العربية في المفاوضات مع إسرائيل، بيد أن الحسين تغلب، بعد عدة أسابيع، على العائق السوري، وقرر أنه آن الأوان للتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل.

وفي أعقاب توقيع الحسين لاتفاقية السلام مع إسرائيل، في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٤، وجهت الحكومة السورية انتقادات تجاه الحسين. والتي بلغت ذروتها في تصويت سورية في الأمم المتحدة، في السادس عشر من كانون الأول ضد القرار الذي يرحب بالاتفاقية الإسرائيلية الأردنية.

لقد بقيت سورية في عزلتها مع لبنان وإيران وليبيا، مقابل جميع دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة، الأمر الذي شجع الحسين. وجعله يتخلص أخيراً من القيود السورية التي كانت تكبله.

الفصل الثامن

المحفزات الإسرائيلية

«اسحق رابين: إسرائيل لن تجلس مع منظمة التحرير حتى في أعقاب مؤتمر

الرباط.

«الحسين: أنا ملتزم بالعلاقات مع إسرائيل دون أن يكون لذلك أي صلة

بمؤتمر الرباط، لقد أيدت مصر في المؤتمر الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل
للفلسطينيين، كي تسد في وجوهكم أي طريق آخر للتفاوض، باستثناء المفاوضات مع
السادات، لأنه من الواضح لي أنكم لن تتفاوضوا مع منظمة التحرير.

من بروتوكولات الحوار في تشرين الثاني ١٩٧٥

قال الملك الحسين في الحوار الذي أجراه مع غولدا مائير في آذار ١٩٧٤:

”حتى لو لم يتم إبرام اتفاق فسوف نواصل علاقاتنا“.

وقد جاءت أقواله بعد أن رفضت رئيسة الحكومة مطلبه الخاص بالانسحاب

الإسرائيلي الفوري من غور الأردن في إطار اتفاقية فصل قوات إسرائيلي أردني. (١)

إن مقولة الحسين هذه، هي مواصلته للحوار مع الزعماء الإسرائيليين بغض

النظر عن الحزب الحاكم. وهو لم يخف ذلك عن محاوريه الإسرائيليين.

١- البروتوكولات الإسرائيلية للحوار في السابع من آذار ١٩٧٤.

لقد ألح الحسين للزعماء الإسرائيليين برغبته في مواصلة الحوار الثنائي ثلاث مرات، رغم عدم استطاعته التقدم في هذا الحوار إلى درجة التسوية الشاملة. وإضافة إلى ما قاله لغولدا مائير، ألح الحسين لرئيس الحكومة اسحق رابين. برغبته تلك-عام ١٩٧٥-، ولرئيس الحكومة مناحم بيغن-عام ١٩٧٧. ولرئيس الحكومة اسحق شامير عام ١٩٨٧-، ورغم المضايقات التي حدثت مع كل زعيم. إلا أن ذلك لم يجعله يوقف الحوار:

«الإلحاح لحكومة رابين: تحدث الحسين بغضب في الثامن والعشرين من آيار ١٩٧٥ مع الثلاثي-رابين ألون، ميرتس-نظرا لاعتقاده بأنه كان بمقدور إسرائيل الحيلولة دون اتخاذ قرار الرباط، الذي منح منظمة التحرير صلاحية الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، لو أن رابين وافق على الانسحاب من غور الأردن، مثلما طلب منه، بيد أن إسرائيل ما كانت لتستطيع الاستجابة لهذا الطلب، الذي كان سيسدل الستار على "خطة ألون"، هذا إضافة إلى أنه لا توجد أي ضمانات تؤكد أن انسحاب إسرائيل كان سيحول دون اتخاذ مؤتمر القمة العربي للقرار آنف الذكر.

وخلال اللقاء الذي أجراه مع الثلاثة، قال الحسين غاضبا: "لقد بتنا خارج الصورة، توجهوا إلى منظمة التحرير، وسنرى"، ورغم ذلك، لم يقطع الحسين العلاقات، بل تواصلت اللقاءات خلال ولاية حكومة رابين.

ولم يكثر زعماء الطرفين من الحديث عن التسوية الشاملة خلال اللقاء. بل سلطوا الحديث حول التسويات العملية بين الدولتين الجارتين. بدءا من التعديلات الحدودية في وادي عربة. وانتهاء بالتشاور حول انتخابات رؤساء البلديات في الضفة الغربية.

لقد حدثت بين الفينة والأخرى خلافات في المواقف، بيد أن الطرفين كانا ينهيانها بروحية جيدة، وبصورة مرضية للطرفين، وقد حدثت المشكلة الأولى جراء حماس إسرائيل الشديد لمساعدة مرشح الحسين لرئاسة بلدية الخليل، فقد أمر وزير الدفاع شمعون بيرس بطرد منافسه. وهو الأمر الذي أثار غضب مواطني الخليل الذين أفضلوا بتصويتهم مرشح الحسين، وقد أعرب الملك عن استيائه الشديد لطريقة معالجة إسرائيل لهذه المشكلة، بيد أنه أعرب عن ارتياحه لاستعداد إسرائيل للحد من طلعاتها الجوية على الحدود، واستجابتها لطلبه الخاص بتوجيه أمر إلى السفن الحربية الإسرائيلية بأن لا تطلق مدافعها إبان إبحارها في خليج إيلات عندما تمر بالقرب من القصر الملكي في العقبة.

كانت مجموعة القضايا التي ناقشها الطرفان متنوعة وواسعة، ولم يصبح الافتقار إلى مفاوضات حول التسوية الشاملة عائقا يثقل على الروحية الجيدة. أو على التسويات العملية التي تم إنجازها خلال اللقاءات.

لقد أدى قرار مؤتمر الرباط الذي صادر منه التمثيل للفلسطينيين، على دفع الحسين للحفاظ على قناة العلاقات مع إسرائيل، نظرا لأنه وبفضل هذه القناة، حافظ على مكانته في الضفة الغربية، تلك المكانة التي سلبها منه الزعماء العرب.

الإماحة لحكومة بيجن: تأتي الإماحة الحسين لرغبته في مواصلة الحوار مع إسرائيل في التقرير الذي قدمه وزير الخارجية موشيه ديان، حول لقائه بالحسين في ٢٢ آب ١٩٧٧، ففي أعقاب رد الحسين بالنفي القاطع على سؤال ديان. حول ما إذا كان على استعداد لاقتراح التسوية الإقليمية، فاجأ الحسين الوزير، في اليوم الثاني بدعوته للقاء جديد. وقد تساءل ديان لماذا استدعاه الحسين للاجتماع به ثانية إذا لم يكن لديه جديد؟؟ بيد أن اللقاء كان، في حقيقة الأمر. يتضمن رسالة خفية لم تقل علنا، فقد أراد

الحسين أن يقول أنه وعلى الرغم من أن الطرفين لم يتوصلا إلى أي اتفاق في الرأي. بشأن النزاع الإسرائيلي الأردني، إلا أنه لا يرغب في قطع العلاقة مع إسرائيل(٢): بل يرغب في مواصلتها، ولهذا السبب تواصلت الاتصالات بين الطرفين على عهد حكومة بيغن، هذا رغم أن غضب الملك الشديد على اتفاقيات كامب ديفيد حال دون إجراء لقاءات على أعلى المستويات.

«الإلماحة إلى حكومة شامير: موافقة الحسين على لقاء رئيس الحكومة اسحق شامير في الثامن عشر من تموز ١٩٨٧-رغم رفض شامير المصادقة-على الاتفاقية التي توصل إليها الحسين وبيرس بشأن المؤتمر الدولي، تعتبر بمثابة دلالة قاطعة على رغبته في مواصلة الحوار الثنائي مع إسرائيل.

لم يمتنع الحسين عن لقاء تموز، رغم أن شامير قال قبل ثمانين يوما "لا" للاتفاق الذي تم في نيسان، ولم يطرح الملك خلال اللقاء الذي تم في لندن، موضوع الاتفاق أبدا، وألمح بذلك إلى أنه لم يفقد مصلحته في قناة الصلة المفتوحة مع إسرائيل.

ترى ما الذي كان يحفز الحسين على التفاوض مع إسرائيل؟؟ ولماذا حافظ على قناة الاتصال الإسرائيلية رغم العراقيل والكوابح السورية؟؟ والفلسطينية، والعربية الشاملة؟؟ وما الأسباب التي تطلبت وجود الحوار الإسرائيلي الأردني على أعلى المستويات؟؟ الأسباب هي على النحو التالي:

٢-موشيه ديان للأبد سنعيش على الحراب ص٣٥-٣٦.

*بوليصة تأمين إسرائيلية:

مكسب الحسين من هذه المفاوضات تمثل في إطالة نفاذ مفعولية الالتزام الإسرائيلي بأن تحترم إسرائيل السيادة الأردنية.

كان الحسين يدرك أنه حينما اتخذت إسرائيل موقفا إلى جانبه لـ عام ١٩٧٠، كان هناك من بين زعمائها من اقترح أن يتيحوا الفرصة للمنظمات للسيطرة على الأردن، وبالتالي حل مشكلة الوطن الفلسطيني، والحسين يدرك أن أصحاب وجهة النظر آنفة الذكر هم قلة، لذا بذل قصارى جهده، كي يوضح لكبار الزعماء الإسرائيليين، إنه لا يجب الشعور باليأس من أن يأتي اليوم الذي سيتمكن فيه من التخلص من الكوابح والمعوقات الفلسطينية والسورية. ومن ثم التوصل إلى سلام مع إسرائيل.

ولم ينس الملك أن موشيه ديان عرض عليه في تموز ١٩٧٢، اقتراحا جديا لإبرام اتفاقية أمنية متبادلة بين إسرائيل والأردن تلتزم إسرائيل بموجبها بتقديم المساعدة العسكرية للأردن، مقابل التزام الأردن بالامتناع عن المشاركة في أي شراكة عسكرية مضادة لإسرائيل(٣).

ورغم أن الحسين رفض العرض، إلا أنه أدرك أنها هي الخط الموجه لسياسة إسرائيل لذا رغب في الحفاظ على هذا الخيار، حتى بدون اتفاقية موقعة.

وحاول الحسين في الحوار الذي أجراه مع غولدا مائير في آذار ١٩٧٤ لتعزيز

٣- هناك وصف مفصل لاقتراح ديان بشأن الاتفاقية الأمنية، في باب "إسرائيل تحافظ على سيادة المملكة الأردنية".

هذا الاتجاه الإسرائيلي، بقوله: "توجد مصلحة للأردن يجب أن تكونوا معنيين بها. وهي منع السوريين والعراقيين من السيطرة على الفلسطينيين".

لقد أدت فكرة المصلحة المشتركة إلى إضفاء أجواء ودية على محادثات الملك مع كبار المسؤولين الإسرائيليين على الرغم من أن الإسرائيليين سلموا بحقيقة أنه لم تتوفر بعد الظروف والشروط المشتركة للتوصل إلى اتفاق سياسي علني بين الطرفين، لذا لم يمتنع الملك عن لقاء رئيس الحكومة الإسرائيلي في كانون الثاني ١٩٩١ كي يضمن أن جيشي إسرائيل والعراق سيحترمان سيادة الأردن وسلامة أراضيها الإقليمية.

لقد أدرك الحسين، أن تعاونه مع العراق، والمساعدات التي قدمها لطائرات التجسس العراقية على الحدود الإسرائيلية. تثير غضب إسرائيل، ورغم ذلك، لم يكن يرغب في أن يخسر بوليصة التأمين التي حصل عليها من إسرائيل، لذا، طلب خلال لقائه مع رئيس الحكومة الإسرائيلي عشية حرب "عاصفة الصحراء" أن تأخذ إسرائيل بعين الاعتبار ضرورات الأردن السياسية، كي يضمن لنفسه تأييدا إسرائيليا. إذا ما حاول الجيش العراقي المساس ببلاده في ساعة الأزمة.

ولم يكن الحسين يرغب في أن تقدم أية جهة ما التزاما علنيا للدفاع عن الأردن، لكن ومن أجل أن يشعر بالطمأنينة، كان بحاجة لضمانة فعالة في حالة تعرض حكمه للمضايقات، لذا أراد أن يمسك بين يديه الخيار المفتوح بشأن الاستعانة بقوة خارجية.

*كبح جماح منظمة التحرير:

عمل الأردن حتى أيلول ١٩٩٣ على كبح منظمة التحرير، والحيولة دون أن تصبح ممثلا وحيدا للفلسطينيين. ولأسباب عربية داخلية لم يستطع الأردن أن يطالب

بحق التمثيل الوحيد للفلسطينيين علنا، وخصوصا في أعقاب قرار الرباط ١٩٧٤ الذي اعترف بالمنظمة ممثلا وحيدا للفلسطينيين.

لم يكن عند الحسين أي مانع من أن تقوم إسرائيل بمعارضة المنظمة، لأن معارضتها هي التي سدت الطريق في وجه منظمة التحرير إلى مؤتمر جنيف ومؤتمر مدريد، وأرغمت الفلسطينيين آنذاك على السير في ظل الأردن.

كما أنه شهد في الماضي المعارضة الشديدة التي كانت إسرائيل تبديها لمنظمة التحرير، وكان يضع في حسابه أن تؤدي المفاوضات الإسرائيلية المباشرة، مع المنظمة إلى حرمانه من ورقة المساومة، وتخفيف مدى روابطها مع الأردن.

لقد اضطرت منظمة التحرير للجوء إلى الحسين، طالما لم تكن قادرة على التفاوض مباشرة مع إسرائيل، وعندما عين ايغال ألون مديرا لوزارة الخارجية البروفيسور شلومو افنيري، الذي سبق له أن نشر كتابا حول ضرورة إقامة دولة فلسطينية، تلقت إسرائيل تساؤلا من الأردن يقول: هل يعني هذا التعيين حدوث تغيير على موقف إسرائيل^(٤).

تخلى الحسين عن فكرة الممثل الوحيد للفلسطينيين التي حمل لواءها منذ توليه مقاليد الحكم، ورغم ذلك، كان ينظر بقلق بالغ إلى تمزق مكانة منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين، وذلك خوفا من أن يأتي اليوم الذي تطالب فيه المنظمة أيضا، بحق تمثيل الفلسطينيين الموجودين في الأردن.

ورغم أن الحسين، كان يصل بين الفينة والأخرى إلى اتفاقيات مع المنظمة،

٤- بناء على حديث مع اللواء احتياط شلومو جازيت، والذي قال إن السؤال وجه إبان عمله كرئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية.

إلا أن الشائعات التي كانت تروج حول وجود نية أميركية أو إسرائيلية للتفاوض مع المنظمة، من وراء ظهره أو دون إشراك الأردن، تشير قلقه ولعل من نافل القول أن نشير إلى أن الاتفاق بين إسرائيل والمنظمة في أواسط أيلول ١٩٧٨.

ومن الجدير بالذكر، أن التوتر الذي ساد بين الحسين وحكومة كارتر يعود بصورة رئيسية إلى رغبة هذه الإدارة في تبني قيام كيان فلسطيني. وقد شعر بخيبة أمل مرة، جراء عدم تمكن إسرائيل من التصدي لمثل هذا التوجه، ولربما كان استياؤه آنف الذكر، هو الذي جعله يرفض عام ١٩٧٨، إجراء لقاء بين شقيقه الأمير الحسن وبين ايغال يادين نائب رئيس الحكومة (٥).

وقد أعرب الحسين عن ارتياحه للتصريح الذي أدلى به وزير الدفاع آنذاك، اسحق رابين. والذي قال فيه: "سياسة إسرائيل تلتقي مع مصلحة الأردن في إبعاد منظمة التحرير وتعزيز مكانة الأردن في الضفة الغربية" (٦).

ولم يكن الملك مرتاحاً لموافقة إسرائيل على لقاء إسرائيلي فلسطيني في القاهرة-عام ١٩٨٩- والذي أخرج- بصورة عملية-الأردن من الصورة، وأدى إلى تخفيض استمرارية ومستوى المحادثات بين إسرائيل والأردن.

لم يعرب الأردن عن احتجاجه لعدم إشراكه في النقاشات الرامية إلى اختيار الوفد الفلسطيني الذي سيجري المفاوضات حول الحكم الذاتي. رغم أن اتفاقيات كامب ديفيد وعدته بإشراكه في بعض المفاوضات الرامية لتشكيل الوفد. وقد أعرب الأردن عن

٥- بناء على حديث مع وزير الخارجية موشيه ديان في آب ١٩٧٨.

٦- مقابلة في جريدة معاريف في ٢٩ أيلول ١٩٨٨.

غضبه بأسلوب ذكي، ففي الثامن من أيار ١٩٨٩، بعث الأمير الحسن-ولي العهد الأردني رسالة إلى دنيس روس، مساعد وزير الخارجية، وجه فيها انتقاداً إلى فكرة اللقاء الإسرائيلي-اللسطيني في القاهرة، بشأن الانتخابات، وأعرب عن رفضه فكرة إجراء انتخابات كبديل للتسوية (٧)، لكنه لم يتفوه بكلمة واحدة، حول محاولة إدخال منظمة التحرير من الباب الخلفي للمفاوضات مع إسرائيل.

ولم يكن الحسين بحاجة لبذل جهود لإسقاط هذه المحاولة، فقد سقطت وحدها. بل وتسببت في قيام أزمة حكومية في إسرائيل.

أدرك الحسين، أن ضرورة الحفاظ على إبقاء معارضة إسرائيل لمنظمة التحرير، يتطلب استئناف الحوار مع إسرائيل، على أعلى المستويات، ورغم ذلك، فوجئ الملك مرة أخرى في أيلول ١٩٩٣ عندما وقعت إسرائيل مع منظمة التحرير إعلان المبادئ. هذا ولم يخف الملك الحسين خلال لقائه مع رئيس الحكومة اسحق رابين في تشرين الأول ١٩٩٣ انتقاداته لهذه المسلكية، وقد حاول اسحق رابين تهدئته بالقول أن إسرائيل لن تتخلى عن العلاقات الخاصة التي طورتها مع الأردن.

*المساعدات الإسرائيلية لدى الأميركيين:

لم يكن مسمى رئيس الحكومة اسحق شامير لدى الأميركيين عام ١٩٩١ لاستئناف المساعدات الأميركية للأردن، والتي توقفت إبان حرب الخليج، ووقوف الحسين إلى جانب صدام حسين. لم تكن مسألة شاذة، فمنذ أيلول ١٩٦٣، اعتادت جميع الحكومات الإسرائيلية، أن تتوسط لمساعدته في الحصول على مساعدات اقتصادية أميركية.

٧-هناك نسخة عن الرسالة التي بعثها الأمير الحسن لدنيس روس بحوزة المؤلف.

لقد كانت إسرائيل هي (الوسيط) لدى الحكومة والكونغرس الأميركيين بالنسبة للأردن منذ عام ١٩٦٣، وعلى أرضية الطلب العلني الذي قدمه الملك إلى يعقوب هرتسوغ في إحدى لقاءاتهما.

كان الحسين يقدر هذا العون الإسرائيلي لدى الأميركيين، على الرغم من أنها كانت تعرقل عملية حصوله على أسلحة متقدمة من الأميركيين، لقد اعتمد الملك على إسرائيل أيضا إبان إجراء مفاوضات السلام، لمساعدته في الحصول على الدعم المالي الحيوي لاقتصاده، ورغم الانتقادات الشديدة التي كان الحسين يوجهها إلى اسحق شامير في تصريحاته العلنية، إلا أنه شكره في اللقاء بينهما على مساعدته للأردن (٨).

ولم تقتصر المساهمة الإسرائيلية للأردن على الجانب الاقتصادي فقط، بل تناولت الجانب السياسي أيضا، منذ عام ١٩٦٣، عندما استنجد بن غوريون بالرئيس الأميركي كيندي لمواجهة الأخطار التي تتهدد الأردن، وطلب في رسالة رسمية "الحفاظ على استقلال الأردن" (٩).

أخذت تبرز في تلك الآونة في أوساط الإدارة الأميركية اتجاهات ترمي إلى التخلص من الالتزام الأميركي باستقلالية الأردن، بيد أن إسرائيل كانت تصر على

٨-حديث بين المؤلف واسحق شامير.

٩-أقوال مساعد وزير الخارجية الأميركي فيليب تالبوت للصحفيين في واشنطن اشعنت ضوءاً أحمر أمام بن غوريون فقد قال تالبوت: "إن من المهم أن يبقى الأردن كدولة قائمة نظراً لأهميتها لاستقرار الشرق الأوسط، وبسبب علاقاتها مع الدول خارج المنطقة كالأليات المتحدة وأن يتم المحافظة على استقلالية المملكة الأردنية الهاشمية.

إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه(١٠).

كان الأردن على ثقة بقوة إسرائيل في واشنطن عندما طلب توصيتها به لدى الأميركيين لنحه مساعدات اقتصادية، وأصبح أكثر ثقة في ذلك عندما طلبت منه الحكومة الأميركية أن يلتزم بعدم اجتياز الدبابات التي سيحصل عليها منها لنهر الأردن غرباً(١١).

١٠- جاء في ورقة عمل مجلس الأمن القومي في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٦٣ ما يلي: "إن دعمنا للنظام في الأردن يقوم على إقتناعنا بأنه يعتبر دعامة للاستقرار في المنطقة، وأضافت ورقة العمل أنفة الذكر: "إن الولايات المتحدة لا تعارض قيام شبكة روابط جديدة في المنطقة، تربط بين الأردن ودول عربية أخرى"، أي أن العائق الوحيد الذي كان يحول دون موافقة الأميركيين على اتحاد الأردن مع دولة عربية أخرى، هو خشيتهم من استئناف الأعمال العدائية بين العرب وإسرائيل على أرضية تحذيرات بن غوريون.

وقد رد الرئيس كيندي على بن غوريون قائلاً: جميعنا نشعر فسي الآونة الحالية بالقلق جراء ما قد تتجم عنه التطورات الحادثة في الأردن، وأنا أدرك بوضوح، مدى الأهمية التي تعزوها للأردن، وسنبذل قصارى جهودنا للحيلولة دون ولادة وضع خطر، بيد أن قدرتنا على تقديم المساعدة لن تكون رهنا بنا فقط، بل أيضاً بكم، وفي ظل مثل هذا الوضع المماثل للأوضاع الأخرى ذات العلاقة بأمن إسرائيل ومستقبل المنطقة، من المهم أن نبقي علاقة وطيدة بيننا".

١١- تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول محادثات الحاكم هاريمان مع رئيس الحكومة ليفي أشكول ٢٥ شباط ١٩٦٥ والذي يتضمن تعهداً من الرئيس الأميركي بالحصول على التزام من الأردن بعدم اجتياز الدبابات التي ستمنحها الولايات المتحدة له، نهر الأردن.

لقد أدت المعارضة الإسرائيلية أيضا إلى تخفيض نوعية صواريخ هوك، التي زودت الولايات المتحدة الأردن بها، حيث حصل على بطاريات ثابتة وليس بطاريات متحركة مثلما طلب.

واستعان الأردن بإسرائيل أيضا عام ١٩٧٢ للحصول على قرض من البنك الدولي بغية تطوير قناة الغور الشرقية. فقد طلبت رئيسة الحكومة غولدا مائير من موشيه زنبر محافظ البنك المركزي الإسرائيلي بمناقشة رئيس البنك الدولي في الطلب الأردني، وفي أعقاب اللقاء بعث البنك وفدا إلى الأردن، وبدأت النقاشات حول الجوانب العملية للقرض (١٢).

لم تؤد المفاوضات المكثفة بين الأردن وإسرائيل خلال الفترة ٨٤-١٩٨٦. إلى حدوث انفراج. أو إلى دعم مالي للخطة الخمسية الأردنية لتطوير الضفة الغربية. لقد كانت الخطة الأردنية طموحة جدا. وتنص على اتفاق مليار دولار ونصف مليار خلال خمس سنوات. بيد أن المبلغ الضئيل الذي خصه الكونغرس الأميركي لدعم الخطة- ١٨ مليون دولار سنويا-أتاح الفرصة للأردن لإخراج الخطة إلى حيز التنفيذ. وقد أدرك الحسين أنه ما كان سيحصل حتى على المبلغ الصغير الذي حصل عليه دون توسط إسرائيل (١٣).

وعندما طالب الحسين عام ١٩٩٤. بشطب الديون الأميركية على الأردن.

١٢-محادثة مع موشيه زنبر.

١٣-وردت تفاصيل حول هذه المسألة في الفصل السابق المعوقات السورية.

والتي كانت تثقل جدا على الاقتصاد الأردني، قيل له علنا من قبل الأميركيين أن الاستجابة لمطلبه رهن بتقدم المفاوضات مع إسرائيل، وطالبوه باتخاذ خطوة درامية تؤكد حدوث انفراج حقيقي في العلاقات الإسرائيلية الأردنية (١٤).

خسر الحسين قبل تسع سنوات من ذلك، فرصة كبيرة للحصول على كميات سلاح هائلة مقابل إعلانه وهو يخرج من البيت الأبيض عن انتهاء حالة الحرب القائمة بين إسرائيل والأردن، لكن الملك لم يف بالوعد الذي قطعه، على نفسه بهذا الصدد، مما حدا بالأميركيين لتجميد الصفقة التي كانت ستعقد معه.

لقد أدرك الحسين من خلال هذه القضية مدى تأثير إسرائيل على الولايات المتحدة، ولم يستخف بشرط حكومة كلينتون، قبل الحصول على المساعدات الأميركية المطلوبة، ذلك الشرط الذي ينص على أن يثبت أولا، أنه طرأ تقدم على العلاقات الإسرائيلية الأردنية باتجاه السلام.

*وقف التوجهات الموالية لمنظمة التحرير في إسرائيل:

شعر الحسين بالقلق جراء الشعارات التي بدأ بعض الإسرائيليين يطلقها، والقائلة، "الأردن هي فلسطين"، وأصبح أكثر قلقا عندما انتشرت الدعوة في إسرائيل لإجراء مفاوضات مع منظمة التحرير وتجاوزت الفئات المتطرفة، ورغم ذلك، كان يقدر الجهود التي بذلتها إسرائيل في كامب ديفيد لضمان مكانته في أي مفاوضات للتسوية في

١٤- في أعقاب توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية طوّلست إسرائيل بالتدخل لدى الأميركيين للوفاء بوعد الرئيس كلينتون للحسين، لكن الكونغرس الأميركي تباطأ في سن قانون شطب الديون الأردنية، فطلب الملك مساعدة إسرائيل لإقناعه بتسريع الموافقة على القانون.

الضفة الغربية، فقد حرصت إسرائيل على إدراج اسم الأردن في أربعة عشر مكانا من اتفاقية الإطار التي وقعها بيغن والسادات للتسوية في الشرق الأوسط.

كان الحسين يشعر بالغضب جراء موقف السادات في كامب ديفيد، ويقول مضر بدران-الذي كان رئيسا للحكومة آنذاك- السادات اتصل هاتفيا بالحسين عشية توجهه إلى كامب ديفيد ووعده بعدم التوقيع على اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل وبعد ذلك، اتصل مرة أخرى بالحسين في لندن وأعلمه بأن المفاوضات في كامب ديفيد. آلت إلى الفشل. ودعاه للاجتماع به في المغرب، وإبان توجهه الملك إلى المغرب تم الإعلان عن توقيع الاتفاقية الإسرائيلية المصرية (١٥).

ومن الجدير بالذكر، أن أقوال مضر بدران، آنفة الذكر، تتعارض مع أقوال الرئيس المصري، أنور السادات، التي تضمنت هجوما على الأردن (١٦).

لقد ثار غضب الملك الحسين، بصورة خاصة، ضد الرئيس الأميركي كارتر، نظرا لسكوته إزاء الموقف الذي أبداه السادات تجاهه، وجراء رفض طلبه الانضمام إلى كامب ديفيد، ومن الجدير بالذكر، أن إسرائيل لم تكن شريكا في هذا الرفض، أضف إلى ذلك أن الملك شعر بالإهانة إزاء تعامل المسؤولين الأميركيين تجاهه. لذا وبدلا من أن ينضم إلى السادات في كامب ديفيد، توجه إلى بغداد للانضمام إلى جبهة الرفض المعارضة

١٥- أقوال مضر بدران المتعلقة بقضية دعوة الملك الحسين إلى كامب ديفيد قيلت للصحفية مديحة المدفع

١٦- الأهرام ١٠ تموز ١٩٨٠ أقوال السادات وردت في كتاب المدفع ص ٤٨.

Jordan, the United States, and the Middle East Peace Process 1974-1991 ص ٤٧.

١٦- الأهرام ١٠ تموز ١٩٨٠ أقوال السادات وردت في كتاب المدفع ص ٤٨.

لاتفاقيات كامب ديفيد.

والحسين، لا يستطيع أن يتجاهل حقيقة أن إسرائيل حرصت طيلة السنين في الحفاظ على مصلحة الأردن في الضفة الغربية بدءاً من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ١٩٧٨، وانتهاء باتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير ١٩٩٣.

إن تمسك إسرائيل بهذا الخط حتى في أعقاب أوسلو أثار ثائرة منظمة التحرير، ورغم ذلك، فإن إسرائيل لم تتراجع عن وعدها الخاص بالسماح للبنوك الأردنية بفتح فروع لها في الضفة الغربية وبشأن معارضة سك الفلسطينيين لعملة نقدية تحل محل الدينار الأردني داخل مناطق السلطة الفلسطينية.

*العلاقة مع القدس:

علم الحسين أن مناحم بيجن رفض خلال محادثات كامب ديفيد، اقتراح بريجينسكي-مستشار الأمن القومي الأميركي، رفع العلم السعودي على الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس (١٧)، رغم أنه كان يقدر السلطات الإسرائيلية التي منحت الأردن المسؤولية الوحيدة في التأثير على المجلس الإسلامي الأعلى في القدس. كان الملك الحسين يعلم بمدى الضغوط التي مورست على إسرائيل، كي تفضل الملك السعودي عليه، في مجال ترميم قبة الصخرة، وشعر بالكثير من القلق، جراء المحاولات الرامية إلى سلبه لقب "حارس الأماكن المقدسة في القدس"، لذا بذل قصارى

١٧- في كتاب: Zbigniew k. Brzezinsky, Power and Principle London 1983 زعم بريجينسكي أن الاقتراح تمثل في رفع علم إسلامي أو عربي على المسجد الأقصى في القدس، بيد أن أعضاء الوفد الإسرائيلي يقولون أن الحديث جرى حول علم سعودي.

جهده، لضمان حرص إسرائيل على إبقاء التأثير المتبقي له في القدس، ولا تنزعج من المضايقات التي يسببها لها في الأمم المتحدة، بشأن القدس.

وفي إحدى لقاءاته مع أبا ايوان، هاجم الحسين وزيرا إسرائيليا (موشيه ديان) جراء دعوته إلى رفع علم عربي على المسجد الأقصى، وقال: إن هذا الحل ليس كافيا، لقد خشي الحسين من فكرة العلم العربي، لأن بالإمكان أن يختفي خلفها العلم السعودي.

وكان الحسين على علم أيضا بأن ممثل منظمة التحرير في الأمم المتحدة. طالب بأن يحل مكان الممثل الأردني في النقاشات حول القدس (١٨).

قدر الحسين أن المكانة التي يحظى بها الأردن في الأماكن المقدسة في القدس تعود إلى العلاقات الخاصة التي تم تطويرها في الاتصالات مع إسرائيل. وكان الحسين يسعى للحفاظ على هذه المكانة، وقد أثمرت جهوده حقا.

فقد حظي الحسين في بيان واشنطن تموز ١٩٩٤ بذلك بصورة علنية، حيث جاء في البيان: "إسرائيل تحترم المكانة الحالية الخاصة للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وعندما تجري مفاوضات التسوية الدائمة. ستمنح إسرائيل أولوية عليا للدور التاريخي الأردني في هذه الأماكن المقدسة".

لقد حصل الحسين حقا على مكانة الأولوية، لكنه مقابل ذلك اعترف بأن مصدر الصلاحيات سيبقى بأيدي إسرائيل، وأنها هي التي تمنحه في الوقت الحالي.

١٨-رسالة ممثل فلسطيني في هيئة اليونسكو للممثل الأردني في الهيئة في الثامن من تشرين الأول ١٩٩٢.

المكانة الخاصة في القدس، وستبقى صاحب الصلاحية لذلك، في المستقبل، إبان المفاوضات حول التسوية الدائمة.

*التوازن:

خلقت المحادثات السرية مع إسرائيل الأرضية الملائمة لتسويات محدودة في مجال المساعدات الفنية، وقد ساعدت هذه المحادثات الأردن، أيضا، في الحفاظ على التوازن بين العناصر الأربعة التي تعتبر الضمانة لاستقرار الأردن وبقائه. إن كفاءة الحسين تتمثل في قدرته في الحفاظ على العوامل التي تحافظ على توازن الوضع لديه: فهو بحاجة إلى إسرائيل للضغط على المنظمة، وفي نفس الوقت، هو بحاجة للفلسطينيين، كيلا يتعرض بصورة كاملة لـ "كرم" إسرائيل، وهو بحاجة إلى سند من دولة عربية كبيرة تبرر علاقاته مع الولايات المتحدة، وهو بحاجة إلى تأييد هذه الدولة العظمى، ليس فقط كركيزة اقتصادية، بل كي تمبح-سوية مع إسرائيل- صمام أمان لمملكته إزاء ما قد يتعرض له وجودها من أخطار.

*المصلحة في الحفاظ على الحدود:

قال مسؤول أردني رفيع المستوى لممثل إسرائيل الذي اجتمع به في كانون الثاني ١٩٤٨: نحن نحافظ على الهدوء في المنطقة، وهذا حقيقي فالأردن يسهم إسهاما كبيرا في الحفاظ على الهدوء، على طول الحدود الإسرائيلية الطويلة مع الأردن، ويرجع السبب في ذلك، إلى أن الأردن يرغب في ضمان الحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية التي يجنيها جراء ذلك. فانعدام الهدوء على الحدود، يمكن أن يجبر وراء ردود فعل إسرائيلية شديدة، وبالتالي تعريض المكاسب التي جناها الأردن حتى الآن من الحوار الثنائي مع إسرائيل، نظرا لأن الهدوء الحدودي هو محك الاختبار الأساسي في العلاقة بين الطرفين.

وفي الوقت الذي كان الحسين فيه يطلق تصريحات شديدة التطرف ضد إسرائيل، كان يشعر بضرورة إبقاء اتصال دائم مع زعماء إسرائيل بغية إقناعهم بأنه يبذل جهده للحفاظ على الاستقرار الحدودي، ورغبة الحسين في الحفاظ على الاستقرار الحدودي، لم تقم على أساس الاهتمام بوضع إسرائيل، بل الاهتمام بسلامة غور الأردن الشرقي الذي بذل الأردن جهودا جبارة في تطويره.

ساعد الجيش الأردني خلال السنوات الأولى التي تلت حرب ١٩٦٧. الفصائل الفلسطينية، في صد الهجمات الإسرائيلية عليها، وكان أبرز الأحداث على هذا الصعيد هو معركة الكرامة في العشرين من آذار ١٩٦٨. فقد قام الجيش الأردني الذي تلقى معلومات من المخابرات الأميركية حول الهجوم الذي تعتزم إسرائيل شنّه. بإعلام قيادات فتح بضرورة ترك مواقعهم في الكرامة مسبقا(١٩).

أضف إلى ذلك: أن الجيش الأردني هو الذي ألحق أبلغ الخسائر بالقوة الإسرائيلية المهاجمة. ورغم أن حركة فتح نسبت إلى نفسها الانتصار في المعركة. إلا أن الحقيقة هي أن الجيش الأردني هو الذي ألحق الضرر بالقوة المهاجمة.

سرعان ما أدرك الحسين: أن نمو المنظمات الفلسطينية: تحت جناح حماية المدفعية الأردنية قد يعرض الأردن في نهاية المطاف للخطر. لذا وفي الوقت الذي اضطر سكان غور الأردن وبيسان للنزول إلى الملاجئ إبان عمليات الترشق المدفعية بين الطرفين: عمل الحسين على تشجيع الاتفاقيات المحلية لوقف النار. فقد شعر الأردن بالقلق: جراء التصعيد على طول الحدود بين الدولتين. الذي يتناقض مع المصلحة الأردنية.

١٩- أبو إياد "فلسطيني بلا هوية" ص ٩٥-٩٧.

أصبح بمقدور الأردنيين: إصلاح الخراب الذي لحق بقناة الغور الشرقية جراء القصف الإسرائيلي: كما أصبح بمقدور القرى المحيطة أن تتنفس الصعداء إثر الخطوات التي اتخذها الجيش الأردني: ضد قوات المنظمات، وقد تم إنجاز اتفاق محلي مماثل بين العقبة وإيلات في أعقاب إطلاق الفلسطينيين المسلحين صواريخ كاتيوشا من العقبة على إيلات (٢٠).

لم يتم إغلاق الحدود إغلاقاً تاماً، فقد وقعت عدة عمليات تسلل من قبل المنظمات: وقدم الأردن اعتذاره أكثر من مرة على فشله في إغلاق الحدود نهائياً، وقد برز هذا التفاهم إبان حرب ١٩٧٣، وبقيت الحدود الأردنية الإسرائيلية هادئة، رغم أن لواء أردنيا كان يخوض الحرب إلى جانب السوريين في هضبة الجولان.

٢٠-كتب لويس فلمينج، في جريدة لوس أنجلوس تايمز في الثامن عشر من آب ١٩٦٩ حول الاتفاقين السريين اللذين تم إبرامهما بين إسرائيل والأردن:

(أ) ضمن الاتفاق الأول سلامة مدينتي العقبة وإيلات، اللتين تعتبران ميناءين حيويين، لكل من الأردن وإسرائيل، وفي نفس الوقت، تعتبر كل منهما شديدة التأثر بনিরান الطرف الآخر.

(ب) تم التوصل إلى الاتفاق الثاني بعد أن قام جنود كومانندو إسرائيليون في الثالث والعشرين من حزيران بإحداث تخريب في قناة الغور الشرقية، وقد وعد الملك الحسين بضمان سلامة الحقول الزراعية الإسرائيلية على الجانب الغربي من غور الأردن وغور بيسان، مقابل موافقة إسرائيل على السماح للأردن بترميم وإعادة فتح قناة الغور. أنجز الملك الحسين الاتفاقية بسرعة تستحق الإعجاب، نظراً لأن تحويل المياه كان يهدد بفقدان الأردن للمزروعات التي باتت على وشك الحصاد، هذا إضافة إلى أن قسماً من الأرض ملك لشخصيات أردنية وفلسطينية بارزة.

وفي الوقت الذي رفض فيه الأردن، طلب عرفات السماح لكتيبة كومانندو فلسطينية باجتياز الحدود إلى إسرائيل للقيام بعمليات، بقيت الجسور على نهر الأردن بين الدولتين مفتوحة.

وقد وصف اللواء تسفي زمير، الذي اجتمع مع الحسين بوصفه رئيسا للموساد، الإجراءات والترتيبات الأمنية بين الدولتين على النحو التالي: "لقد أوجد التفاهم بين الدولتين طيلة عشرات السنوات أساسا أمنيا استراتيجيا من المصالح المتبادلة بين الدولتين" (٢١).

*الترتيبات الاقتصادية والمواصلات:

تؤكد التوجيهات التي أعلنتها وزارة الخارجية الإسرائيلية في الثالث عشر من آذار ١٩٨٧ أن أحد مبادئ سياسة السلام الإسرائيلية هي: "السماح بنشاطات أردنية في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، بما يعني تعزيز مكانة الفلسطينيين المؤيدين للأردن، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذين يرفعون لواء الحل الأردني الفلسطيني، على عكس مؤيدي منظمة التحرير الذين يدعون للإرهاب، وللحل بعيدا عن الأردن" (٢٢).

٢١- حديث للمؤلف مع اللواء تسفي زمير.

٢٢- وردت هذه التوجيهات التي أصدرتها وزارة الخارجية في كتاب ألوف هروبن "الحرب والسلام، ص ٤٨٨، وكان المراقب الإسرائيلي في المجلس الأوروبي قد قال في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٨ قد قدم أمام أعضاء المجلس في ستراسبورغ اقتراحا للتعاون الاقتصادي الأردني الإسرائيلي: تعاون في الترتيبات التجارية، وخدمات الموانئ، واستغلال مشترك للبحر الميت، وتطوير مشترك لمينائي العقبة وإيلات.

كيف يمكن تنفيذ ذلك على المستوى التنفيذي، بعد أن يتم في لقاءات الكادر

الأعلى الاتفاق على التعاون؟؟

١- ترتيبات لتوزيع مياه نهر اليرموك: هناك منظر طبيعي لنهر اليرموك في

غرفة رئيس الحكومة، ولا شك أن من يدقق النظر فقط يمكنه أن يلمح وجود جسر متحرك ممدود حتى الجانب الأردني من النهر بالقرب من العدسية، ويدعى هذا الجسر باسم "جسر وردي" على اسم يعقوب وردي أحد مسؤولي شعبة المياه الإسرائيلية أول من اجتاز هذا الجسر للاجتماع بممثلي الأردن، ويلتقي المثلون الإسرائيليون والأردنيون مرة واحدة كل أسبوعين حيث يجلسون على المقاعد حول طاولة صغيرة تحت إحدى الأشجار الكثيفة، على ضفة النهر لدراسة ترتيبات توزيع مياه النهر بين الأردن وإسرائيل (٢٣).

لقد نجا الأردن من البلل، حتى حينما كان يسير بين حبات المطر، فهو من ناحية شارك في المؤتمر العربي الذي اتخذ قرار تحويل مياه نهري اليرموك والأردن لحرمين إسرائيل من المياه، وفي نفس الوقت استجاب لنصيحة الولايات المتحدة بالتوصل إلى تفاهم مع إسرائيل بشأن مخصصات الماء لكل منهما.

٢- اجتياز المجال الجوي الإسرائيلي: كان من المستحيل هبوط الطائرات القادمة إلى العقبة في المطار. لولا موافقة إسرائيل على السماح لهذه الطائرات باجتياز مجالها الجوي. فقبل سنة من اتفاقية السلام- في خريف عام ١٩٩٣- عمد الأردنيون إلى جس نبض الإسرائيليين بشأن منحهم ممرا جويا في المجال الجوي الإسرائيلي

٢٣- بناء على حديث مع الدكتور يعقوب وردي، رئيس الوفد الإسرائيلي للمحادثات.

تجتازه الطائرات الأردنية وهي في طريقها لأوروبا ومصر، وقد ردت إسرائيل بالإيجاب شريطة أن يمنحها الأردنيون ممرا جويا في مجالهم الجوي(٢٤).

لم تكن إسرائيل بحاجة للانتظار لعقد اتفاقية متبادلة. وفي آب ١٩٩٤. سمحت للملك الحسين بالتحليق فوق تل أبيب وهو في طريقه من واشنطن إلى عمان. وكان هذا الإذن بمثابة منحة مقدمة للملك للاتفاق الإسرائيلي الأردني الذي جاء في البند الخامس عشر منه: "يسجل الطرفان أمامهما المفاوضات حول الممر الجوي الدولي الذي سيفتح بينهما وفقا لبيان واشنطن".

إضافة إلى أنه حال تبادل وثائق هذه الاتفاقية سيبدأ الطرفان. بالتفاوض بغية التوصل لاتفاقية بشأن الطيران المدني".

٣-المساعدات الفنية: قدمت إسرائيل إلى الأردن مساعدات فنية في مجال التطوير الزراعي. ويبدو ذلك بوضوح في القطاع الأخضر الموجود شرقي الأردن. والذي يحظى بمعاملة وسائل الزراعة الإسرائيلية وأساليب ريها، وقدمت أيضا مساعدات إلى الأردن في مجال استغلال الفوسفات في البحر الميت. فقد طلب رئيس الحكومة ليفي أشكول من المحامي يعقوب سلومون نهاية عام ١٩٦٧. إقناع شركة (كيزر) الأميركية

٢٤-بيان لوزير المواصلات إسرائيل كيسار-معاريف-في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٤، عرضت إسرائيل عام ١٩٥٠ على الأردن فكرة منح الطائرات الأردنية ممرا جويا وهي في طريقها إلى مصر، مقابل سماحه للطائرات الإسرائيلية التي تحمل المهاجرين اليهود من العراق إلى إسرائيل بالتزود بالوقود في مطار المفرق الأردني، تقرير سفير بريطانيا في الأردن السير اليك كبركابديا إلى وزارة الخارجية البريطانية ١٠ تموز ١٩٥٠.

بالمشاركة في تطوير مصنع الفوسفات الأردني، ويقول المحامي سلومون في مذكراته، إنه تحدث مع ادجار كيزر في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٦٨ ومع جورج ووس رئيس البنك العالمي حول الإجراءات اللازمة لتطوير شركة الفوسفات الأردنية، ووافق الاثنان على ذلك، وأعلم سلومون أشكول بنجاحه، لكنه في الثالث عشر من حزيران تلقى رسالة مفاجئة من أشكول يقول فيها أن لديه هو ووزير الخارجية شكوكا فيما يتعلق بإمكانية التعاون الإسرائيلي الأردني في البحر الميت، "لكن إذا كنت تعتقد أن بالإمكان عمل أي شيء بهذا الخصوص دون أن يبرز الدور اليهودي أكثر مما ينبغي، فإننا نبارك خطوتك" (٢٥).

وبعد خمس سنوات من ذلك، بدأ الأمير الحسن مفاوضات مع إسرائيل بهذا الصدد.

وفي صيف ١٩٧٣ اجتمع بوزير التطوير حاييم جبتي وتم تحديد اللقاء الثاني في السابع من تشرين الأول ١٩٧٣، لمناقشة الموضوع بصورة عملية، بيد أن حرب ١٩٧٣ نشبت قبل ذلك بيوم واحد. وقد تم إلغاء اللقاء، لكن حاجة الأردن إلى المساعدات الإسرائيلية بقيت قائمة. وحصلت عليها خلال اللقاءات التي تمت فيما بعد بين ممثلي شركتي الفوسفات الأردنية والإسرائيلية.

وطلب الأردن من إسرائيل أن تساعد في جلب شركات استثمار أميركية للاستثمار في الأردن، وحصلت فعلا على مبتهاها، وعندما أعرب الملك الحسين عن ضيقه الشديد، عام ١٩٧٣. من أزمة الإسكان القائمة في الأردن، وعدته بإرسال

صديقها مقاول البناء اليهودي الأميركي المعروف (لف بويار) لمساعدته في حل هذه الأزمة.

٤- الجسور المفتوحة على نهر الأردن: منذ أن قدم الجنود الأردنيون المساعدة للجنود اليهود في حزيران ١٩٦٧ لترميم أحد الجسور على نهر الأردن والذي سبق أن تم تدميره خلال حرب ١٩٦٧، والحركة ثنائية الاتجاه تجري دون أي معوقات. ويقوم الضباط من الجانبين بتنسيق الإجراءات العملية فيما بينهما.

٥- بنوك أردنية في الضفة الغربية: جاء في توجيهات وزارة الخارجية في الثالث عشر من آذار ١٩٨٧: "إسرائيل مكنت ولا زالت تمكن الأردن من بلورة مكانته في الضفة والقطاع عبر استخدام سياسة الباب المفتوح. وعدم العمل على الترويج للمبادرات الأردنية". لقد جاءت هذه السياسات الإسرائيلية نتاجا للمحادثات المباشرة التي تم إجراؤها مع الملك الحسين خلال الفترة الواقعة بين ٨٤-١٩٨٦. وهكذا فإن فتح فرع لبنك القاهرة-عمان لم يكن مصادفة عام ١٩٨٧. فقد اشتملت المطالب الأحده عشر التي قدمها الملك الحسين لشمعون بيرس خلال لقائهما على طلب فتح البنك. وقد بدأ البنك المذكور افتتاح فروع له. رويدا رويدا. في أنحاء الضفة وتواصلت هذه العملية حتى في أعقاب فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨. ويقول توفيق الفاخوري-مدير البنك- أن إسرائيل رفضت السماح بفتح فرع للبنك في القدس.

ورفضت حتى مناقشة ذلك، بدعوى أن القدس جزء من إسرائيل (٢٦).
لقد طرحت قضية فتح فروع للبنوك الأردنية في الضفة الغربية ثلاث مرات:
على طاولة مفاوضات الجانبين الأردني والإسرائيلي.
• في آب ١٩٦٧، عندما قام وفد من البنوك الأردنية بزيارة القدس حال انتهاء
حرب ١٩٦٧.
• طرحت خلال المفاوضات الإسرائيلية الأردنية في لندن وباريس في نهاية
عام ١٩٨٦، ومطلع ١٩٨٧، على أرضية توجه الملك الحسين بالطلب مباشرة إلى
إسرائيل.
• عام ١٩٩٣، في أعقاب اتفاقية المبادئ التي تم توقيعها بين إسرائيل ومنظمة
التحرير، كان كل من الأردن وإسرائيل معنيين بتوطيد العلاقات الاقتصادية بين الحكم
الذاتي والأردن.

٢٦- قال جمال حليبي المراسل في وكالة الأنباء أسوشيتدبريس في عمان في الخامس من
أيلول ١٩٩٢: أنه وعلى الرغم من إعلان فك الارتباط، فإن الأردن لا زال يعتبر نفسه
مسؤولا عن الشؤون الدينية في الضفة الغربية، وأن الحسين يعمل على تطوير العلاقات
الاقتصادية مع الفلسطينيين هناك.

إن أهم النقاط القائمة في اتفاقية البنوك بين إسرائيل والأردن هي أن فروع البنوك
الأردنية في الضفة الغربية، ستكون وفقا لشهادة رئيس مجلس إدارة البنك الأردني-خاضعة
للمراقبة الإسرائيلية-الأردنية. ولم يكن غريبا أن يمارع الأردن-حال نشر بيان مدير بنك
الأردن- للإعلان عن عدم موافقته على رقابة البنك المركزي الإسرائيلي على فروع البنك
الأردني في الضفة الغربية، وتنص الاتفاقية أيضا على أن يقبل البنك بودائع بالشيكال
والدينار.

أما الاتفاقيات بشأن فتح البنوك فكانت على النحو التالي:

(أ) وقع الاتفاق الأول بشأن نظام عمل البنوك الأردنية تحت الحكم العسكري الإسرائيلي في الثامن عشر من آب ١٩٦٧ في فندق الملك داود في القدس، بين الحكم العسكري الإسرائيلي وممثلي البنوك الأردنية برئاسة عبد الله بشناق من إدارة البنك العربي في الأردن، بيد أن الاتفاقية التي تم توقيعها بعد ثلاثة أيام من النقاشات في القدس (٢٧)، لم تحظ في نهاية المطاف بموافقة الملك الذي خشي من المصادقة على هذه الخطوة عشية مؤتمر الخرطوم.

ولم يحظ الاتفاق أيضا بمصادقة وزير الدفاع موشيه ديان، الذي كان لا زال متمسكا بالخيار الفلسطيني-منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في إطار سلطة إسرائيل.

(ب) وقع الاتفاق الثاني في باريس في كانون الثاني ١٩٨٧ بين ممثلي إسرائيل ومحافظ البنك المركزي الأردني، وبدأ العمل به في آذار من نفس العام بافتتاح فرع بنك القاهرة-عمان في نابلس، وقد تم الاتفاق في هذه الاتفاقية على رقابة مشتركة بين بنك إسرائيل والبنك الأردني المركزي على نشاطات فروع البنوك الأردنية في الضفة الغربية.

٢٧- في الثامن عشر من آب ١٩٦٧ وقع الرسل الذين قدموا من عمان إلى القدس: عبد الله بوشناق من البنك العربي، و م. قونسطنط باسم جميع البنوك الأردنية على اتفاقية مع ممثلي الحكم العسكري وبنك إسرائيل لتفعيل واحد وثلاثين فرعاً من فروع البنوك الأردنية التي كانت عاملة في نابلس والخليل وجنين وبيت لحم وطولكرم، ورام الله، وأريحا والقدس الشرقية.

ج) وقع الاتفاق الثالث في الأول من كانون الأول ١٩٩٣، وفي أعقابها بدأت في واشنطن في شباط ١٩٧٤ محادثات بين ممثلي الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة حول تطبيق أساليب الرقابة على البنوك الأردنية التي ستقام في الضفة الغربية والخاضعة لسلطة إسرائيل، وقد سمحت هذه الاتفاقية بفتح فرع "بنك الأردن" في رام الله في الرابع من نيسان ١٩٩٤، وقد أعلن مدير البنك في مراسيم افتتاحه أنه سيتاجر أيضا بأشياء البورصة الإسرائيلية.

ط- تعديلات حدودية:

تعتبر اتفاقية منطقة الصافي الواقعة في جنوب شرق البحر الميت، بمثابة أبرز النماذج للتعديلات الحدودية بين إسرائيل والأردن، وقد تم الاتفاق على تلك التعديلات خلال اللقاء بين وزير الدفاع والملك الحسين، وتم إعداد التفاصيل على أيدي المستويات العسكرية المختلفة، وقد تم تمويل الاتفاق بصورة لا تحمل الأردن أي أعباء أو اتهامات بإجراء مفاوضات مع إسرائيل، والتي كانت في تلك الآونة محظورة في العالم العربي.

وفي الثامن من نيسان ١٩٧٠، وزعت حكومة الأردن بياناً رسمياً جاء فيه أن الملك وقف على رأس القوة الأردنية التي دخلت إلى غور الصافي وصد الغزاة الإسرائيليين (٢٨)، ولم تنف إسرائيل وقوع المعركة والتزمت بالصمت.

لقد سيطر الجيش الإسرائيلي على هذه المنطقة منذ الحادي والعشرين من آذار ١٩٦٨ أولاً بواسطة الدوريات المتحركة، ثم بواسطة نقاط ومواقع عسكرية ثابتة- وقد أطلق على أحد محاور الطرق في الصف اسم (محور ميمون) وهو اسم قائد القوات في

المنطقة والتي أعدت للحيلولة دون تجمع مقاتلي المنظمات في المنطقة بصورة تعرض مصانع الفوسفات الأردنية للخطر.

ولم تطالب إسرائيل لنفسها بالمناطق الأردنية، لكنها اشترطت إعادتها بتمهد الأردن بفرض سيطرته على عناصر المنظمات، ومنع نشاطاتهم المعادية في إحدى أكثر المناطق حساسية للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد حاول الملك، بادئ ذي بدء، التذرع بعدم امتلاكه القوات الكافية لتنفيذ المهمة، بيد أنه في مطلع عام ١٩٧٠، قبل أخذ هذه المهمة على عاتقه، والحفاظ على الأمن في هذه المنطقة، وبالتالي أصبح بالإمكان إنجاز مهمة انسحاب الجيش الإسرائيلي من خمسة وسبعين كيلومترا مربعا.

ونصت الخطة، التي تم إعدادها بين ضباط الجانبين على انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة في الثامن من نيسان في الساعة السادسة صباحا.

وكان على الجيش الأردني دخولها بعد ساعة، أي في الساعة صباحا، وقد قرر قائد الموقع الإسرائيلي، تقديم الانسحاب إلى الساعة الخامسة صباحا، وما كاد ينسحب، حتى انهالت القنابل على الموقع الذي كان يحتله، فالأردنيون لم ينتظروا حتى الموعد المتفق عليه، وبدأوا بقصف الموقع الذي كان يفترض أنه لا زال في أيدي الجيش الإسرائيلي (٢٩).

لم تحتج إسرائيل على العملية التي نفذها الأردنيون في أعقاب انسحاب

٢٩-بناء على مخطوطة كتاب حول دورية (شيكدا).

الجيش الإسرائيلي، واكتفى وزير الدفاع بالإعراب عن ارتياحه من "أن الملك الحسين أخذ على عاتقه المهمة، وأمر قواته بتطهير المنطقة من "المخربين" (٣٠).

لقد استخدمت إجراءات تنفيذ هذه الاتفاقية السرية لإجراء التعديلات الحدودية في غور الصافي نموذجا لاتفاقية إقليمية أخرى بين إسرائيل والأردن بعد سنوات معدودة.

لقد بدأت المطالبة الأردنية بتعديل الحدود في وادي عربة، عندما قام المساحون الأجانب الذين خططوا طريق العقبة بلفت نظر الحكومة الأردنية، إلى أن السياج الحدودي انحرف في بعض المقاطع عن الطريق الحدودي، ونظرا لأن المناطق كانت ضيقة، وافقت إسرائيل- في إطار بادرة حسن نية- على تعديل مسار السياج الحدودي دون الانتظار لاتفاقية سلام تؤدي إلى ترسيم الحدود الدائمة- رغم أن التعديل مس بمزرعة البطيخ التابعة لكيبوتس (قطورة)، وبالحديقة الخضراء التابعة للمستوطنة المجاورة (٣١).

أدت التعديلات الحدودية، إلى جعل الحسين يعتقد أنه سيستطيع، في إطار اتفاقية سلام، إقناع إسرائيل، لتسلمه منطقة تبلغ مساحتها ٣٨١ كيلومترا مربعا من أراضي مستوطنات وادي عربة، عين ياهب، سفير تسوفر، حصبة، لوتن، جروفيت ويطيته وايلوت.

٣٠- رد موشيه ديان على سؤال لمراسل صوت إسرائيل في الثامن من نيسان ١٩٧٠.

٣١- حديث مع توماس بيكرينج الذين رافق الأمير الحسن بوصفه سفيراً للولايات المتحدة في الأردن- في الجولة التي قام بها على الحدود لمطالبة إسرائيل بالانسحاب.

أمر بن غوريون الدكتور ولتر ايتان مدير عام وزارة الخارجية، مطلع عام ١٩٥٠، بإعلام الأردن أن مطالبته بجزيرة الباقورة-والتي تبلغ مساحتها ثمانمائة متر مربع، ستناقش في إطار المفاوضات مع الطلبات الأخرى الخاصة بالتعديلات الحدودية. اعتقد الملك عبد الله أن استجابة إسرائيل له ستمكنه من إقالة رئيس حكومته الذي يعارض توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين إسرائيل والأردن.

وقد حرص الأردنيون على عدم إتاحة الفرصة لنسيان هذه القضية، وظل يطرحها المرة تلو الأخرى خلال نقاشات الأمم المتحدة، وحظيت هذه القضية بالكثير من الاهتمام خلال مفاوضات السلام بين الدولتين عام ١٩٩٤، وفي نهاية المطاف: حظي الحسين بمطلبه، حيث اعترفت إسرائيل في اتفاقية السلام بالسيادة الأردنية على الجزيرة، بيد أن الأردن وافق على تأجيرها للكيبوتس المجاور.

(ي) آمال الوساطة:

حافظ الأردن طيلة السنين على القناة المفتوحة تجاه إسرائيل، على أمل أن يلعب في يوم من الأيام، دور الوسيط، بين إسرائيل والدول العربية، وأمل أن تسمح له علاقاته مع إسرائيل، بأن يقوم بدور الوساطة بين إسرائيل وسورية، ولا شك أنه لو تحقق حلمه، لحقق مكاسب سياسية كبيرة جدا في العالم العربي، الأمر الذي كان سيساعده في تحقيق حلمه في ضمان الصلة بين الضفتين الشرقية والغربية.

لقد نما هذا الحلم لدى الملك الحسين إثر حاجة السوريين-عام ١٩٧٦- والعراقيين عام ١٩٨٤ لوساطته للحصول على موافقة إسرائيل على نشر القوات السورية في لبنان ولضمان عدم ضرب إسرائيل أنبوب النفط الذي سيبنه العراقيون بالقرب من الحدود الإسرائيلية إلى العقبة.

حاول الأردن الحصول على مساعدة إسرائيل في بناء هذا الأنبوب، ورغم أن المشروع كان عراقياً، إلا أن الأردن أمل في إحراز مكاسب منه، ولهذا السبب وافق الأردن على إجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل، بشأن أحواض الأوكسجين في خليج إيلات، والأبعاد البيئية المحتملة لأنبوب النفط العراقي، وذلك بغية تهدئة روع الإسرائيليين، بيد أن الأردن لم يكتف بذلك، وبالتشاور مع العراقيين، طرح الأردن فكرة الحصول على التزام علني من إسرائيل بعدم المساس بالأنبوب النفطي القريب من الحدود الإسرائيلية.

لم يكن الأردن يخشى شيئاً، نظراً لأن إسرائيل لم تقم بالمساس "بالجسر البري" على الأراضي الأردنية، الذي كانت تنقل عليه، بالقرب من الحدود الإسرائيلية، كميات هائلة من الأسلحة من العقبة إلى إيلات، والأردن لم يطلب ضمانات من إسرائيل لعدم إلحاق أي أضرار بهذا (الجسر) نظراً لأن إلحاق الأذى به كان سيلحق أضراراً جسيمة بالأردن.

وبناء على ذلك، يمكننا الافتراض، أن المطلب الأردني آنف الذكر كان يتضمن مناورة عراقية لإشراك إسرائيل في الجهد العراقي-الأردني الخاص بالحصول على تمويل أميركي لبناء الأنبوب النفطي، بل وربما ما هو أكثر من ذلك: الحصول على دعم سياسي أميركي لشراكة أردنية عراقية (٣٢).

الباب الثالث: في خضم المفاوضات

الفصل التاسع

بالنار والماء

«رئيس الأركان حاييم بارليف: (الرئيس الأركان الأردني) سيدي المحترم:
لن نتحمل المساس بأراضيها، ونحن نعتبر الأردن مسؤولاً عما يحدث ونحن نأمل أن
تضعوا حداً للاعتداءات قبل أن نضطر لاتخاذ خطوات من جانبنا.
«الجنرال عامر خمّاش: سنبدل قصارى جهدنا لكنني أود أن تدرك: أن
سبب انعدام الهدوء في منطقة بيسان هو ضيق السكان هناك من الوضع.
حديث بين رئيسي الأركان في لندن
تشرين الأول ١٩٦٨
كتب وزير الدفاع الأميركي كاسبر واينبرجر في كتابه قاتلاً: "كان الأردن
يتفهم تماماً احتياجات الأمن الإسرائيلية" (١)، بيد أن هذا التفهم لم يسمح للأردن

١- Caspar W. Weinberger "Fighting for Peace. New York 1991 p.145.

بالموافقة على مطلب موشيه ديان-خلال اللقاء بينهما-لنشر ثلاثين موقع رقابة للجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن كشرط لانسحاب إسرائيل(٢)، وذلك نظرا لأن مثل هذا الترتيب كان يتطلب الكشف عنه علنا، لكن هذا التفاهم كان أساس التسوية بين الدولتين في القضايا التي يمكن وصفها "اتفاقيات بالنار والماء"-أي الحفاظ على الهدنة على الحدود وتوزيع المياه.

إن المصلحة المشتركة في الحفاظ على الهدوء الحدودي هي التي دفعت كلا من الأردن وإسرائيل معا للتوصل إلى تفاهم في هذه المجالات، وقد اضطرت إسرائيل-التي كانت تتفهم الضغوط التي يتعرض لها الأردن على الصعيدين الداخلي والخارجي-أكثر من مرة لتذكير الأردن بأن حدوده أيضا لن تكون آمنة إذا لم تحرص على منع عمليات التسلل وإطلاق النار من حدودها باتجاه إسرائيل. وقد أدى هذا التذكير. لدفع الحكومة الأردنية إلى تعزيز جهودها لكبح جماح النشاطات المعادية من أراضيها، وبناء على ذلك، أطلق رئيس الحكومة، اسحق رابين، في الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٩٢، تصريحاً، وقال فيه: "إن الجيش الأردني يقوم بنشاطات لمنع تسلل المخربين لإسرائيل"(٣). ولم يكن فيما قاله رابين شيء جديد، بل كان مجرد تأكيد لوضع قائم.

كافأت إسرائيل الأردن جراء هذا السلوك، فقد اعتادت في السابق طرد المخربين إلى الأردن، وحينما أبدى الأردن معارضته لقبول تعزيزات من رجال حماس

٢-أنظر الفصل "إسرائيل تحافظ على المملكة الأردنية".

٣-اسحق رابين في مقابلة مع جريدة معاريف ٢٥ كانون الأول ١٩٩٢.

والجهاد على أراضيه، عمدت إسرائيل إلى طردهم إلى لبنان آخذة بعين الاعتبار طلبه هذا، رغم أن زعماء المنظمات المذكورتين يقيمون مكاتب اتصال في عمان، وتعتقد الجهات الأمنية أن الملك الحسين، اضطر للتعامل بضبط نفس مع النشاطات السياسية والإعلامية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي داخل الأردن بسبب الكتلة الكبيرة للإخوان المسلمين في البرلمان الأردني، لكنه أيضا، عمل على الحد من نشاطاتهم العسكرية وعلى وجه الخصوص على الحدود الإسرائيلية.

ويبرر الأردن الحظر الذي يفرضه على القيام بأي عمليات إرهابية ضد إسرائيل من داخل حدوده، بضرورة عدم منح إسرائيل ذريعة للعمل ضده (٤).

وكان على الحكومة الأردنية أن تعمل وسط هذين التقيضين: الحفاظ على الهدوء الحدودي من جانب، والحرص على عدم المواجهة مع المنظمات الفلسطينية من جانب آخر، سواء أكان ذلك قبل الحرب أو بعدها، هذا في الوقت الذي لم تكن تصريحات الحسين فيه تعكس الشروط اللازمة للحفاظ على الهدوء الحدودي.

وكانت أشد سنوات التوتر الحدودية هي السنوات ٦٨-١٩٦٩، والتي جرت خلالها محادثات مكثفة بين إسرائيل والأردن، وكلما ازدادت حدة التوترات كلما اضطر الملك للخنوع لتغيير سياسته الرامية لاستخدام الأردن كخشبة قفز للانطلاق منها للقيام بالأعمال المعادية لإسرائيل، وكلما وجد الملك الحسين نفسه بحاجة إلى تكثيف الحوار مع إسرائيل، للحيلولة دون حدوث تصعيد.

اتسمت الفترة المذكورة أيضا، بتدفق العلاقات الإسرائيلية في مجريين متوازيين: الأول يتمثل في مواجهات حدودية عنيفة، والثاني يتمثل في مفاوضات

٤- بناء على مصدر عسكري أردني رفيع.

وحوارات هادئة في لندن، وقد أدت التدخلات الأميركية المستمرة، للحيلولة دون تصعيد الوضع الحدودي إلى الربط بين هذين المجريين. وأخذت المحادثات مع الملك- والتي كانت ترمي في البداية إلى التفاوض حول إمكانية التسوية السلمية- تنحو رويدا رويدا نحو حل المشاكل الحدودية، وتهدئة الوضع.

ولن نتطرق هنا، إلى جميع الأحداث التي وقعت آنذاك، بل سنأخذ بعض المحاور الرئيسية والتي يمكن أن تلقي الضوء على كيفية تبلور "النظام الأمني" (٥): وتمييز المعايير الخاصة بوجوده حتى توقيع اتفاقية السلام.

أسفرت التدخلات الأميركية المتواصلة عن تهدئة الأوضاع، لكن ذلك لم يحل دون وقوع بعض الأحداث. وكان أبرزها التدخل الأميركي عشية الاجتياح الإسرائيلي للكرامة ومعسكرات حركة فتح في الحادي والعشرين من آذار ١٩٦٨. فقد حمل السفير الأميركي (بربور) برقية من الرئيس الأميركي جونسون، إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي، أشكول، طلب منه فيها، ألا تقوم إسرائيل بعملية انتقامية جراء زرع عبوات ناسفة في حافلة طلبة مدرسة هرتسليا الثانوية على أيدي متسللين من الأردن. وحذر الرئيس الأميركي أن أي عملية إسرائيلية انتقامية "قد تؤدي إلى التأثير بصورة مدمرة جدا على أمننا المشترك في السلام وعلى مستقبل مكانتنا ومكانتكم".

وقد جاء التوجه الأميركي إثر توجه الملك الحسين إلى الرئيس الأميركي كي

٥- مثلما وصفه البروفيسور أهارون كليمن في المؤتمر الدولي الذي عقد بين ٢-٣ حزيران في مركز ديان للأبحاث الاستراتيجية.

يوضح لإسرائيل أنه اعتزم وضع حد نهائي لعمليات التسلل الحدودية، ووعد بإرسال مبعوث أردني للالتقاء بمبعوث إسرائيلي، لكن المبعوث الأردني-الكولونيل داود-لم يأت في الموعد المحدد(٦).

وهناك شهادات من أحد زعماء حركة فتح حول النصائح التي أسداها الأميركيون للحركة عشية عملية الكرامة(٧)، وقد أعلمت المخابرات الأردنية زعيمى حركة فتح أبو عمار وأبو إياد، أن هناك معلومات لدى المخابرات الأميركية تفيد بأن إسرائيل تعتزم القيام بنشاطات عسكرية ضد قواعد حركة فتح على طول نهر الأردن.

وفي اللقاء الذي عقده رئيس الأركان عامر خماش، مع قادة حركة فتح في الثامن عشر من آذار، نصحهم بالانسحاب إلى داخل الأراضي الأردنية، وبالتالي تجنب الاصطدام بالجيش الإسرائيلي، ومن المنطقي القول، أن المخابرات الأميركية سربت الأنباء، أنفة الذكر، بغية إقناع حركة فتح بالانسحاب داخل الأراضي الأردنية، وبالتالي تجنب الصدام، والحقيقة هي أن هذا التسريب خدم حركة فتح، وأدى إلى زيادة عدد الإسرائيليين الذين أصيبوا في هذه العملية، نظرا لأنهم فقدوا عامل المفاجأة خلال الهجوم.

وقد اتضح فيما بعد أن التحذير آنف الذكر خدم زعماء فتح الذين تمكنوا من الاختباء والفرار مسبقا، وتركوا للجيش الأردني مهمة المواجهة مع الجيش الإسرائيلي، وقد أدى القصف المدفعي الأردني الشديد الذي أمر به الجنرال مشهور

٦-بناء على تقرير لليفي أشكول أمام سكرتاتيرية حزب العمل ٢١ آذار ١٩٦٨.

٧-أبو إياد، فلسطيني بلا هوية ص ٩٧-٩٨.

حديثه إلى إلحاق أبلغ الأضرار بأرتال الدبابات الإسرائيلية. في الوقت الذي فاخر فيه زعماء فتح، فيما بعد، بأنهم واجهوا القوة الإسرائيلية وتمكنوا منها. حاول الأميركيون إطفاء النيران، واقترحوا وضع قوات أمم متحدة على طول خطوط الهدنة مع الأردن(٨).

لكن حكومة الأردن رفضت هذا الاقتراح والذي كان يعني، حسب وجهة نظرها- تثبيت هذه الحدود، وفي نفس الوقت صعد الملك ضغوطه الرامية إلى الشروع في حوار على مستوى رفيع مع إسرائيل.

تزامنت اللقاءات التي أجراها الملك الحسين مع المسؤولين الإسرائيليين في الخريف بالعديد من الأحداث الحدودية، وبردود فعل إسرائيلية شديدة، الأمر الذي أفضى إلى ولادة اتفاقيتين.

• اتفاقية أردنية مع قادة حركة فتح.

• اتفاقية رئيس الأركان الأردني مع رئيس الأركان الإسرائيلي.

(أ) الاتفاقية مع قادة حركة فتح: تم في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٦٨

علنا، وظهرت فيه بوضوح نتائج الاتفاق السابق، مع إسرائيل بشأن عمل الأردن لتهدئة الوضع الحدودي، وقد تمكن الحسين من إخضاع حركة فتح بعد أن قام الجيش الأردني في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٨ بهجوم على ثلاثة معسكرات: للمنظمات الفلسطينية في الأشرفية وجبل الحسين، الأمر الذي أدى إلى حدوث إصابات بين

٨- نشرة أميركية رسمية United States Information Service.

الجانبيين(٩).

(ب) كانت الاتفاقية مع إسرائيل سرية وتم إنجازها خلال لقاء في لندن في نهاية تشرين الأول بين رئيس الأركان الأردني الجنرال عامر خماش ورئيس الأركان الإسرائيلي حاييم بارليف بشأن الترتيبات الحدودية الرامية لمنع الأعمال التخريبية ضد إسرائيل من الحدود الأردنية.

هذا وقد نصت الاتفاقية مع حركة فتح على ما يلي (١٠):

١-عدم قصف أية أهداف إسرائيلية من الضفة الشرقية لنهر الأردن.

٢-عدم تنفيذ أية عملية من مدينة العقبة.

٣-يتم التنسيق مع قائد الكتيبة التي سينطلق الفدائيون للعمل ضد إسرائيل

منها.

٤-يتم حل جميع المشاكل التي قد تنشأ بين المنظمات والسلطات الأردنية

عبر مجلس التنسيق الذي سيضم ممثلي جميع المنظمات والذي يجب أن يكون مقره في مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان.

لقد حظيت الاتفاقية مع حركة فتح بحملة إعلامية واسعة، على عكس

الاتفاق بين رئيسي الأركان، ورغم ذلك، يمكننا أن نعثر في البندين الأولين من الاتفاق مع حركة فتح، على آثار التحذير الذي أطلقه بارليف، خلال لقائه مع نظيره خماش.

٩- James Lunt, "Hussein of Jordan p. 129.

١٠-الصيغة الكاملة للاتفاق بحوزة أهود يعري، فتح ص ١٧١-١٧٢ جريدة هتسوفيه في السابع من حزيران ١٩٩١.

لقد تم إنجاز الاتفاق بين بارليف وخماش بعد شهرين من الأحداث والدمامات الحدودية على جانبي نهر الأردن، وبعد أن اضطر الجيش الإسرائيلي لقصف مدينة إربد بالمدفعية والطائرات.

استهل حاييم بارليف اللقاء مع الجنرال خماش بالقول: "كلفنا بالتفاوض معك حول قضايا أمنية وليست سياسية، فمنذ آيار ١٩٦٨ هناك انخفاض ما في عدد الحوادث الحدودية، لكن ذلك ليس بفضل الجهود التي يبذلها الأردن، بل بفضل الجهود الإسرائيلية، التي تتخذ وسائل وقائية واسعة، لقد قصفنا إربد والعقبة فقد كانت هناك ضرورة لذلك" (١١).

وقد رد الجنرال خماش بالقول: "نحن نبذل قصارى جهدنا، ولا توجد عمليات من حدودنا في المنطقة الجنوبية، أما بشأن بيسان، فلم نعرّض بعد على الوسائل الكفيلة بكبح الفدائيين".

هذا. وقد حضر الملك الحسين لقاء رئيسي الأركان الثاني. حيث عاد بارليف ليحذر من أن إسرائيل تعتبر الأردن مسؤولاً عن الهدوء الحدودي (١٢).
لم تكن الاتفاقيات غير المكتوبة-مؤثرة، نظراً لأن الضغوط المصرية على الأردن تزايدت في تلك الآونة. لدفعه للموافقة على قيام المنظمات بعمليات انطلاقاً من أراضيه، إضافة إلى تعزيز مكانة المنظمات الفلسطينية داخل الأردن.

١١- هتسوفيه السابع من حزيران ١٩٩١.

١٢- يوسي ملمان-شراكة عدائية-تل أبيب ١٩٨٧ ص ٧٦.

اضطرت إسرائيل لتذكير الأردن بين الفينة والأخرى بصورة عنيفة بمسألة المساس بأراضيها، وخصوصا في أعقاب إطلاق صواريخ الكاتيوشا على إيلات وقصف قرى غور بيسان وغور الأردن بالدافع.

وجد الأردن نفسه واقعا بين الضغوط الإسرائيلية المصرية، فمن ناحية كان المصريون يسعون لاستخدام الأردن كجبهة ثانية في حرب الاستنزاف المصرية ضد إسرائيل، في الوقت الذي كانت إسرائيل تطالب الأردن بالعمل على وقف الأعمال العدائية التي يقوم بها الفلسطينيون ضدها من الأراضي الأردنية.

وقد تبدت هذه الضغوط التي مورست على الأردن في الخطاب الذي ألقاه الحسين في منتدى الصحافة في واشنطن عام ١٩٦٩، فقد تحدث عن الوسائل التي ينتهجها لمنع العمليات الإرهابية من الأراضي الأردنية، ومن ناحية برر هذه العمليات بالقول:

سئلت لماذا لا أمنع الفدائيين الفلسطينيين من العمل ضد إسرائيل انطلاقا من الأراضي الأردنية؟؟ وأنا أقول: لن أمنعهم، لأنهم يحاربون من أجل وطنهم الذي احتلته إسرائيل ولست أرى أن هناك أية وسيلة أخرى أمامهم سوى النضال من أجل حقوقهم، ولست أرغب في أن أصبح مسؤولا عن أمن قوات الاحتلال، ولا أعتقد أن هناك فارقا بين هدفنا في إحراز التسوية بالطرق السلمية، وبين هدفهم في إحراز التسوية بالكفاح المسلح (١٣).

وفيما يتعلق بالنشاطات التي يقوم بها الجيش الأردني لكبح جماح العمليات

١٣- خطاب الحسين في المنتدى الصحفي في واشنطن، وكالات الأنباء ٩ نيسان ١٩٦٩.

الفلسطينية قال الحسين في نفس الخطاب: إن السلطات الأردنية اعتقلت الخلية التي قصفت إيلات بالكاتيوشا من العقبة-٨ نيسان ١٩٦٩- وأنه "وبفضل هذا الاعتقال حيل دون إطلاق تسع قذائف كاتيوشا أخرى باتجاه إيلات" (١٤).

لم تهدئ أقوال الحسين آنفة الذكر، والتي تشير بوضوح إلى الوضع الصعب الذي يجد الحسين نفسه غارقا فيه-روع غولدا مائير، خصوصا في أعقاب تزايد الأعمال العدائية الحدودية، وفي الخطاب الذي ألقته في الكنيسة وجهت تحذيرا علنيا إلى الحسين، وبصورة غير مباشرة أيضا، إلى الأميركيين، الذين حاولوا تبرير تصرفات الحسين، فقالت في الخامس من أيار ١٩٦٩:

"لقد أعلننا أكثر من مرة، أننا سنتصرف على طول الخطوط الحدودية، بصورة تبادلية وسنحرص على هذا المبدأ، وإذا كان الأردنيون حريصين على مصير مواطنيهم وجنودهم في هذه المنطقة، فيجب عليهم عدم التنصل من واجبهم الخاص بمنع العمليات الإرهابية، ووقف المساعدات التي يقدمها الجيش الأردني للمسلحين، ووقف تدخل الوحدات العراقية، ووقف جميع الأعمال العدائية.

أما إذا تواصلت هذه الأعمال الإجرامية، فلا نستطيع إعفاء السلطات الأردنية من مسؤوليتها، ونحن على قناعة تامة، بأن السلطات الأردنية قادرة على التغلب على هذا الوضع، إذا أرادت ذلك، أما إذا لم تكن قادرة، أو لا ترغب في ذلك، فلا يجب

١٤- موشيه ديان 'معالم طريق' ص ٥٣٨، ليس من الصعب أن ندرك أن الحسين قال ما قال متأثرا بعمليات الرد الإسرائيلية الفورية ضد العقبة مثلما يشهد ديان حيث يقول: "ألقت الطائرات الإسرائيلية قنبلتين على العقبة ردا على الكاتيوشا للإلحاق بالأردنيين بما سيحدث إذا تكرر الحادث".

عليها أن تتذمر من خطوات الدفاع التي تتخذها إسرائيل لحماية نفسها، إن الأمر لا يحتاج إلقاء خطابات تعاطف خارج الأردن، بل يحتاج إلى العمل داخل الأردن (١٥).

في مطلع آب تعرضت مستوطنات (يردنه وبيت يوسف) للقصف المدفعي من الجانب الأردني، واصطدمت حافلة إسرائيلية بلغم بالقرب من الحمة، ومرة أخرى وجدت الجهات الأمنية الإسرائيلية نفسها واقعة تحت ضغط مستوطني غور الأردن، الذين طالبوا وزير الدفاع، وقائد القطاع الشمالي، باتخاذ خطوات تخفف العبء عنهم، وفي العاشر من آب ١٩٦٩، أطلق اللواء ديفيد اليعيزر بوجود وزير الدفاع تحذيرات للأردن، وفي نفس الليلة، قامت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي بقصف قناة الغور "كرد على النشاطات العدوانية ضد إسرائيل من داخل الأراضي الأردنية" (١٦).

وقد ردت الصحف الأردنية بالقول: "إن قناة الغور ليست أهم من نابلس" إشارة إلى أراضي عائلة الرفاعي القريبة من القناة، لذا فإن القصف الإسرائيلي لن يحول دون وقوع العمليات العسكرية الأردنية، ولن يوقف التصعيد".

ورغم ذلك، توجه الأردن إلى الولايات المتحدة طالبا مساعدتها، لمطالبة إسرائيل بعدم إزعاج الأردن، وهو يقوم بإصلاح ما دمرته الطائرات في قناة الغور، وقد تم الحفاظ سرا حتى الآن على الاتفاق الإسرائيلي الأميركي الأردني بهذا الصدد.

وقد نشرت جريدة لوس أنجلوس تايمز في تلك الآونة، نبأ مفاده أن إسرائيل والأردن توصلتا إلى اتفاقين، أولهما إصلاح قناة الغور، والثاني منع وقوع عمليات عدائية في منطقة إيلات العقبة.

١٥- خطابات الكنيست، الخامس من أيار ١٩٦٩.

١٦- حانوخ برخوب، ددو، ص ١٦١.

لم تكن تلك الاتفاقيات شفوية، ولا شك أن الكشف عنها يدل على وجود قنوات اتصال سرية مباشرة بين إسرائيل والأردن بشأن الحفاظ على الهدوء الحدودي، لقد بذل الأردن قصارى جهده للحفاظ على الهدوء، بيد أن ذلك لم يحل دون وقوع أحداث. وقد أفادت جريدة لوس أنجلوس تايمز: "بأن حكومة إسرائيل توجهت إلى الأردن عبر القنوات الدبلوماسية-سفارة الولايات المتحدة-عندما استؤنفت عمليات إطلاق النار الحدودية فيما بعد، طالبة توضيحا لذلك، لكنها لم تتلق أي ردود" (١٧).

حاول السفير الأمريكي ورئيس شعبة المخابرات الأميركية في عمان إقناع الحكومة الأميركية بأن الملك يبذل قصارى جهده لوقف العمليات العدائية ضد إسرائيل وبالتالي، لا داعي لأي تحذيرات إسرائيلية، إلا إذا كانت ترمي إلى الإضرار بالأردن (١٨)، وقد استخدم الحسين أيضا، هذا التبرير، في حديثه مع وليام سكرانتون المبعوث الخاص للرئيس نيكسون إلى الشرق الأوسط لإعفاء نفسه من مسؤولية العمليات ضد إسرائيل من أراضيه (١٩).

رفضت إسرائيل الاتهامات التي أطلقتها عمان، وأكدت بصورة عملية. أنها تهتم بسلامة الأردن، وأن الخطر الذي يتعرض له ينبع من أوساط متآمري حركة فتح الساعين للإضرار به عبر تصعيد التوتر على حدود إسرائيل-الأردن.

١٧-لوس أنجلوس تايمز ١٨- أب ١٩٦٨.

١٨-حسب شهادة السفير هاريمون سيمس ورئيس شعبة السي أي إيه جاك اكونول في كتاب:

Stephen Green, Living by the Sword, London 1988.pp.25-26.

١٩-نفس المصدر.

كان هناك عاملان يدفعان باتجاه توسيع جبهة المواجهة لإسرائيل، إلى حدود الأردن، وهذان العاملان هما: مصر وفتح، وقد فضل المصريون إخفاء أسبابهم الرئيسية التي تحدو بهم لإذكاء النيران على الحدود الأردنية، وزعموا "أن الأردن يعتبر أهم خشبات القفز بالنسبة للفلسطينيين، وهم يقاومون الاحتلال" (٢٠)، أما قصدهم الحقيقي فكان يتمثل في العمل على إبعاد القوات الإسرائيلية عن الحدود المصرية، حيث كانوا، آنذاك، يخوضون حرب استنزاف.

أما ياسر عرفات، فبرر محاولات فتح لتسخين الحدود مع الأردن بالقول: "من غير المنطقي أن نرسل مقاتلين في مسيرة ستة أيام، لتنفيذ عملية ضد إسرائيل، في الوقت الذي يستطيعون فيه الوصول من الأردن في غضون ست ساعات (٢١).

لذا، لم يكن أمام إسرائيل أي خيار سوى توجيه الضربات إلى الأردن لردعها عن المشاركة في حرب الاستنزاف المصرية، وهذا ما كان يرمي إليه سلاح الجو الإسرائيلي من قصفه قناة الغور في الثالث من أيلول ١٩٦٩، وكى يرغم الجيش الإسرائيلي على معالجة الوضع، لم يسمح بإصلاح وترميم القناة، وعندما طلب الحسين مساعدة الأميركيين في الضغط على إسرائيل، قام جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركي بأعمال الوساطة بين الطرفين، وفي الرابع والعشرين من أيلول أعلن في نيويورك تايمز، عن التوصل إلى اتفاقية بين إسرائيل والأردن تنص على إتاحة الفرصة للأردن بإصلاح القناة، مقابل ضمان الهدوء الحدودي.

٢٠- حسنين هيكمل، الأهرام، ٢٧ أيلول ١٩٦٨.

٢١- Middle East Record 5. 1969-70 (1977) p.279.

حرصت إسرائيل على أن يدرك الفلسطينيون أن هناك تعاوناً أردنياً إسرائيلياً، ولم يكن الملك الحسين-المنشغل بمحاولة تهدئة الأوضاع في مملكته-متفرغاً لتغطية هذه المحاولة- لقد اشترطت إسرائيل أن تعبر قوافل الغذاء والنفط الثلاثة- التي تم إرسالها إلى مخيمات الفلسطينيين شرقي الأردن تحت حراسة عسكرية أردنية-من نقطة الحدود مع إسرائيل، كي يدرك اللاجئون الجوعى، أنهم سدوا رمقهم بفضل التعاون الإسرائيلي-الأردني.

أضف إلى ذلك، أن إسرائيل ألصقت على عشرات البضائع التي تم نقلها ملصقا يشير إلى أنها من إنتاج إسرائيل(٢٢).

في أعقاب ردع الحسين للمنظمات وصد محاولة الاجتياح السورية، رغب الحسين في محو جميع الآثار الدالة على وجود تعاون مع إسرائيل، وفي محاولته لكسب ثقة الفلسطينيين أعلن الحسين في الثالث من نيسان ١٩٧١ أنه يضع الأراضي الأردنية رهنا بأيديهم بغية محاربة الاحتلال الإسرائيلي(٢٣) بيد أن محاولة الاسترخاء آنفة الذكر للفلسطينيين لم تؤثر على التسوية العملية الحدودية، بل ولم تحل دون إجراء عمليات اعتقال جماعية لرجال المنظمات الفلسطينية بأيدي قوات الأمن الأردنية. لقد شاعت سخرية الأقدار أن يفر مائة وخمسون شخصا من أعضاء المنظمات الفلسطينية من الأردنيين إلى غربي النهر.

أثبتت التسويات العملية الحدودية بين إسرائيل والأردن نجاعتها. ولم

٢٢-مقابلة مع اللواء سلومو جازيت منسق أعمال الحكومة-معاريف ٢٦/أيلول ١٩٧٠.

٢٣-خطاب الملك في البرلمان بعمان، ٣ نيسان ١٩٧١.

تتمكن الحوادث التي جرت بين الفينة والأخرى من هز (النظام الأمني) بين الدولتين، بل لقد بقيت قائمة حتى في أعقاب نشوب حرب (٧٣-١٩٨٢)، حيث بقيت الحدود الأردنية محافظة على هدونها، والجسور مفتوحة.

التسوية المائية:

مثلما كان عليه الوضع، حينما توصل الأردن وإسرائيل إلى هدنة ووقف إطلاق نار، إدراكا منهما بأن المصلحة المشتركة للدولتين تتطلب ذلك، فقد أدركتا أن هذه المصلحة نفسها، تتطلب أيضا العمل على التوصل إلى اتفاق بشأن توزيع المياه بينهما، وقد سادت نفس الأسس التي تم انتهاجها للحفاظ على السرية، خلال المفاوضات الرامية إلى وقف العمليات الإرهابية ضد إسرائيل، خلال محادثات توزيع المياه من نهر اليرموك، وحصة كل من الدولتين.

لقد كانت الهوة القائمة بين التصريحات الأردنية، والمحادثات العملية الأردنية الإسرائيلية واسعة، سواء أكان ذلك على صعيد الهدوء الحدودي، أو توزيع مياه نهر الأردن واليرموك.

وقد احتاجت الدولتان في البداية، تدخل الأميركيين بغية التغلب على العوائق العربية، وبمرور الأيام تمكن الطرفان من تحديد المسارات المباشرة لإجراء حوار هادئ دون ضجة إعلامية.

إن الإعلان، في آب ١٩٩٢ (٢٤)، عن توجه الأردن إلى إسرائيل خلال اللقاء في واشنطن لأن تخصص له كمية قدرها خمسون مليون متر مكعب من الماء-كبادرة حسن نية لمرة واحدة-أكثر مما هو معطى له في اتفاقية توزيع المياه، كشف النقاب، عن

وجود قناة الحوار بين الدولتين، لم يكن التوجه، هذه المرة، بالقرب من جسر العدسية، بل في واشنطن.

فقد اجتمع الدكتور منذر حدادين-ممثل الأردن-مع الدكتور الياهو روزنتل-رئيس شعبة التطوير والأبحاث في مصلحة المياه الإسرائيلية في واشنطن وقدم إليه الطلب.

وقد أعربت إسرائيل عن استعدادها للاستجابة لمطلب الأردن ومساعدته في التغلب على أزمة المياه في عمان وضواحيها، ونظرا للإعلان عن اللقاء، فقد اضطر الأردن للمطالبة بدفع التسوية باتجاه القناة الرسمية التي تم بناؤها خلال مؤتمر مدريد(٢٥).

وقد اتفقت كل من إسرائيل والأردن على أن تكون مشكلة المياه أول القضايا التي ستجري مناقشتها في المحادثات الرسمية في واشنطن. وعلى الصعيد العملي لم تنتظر إسرائيل والأردن حتى انتهاء النقاشات الرسمية، والموافقة على التسوية. وقبل انتهاء النقاشات حصل الأردن على كمية المياه التي طلبتها من إسرائيل.

كانت المحادثات من وراء الكواليس، بمثابة إحدى الأنماط التي تطورت في مجال تنظيم وحل المشاكل المتعلقة بالمياه بين الدولتين منذ عام ١٩٥٥ منذ أن أعلن أريك جوتستون-المبعوث الخاص للرئيس ايزنهاور خطته لتوزيع مياه نهر الأردن

٢٥- نشرت الجرائد الأردنية جدول الأعمال الذي تم الاتفاق عليه في ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٢.

واليرموك، بين الدول الأربع المتجاورة: الأردن وإسرائيل وسورية ولبنان. وقد تضمن هذا النمط وساطة أميركية، وموافقة إسرائيل والأردن على الاقتراحات الأميركية، ورفض سوري-وأحيانا رفض عربي شامل-وفي نفس الوقت تنفيذ هادئ للخطبة بالاستعانة بشركات هندسية أميركية-بيكر أندكوزيه-وأحيانا، تجري لقاءات دائمة وسرية من قبل الخبراء والمساكين الإسرائيليين والأردنيين.

ولم تقم المخططات الأردنية الإسرائيلية على خطة جونستون الأميركية فقط، بل أيضا إلى حاجة الدولتين لمساعدات مالية أميركية لتنفيذ مخططات الري.

وإذا ما تجنبنا التورط في التفاصيل الفنية الهيدرولوجية، يمكننا أن نعد سبع معارك في قضية النزاع حول مياه النهرين كمعالم طريق حتى نشوب حرب ١٩٦٧:

١. المعركة الأولى: وافق الأردن وإسرائيل مبدئيا في الخامس والعشرين من شباط ١٩٥٥ على (خطة المياه المعدلة) التي قدمتها الولايات المتحدة. وبعد تردد كبير، أعربت إسرائيل عن استعدادها للتوقيع على مذكرة تفاهم بهذا الصدد مع الولايات المتحدة، رغم أنه خصص لها حوالي ٤٠٪ من مياه نهر الأردن واليرموك.

ووافق الأردن على خطة جونستون، خصوصا بعد أن صادقت اللجنة الفنية التابعة للجامعة العربية مبدئيا على التوزيع، بيد أن الجامعة العربية قررت في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٥٥ وبصورة مخالفة للمصلحة الأردنية-حظر مشاركة أي دولة عربية في مشروعات مائية في المنطقة، تشارك فيها إسرائيل (٢٦).

«المعركة الثانية: حصل الأردن عام ١٩٥٩ على أربعة ملايين دولار لتمويل خطة قناة الغور الشرقية لري مائة ألف دونم شرقي غور الأردن. وحصلت إسرائيل على خمسة عشر مليون دولار كهبة لخطة المياه (بحيرة طبريا-بيسان). وقد أتاحت هذه المبالغ الفرصة لتنفيذ جزء من خطة المياه التي تم تجميدها وفقا لقرار الجامعة العربية (٢٧).

أدت إحدى الملاحظات التي أطلقها بن غوريون بصورة عرضية في حزيران ١٩٥٩، إلى لفت نظر السوريين لأن إسرائيل تعمل على تنفيذ مخططها المائي. وقد أشارت هذه الملاحظة تساؤلات في الجامعة العربية (٢٨)، قررت الجامعة العربية في الثامن من أيلول ١٩٥٩ تشكيل لجنة خاصة لفحص هذه القضية، بيد أن هذا القرار لم يمنع الأردن من التوجه إلى البنك الدولي بطلب مساعدة أخرى لتطوير خطة الغور.

٢٧- كشف يعقوب هرتسوغ الذي كان في تلك الأونة ملحقا في السفارة الأميركية، إن الأردن تلقى أربعة ملايين دولار لتنفيذ مشروع الري، مما حدا به للمطالبة بأن تساعد الولايات المتحدة إسرائيل في مشروع المياه الخاص بها في بحيرة طبريا-بيسان.

٢٨- قال ديفيد ليفي في خطابه في ٢٧ حزيران ١٩٥٩: "نظرا لأن مشاركة العرب حتى الآن غير واردة في الحساب فإن إسرائيل تعمل على تنفيذ خططها، وتأخذ لنفسها الحصة المقررة من المياه.

الأمر الذي أتاح الفرصة أمام إسرائيل لمطالبته الأردن بضمانات جديدة للحفاظ على مخصصاتها المائية.

• المعركة الثالثة: في الحادي عشر من أيار ١٩٦١ توجه الرئيس كيندي ببرقية للرؤساء العرب بما فيهم الملك الحسين-كتب فيها: "نرغب في العمل بغية العثور على حل لمشكلة تطوير مياه نهر الأردن" (٢٩)، لقد رفض مجلس الدفاع العربي خلال الجلسة التي عقدها في حزيران ١٩٦١ اقتراحات الرئيس كيندي-وقرر أن: "النهاية المرتقبة عام ١٩٦٣ لخطة إسرائيل الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن يلزم الدول العربية للقيام بعملية عسكرية موحدة ضد إسرائيل".

وقد أعرب الأردن في تلك الجلسة عن معارضته الشديدة لأية خطة تنص على تحويل مياه الأردن، نظرا لأن هذا التحويل سيمس بمصادرها المائية، لقد عكست هذه المعارضة إلى حد ما طبيعة المصالح القائمة بين إسرائيل والأردن في قضية المياه.

• المعركة الرابعة: أعلن موظف رفيع في وزارة الخارجية الأميركية في التاسع من أيار ١٩٦٢، أن الولايات المتحدة تتخذ سياسة تأييد لجميع مخططات المياه المشتركة، وقد أعربت إسرائيل عن ارتياحها من تأييد الأميركيين لمخططاتها المائية ووصفت البرقية التي أرسلها الرئيس الأميركي لرئيس الحكومة الإسرائيلي ديفيد بن

٢٩-الصيغة الكاملة لبرقية الرئيس كندي للحسين ضمن مجموعة الوثائق التي عرضتها السفارة الأميركية في إسرائيل عام ١٩٧٣.

غوريون بهذا الصدد-١٣ حزيران ١٩٦٢-كانفراج سياسي(٣٠).

لم يكن البيان الأميركي مفاجئاً للحسين، وقد استخلص من ذلك استنتاجاته الخاصة عندما توجه لإسرائيل عام ١٩٦٣ وطلب الاستعانة بها لزيادة المساعدات الأميركية لملكته(٣١).

المعركة الخامسة: قرر مؤتمر القمة العربي في كانون الثاني ١٩٦٤ إقامة مشروع لتحويل مياه نهر الأردن، وكي تهدئ الدول العربية روع الحسين الذي خشي أن تقلل عملية التحويل من كمية المياه التي يحتاجها الأردن، قررت بسط حمايتها على مشروع المياه الأردني كجزء من خطة المياه العربية الشاملة رغم أن السوريين وجهوا قبل فترة وجيزة انتقادات شديدة لهذا المشروع الذي يخطر في إطار المخطط الأميركي الإسرائيلي.

أدى قرار الدول العربية إلى حث إسرائيل على تسريع العمل لتفعيل الناقل القطري. والذي تم تشغيله في السادس من أيار ١٩٦٤. وقد قامت وزارة الخارجية الأميركية عشية تفعيل الناقل بإصدار بيان. جاء فيه: "أعلمتنا حكومة إسرائيل أنها ستستخدم مياه نهر الأردن في إطار التخصيص الذي تم تحديده في الخطة الموحدة لعام

٣٠- M.Gazit, President Kennedy's policy toward the Arab states and Israel pp.48-95.

٣١- حديث مع أفرايم عيرون الذي سافر من لندن إلى نيويورك لتقديم تقرير إلى وزيرة الخارجية غولدا مائير حول محادثة هرتسوغ الحسين.

١٩٥٥ لغور الأردن" (٣٢).

لقد تمت المصادقة على الاتفاقية في لقاء وجه لوجه بين إسرائيل والأردن، فقد اتفق الملك الحسين والدكتور يعقوب هرتسوغ في الثاني من أيار ١٩٦٤ على توزيع المياه بين إسرائيل والأردن بناء على الحصص التي تم تحديدها في خطة أريك جونسون عام ١٩٥٥.

وفي السادس عشر من حزيران ١٩٦٤-أي بعد شهر واحد من ذلك-أعلن الحسين خلال حفل عشاء في نيويورك أن الأردن لن يستخدم القوة لمنع مياه نهر الأردن عن إسرائيل (٣٣).

وفي رد العرب على ذلك عقد في أيلول ١٩٦٤ مؤتمر قمة ثاني، قرروا خلاله الشروع فوراً بعملية التحويل، بما فيها الاستعدادات العسكرية للمواجهة مع إسرائيل، وعندما بدأ السوريون عملية التحويل لجأت إسرائيل إلى القوة العسكرية لمرقلة العمل، واعتقد الإسرائيليون أن تدمير آلات التحويل السورية سيدفع بالأردن إلى التوصل لتفاهم أكبر معها حول توزيع مياه النهر في المستقبل.

المعركة السادسة: في الخامس والعشرين من شباط ١٩٦٥ طرح رئيس الحكومة ليفي أشكول أمام رسولي الرئيس الأميركي جونسون-أفرييل هاريمان وروبرت

٣٢-بيان رسمي لوزارة الخارجية الأميركية في السادس من حزيران ١٩٦٤، وقد كتب موشيه ديان حول تفعيل الناقل القطري-معالم طريق ص ٣٨٠-٣٨١- "لقد رأى العرب المياه المتدفقة على طول عشرات الكيلومترات ولم يقيم السوريون واللبنانيون بتنفيذ تهديداتهم ولم تحاولوا تحويل مياه الأردن-هذا التحويل هو نقطة جذرية في تطوير إسرائيل".

٣٣-وكالة رويترز، نيويورك ١٧ حزيران ١٩٦٤.

كومر-والذين قدما إلى إسرائيل لإقناعها بإزالة معارضتها لتزويد الولايات المتحدة للأردن بالدبابات-طرح قضية انضمام الأردن إلى الدول العربية لحرمان إسرائيل من المياه، وقال: "إن إسرائيل ليست تواقفة إلى الحرب، لكن إذا ما حاول العرب حرمانها من المياه الحيوية لها، فلن يكون أمامها مناص من خوض الحرب من أجل الماء، وفي هذه الحالة ستوجه هذه الدبابات ضدها، نظرا لأن الأردن يضع قواته تحت إمرة القيادة العربية الموحدة"(٣٤).

عارض هاريمان مزاعم أشكول، ورفض بشدة أن تلجأ إسرائيل للقوة لضمان المياه الحيوية لها، وفي نفس الوقت أعربت وزيرة الخارجية غولدا مائير التي شاركت في الجلسة-عن احتجاجها على نصيحة الحكومة الأميركية للسفير الإسرائيلي في واشنطن، والقائلة بضرورة أن تلجأ إسرائيل إلى مجلس الأمن الدولي وليس إلى القوة لحل مشكلة المياه.

رفضت إسرائيل موقف الأميركيين، ورأت أن من واجبها العمل للدفاع عن حاجتها للمياه، وأيضا لإقناع الحسين بأنها جادة في منع سورية من حرمانها من المياه، وفي الثالث عشر من أيار قصفت الدبابات الإسرائيلية الأجهزة الفنية التي جلبها السوريون لتنفيذ عملية التحويل (٣٥)، وفي الثاني عشر من آب دمرت الطائرات الإسرائيلية جميع تلك التجهيزات، وبعد أقل من شهر، أي في الثامن عشر

Memorandum of Conversation, February 25 1965 Department of State paper ٣٤-

Library. Lyndon B Johnson

٣٥-موشيه أ.جلبوع 'ست سنوات، ستة أيام' ص٤٧.

من أيلول ١٩٦٥-اجتمع الملك الحسين مع وزيرة الخارجية غولدا مائير في باريس.
استنتجت وزيرة الخارجية من أقوال الحسين في ذلك الاجتماع، أنه وعلى الرغم من قرار العرب مواصلة عملية التحويل لحرمان إسرائيل من المياه، إلا أنهم سيتوخون أقصى آيات الحذر هذه المرة كي لا تتدهور الأمور حتى الحرب.
المعركة السابعة: وضع الملك الحسين في آيار ١٩٦٦ حجر الأساس لسد على نهر اليرموك بالقرب من قرية (موخيبة) الواقعة على بعد ثلاثة كيلومترات من الحدود الإسرائيلية، وقد تطلع رئيس الحكومة ليفي أشكول بقلق بالغ إلى نية الأردنيين حجز مائتي مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك في البحيرة التي سيشكلها السد، وطلبت إسرائيل من الولايات المتحدة أن ينسق الأردن خطواته معها، لكن الأردنيين لم يسارعوا إلى ذلك.

وعندما ازدادت حدة التوتر بين إسرائيل والأردن في أعقاب اجتياح إسرائيل لقرية السموع، قال أشكول لمساعديه: "طيلة الوقت وأنا أفكر أن هناك لعبة في هذا السد سنندم عليها مستقبلاً" (٣٦)، استدعى أشكول إليه نائب رئيس الأركان عيزر وايزمن، وطلب أن يعرف منه: "هل بالإمكان تدمير هذا السد إذا كانت هناك ضرورة لذلك؟؟". فقال وايزمن: إن السد لا يتضرر كثيراً من القصف الجوي، بيد أن بالإمكان تنفيذ عملية برية عندما تكون في السد مياه" (٣٧) بيد أن إسرائيل لم تحتج في نهاية المطاف للقيام بعمل عسكري، ففي حزيران ١٩٦٧، وفي أعقاب الحرب تغيرت الشراكة في الحوار على النهر، وما كان قبل عدة أيام سوريا، أصبح بين عشية وضحاها إسرائيلياً

٣٦- إيتان هابر: اليوم ستتدلع حرب ص ١١٨.

٣٧- نفس المصدر، بناء على بروتوكول السكرتير العسكري لنيور الذي حضر اللقاء بين الاثنين.

وأصبح السد الذي كان بعيدا عن أعين الإسرائيليين، واقعا في مجال نيران مدفعيتهم. أدت السيطرة الإسرائيلية على ضفة نهر اليرموك، والمحادثات المباشرة مع الحسين في لندن، والمساعدات غير المباشرة التي قدمتها إسرائيل للأردن في صد الاجتياح السوري لشمال الأردن إلى خلق الأجواء الملائمة لبدء محادثات مباشرة بين خبراء إسرائيليين وأردنيين بشأن مياه اليرموك (٣٨). بيد أن التحفظ الذي أبداه الحسين من مفاوضات كامب ديفيد، وانضمامه إلى جبهة الرفض في بغداد أثرت إلى حد كبير على مداولات الخبراء آنفة الذكر لذا اضطر رئيس الحكومة مناحم بيغن للتوجه إلى الرئيس الأميركي كارتير طالبا التدخل لدى الحكومة الأردنية، ولدى البنك الدولي، لاشتراط منح التمويل لسد المقرن للأردن بضمان حقوق إسرائيل (٣٩)، وكان الأردن في تلك الآونة قد أعرب عن تحفظه من الأنباء التي راجت في العالم، والقائلة أن هناك محادثات تجري بين إسرائيل والأردن بوساطة الولايات المتحدة حول المياه، وقد جاء في البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة الأردنية في التاسع من كانون الأول ١٩٧٩: إن ما ينشر بشأن وجود اتصالات لتوزيع مياه نهر اليرموك ترمي لتعطيل الجهود الأردنية الرامية للحصول على التمويل الدولي اللازم لبناء المقارن (٤٠).

Adam Garfinkle, Israel and Jordan in Shadow of War p.40. -٣٨

John k. Cooley "The war over water" Foreign Policy, su (spring 1988) p.20. -٣٩

٤٠-بيان رسمي في عمان في التاسع من كانون الأول ١٩٧٩.

وبناء على طلب الأردن بعث الأميركيون فيليب حبيب في أيار ١٩٨٠ كوسيط خاص يجب أن يقنع إسرائيل بعدم اشتراط منح التمويل للأردن بالتفاهم مسبقا مع إسرائيل حول الماء.

أدت حالة التوتر التي سادت بين إسرائيل وسورية عام ١٩٨١، والحرب اللبنانية التي نشبت عام ١٩٨٢، والمداولات التي جرت في أعقابها لخطة ريغان، إلى إبعاد الأنظار عن قضية المياه، وقد أضيف إلى الضغوط السورية الهائلة على الأردن-بما فيها بواسطة المنظمات الفلسطينية-ضغطا جديدا، فقد اتضح أن السوريين حولوا كما كبيرا من مياه نهر اليرموك إليهم، وبالتالي خلق مصدر ضغط جديدا على الأردن(٤١).

أدت هذه الخطوة السورية إلى تقريب الأردن من إسرائيل من جديد، الأمر الذي خلق "لجنة اليرموك" بالقرب من العدسية، والتي كان ممثلو الأردن وإسرائيل يحاولون من خلالها حل المشاكل الموضوعية التي قد تنشب بحوارات مباشرة بينهما ودون وساطات، أما حضور ممثل الأمم المتحدة في الجلسات الأسبوعية التي كانت تعقد، وارتفاع علم الأمم المتحدة فوق الحاضرين، فقد كان شكليا لحماية الأردن من التخرصات العربية حول إجراءاته محادثات مباشرة مع إسرائيل(٤٢).

لقد وجد هذا التوجه الموضوعي تعبيرا له خلال المؤتمر الدولي الهيدرولوجي الذي عقد في موسكو عام ١٩٨٤، حيث قدم الوفد الأردني إلى المؤتمر وثيقة لم يرفض فيها رفضا باتا فكرة قناة البحار-التي ستربط بين البحر المتوسط والبحر الميت-رغم

٤١-أنظر الملاحظة ٣٩.

٤٢-بناء على حديث مع يعقوب وردي رئيس الوفد الإسرائيلي للقاءات العدسية.

أنها قدمت ملاحظات بشأن مدى ارتفاع المياه في مدخل القناة المنطلقة من البحر الأبيض
كي لا تتضرر مصانع الفوسفات الأردنية(٤٣).

كان شمعون بيرس والملك الحسين في تلك الآونة يجريان لقاءات في لندن
ووادي عربة بحثاً عن الصيغة المناسبة والكفيلة بإتاحة الفرصة للشروع بمحادثات
سياسية علنية بين إسرائيل والأردن، وربما كان هذا هو الأساس الذي أدى إلى ولادة
عمليات جس النبض الأردنية لدى إسرائيل بشأن إمكانية قيام إسرائيل باستخدام
القوة العسكرية إذا ما حاول السوريون منع ضخ المياه من اليرموك، وهو الأمر الذي
سيحرم إسرائيل والأردن معا من المياه الحيوية لهن(٤٤).

لم يرتح الأردنيون جراء تهرب الإسرائيليين من الرد، ولهذا السبب توجه
زيد الرفاعي رئيس الحكومة الأردنية إلى سورية لضمان عدم قيام السوريين بضخ مياه
من نهر اليرموك أكثر مما ينبغي كي لا تقلص المخصصات التي يضخها الأردن. وفي
أعقاب هذه الزيارة، تم توقيع اتفاقية "سد الوحدة" في دمشق في الثالث من أيلول
١٩٨٧(٤٥).

كانت كلفة سد (المقارن)-الذي سمي سد الوحدة-يجب أن تصل إلى أربع مائة
مليون دولار، ولم ترم إقامة هذا السد إلى توليد الكهرباء وتزويد سورية والأردن بها

٤٣- قدمت في المؤتمر أيضا ورقة عمل أعدها خبيران أردنيان-الدكتور سلامة والخواجا-

Alias Slameh and Moh'd khawaj, M.Sc, Water Research and Study.

٤٤- أنظر الملاحظة السابقة.

٤٥- الصيغة الكاملة للاتفاق السوري الأردني واردة في كتاب (أدام جرفينكل) ص ٢٠٧-

فقط، بل أيضا كان يرمي إلى منع الأردن من التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل بشأن مياه اليرموك، ومنع إبرام الولايات المتحدة لاتفاق غير مباشر، وينص البند التاسع من الاتفاقية السورية الأردنية، علنا أن صلاحية إجراء مفاوضات مع أية جهات خارجية بشأن المياه، مخولة لرؤساء اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها، تحكم هذا الاتفاق-أي أن أية مفاوضات تتطلب موافقة مسبقة من قبل سورية.

أقلق سد الوحدة على نهر اليرموك إسرائيل بيد أن نائب وزير الزراعة ابراهام كيتس عوز رغب في تهدئة الأوضاع، وقال في المقابلة التي أجراها في أيلول ١٩٨٧ (٤٦)، "هناك تفاهم منذ زمن طويل بين الأردن وإسرائيل بشأن توزيع مياه نهر اليرموك، وبناء على هذا التفاهم تحصل إسرائيل على أربعين مليون متر مكعب من المياه في فصل الصيف، وتحصل على الكمية التي تريدها دون تحديد في فصل الشتاء، والاتفاقية مع سورية، لن تمس بإسرائيل".

بيد أن هذه الأقوال لم تهدئ من روح الحكومة الإسرائيلية، التي رأت في توجه الأردن للبنك الدولي لتوفير التمويل اللازم لبناء السد، فرصة مناسبة لضمان حصتها من مياه نهر اليرموك في المستقبل وفي إطار اتفاقية ثنائية ملزمة، بيد أن الأردن رد بالرفض، فهو لا يستطيع التوقيع على اتفاقية تعاقدية، نظرا لأن السوريين يهددون، في هذه الحالة، بفسخ الاتفاق، ولم يكن التهديد السوري سياسيا فقط، إذ

٤٦-مقابلة مع جريدة معاريف في الخامس عشر من أيلول ١٩٨٧، وقد أفاد يعقوب وردي الذي أجرى المفاوضات مع الأردنيين إن الرقم المذكور ليس صحيحا، وقال: إن كمية المياه التي خصصت لإسرائيل من مياه اليرموك ليست أربعين مليون متر مكعب، بل خمسة وعشرين مليونا فقط.

خشي الأردن من أن يؤدي فسخ الاتفاق مع سورية، إلى قيام السوريين بضخ كميات كبيرة من اليرموك، وبالتالي المساس بحصته.

زاد السوريون حصتهم من نهر اليرموك ضعفين ونصف الضعف، حيث أخذوا يضحون مائتي مليون متر مكعب بدلا من تسعين مليوناً مثلما نصت عليه خطة جونستون، في الوقت الذي لم يكن بمقدور الأردن تنفيذ بناء السد نظراً لأنهم كانوا بحاجة إلى تمويل من البنك الدولي، والبنك يشترط التمويل، بموافقة إسرائيل، بوصفها (ساحلية) - أي تقوم على ضفة النهر، وكى يتمكن الأردن من حل هذه المعادلة الصعبة لجأ إلى الأميركيين.

اختارت الحكومة الأميركية المبعوث الخاص ريتشارد ارميتاج - وهو أحد كبار شخصيات وزارتي الدفاع والخارجية، للقيام بأعمال الوساطة بين الأردن وإسرائيل، وقد وصل إلى إسرائيل في تشرين الثاني ١٩٨٧، وقام طيلة أشهر عديدة بجولات مكوكية بين إسرائيل وعمان، إلى أن توصل إلى الاقتراح الذي قال فيه (٤٧):

(١) حال إقامة سد المقارن يضمن الأردن توزيع المياه على أساس كمي بين إسرائيل والأردن، حيث تحصل إسرائيل خلال فصل الصيف على خمسة وعشرين مليون متر مكعب، وحوالي ستين مليون متر في الشتاء.

٤٧- بناء على مذكرة التفاهم التي تم إعدادها في مكتب رئيس الحكومة عشية مؤتمر مدريد في تشرين الأول ١٩٩١.

(٢) تدفق المياه، وتوزيعها على منحدرات اليرموك ستتواصل بصورة طبيعية، ولا يتم إقامة سد صغير في العدسية، مثلما خطط الأردنيون.

(٣) يتم تشكيل لجنة مياه أردنية إسرائيلية مشتركة للإشراف على توزيع المياه.

(٤) تضغط الولايات المتحدة على سورية لتقليص استغلالها لمياه اليرموك.

(٥) تساعد الولايات المتحدة إسرائيل في بناء وسيلة لنقل المياه إلى بحيرة طبريا.

كان الوسيط الأميركي، على استعداد لإعفاء الأردن من مهمة التوقيع على اتفاق تعاقدي، واقترح بديلا، يتمثل في تبادل مذكرات متماثلة بين الأردن والولايات المتحدة، وبين إسرائيل والولايات المتحدة، والتي ستكون بمثابة اتفاقية غير مباشرة (٤٨).

عارضت إسرائيل اقتراح الوسيط لتعيين شخص مسؤول للإشراف على عملية توزيع المياه بين الدولتين نظرا لتعارض هذا الاقتراح مع وجهة النظر الإسرائيلية القائلة إن الاتصالات المباشرة تمهد الأرضية للسلام المستقبلي.

ولم يتم في نهاية المطاف، التوصل إلى اتفاق، وقام البنك الدولي بتجميد خطة القرض للأردن، وعاد الأطراف إلى النظام القديم (لجنة اليرموك) السري، بالقرب من العدسية، والذي لا يتضمن أية اتفاقيات بين الطرفين: بل لا يتم حتى كتابة بروتوكول مشترك، ويقوم كل طرف بتسجيل ما يريد لنفسه من الحوار، ويسلمه في نهاية الاجتماع للطرف الآخر.

وفي إطار هذه اللجنة، شكر الأردن إسرائيل لموافقتها في ذلك العام على تقليص حصتها كي يتمكن الأردن من ضخ حصة أكبر (٤٩).

وفي أيار ١٩٩٤ خطا الأردن خطوة أخرى على صعيد منح الشرعية للمحادثات السرية بشأن توزيع المياه بين إسرائيل والأردن، فقد تم الاتفاق في البيان المشترك بين الدولتين في واشنطن على تشكيل لجنة فرعية إسرائيلية أردنية واجتماعها بالقرب من الحدود لمناقشة المشاكل المائية.

٤٩-حديث في واشنطن مع ابراهيم عوز رئيس الوفد الإسرائيلي للمسار متعدد الجنسيات للشؤون المائية، معاريف ١٧ أيلول ١٩٩٢.

الفصل العاشر

اتفاقية لندن ١٩٨٢:

«عرفات: نحن نشمّن جهود جلالته الرامية لدفع الولايات المتحدة للاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين.

«الحسين: لا تفكروا بأن الاتصالات الأميركية مع إسرائيل سهلة، الولايات المتحدة تمارس ضغوطا على إسرائيل كي توافق على عقد مؤتمر دولي، والأمر رهن بالوضع الداخلي الأمريكي والإسرائيلي، فالأميريكيون عشية الانتخابات، في حاجة لإسرائيل وأود أن أبشركم بأن إسرائيل أعلنت بواسطة بيرس-عن موافقتها على عقد مؤتمر دولي، الأمر الذي يمكننا أن نستشف منه، موافقة إسرائيل والأميريكيين على تواجد منظمة التحرير في المؤتمر.

وسأكشف لكم سرا آخر، حزب العمل يعمّز العمل على إجراء انتخابات مبكرة للكنيست في أيار أو حزيران من العام الحالي، نظرا لأن اليهود الأوروبيين المؤيدين لحزب العمل يقضون إجازاتهم في الخارج خلال شهر تموز، وإذا لم تجر الانتخابات في أيار أو حزيران، فإن من المحتمل أن يفوز حزب شامير في الانتخابات مرة أخرى، وحينها سيتم تجميد المسيرة السلمية.

إن موافقة بيرس على عقد مؤتمر دولي، تعني إبداء مرونة إسرائيلية، ويجب على منظمة التحرير الموافقة على اقتراحنا، الذي سيؤدي إلى ثلاثة تطورات:
أولا: عقد مؤتمر دولي.

ثانيا: انتخابات جديدة للكنيسة الإسرائيلية.

ثالثا: عودة حزب العمل إلى الحكم بأغلبية معقولة.

• عرفات: سيدي الملك، بيرس مخادع كبير، ولدي معلومات تؤكد أن إسرائيل ليست موافقة على عقد المؤتمر الدولي، وهي تقصد بالمؤتمر الدولي مظلة للمفاوضات المباشرة ويجب أن تعرف سيدي الملك، أن هناك بونا شاسعا بين مواقف العرب وإسرائيل حتى فيما يتعلق بماهية المؤتمر.

• الرفاعي: لقد حصلت على معلوماتك من السوفييت، في حين أن الأمريكيين مصدر معلوماتنا، وقد قالوا لنا أن إسرائيل وافقت على عقد مؤتمر دولي بحضور الدول العظمى الخمس.

حوار بين عرفات والملك الحسين في ٣٠ شباط ١٩٨٦

حسب مجلة "الوطن العربي"

بعث رئيس الحكومة مناحم بيغن رسالة عاجلة إلى الأردن صبيحة اليوم التالي لتدمير الطائرات الإسرائيلية للمفاعل النووي العراقي. حذره فيها. من السماح للطائرات العراقية باستخدام المجال الجوي الأردني وهي في طريقها لتنفيذ عملية عسكرية ضد إسرائيل وأوضح له. أنه إذا ما سمح للطائرات العراقية باستخدام أجواء بلاده فسوف يعرضه للخطر. وكتب بيغن للحسين في حزيران ١٩٨١ "إن هدف إسرائيل هو أن تتعايش بحسن جوار مع الأردن" (١)

وكان الأردن قبل أشهر معدودة-في أيلول ١٩٨٠- قد أعلن. بأنه سمح

١- شلومو نكديمون، (تموز في اللهب)، تل أبيب ١٩٨٩ ص ٢٧٤.

لطائرات نقل عراقية بالهبوط في شمالي الأردن والبقاء هناك كي لا تتعرض للهجمات الإيرانية، وتعهد الأردن بعدم استخدام هذه الطائرات ضد جهة أخرى. كانت العلاقة الأردنية العراقية إبان الحرب العراقية الإيرانية معروفة لإسرائيل، وكانت الأسلحة الموجهة إلى العراق، تمر عبر ميناء العقبة، الواقع على حدود إسرائيل دون أن تستغل إسرائيل هذا الوضع لإحراز أي مكاسب سياسية هذا في الوقت الذي كان الأردن يجني فيه أرباحا اقتصادية طائلة جراء مرور البضائع الموجهة إلى العراق عبر أراضيه، بل وحقق الأردن أيضا مكاسب من أعمال الوساطة في بيع أسلحة وتجهيزات عسكرية من الولايات المتحدة والدول الأخرى إلى العراق الفارق في الحرب مع إيران.

وقد تم الكشف في الآونة الأخيرة عن الكثير من التفاصيل بشأن دور الأردن في ذلك(٢).

وحتى في وقت الحرب كان من المعروف أن الأردن يحاول القيام بأعمال الوساطة بين العراق والولايات المتحدة، وقد تم زج إسرائيل في هذه المحاولات، سواء أكان ذلك عبر مشروع بناء أنبوب النفط العراقي إلى العقبة-والذي طلب العراقيون إبان طرح فكرته الحصول على ضمانة أميركية، بأن لا يقوم الإسرائيليون بالمساس به، أو عبر الحوارات السياسية وقد قال صدام حسين: لأحد أعضاء الكونغرس الأميركي أنه

Alan Friedman, Spider's Web, New York 1993, pp 25-29, 170-171, 277-٢

لا يسعى لتدمير إسرائيل(٣).

لم يأل الملك الحسين جهدا في محاولات إقناع الولايات المتحدة بأن تؤيد تعاونه الاستراتيجي مع صدام حسين، وقد أثمرت هذه الجهود، حيث قامت الولايات المتحدة بتقديم بادرتي حسن نية تجاه العراق:

• قامت الولايات المتحدة في شباط ١٩٨٢ بمحو اسم العراق من قائمة الدول المؤيدة للإرهاب (٤).

• وفي حزيران ١٩٨٢ أوعزت الولايات المتحدة للأردن بأن يسلم للرئيس العراقي صورا جوية التقطتها المخابرات الأميركية لعملية نشر القوات الإيرانية(٥). لا توجد أي دلالات تؤكد وجود أي صلة بين المهمة التي كلف بها الأميركيون الأردن فيما يتعلق بالعراق، وبين المفاوضات السرية التي جرت في تلك الآونة بين واشنطن وعمان حول خطة التسوية والتي أطلق عليها فيما بعد، اسم "خطة ريغان". فقرب وقوع الحدثين يخلق ظنونا حول إمكانية الربط بينهما.

لقد شجعت الركيزة العراقية السياسية والاقتصادية الأردن على المخاطرة بالتفاوض مع الولايات المتحدة حول تسوية أردنية-إسرائيلية. وكانت الشروط مريحة بالنسبة للأردن: فقد كان العراق بحاجة لخدماته لدى الولايات المتحدة، وسورية كانت تعلق الجراح التي أصابتها الحرب اللبنانية، والاتحاد السوفيتي لم يهب

٣- قال صدام حسين ذلك لعضو الكونغرس الأميركي ستيفان سولار ج ونظرا لأنه لم يعلن عن ذلك عمدت وكالة الأنباء العراقية إلى إذاعة ما قاله الرئيس صدام في كانون الثاني ١٩٨٣.

٤- Alan Friedman, Spider's Web p.26.

٥- Ibid p 27.

لنجدتها حينما أرغم الجيش الإسرائيلي الجيش السوري على الانسحاب من بيروت. وبناء على هذا الوضع، كتب الرئيس الأميركي ريغان رسالة إلى الملك الحسين ومناحم بيغن، يقول فيها: "بعد أن ثبت أن تأثير الاتحاد السوفيتي على الأمور الهامة في الشرق الأوسط أصبح هامشيا" (٦) فقد آن الأوان لإبرام تسوية عربية إسرائيلية.

حاول الملك الحسين الاستجابة لطلب الرئيس الأميركي، بيد أن مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢، أقر مسارا مختلفا تماما للتسوية-مسار المؤتمر الدولي- أي بمشاركة الاتحاد السوفيتي، والذي يتطلب إجراء مفاوضات مع جميع الأطراف العربية بما فيها منظمة التحرير.

أعلم الملك الحسين الأميركيين أنه وإبان زيارته للاتحاد السوفيتي في إطار وفد مكلف من قبل مؤتمر فاس، حذر الرئيس السوفيتي يوري أندروبوف الأردن بالأخذ على عاتقه مخاطرة قبول خطة ريغان، لأن عاتقه أضعف من أن يستطيع تحمل المعارضة العربية الشاملة لهذه الخطة، وأن من الأفضل، أن يختار السير في ركاب الخطة العربية في فاس (٧). وقد أدت الضغوط التي مارستها سورية ومنظمة التحرير، إلى ثني الأردن عن مواصلة تأييده لخطة ريغان.

أدى تراجع الحسين آنف الذكر، إلى مساعدة إسرائيل في التوصل إلى تفاهم استراتيجي مع الولايات المتحدة في تشرين الثاني ١٩٨٣، في الوقت الذي صعب على

٦-رسالة ريغان إلى مناخم بيغن في الحادي والثلاثين من آب ١٩٨٢ لإقناع بيغن بأن الوقت بات ملائما للسلام.

٧-موشيه زاك-النزاع العربي الإسرائيلي بين فكر الدول العظمى، تل أبيب ١٩٨٦ ص ١١٠.

الأردن الحصول على الأسلحة التي كان يريدها من الولايات المتحدة، فقد اشترطت الحكومة والكونغرس منح الأسلحة للأردن بتقديمه بصورة أو بأخرى. نحو السلام مع إسرائيل.

ورغم الغضب الذي انتاب الحسين. إلا أن تعاونه مع العراق كان يتطلب أن يظل على صلة مع الأميركيين. وقد لاءمت الاحتياجات الأردنية النشاطات الدبلوماسية التي قام بها شمعون بيرس عندما انتخب نهاية عام ١٩٨٤ رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية.

لقد تواصلت المحاورات الثلاثية-الإسرائيلية الأميركية الأردنية-طيلة سنتين. وتمحورت بصورة خاصة. حول الصيغ. التي تتيح الفرصة لبدء مفاوضات ثنائية علنية بين إسرائيل والأردن.

سعى شمعون بيرس إثر الصعوبات التي واجهها للحصول على تصريح علني من الملك الحسين لإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والأردن-اتجه نحو البحث عن بدائل للمؤتمر الدولي الذي طرحه الحسين كشرط يستحيل تجاوزه لإجراء حوار ثنائي علني بين الطرفين. والبدائل التي عرضت آنذاك تمثلت في بداية افتتاحية دولية. مظلة دولية. ومؤتمر سلام إقليمي. بيد أن الحسين اعتبر نفسه ملزماً بقرار مؤتمر فاس القائل بعقد مؤتمر دولي. وعندما أدرك شمعون بيرس استحالة تجاوز فكرة المؤتمر بالنسبة للحسين. حاول تجريد هذا المؤتمر من جميع (الأشواك) التي يحملها. الأمر الذي سيمكنه من تسويقه على الحكومتين الإسرائيلية والأميركية (٨).

عارضت حكومة الرئيس ريغان عقد مؤتمر دولي. نظراً لأنها كانت تعارض

٨-مichaël بار زوهر "المرأة الحشية" ص ١٦٠-١٦١.

إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية بلورة وجه الشرق الأوسط، بيد أنها اضطرت في نهاية المطاف للتسليم بمبادرة بيرس مثلما أوضح وزير الخارجية جورج شولتز ذلك لاسحق رابين فيما بعد قائلا: "لم نكن نرغب في المؤتمر الدولي، لكن إذا كنتم أنتم ترغبون في ذلك، فلن نكون عقبة في الطريق، رغم أنه يتعارض مع مصالحنا"(٩).
لم يتمكن بيرس من إقناع الولايات المتحدة بفتح المجال أمام منظمة التحرير للمشاركة في وفد أردني قبل أن تعلن تنصلها من الإرهاب.

لقد وصف وزير الخارجية الأميركي شولتز الرسالة التي حملها إليه سيمحا دينيتس بصورة سرية للغاية من شمعون بيرس، بأنها "تطور مفاجئ" ويقول دينيتس أن شمعون بيرس اجتمع في التاسع عشر من تموز ١٩٨٥ مع الملك الحسين والذي قدم إليه اقتراحا ينص على أن يقوم وفد أردني فلسطيني يضم بضعة أعضاء من منظمة التحرير بالاجتماع مع ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأميركي قبل أن تستجيب منظمة التحرير للطلب الأميركي الخاص بالتنصل من الإرهاب، وقبل قرار مجلس الأمن الدولي ٣٣٨، ٢٤٢، وفي المرحلة الثانية تعلن المنظمة عن قبولها للشروط الأميركية بشأن الاعتراف بإسرائيل والتنصل من الإرهاب، وفي المرحلة الثالثة تبدأ المفاوضات.

وقد أعلن بيرس أن هذا التسلسل غير مقبول لديه، بيد أنه سيقتراح على وزير الخارجية الأميركي قبول مبادرة الحسين حتى لو قامت إسرائيل بالاحتجاج علنيا على لقاء الوفد الأردني الذي يضم شخصيات من منظمة التحرير مع ميرفي.

٩- يوسف حريف 'معاريف' ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٦.

رفض الرئيس الأميركي-بعد أن أطلعه شولتز على رسالة بيرس-انتهاك التزامه القائل بعدم إجراء أي مفاوضات مع منظمة التحرير طالما أنها لم تتنصل من نيتها تدمير إسرائيل(١٠).

كانت عملية إقناع الحكومة الإسرائيلية أصعب بكثير بالنسبة لشمعون بيرس. بيد أنه حاول خطوة إثر الأخرى الوصول إلى الهدف الذي وضعه نصب عينيه: قيادة الحكومة التي كان يترأسها إلى المؤتمر الدولي بشروط محددة. وأجرى محادثات سرية عبر ريتشارد ميرفي حول إجراءات المؤتمر الدولي، وبعد ثلاثة أشهر من الجولات المكوكية التي قام بها ميرفي بين إسرائيل والأردن ولندن وهيج. عرض ميرفي في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٦، في لندن مسودة اتفاق من عشرة بنود بين بيرس والحسين بشأن عقد مؤتمر دولي (١١). وخلال أشهر المفاوضات المكوكية الثلاثة قام الملك الحسين بزيارة دمشق-تشرين الثاني ١٩٨٦-والالتزام أمام الأسد بعدم الانحراف عن الصف العربي بشأن التسوية الشاملة في إطار مؤتمر دولي. رغم أن التزامه آنف الذكر. لم يمنعه من التفاوض مع إسرائيل حول ماهية المؤتمر الدولي. ومن الجدير بالذكر. أن هناك خلافات بين شمعون بيرس والملك الحسين حول ثلاثة بنود من بنود مسودة ميرفي العشرة.

١٠- George p.Shultz, Turnoil and Triumph, pp.452-455.

١١-قال دكتور نمرود نوفيك، الذي كان مستشارا لبيرس والذي شارك في إعداد مسودة ميرفي، أنه تم الاحتفال خلال اللقاء في واشنطن بالانفراج الذي حملته المسودة، ووصف هذه الوثيقة بأنها الأساس الذي قام عليه اتفاق لندن عام ١٩٨٧.

وحال عودة بيرس إلى إسرائيل أعلن قائلا: "إننا بانتظار رد من الملك بشأن
تركيبة الوفد الإسرائيلي الفلسطيني، وأنا واثق من أن الملك الحسين سيمنح عرفات
فرصة للاستجابة لشروطه الثلاثة: قبول قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨،
وشجب الإرهاب، والموافقة على مفاوضات مباشرة مع إسرائيل (١٢).

وفي الوقت الذي أكد فيه الحسين خلال حواراته مع الإسرائيليين أن المؤتمر
الدولي سيؤدي إلى إبعاد منظمة التحرير عن الصورة، فإنه سعى للتجاوز معها، ولم
يمض سوى شهر من الحوار حتى تلقى الحسين ردا سلبيا من عرفات الذي رفض
تحويل الأردن لتمثيل منظمة التحرير في مفاوضات التسوية.

وفي التاسع عشر من شباط ١٩٨٦ ألقى الملك الحسين خطابا عاصفا، سمعت فيه
جيда أصداء الرفض الفلسطيني آنف الذكر عاليا، حيث أعلن عن تعليق التنسيق
السياسي مع منظمة التحرير والذي وقع قبل سنة مع عرفات، وبذلك قوض الملك
الأساس الذي وافق على خطة ميرفي بناء عليه.

واصل الأميركيون، طيلة الصيف، التفاوض مع الحسين بغية تجسير الهوة
القائمة في البنود الثلاثة المختلف عليها من خطة ميرفي، بيد أن هذه الحوارات توقفت
حال تفجر فضيحة إيرانجيت في تشرين الثاني ١٩٨٦، فقد اعتبر الحسين إرسال
الأميركيين أسلحة إلى إيران-التي وصفها في خطاب العرش "بعدو الأمة العربية
وقتذاك" (١٣) بمثابة مساس أميركي بكل العرب.

حاول شمعون بيرس العثور على بدائل للحوار مع الحسين، وكانت أول هذه

١٢-مقابلة مع جريدة معاريف ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٦.

١٣-التليفزيون الأردني، ٢ تشرين الثاني ١٩٨٦.

المحاولات تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة الأردنية والفلسطينيين في الضفة الغربية، وبادرت إسرائيل إلى السعي لدعم الأردن بغية تمكينه من توفير مصادر الدعم اللازمة للخطة الخمسية الأردنية لتطوير الضفة الغربية، بيد أن الكونغرس الأمريكي صادق على ثمانية عشر مليون دولار (١٤) سنوياً فقط، بدلاً من المليار ونصف مليار دولار التي يطالب بها الأردن.

فشل بيرس في إحراز الانفراج المأمول بالوسائل الاقتصادية دفع به لنقل مبادرته إلى المجال السياسي، لكن خطة عقد مؤتمر قمة إسرائيلي عربي بمشاركة ملكي الأردن والمغرب والرئيس المصري حسني مبارك إبان زيارة بيرس للمغرب، لم تمر كما يشتهي بيرس، نظراً لأن الملك الحسين والرئيس مبارك رفضا القدوم إلى المغرب للالتقاء به هناك طالما لم يدل بتصريح يؤيد فيه الحقوق الوطنية الفلسطينية والمؤتمر الدولي.

ومن الجدير بالذكر، أن إطلاق بيرس لمثل هذا التصريح كان سيؤدي إلى تفكيك حكومة الوحدة الوطنية التي يترأسها، وهكذا لم تخرج خطة المغرب إلى حيز التنفيذ الفعلي (١٥).

توطدت العلاقات الأردنية الأميركية قبل الكشف عن فضيحة إيرانجيت. وتزويد الأميركيين لإيران بالأسلحة، وقد حاول الأميركيون الاستعانة بالأردن كقناة اتصال مع العراقيين إبان الحرب العراقية الإيرانية.

١٤- بار زوهر: أمام المرأة الوحشية ص ١٧٤.

١٥- نفس المصدر السابق ص ١٩١.

اقترح نائب الرئيس الأميركي جورج بوش-خلال الزيارة التي قام بها إلى المنطقة في تموز ١٩٨٦- على الملك الحسين تشجيع صدام حسين لتصعيد عمليات القصف لإيران، بل وطلب بوش رأي وزارة الخارجية الأميركية، في أن تقوم مصر والأردن بإقراض العراق المعدات اللازمة للقصف (١٦). وكان هذا الطلب بمثابة دلالة على الدور الذي تعده الولايات المتحدة للأردن بوصفه حلقة وصل بينها وبين العراق. وفي عام ١٩٨٢ سلمت الولايات المتحدة الأردن صورا جوية أميركية كي يسلمها للعراق لاستخدامها في عمليات قصف إيران.

وفي أعقاب الكشف عن فضيحة إيرانية تقلصت قدرة الوساطة الأميركية لإنجاز، اتفاق إسرائيلي-أردني. وقد قال الحسين لصحفي أميركي: "لا يجب السماح للولايات المتحدة بالقيام بأعمال الوساطة، نظرا لأن لديها مشكلة مصداقية جديدة منذ صفقة-الأسلحة-مع إيران، وبسبب علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل" (١٧).

وفي لقاء مع شمعون بيرس، سخر الملك الحسين من الرئيس ريغان قائلا: "إنه لا يعرف العالم، وأنه سأل ذات مرة، فيما إذا كان يذهب لصيد السمك في البحر الميت؟؟" (١٨) ومن الجدير بالذكر أن الحسين لم يفهم نكتة ريغان، بيد أنه أبدى بأقواله طبيعة علاقاته المتحفظة تجاه إدارة ريغان، ورغم عدم الثقة التي أبداهها تجاه الأميركيين، إلا أنه حاول إغراءهم بالموافقة على المؤتمر الدولي، وفي إطار هذه

١٦- Alan Friedman. Spider's Web pp.310-311.

١٧- بوستن جلوب الرابع من أيار ١٩٨٧.

١٨- Shimon Peres. Battling For Peace, London 1995 p.305.

المحاولة. أرسل إلى واشنطن كاتم أسرارهِ زيد الرفاعي، والذي اجتمع في الثامن من نيسان ١٩٨٧ بوزير الخارجية الأميركي جورج شولتز بيد أن لقاءه باء بالفشل (١٩). وبعد ثلاثة أيام أي في الحادي عشر من نيسان صاحب زيد الرفاعي الملك الحسين للقاء شمعون بيرس في منزل اللورد ميشكون-يهودي وعضو في حزب (العمال)-ونجح في أخذ موافقة بيرس على المؤتمر الدولي كإطار للمفاوضات بين إسرائيل والأردن.

قاد الحسين خطواته بذكاء كبير جدا حتى "اتفاقية لندن". فقد كان يدرك أن الولايات المتحدة معنية بتهدة غضب العرب جراء صفقة الأسلحة مع إيران. وكان يدرك أن وزير الخارجية شمعون بيرس يسعى لإبرام اتفاقية مع الأردن-على الأقل في القضايا الإدارية. وكان يدرك أن سورية بحاجة لموافقة الولايات المتحدة على المؤتمر الدولي. وهو الأمر الذي سيعيد الأميركيين للتداول مع الاتحاد السوفيتي حول التسوية في الشرق الأوسط. وأدرك أن العراق الساعي للحصول على التأييد الأميركي في حربه ضد إيران. سيجني فوائد وأرباحا لدى الولايات المتحدة عندما تبدأ تسوية النزاع الإسرائيلي العربي.

حاول رئيس الحكومة اسحق شامير. في الثالث من نيسان ١٩٨٧. طرح إطار آخر للتفاوض بين إسرائيل والأردن، واقترح أن تجري المفاوضات تحت رعاية الولايات المتحدة ومصر.

George Shultz op.cit.p.793.-١٩

وفي رسالته لوزير الخارجية جورج شولتز نفى شامير المزاعم القائلة أن المؤتمر الدولي يضمن للأردن الحماية من هجمات المتطرفين العرب، وقال إن المؤتمر الذي سيشترك فيه المتطرفون العرب سيحول دون قبول الأردن لأية تسوية (٢٠). بعد ثمانية أيام من تقديم اسحق شامير البديل للمؤتمر الدولي، وافق وزير خارجيته شمعون بيرس على صيغة المؤتمر الدولي، حيث اتفق خلال اللقاء الذي عقده مع الملك الحسين في لندن على أن يتم عرض الاتفاق الذي توصلوا إليه بشأن إجراءات المؤتمر على حكومة إسرائيل على أنه اقتراح أميركي.

وصف شمعون بيرس في كتاب مذكراته (٢١) لقاءه مع الملك الحسين في الحادي عشر من نيسان ١٩٨٧، والاتفاق الذي تم التوصل إليه بالقول: جرى الحوار في أجواء جديدة، وقام اللورد ميشكون بإعداد وجبة العشاء، واقترح الملك الحسين على شمعون بيرس الانتقال إلى المطبخ لغسل الأواني، أما زيد الرفاعي فامتدح وزير الخارجية بيرس برواية قصة الحارس المصري في بيت الضيافة الرسمي في القاهرة، الذي رفض السماح لرئيس الحكومة الأردني الذي يحل ضيفا هناك بالدخول إلى البيت، حتى قال له أنه وزير خارجية إسرائيل.

٢٠- بناء على قوائم المؤلف في أعقاب قراءة رسالة اسحق رابين إلى جورج شولتز في ١٩٨٧/٤/٣.

٢١- Shimon peres, Battling for peace, pp.385-387.

حدث لدى بيرس انطباع بأن الحسين يدرك أسباب تحفظ إسرائيل على فكرة المؤتمر الدولي، "لكن الهدف ليس المؤتمر بل السلام، والأردن ليس معنياً بعقد مؤتمر تشعر فيه إسرائيل أنها معزولة" (٢٢).

اقترح بيرس على الحسين إعداد وثيقة يتم فيها إجمال القضايا المتفق عليها بين إسرائيل والأردن، بما فيها: رأي الملك الحسين القائل أن الفلسطينيين الذين سيشاركون في الوفد الأردني الفلسطيني، يجب أن يعربوا علناً عن نبذهم للإرهاب، ويعترفوا بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، الذي يعترف بإسرائيل.

أعرب الملك عن اعتذاره، وقال أن لديه مقابلة، وعرض أن يقوم زيد الرفاعي والدكتور يوسي بيلين بإعداد الوثيقة آنفة الذكر، وحينما عاد الملك إلى طاولة المفاوضات أعرب عن ارتياحه من الوثيقة التي تم إعدادها في غيابه، لقد أحرز الهدف الذي يسمى إليه، وهو موافقة إسرائيل على المؤتمر الدولي، وقد جاء في الاتفاق المنجز: هذه اتفاقية بين الحكومة الأردنية-والتي أكدت ذلك للولايات المتحدة- ووزير الخارجية الإسرائيلي-والتي تحتاج إلى موافقة الحكومة الإسرائيلية-على أن يحظى القسمان (أ)، (ب) بالنشر العلني بموافقة الطرفين. وتعتبر كاقترح قدمته الولايات المتحدة، ووافقت عليه كل من إسرائيل والأردن، أما بالنسبة للقسم (ج) فيجب التعامل معه بسرية بالغة، وكان ما جاء فيه هو بمثابة التزام قدمه الأردن للولايات المتحدة كي تقوم بدورها بإعلام إسرائيل به:

(أ) يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بإرسال دعوات للدول الخمس الأعضاء

في مجلس الأمن الدولي، وللأطراف ذات العلاقة بالنزاع العربي الإسرائيلي للتفاوض حول التسوية بالأساليب السلمية القائمة على قراري ٢٤٢، ٣٣٨، وبغية إنجاز السلام الشامل في المنطقة، وتوفير الأمن لدول المنطقة، ومنح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ب) يوافق المشاركون في المؤتمر على أن هدف المفاوضات هو التوصل إلى حل بالأساليب السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، على أن يقوم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، والتوصل إلى حل بالطرق السلمية للمشكلة الفلسطينية بجميع مناحيها، ويدعو المؤتمر، جميع الأطراف، لتشكيل لجان جغرافية ثنائية لمناقشة القضايا المتبادلة.

ج) اتفقت الأردن وإسرائيل على ما يلي:

١) المؤتمر الدولي لا يفرض حلاً، ولا يتخذ حق النقض الفيتو على أي اتفاق يتم إنجازه بين الأطراف.

٢) تجري المفاوضات بصورة مباشرة بين الأطراف في اللجان الثنائية.

٣) تتم مناقشة المشكلة الفلسطينية في إطار لجنة بين إسرائيل وبين وفد أردني فلسطيني.

٤) الممثلون الفلسطينيون سيكونون ضمن الوفد الأردني الفلسطيني.

٥) المشاركون في المؤتمر هم من الأطراف التي توافق على قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وينبذون الإرهاب والعنف.

٦) كل لجنة تجري مناقشات بصورة منفردة.

٧) القضايا الأخرى ستتم معالجتها في اتفاقية ثنائية بين الأردن وإسرائيل.

هذا التفاهم يحتاج إلى موافقة حكومتي إسرائيل والأردن،
وستعرض الوثيقة بكاملها على الولايات المتحدة.

لقد منح الاتفاق آنف الذكر للحسين تقديراً كبيراً في العالم الكبير،
لأنه نجح في إنجاز ما لم يستطع العرب إنجازه وهو تقليص الرفض الأميركي
للمؤتمر الدولي، لقد نجح وبالأستعانة بإسرائيل بما لم يتمكن حتى الاتحاد
السوفيتي من إنجازه.

ولا شك أن قرار القمة العربية في فاس ١٩٨٢، كان سيظل مجرد
حبر على ورق، لولا تدخل الحسين لدى الإسرائيليين، وبناء على هذا
التقدير، نجح الحسين عام ١٩٨٧ في إحراز انتصارات سياسية:

(١) تمكن في السابع والعشرين من نيسان من الجمع بين الزعيمين العربيين
العدوين: حافظ الأسد، وصادق حسين، حيث اجتمع الاثنان في قاعدة الجفر العسكرية
في الأردن لحوار استغرق سبع ساعات (٢٣).

(٢) وفي تشرين الثاني ١٩٨٧ احتفل الحسين بانتصار آخر: فقد عقد
في عمان مؤتمر قمة المصالحة العربية بين الرئيس حسني مبارك والرؤساء
العرب الآخرين، الأمر الذي أدى إلى إلغاء المقاطعة العربية لمصر، وإعادة
العلاقات الدبلوماسية معها إلى سابق عهدها.

٢٣- شافي جباي، معاريف، الأول من أيلول ١٩٨٧.

لم يأخذ الحسين على عاتقه أي مخاطرة في الاتفاق الذي توصل إليه مع بيرس، وليس أدل على ذلك من أن الدول العربية لم تتأثر باتفاقية لندن (٢٤). ولم تحتج دمشق لأنها كانت مطلعة على السر. والاتحاد السوفيتي لم يشجب الاتفاق المنفرد للملك الحسين، والحقيقة هي أن الاتفاق لم يكن منفردا، بل كان بمثابة مناورة ناجحة للتغلب على المعارضة الأميركية-الإسرائيلية للمؤتمر الدولي.

ويقول وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز في مذكراته: إن زيد الرفاعي سلم الإدارة الأميركية-قبل أربعة أيام من اتفاق الحسين بيرس-رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد، في السابع من نيسان ١٩٨٧ جاء فيها: إنه إذا ما توصلت الولايات المتحدة والأردن إلى اتفاق حول المؤتمر الدولي، وفقا للشروط التي يطرحها الملك، فإن سورية ستكون على استعداد للمشاركة في هذا المؤتمر (٢٥).

وفي صبيحة اليوم التالي (٨ نيسان ١٩٨٧)- أوضح زيد الرفاعي، رئيس الحكومة الأردنية. موقف بلاده في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن حيث قال: الأردن يرغب في عقد مؤتمر حقيقي، يكون غطاء للمفاوضات المباشرة بين الأطراف. وعندما سئل عما إذا كان قد جلب معه رسالة ما من الرئيس الأسد، قال: "لست عامل بريد لنقل الرسائل، لكنني-أوضحت أن هناك تنسيقا بين الموقعين السوري والأردني إننا نجري اتصالات دائمة حول التسوية الدائمة في الشرق الأوسط تشمل الأردن وسورية ولبنان والفلسطينيين، الأمر الذي يتطلب موقفا عربيا مشتركا" (٢٦).

٢٤-كتب أيهود يعري أن العواصم العربية لم توجه أية انتقادات إلى اتفاقية لندن-كوتسيرت رشييت ١٣ أيار ١٩٨٧.

٢٥- George p. Shultz. Op.cil pp. 937-942.

٢٦- Federal News Service. Washington, April 8, 1987.

وفيما يتعلق بقضية التمثيل الفلسطيني، قال الرفاعي: إنه يعتقد أن من الضروري دعوة منظمة التحرير إلى المؤتمر، بعد أن تقبل الشروط التي عرضت على جميع المشاركين فيما يتعلق بقرار ٢٤٢، والموافقة على التسوية بالطرق السلمية فقط.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل حدث بين الثامن من نيسان في واشنطن والحادي عشر من نفس الشهر في لندن ما جعل زيد الرفاعي يغير رأيه ويتخلى عن التنسيق مع سورية؟ إن التحليل المنطقي للوثيقة، التي صاغها بالاشتراك مع الدكتور بيلين، لا تؤكد هذا الافتراض، وقد أدت الميغ الضبابية إلى تجاوز الالتفاف على نقاط الخلاف بشأن إشراك منظمة التحرير، أو إمكانية عقد المؤتمر الدولي في أعقاب الجلسة الافتتاحية.

ويقول بيرس في مذكراته، أنه وفي أعقاب قراءة الوثيقة التي أعدها الرفاعي وبيلين، رغب الممثل الأردني في تعديل بعض النقاط، لكن الملك أمر بعدم الالتفات إلى الصغائر (٢٧).

إن الوصف النموذجي لصيغة الاتفاق يختلف عن التقرير الوارد في مذكرات بيرس (٢٨)، ويتضح أن زيد الرفاعي لم يقبل جميع بنود المسودة التي اقترحها شمعون بيرس، وقد عمد إلى إضافة ملاحظات وتعديلات بخط يده.

والمسودة التي عرضت على الملك في أعقاب عودته من لقاءات أخرى في لندن، لم تكن تضم وصفا للهدف المتمثل في إبرام اتفاقية سلام بين إسرائيل وجاراتها، واكتفوا في الصيغة النهائية بالإشارة إلى تسوية النزاع بالطرق السلمية.

Shimon Peres. Op. Cit. P.308. -٢٧

M.Golan Peres, The Road to Peace pp. 320/ 329. -٢٨

لقد حرص الأردنيون على التمسك بالصيغة الضبابية لتحاشي إثارة وإغضاب العالم العربي إلى الدرجة التي لم تتطرق فيها الوثيقة إلى ملاحظة الملك الحسين التي قال فيها أنه لا يعتزم إشراك منظمة التحرير في التسوية. (٢٩)

إن أقصى ما كان الحسين على استعداد للموافقة عليه هو الصيغة القائلة إن المشاركين في المؤتمر يجب أن يقبلوا قراراً ٢٤٢، ٣٣٨ ونبذ الإرهاب، ولم تكن الدول العربية قادرة على الاحتجاج على هذه الصيغة، واضطرت لابتلاعها.

وعندما أمسك شمعون بيرس بالوثيقة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من أيلول ١٩٨٧، وأشار بفخر إلى الالتزام المشمول فيها بشأن "مؤتمر غير مخول صلاحية الإرغام"، فضل العرب المفاخرة بالإنجاز الذي حققه الحسين، والمتمثل في إزالة المعارضة الأميركية لعقد المؤتمر.

لقد تضمن اقتراح الدكتور بيلين حقا عناصر يمكن أن تفسر على أنها انحراف عن الموقف العربي، بيد أن الصيغة الأخيرة التي وافق عليها بيرس والملك الحسين شطبت الفقرة القائلة: "يتوجب على المؤتمر أن يبادر حال عقده بإجراء مفاوضات سلمية بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها، بيد أن المؤتمر لن يكون هيئة إجراء المفاوضات، فالمفاوضات يجب أن تكون مباشرة وتجري بصورة ثنائية في لجان تشكل

٢٩- إن عدم تطرق الوثيقة إلى عدم إشراك المنظمة في المفاوضات مكن الحسين من القول في مقابلة (لكرنون تسيئونج) فينا ١٩٨٧/٦/٣٠، أن سكرتير الأمم المتحدة سيرسل دعوة إلى جميع الأطراف في النزاع، بما فيها الفلسطينيين (السياسة) قال الملك أن الأشخاص الذين سيشاركون في المؤتمر سيكونون من منظمة التحرير.

على أسس جغرافية" (٣٠).

وحذفت أيضا من الصيغة النهائية البند الوارد في مسودة بيلين. والقائل:
"أي طرف ثالث لن يتدخل في المفاوضات المباشرة والثنائية دون أن يكون هناك اتفاق
مسبق بين الطرفين".

ولا شك أن كل مفاوضات تتطلب مرونة من الجانبين، بيد أن تقدير مغزى
الاتفاقية، لا يتطلب تفحص ما ورد فيها فقط، بل أيضا ما تم محوه منها. فالفقرة
القائلة: "إن المؤتمر لن يفرض أي حلول ولن يتخذ حق النقض الفيتو على أي اتفاق يتم
إنجازه بين طرفي النزاع"، يفتح بابا أمام نقاشات المؤتمر، ورغم أن هذا المؤتمر عديم
الصلاحيات على صعيد فرض الحلول، إلا أنه يحمل في طياته تأثيرا سلبيا تراكميا
تجاه إسرائيل.

ولو أن البند الأول من الصيغة المتفق عليها التي أعدها ريتشارد ميرفي في
كانون الثاني ١٩٨٦ والقائل إن المؤتمر الدولي سيعقد-كصورة شكلية-(٣١)، لما كانت
هناك أي ضرورة لجميع القيود الأخرى القائلة إن المؤتمر لن يفرض أي حلول. ولو أن
الصيغة الإسرائيلية الأصلية بقيت، والتي تنص على عدم إجراء أي مفاوضات داخل
المؤتمر، لما كانت هناك حاجة لبنود ضد الفرض والإرغام.

M. Golan, op.cit. P.327-٣٠

٣١-يقول الدكتور نمرود نوفيك الذي شارك في إعداد مسودة ريتشارد ميرفي أنه تم الاتفاق
بين بيرس والحسين في البند الأول على أن المؤتمر سيعقد (كصورة شكلية) كبادرة
للمفاوضات الثنائية.

لكن ونظرا لأن الاتفاقية كانت تقوم بشكل أساسي على التصور العربي الشامل بشأن ماهية المؤتمر، وافق الحسين على تهدئة روع إسرائيل بالفقرة القائلة أن المؤتمر لن يفرض حلولا.

أدى الجدل الناشب بين شريكي حكومة الوحدة الوطنية شمعون بيرس واسحق شامير إلى حرف الجدل من ضرورة فحص مغزى اتفاقية لندن، إلى دوامة الخلافات التكتيكية بين أعضاء الائتلاف الحكومي القائلة: هل كان من حق وزير الخارجية العمل من وراء ظهر رئيس الحكومة أم لا؟؟

لقد تنبّهت قلة قليلة، إلى أن الاتفاق لم يكن اتفاقا جوهريا ينظم العلاقات الإسرائيلية الأردنية، بل اتفاقا إجرائيا حول المؤتمر الدولي.

نفى شمعون بيرس الأنباء التي تناقلتها وسائل الإعلام العالمية عن أنه توصل مع الحسين خلال اجتماع لندن إلى اتفاق بشأن إجراء تعديلات حدودية حقيقية، وتسوية في القدس، وقد أكد بيرس أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست: "إنه ليس لاتفاقية لندن أي ملاحق سرية".

لقد حدث انطباع، في إطار الجدل الدائر بأن إسرائيل نجحت في دفع الحسين للتخلص من صيغة الإجماع العربي الجامد بشأن ماهية المؤتمر الدولي مع إسرائيل، بيد أن الأمر ليس كذلك، فالوثائق التي بين أيدينا، تؤكد أن الحسين عمل بتنسيق كامل مع سورية.

ورغم التصريحات المتشددة التي أطلقها ضد منظمة التحرير خلال حوارهِ مع بيرس، فإنه لم ينجح في القول علنا: إن المنظمة لن تشارك في المؤتمر: بل إن الأمر على العكس من ذلك، فقبل وبعد الاتفاق عاد ممثلو الحسين وأكدوا أن بمقدور منظمة

التحرير المشاركة في المؤتمر، وأن الشروط التي تنطبق على جميع الأطراف الأخرى المشاركة ستنتطبق عليها هي أيضا، والمتمثلة في حل جميع القضايا بالطرق السلمية. ومن الجدير بالذكر، أن رؤيتي شمعون بيرس واسحق رابين متناقضتان فيما يتعلق باتفاقية لندن، مثلما أدرك المؤلف من حوارته مع الاثنين-وهما مختلفان فيما يتعلق بما إذا كان وزير الخارجية قد عمل من وراء ظهر رئيس الحكومة أم لا؟؟ وفيما إذا كان قد قدم له تقريراً كاملاً حول الاتفاق؟ ولسنا معنيين: في هذا السياق، بمناقشة هذه المسألة إذ لا علاقة لها بالبحث الذي بين أيدينا، تماماً مثلما أننا لسنا معنيين بمعرفة ما إذا كان وجود ممثل "للموساد" في اللقاء بين الحسين وبيرس يعني أن رئيس الحكومة تلقى تقريراً كاملاً أم أن ممثل "الموساد" اهتم فقط بالمجال اللوجستي للقاء؟؟(٣٢).

لم تنتقص العاصفة التي شارت في أوساط الجماهير الإسرائيلية: من الأبعاد والانعكاسات التي ولدها الاتفاق على مكانة الملك الحسين في العالم العربي: فقد كان بمقدوره أن يقارع خصومه في الجامعة العربية بالقول إن اتصالاته السرية مع إسرائيل أثمرت وأصبحت مجدية، ليس للأردن فقط، بل أيضاً لجميع الدول العربية، لقد أدت هذه الاتصالات إلى إحداث انقلاب في الموقف الأميركي: من الرفض الكامل لفكرة المؤتمر الدولي عام ١٩٨١، إلى تدخل فعال من أجل عقده عام ١٩٨٧، ولا شك أن الحسين ما كان لينجح في إحداث هذا التحول في الموقف الأميركي لولا استعانتته بالرغبة الجامحة لدى وزير الخارجية، بيرس، لصياغة اتفاقية مع الأردن.

٣٢- من المعتاد أن يقدم رئيس الموساد تقريراً إلى رئيس الحكومة، والممثل الذي حضر المقابلة لا يستطيع تقديم تقرير إلى رئيس الحكومة.

طار بيرس طيلة الليل من لندن إلى إسرائيل كي يتمكن من الوصول يوم الأحد موعد الجلسة الحكومية كي لا يثير شكوكا لدى زملائه الوزراء (٣٣).
قدم بيرس إلى الحكومة خلال جلستها تقريراً حول لقاءاته في اجتماع الاشتراكية الدولية في روما لكنه لم يقدم تقريراً حول اللقاء مع الملك الحسين، وبعد ذلك قام بإعلام رئيس الحكومة بوثيقة لندن.
ويقول اسحق شامير في مذكراته في معرض تطرقه إلى تقرير بيرس آنف الذكر:

قدم بيرس إلى مكتبي قرأ لي صيغة الوثيقة بيد أنه رفض تسليمي نسخة منها كي أدرسها لقد اعتقد إنه لا يحق لرئيس حكومة إسرائيل أن يدرس هذه الوثيقة، وبالتالي لم يبق أمامي أي مناص سوى الانتظار عدة أيام حتى يتكرم السفير الأميركي في إسرائيل بتقديم نسخة منها لي (٣٤).
ويقول بيرس في مذكراته حول هذه النقطة أنه رفض إبقاء نسخة لدى شامير "ليس لأنه خشي من تسريبه لفحواها، بل لأنه خشي من تسريب طاقمه لها" (٣٥).
لم يعد بيلين-الذي رجع مع بيرس-إلى القدس (٣٦). بل طار من مطار بن

٣٣-حديث المؤلف مع بيرس.

٣٤-اسحق شامير "إجمال" تل أبيب ١٩٩٤ ص ٢٠٨.

٣٥-Shimon Peres, Battling For Peace p.309.

٣٦-يقول بيلين أنه طار مع بيرس إلى إسرائيل وفي المطار، بدل طائرته وتوجه إلى فنلندا، في حين يقول بيرس أنه أرسله إلى فنلندا من لندن.

غوريون إلى هلسنكي، كي يعرض على وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز-الذي تواجد آنذاك في العاصمة الفنلندية-ليعرض عليه الوثيقة المذكورة-ويطلب منه أن تعرضها الإدارة الأميركية على إسرائيل بوصفها وثيقة أميركية.

ويقول شولتز أنه لم يتحمس لاقتراح بيرس-بيلين(٣٧)، فهو لم يكن يرغب في خداع شامير وطرح الوثيقة على أنها وثيقة أميركية، ورغم أن بيلين كان شديد الحماس، وساوى هذه الوثيقة بوثيقة (بليتيمور) التي أعدها بن غوريون خلال المؤتمر الصهيوني في الولايات المتحدة في عهد الحرب، ودعا فيها لإقامة دولة يهودية، إلا أن شولتز بدا متحفظا، وفضل أن يقوم بيرس بعرض الوثيقة على شامير، ثم تعرب الولايات المتحدة عن دعمها لها.

وفي أعقاب المشاورات التي أجراها شولتز مع الرئيس الأميركي، اتفقا الاثنان على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإسرائيل أو التسبب في حدوث أزمة داخلها.

ولم يوافق وزير الخارجية الأميركي على الاتصال بشامير والتحدث إليه حول الوثيقة إلا بعد أن أعلمه بيرس، بأنه أطلع شامير على الوثيقة، وقد بعث شولتز برقية مفصلة إلى شامير بشأن تأييده لاتفاق لندن، وعرض خدماته في هذا المجال، وقام السفير الأميركي توماس بيكرنج بتسلم البرقية لشامير في الثاني والعشرين من نيسان، وقد جاء فيها:

إذا كنت تعتقد أن ذلك يمكن أن يساعدك في دفع عجلة السلام إلى الأمام، فإنني على استعداد للقدوم إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن. بل وحتى في الأول من أيار

إذا رغبت في ذلك، وخلال هذه الزيارة أنا على استعداد لتقديم هذه الوثيقة على أنها وثيقة أميركية، وأنا أعتقد أنها ستستطيع دفعنا إلى الأمام باتجاه الهدف المشترك والمتمثل في مفاوضات سلام مباشرة، وسأبذل قصارى جهدي لترتيب لقاء بينك وبين الملك الحسين خلال زيارتي إلى المنطقة إذا كان ذلك مرغوبا وممكنًا (٣٨).

رد شامير قائلا: إن قضية عقد لقاء مع الملك الحسين يجري التشاور فيها بينه وبين الملك. ومن المتوقع عودة الملك إلى الأردن اليوم ٢٢/نيسان، وحال عودته سيتم تحديد موعد اللقاء. لقد هدف شامير من هذه الملاحظة أن يقول للأميركيين أن لديه صلة مباشرة مع الملك، وقد تم عقد اللقاء حقا بعد ثمانين يوما في لندن دون تدخل الأميركيين.

وأضاف شولتز، في برقيته لشامير: "أنا على قناعة تامة، بأن هدف الحسين، يتمثل في إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، أنت تعلم بشكوكي وتردي بشأن المؤتمر الدولي، لكنني بت مقتنعا بأن عقد مؤتمر دولي محدد، ومضبوط أصبح ضروريا لتمكين الحسين من اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة".

وأعلم السفير بيكرنج شامير، بأن "الحسين أعلم الأميركيين بأنه ليس معنيا بمنظمة التحرير بصورة خاصة. وأنه لا يستطيع إحضار فلسطينيين إلى طاولة المفاوضات يتسببون في مغادرة إسرائيل لها"، بيد أن هذه الأقوال لم تقنع شامير، وفي البرقية التي بعث بها إلى وزير الخارجية شولتز، اتهم الأردن بمحاولة إدخال منظمة التحرير إلى المفاوضات.

٣٨- قسم من البرقية التي سلمها السفير الأميركي بيكرنج إلى شامير في ٢٢ نيسان ١٩٨٧، والبرقية مشمولة في البروتوكولات الرسمية للقاء.

في الوقت الذي غرقت فيه إسرائيل في خلافات عميقة بشأن مبادرة بيسر، فضل الملك الحسين تركيز جهوده حول مبادرة المصالحة العربية التي طرحها بعد أسبوعين من التحول الذي طرأ على الموقف الأميركي بشأن المؤتمر الدولي. وأنتهز الإحترام الذي حظي به في أعقاب هذا التغيير للمصالحة بين الرئيسين السوري والعراقي.

وفي مطلع أيار أعلن الأردن بياناً رسمياً حول ما هية المؤتمر الدولي، وقد جاء فيه:

إثر الجهود الحثيثة التي بذلها الملك الحسين، وافقت الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن على عقد مؤتمر دولي. بعد أن اتضح لها استحالة التوصل إلى تسوية سلمية إلا عبر هذا المؤتمر والأردن يطالب بدعوة منظمة التحرير إلى المؤتمر كي يتمكن من تقديم مساهمته في نقاشاته في إطار وفد أردني فلسطيني وفقاً لاتفاقية عمان بين الأردن ومنظمة التحرير (٣٩).

وهكذا تخلصت حكومة الأردن علناً من الانطباع الذي خلقه الجدل الذي دار في إسرائيل والقائل أن الملك التزم بمنع مشاركة المنظمة في المؤتمر. وقد أكد الملك في لقاء

٣٩- بيان رسمي للحكومة الأردنية في الرابع من أيار ١٩٨٧، وقد سألت المراسلة الإسرائيلية الملك بعد سبع سنوات. هل ما حدث في أعقاب اتفاقية لندن ترك لديه راسب من المرارة؟ فقال: لدي مشاعر متضاربة لكنني نسيت كل شيء، وقد اجتمع الملك بشامير في لندن رغم رفض شامير المصادقة على الاتفاقية.

مع صحيفة (بوستن غلوب): "إنه لن تكون هناك أي تسويات منفردة في المؤتمر". ولا شك أن هذا التأكيد يتناقض مع روحية الاتفاقية التي نصت على أن أي تسوية ثنائية لن تكون رهنا بالتسويات في اللجان الثنائية الأخرى (٤٠).

واصل وزير الخارجية شولتز التحاور مع شامير بشأن المؤتمر الدولي، حتى في أعقاب إعلان الأردن عن نيته إشراك منظمة التحرير فيه، وقد بعث شامير رسالة تحمل تسعة عشر بنداً صعباً يفند فيها الافتراض الأميركي القائل أن بالإمكان اقتصار المؤتمر على حدث افتتاحي في صورة مظلة واقية للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل والأردن.

وقد حاول شولتز إقناع الحسين بكتابة برقية خاصة لتهدئة خواطره، ولا يخشى من أن المؤتمر سيكون عائقاً على طريق المفاوضات المباشرة، بيد أن الحسين لم يستجب لهذا الطلب (٤١).

٤٠- بوستن غلوب، الرابع من أيار ١٩٨٧.

٤١- George .p.Shultz. Op. Cit. P.940.

الفصل الحادي عشر

بلاغة الحسين

«الدكتور يعقوب هرتسوغ: "ربما كان من الأفضل الاستعانة بالأميركيين بشأن توزيع المياه.

«الملك الحسين: من الأفضل عدم إشراك الأميركيين أكثر مما ينبغي بشأن المياه، وكلما كانوا أقل نشاطاً، كلما كان ذلك أفضل لنا ولكم.

بروتوكولات الحوار في الثاني من أيار ١٩٦٤

يقول جورج شولتز في مذكراته أنه تلقى تقريرين متناقضين من رئيس الحكومة الإسرائيلي اسحق شامير، والملك الحسين حول اللقاء الذي عقده الاثنان في لندن في الثامن عشر من تموز ١٩٨٧ (١).

لقد نقل دان مريدور التقرير السري الكامل عن لقاء الملك بشامير إلى شولتز، وقد اتسم تقرير مريدور بالتفاؤل الشديد، ثم عقد اللقاء بين الاثنين في بيت الحسين بلندن، وقام شامير خلاله بتعداد أوجه التعاون الإسرائيلية الأردنية إبان إقامة التسوية المرحلية في الضفة الغربية، على وتيرة كامب ديفيد، وقد تم الاتفاق في أعقاب اللقاء على أن يرسل شامير مبعوثاً خاصاً إلى عمان لمناقشة قضية معينة.

كان تقرير الملك حول اللقاء متناقضاً تماماً مع تقرير شامير، فقد أكد الملك

١- George p.Shultz. Turmoil and Triumph pp.942-943.

لوزير الخارجية. أن لا معنى أبدا ولا جدوى من المحادثات مع شامير. وأن من المستحيل العمل معه. وقد سأل الوزير الأميركي الحسين: هل يسمح له بأن ينقل إلى شامير رأيه واعتباره للقاء فاشل؟؟ بيد أن الحسين رفض ذلك. وطلب علنا عدم إعلام شامير بما قاله.

وإذا كان الحسين يعتقد أن اللقاء مع شامير كان عبثا. فلماذا وافق على قدوم ممثل شامير اليكيم روبنشتاين إلى عمان لمواصلة الحوار؟؟ ولماذا واصل تبادل الرسائل معه. ودعوته للقاءات سرية؟

لقد حدث انطباع لدى مريدور-الذي جلب تقرير شامير إلى واشنطن- بأن الحسين كان يخشى من أنه إذا ما لاحظ الأميركيون حدوث تقدم في العلاقات الإسرائيلية الأردنية. فسوف يفتشون عن أسلوب لجعل هذه العلاقات رسمية. وقيادتها باتجاه اتفاقيات بمشاركتهم. وهو الأمر الذي لم يكن الأردن مؤهلا لقبوله في تلك الآونة. ومن الجدير بالذكر أن الحسين طلب من اسحق رابين حتى عام ١٩٩٤ أن لا يطلع الأميركيين على مسودة البيان المشترك الذي أعداه. حتى يوم توقيعه في واشنطن. (٢)

لقد أكد الحسين. في العديد من المرات تلميحا وتصريحا. أنه يعتزم الحفاظ على الإطار السري للعلاقات بين الدولتين. وحقا هذا ما حدث فقد حافظ الطرفان على العلاقات سرا حتى فاجأ شامير في صيف عام ١٩٩١. وزير الخارجية جيمس بيكر. خلال إحدى زيارته الموكية للمنطقة. بطرحه مجموعة الاتفاقيات التي تم إنجازها

٢-حديث مع عضو الكنيست دان مريدور في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤.

خلال اللقاءات السرية التي تمت بين إسرائيل والأردن. ونصح شامير شولتز المذهول. بأن تبدي الولايات المتحدة سخاء أكثر في مساعداتها للحسين، وأن تؤيده وتضمن وجود نظامه. لأن لاستقرار المملكة الأردنية أهمية كبيرة جدا لاستمرارية السلام على المدى البعيد.

وبعد أن قال الملك الحسين لشولتز: إنه ليس معنيا بالاجتماع بشامير، دعا شامير للقاءين سرّيين في بيته في لندن، وفقا للقاء تموز ١٩٨٧. أي أن الإسرائيليين حلوا ضيوفا عليه طيلة السبت. وقام الطرفان بالتحاور إبان تناولهما طعام السبت (الحلال) لليهود. وحينما انتهى السبت، بدأ الطرفان حوارهما الجدي. وفي نهايته عاد الإسرائيليون إلى إسرائيل بطائرة خاصة. وهكذا تمت المحافظة سرا على سفريّة رئيس الحكومة.

فوجئ شامير من التقرير الذي نشره جورج شولتز في كتابه. لأنه كان يعتقد أنه حدث تقارب كبير جدا بينه وبين الملك الحسين. وقد أكد الملك الحسين ذلك بعد سنوات طويلة في حديث أجراه مع اسحق رابين، عندما طلب في أعقاب مراسيم التوقيع على اتفاقية السلام. أن يلقي التحية على شامير.

ولا يزال شامير يذكر أن الملك قال له في نهاية أول لقاء لهما في تموز ١٩٨٧: "يجب مواصلة مثل هذه اللقاءات". وكي يتجنب الاثنان نقاط الاحتكاك، فضلا مناقشة القضايا ذات المصلحة المشتركة. وكان اللقاء وديا(٣).

حل شامير ومساعدوه-اليكيم روبنشتاين. ويوسي بن أهارون وأفرايم

٣- حوار مع اسحق شامير في مكتبه ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٤.

هليفي، ضيوفا على الملك الحسين في منزله الكائن في شمالي لندن. وقد قدم شامير للملك نسخة من القرآن الكريم بغلاف من الفضة المزركشة.

فأخذ الملك الحسين كتاب القرآن وأحنى رأسه وقبله (٤). وقد بدا شامير شديد الإعجاب بأدب الملك الجم، وعباراته المنمقة المصاغة على أفضل وجه، وسعة إطلاعه على أدق التفاصيل في العلاقات مع إسرائيل، ومن الردود العملية التي حصل عليها منه خلال لقائهما على انفراد، ولهذا السبب، لم يكن شامير قادرا على تفسير السبب الذي جعل الحسين يقدم التقرير الذي قدمه إلى شولتز.

والحقيقة هي أن الملك اعتاد هذا النمط في جميع تقاريره لواشنطن حول لقاءاته مع الإسرائيليين.

فقد شكر الحسين إسرائيل والضابط الإسرائيلي الذي نقله من الأردن إلى إسرائيل، وحلق بالطائرة العمودية فوق القدس كي يجعله يراها، وفي نفس الوقت قال في تقريره للأميركيين، أنه شعر بحزن وأسى كبيرين جراء تحليله فوق القدس، ورؤيته للمسجد الأقصى دون أن يستطيع الوصول إليه (٥). ولم يتطرق الملك في تقريره إلى الأجواء الودية التي سادت محادثاته مع الإسرائيليين، ولا عن بندقية (جليلي) التي أهداها إليه اسحق رابين، وفضل التحدث عن صعوبة إقناع الإسرائيليين بالانسحاب من الضفة الغربية، لقد أقلت إسرائيل نفسها على الهوة الواسعة القائمة بين ما يقوله الحسين في محادثاته السرية، وبين تصريحاته العلنية وتقاريره للأميركيين.

٤-مقابلة مع شامير في يديعوت أحرونوت ٤ شباط ١٩٩٤.

٥-حول الرحلة انفة الذكر أنظر فصل "الخط الأحمر" في القدس.

وفي أوج المحادثات التي كان الحسين يجريها مع أبا اييبان وألن وبارليف، في لندن في خريف ١٩٦٨. وفي أوج المحادثات التي أجراها هو ورئيس أركانه مع الإسرائيليين حول أساليب إشاعة الهدوء على الحدود، أعلن الملك من راديو عمان أن: "إعلان التمرد، والمقاومة لقوات الاحتلال، ليس حقا من حقوق كل مواطن أردني، بل هو أيضا واجب من واجباته، وأنه إذا لم يتم العثور على حلول عبر الأمم المتحدة، فإن عمليات المقاومة الفعالة والسلبية ضد إسرائيل ستتزايد". لقد كانت هذه الأقوال النقيض للأجواء الودية التي سادت خلال محادثات لندن.

لقد أعلن الأردن مرتين، أن تعاطفه مع مصر يجعله غير قادر على قبول اقتراحات الأميركيين القائلة بإجراء محادثات علنية مع إسرائيل، وفي المرتين بادر الملك إلى الدعوة للقاءات مع إسرائيل، وقد وقعت المرة الأولى في أيار ١٩٦٨ بعد أن رفض دعوة جوناثان يارينغ للاجتماع في نيقوسيا، والمرة الثانية في تشرين الثاني ١٩٧٠ بعد أن علقت إسرائيل المحادثات مع مصر بسبب انتهاكها لاتفاقية الهدنة.

وفي أعقاب انهيار اتفاقية لندن التي عقدها مع بريس بشأن عقد المؤتمر الدولي. وجه الحسين أمام الأميركيين انتقادات شديدة لبريس لعدم خلقه أزمة حكومية في إسرائيل مثلما وعده بأن يفعل. إذا لم تصادق الحكومة على الاتفاقية وقال: إنه لن يجتمع بعد الآن ببريس بسبب انتهاكه وعوده(٦). والحقيقة هي أن الحسين كان يدرك أنه هو الذي جمد الاتفاقية، ورغم ذلك، لم ينفذ الملك تهديداته، وواصل

٦- مصدر حكومي رفيع المستوى.

تبادل الرسائل مع بهيرس، بل واجتمع به. وقد زاره بهيرس في قصره في تشرين الثاني ١٩٩٣، ثم في آب ١٩٩٤ اجتمع به في العقبة.

وقال الملك أيضا لجورج شولتز في العشرين من تشرين الأول ١٩٨٧، إنه لن يجلس على انفراد مع شامير، أبدا-دون الولايات المتحدة- لكن حينما اضطر لتسوية بعض القضايا الأردنية الحيوية دعا شامير للاجتماع به في منزله في لندن.

وفي الثامن والعشرين من أيار ١٩٩٤، وضعت في منزل الحسين في لندن أسس اللقاء العلني في واشنطن في الخامس والعشرين من تموز ١٩٩٤، لقد حظيت دعوة رابين للحسين في ذلك اللقاء لاستقاء العبر من التمهضات الحادثة في العالم وفي المنطقة، إلى جعل رئيس الحكومة عبد السلام المجالي يعقب قائلا: يجب الشروع باستراتيجية أردنية جديدة.

وخلال المفاوضات التي جرت في لندن طرحت إمكانية عقد لقاء علني بين الحسين ورايين نهاية تشرين الأول ١٩٩٤، بيد أن الملك الحسين كان بحاجة إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية في أسرع وقت ممكن، لذا بادر إلى تقديم اللقاء إلى شهر تموز وفاجأ رابين.

كان من الصعب على الشخصيات الإسرائيلية تجسير الهوية القائمة بين تصريحات الحسين العلنية، وتلك المعتدلة التي يدلي بها خلال المحادثات السرية. ولم تكن تصريحاته العلنية تتسم بالتساوق: فقد كان هناك خلاف بين ما يقوله موجهها للداخل، وبين ما يقوله موجهها للخارج.

فقد تحدث الحسين في الخطاب الذي ألقاه في الرابع عشر من نيسان ١٩٦٦ بمناسبة تخريج دفعة معلمين، عن ضرورة "الصمود في النضال ضد الصهيونية"، وبعد عدة أشهر، في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٦٦-قال لمراسل جريدة الصنادي

اكسبرس اللندنية: "آمل أن يأتي اليوم الذي يدرك فيه الإسرائيليون ويبعدوا فطنة، ويفهموا أن أعدائنا الحقيقيين هم الجبال الجرداء والصحراء، إنني أشعر بالأسى لاضطرارنا تبذير الأموال على شراء الأسلحة والطائرات".

إن الشكاوى العديدة التي قدمها الأردن إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن للممارسات التكتيكية التي تقوم بها إسرائيل ضد فلسطينيي الضفة الغربية، بما في ذلك اعتقال اثنين من جماعة "ناتوري كارتا"، في القدس-لم تحل دون إجراء حوارات ودية بين الملك الحسين والوزراء الإسرائيليين في خريف ١٩٦٨.

لقد سلم الحسين بحقيقة أن حواراه مع الإسرائيليين يجري في ظل عمليات القصف البري والجوي الإسرائيلي لأراضي مملكته في إطار حربها ضد المنظمات الفلسطينية، إن هذه الظاهرة الشاذة كانت البوابة للعلاقات الخاصة التي نشأت بين الدولتين، علاقات سلام آخذة في التبلور في ظل حالة الحرب.

ويتحدث أبا اييان في سيرة حياته عن خطاب الملك الحسين أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في أعقاب حرب ١٩٦٧، فيقول: "لقد رفع أصدقاؤنا حواجبهم دهشة واستغرابا عندما سمعوا الحسين يصف إسرائيل بالمعتدي لقد كان الملك الحسين، الوحيد من بين جميع أولئك الذين شاركوا في الحرب، الذي اعترف صراحة بمبادرته" (٧). ورغم أن أبا اييان لم يشير إلى كيفية حدوث ذلك، إلا أنه كان، دون شك، يقصد لقاء الملك ببيعقوب هرتسوغ في لندن في الثاني من تموز ١٩٦٧-بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء حرب ١٩٦٧-واعترافه علنا بخطئه الكبير لانضمامه إلى الحرب ضد

٧-أبا اييان "فصول حياة" ص ٤٣٤.

إسرائيل.

وفي لقائه مع أبا اييان أيضا في أيار ١٩٦٨ اعترف الملك بذلك صراحة.

وفي أعقاب انتصاره على المنظمات في أيلول ١٩٧٠. أعلن الحسين أمام البرلمان

في الثالث من نيسان ١٩٧١ قائلا: "من حق الشعب الفلسطيني محاربة الاحتلال.

ومحاربة العدوان والاضطهاد. لقد أعلننا عن رأينا هذا. ودافعنا عنه. ومكنا هذا

الشعب من استخدام أرضنا للاستعداد للقيام بواجبه"(٨).

في السابع عشر من نفس الشهر. قال الملك في تصريح لجريدة (هيرالد

تريبون) الفرنسية: "أن المنظمات الفلسطينية خطيرة. وهي تعرض مصالح شعبها

للخطر". لقد مضت أوقات كان فيها يفيض علنا بالتعاطف والتفهم للمنظمات

الفلسطينية. وكانت هناك أيام اتهم فيها رؤساء المنظمات بالمجرمين في المقابلة التي

منحها للمجلة الألمانية دير شتيرن في الثامن والعشرين من كانون الأول ١٩٧١.

كان الإسرائيليون يستغربون ويتندرون من تصريحات التعاطف والتأييد السني

يدلي بها الحسين تجاه منظمة التحرير. لأنه قام بتصفتيتها في الأردن. وقام الجيش

بمطاردتها وإخراجها عبر الحدود في أيلول ١٩٧٠. وأيضاً خلال صيف ١٩٧١.

وبعد سنة-أي في أعقاب عملية ميونيخ التي قتل فيها الفلسطينيون

الرياضيين الإسرائيليين استجمع الملك الحسين شجاعته وشجب هذه العملية. مما

جعل المنظمات الفلسطينية توجه إليه انتقادات شديدة. لقد سجلت إسرائيل أمامها

هذه المبادرة. واعتادت أقلمة نفسها مع تصريحات الحسين العنيفة التي لم تكن تشنف

أذناها.

٨-راديو عمان ٣ نيسان ١٩٧١.

لقد أخذت إسرائيل بعين الاعتبار ضرورات الحسين التي كانت ترغبه على إطلاق التصريحات المتطرفة علنا، ورغم ذلك كانت كثيرا ما تشعر بالضيق جراء ديناميكية التطرف العلني الذي يؤدي إلى إزكاء نيران التحريض، ويصعد التوتر في المنطقة.

وقد برز هذا النموذج في أجلى معانيه في تحدي وسائل الإعلام الأردنية للرئيس المصري جمال عبد الناصر، والتي اتهمته بالاختباء خلف قوات الأمم المتحدة للامتناع عن خوض مواجهات عسكرية مع إسرائيل، فقد دفعت مصر المنظمات الفلسطينية في تلك الآونة، للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل انطلاقا من الأراضي الأردنية، الأمر الذي عرض الأردن لردود إسرائيل الانتقامية.

لقد قامت هذه الدعاية على الخلافات الشديدة التي نشبت في أيار ١٩٦٧، بين الأردن ومنظمة التحرير، وبين الملك الحسين وعبد الناصر، وعندما اندلعت الأزمة، في أيار ١٩٦٧، وواصل الأردن تحديه لعبد الناصر، وجد ليفي أشكول أن من الصواب أن يلفت نظر الملك الحسين إلى أن مثل هذه التحديات قد تستخدم كمحفز للتحريض باتجاه سد مضائق تيران في وجه الملاحه الإسرائيلية وبالتالي تحريك عجلات الحرب التي لا يرغب الأردن في نشوبها(٩).

أعلن الحسين إبان حرب ١٩٧٣، في راديو عمان: "أن الأردن لن يتخلى عن دوره، وسيواصل حماية ساحة الحرب السورية وبالتالي تثبيت قوات الجيش الإسرائيلي إلى حدوده".

٩- مذكرات مريم أشكول ٢١/ أيار ١٩٦٧، ليس واضحا تاريخ اليوم الذي أرسل فيه أشكول رسالة بهذا الصدد للحسين.

هذا في الوقت الذي لجأ فيه. آنذاك، إلى الوساطة الأميركية. لتسهيل الموافقة لنقل لواء أردني إلى هضبة الجولان مقابل الحفاظ على الهدوء على طول نهر الأردن.

لقد حصلت إسرائيل على تعهدات، جعلها تغامر بتقليص قواتها على طول نهر الأردن، ونقلها إلى الجبهة السورية، في الوقت الذي قال فيه الحسين علنا للقوة الأردنية المتوجهة إلى هضبة الجولان: "أنا واثق من أنكم ستعلمون إسرائيل معنى الحرب حتى الموت حفاظا على الأرض العربية".

ولا شك أن الحسين أدرك بعد ذلك أن تحديه لعبد الناصر عشية الحرب. ثم يكن مبررا.

وحتى توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. اضطر الحسين لمناقشة منظمة التحرير والدول العربية في التصريحات والبلاغة المعادية لإسرائيل. بل وحتى في أعقاب توقيعه الاتفاقية. فإنه لا زال يفضل تبرير رفضه التنازل لمنظمة التحرير عن مكانته كحارس للأماكن المقدسة. بمبررات مناهضة لإسرائيل. وكأن تنازله عن مكانته سيخدم إسرائيل. في حين أن الحقيقة هي أن إسرائيل هي التي يمكن توفر له هذه المكانة في الأماكن المقدسة. رغم احتجاجات السلطة الفلسطينية.

وعلى أرضية هذا الوضع يجب أن ترى الجهود التي بذلها الحسين مطلع عام ١٩٩٠. لعقد مؤتمر قمة عربي يعمل من أجل منع هجرة يهودية كبيرة من الاتحاد السوفيتي. وفي الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٠. أدلى بحديث لجريدة واشنطن بوست صب فيه الزيت على النيران العربية المتقدة ضد الهجرة اليهودية. وقال: "أنا أحذر من هذا الخطر الذي لن يصيب الأردن فقط. بل العالم العربي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وهذا العدد الهائل من المهاجرين. سيدفع بالفلسطينيين إلى أين؟؟".

ولربما كانت هذه المبادرة الأردنية عملية رد من قبل الحسين على المحاولة المصرية الأميركية لعقد لقاء إسرائيلي فلسطيني في القاهرة دون إشراك الأردن فيه. كانت تصريحات الحسين الخاصة بالهجرة من الاتحاد السوفيتي، تختلف عما قاله لشمعون بيرس خلال لقائهما في لندن في نيسان ١٩٨٧ فقد وعد بيرس بأن يعمل لدى الاتحاد السوفييتي من أجل استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، (١٠). وذلك لأن إسرائيل اشترطت إشراك الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي بالشرطين آنفي الذكر.

تحدث الحسين خلال لقاء لندن مع بيرس في الحادي عشر من نيسان ١٩٨٧ عن وفد أردني فلسطيني للمفاوضات في إطار المؤتمر الدولي، وفهم بيرس من أقوال الملك. أن رجال منظمة التحرير لن يشتركوا في المسيرة، لكن الملك كان يعلن في المقابلات للصحف الكويتية والنمساوية: إن الشخصيات الفلسطينية التي ستشارك في الوفد ستكون من منظمة التحرير. "منظمة التحرير ستشارك في المؤتمر، وأمين عام الأمم المتحدة سيرسل دعوة للمنظمة للمشاركة في المؤتمر" (١١).

ويوضح الممثل الإسرائيلي الذي اجتمع عدة مرات مع الحسين هذا الاختلاف بالقول: "يتميز الحسين بقدرته على قول أشياء تبدو ذات معان عديدة" (١٢). ومن الجدير بالذكر: أن موشيه ديان قال عن الملك الحسين: "إن الملك الحسين لم يميع مواقفه ولو مرة واحدة، ولم يقل أنصاف أشياء".

١٠- M.Golan, Peres-The Road to Peace p.328.

١١- السياسة، الكويت ٢٩ حزيران ١٩٨٧ كرونان تستونغ، فينا ٣٠/٦/١٩٨٧.

١٢- اليكيم روبنشتاين. طرق سلام، تل أبيب ١٩٩٢ ص ٩٣.

وهذا هو أيضا رأي مردخاي جازيت ومدير عام وزارة الخارجية سابقا. وكان قد رافق غولدا مائير في لقاءاتها مع الحسين.

وأضاف ديان في كتاباته حول الملك الحسين: "يقف على رأس الأردن ملك، هو يعكس جده، رجل هذا العالم، ليبرالي، إنساني أمين ومثقف، ويتمتع بجاذبية شخصية، ورغم ثقافته وحنكته وإدراكه لما يدور في العالم، فهو ليس عميقا جدا، وحتى ليس عمليا" (١٣).

إن قائمة التصريحات العلنية التي أدلى بها الحسين. والتي تتناقض تناقضا قاطبيا مع الاتفاقيات التي بلورتها إسرائيل مع الأردن طويلة، مثلما حدث في قضية النشاطات البنكية الأردنية في الضفة الغربية، فقد أعرب الحسين في الحوارات الخاصة، عن ارتياحه لموافقة إسرائيل على استئناف النشاطات البنكية الأردنية في المناطق الخاضعة لإسرائيل، بيد أنه اتهم إسرائيل في المقابلة التي أجراها مع مراسل صحيفة سعودية بالتسبب في تقليص قيمة الدينار (١٤).

لم يكن الملك الحسين أو ولي العهد مسؤولين عن إعلان البرلمان الأردني في الثلاثين من تموز ١٩٩٢: الذي جاء فيه: "إننا نرفض التصريحات التي نشرت في بعض العواصم العربية حول الاستعدادات لتطبيع العلاقات بين الدول العربية

١٣- موشيه ديان، معالم طريق ص ٥٤٢.

١٤- Fbis 89. 137 خدمات وزارة الخارجية- واشنطن، وزارة الخارجية الأميركية، ١٩ تموز ١٩٨٩ والذي أعلن عن مقابلة الملك الحسين مع الصحيفة السعودية الشرق الأوسط.

واسرائيل . إن هذه النوايا المسبقة للدول العربية تخدم الاحتلال الإسرائيلي ، بل وتعززه“(١٥).

ورغم قرار الأغلبية المؤقتة في البرلمان الأردني ضد تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل . فإن العلاقات الطبيعية التي قامت بين إسرائيل والأردن لم تشوش . وبشكل خاص على صعيد الحفاظ على الهدوء على طول الحدود المشتركة . إن الأناسة وضبط النفس اللذين أبدتهما إسرائيل تجاه تصريحات الحسين العلنية لم يكونا شخصيين ، بل ناجم عن التقديرات القائلة : “إن الحكم الذاتي بدون إشراك الدولة العربية القائمة شرقي النهر سيؤدي إلى فوضى”(١٦) ، أو بمعنى آخر . فإن إشراك الأردن في المفاوضات مع الفلسطينيين سيحول دون إقامة دولة فلسطينية . والحسين . لم يؤيد علنا هدف الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية . ففي المحادثات السرية التي أجراها مع موشيه ديان عام ١٩٧٧ ومع اسحق شامير عام ١٩٨٧ في لندن . رفض الملك بشدة الانجرار إلى نقاش في هذه القضية . وفضل أن تفعل إسرائيل ذلك من أجله . وأن تمهد الطريق أمامه بغية الوصول إلى موقعها في الضفة الغربية سواء أكان ذلك عبر الفدرالية التي اقترحها عام ١٩٧٢ ، أو الاتحاد الكونفدرالي الذي جرت مناقشته عام ١٩٨٥ .

ولم ينس الحسين أن يؤكد المرة تلو الأخرى أن جميع الجهود التي يبذلها لتخليص الضفة الغربية من براثن إسرائيل تصب في مصلحة الفلسطينيين وهكذا فعل جده الملك عبد الله عندما أقام إمارة شرق الأردن ، بغية إنقاذ شرقي الأردن من وعد

١٥-الدستور ، عمان ، ٣١ تموز ١٩٩٢ .

١٦-اليكيم روينشتاين-طرق السلام ، ص ١٠٣ .

بلفور وبعد ذلك أيضا، عندما أرسل عام ١٩٤٨ جيشه إلى غربي الأردن لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، من أيدي إسرائيل.

لم تضايق (أدبيات وبلاغة الحسين المعادية، إسرائيل، في شيء باستثناء بعض الحالات، وقد فضل محادثوه الإسرائيليون الإشارة إلى أن "الحسين-الذي كان يعمل توخيا لمصلحة بلاده هو-في منع التوتر وعمليات التسلل عبر الحدود(١٧)، وفي نفس الوقت لم يتجاهلوا أن الحسين كعربي وطني يفضل الشرق الأوسط دون إسرائيل"(١٨).

وقد وصف موشيه ديان الحوارات التي جرت مع الحسين على النحو التالي: "كنا في الغالب نتوصل إلى تفاهم حول القضايا والمشاكل الصغيرة والعابرة، أما على صعيد القضية الرئيسية-التسوية السلمية بين الدولتين-فلم يتم تحقيق أي إنجاز تقريبا، لقد كانت الحوارات صريحة ومتواصلة ومسهبة، بيد أننا لم نتمكن من تجسير الهوة"(١٩).

ورغم أن الهوة حقا لم تجسر بين الطرفين، إلا أن التفاهم الذي تم إنجازه خلق سلاما واقعيا على جانبي نهر الأردن، وقد صمد هذا السلام حتى إبان حرب ١٩٧٣، وتمثل في بقاء الجسور المفتوحة، وبقاء التسويات الأخرى التي بقيت رغم التوتر، والأمر الوحيد الشاذ في كل ذلك هو اللقاء الذي تم تحديده بين وزير الزراعة حاييم جبتي والأمير الحسن في السابع من تشرين الأول ١٩٧٣، وألقي على أرضية

١٧-أبا ايبان-فصول حياة ص ٤٨٤.

١٨- A.Eban, Personal Witness, p.497.

١٩-موشيه ديان-معالم طريق-من المقاطع التي حظرت الرقابة نشرها.

نشوب الحرب.

كانت التكتيكات والسياسات التي اتبعها الحسين بارزة جدا، وكان بمقدور كل من يلتقيه أكثر من مرة، أن يلمسها، فالتصريحات التي كان يطلقها لم تكن مصنوعة من نفس الخامة، فقد قال للسفير البريطاني في عمان، صبيحة اندلاع حرب ١٩٦٧: شكرا لله إننا تخلصنا من هذه المشكلة المسماة الضفة الغربية (٢٠)، بيد أنه هب لقيادة حملة مضنية لدى الأميركيين لدفعهم للضغط على إسرائيل كي تعيد إليه الضفة الغربية.

ويقول موشيه ديان في وصف لقائه بالحسين في آب ١٩٧٧: "لقد طرأ تغيير كبير جدا على الحسين منذ أن شاهدته آخر مرة، ليس تغييرا في الشكل، بل في روحيته، فقد بدا منطويا على نفسه، والقضايا السياسية التي طرحها عليه لم تمس فيه وترا حساسا ولم تحركه ونمط حديثه كان متقطعا، وردوده اتسمت بـ "نعم" و"لا"، وربما كان حزنه عائدا إلى وفاة زوجته في حادث طائرة" (٢١).

لقد ترك حادث تحطم الطائرة التي كانت تقل زوجته عالية ومقتلها بصماته على ردود الحسين السياسية، فقد قال لدبلوماسي أميركي في تلك الآونة، إنه يشعر

٢٠- تقرير مناحم بيغن للحكومة في السابع والعشرين من حزيران في أعقاب لقائه بالسفير البريطاني في تل أبيب والذي قدم إليه تقريرا حول لقاء السفير البريطاني في عمان مع الملك، والتقرير لا زال محفوظا في أرشيف بيغن.

٢١- موشيه ديان، للأبد سنعيش على الحراب ص ٣٦.

بالحزن والأسى لذلك (٢٢).

ومن الجدير بالذكر، أن الطيار الذي كان يقود الطائرة، كان كاتما لأسراره، وينقله دائما للقاءات مع إسرائيل.

لقد تلقى الحسين بندقية (غاليلى) من اسحق رابين بحماس بالغ في آذار ١٩٧٧ (٢٣)، وبعد وقت قصير اعتبر لقاءه مع الإسرائيليين "خطأ".

لم يؤد المد والجزر في مزاج الحسين إلى وقف المحادثات مع إسرائيل، ورغم أنه طرأ انقطاع على اللقاءات مع الملك نفسه، إلا أن اللقاءات على المستويات الأخرى لم تتوقف، وقد طلب الحسين الانضمام إلى المفاوضات في كامب ديفيد، بيد أن أنور السادات عارض ذلك، الأمر الذي أثار غضب الحسين ضد الأميركيين، الذين أيدوا موقف السادات، وكانت المبادرة الإسرائيلية هي صاحبة الفضل في ضمان مكانة للأردن في مفاوضات الحكم الذاتي، والإدارة الذاتية المستقبلية الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد.

والحسين وحاشيته، يعتقدون أن كل حرب تنشب في المنطقة، قد تؤدي إلى هز مملكته، ففي حرب ١٩٦٧ فقدت الضفة الغربية، وفي أعقاب حرب ١٩٧٣ حلت منظمة التحرير مكان الأردن، من تمثيل الفلسطينيين وحلت محله، وجلبت حرب الكويت إلى الأردن ثلاثمائة ألف لاجئ، ومن المتوقع في أي حروب لاحقة أن تكون هناك تحركات لقتل لاجئين فلسطينيين مما قد يفرق المملكة الأردنية، ويؤثر على صورتها الحالية.

٢٢- حديث مع (هال ساندرس) مساعد وزير الخارجية الأميركي.

٢٣- Moshe Zak "Israel Jordanian Negotiations" Washington Quarterly 1985 p.167.

إن الرغبة في الحيلولة دون نشوب الحرب، وهو الأمر الذي لم ينجح دائما في تحقيقه هي التي ساهمت في توجه الأردن نحو إسرائيل، ولا نعتقد أن هناك، سببا مرئيا، قد يجعل من يخلفون الحسين في سدة الحكم يغيرون هذا الاتجاه، بل إنهم سيواصلونه طالما بقيت الملحة الأردنية تتطلب الامتناع عن التورط في الحرب والحرص على الهدوء الحدودي مع إسرائيل بغية الحفاظ على استقرار الأردن.

طور ياسر عرفات عشية حرب ١٩٦٧ نظرية ثورية تقول: على منظمة التحرير أن تتحدى إسرائيل من خلال تنفيذ عمليات انطلاقا من الضفة الغربية لدفع إسرائيل لاحتلالها، وبالتالي خلق الأساس للقيام بحرب شعبية لتحرير كامل فلسطين من أيدي إسرائيل (٢٤). وبالإمكان اعتبار الانتفاضة التي اندلعت فيما بعد، تحقيقا لهذه النظرية. رغم أن هذه الحقيقة لا يمكن لها أن تعزي الأردن بفقدان الضفة الغربية. أو أن تقنع الأردن بأن عليه أن يتحمل عبء المغامرات العسكرية التي يبادر الآخرون لشنها. والتي قد تؤدي إلى هز الملكة.



الفصل الثاني عشر

الخطوة الحاسمة باتجاه السلام الساخن

هالعميد ع: روميو وجوليت ٠٠١، هنا ينادي ثعلب السلام، هل تسمعنني؟؟
هالملك حسين: أنادي ثعلب السلام، هنا جورديان ٠٠١ أسمعك بوضوح
سيدي.

هالعميد ع: سيدي الملك، يتشرف سلاح الجو الإسرائيلي بمصاحبة جلالتك
وتحيتك باسم الحكومة والشعب في إسرائيل في أول طيران لك فوق إسرائيل.
هالملك الحسين: أنادي ثعلب السلام من الملكية الأردنية ٠٠١ الحسين
يتكلم، شكرا للاستقبال الحار، نحن نتوقع مقابلتكم لمصاحبتنا في هذه الرحلة
التاريخية، أتمنى للشعب الإسرائيلي مواصلة الإصرار على إنجاز السلام الشامل في
المنطقة، شكرا، وأهلا وسهلا.

من الحوار الذي دار بين طائرة الملك الحسين والطائرة
الإسرائيلية التي رافقته في سماء إسرائيل بتاريخ
١٩٩٤/٣/٣

بعد وقت قصير من تبادل العبارات آنفة الذكر بين طائرة الملك الحسين،
والطائرتين الإسرائيليتين المقاتلتين اللتين صاحبتاه إبان تحليقه فوق تل أبيب
والقدس، اتصل الملك الحسين برئيس الحكومة اسحق رابين، الذي كان موجودا آنذاك
في كلية الأمن القومي، وقال له: "أنا سعيد للتوجه إليك من سماء إسرائيل وأنا في

طريق العودة إلى الأردن، لأول مرة منذ ست وأربعين سنة، هذه لحظة تاريخية، في جهودنا المشتركة لبناء علاقات جوار طبيععية، وأنا أشكر الله-وأشكر، على نجاحنا المشترك في خدمة أهداف السلام للأجيال القادمة، والعلاقات القائمة على التقدير المتبادل والتعاون بين دولتنا وشعبينا وللسلام الإسرائيلي العربي الذي تطلعنا إليه^(١).

لقد دار هذا الحديث، بعد عدة أيام من توقيع الحسين ورابين على بيان واشنطن، بعد أسبوع من إعلان الملك الحسين في المراسيم الرسمية التي جرت في البيت الأبيض عن وضع حد للحرب مع إسرائيل، ورغم أن هذه الرحلة، لم تكن الأولى التي يحلق فيها الحسين فوق تل أبيب والقدس، بيد أنه نقل في المرات السابقة بطائرات عمودية إسرائيلية، أما هذه المرة، فهو يطير في طائرة تابعة للملكية الأردنية، وهذا هو الأمر الذي جعل الملك يبدو متأثراً، ويفارق الطائرتين المرافقتين له بكلمة (شلوم) بالعبرية. ومن الجدير بالذكر، أن الاسم الشيفري لطائرة الملك هو "روميوجوليت ١" والاسم الشيفري للطائرتين اللتين رافقته ثعلب السلام (٢).

والحقيقة، هي أن كلمة رجل السلام ملائمة للملك الحسين، فقد كان محنكا في المسيرة السلمية وهو الرجل الذي أبدى فطنة ودهاء في إدارة المسيرة السلمية مع إسرائيل.

١-مجلة سلاح الجو العدد ٩٨ آب ١٩٩٤ ص ٢٤.

٢-نفس المصدر.

والحسين يستحق هذا اللقب جراء التكتيك الذكي الذي انتهجته في محاولاته المناورة بين العوائق المختلفة التي واجهها بدء من تشرين الأول ١٩٩٢ عندما وافقت إسرائيل والأردن على إدراج بند في جداول نقاشاتهم حول اتفاقية السلام؟ وحتى ٢٥ تموز ١٩٩٤، حينما وقع الحسين مع اسحق رابين على البيان المشترك في واشنطن.

نقطة الانطلاق ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٢:

يعتبر اليكيم روبنشتاين رئيس الوفد الإسرائيلي للمفاوضات مع الأردن- الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٢، اليوم الذي طرأ فيه التحول في المحادثات الإسرائيلية-الأردنية، لأن الوفدين وافقا، في ذلك اليوم، خلال المفاوضات التي كانا يجريانها في واشنطن، على تضمين جدول أعمال المفاوضات بينهما، بندا حول السعي لاتفاقية سلام.

ومن الجدير بالذكر، أن جدول الأعمال المتفق عليه لم يتطرق إلى اللاجئين أو القدس(٣)، وليس من المستبعد أن الإعلان في عمان عن الاتفاق الذي كان يفترض أن يظل طي الكتمان، رمى إلى فحص ردود الفعل السورية والفلسطينية.

وقد أدت ردود الفعل العاصفة التي قامت في سورية، ونابلس ضد الاتفاق الإسرائيلي الأردني، إلى دفع الملك للجوء إلى مناورة سياسية لامعة، فقد أعلن الأردن من جانبه عن تراجعته عن جدول الأعمال المتفق عليه نظرا لعدم اشتماله على قضيتي اللاجئين والقدس، كان ذلك في شهر كانون الأول ١٩٩٢، وفي نفس الوقت، بعث الملك رسالة شكر إلى رئيس الوفد الأردني لمحادثات السلام الدكتور عبد السلام المجالي على نجاحه في مهمته.

٣-حديث مع اليكيم روبنشتاين، رئيس الوفد الإسرائيلي لمفاوضات السلام.

وقد أعلم المجالي نظيره الإسرائيلي إليكيم روبنشتاين أنه ورغم تأخير التوقيع على الاتفاق الخاص بجدول الأعمال، فإن المحادثات ستتواصل على الصعيد العملي وفقا لجدول الأعمال المتفق عليه.

كانت هذه المسلكية نموذجا للتكتيك الذكي الذي انتهجه الملك الحسين، والذي وجد تعبيره في التقدم الهادئ على صعيد المفاوضات بين الطرفين وفي نفس الوقت الحفاظ على الجبهة الخلفية السورية الفلسطينية، وقد مكن هذا التكتيك، الحسين، من التحدث في قضايا المياه والحدود، والإعلان عن أن هذه المحادثات لا تدل على استعداد الأردن للتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل دون تنسيق أو مشورة مع السوريين (٤).

والحقيقة، هي أن الحسين لم يكن يكذب على السوريين، وكل ما في الأمر، هو أنه تلاعب بالألفاظ، فطيلة عام ١٩٩٣ وعد السوريين بعدم التوقيع على اتفاقية سلام، وها هو يناقش إسرائيل حول إصدار بيان مبادئ مشترك.

لقد كان بمقدور وفده في واشنطن، مناقشة الوفد الإسرائيلي، في شؤون المياه، بل والحصول على مبادرة إسرائيلية لتخصيص حصته لمرة واحدة للأردن تزيد عن الحصة المتفق عليها بسبب الافتقار إلى مصادر المياه في الأردن، وفي نفس الوقت تهدئة روع الأسد ووعدته بالتنسيق معه لمواقف الطرفين حينما يحين وقت الشروع في المفاوضات حول اتفاقية السلام.

٤- صيغة الوعد الذي قدمه الملك وشقيقه حتى وقع الملك على بيان واشنطن.

١٩٩٣: عام "نعم" و"لا"

أطلقت خلال عام ١٩٩٣ العديد من التصريحات المتناقضة، حول المفاوضات الإسرائيلية الأردنية:

١٤٥ كانون الثاني ١٩٩٣: قال الوزير حاييم رمون أمام أعضاء الكنيست، بوصفه وزير الارتباط بين الحكومة والكنيست: "نحن نتقدم باتجاه السلام مع الأردن".
٤٥ حزيران ١٩٩٣: قال رئيس الحكومة الأردنية أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق أو اتفاقيات مع إسرائيل حتى نهاية العام.

٦٥ حزيران ١٩٩٣: أعلن وزير الخارجية شمعون بيرس أن كل شيء بات جاهزا للتوقيع على اتفاقية السلام، "ولم يبق سوى القلم فقط" (٥)، وقد رد الحسين عليه قائلا: من المؤكد أن أقوال بيرس اقتطعت من سياقها أو شوهت.

٢٠٥ حزيران ١٩٩٣: بعث الحسين برقية إلى الرئيس الأميركي كلينتون أكد فيها التزامه بالسلام، بيد أنه قال في الخطاب العلني الذي ألقاه في لندن في السادس عشر من تموز ١٩٩٣: سنوقع على وثيقة الاتفاقيات مع إسرائيل، فقط في أعقاب إحراز تقدم على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي (٦).

٥- معاريف ٧ حزيران ١٩٩٣، تقرير حول محاضرة بيرس في جامعة حيفا، وفي نفس اليوم أفادت جريدة عل همشمار أن الرئيس الحكومة رد على ذلك ساخرًا، "أنا لا أتعامل مع أقلام حبر أو رصاص".

٦- محاضرة الملك في تشتهام هاوز في لندن، يحيل ليمور في معاريف في السابع عشر من تموز ١٩٩٣، أعلم الملك جريدة نيويورك تايمز البرقية التي بعث بها إلى كلينتون في صيف ١٩٩٣.

لم يكن الحسين يدرك أن إسرائيل كانت تجري في تلك الآونة محادثات سرية مع منظمة التحرير، وليس من المستبعد أن يكون ما نشر عن اقتراب الاتفاق بين إسرائيل والأردن هو الذي حفز منظمة التحرير لاستكمال اتفاقية أوسلو.

لقد أثارت الاتفاقية التي وقعها الفلسطينيون وإسرائيل في البيت الأبيض، في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣، غضب الملك الحسين-مثلما اعترف بذلك لجريدة نيويورك تايمز، في السابع والعشرين من أيلول ١٩٩٣، بيد أنه قرر عدم قطع جميع الخيوط، وعدم عرقلة الحوار بين إسرائيل والمنظمة، بل العمل على تسريع المفاوضات الإسرائيلية الأردنية.

١٤٥ أيلول ١٩٩٣: وقع اليكيم روبنشتاين وفايز الطراونة في مراسيم متواضعة في وزارة الخارجية في واشنطن على جدول الأعمال المتفق عليه للمفاوضات بين إسرائيل والأردن.

٢٨ أيلول ١٩٩٣: "سأل أحد الصحفيين الملك الحسين عما إذا كان يتخيل أنه يستضيف رئيس الحكومة الإسرائيلي في قصره؟؟ وقد رد الملك بالقول: "نعم، آمل أن تسمح لي صحتي بذلك" (٧).

٥ الأول من تشرين الأول ١٩٩٣: عقد الرئيس كلينتون لقاء بين الأمير الحسن وشمعون بيرس، اللذين تواجدا في واشنطن كي يتصافحا علنا في البيت الأبيض. لم تكن المصافحة العلنية بين الاثنين بالنسبة لاسحق رابين، بديلا عن الهدف الذي وضعه نصب عينيه وهو التوصل في أسرع وقت ممكن إلى إعلان بيان المبادئ

٧-نيويورك تايمز ٢٨ أيلول ١٩٩٣.

مع الأردن علنا بغية موازنة إعلان المبادئ مع الفلسطينيين: ولهذا الغرض قضى رابين ليلتي السادس والسابع من تشرين الأول في محادثات مع الحسين في قصره في العقبة. وبعد أسبوع من ذلك أعلن الحسين على رؤوس الأشهاد قائلاً: "العائلة الهاشمية لا يمكن أن تتنازل بأي حال من الأحوال عن مكانتها في الأماكن المقدسة في القدس(٨).

لم يرض شمعون بيرس الملك خلال اللقاء الذي عقده في الثاني من تشرين الثاني ١٩٩٣، بشأن القدس، لقد اعترفت الوثيقة التي قدمها بيرس للملك، بمكانة الأردن في الأماكن المقدسة في القدس، لكنها لم تعترف "بالمكانة المفضلة" التي كان الملك يتوق إليها، وإزاء هذا الوضع، فقد وجد الملك الفرصة لتأجيل التوقيع على البيان المشترك عندما تسرب نبأ لقاء بيرس بالملك، رغم توصيات الحسين بأن يتم الحفاظ على سرية اللقاء، ثم توجه الحسين إلى دمشق لتهدئة روع الأسد والتأكيد له أنه لا يعتزم التوقيع على سلام مع إسرائيل دون سورية.

لم يوقف الحسين المفاوضات، وكل ما في الأمر هو أنه أرجأ التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ المشتركة حتى يشعر بالارتياح والرضى في قضايا القدس والحدود والمياه.

وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني قال الملك في القاهرة: وبحضور الرئيس المصري حسني مبارك: "إنه بات محتوما بالنسبة له إجراء مفاوضات مع إسرائيل". وأن "الأردن لن يتخلى عن مسؤولياته الدينية والتاريخية في الأماكن

٨-رويترز ١٣ تشرين الأول ١٩٩٣.

المقدسة في القدس، وأنه لا يقصد أن تكون له السيادة في القدس" (٩).

لم يعرقل إفشاء وتسرب نبأ لقاء بيرس مع الملك في عمان، التوقيع على مذكرة بين الأردن وإسرائيل في الأول من كانون الأول، بشأن النشاطات البنكية الأردنية، في الضفة الغربية.

وفي الخامس عشر من كانون الأول ١٩٩٣، تم تحديد ممر جوي سري بين الدولتين والذي أتاح جولات مكوكية بين الرسل الأردنية والإسرائيلية بطائرات الهليكوبتر من عمان لتل أبيب والعكس، بغية دفع المفاوضات إلى الأمام، ولتحديد صيغ تستخدم كأساس لإعلان المبادئ المشتركة، وقد اجتمع العميد (د) لهذا الغرض قبل ذلك في لندن مع العديد من الطيارين من سلاح الجو الملكي الأردني (١٠).

١٩٩٤ المفاوضات حول إعلان المبادئ:

كانت قضية القدس العائق الرئيسي-وليس العائق الوحيد-الذي حال دون استئناف المفاوضات على مستوى رفيع بين الدولتين بشأن إعلان المبادئ المشترك بين الدولتين.

٩- في معرض رد الملك على سؤال لشافي جبالي مراسل جريدة معاريف في القاهرة قال: "لقد وقعنا معكم على جدول أعمال، والمفاوضات معكم لا زالت مستمرة، وهناك تقدم واسع على مسار مفاوضاتنا، والاتصالات لا زالت مستمرة، إن مشكلة التوقيع على اتفاقية سلام ليست بسيطة نظرا لوجود قضايا عديدة تحتاج إلى حل "معاريف ١١/٢٥/١٩٩٣.

١٠- مجلة سلاح الجو الإسرائيلية، العدد ١٠٣، حزيران ١٩٩٥، ص ٢٠-٢٢.

فقد طالب الأردن بضمانات إسرائيلية بشأن مكانته في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، لكن شمعون بيرس امتنع في تشرين الثاني ١٩٩٣ عن الموافقة على المكانة المفضلة للأردن في الأماكن المقدسة، خشية رد الفعل الفلسطيني، إثر الالتزام المكتوب الذي قدمه إلى وزير الخارجية النرويجي، فيما يتعلق بالحفاظ على المؤسسات الفلسطينية في القدس(١١).

لم يكف رابين عن بذل الجهود الرامية لإرضاء الملك الحسين، عبر رسائله السرية إلى عمان، في محاولة للعشور على صيغة مرضية للملك بشأن القدس والحدود والمياه، في الوقت الذي واصل الحسين البحث عن الطرق الكفيلة بضمان المصالح الأردنية الاقتصادية، التي يمكن للاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية أن تمس بها.

في الأول من كانون الثاني ١٩٩٤، بعث الملك الحسين رسالة عاجلة إلى زعماء منظمة التحرير للقدوم إلى عمان، وألح إلى أنه إذا لم يفعلوا ذلك، سيجري مع إسرائيل مفاوضات منفردة(١٢).

أدرك زعماء منظمة التحرير الإلحاح، واختير فاروق القدومي للتفاوض مع

١١-بناء على حديث المؤلف مع رئيس الحكومة اسحق رابين، وبناء على تقارير ناحوم برنياع وشمعون شيفر من واشنطن-يديعوت أحرونوت ١٩٩٤/٧/٢٩-الذين كتبوا: وثيقة بيرس-تشرين الثاني ١٩٩٣-تؤكد من جديد مكانة الأردن في الأماكن المقدسة، ووثيقة رابين-أيار ١٩٩٤ أعطت للأردن (مكانة عالية)، ويعتقد بيرس أن تعهد رابين يعتبر انتهاكا لاتفاقية المبادئ مع منظمة التحرير، التي تنص على مناقشة وضع القدس خلال التسوية الدائمة، وحتى ذلك الحين لا يجب أن يطرأ أي تغيير على الوضع الراهن، إن التغيير الذي أدخله رابين هو عامل من عوامل تفجير العلاقات مع منظمة التحرير.

١٢-معاريف ٣ تشرين الثاني ١٩٩٤.

الحكومة الأردنية، بيد أن الحسين لم يكتف بالدعوة، بل لجأ إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بالإيضاح أنه يعتزم اتخاذ خطوات شديدة جدا، للرد على أي محاولة للمنظمة لفصل اقتصاد الضفة الغربية عن اقتصاد الأردن.

وفي الثاني من كانون الثاني ١٩٩٤، قدم إلى الحكومة الإسرائيلية تقريرا يفيد بأن الحكومة الأردنية تمنع استيراد حمضيات الضفة الغربية إلى الأردن، بغية إرغام عرفات على التفاوض معها في قضايا اقتصادية (١٣).

تطرق الملك خلال اللقاء الذي عقده مع الزعماء اليهود في واشنطن في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٤ إلى أحلامه، عندما تحدث عن مشروع إسرائيلي أردني مشترك في غور الأردن وعن شق طريق يربط بين الأردن ومصر يمر عبر إيلات، وبعد ثلاثة أسابيع من ذلك-الرابع عشر من شباط ١٩٩٤-قال الملك أمام أعضاء لجنة الخارجية التابعة لمجلس الأعيان والتي عقدت جلستها في قصره: "إن من يفكر في التوقيع على اتفاقية سلام أولا، ثم يبدأ بعد ذلك مناقشة مشكلة القدس والمياه والحدود يمهد الطريق لاتفاقية خنوع غير ثابتة، لن نوافق لنقل السيادة على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس لمنظمة التحرير أو إبقائها في أيدي إسرائيل" (١٤).

في إطار محاولاتها للتغلب على العقبات الأردنية، اقترحت إسرائيل أن يتضمن إعلان المبادئ جميع المعطيات بشأن القدس والحدود والمياه، وأن تتضمن وعدا بأن يتم فور ذلك التوقيع على اتفاقية سلام تتضمن تفاصيل الالتزام بشأن الحدود والمياه.

وفي الثالث عشر من نيسان ١٩٩٤، بدا وكأنه تم إحراز أساس للحوار، وقدم الحسين للممثل الإسرائيلي أفرايم هليفي. أفكارا حول التسوية لكن، وقبل أن يسلم

هليلفي كتاب الملك لاسحق رابين هزت إسرائيل عملية فدائية في محطة باصات الخضيرة، وقادت جميع الخيوط التي تركها المنفذون إلى حركة حماس، التي تقيم مكاتبها الخلفية في الأردن(١٤).

وعشية عيد الاستقلال الإسرائيلي، عقد اسحق رابين وشمعون بيرس مؤتمرا صحفيا عاجلا حذرا فيه علنا الأردن، من أن "الوضع الحالي لا يطاق ولا نستطيع التسليم به"، وطالبا الأردن بوقف نشاطات حركة حماس في الأردن فورا، وألححا إلى أن إسرائيل ستضطر للعمل، إذا لم يفعل ذلك(١٥).

تناقض التحذير تناقضا تاما مع الرسالة الإيجابية التي بعث بها الحسين لإسرائيل، قبل يوم واحد، وحينما علم رئيس الحكومة صبيحة اليوم التالي، بفحوى الرسالة التي بعث بها الحسين، هدأت الأمور والجدل العلني مع الأردن. اجتمع الملك الحسين واسحق رابين في الثامن والعشرين من أيار ١٩٩٤، في منزل الحسين في لندن(١٦)، وكان الأمير الحسن قد اجتمع بممثلي إسرائيل افرام

١٤-حديث الملك بمناسبة شهر رمضان، وقد نقله التلفزيون الأردني ووكالات الأنباء، ونشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية صبيحة اليوم التالي: أنظر دافار ١٥/شباط ١٩٩٣.
١٥-أوردت جريدة معاريف-١٥ نيسان ١٩٩٤-المؤتمر الصحفي الذي حذر فيه رابين وبيرس الأردن .

١٦-يصر اللواء داني يتوم الذي أعلم المؤلف بتواريخ اللقاءات بين اسحق رابين والملك، على أن اللقاء تم في الثامن والعشرين من أيار، وليس مثلما أعلن.

هليفي واليكيم روبنشتاين في لندن قبل ذلك بعشرة أيام، وأعدوا نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف التي ستطرح أمام الحسين ورابين، وفي تلك الآونة ألقى الأمير الحسن محاضرة في لندن، قال فيها أنه يجب بادئ ذي بدء تحديد المشاكل الحدودية قبل بدء مفاوضات السلام (١٧).

وفي لقائه مع رابين، سمع منه الملك لأول مرة أن إسرائيل ستكون على استعداد لمنح مكانة مفضلة للأردن في حراسة الأماكن المقدسة في القدس من خلال الاعتراف بالدور الذي شغله في السابق، وقد وضع هذا التعهد قاطرة المفاوضات على مسار إعلان المبادئ المشتركة (١٨).

كان اسحق رابين قبل يومين من لقائه بالحسين لا زال يشك، فيما إذا كان الأردن مؤهلاً للتقدم في المفاوضات، وقال في الكلمة العلنية التي ألقاها: "لقد أملت أن يكون الأردن الدولة الأولى أو الثانية التي توقع معنا اتفاقية سلام، بيد أننا لا نعلق الآن الكثير من الآمال على ذلك، لقد لاحت العديد من الفرص للأردن في السابق، لكنه أضاعها" (١٩).

وبعد عشرة أشهر، قال رئيس الحكومة للمؤلف: "لقد اقتنعت خلال الحوار الذي أجريناه مع الملك الحسين في لندن، أن المفاوضات بدأت تسير في طريق السلام". وافق الملك على إعلان مبادئ يشمل الالتزام بإجراء تعديلات حدودية، وإعادة توزيع الحصص المائية في إطار المفاوضات السلمية التي ستبدأ فور التوقيع على إعلان المبادئ.

١٧- رويترز ٢٤ أيار ١٩٧٤.

١٨- محادثة مع اسحق رابين في مكتبه ١١/١/١٩٩٤.

١٩- هآرتس ٢٩/أيار ١٩٩٤.

ووافق الحسين على لقاء علني مع رابين في البيت الأبيض، في شهر تشرين الأول، وفي المقابل وعده رابين بأن يوصي لدى الرئيس الأميركي والكونغرس، بشطب الديون الأميركية على الأردن.

ترى ما الذي حدا بالحسين للموافقة على كشف اتصالاته علنا مع إسرائيل إلى حد الموافقة على لقاء علني في البيت الأبيض؟؟

يعتقد اسحق رابين، أن اتفاقية وزير (٢٠) المالية ابراهام شوحط، وأبو علاء، حثت الحسين على التوقيع على إعلان المبادئ، مع إسرائيل، لقد خشي الأردن من أن تؤدي الاتفاقية الاقتصادية التي تم توقيعها بين إسرائيل والفلسطينيين في باريس في أيار ١٩٩٤، إلى فوز اقتصادية، ويلحق بالأردن خسائر بمئات ملايين الدولارات. وأفادت جريدة نيويورك، في تقرير لها، أن الملك غضب غضبا شديدا، كما أن وزير الإعلام الأردني أوضح بأن الأضرار التي لحقت بالأردن، جراء الحد من صادراته إلى الضفة الغربية ستبلغ مائتين وخمسين مليون دولار سنويا (٢١)، كما أن الشائعات القائلة أن الفلسطينيين سيكون عملات خاصة بهم، أدت إلى تهريب مبلغ أربع مائة مليون دولار من الأردن، الأمر الذي أثار زعر الأردن من الخطر الذي يهدد استقرار عملتها، ورأت في الاتفاق مع إسرائيل، بمثابة كابح يحول دون انهيار الدينار الأردني.

كانت وجهة النظر آنفة الذكر، أحد الأسباب التي حدت برئيس الحكومة

٢٠- حديث مع رابين في الأول من تشرين الثاني ١٩٩٤.

٢١- نيويورك تايمز، ٢٩ أيار ١٩٩٤.

الأردني عبد السلام المجالي، للإعلان في الرابع عشر من أيار ١٩٩٤. "لا مناص أمامنا سوى أن نعمل على صياغة استراتيجية جديدة ترمي إلى الوقوف في وجه نتائج الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني" (٢٢).

وقد أدت "الاستراتيجية الجديدة" إلى زيادة توجه الأردن لإسرائيل، إضافة إلى الرغبة في تحسين فرص الأردن فيما يتعلق بحراسة الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وضمان المصالح الاقتصادية للمملكة الأردنية في إطار الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية، وليس أدل على ذلك، من تأييد إسرائيل لمطلب الأردن القائل باعتبار الدينار الأردني، بمثابة عملة معترف بها في مناطق السلطة الفلسطينية.

أدت الاستراتيجية الجديدة التي أعلنها رئيس الحكومة الأردني، إلى إكساب المحادثات الإسرائيلية الأردنية زخماً حثيثاً:

• دعت إسرائيل والأردن في السابع من حزيران ١٩٩٤، السلطة الفلسطينية، للانضمام إلى (هيئة ثلاثية) لمناقشة اتفاق أردني إسرائيلي فلسطيني لمعالجة القضايا التجارية والبنكية والمالية، ذات العلاقة بالأطراف الثلاثة (٢٣).

• اتخذ قرار في نفس اللقاء آنف الذكر، في واشنطن، بتشكيل لجنتين مشتركتين الأولى لترسيم الحدود، والأخرى لمناقشة القضايا الاقتصادية، وقد قيل بشأن الحدود: يقوم الطرفان بتسوية المشاكل الإقليمية، وترسيم الحدود الدولية الدائمة بين الأردن وإسرائيل، بتطرقهما إلى خط الحدود القائم، دون تحديد موقف بالنسبة للمناطق التي تم نقلها للسلطة العسكرية

٢٢- أنظر فصل الكوابح الفلسطينية، الملاحظة رقم ٧٢.

٢٣- وكالة الأنباء الفرنسية من واشنطن، ٨ حزيران ١٩٩٤.

الإسرائيلية عام ١٩٦٧، ويحترم الطرفان الحدود الدولية بصورة تؤدي إلى خلق واقع حياتي هادئ ولطيف وودي، لصالح جماهير الطرفين" (٢٤)

• في الثاني والعشرين من حزيران، اجتمع الملك الحسين مع الرئيس الأميركي كلينتون في البيت الأبيض، وأعلمه باستعداده للالتقاء علنا مع اسحق رابين في البيت الأبيض، وقد أعلم كلينتون الملك الحسين، بأن لقاءه برابين علنا، سيساعد في موافقة الكونغرس على شطب الديون الأردنية.

• واصل الحسين، حتى السادس من تموز ١٩٩٤، التأكيد في تصريحاته، على عزمه عدم إبرام اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل، وقد عاد وأكد ذلك في أعقاب اللقاء الذي أجراه مع الرئيس مبارك في الإسكندرية، وأضاف: "السوريون على علم بذلك".

• وفي الثاني عشر من تموز ١٩٩٤، فاجأ الحسين الرئيس كلينتون، عندما أعلمه بنيته تقديم اللقاء مع رابين في البيت الأبيض إلى ٢٥ تموز (٢٥). وقد قبل الإسرائيليون والأميريكيون الموعد الجديد، الذي حدده، رغم ضيق الوقت أمام الأميركيين للإعداد للمراسيم، ورغم أنهم لم يكونوا يعلمون بالمفاوضات الجارية بين إسرائيل والأردن، في تلك الآونة، حول جوهر البيان المشترك، الذي سيتم توقيعه خلال اللقاء الثلاثي في واشنطن.

• وفي الخامس عشر من تموز، تم الإعلان في واشنطن عن اللقاء المرتقب، بين

٢٤- وكالة شبيطة برس من عمان ٧ حزيران ١٩٩٤.

٢٥- حامي شلاف، معاريف ٢٩ تموز ١٩٩٤-قال: إن رابين تلقى النبأ المفاجئ يوم الأربعاء ١٣ تموز.

الملك ورايين تحت رعاية الرئيس الأميركي.

• عقدت اللجنة الاقتصادية الأردنية الإسرائيلية المشتركة، جلستها في عين عبرونة في وادي عربة بين الثامن عشر والتاسع عشر من تموز، وعلى عكس ما أشيع من أن الاجتماع هو إعداد للقاء الملك رابين، فإن أعضاء اللجنة لم يناقشوا هذه القضية أبدا.

• وفي العشرين من تموز، وفي أحد فنادق البحر الميت، على الجانب الأردني، جرى لقاء بين وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس، ورئيس الحكومة الأردني عبد السلام المجالي، بمشاركة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر.

• وفي أعقاب الاجتماع آنف الذكر، عقد الطرفان مؤتمرا صحفيا، قال فيه رئيس الحكومة الأردنية: "لقد انتهت حالة الحرب بيننا، هذا واضح، ولنا بحاجة للإعلان عنه"، ورغم ذلك، واصل ممثلو الطرفين إجراء اللقاءات فيما بينهما، لإعداد الصيغة التي تؤكد أن حالة الحرب بين الدولتين قد بلغت إلى نهايتها حقا.

دارت المفاوضات الإسرائيلية-الأردنية على مسارين في آن واحد: الأول مباشر وسري دون إشراك الأميركيين، أما المسار الثاني، فهو مسار علني وثلاثي أي بتدخل أميركي كامل (٢٦). وفي إطار اللجنة التي شارك فيها الأميركيون، كانت الأطراف تناقش المشروعات الاقتصادية المشتركة، خصوصا في وادي عربة، في حين كانت اللقاءات السرية تدور حول صيغة إعلان المبادئ المشتركة.

٢٦- كان هذا الأسلوب المتعلق بمسارين أحدهما علني والآخر سري، منتهجا في مفاوضات الهدنة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٤٩، ففي الوقت الذي كان فيه متفاوضو الجانبين يجلسان في رودوس بحضور الدكتور رالف بانس، في الوقت الذي كان ممثلو إسرائيل يسافرون الأردن للتفاوض، وهناك تم الاتفاق على ترسيم الحدود.

ولم يكن الأميركيون يعلمون بوجود هذه الصيغة، رغم أنه كان مفترض أن توقع تحت رعايتهم في البيت الأبيض، وقد طالب الحسين بالحفاظ على السرية التامة، وعدم إشراك وزارتي الخارجية الأميركية والإسرائيلية، في آن واحد، في السر، فقد خشي من التسريب الذي قد يثير الدول العربية قبل الأوان.

وقد سأل مارتن ايندك-الذي رافق وزير الخارجية في سفره للأردن-الأمير الحسن: أليس من الأفضل إعداد بيان مشترك للمراسيم في واشنطن؟ فكشف له الأمير النقباء عن أنه يقوم بالتعاون مع ممثلين إسرائيليين، بإعداد بيان مشترك، وقد أخرج ايندك مكتب رئيس الحكومة رابين، عندما توجه إليه وطلب نسخة من مسودة البيان، كان من الصعب عدم الاستجابة للأميركيين، بيد أن الأصعب هو تسليم نسخة خفية أن يكشف الحسين ذلك، لذا سمحوا لايندك بقراءة المسودة، بعد أن وعد بعدم كشف فحواها لأحد (٢٧)، وفي الرابع والعشرين من تموز: استدعي رئيس الحكومة إلى فندقه، في واشنطن، وزير الخارجية وارن كريستوفر، وكشف له عن السر. كان الممثلون الأردنيون والإسرائيليون، حتى ذلك اليوم، يتحاورون حول صيغة إلغاء حالة الحرب، فقد تحدث الأردنيون عن إلغاء حالة القتال، في حين كان الإسرائيليون يريدون صيغة تنهي حالة الحرب نهائياً.

لقد تلاءمت الصيغة التي قرئت خلال المراسيم، في صبيحة اليوم التالي، مع وجهة النظر الأردنية، بيد أن الملك فاجأ الجميع، وأعلن في خطابه، أن حالة الحرب

بين إسرائيل والأردن قد انتهت (٢٨)، وحظي بتصفيق حاد.

مفاوضات اتفاقية السلام:

عندما انتهت مراسيم التوقيع في البيت الأبيض، تحرر الحسين من الكوابح التي كانت تمنعه طيلة كل تلك السنين من التوقيع على اتفاقية علنية مع إسرائيل، وقام بإجراء العديد من المراسيم العلنية، وفي السابع من آب دشّن الحسين خط هاتف مباشرا مع إسرائيل، بإجراء مكالمة مع رئيس الدولة، عيزر وايزمن.

وفي الثامن من آب ١٩٩٤، دشّن في مراسيم احتفالية المعبر الحدودي "عربة" بالقرب من كيبوتس (أيلوت)، وفي أعقاب التدشين استضاف الملك الحسين، اسحق رابين وشمعون بيرس ووارن كريستوفر، في قصره في العقبة، لتناول وجبة الغداء.

اعتقد الحسين، بادئ ذي بدء، أن المفاوضات مع إسرائيل ستكون طويلة، مثلما قال في مقابلة صحفية: "لست في عجلة من أمري، وأفضل ألا أسرع، على أمل أن تقوم الدول العربية، في هذه الآونة، بالسير وراء الجهد الأردني السلمي" (٢٩)، بيد أن المراسيم العلنية، وموجات الحماس الجارفة في الغرب، خلقت ديناميكية، لم يكن قادرا على وقفها، لقد كان يشبه راكب دراجة لا يستطيع الوقوف، ولا يملك سوى الاندفاع إلى الأمام، لأن الوقوف المفاجئ سيؤدي إلى سقوطه أرضا.

كان الحسين مسرورا للإنجاز الذي تمكن من إحرازه بشأن مكانته المفضلة.

٢٨-حديث مع رئيس الحكومة ومساعديه.

٢٩-مقابلة مع الملك، دير شبيجل ٢٢ آب ١٩٩٤.

في الأماكن المقدسة بالقدس، كما حظي بمزايا اقتصادية من إسرائيل، بما في ذلك تمكين إسرائيل للأردن من تصدير بضائع إلى الضفة الغربية، بما قيمته ثلاثون مليون دولار، أكثر مما تستورده من الضفة.

رفض الأردن مرتين، في الماضي، عام ١٩٩٢، ١٩٩٣- مناقشة مسودة اتفاقية السلام التي قدمت إليه، لقد فضل الأردنيون أن تحمل الاقتراحات الإسرائيلية طابع "ورقة عمل" يحمل مركبات السلام. لقد خشي الأردنيون من تسرب معلومة تشير إلى أنهم يجرون مفاوضات حول اتفاقية سلام، الأمر الذي سيثير عليهم ثائرة، معارضتهم في العالم العربي.

وفي أيلول ١٩٩٤، جلب الممثلون الإسرائيليون إلى قصر الأمير الحسن، المسودة الرسمية لاتفاقية السلام (٣٠).

وبدأت المفاوضات الرسمية بين الطاقمين اللذين كانا يتنقلان بين القصر في عمان، والبيت القابع على مداخل تل أبيب، وكانت الحدود والمياه هي نقطة الخلاف الرئيسية، فقد كان الملك وولي العهد مصريين على عدم التنازل عن مطالبهما الإقليمية، وكان الطرفان بحاجة إلى قمة بين الملك ورابين، لحل المشاكل المعقدة التي يواجهانها. كان الاقتراح الذي طرحه اسحق رابين خلال لقائه مع الملك في العقبة في التاسع والعشرين من أيلول ١٩٩٤، يرمي لضمان كرامة الحسين أخذاً بعين الاعتبار، المقولة العربية-الأرض هي العرض-فيما يتعلق بالحفاظ على حق المستوطنين اليهود، في وادي عربة بصلاح أراضيهم. وكانت للإسرائيليين مطالب قاسية بالنسبة

٣٠- اليكيم روبنشتاين "اتفاقية السلام مع الأردن" كانون الأول ١٩٩٥ ص ١٠.

للحدود(٣١). ورغم ذلك، فضل رابين عدم فتح جدل جغرافي-تاريخي، بل العمل للعثور على حل عملي، وعرض على الملك أن تعترف إسرائيل بسيادة الأردن على جميع المناطق التي يطالب بها في وادي عربية، على أن يؤجر الأردن هذه الأرض للمستوطنين اليهود لفلاحتها، ولم يرفض الملك هذا العرض رفضاً باتاً، وبدأ رابين، أنه يرغب في المساومة عليه.

وفي اليوم التالي-٣٠ أيلول ١٩٩٤-هبطت طائرة هليكوبتر أردنية في مهبط مكتب رئيس الحكومة في القدس، حاملة مدير مكتب الملك علي شكري، الذي حمل رسالة عاجلة من الملك، تتضمن الرفض المطلق لعرض رابين، وقد بدأ رئيس الحكومة شديد الغضب، عندما قرأ الرسالة التي جاء فيها: إنه إذا لم تعد له إسرائيل ٣٨١ كيلومتراً مربعاً التي يطالب بها، فإنه لا يستطيع التوقيع على معاهدة السلام (٣٢)، وتمتم رابين قائلاً: ذهب كل شيء عبثاً.

وفي محاولة للتخلص من هذه الأزمة توجه أفرام هليفي واليكيـم روبنشتاين، بصورة عاجلة، إلى القصر الملكي، وإلى قصر الأمير الحسن، وأجرى مفاوضات حتى تم العثور على الصيغة المناسبة، والتي حالت دون إزالة مستوطنات يهودية في وادي عربية وفي نفس الوقت، ضمنّت للأردن صورة الدولة التي لم تتنازل عن الأرض العربية.

تم إجمال هذه الصيغة في اللقاء الذي عقد بين الحسين ورايين في الثاني عشر

٣١-الجغرافي موشيه برافر قدم مذكرة لرئيس الحكومة أثبت فيها أن الخط الحدودي في وادي عربية يقع شرقي الخط الحدودي الحالي، وقد تطرق إلى هذا الرأي في كتابه حدود أرض-إسرائيل، تل أبيب ١٩٨٨.

٣٢-حديث مع ايتان هابر واليكيـم روبنشتاين.

من تشرين الأول ١٩٩٤، وتنص على أن يتسلم الأردن ٣٠٠ كيلومتر مربع من إسرائيل في وادي عربة (٣٣)، على أن يجري قبل ذلك، تبادل أراض بين إسرائيل والأردن، في المناطق الحدودية بغية عدم المساس بالأراضي المفلوحة للكيبوتسات الإسرائيلية. وبعد أن اتخذ الحسين قرارا بانتهاج هذا الخط، قبل الملك صفقة التبادل التي اقترحتها عليه إسرائيل على النحو التالي:

(أ) تبادل مناطق في وادي عربة، تحصل خلالها إسرائيل على المناطق الزراعية التي يفلحها مستوطنوها، في وادي عربة، مقابل حصول الأردن على مناطق غير مفلوحة بالقرب من المكان (٣٤).

(ب) تبادل حصص مائية: يحصل الأردن على زيادة قدرها خمسون مليون متر مكعب من الماء في الشمال-منها أربعون مليون متر مياه حلوة، وعشرة ملايين متر من المياه المحلاة من الموارد المالحة القريبة من بحيرة طبريا-على أن تحصل إسرائيل على كمية من المياه تتراوح بين ١٦-٢٠ مليون متر مكعب من الآبار الواقعة شرقي الحدود لري مستوطنات وادي عربة (٣٥)، لم تكن عملية التبادل متساوية، مما جعل وزارة الخارجية الإسرائيلية توجه انتقادات شديدة للاتفاقية (٣٦).

٣٣-حصل الأردن على ٣٠٠ كيلومتر مربع وليس على ٣٨١ كيلو مثلما طالب.

٣٤-اليكيم روبنشتاين "معاهدة السلام مع الأردن" ص ٦-١١.

٣٥-نفس المصدر السابق.

٣٦-أمنون برزيلي-هارتس ١ أيار ١٩٩٥-أفاد أن بيرس وجه انتقادات للاتفاقية التي تمنح الأردن مياهها من بحيرة طبريا، وقال: "رابين لا يهتم شيء، إنه يريد إنجاز السلام مع الأردن وهذا كل ما يهتم".

احتاج الملك ورايين إلى عقد جلسة جديدة خلال ليلة ١٦-١٧ تشرين الأول لتسوية جميع الخلافات الباقية في الاتفاقية، بما في ذلك قضية نازحي علم ١٩٦٧ (٣٧).

وفي أعقاب ليلة طويلة من النقاشات في قصر الهاشمية-بعمان، تم الاتفاق على حل "النظام الخاص" في قطعتي أرض متنازع عليهما بين إسرائيل والأردن في الباقورة في الشمال، وتسوفر في وادي عربة.

وفيما يتعلق بأرض الباقورة الواقعة خارج الحدود الدولية، والتي كانت تعود لشركة كهرباء "أرض إسرائيل"، والتي كان كيبوتس أشدوت يعقوب يقوم بفلاحتها، وافق الأردن على تأجيرها للكيبوتس لمدة خمس وعشرين سنة، وكذلك أراضي توفر القائمة في الطرف الإسرائيلي من الحدود لكن أراضيها تقع في الطرف الأردني من الحدود "والأنظمة الخاصة" المتبعة في هذه الأراضي الواقعة تحت السيادة الأردنية تضمن للمزارعين الإسرائيليين الوصول إلى الأراضي لفلاحتها، ولا شك أن هذا النظام الخاص يتيح الفرصة لمواطني الدولتين بإقامة علاقة وصلات فيما بينهما (٣٨).

٣٧- لم يكتف الأردن بالمطالبة بإعادة النازحين، بل طالب أيضا بإعادة أملاك الغائبين، لكن إسرائيل رفضت هذا الطلب، وتم الاتفاق على مناقشة جميع مشاكل اللاجئين في لجنة رباعية-إسرائيل، مصر، الأردن والفلسطينيين، وأدخلت إلى الاتفاقية فقرة تتحدث عن الآلام التي عاناها اللاجئين من الجانبين، وقد فسرت إسرائيل ذلك بأن المهاجرين اليهود من الدول العربية عانوا نفس المعاناة.

٣٨- نفس المصدر السابق.

وفي أعقاب حل هاتين المشكلتين، تم إعداد الاتفاقية، وتوقيع المسودة يوم السابع عشر من تشرين الأول ١٩٩٤ بالأحرف الأولى.

وبعد خمسة أيام-في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٤ عاد الحسين ليؤكد: "القدس بقيت في أيدي الهاشميين، الذين أمروا بمنحها الرعاية وإعادة ترميمها والإشراف عليها في إطار الإخلاص للأمتين العربية والإسلامية (٣٩).

رغب الحسين عبر إطلاق هذا التصريح أن يوضح للبرلمان، الأسباب التي حدثت به لقبول الاتفاقية، التي تم توقيعها بعد أربعة أيام في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٤، في مراسيم عظيمة في المنطقة الحدودية بين العقبة وإيلات، بحضور الرئيس الأميركي وزراء الخارجية الأميركي والروسي والمصري وممثلين عن عدد كبير من الدول-ومن ضمنها دول عربية.

لقد أغلقت هذه المعاهدة دائرة ثلاثين سنة من المحادثات السرية، واندرجت في سلسلة المراسيم التي بدأت في الخامس والعشرين من تموز ١٩٩٤، وانتهت في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٩٦، والتي كانت جميعها ترمي لبلورة الالتزام الأردني تجاه السلام.

ترى ما السبب الذي جعل الحسين يتجه نحو الإكثار من المراسيم العلنية بدلا من المحادثات الهادئة في الماضي؟

تشجيع نفسه، والنخبة الأردنية السياسية للسير على هذا الطريق المستقل للسلام مع إسرائيل، ولاتباع مثل هذا الطريق مستقبلا.

٣٩-جافي نحور-هارتس ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٤.

«إطلاق التصريحات الموجهة إلى جماهيره عبر الاحتفالات الكبيرة والخطابات الحماسية، التي تؤكد أن العالم بأسره يصفق للأردن، مما يعزز فرص حصوله على مساعدات اقتصادية من الدول المؤيدة للمسيرة السلمية، وقد شهد جميع الأردنيين الممثلين العرب الذين حضروا الاحتفالات، الأمر الذي أكد لهم، أن الأردن لم يدخل إلى عالم العزلة في العالم العربي.

ازدادت ثقة الحسين بنفسه بين المراسيم الاحتفالية والأخرى، وهو يسير على هذا الطريق العلني للسلام، لقد فضل، في البداية، المحادثات السرية كي لا يتحدى جيرانه العرب، وكان قبل ذلك قد وجد نفسه واقعا بين التقديرات البراغماتية التي تتطلب تفاهما مع إسرائيل القادرة على ردع الجهات المعادية عن شن حرب جديدة في المنطقة، وبين معرفته لمحدودية قوته في العالم العربي، والتي منعت من إبرام سلام منفرد مع إسرائيل، لكن، وبمجرد أن بدأ يسير على طريق المفاوضات والمراسيم العلنية، حسم الملك الأمور لصالح التقديرات البراغماتية في إنجاز الأهداف الخمسة بواسطة إسرائيل، وهي:

(أ) ضمان تأثير الأردن في الأماكن المقدسة في القدس.

(ب) صلة اقتصادية مع الضفة الغربية.

(ج) زيادة مخصصات المياه التي يحصل عليها الأردن.

(د) استعادة السيادة على أراض في وادي عربة تفوق مساحة قطاع غزة.

(هـ) الحصول على مساعدات اقتصادية أميركية.

وفي خطابه، خلال مراسيم المصادقة على اتفاقية السلام في العاشر من تشرين الأول ١٩٩٤، تحدث الحسين عن رغبته في تسخين السلام بين إسرائيل والأردن: وكرر ذلك في العديد من خطبه الأخرى، وقد أطلق الملك الحسين في ذلك الخطاب، وصفا

يستحق الانتباه، حيث قال: "الاتفاقية تحملنا حتى حافة السلام" (٤٠) أي أن هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهد لاجتياز تلك الحافة.

١٩٩٥: اتفاقيات تسخين السلام:

قال اللواء عامي أيلون-قائد سلاح البحرية-أنه حينما أنهى مهام عمله، نهاية عام ١٩٩٥، قام بزيارة قائد سلاح البحرية الأردني لوداعه: "وتوجهنا معا بحرا حتى العقبة حيث كان بانتظارنا حرس شرف، ووجبة غداء، وهو ما لم يكن يحدث في الماضي" (٤١).

قام سلاح البحرية الأردنية بمد خط هاتفى مباشر بين القائد الأردني في المنطقة الجنوبية-خليج إيلات، والبحر الأحمر-والقائد الإسرائيلي في خليج إيلات، كما أقيمت قناة اتصال مباشرة بين مركزي الرقابة لسلاح الجو الإسرائيلي والأردني (٤٢).

ويقول نائب رئيس الأركان متان فلناني: إنه استضاف رئيس الأركان وقائد سلاح الجو الأردني في هيئة الأركان في تل أبيب واصطحبهما بجولة في المراكز

٤٠- بث مباشر في التلفزيون الأردني ١٠ تشرين الأول ١٩٩٤.

٤١- مقابلة مع اللواء عامي أيلون عشية إنهائه مهام منصبه.

٤٢- دان سيلع "الرحلات الجوية التي سبقت اتفاقية السلام"، مجلة سلاح الجو ١٠٣/حزيران ١٩٩٥، ويقول: "سيتم التعاون في مجال الطيران (الميتروولوجي)، وتجري عمليات تفتيش وإنقاذ مشتركة، وستجري زيارات متبادلة للسلاحين مثلما قررت اللجنة الأمنية المشتركة.

التنفيذية والاستخبارات العسكرية^{٤٣}).

هذه العلاقة بين الجيشين هي نتاج للاتفاقية الأمنية التي وقعت بين الأردن وإسرائيل في التاسع من شباط ١٩٩٥ ، والتي كانت اتفاقية من سلسلة الاتفاقيات الرامية إلى تكثيف اتفاقية السلام ، وقد أتاحت بنية التعامل الأمني السرية بين الدولتين فرصة التوقيع بسرعة على الاتفاقية الأمنية العلنية ، في حين حدث تأخير في بعض الاتفاقيات الأخرى ، نظرا للمعوقات التي وضعتها السلطة الفلسطينية والصعوبات الأخرى.

فالاتفاقية التجارية بين إسرائيل والأردن مثلا ، عطلت أشهرا طويلة ، لأن الدكتور هاني الملقى ممثل الأردن ، أعلن خلال اليوم الذي كان من المفروض فيه توقيع الاتفاقية أنه لا يستطيع التوقيع وقد حدثت العرقلة في البداية ، جراء تأخر البرلمان الأردني في إلغاء قانون المقاطعة العربية ، وبعد المصادقة على القانون ، في الثلاثين من تموز ١٩٩٥ اتضح أن القانون لم يكن السبب الوحيد ، فقد وضع الفلسطينيون عراقيل على طريق تطبيق الاتفاقية على الضفة الغربية وقطاع غزة (٤٤) . ولم توقع الاتفاقية إلا في نهاية تشرين الأول ١٩٩٥ ، وحتى بعد توقيعها لم تختف العراقيل التي وضعتها السلطة الفلسطينية على طريق الصادرات الأردنية للضفة الغربية.

أما الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال عام ١٩٩٥ فكانت على النحو التالي:

٤ نيسان: اتفاقية سياحية

٧ أيار: اتفاقية المعابر بين الأردن وإسرائيل.

٤٣- محاضرة لفلناني في الندوة التي أقيمت لإحياء ذكرى أهارون ياريف في جامعة تل أبيب ١٨ كانون الثاني ١٩٩٦ .

٤٤- كانت هذه المسلكية الفلسطينية ردا على معاملة الأردنيين لصادراتهم إلى مصر .

اتفاقية الطاقة-الكهرباء.	٢٠ آب:
اتفاقية صحية.	٢٨ آب:
اتفاقية البيئة.	٧ أيلول:
اتفاقية بشأن الشرطة.	٢٤ تشرين الأول:
اتفاقية تجارية.	٢٥ تشرين الأول:
اتفاقية زراعية.	٢٦ تشرين الأول:
اتفاقية المواصلات بما فيها الطيران.	١٦ كانون الثاني ١٩٩٦:
تم التوقيع على أربع اتفاقيات بحضور ولي العهد الأمير الحسن.	١٨ كانون الثاني ١٩٩٦:
• اتفاقية العلاقات التربوية والعلمية.	
• اتفاقية التعاون في الاتصالات.	
• اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في خليج إيلات.	
• اتفاقية تعاون سياحي بين العقبة وإيلات.	

تم بحمد الله وعونه

• • • • •

الكتب الصادرة عن دار الجليل

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
١-	عمود النار ، الأسطورة التي قامت عليها اسرائيل	غازي السعدي	
٢-	الأستيطان ، التطبيق العملي للصهيونية طبعة جديدة (مزيّدة ومتقحة)	عبد الرحمن ابو عرفة	
٣-	حرب الجليل ، الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية تموز ١٩٨١	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٤-	الكتاب السنوي ١٩٨١ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة .	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي ، نواف الزرو ، غسان كمال	
٥-	الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي ، نواف الزرو ، غسان كمال	
٦-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (١) شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٧-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٢)	مايكل جانسن	محمود برهوم
٨-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٣) وثيقة جرم وادانة	غازي السعدي	
٩-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٤) اهداف لم تتحقق	غازي السعدي	
١٠-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٥) معتقل انصار - وصراع الارادات	سلمى الجندي	
١١-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٦) الحرب المضللة	رثيف شيف و ايهود يعاري	غازي السعدي
١٢-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٧) قذائف الحرب اللبنانية	زكي درويش	
١٣-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٨) هزيمة المنتصرين وانتصار القضية	اللجنة ضد الحرب في لبنان	
١٤-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٩) الأسرى اليهود وصفقات المبادلة	غازي السعدي	
١٥-	رسائل من قلب الحصار من ابو عمار الى الجميع		
١٦-	يوميات من سجون الاحتلال - زنزانه رقم (٧)	فاضل يونس	

- ١٧- المثلث الايراني : العلاقات السرية الاسرائيلية - الصحفي شموئيل سيجف
الأمريكية الايرانية في عهد الشاه
- ١٨- هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟
الوف هراين
- ١٩- عملية الدبوا كما يرويها منفذوها
المحامي درويش ناصر
- ٢٠- مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٣-١٩٨٣
دكتور نظام بركات
- ٢١- ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل
مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥
منير الهور وطارق الموسى
- ٢٢- غوش ايمنوم - الوجه الحقيقي للصهيونية
داني روينشتاين
- ٢٣- عش الصفور - قصة للأطفال
منير الهور
- ٢٤- رؤى مستقبلية عربية في الثمانينات
د . احمد صدقي الدجاني
- ٢٥- أيام دامية في المسجد الأقصى المبارك
الدكتور احمد العلمي
- ٢٦- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير
يوسف قراعين
- ٢٧- الأحد الأسود: تصور امريكي صهيوني للعمل
حسن اسماعيل مشعل
الفدائي الفلسطيني
- ٢٨- خارطة فلسطين - وهي خارطة تمثل سهول
وهضاب وجبال ووديان ومدن وقرى فلسطين
(ملونة)
- ٢٩- بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الاول
عجاج نويهض
- ٣٠- بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الثاني
عجاج نويهض
- ٣١- الاردن وفلسطين - وجهة نظر عربية
د . سعيد التل
- ٣٢- الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام
د . فؤاد حمدي بسيسو
- ٣٣- الاستعمار وفلسطين
رفيق شاكر النتشة
- ٣٤- الحرب من اجل السلام
عميزر وايمن
- ٣٥- الموساد ، جهاز المخابرات الاسرائيلي السري
دنيس اينبرغ ، ايلي لاندائو
اودي دان
- ٣٦- التوازن العسكري في الشرق الاوسط
مركز الدراسات الاستراتيجية
نبيه الجزائري
- ٣٧- بطاقات فنية (لوحات فنية تعبر عن الانتماء
الفلسطيني)
د . كامل قمبر
- ٣٨- بطاقات فنية (مجموعة)
د . كامل قمبر
- ٣٩- بطاقات على شكل دفتر الشيكات
الكتاب الأسود
- ٤٠- عن يوم الأرض ٣٠ آذار ١٩٧٦
سميح القاسم

- ٤١- الخبار النووي الاسرائيلي شاي فيلدمان
٤٢- انتهاك حقوق الانسان في الأراضي المحتلة
٤٣- شهادات مشفوعة بالقسم
نقاط فوق الحروف
مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي الأمير فهد خالد الحسن
وبريجنيف
٤٤- قراءة سياسية في مبادرة ريفان خالد الحسن
٤٥- فلسطينيات خالد الحسن
٤٦- الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك خالد الحسن
٤٧- من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (١) يعقوب الهاب
جرائم الأرغون ولحي ١٩٣٧-١٩٤٨
٤٨- من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٢)
مجازر وممارسات ١٩٣٦-١٩٨٣
٤٩- من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٣) د. حمدان بدر
دور الهاغاناه في انشاء اسرائيل
٥٠- ملصق يوم الأرض سليمان منصور
٥١- ملصق جمل المحامل سليمان منصور
٥٢- ملصق قبة الصخرة - صورة تبرز معالمنا التاريخية
والدينية في القدس
٥٣- فلسطين تاريخاً ونضالاً نجيب الأحمد
٥٤- فلسطينيات في سجن النساء الاسرائيلي طهوس المحامي وليد الفاوم
نفي ترتسا
٥٥- المؤسسة العسكرية الصهيونية في دائرة الضوء بشير البرغوثي
اسرائيل عسكر وسلاح (١)
٥٦- اتفاقيات السلم المصرية - الاسرائيلية في نظر
القانون الدولي محمد الرفاعي
٥٧- الجذور - وثيقة الأوقاف الاسلامية فتحي فوراني
٥٨- فلسطين .. الأرض والوطن (١) قرية الدوايمة موسى عبدالسلام هديب
٥٩- خط الدفاع في الضفة الغربية
أريه شليف
وجهة نظر إسرائيلية
٦٠- تشريفة بني مازن د. عبداللطيف عقل
٦١- القمع والتككيل في سجن الفارعة لجنة الحقوقيين الدوليين
القانون من أجل الانسان
٦٢- صورة العربي في الأدب اليهودي (١) الدكتور ريزا دومب
٦٣- الشخصية العربية (٢) في الأدب العربي الحديث غانم مزعل
١٩٤٨-١٩٨٥

- ٦٤- فلسطين أرض وتاريخ د . محمد النحال
- ٦٥- القدس ماضيها ، حاضرها ، مستقبلها فايز فهد جابر
- ٦٦- القضية الفلسطينية في القانون الدولي .. والوضع د . جابر الراوي
الراهن
- ٦٧- شوكة في عيونكم مثير كهانا غازي السعدي
- ٦٨- حرب الاستنزاف د . محمد حمزة
- ٦٩- القرار - ألفان وأثنا عشر يوما في سجون الاحتلال رشاد أحمد الصغير
- ٧٠- المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية بشير شريف البرغوثي
المجاورة
- ٧١- أزمة الاستخبارات الاسرائيلية تسفي لنهر قسم الدراسات
- ٧٢- اسرائيل عام ٢٠٠٠ (تصورات اسرائيلية)
- ٧٣- دعوى نزع الملكية الاستيطان اليهودي . والعرب أريه . ل . افنيري بشير البرغوثي
- في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٤٨
- ٧٤- ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل
- والروح الجماعية
- ٧٥- سمح القاسم - قصائد -
- شخص غير مرغوب فيه
- ٧٦- القضية الفلسطينية
- ٧٧- فلسطين الأم وابنها البار - عبدالقادر الحسيني عيسى خليل محسن
- ٧٨- عرب التركمان - أبناء مرج ابن عامر علماء الخطيب
- ٧٩- المرأة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي مسون الطاونة الوحيدي
- ٨٠- نادية برادلي - الفدائية المغربية الشقراء
- ٨١- الاعلام الاسرائيلي غازي السعدي ومنهر الهور
- ٨٢- تقرير الأرض المحتلة المقدم الى الدورة (١٨)
- للمجلس الوطني الفلسطيني قسم الدراسات والأبحاث
- ٨٣- الوجه الحقيقي للموساد د . وجيه الحاج سالم
- وانور خلف
- ٨٤- العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة بدر عقيلي
- ٨٥- شخصيات صهيونية (١) مذكرات الجنرال رفاييل ايتان غازي السعدي
- ٨٦- شخصيات صهيونية (٢) وتهجير يهود العراق شلومو هيلل غازي السعدي
- ٨٧- شخصيات صهيونية (٣) ثيودور هيرتسل قسم الدراسات
- عراب الحركة الصهيونية
- ٨٨- شخصيات صهيونية (٤) شارون غازي السعدي
- بلدوزر الارهاب الصهيوني
- ٨٩- شخصيات صهيونية (٥) آباء الحركة الصهيونية عبدالكريم النقيب
- ٩٠- شخصيات صهيونية (٦) غازي السعدي
- موشيه ديان .. أنا وكامب ديفيد

- ٩١- شخصيات صهيونية (٧) غازي السعدي
- ٩٢- بن غوريون والعرب
شخصيات صهيونية (٨) الأهمرة دينا
رسائل بن غوريون عبد الحميد
٩٣- شخصيات صهيونية (٩) دار الجليل
- ٩٤- حياتي .. غولدا مائير
شخصيات صهيونية (١٠) ليني بريتر
حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتسكي
الى عهد شامير دار الجليل
- ٩٥- شخصيات صهيونية ١/١١
مذكرات اسحق رابين - القسم الأول دار الجليل
- ٩٦- شخصيات صهيونية ٢/١١
مذكرات اسحق رابين - القسم الثاني دار الجليل
- ٩٧- شخصيات صهيونية ١٢
مذكرات ناحوم غولدسمان دار الجليل
- ٩٨- شخصيات صهيونية ١٣
مذكرات اسحق شامير دار الجليل
- ٩٩- من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩ - ١٩٤٨
الكتاب الأول زياد عودة
- ١٠٠- من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩ - ١٩٤٨
الكتاب الثاني زياد عودة
- ١٠١- الحركة العمالية العربية في فلسطين سليم الجنيدى
- ١٠٢- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (١) زئيف شيف
سلاح الجو الاسرائيلي دار الجليل
- ١٠٣- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٢) عوديد غرانوت
سلاح الاستخبارات الاسرائيلي دار الجليل
- ١٠٤- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٣) عمي شامير
سلاح الهندسة دار الجليل
- ١٠٥- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٤) نتان روعي
سلاح المشاة دار الجليل
- ١٠٦- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٥) ايلان كفير
سلاح المظليين دار الجليل
- ١٠٧- دراسات في تعليم الكبار د . عدنان أبو عمشة
- ١٠٨- وجه قبح في المرأة بروفيسور ادير كوهن
- ١٠٩- تاريخ ما أهمله التاريخ عبد الهادي جرار
- ١١٠- الاعلام الفلسطيني د . حسن أبو شنب

- ١١١- النزاع العربي - الاسرائيلي
بين فكي كماشة الدول العظمى
- ١١٢- تحت السياط
- ١١٣- الغضب
- ١١٤- جلسات في رغدان
- ١١٥- منجل في النجمة السادسة
(التجسس السوفياتي في اسرائيل)
- ١١٦- اشكالية الديمقراطية والبدليل
الاسلامي في الوطن العربي
- ١١٧- تعليم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا
- ١١٨- صرخة في وجه العالم
(اليوم الانتفاضة)
- ١١٩- الاستخبارات والأمن القومي
- ١٢٠- الاحزاب والحكم في اسرائيل
- ١٢١- ربيع الحياة
- ١٢٢- قس من تراث المدينة والقرية الفلسطينية
- ١٢٣- اشتغالات حمدان - مجموعة قصصية
- ١٢٤- الحافلة رقم ٣٠٠ (فضيحة الشين بيت)
- ١٢٥- آه يابلدي - رواية
- ١٢٦- معجم المصطلحات الصهيونية
- ١٢٧- من القمع الى السلطة الثورية
- ١٢٨- أيام الصبا
صورة من الحياة وصفحات من التاريخ
- ١٢٩- معجم الأمثال الشعبية الفلسطينية
- ١٣٠- صناعة قرارات الأمن الوطني في اسرائيل
- ١٣١- قمع شعب
شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم
- ١٣٢- جلييلة .. وهج في جذور الانتفاضة - رواية
- ١٣٣- اسلحة وإرهاب
وجهاً نظر اسرائيلية في ثلاثة ابحاث
- ١٣٤- حدود (أرض اسرائيل)
- ١٣٥- هذه قضيتك يا ولدي
- ١٣٦- حرب سيناء ١٩٥٦ - تصورات اسرائيلية
- ١٣٧- المثلث الايراني - الكتاب الثاني - دراما العلاقات
الايرانية - الاسرائيلية - الامريكية
- ١٣٨- الفاشية الاسرائيلية
- موشه زاك
فاضل يونس
اكرم النجار
د . يوسف هيكل
ايسر هرنيل
خالد الحسن
د . عبدالقادر يوسف
دار الجليل
- المقدم احتياط تسفي عوفر
والرائد آفي كوبر
غازي السعدي
د . يوسف هيكل
صباح السهد عزازي
اكرم النجار
احمد بركات
اكرم النجار
افرايم ومناحم تلمي
قدري أبو بكر
د . يوسف هيكل
فؤاد ابراهيم عباس وعمر شاهين
بدر عقيلي
بشهر شريف البرغوثي
دار الجليل
موشيه رافر
سليم عبدالعال القرزق
بدر عقيلي
بدر عقيلي
دار الجليل
شمونيل سيحف
المحامي درويش ناصر

- ١٣٩- النظرية العسكرية الاسرائيلية - دفاع وهجوم
 ١٤٠- الأمن القومي العربي
 ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي
 ١٤١- سياسة اسرائيل الأمنية
 ١٤٢- دقيقتان فوق تل ابيب
 ١٤٣- الهجرة اليهودية حقائق وارقام
 ١٤٤- انتفاضة
 ١٤٥- جواسيس المخابرات الاسرائيلية
 تاريخ .. وجغرافيا
 ١٤٦- دولة اسرائيل - زائلة
 ١٤٧- الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية
 ١٤٨- بقايا من خبز وكتاب
 ١٤٩- اسرائيل في حرب الخليج
 ١٥٠- المثلث المحتوم
 الولايات المتحدة - اسرائيل والفلسطينيون
 ١٥١- الاستيطان الاسرائيلي جغرافيا وسياسيا
 ١٥٢- حرب السكاكين في نظر الاسرائيليين
 ١٥٣- انتفاضة المصافير
 ١٥٤- موسوعة عشائر وعائلات فلسطين (١)
 القدس مدنها وقراها
 ١٥٥- انهيار نظرية الأمن الاسرائيلية
 ١٥٦- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٦)
 سلاح الدروع
 ١٥٧- بولارد
 قصة جاسوس
 ١٥٨- أبو عجاج المينوسي
 الدكتور الثائر
 ١٥٩- قناع القناع
 ١٦٠- الأسلحة الكيماوية والبيولوجية
 - وتأثيراتها البيئية -
 ١٦١- دولة مجدو
 ١٦٢- الشيخ
 ١٦٣- طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين
 - وثيقة اسرائيلية -
 ١٦٤- الاستشراق وابحاث الصراع لدى اسرائيل
 ١٦٥- دليل المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي
 العربية المحتلة (١٩٦٧- ١٩٩١)
 اريئيل ليفتا
 العميد محمد يوسف العملة
 المحرر زئيف كلاين
 محمد أزوقة
 د . عمران ابو صبيح
 زئيف شيف وايهود يعاري
 يوسي مهلمان ودان رافيف
 يعقوب شريت
 محمد خالد الأزعر
 اكرم النجار
 غازي السعدي
 احمد عزالدين بركات
 بروفيسور أليشم إيفرات
 زياد ابو صالح ورشاد المدني
 نجوى قعوار فرح
 فاتز أبو فردة
 عمونئيل فالد
 حشافيا أرييه
 برنارد ر . هندرسون
 عيسى خليل محسن
 محمد نورالدين شحادة
 د . عادل احمد جرار
 عبدالله عواد
 عبدالله عواد
 بني موريس
 ابراهيم عبدالكريم
 د . عمران ابو صبيح

١٦٦ - حرب في الخليج (ابعاد على اسرائيل)	تقرير طاقم مركز الأبحاث الاستراتيجية الاسرائيلي : يافه	بدر عقيلي
١٦٧ - فلسطين في سيرة البطل عبدالحليم الجيلاني	د - حسن صالح عثمان	
١٦٨ - ثلاثون قضية استخبارية وأمنية في اسرائيل	يوسف أرجمان د . عبدالرزاق حسين	دار الجليل
١٦٩ - الادب العربي في جزر البليار	شمعون بيرس	دار الجليل
١٧٠ - الشرق الاوسط الجديد	غازي السعدي	
١٧١ - الاعهاد والمناسبات والطقوس لدى اليهود	وليام بوروس وروبرت ويندرم بدر عقيلي	دار الجليل
١٧٢ - اسلحة الدمار الشامل		
١٧٣ - المفصل في تعلم اللغة العبرية بمعلم وبدون معلم	امين ابو عيسى بنهامين تنتهاو	دار الجليل محمد عودة الدويري
١٧٤ - القاموس العلمي / عبري - عربي		
١٧٥ - مكان تحت الشمس	يشمياهو ليفوفيتش	سلمان الناطور
١٧٦ - احاديث في العلم والقيم	صلاح خلف	دار الجليل
١٧٧ - فلسطين بلا هوية	د. محمد ربيع	دار الجليل
١٧٨ - الحوار الفلسطيني - الامريكي	عبد الرزاق حسين	دار الجليل
١٧٩ - دوائر القمر	يوسف النجار	دار الجليل
١٨٠ - قرية. جزو	اورلي ازولاي	بدر عقيلي
١٨١ - الانقلاب السياسي في اسرائيل الاسرار والخفايا	جاك كنو	محمد عودة الدويري
١٨٢ - مشكلة الاراضي في النزاع القومي بين اليهود والعرب منذ وعد بلفور	شلومو نكديمون	بدر عقيلي
١٨٣ - الموساد في العراق انهيار الامال الاسرائيلية والكردية	سالم أحد قواطين	
١٨٤ - دولة فلسطين الوصع القانوني	د. أمنون كابليون	بدر عقيلي
١٨٥ - اسحق رابين اغتيال سياسي	عماد نداف	
١٨٦ - نايف حواتمة يتحدث	عاموس عزز	دار الجليل
١٨٧ - مسوخي قصة للشبيبة عن الحب والمغامرات		

